مكتبة الدراسات التاريخية
والعلاقات الدولية
- ٤ -

مصر والسودان
فى العلاقات الدّوليّة

تأليف
دكتور رأفت غنيمى الشيخ
عميد كلية الاداب - جامعة الزقازيق

عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠١

مقدمة

ان قصة وحدة وادى النيل ذات جذور عميقة فى ضمير الشعبين المصرى والسودانى منذ وجدا على أرض وادى النيل ، وقد توفرت عوامل ساهمت فى تأصيل هذه الجذور ، من بين تلك العوامل انتشار الاسلام فى ربوع الوادى ، ثم توحيد الوادى فى عهد محمد على أوائل القرن التاسع عشر ، وتعرض شطرى الوادى لمحنة الاحتلال البريطانى ومحاولات بريطانيا الفصل بين شمال الوادى وجنوبه ٠

وخلال ما يقرب من قرن من الزمان (١٨٤٠ ـ ١٩٥٣ م) تعرضت وحدة وادى النيل لمحاولات النيل منها على يد القوى الأجنبية بما عطل مسيرتها وأثر فى مسارها ومن هنا نجىء صفحات هذا الكتاب لنناقش دور التدخل الأجنبى فى كل من مصر والسودان بما أثر على مسيرة الحياة فى كل من مصر والسودان وفى مسار وحدة وادى النيل ٠

ويتضمن هذا الكتاب ثلاثة أبواب الباب الأول تحت عنوان : مصر والسودان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ويشتمل هذا الباب على فصلين الأول يعالج بناء الدولة الحديثة فى مصر ، والثانى يعالج عمليات تحقيق وحدة وادى النيل ٠

وأما الباب الثانى فيتناول موضوع الثورتين العرابية والمهدية ، وهذا الباب ينقسم الى فصلين أيضا أحدهما يعالج موضـــوع التدخل الأجنبى والثورة العرابية ، والثـــانى يتناول موضـــوع الثورة المهدية والتدخـــل الأجنبى ٠

ويتناول الباب الثالث موضوع : انجلترا ومصر والسودان بالتركيز على موقف انجلترا من المطالب الوطنية والوحدوية فى كل من مصر والسودان. وينقسم هذا الباب الى فصلين : أحدهما يعالج موضوع مصر من الحمـــاية

البريطانية حتى ثورة عام ١٩٥٢ م ، والثانى يعالج السودان من خلال الحكم الثنائى من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩٥٣ م وهو تاريخ اتفاقية استقلال السودان.

ولا يفوتنى أن أشير فى هذه المقدمة الى أن معالجة موضوع بهذا الاتساع لا تهتم كثيرا بالتفصيلات المحلية فى كل من مصر والسودان ، لأن هذا ليس من خطة هذا الكتاب ، وانما التركيز قد تناول دور التدخل الأجنبى خـــلال قرن من الزمان فى تعطيل الأمانى الوطنية والوحدوية فى شطرى وادى النيل مصره وسودانه .

كما لا يفوتنى تقديم الشكر للأستاذ على عبد اللطيف المعيد بقسم التاريخ بكلية التربية جامعة عين شمس على مساهمته فى مراجعة بروفات الكتاب .

وأرجو أن أكون بهذا الكتاب قد قدمت مساهمة فى ابراز جانب هام فى تاريخنا الوطنى والقومى ، وعلى الله قصد السبيل ..

دكتور رافت الشيخ

الباب الأول

مصر والسودان
في النصف الأول من القرن التاسع عشر

الفصل الأول : بناء الدولة الحديثة فى مصر

الفصل الثانى : تحقيق وحدة وادى النيل

الفصل الأول

بناء الدولة الحديثة في مصر

- مصر قبل محمد على .
- محمد على .
- محمد على والسلطة .
- محمد على والدولة العثمانية .
- محمد على والدول الأجنبية : انجلترا ، فرنسا ، روسيا .
- تقييم البناء الحديث .
- مصر بعد محمد على .

مصر قبل محمد على

كانت أحوال مصر وظروفها بعد خروج قوات الحملة الفرنسية منها عام ١٨٠١ م تتيح لشخصية قوية وذكية لكى تسيطر على مقدرات الأمور فيها ، ذلك أنه كانت هناك قوى متصارعة تسعى كل منها الى السيطرة على الحياة فى مصر ، وكانت تلك القوى هى المماليك والأتراك والفرنسيين والانجليز ، وأخيرا محمد على ٠

ولقد شهدت مصر خلال الفترة من عام ١٨٠١ الى عام ١٨٠٥ م أى منذ خروج الفرنسيين من مصر حتى ارتقاء محمد عـــلى كرسى الولاية فى مصر ، عهدا من الاضطراب والفوضى تحمله الشعب المصرى ، ولكنه وقد تمرس على الجهاد أثناء الحملة الفرنسية ، أسهم بدور فى انهاء هذا العهد ودفع بالحياة المصرية الى الاستقرار بتسليم زمام الأمور لمحمد على ٠

كانت القوة الأكثر رغبة فى الاستئثار بالنفوذ فى مصر هم المماليك الذين عادوا الى مسرح الحياة بعد خروج الفرنسيين من مصر ، وطمعوا فى استعادة مركزهم القديم فى البلاد خاصة وأنهم كانوا أكثر القوى المصارعة اتصالا بالمصريين وبطرق حكمهم ٠ الا أن المماليك فشلوا فى أن يسيطروا على مقدرات الأمور فى مصر ٠

وترجع أسباب فشل المماليك فى استعادة سيطرتهم على الأمور فى مصر الى الضربات التى ألحقتهـــا بهم الحملة الفرنسية حتى قللت من قوتهم ومن عددهم وكشفتهم أمام الشعب المصرى الذى أدرك أن تظاهرهم بالقوة والفروسية كان خيالا وبعيدا عن الحقيقة ٠

كما أن انقسام المماليك وخلافاتهم حتى بعد خروج الفرنسيين من مصر قد أضعف من شوكتهم وبدد من وحدتهم وجعلهم عملاء لقوى أجنبية فكان هناك حزب من المماليك يتزعمه محمد بك الألفى يمالىء الانجليز وتعول عليه انجلترا لكى يكون لها النفوذ الاعلى فى مصر ، وحزب آخر يتزعمه « الطمبورجى بك » ثم « عثمان البرديسى بك » ، وكان على النقيض من حزب الألفى ومعاديا

له حيث كان يمالىء الفرنسيين وتعتمد عليه فرنسا فى ضمان النفوذ الأعلى لها فى مصر .

والى جانب ذلك موقف الأتراك العثمانيين العدائى من المماليك والذى وصل الى درجة تدبير المذابح لهم وأسر جماعات منهم لم يخلصهم من المصير المحتوم سوى تدخل القائد الانجليزى المرابط بقواته فى القاهرة والاسكندرية المسمى هتشنسون Hutchinson ، « وكان من أثر رغبة العثمانيين فى التخلص من المماليك وتدبير المكائد للقضاء عليهم ، أن انعدم كل أمل فى امكان حدوث التفاهم بين العثمانيين والبكوات المماليك ، بل ان هذه المكائد كانت مؤذنة فى الحقيقة ببداية الحرب الأهلية ، وظهور عهـــد من الفوضى السياسية فى البلاد جعل من المتعذر قيام حكومة موطدة قوية تستطيع الدفاع عن مصر ضد أى غزو أجنبى جديد مما أفسح المجال لتدخل كل من الدولتين المتنافستين أى فرنسا وانجلترا فى شئون البلاد لخدمة مصالحهما »(١) .

وأما القوة الثانية التى رغبت فى الاستئثار بالسيطرة عـــلى مقدرات الأمور فى مصر فكانت الدولة العثمانية التى اعتقد رجالها أن استعادة مصر بخروج الفرنسيين منها انما هو فتح جـــديد ، وأن المصريين مدينون لهم بحريتهم وخلاصهم من الافرنج الكفرة ــ الفرنسيين ــ ، وأن على المصريين أن يتحملوا عن طيب خاطر مغارم الأتراك العائدين ومطالبهم دون اعتراض أو تذمر استنادا الى حق الفتح ومكافأة على تخليص مصر من الفرنسيين .

وكان يمثل الدولة العثمانية بعد انسحاب الحملة الفرنسية من مصر الباشا الجديد محمد خسرو ، فى الوقت الذى كانت هـــناك قوات عثمانية تتمركز فى القاهرة على رأسها الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ، ويرابط الأسطول العثمانى فى مياه الاسكندرية بقيادة القبطان حسين باشا .

وقد أسرف الجند العثمانيون العائدون فى الاساءة الى المصريين اساءات بالغة وصلت الى حد احراق بيوت المصريين وسلب أموالهم وهتك أعراض نسائهم وخطف أطفالهم ، حتى تمنى المصريون ــ كما يذكر الجبرتى ــ لو بقى الفرنسيون .. والذى جعل العلماء يتركون دروسهم فى الأزهر ويسيرون مع الناس الى بيت القاضى وهم يتوجهون الى الله صائحين داعين : حسبنا الله ونعم الوكيل ، يا متجلى أهلك العثملى ، وأمثال ذلك من الدعاء »(٢) .

---

(١) د. السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ١٥٩ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .

وعندما عاد العثمانيون الى مصر كان فى نيتهم القبض على زمام الأمور فى مصر من دون المماليك وأن يحكموا مصر دون وساطة ، وعلى ذلك عاد الحكام العثمانيون الى حكم مصر بأساليبهم الأولى غير مكترثين سوى بالعمل على تكوين الثروات بكل الطـــرق ، دون ان يدركوا أن مصر بعد خـــروج الفرنسيين غير مصر قبل مجيء الفرنسيين •

وكان العثمانيون طوائف متنـــافرة فى مصر ، فمنهم الانكشارية ، والألبانيين ، والأرناءوط ، والدلاة ، وكثيرا ما نشب الخلاف بين هذه الفرق بعضها البعض ، وبينها وبين الباشا من أجل رواتبهم المتأخرة ، وتكون نتيجة هذا الخلاف مزيدا من القسوة والسلب والنهب لأبناء البلاد ، وهو الأمر الذى كانت الفرق العثمانية على اختلافها تتحد فيه •

وكانت القوة الثالثة التى دخلت فى الصراع من أجل السيطرة والنفوذ فى مصر هى فرنسا ، فرغم اخراج الحملة الفرنسية من مصر فقد استمرت فرنسا حريصة على بقاء صلاتها الأدبية والتجارية بمصر وان كانت اتخذت من الناحية السياسية موقفا سلبيا نظرا لانشغال نابليون بمشكلات فرنسا مع الدول الاوروبية •

وكان ما حرصت عليه الحكومة الفرنسية أن تكون على علم بما يجرى فى مصر ، فأوفد نابليون الى مصر أحد الضباط الفرنسيين ويدعى سبستيانى Sebastiani ، وذلك عام ١٨٠٢ م ، وتلى ذلك تعيين قنصل أو مندوب تجارى فرنسى فى مصر يدعى ماثيولسبس Mathieu Lesseps أوائل عام ١٨٠٣ م ، كانت مهمة هؤلاء المندوبين اجراء المصالحة بين المماليك والعثمانيين واظهار صداقة الحكومة الفرنسية لحكومة القاهرة ، وفى نفس الوقت متابعة جلاء القوات الانجليزية بعد عقد صلح أميان ١٨٠٢ م بين فرنسا وانجلترا ، الى جانب اظهار صداقة القنصل الأول ـ بونابرت ـ للعلماء والاعيان المصريين •

ورغم أن العثمانيين كانوا ينظرون الى كل نشاط فرنسى فى مصر نظرة شك باعتبار أن احتلالهم ـ الاحتلال الفرنسى ـ لمصر انتهى منذ وقت قليل ، فان الفرنسيين استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم أتباعا وعملاء من المماليك بزعامة عثمان البرديسى وابراهيم بك •

ويبدو أن ضيق المماليك من غدر العثمانيين بهم قد دفع ابراهيم بك الى أن يخبر « ماثيولسبس » أن المماليك « يطلبون رئاسة السلطان العظيم

بونابرت ويضعون أنفسهم تحت حمايته ، وأنهم على استعداد لقبول ما يعرضه بونابرت عليهم ، فاذا شاء أن يعطيهم الشام تركوا له مصر وفتحوا الشام ، واذا شاء أن يبقوا فى القـــاهرة كما كانوا سابقا فى نظـــير أن يدفعوا الميرة كانوا طوع ارادته ، واذا شاء أن يعود الى الصعيد أجابوه الى ذلك ، واذا شاء أن يساعدهم سرا ودون أن تفسد علاقته بالباب العالى قبلوا مساعدته وارشاداته ، واذا شاء أن يستقلوا استقلالا ظاهرا واضحا حاربوا من أجله ، والى جانبه ، وهم واثقون من النصر ، فهم يطيعون كل ما يمليه عليهم من شروط دائما »(٣) ٠

والواقع اننا اذا كنا نشك فى أن ابراهيم بك يقول كل ذلك لماثيولسبس لأنه يتناقض مع أهداف المماليك من حيث الارتباط بمصر ، كما يتعارض مع رغبة المماليك فى الثأر من الفرنسيين بسبب ما لقوه على أيديهم من ابادة ، فاننا نعتبر تقرير ماثيولسبس الى حكومته والذى جاء به تبليغ ابراهيم بك له دليلا على مدى العداء القوى بين المماليك والعثمانيين ، والـــذى كان يمكن للفرنسيين استغلاله لولا ظروفهم فى أوروبا التى فرضت عليهم موقفا سلبيا تجاه مصر ٠

ولعل النشاط الفرنسى لجمع المعلومات عن الحالة فى مصر بعد خروج الحملة الفرنسية قد نجح فى ادراك دور محمد على الذى يلعبه - ومن ورائه الفرقة الالبانية - على مسرح الأحداث فى مصر ، ولعل هذا النشاط قد استطاع أن يغرى محمد على بأن يعتمد على صداقة فرنسا ، كما أغرى فريقا كبيرا من المماليك بالاعتماد على نفس الصداقة الفرنسية ٠

ومما هو جدير بالذكر أن موقف فرنسا من الصراع على السلطة فى مصر انحصر فى التودد الى الباب العالى واظهار رغبة فرنسا فى المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية ، واظهار خطر تدخل انجلترا فى شئون مصر بحماية جماعة المماليك التى يتزعمهم محمد بك الألفى ومحاولة التقريب بين رجال الحكم العثمانيين فى القاهرة وجماعة المـــاليك الموالين لفرنسا بزعامة البرديسى وابراهيم بك ، وفيما عدا ذلك ظل الموقف سلبيا حتى أصبح محمد على واليا على مصر عام ١٨٠٥ م ٠

ولعل النشاط الفرنسى - بل لقد كان بالفعل - فى مصر محركا لنشاط

---

(٣) د٠ رجب حراز ٠ نفس المرجع ص ١٦٢ ٠

انجليزى مضاد ، بدأ بصفة خاصة منذ نزول قوات الحملة الفرنسية الى مصر، فلما تمكن التحالف الانجليزى التركى من اخراج الفرنسيين من مصر بالقوة المسلحة عول الانجليز على الاستفادة من نشاطهم هـــذا لمصلحتهم فحرصت انجلترا على استمرار صداقتها لتركيا على حساب فرنسا التى بدأت منذ معاهدة التحالف التى عقدت بين الطرفين فى ٥ يناير ١٧٩٩ م ، واستمرت انجلترا تؤكد التزامها بهذه المعاهدة بالمحـــافظة على كيـــان الامبراطورية العثمانية ٠

وقد بقيت القوات الانجليزية التى شاركت الأتراك فى اخراج الفرنسيين من مصر ، مرابطة فى القطر المصرى حتى عقد صلح أميان فى ٢٥ مارس ١٨٠٢ م بين انجلترا وفرنسا ومن بين نصوصه نص يقضى بجلاء القوات الانجليزية من مصر ، وقد تم انسحاب هذه القوات فى مارس ١٨٠٣ م ومع ذلك استمرت رغبة انجلترا فى العمل على الاحتفاظ بنفوذها الأعلى فى مصر حتى تضمن سلامة مصالحها التجارية مع الشرق الأقصى عبر مصر ٠

ولقد ظلت العلاقات بين انجلترا وتركيا وثيقة حتى تمكن نابليون فى عام ١٨٠٤ م من كسب ود تركيا وصداقتها بل وخرجت تركيا من التحالف الأوروبى مع انجلترا وغيرها ضد فرنسا ، ومن هنـــا اتجهت انجلترا الى التحالف مع المماليك الموالين لها أو الذين استطاعت استمالتهم بزعامة محمد بك الألفى ، ولذلك رأينا هذا الزعيم المملوكى يصحب القوات الانجليزية المنسحبة من مصر ويحل فى لندن ضيفا على الحكومة الانجليزية مع اكرام زائد مقرون بأمانى بالسعى لدى الباب العالى باعادة الحكم للبكوات المماليك وبطبيعة الحال بزعامته هو ، وتعهد هو ان تم ذلك فسوف يستعين بالآسطول الانجليزى لحماية الشواطئ المصرية ٠٠

ولكن مساعى الانجليز من أجل محمد الألفى لم تؤد الى نتائج ايجابية كما أن محمد الألفى نفسه لقى مقاومة من بقية زعماء المماليك وخاصة عثمان البرديسى وابراهيم بك ، ولكن ما يميز السياسة الانجليزية فى مصر أنها كانت سياسة ايجابية بعكس الموقف الفرنسى ، وان كانت هذه السياسة لم تنجح فى استقطاب محمد على مثلا ، كما لم تنجح فى أن يكون لانجلترا النفوذ الأعلى فى مصر ، ولكنها وصلت الى قناعة بضرورة احتلال الاسكندرية بقوات انجليزية سواء رضى الباب العالى أو لم يرض ٠

نتيجة لأطماع وتصارع هذه القوى المختلفة ، فقد عاشت مصر عهدا

من الفوضى والاضطراب وقع عبؤه على كاهل الشعب المصرى ، الذى لم يكن ليقف مكتوف اليدين أمام تصرفات الأتراك والمماليك الظالمة والقاسية بعد أن تمرس على الجهاد ضد الفرنسيين ، فنجد هذاالشعب يهب ثائرا فى ٨ مارس ١٨٠٤ م ضد اجراءات البرديسى — الذى تسلط على الأمور فى مصر آنذاك — لفرض ضرائب قاسية يدفع منها رواتب الجند الألبانيين المتأخرة ، وقد صور الجبرتى هذه الثورة بأن الجماهير اجتمعت فى المساجد ، وخـــرج الفقراء والعامة والنساء طوائف يصرخون وبأيديهم دفوف يضربون عليها ، والنساء يندبن وينعين ويقلن كلاما مثـــل قولهن : ايش تاخـــذ من تفليسى يابرديسى ، وصبغن أيديهن بالنيلة(٤) ٠

وفى هذه الثورة لعب محمد على دورا ناجحا حيث « بدأ يدبر انقلابا للاطاحة بحكومة البكوات ، فبادر بالنزول وسط الجماهير ، يجتمع بالمشايخ ويسير معهم فى الشوارع ، ويختلط بالجماهير الصاخبة والهائجة ، ويتعهد لهم بابطال الضرائب الجديدة ففرح الناس وانحرفت طبائعهم عن البكوات وجهروا بالدعاء عليهم ، ولما كسب محمد على الشعب والمشايخ الى جانبه ، وأسرع جنده بمهاجمة بيوت بكوات المماليك فى ١٣ مارس ، فاضطر البرديسى وابراهيم بك الى الفرار من القاهرة وتشتت جموع أتباعهما(٥) ، حتى بلغ ما قتل منهم حوالى ٣٥٠ مملوكا ، وأتبع محمد على ذلك باطلاق سراح محمد خسرو باشا واعادته لمنصب الباشوية الا أن الجنود الألبانيين لم يرضوا به فقام محمد على بترحيله الى الاسكندرية واستدعاء أحمد خورشيد حـــاكم الاسكندرية لتولى منصب الباشوية فى القاهرة ٠

---

(٤) الجبرتى ٠ نفس المرجع ص ٥٦٨ ٠

(٥) د٠ رجب حراز : نفس المرجع ص ١٧٣ ٠

محمد على

لفهم سير الأمور فى مصر فى فترة الفوضى والاضطراب لابد من التعرف على شخصية محمد على ، ذلك الضابط العثمانلى الـــذى تردد اسمه بين كتابات الجبرتى ـ المؤرخ المعاصر للأحداث آنذاك ـ عندما تشتد الأمور وتضطرب الأحوال وتظهر الخلافات بشدة بين القوى المتصارعة على السلطة فى مصر ٠٠

يذكر محمد على عن نفسه وتاريخ حياته أنه ولد فى نفس السنة التى ولد فيها نابليون بونابرت الفرنسى والقائد الانجليزى ولنجتون ، أى فى عام ١٧٦٩ م الموافق ١١٨٢ هـ ٠ فى بلدة قولة ببلاد اليونان ، وهذا ما دعا الجبرتى الى أن يذكره باسم « محمد على القولى » ، وأبوه هو ابراهيم أغا الذى كان يشغل وظيفة رئيس الحراس فى المدينة ، فلما مات وكان محمد على ما زال طفلا كفله عمه طوسون ، ولكن عمه مات بعد قليل فكفله حاكم المدينة وكان يسمى اسماعيل ولما كبر عينه الحاكم فى الحرس ومنحه رتبة « بوزباشى » وزوجه باحدى قريباته وكانت أرملة ذات ثروة ٠

وقد استغل محمد على ثروة زوجه فى الاتجار بالدخان الذى اشتهرت بلاد اليونان بانتاجه ، وكون ثروة كبيرة من هذه التجارة ، وقد أنجب من زوجته هذه خمسة أبناء ثلاثة أولاد وبنتان ، الأولاد هم : ابراهيم وقد سماه باسم أبيه ، وطوسون وسماه باسم عمه ، واسماعيل وسماه على اسم حاكم قولة ٠

وقد ذكر الجبرتى اسم محمد على مضافا اليه لقب « سر ششمة » أو « سارى جشمة » ٠ وهذا اللقب يعنى : قائد ألف أى ما يساوى فى ألقاب الجيش الآن رتبة بكباشى(٦) ، ولعل محمد على كان « منصرفا فى أطعمة الجيش كأن يكون أمينا عليها ، وكان حبه لهذه الأطعمة وصرفه لها خاضعا لمصالحه الخاصة أو مطامعه ، وقد أفاد من ذلك فى التأثير على فرق الجند وفى تأريث خصومتها للولاة الذين لم يرض عنهم أو أراد احراجهم »(٧) ٠

---

(٦) اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار ٠

(٧) محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر جـ ٣ ص ١٥٤.

وقد حضر محمد على الى مصر مع القوة الانجليزية التركية التي جاءت الى مصر لاخراج الفرنسيين منها عام ١٨٠١ ، وقد أبدى شجاعة فائقة جعلت القبطان باشا قائد القوات التركية يرقيه الى رتبة قائد ويلحقه بمعية محمد خسرو باشا الوالى العائد الى مصر ، وقد استفاد محمد على من موقعه الجديد لمصلحته ، وساعده على ذلك ما اتصف به من قوة ودهاء وذكاء للوصول الى السلطة والقوة واذا كان قد ظهر في صورة الأسد في كل تصرفاته فانه كان يستخدم لبلوغ هذه القوة مكرا مثل مكر الثعلب »(٨) ٠

وكانت القسوة البالغة من صفات محمد على التي دلت عليها الأحداث والتصرفات التي نسبت اليه طوال مدة حكمه لمصر ، فهو يمثل القوة بمعناها « الغشوم ، ولم تكن تلك القوة مستمدة من مذهب من المذاهب ولا كانت حديثا من أحاديث الكتب التي قرئت عليه ، بل لقد كانت قوة السلاح والدهاء والمكر والخداع ٠ انها هي القوة التي آلت الى العناصر التركية التي سيطرت على دار الاسلام منذ عصر الخلافة العباسية ٠٠٠ وقد ورث محمد على كل ذلك عند نشأته لأنه تركي وحفظها في تجاربه لأنه كان جنديا تركيا ، واستخدم في كل تصرفاته أشنع ما وصل اليه الذكاء السياسى »(٩) ٠

واذا كان محمد على جنديا فى القوات المسلحة التركية ، واذا كان يتمتع بالجنسية العثمانية ، فان أصله الألبانى ــ وقد ذكر بعض المؤرخين أن أصل أسرته يرجع الى ألبانيا ببلاد اليونان ، ولعل هذا ما يفسر لنا قيادته للفرقة الألبانية فى الجيش العثمانى بمصر ــ ومعيشته فى البلقان ــ الجانب الاوروبى من الدولة العثمانية ــ الى جانب ما اتصف به من صفات الذكاء والمكر والطموح ، قد جعلته يصمم ــ أثناء فترة الفوضى بمصر ــ على ألا يعمل الا كل ما يحقق مصالحه الخاصة ببناء مجد شخصى له تكون مصر بامكانياتها البشرية والمادية عدة هذا البناء وأداته ٠

محمد على والسلطة

يذكر الجبرتى فى حوادث شهر صفر ١٢٢٠ هـ الموافق ١٨٠٥ م أنه لما اشتد الأمر بين المصريين والباشا العثمانى قالوا لمحمد على « انا لا نريد

---

(٨) أحمد حاكى : الجبرتى ومحمد على ٠ بحث فى ندوة الجبرتى ص ٢٦ ٠
(٩) أحمد خاكى : المرجع السابق ص ٢٦ ، ٢٧ ٠

هذا الباشا حاكما علينا ، ولابد من عزله من الولاية ، فقال ومن تريدونه يكون واليا ، قالوا له لا نرضى الا بك تكون واليا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، فامتنع أولا ثم رضى ، وأحضروا له « كركا » وعليه قفطان وقام اليه السيد عمر (مكرم) والشيخ الشرقاوى فالبساه له ، وذلك وقت العصر ، ونادوا بذلك فى تلك الليلة فى المدينة »(١٠) . وكان ذلك يوم الاثنين ١٣ صفر ١٢٢٠ هـ الموافق ١٣ مايو ١٨٠٥ م . فلما أرسلوا بما استقر عليه رأيهم الى الوالى أحمد باشا خورشيد قال : انى مولى من طرف السلطان ، فلا أعزل بأمر الفلاحين ، ولا أنزل من القلعة الا بأمر من السلطنة .

فكيف وصل الأمر فى مصر الى أن يتمسك المصريون بمحمد على واليا على مصر ، وكيف يصل الأمر الى موافقة السلطان على اختيار المصريين لمحمد على واليا عليهم ؟؟ ان الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى العودة الى فترة الفوضى التى عاشتها مصر ، والتى كانت مجالا خصبا ليحقق محمد على هدفه بالسيطرة على الأمور فى مصر .

كنا نرى محمد على أنه كلما تأزمت الأمور وزادت قسوة الحياة والولاة على الناس ــ المصريين ــ وعلى الجند ، أظهر لأولئك طرفا من حلاوة اللسان ، ولهؤلاء شيئا من المال أو الأزواد (العلف) ، فلا يجد الناس من يلاطفهم أو يتقرب اليهم سواه ، ولا يجد الجند من يعطيهم بعض حقهم أو رواتبهم غيره ، فيتعلق الأولون به ، وينحاز الآخرون اليه أو الى من يريد هو أن ينحازوا اليه ، ويرى الطامعون من المماليك أو غيرهم أنه يستطيع أن يعينهم على تحقيق أطماعهم فيخشون بأسه ويتنافسون فى التقرب اليه »(١١) .

وقد استطاع محمد على بالفعل أن يستغل الظروف لتحقيق أهدافه فرأينا هذه الفترة التى تبلغ حوالى أربعة سنوات من ١٨٠١ م ــ خروج الفرنسيين من مصر ــ الى ١٣ مايو ١٨٠٥ عندما تولى محمد على باشوية مصر ، يتعاقب على حكم مصر خمسة ولاة أولهم محمد خسرو باشا وآخرهم أحمد خورشيد باشا ، بعضهم بقى فى منصبه يوما واحدا وليلة ، وبعضهم شغل المنصب شهرا أو شهورا معدودة ولكن أحدا منهم لم يستطع أن يمارس أية سلطة بسبب تصارع القوى وخاصة بين الباشوات والبكوات المماليك ، والجنود العثمانيين ، وهو التصارع الذى أدى الى ظهور محمد على .

---

(١٠) الجبرتى . نفس المرجع جـ ٣ ص ٦٢٨ .
(١١) محمود الشرقاوى . مرجع سبق ذكره ص ١٥٣ .

واذا كان السلطان العثمانى قد أرسل فرمانا بتعيين محمد على واليا على مصر تحت الحاح المشايخ والعلماء والأعيان المصريين وهداياهم ، فان محمد على لم يكن ليقبل وصاية منهم على تحركاته واجراءاته ، واذا كان قد هادن بعض المماليك واستمالهم الى جانبه فترة ما أثناء عهد الاضطراب والفوضى ليستفيد بهم فى تحقيق أهدافه ، فانه لم يكن يخفى عليه مطامعهم ومطامحهم التى تتعارض تماما مع مطامعه ومصالحه ٠٠

لذلك كان على محمد عـــلى لكى نخلص له السلطة كاملة فى مصر أن ينخلص من كل القوى ذات الحركة على مسرح المجتمع المصرى ، وأن يواجه الأخطار التى تأتيه من الخارج ، وخاصة من الدولة العثمانية ، ومن الصراع الانجليزى الفرنسى للاستئثار بالنفوذ الأعلى فى مصر ٠٠ ولعل الموقف التركى من ولاية محمد على كان أكثر الأخطار المحيطة به ، ذلك أنه « لم يكن من الولاة الذين يرسلهم كل عام الى مصر وتوليهم وتعزلهم كما تشاء ، بل كان الوالى المختار من الشعب المصرى ، فالشعب هو الذى أجلسه على كرسى الولاية ، ولم تكن هذه الطـــريقة فى تعيين الولاة ممـــا يروق فى نظـر الحــكومة التركية »(١٢) ٠

ورأينا أنه بعد شهرين من تولى محمد على باشويه مصر يصدر اليه أمر من السلطان بنقله الى ولاية جدة ، فكان أن وصل فى ١٧ يوليو ١٨٠٥ م قبطان باشا ــ عبد الله رامز باشا ــ « فى عمارة حربية تقل ٢٥٠٠ من الجنود ليرقب الحالة فى مصر ويجعل عينه على الحوادث ، ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا(١٣) ، كما خولته السلطة فى تثبيت محمد على فى باشوية مصر أو عزله منها ونقله الى ولاية جدة ٠

ورأينا فى يوليو ١٨٠٦ م وصول أسطول عثمانى آخر بقيادة صالح باشا قبودان يحمل فرمان بنقل محمد على الى ولاية سلانيك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد على ، وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، واذا كان محمد على قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانيين وبمساعدة أعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا أيضا الذى

---

(١٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ١٧ ٠
(١٣) عبد الرحمن الرافعى ٠ المرجع السابق ص ١٧ ٠

عاد بالوالى موسى باشا ، بل وبرسل الباب العالى فرمانا بتثبيت محمد على فى الباشوية المصرية ٠

واذا كان قبطان باشا (عبد الله رامز باشا) قد ذكر وهو يغادر أرض مصر « انى لأترك فى مصر رجلا ستجده الدولة يوما من أعظم خصومها شأنا وأكبرهم خطرا ، ولم يوفق سلاطيننا الى رجل مثل هذا الباشا فى دهائه وحزمه ومضاء عزيمته »(١٤) فانه قد نال ثقة صالح باشا قبودان بما قدمه له من هدايا وتقديم ابنه ابراهيم رهينة عند السلطان كدليل على حسن نوايا محمد على نحو الدولة والتزامه بتحقيق طلباتها ٠

ولم يكن فرمان تثبيت محمد على فى ولايه مصر نهاية لموقف السلطنة العثمانية المشوب بالشك وعدم الثقة فى محمد على ، ولولا حاجة الدولة اليه لضرب خصومها داخل مصر - المماليك - وخارجها - مثل الوهابيين واليونانيين - لما بقى محمد على طويلا فى باشوية مصر ، واستمر هذا الوضع قائما حتى حدث صدام بين الطرفين فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر على أرض الشام ٠

وكان الانجليز القوة المحركة للعداء ضد محمد على ، وكان تأثير انجلترا على الباب العالى وراء محاولات نقل محمد على من مصر ، كما كان نفس التأثير على المماليك فى مصر ، وبصفة خاصة جماعة محمد بك الالفى ، وراء المتاعب التى لاقاها محمد على من المماليك ، تلك المتاعب التى رأى محمد على أنه لن يستطيع التخلص منها دون القضاء نهائيا على المماليك وعلى شوكتهم المستمرة فى ادماء جنبه ٠

اساءت انجلترا من ولاية محمد على باشوية مصر ، وأشاعت أن توليته سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما يعرض مصر لغزو فرنسى آخر ، فعملت انجلترا عن طريق سفيرها فى الاستانة وقنصلها فى القاهرة على تحريض الباب العالى ومحمد بك الألفى وجماعته ضد محمد على ، ولكن هذه التحريضات باءت بالفشل بسبب سياسة محمد على فى كسب ود السلطان ، وبسبب سياسته فى محاربة المماليك وتشتيتهم ٠

الا أن العداء الانجليزى لمحمد على تمخض فى حملة عسكرية انجليزية

---

(١٤) نفس المرجع ص ٢٢ ٠

للاستيلاء على الاسكندرية والسواحل المصرية بقصد الضغط على السلطان العثماني ليفك تحالفه مع فرنسا ، والضغط لاخراج محمد على من مصر وتولية أمورها لمحمد بك الألفي عميل الانجليز ، وعهد بقيادة الحملة الى الجنرال فريزر ، ويذكر الجبرتي أنه « بعد موت الألفي بنحو الأربعين يوما وصلت نجدة الانجليز الى ثغر الاسكندرية وطلعوا اليها فبلغهم عن ذلك موت المذكور فلم يسهل بهم الرجوع فأرسلوا الى الجماعة المصريين - بقصد بقية الزعماء المماليك - ظانين أن فيهم أثر الهمة والنجدة يطلبونهم للحضور ويساعدهم الانجليز على ردهم لمملكتهم »(١٥) ٠

وقامت الحملة باحتلال الاسكندرية في ١٤ مارس ١٨٠٧ م الا أنها هزمت في رشيد على يد قوات من الشعب المصري في ٣١ مارس ، ثم هزمت مرة أخرى عند قرية الحماد بالقرب من رشيد في ٢١ أبريل من نفس العام ، فاضطر فريزر الى مصالحة محمد على والجلاء عن الاسكندرية ، وقد تم ذلك في ١٩ سبتمبر من العام نفسه ، وبذلك دخلت مدينة الاسكندرية ضمن ولاية محمد على حيث كانت هذه المدينة خارجة عن ولايته قبل حملة فريزر ٠

وكان موقف انجلترا من محمد على من الأسباب التي دفعته الى مصادقة فرنسا والميل اليها ، الى جانب أن البـــاشا كان صديقا شخصيا للقنصل الفرنسي بالقاهرة ، ومن ثم اتجه محمد على الى فرنسا يستعين بها في بناء مصر على النمط الفرنسي الحديث ، وكان ذلك دافعا لاستمرار عداء انجلترا له ، وقد استمر هذا العداء حتى واتتها الفرصة بحدوث الخلاف بين محمد على والسلطان عام ١٨٣٩ م ففرضت عليه معاهدة لندن ١٨٤٠ م التي حولت مشروعاته العربية الى مشروعات مصرية ضيقة ٠

وكان المماليك في مصر يمثلون الشوكة التي تسبب النزيف المستمر في قوة محمد على ، ولذلك وجدناه يواجههم بقسوة زائدة فحرمهم من أن يكون لهم صوت مسموع في حكم مصر ، وحرم عليهم تولي المناصب الرفيعة في الدولة مثل مشيخة البلد ، وامارة الحج ، والصنجقيات والكشوفيات ٠٠

وكان من أهم قادة المماليك بعد خروج الفرنسيين من مصر وتولي محمد على ولاية مصر عثمان البرديسي ومحمد الألفي ، وكانت ميول الأول فرنسية

---

(١٥) الجبرتي نفس المرجع ٠

وكان أول عداء لمحمد على بحكم ميول الاثنين لفرنسا ، بينما كانت ميـــول الثانى انجليزية وشديدة العداء لمحمد على ، وكانت له صلات قوية مع الانجليز بهدف اقصاء محمد على عن كرسى الولاية وارتقائه هو ، كما حاول اجتذاب بقية المماليك للتحالف مع الانجليز ضد محمد على لكنه فشل ٠

ولكن بوفاة البرديسى فى نوفمبر ١٨٠٦ م ، والألفى فى يناير ١٨٠٧ تخلص محمد على من أكبر المنافسين الخطيرين على انفراده بحكم مصر بل على استمراره واليا على مصر ٠

وقد اتسم الصراع بين محمد على والمماليك بأنه صراع دموى ، ذلك أن محمد على أخذ بطارد المماليك ويعمل على افنائهم فى الصعيد والوجه البحرى حتى دبر للمماليك عام ١٨١١ م مذبحة القلعة ومذابح الأقاليم المصرية فى الوجهين البحرى والقبلى ، حيث استطاع فى هذه المذابح أن يتخلص من غالبية الأمراء المماليك ، وبذلك تخلص من تهديداتهم بالتدخل فى شئون الحكم والوقوف أمام انفراده بحكم مصر ٠

وكانت هناك الفرق العثمانية التى تمثل خطرا على محمد على ، ذلك أن هذه الفرق قد مارست منذ خروج الفرنسيين من مصر سياسة السلب والنهب والاغتصاب ضد المصريين ، فكان على محمد على أن يواجـــه هذه السياسة ويقف ضد تمرد هذه القوات حتى تستقر له الأمور فى مصر ، بل وليبدو أمام زعماء وأعيان الشعب المصرى أنه بالفعل موضع ثقتهم وحامى حماهم من اعتداءات الجنود ٠

وقد استطاع محمد على عن طريق الفرقة الالبانية والأرناءوط الموالين له والحائزين على ثقته وحقوقهم ، الى جانب استعانته بالأموال التى يجمعها له العلماء والأعيان ، أن يمتص غضب وثورات الفرق العثمانية خاصة الولاة الذين اشتهروا بالفساد وممارسة السلب والنهب والاغتصاب ، ومع ذلك فقد عول على التخلص من الفرق العثمانية باستهلاكها فى حروبه الخارجية ضد الحركة الوهابية ، وفى السودان ٠

وكان العلماء والاعيان المصريين قد نجحوا فى الحصول على فرمان سلطانى بولاية محمد على لمصر نظرا لان هؤلاء البورجوازيون بقيادة السيد عمر مكرم الذى « زاد أمره بمباشرة الوقائع ـ الخاصة بالثورة ضد أحمد خورشيد باشا ـ وولاية محمد على باشا ، وصار بيده الحل والعقد والأمر بالنهى والمرجع فى الامور الكلية والجزئية(١٦) ، وزادت ثقتهم بتدخلهم عنـــد السلطان

---

(١٦) الجبرتى نفس المرجع ٠

لتثبيت محمد على فى ولاية مصر حتى جاء فرمان ، يتضمن ابقاء محمد على « واستمراره على ولاية مصر حيث أن الخاصة والعامة راضية بأحكامه وعدله بشهادة العلماء واشراف الناس »(١٧) .

وهذا الفرمان أعطى ثقة لممثلي الشعب المصرى وقيادته ، اذ ثبت فيه أن استمرار محمد على فى الباشوية مبنى على تأييد الشعب المصرى لمحمد على ورضاه عنه ، وأكد أن الزعماء لهم الفضل فى اختيار محمد على للباشوية كما أن لهم الفضل فى الوقوف معه ضد المؤامرات التى حيكت ضده لابعاده عن مصر ، حتى ثبته السلطان فى الباشوية .

وهذه الثقة مستوحاة أيضا من أن الزعماء عندما اختاروا محمد على للباشوية ذكروا أن اختيارهم له مستند الى « شروطهم » والتى عبروا عنها بأنه يحكم بمشورتهم وأن يتحرى العدل فى كل اجراءاته .. وكل ذلك قبله محمد على حتى استقر به المقام فى الباشوية ...

ولكن محمد على لم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه المنفرد لمصر ، ومن ثم أعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثارة الرأى العام ضده فقد عمل على اغداق الأرزاق عليهم ليلهيهم بالأموال عن مراقبة أعمال الباشا ، واثارة التنافس بين العلماء حول الأوقاف وحول منصب شيخ الجامع الأزهر..

ونتيجة لذلك انغمست المشايخ فى خلافات شخصية وأعمال دنيوية أدت - كما ذكر الجبرتى - الى « زوال هيبتهم ووقارهم من النفوس ، وانهمكوا فى الأمور الدنيوية والحظوظ النفسانية والوساوس الشيطانيه ، ومشاركة الجهال فى المآتم ، والمسارعة الى الولائم فى الأفراح والمآتم .. » ، وبذلك سهل على محمد على أن يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التى كانت لهم فى الزام الوالى بالاستماع الى مشورتهم .

ومن ثم استطاع محمد على أيضا أن يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون مقاومة تذكر فأصدر أمرا فى التاسع من أغسطس ١٨٠٩ م بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل تعيين شيخ الازهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى التنافس للتقرب اليه ، ونتج

---

(١٧) عبد الرحمن الرافعى . نفس المرجع ص ٣٩ .

عن كل ذلك تقلص نفوذ الزعامة المصرية ولم تعد تمثل خطرا على محمد على وانفراده بحكم مصر .

سياسة محمد على الداخلية

بعد أن خلصت مصر لمحمد على وأصبح الحاكم الوحيد الذى لا ينازعه أحد فى شئون الحكم أخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبنى مصر الحديثة على النسق الأوربى الذى كان النسق الفرنسى بالنسبة له مثـال يحتذيه ، وقد جاءت سياسته الداخلية أساسا متأثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الأول من قواعد واجراءات لحكم فرنسا ، كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه باقامة كتلة عربية يكون قلبها مصر .

ولعل تنظيم الشئون الداخلية فى مصر على أساس تمركز السلطة فى يد الباشا دليل على حكم محمد على وشخصيته الأوتوقراطية بصفة خاصة ، فكما كان نابليون فى فرنسا يركز السلطة كلها فى يده ويعتبر كل الوزراء والمديرين ومن اليهم مجرد مساعدين له اتبع محمد على نفس الأسلوب فى الحكم ..

وعلى هذا الأساس جاء التنظيم الادارى لمصر مشابها للتنظيم الادارى لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات — ٧ مديريات فى مصر — وكل مديرية الى مراكز ، وكل مركز الى نواحى أو قرى . واذا كان محمد على من دعاة الحكم المطلق أو المستبد المستنير « وهذه نقطة ضعف فى تاريخه ، فقد كانت ميزته أنه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما أنه كان يميل الى مشاورة مستشاريه فى الأمور قبل ابرامها »(١٨) .

وتبعا لذلك فقد رأينا محمد على يؤسس عدة مجالس ودواوين يرجع اليها فى مختلف شئون الحكم ، كالديوان العالى الذى مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء فى التنظيم السياسى المعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم الديوان الخديوى ، ثم ديوان المعاونة ، والى جانب هـذا المجلس أو الديوان ظهرت دواوين او وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ، والمدارس ، والأشغال ، والشئون الخارجية ، ووضع

---

(١٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٦٠٦ .

على رأس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ م سماه المجلس العالى ، وأصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياسنامة عام ١٨٣٧ م .

وكان محمد على قد أوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام ١٨٢٩ م جعل على رأسه ابنه ابراهيم باشا وأعضاؤه من رؤساء العشائر والعائلات وكبار الأعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحرى والقبلى ، الى جانب أعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ، ومن مأمورى الأقاليم .

غير أنه على الرغم من وجود تلك الدواوين والمجالس كان محمد على السلطة العليا فى مصر ، ولم يكن هدفه من انشاء تلك المجالس والدواوين أن تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط ، بل كان غرضه منها كذلك أن تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم ويتعودون على مناقشة الأمور التى تعرض عليهم وأن يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات .

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المجالس والدواوين لم يكن العمل بها وبمقتضاه على درجة عالية من الدقة والمهارة الاداريه ، ولكن يشفع لها أنها كانت تجربة رائدة بدأها محمد على الذى له الفضل فيما « بذله من الجهود فى هذا السبيل وما بثه من روح النظام وتقرير أوضاعه ، وما أظهره من سداد النظم وصدق العزيمة فى وضع النظام الادارى الحكومى . ولا ريب أنه اذا توافر عنده الوقت الكافى وتخلص من مشاغله الحالية ـ مشاغل عام ١٨٣٩ مع السلطان العثمانى ـ وأخرجت المدارس عددا كافيا من الأكفاء سيضع لمصر نظاما دستوريا ثابتا يكون قد بحثه ونفذه بما عهد فيه من الحكمه »(١٩) .

وكان تنظيم محمد على للأمور السياسية والادارية قد عرف فى فرنسا التى استقى منها محمد على تنظيماته باسم نظام المجالس المتعددة ، وعنها يذكر الكاتب الفرنسى دنى Deny ان الادارة المصرية كانت تقوم على قاعدتين متناقضتين فى الظاهر ، أولاهما أن سلطة الوالى كانت مطلقة وثانيهما أن الوالى لا يتخذ قرارا فى مسألة ما الا بعد أن يستمع لآراء المجلس المختص بها »(٢٠) .

---

(١٩) كلوت بك تعريب محمد مسعود . لمحة عامة الى مصر .

(٢٠) شفيق غربال مقدمة كتاب تاريخ التعليم فى مصر للدكتور عزت عبد الكريم .

أراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليما مخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظم الأوروبية وبصفة خاصة النظم الفرنسية ، فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التى أشرف هو شخصيا عليها ، فقد أنشأ محمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذى يخضع لاشراف الباشا المباشر •

وكان محمد على فى هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادىء الدينية والاسراف فى التقيد بها الى الأخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب أو الزراعة أو الصناعة أو فى أساليب الحرب ، فأخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير • وفى هذا السبيل تأثر محمد على بأفكار جماعة « سان سيمون » الفرنسيين واستفاد من أفكارهم التى تعتمد على أن العلوم يجب أن تحتل المكانة الاولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين ، وأن التعليم هو أساس بناء المجتمع ، وأنه يجب أن تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم •

ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الأقطار العربية راجعا فقط الى مجىء « السان سيمونيين » الى مصر بأفكارهم التى اعتنقها محمد على ، انما يرجع أيضا الى تشجيع الأوروبيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الأوروبيين على الهجرة استتباب الأمن فى عهد محمد على ، بالاضافة الى ميل محمد على للأخذ بأسباب الحضارة الغربية •

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاثة اتجاهات رئيسية هى :

الاتجاه الأول : يتمثل فى ارسال البعثات الى الخارج ، الى فرنسا وايطاليا بصفة خاصة •

والاتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الأوروبيين فى مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها — الفرنسيين بصفة خاصة — الى حين يعود أعضاء البعثات لتولى الوظائف والمهام التى أعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين •

والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة من اللغات الأجنبيه ليستفيد منها طلاب العلم المصريين •

وعندما أراد محمد على أن ينشىء « نظاما » تعليميا فى مصر ترك التعليم

الدينى القائم والمتمثل فى الجامع الأزهر وغيره من المساجد وأنشأ تعليما حديثا على النسق الأوروبى من أجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك ..

ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لأنه استطاع أن ينقل مركز أو محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم ، كما استخدم العلماء من فرنسا وايطاليا أيضا لتعليم أبناء مصر ، وبدأ ارسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ م الى فرنسا وايطاليا واعتمد فى اختيار أعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الأزهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وانشاء المدارس بحاجة الجيش وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية أول الأمر قبل أن تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم ديوان المدارس .

وكان السلم التعليمى الذى أنشاه محمد على للتعليم الحديث يبدأ من أعلى الى أسفل ، فوجدناه أنشأ المدارس العالية أولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية أو التحضيرية ، وأخيرا أنشأ « مكاتب المبتديان » التى هى المرحلة الأولى للسلم التعليمى . وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة فى تاريخ التعليم بمصر هى أنه أصبح التعليم الرسمى للدولة أى أنها هى التى أنشأته ونظمته وأشرفت عليه ووضعت له القوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن أن نسميه بالتعليم الحر أو الأهلى .

وقد أخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة أعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتأليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الأجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ أن من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد أن يستعين بثقافات وحضارات شعوب أخرى أكثر تقدما . ولقد كان محمد على يدرك أن الأجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها أبناء مصر « لهذا وضع نصب عينيه ألا يطول اعتماد البلاد على الأجانب ، حتى اذا آن أن يستبدل بهم أهل البلاد فلا يجب التوانى فى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشئات الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لأموال الحكومة وفخر لها »(٢١) .

---

(٢١) أحمد عزت عبد الكريم تاريخ التعليم فى عهد محمد على ص ٣٢ ، ٣٣ .

وكان محمد على يعتقد على الرغم من كفاءة الأجانب الذين استخدمهم أنهم غير ملمين بأحوال البلاد ويتكلفون أموالا كثيرة ، وأن ولاءهم لبلادهم التى جاءوا منها يأتى أولا وقبل كل شىء ، وأن وجودهم بمصر موقوت ، ولذلك رأيناه يشعر بالسرور كثيرا « حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فألا حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الأجانب »(٢٢) طالما أن غرض الباشا هو « تعليم وتثقيف أبناء العباد »(٢٣) ٠

وقد ظلت سياسة محمد على التعليمية تسير على هذا المنوال ، وبعد أن كان المصريون يتهربون من ارسال أولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجندية أقبلوا على ارسال هؤلاء الأبناء بعد أن رأوا ما يجره التعليم من منافع، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ م لم نعد نسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم أبناء العباد ٠ لأن المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده وتقلصت المصانع ٠

وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية من منطلق أن الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية والعمران ، ومن هنا وجدناه يتبع فى سياسته الاقتصادية مبدأ الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على أن تكون صادرات مصر أكثر من وارداتها حتى يكون الميزان التجارى فى صالح مصر ٠٠

ولما كانت الزراعة فى مصر هى أساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما من شأنه التنمية الزراعية بدءا من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة أراضى البكوات المماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى أصبحت الدولة هى المالك الوحيد لأراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ م ٠

وفى هذه المزرعة الكبيرة كان لابد لمحمد على من استغلالها بأنواع مبتكرة من المحصولات المنتجة التى تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس أشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع أراضى وادى الطميلات بالشرقية وأحضر له الأخصائيين من الشام وأعد كل ما يلزم لهذا

---

(٢٢) د٠ أحمد عزت عبد الكريم المرجع السابق ص ٣٣ ٠

(٢٣) نفس المرجع ص ٣٥ ٠

المشروع من مراوى وعمائر وذلك عام ١٨١٦ م ، وفى عام ١٨٢٠ م توجه الباشا « لناحية الوادى لينظر ما تجدد به من العمائر والمزارع والسواقى ، وقد صار هذا الـــوادى اقليما على جـــدته وعمرت به قـــرى ومســـاكن ومزارع »(٢٤) • ثم انتشرت زراعة أشجار التوت واقامة المشروعات لتربية دود القز (الحرير) • وشملت أقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة •

كما أدخل محمد على أنواعا جيدة من القطن الأمريكى الى جانب الأنواع المحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ، حتى أصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للأقطان العالمية خاصة الهندية والأمريكية ، وأقبلت مصانع النسيج فى أوروبا على شرائه « ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ م ما بلغ ٣٤٤ ألف قنطار ، وأصبح القطن على توالى السنين أساس ثروة مصر الزراعية »(٢٥) •

ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة أشجار الزيتون ، والنيلة الهندية — التى استوردها مع زراع لها من الهند — ، والخشخاش وقصب السكر ، الى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالاضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والأرز والفول والبرسيم وغير ذلك •

وكان على محمد على أن يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الأراضى المستصلحة فى الانتاج ، ولذلك رأينـــاه يشق الترع والقنوات كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية أو خليج الأشرفية لاحياء الأراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا وقد بدىء فى حفر هذه الترعة فى ابريل عام ١٨١٧ م واحتفل بافتتاحها فى يناير ١٨٢٠ م •

ومن مشروعات الرى أيضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع ، ولعل أهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جانب مرور السفن عن طريق الأهوسة الملحقة بهذه القناطر • وكان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو شيلو Chelu فى كتابه

(٢٤) الجبرتى : نفس المرجع أحداث رجب ١٢٣٥ هـ •
(٢٥) عبد الرحمن الرافعى نفس المرجع ص ٥٨٥ •

النيل والسودان ومصر « يعد في ذلك العهد أنه أكبر أعمال الرى فى العالم قاطبة ، لأن فن بناء القناطر على الأنهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ، فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وضخامتها كان يعد اقداما يداخله شيء من المجازفة »(٢٦) .

ولا شك أن اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعى زيادة كبيرة حيث سيساعد على تحويل أراضى الوجه البحرى من رى الحياض الى الرى الدائم عن طريق حجز المياه أمام هذه القناطر التى اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تتفرع من أمام هذه القناطر هى التى عرفت بأسماء الرياح الشرقاوى ، والرياح المنوفى ، والرياح البحيرى . والرياح الأول تبدل اسمه الى الرياح التوفيقى نظرا لأن انشاءه تم فى عهد الخديوى توفيق .

وأما التجارة فقد تركزت في يد الحكومة ،التجارة الداخلية والتجارة الخارجية على السواء ، فقد كانت حكومة الباشا هى التاجر الوحيد الذى يشترى منتجات الفلاحين بالأسعار التى تحددها ، كما احتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .

وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءات الأمن التى اتخذتها حكومة الباشا سواء فى الداخل أو فى طرق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الأحمر من القرصان وتشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الأحمر نظرا لأنه أقصر الطرق وأكثر أمنا من طريق رأس الرجاء الصالح .

وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام فى مصر ، ورغم أنه كان ينقصه أيدى عاملة مدربة الى جانب كثير من المواد الخام اللازمة للصناعة فان محمد على كان مصمما على اقتفاء أثر أوروبا بانشاء مصانع متنوعة ومتعددة ، كمصانع الغزل والنسيج المنتشرة فى أنحاء القاهرة والوجه البحرى والوجه القبلى ، ومصانع الجوخ ، والصوف ، والحرير ، والطرابيش ، ومعمل سبك الحديد ، ومصانع ألواح النحاس ، ومعامل السكر بالوجه القبلى ، ومصانع النيلة .

---

(٢٦) نفس المرجع ص ٥٨١ .

وقد اهتم محمد علي بالعمران بانشاء القصور ودور الحكومة مثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجده بها ، وقصر شبرا وقصر رأس التين ، والدفترخانة بالقلعة (وهي دار المحفوظات الآن) ودار للآثار ، ومرصد ، وانشاء الترسانة بالاسكندرية التي اتسعت وزاد عمرانها ، كما أنشأ مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر « التسعة عيون » على بحر مويس وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمران .

وكانت مشروعات محمد علي الاقتصادية واسعة ومكلفة خاصة أنه كان يتعجل تنفيذها حتى ذكر أن القناطر الخيرية مثلا أصاب قواعدها خلل في بدء انشائها عام ١٨٤٦ م بسبب الاسراع في العمل ، ثم أصلح هذا الخلل ، وقد راح ضحية هذه المشروعات عشرات الآلاف من المصريين الذين كانوا يساقون سوقا اجباريا للعمل المرهق ، فقد ذكر أنه مات « من الفلاحين الذين اشتغلوا في حفر ترعة المحمودية اثناعشر ألفا في مدة عشرة أشهر ، وأن هؤلاء الموتى دفنوا على ضفتي الترعة تحت أكداس التراب الذي كانوا يرفعونه من قاعها »(٢٧) .

والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، العينية والنقدية ، فكان العاملون في هذه المشروعات اذا « رجعوا الى بلادهم للحصيدة طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر »(٢٨) .

ولعل أجل مشروعات محمد علي الداخلية في مصر بعد التعليم هو انشاء جيش وطني ، ومن المؤكد أن محمد علي وضع كل أسباب النهضة التي شملت نواحي الحياة في مصر من اقتصادية وتعليمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذي أدرك أن بقاءه في الباشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدين الداخلي والخارجي لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الأساليب الأوروبية ومزود بالأسلحة الحديثة .

وكان جند محمد علي المكونين من فرق متنافرة تركية « باشبوزق » ، أي غير نظاميين مفطورين على التمرد والعصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على

---

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي . نفس المرجع ص ٥٧٤ .

(٢٨) الجبرتي : نفس المرجع حوادث شهر شوال ١٢٣٤ هـ .

ذلك أنه عندما أراد محمد على ادخال الأساليب الحربية الحديثة فى تدريب الفرقة الألبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك واستخدامهم فى حراسة الثغور والحدود .

وبدأ انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى أسوان عام ١٨٢٠ م لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشراف عليها الى الكولونيل سيف Seves (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) أحد ضباط الامبراطور نابليون الأول ، والذى استخدم عددا من الضباط الأوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسة وتدريبهم . وكانت الدفعة الأولى من طلاب هذه المدرسة من مماليك محمد على ومماليك أتباعه وكبار رجال دولته .

وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وانشاء المعسكرات لهم فى أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلى ، وكانت الدفعة الأولى قد أنهت تدريباتها عام ١٨٢٤ م وأظهرت كفاءة فى الاستعراض الذى شهده محمد على فى الخانكة مما جعله يشعر بالفخر والسرور ويستمر فى تجنيد المصريين بل وتكوين طوائف من الضباط المصريين المدربين على يد معلمين أوروبيين ، وأرسلت بعثات منهم الى أوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك .

واذا كان المصريون قد شكلوا أمام الباشا صعوبة فى بادىء الأمر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم « ألفوا بسرعة حياتهم الجديدة ، وبعد أن كانوا معتادين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانية ، وأخذوا يفخرون بأنهم جنود محمد على ويقابلون غطرسة الترك بمثلها ، ولم يقبلوا أن يسموا فلاحين وعدوها تصغيرا لشأنهم لأن هذه التسمية كانت تشعر وقتئذ بشىء من المهانة ، ونالوا من الحكومة أمرا أن لا ينبذهم أحد بكلمة فلاحين »(٢٩) .

ولم تكن مدرسة أسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية أخرى فى الخانكة ودمياط وأبى زعبل ، والقصر العينى ، والفرسان بالجيزة ، والمدفعية بطره ، وغيرها ، الى جانب مصانع الأسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق ثم الاسكندرية لبناء سفن للأسطول

---

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ٣٨٦ .

وأحواض الى جانب القلاع والاستحكامات ٠٠ كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصرى ٠٠

وكلمة أخيرة عن الجيش المصرى الذى انشاه محمد على وأعاد به ثقة الشعب المصرى بنفسه حيث أصبح لهم بعد مرور حقب طويلة الدور الاكبر فى الدفاع عن وطنهم ، كما أنه أصبح من حقهم الترقى الى رتب الضباط وقد نالوا هذا الحق عن جدارة ٠

ولعل شهادة كلوت بك خير دليل على كلامنا هذا حيث يقول : ربما يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود ، لأنهم على الجملة يمتازون بقوة الأجسام وتناسب الأعضاء ، والقناعة والقدرة على العمل ، واحتمال المشاق ، ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الامتثال للاوامر ، والشجاعة ، والثبات عند الخطر ، والتذرع بالصبر فى مقابلة الخطوب والمحن ، والاقدام على المخاطر ، والاتجاه الى خط النار وتوسط معا مع القتال بلا وجل ولا تردد »(٣٠) ٠

السياسة الخارجية

وأما سياسة محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيق مشروعات عربية تكون مصر القلب منها ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالى فى عزل الولاة من أن تمتد اليه اذا لم يبد من القوة والاستعداد للحرب ما يقنع السلطان بأن محمد على يمكن أن يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا ٠٠ كما أن محمد على كان يخشى من أن تقع مصر فى دائرة الاطماع الاستعمارية للدول الأوروبية خاصة انجلترا وفرنسا أو حتى الروسيا العدو التقليدى لتركيا ، اذا ما اتفقت هذه الدول على تقسيم أملاك الدولة العثمانية رجل أوروبا المريض ٠٠

وكان محمد على يعتقد أن مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الأقطار العربية ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر قلبه أمر حيوى لضمان سلامة هذه الكتلة من أى تدخل أجنبى ، ولاعادة مجد هذه الكتلة العربية التى كانت

---

(٣٠) كلوت بك تعريب محمد مسعود نفس المرجع ٠

في مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق ، وهي أقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها من أن تصبح قوة كبرى يحسب حسابها ٠٠

وكانت الفرصة الأولى لتحقيق هذه الكتلة العربية استنجاد السلطان العثماني سليم الثالث عام ١٨٠٧ م بمحمد علي لاخماد عصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الأولى الذي فشلت القوات التركية في ايقافه ، وكان السلطان العثماني ـ الذي يضمر العداء لمحمد علي ـ يأمل أن تضعف قوة محمد علي نفسه ٠

وقد رأى محمد علي في دعوة السلطان له المتجددة خــلال سنوات ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، ١٨١٠ م فرصة لتنفيذ خططه ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التي كان يتطلع لتكوينها ، وفرصــة للتخلص من الفرق الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيأت له القوة البحرية والحربية اللازمة أرسل الحملات المتتالية الى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك في هذه الحملات ابناه طوسون وابراهيم ، وأشرف على بعضها محمد عــلي بنفسه ، وقد بدأت هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ م بالقضاء على الدولة السعودية الأولى وتخريب عاصمتها الدرعية ٠

كانت نتيجة الحروب الوهابية أن تحسنت العلاقات بين السلطان العثماني والباشا اذ تأكد للسلطان أن محمد علي هو يده التي يبطش بها ضد الخارجين عليه ، ومن ثم كافأه بتعيينه واليا على باشوية جدة بالاضافة الى مصر ، كما كان من نتائج هذه الحروب أيضا أن امتدا النفوذ المصري الى الخليج العربي بل والى اليمن التي استطاعت القوات المصرية أن تزحف من جدة وتحتلها في أوائل العشرينات من القرن التاسع عشر وتبقى بها حتى عام ١٨٣٩ م عندما تأزمت الأمور أمام الباشا واستحكمت المؤامرات الدولية ضده ٠ كما تطلع محمد علي لتحقيق مشروعات أخرى ٠٠

ورغم أن الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الأموال والضحايا الكثيرة في الأرواح ما يجعل هذه الحروب تعتبر من أشق الحروب التي خاضتها مصر ، فانها كانت « وسيلة لتوطيد مركز محمد علي ، كما أنها سبيل لرفع شأن مصر ، واعلاء مكانتها ، وتمهيدا لتتبوأ المركز الذي نالته من بعد بين الدول ، واغلب الظن أن فكرة الانفصال عن تركيا وتحقيق استقلال مصر قد بدأت تتملك على محمد علي مشاعره من ذلك العهد ، وأنه أخذ يعمل لها من طريق

الفتح والحرب »(٣١) ٠

ثم تطلع محمد على الى السودان ، وكان محمد على « يريد أن يكون لمصر شخصية مستقلة ، ويريد لنفسه أن يكون رأس تلك الشخصية ، لابد وأنه يأخذه حب الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع ، وما سبب فيضانه ، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لو سيطرت على منابعه أو روافده العليا قوى أخرى قد تكون معـــادية لا صديقة أو حليفة »(٣٢) ٠

وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فى النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية منذ أقدم العصور ، وأن النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح الســـودان باسم السلطان العثمانى وبموافقته ٠

وقد اختلف المؤرخون حـول الأسباب التى دفعت محمد على لفتـــح السودان ، فمن قائل ان السبب كان لاستخدام السودانيين وتجنيدهم فى جيش مصر الجديد ، ومن يقول انه للبحث عن الذهب المتوفر فى السودان ، ومن يذكر أن السبب هو تعقب فلول المماليك الذين فروا جنوبا وأسسوا لأنفسهم مملكة معادية لمحمد على ٠ والرأى عندى هو أنه لا يمنع أن تكون معظم هذه الآراء هى الأسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته فى تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر ، والسودان قطر عربى ضمه الى مصر أمر حيوى لكلا القطرين بل وحيوى للكتلة العربية بصفة عامة ٠

ولعل رغبة محمد على فى تأمين مصر من الجنوب وتأمين وصول ميـــاه النيل اليها كانت من أهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد أيضا أن يكون من أسباب فتح السودان رغبة محمد على فى التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظـــامية كالأرناءوط الـــذين لم يهلكوا فى الحرب ضـــد الوهابيين ٠

---

(٣١) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ١٢٥ ٠

(٣٢) مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٩٤ ٠

استغرقت حملات فتح السودان حوالى ثلاث سنوات ونصف من يوليو ١٨٢٠ الى فبراير ١٨٢٣ م انتهت بدخول السودان مع مصر تحت حكم محمد على ، وطبق فيه نفس التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وتأسست عاصمة له فى الخرطوم فى عام ١٨٣٠ م وكانت مقرا للحكمدار الذى يعينه الباشا ويحكم البلاد بنفس الأسلوب المركزى الســـارى فى مصر ، ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للأقسام أو المراكز ومشايخ للنواحى أو القرى ..

تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت قدمه أرض مصر واستطاب له العيش فيها وتمسك بالاقامة فيها ورســـم خططه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثمانية .. وقد رأينا كيف أن محمد على آمن منذ البداية أن دعائم الاستقلال تقوم على تنمية موارد البلاد الاقتصادية وبناء جيش وطنى ونظام تعليمى حديث ، ومن هذا البناء الداخلى الحديث والقوى يمكنه أن ينطلق لتحقيق مشروعاته الخارجية ..

وكان محمد على يؤمن بأن هناك قوى وأخطارا تقف أمام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع أن يتخلص من القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والأعيان فى شئون الحكم ، والفرق العثمانية غـــير النظـــامية ، وأقام حكما مركزيا استبداديا مستنيرا ، وأخذ يضع أسس النظام الجديد ويهدم فى بقايا النظام القديم .

أقول اذا كان الباشا قد تخلص من القوى المحلية بعد جهد جهيد فانه كان عليه مواجهة القوى الأجنبيه الخارجية ، وكان على رأس هذه القوى انجلترا التى كانت دائمة التحريض للباب العالى لكى يتخذ موقفـــا أكثر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا التحريض ويقلل من تأثيره موقف الحكومة الفرنسية المؤيدة لمحمد على .

الا أن محمد على استطاع أن يمتص غضب السلطان الدائم عليه حين سارع بتلبيه أوامر السلطان بمحاربة الحركة الوهابية — رغم أن الجبرتى المؤرخ المصرى عاب على الباشا القيام بهذه الحرب التى لا ناقة لمصر فيها ولا جمل بل تحمل الشعب المصرى الأموال الباهظه والضحايا الكثيرة اثناءها — كما ان محمد على فتح السودان وضمه الى مصر باسم السلطان وتحت السياده العثمانية ..

ورغم ذلك فان مشروعات محمد على الطموحة كانت لابد وأن تؤدى به

الى الصدام مع الدولة العثمانية ، وهو الصدام الذى سوف ينتهى بتقلص ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الأوروبية وخاصة انجلترا ضده مما سنراه بالتفصيل فى الصفحات التالية ٠

محمد على والدولة العثمانية

منذ تولى محمد على الباشوية فى مصر عام ١٨٠٥ م وهـــو مدرك أن السلطان العثمانى يكن له العداء ، ويشعر أن محمد على فرض عليه فرضا من قبل المشايخ والأعيان المصريين ، ولذلك أخذ يتحين الفرص لكى يبعد محمد على عن مصر ، وقد رأينا أن السلطان حاول مرة نقل محمد الى ولاية جدة عام ١٨٠٥ ثم نقله مرة أخرى الى ولاية سلانيك عام ١٨٠٦ م ولولا وقفة الزعماء والمشايخ المصريين وهدايا وأموال الشعب المصرى التى قدمها محمد على للسلطان ورجال دولته لتم بالفعل ابعاد محمد على ٠

كما رأينا أن السلطان كلف محمد على بمعالجة الثورة الوهابية فقـــام الباشا بهذا التكليف خير قيام رغم ما كلفه وكلف الشعب المصرى من الأموال والتضحيات بالأرواح ، مما ساعد على تحسن العلاقات بين محمد على والدولة العثمانية ، بل والى تثبيته فى حكم مصر ، ثم الموافقة على جعل ولاية مصر وراثية فى أكبر أبناء أسرته الى جانب باشوية جدة التى نالها محمد على مكافأة على تخليص الدولة من الخطر الذى مثلته الدولة السعودية الأولى ٠ وكل ذلك تم نظرا لحاجة الدولة العثمانية الى الباشا لضرب خصومها ٠

وفى جو العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة اليونانيين فى أبريل ١٨٢١ م ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال التام عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الأتراك فى البر والبحر ، مما دفع بالسلطان العثمانى محمود الثانى الى الاستنجاد بمحمد على صاحب الجيش المنظم على الأسس الحديثة والأسطول الفتى ٠

ويذكر بعض المؤرخين أن السلطان أراد باستنجاده بمحمد على انهاك قوى الأخير واستهلاك جيشه وأسطوله حتى لا تصبح فى يوم ما قوة مناوئة للدولة العثمـــانية ذاتها ، ومهما كانت صـــحة هذا الرأى فان محمـــد الولايات العثمانية التى يمكن الاستعانة بها للبطش بكـــل خصوم الدولة العثمانية ، وأنه يمكنه تبعا لذلك القضاء على الثورة فى بلاد اليونان ٠

وقد وجد محمد على فى استنجاد السلطان به لاخماد ثورة اليونانيين فرصه لتحقيق مشروعاته ، « واغتبط الباشا بذلك التكليف أشد الاغتباط ووجد فى تنفيذه فرصة موانية لتحقيق آماله فى الظهور على مسرح السياسة الشرقية فى صورة البطل المسلم الزائد عن حياض الاسلام وحامى حماه »(٣٣) . ثم أن هذا التكليف بمثابة « توسيع لنطاق الدولة المصرية وبسط لنفوذها فيما وراء البحار ، وبالتالى يرفع من شأن محمد على ويزيد من مكانته ، ولم يكن محمد على ليرىس أن يعلو شأنه ويتسع ملكه ، كما أن استنجاد تركيا بجيشه كلما قصرت يدها وعجزت عن مقاومة الثوار سواء فى الحجاز أو فى اليونان مما يزيده فخرا ويوطد مركز الدولة المصرية التى أسسها »(٣٤) .

وسارت الأمور بين محمد على والدولة العثمانية أثناء ثورة بلاد اليونان على النحو الذى أفضى فى النهاية الى الصدام بين الطرفين . ذلك أن السلطان عهد الى محمد على بحكومة جزيرة كريت ليخمد الثورة المشتعلة فيها ، وقد تمكنت القوات المصرية بالفعل من اخماد ثورة أهل كريت بعد حرب قاسية دامت حوالى عام من يونيو ١٨٢٢ م .

وكان نجاح الحملة على كريت دافعا لكى يعهد السلطان الى محمد على بحكومة المورة لكى يتولى اخماد الثورة المشتعلة فيها أيضا ، وما لبث السلطان أن أصدر فى ٦ مارس ١٨٢٤ م فرمانا تعين ابراهيم باشا بمقتضاه واليا على كل من كريت والمورة . ومن ثم قاد ابراهيم الحملة على المورة .

لم تكن حرب المورة مجرد نزهة حربية ، أو عمليات سهلة ، بل كانت حربا قاسية على كلا الطرفين المتحاربين ، فقد كان اليونانيون شعبا يقاتل للحصول على استقلاله ونقض السيادة التركية المسيطرة ، ومن ثم كان المقاتلون اليونانيون يكتسحون القوات التركية فى كل لقاء بين الطرفين حتى اذا وصل ابراهيم باشا الى أرض المورة وبحرها ووجه بمقاومة شديدة وعنيدة من اليونانيين المؤيدين بمتطوعين من أوروبا وبتعاطف من روسيا العدو التقليدى لتركيا ، ومع ذلك أحرز ابراهيم باشا انتصارات حاسمة ضد اليونانيين .

---

(٣٣) د. السيد رجب حراز . نفس المرجع ص ٢٥٥ .

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى نفس المرجع ص ٢١٥ .

الا أن الدول الأوروبية وخاصة روسيا وانجلترا لم تكن لتقف مكتوفة اليدين أمام هذه الانتصارات المصرية ، فروسيا عدو تركيا العنيد فى عهد القيصر نيقولا الأول الذى تولى العرش فى أول ديسمبر ١٨٢٥ م ، عادت الى فكرة مؤازرة الشعب اليونانى الثائر من ناحية وتمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية من ناحية ثانية ، والخروج الى البحر المتوسط عبر المضايق التركية البسفور والدردنيل ٠٠ وأما انجلترا فقد كانت منزعجة من ازدياد قوة محمد على وانساع نفوذه خاصة وقد اصطدم بالمصالح البريطانية فى البحر الأحمر واليمن من ناحية ، والخليج العربى من ناحية أخرى ، ثم ان قوته البحرية تنازع الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، هذا الى جانب التأثير الفرنسى على نشاط محمد على ، ومن أجل ذلك كله كان لانجلترا موقف ازاء الثورة اليونانية يسعى الى المحافظة على الامبراطورية العثمانية ضد الأطماع الروسية من ناحية ، وتحقيق بعض الأمانى القومية لليونانيين ، وذلك من شأنه اضاعة جهد محمد على فى بلاد اليونان وانحسار نفوذه عنها ٠

وقد تمخضت جهود انجلترا عن عقد ما عرف ببروتوكول بطرسبرج فى أبريل ١٨٢٦ م بين انجلترا وروسيا ، وتلاه معاهدة لندن بين انجلترا وروسيا وفرنسا فى يوليو ١٨٢٧ م ، وقد نص البروتوكول والمعاهدة على تسوية للمسألة اليونانية تقضى باعطاء اليونانيين استقلالهم الذاتى تحت السيادة العثمانية ، وفرض هذه التسوية فى حالة رفض أى من الطرفين المتحاربين : الدولة العثمانية أو اليونانيين ، « وكان الحلفاء يعلمون اصرار تركيا على رفض طلباتهم فاتفقوا على ارسال أساطيلهم الى مياه اليونان لتأييد مطالبهم بالقوة ولمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول الى شواطىء اليونان وارسال المدد الى الجيش المصرى والتركى بها »(٣٥) ٠

وكانت معاهدة لندن ذات تأثير سلبى على محمد على ، اذ أنه خشى من مواجهة الدول اذا أراد ارسال مدد الى القوات المصرية فى بلاد اليونان ، وفى نفس الوقت لم يكن على استعداد لاضاعة جهد القوات المصرية هباء وبالتالى اضاعة مكاسبه فى الوقت الذى كان يعلم فيه أن السلطان العثمانى يرفض معاهدة لندن نصا وروحا ، وقد تغلبت النزعة المسيطرة عند محمد على معتقدا أن فرنسا لن تقدم على مهاجمة القوات المصرية ، فأرسل مددا من السفن والجنود الى بلاد اليونان فى أغسطس ١٨٢٧ م ٠

---

(٣٥) عبد الرحمن الرافعى نفس المرجع ص ٢٢٩ ٠

الا أن أساطيل انجلترا وروسيا وفرنسا احكت بالأسطول المصرى والعثمانى فوقعت معركة نوارين البحرية فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ م التى تم فيها تدمير الأسطولين المصرى والعثمانى ، وكان من نتيجتها موافقة محمد على على انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان للمحافظة عليها بعد أن انقطعت الاتصالات مع الوطن الأم مصر ، وقد تم هذا الانسحاب من المورة فى ديسمبر ١٨٢٨ م . كما كان من نتائجها أن اليونانيين رفضوا الاستقلال الذاتى المعروض عليهم من الدول والذى تضمنته كذلك المعاهدة الروسية التركية فى سبتمبر ١٨٢٩ م ، ومن ثم قررت الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والروسيا فى بروتوكول لندن الذى عقد فى فبراير ١٨٣٠ م اعطاء اليونانيين استقلالهم التام .

وكان من نتائج معركة نوارين البحرية وانسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطان العثمانى الاساءة الى العلاقات بين الطرفين وأدى بها فى النهاية الى الصدام ، ورغم أن الحرب فى بلاد اليونان قد أكسبت محمد على مكانة دولية هامة خاصة عندما تفاوض معه الانجليز على الانسحاب من بلاد اليونان مباشرة دون وساطة الدولة العثمانية ودون موافقة السلطان على انسحاب القوات المصرية ، الا أن هذه الحرب لم تحقق أهداف محمد على التوسعية ، بل أدت الى خسائر مادية كبيرة وضحايا فى الرجال كثيرة .

وفى الوقت الذى غضب فيه السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته فقد أصدر فرمانا فى سبتمبر ١٨٣٠ م منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريت كمكافأة على اشتراكه فى حرب المورة ، ولكن هذه المكافأة لم تكن تعويضا كافيا لما بذله الباشا من جهود فى هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد أسطوله ، ومن ثم أخذ محمد على يستعيد توازنه بعد نوارين ويجهز جيشه وأسطوله بمساعدة سخية من فرنسا ليكون الجيش والأسطول على استعداد لتحقيق آمال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا أمكن الى ملكه .

ومهما قيل فى الأسباب التى أدت الى ما عرف بحرب الشام الأولى ثم حرب الشام الثانية ، فان فكرة محمد على فى ضم بلاد الشام الى مصر بدأت منذ عام ١٨١٠ م ولم يؤجلها الا انشغاله فى حروب متتالية فى شبه الجزيرة العربية ، ثم فى السودان ، ثم فى بلاد اليونان . لأن الباشا يدرك أهمية الشام لتأمين مصر نفسها ، فضلا عن أن الكتلة العربية التى كان الباشا يسعى لاقامتها لا تكتمل بدون بلاد الشام والعراق .

وكانت فكرة ضم بلاد الشام والعراق تسيطر على أفكار ابراهيم باشا أيضا ، فكانت تصريحاته وبياناته أمام جنوده وخاصته تؤكد اتجاهه العربى ، لدرجة كان يذكر الجنود بأمجاد العروبة ، وأنه عربى ، وأنه يسعى لتحقيق القومية العربية واعادة أمجاد الأمة العربية المستقلة باشراك العرب فى الحكم وتولى المناصب القيادية فى الادارة والجيش ٠

ومن أقوال ابراهيم باشا فى هذا السبيل أنه عندما سئل أثناء حصاره لعكا عن مدى فتوحاته بعد عكا قال تستمر الفتوحات الى مدى ما يتكلم الناس وأتفاهم واياهم باللسان العربى ٠ وعندما سأله أحد جنوده عندما رآه يكرر هجومه على الأتراك ، كيف يطعن فى الأتراك وهو منهم أجابه ابراهيم باشا على الفور : « أنا لست تركيا ، فانى جئت مصر صبيا ، ومنذ ذلك الحين قد مصرتنى شمسها وغيرت من دمى وجعلته دما عربيا »(٣٦) ٠

كانت فكرة تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر هى المحرك الأصلى والدافع الأساسى لضم بلاد الشام ، ولكن محمد على استغل الأحداث الجارية فى أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر لكى يبرر زحفه الى بلاد الشام ، فأعلن الباشا أنه يهدف من تجريد حملة الى بلاد الشام تأديب عبد الله الجزار باشا عكا بسبب ايوائه المصريين الفارين من الضرائب ومن الجندية وعدم اعادتهم الى مصر ، وبسبب رفضه امداد مصر بالأخشاب اللازمة لبناء أسطول جديد عوضا عن الأسطول الذى تحطم فى نوارين ، وهذه الأسباب كانت لتغطية الدوافع الحقيقية والتى تتلخص فى توسيع ملكه ٠

وقد استغرق الصدام بين محمد على والدولة العثمانية جولتين ، الجولة الأولى بدأت فى أكتوبر ١٨٣١ م وفيها قاد ابراهيم باشا القوات الزاحفة الى بلاد الشام واستولت بدون مقاومة تذكر على غزة ويافا وحيفا وبيت المقدس ، واستولت على عكا بعد حصار حوالى سبعة شهور ، ثم استولت على دمشق وحمص بعد انتصار القوات المصرية على القوات التركية ، ثم تقدمت القوات المصرية حتى أحرزت انتصارا حاسما على الأتراك فى معركة قونية فى ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ م ٠ ثم زحفت الى كوتاهية التى سقطت فى فبراير ١٨٣٣ م٠

انتهت جولة القتال الأولى بين محمد على والدولة العثمانية بتدخل

---

(٣٦) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ٢٤٧ ٠

الدول الأوروبية وخاصة انجلترا وروسيا وفرنسا وفرض صلح بين الطرفين عرف بصلح كوتاهية فى ٨ ابريل ١٨٣٣ م ، الذى نص على تثبيت حكم محمد على فى مصر والسودان وبلاد الشام وجزيرة كريت ، وابراهيم فى حكم باشوية جدة وبلاد الأحباش (ساحل البحر الأحمر بموانيها سواكن ومصوع) •

ولم تكن معاهدة كوتاهية سوى هدنة بين الطرفين ، فالسلطان العثمانى شعر بالمرارة من وقوع هزائم لدلته من أحد ولاته ، ومن ثم أخذ يستعين بالروس والألمان لاعداد جيش منظم يقضى به على محمد على لا من بلاد الشام فقط بل من مصر أيضا ، بينما كان محمد على يدرك أنه لن يكون هناك سلام مع الدولة العثمانية دون انزال السلطان محمود الثانى من العرش وتقليد السلطنة لابنه عبد المجيد ، ومن ثم أخذ يعد العدة لفرض هذا السلام على الدولة العثمانية •

وتطلع كلا الطرفين لموقف الدول الأوروبية من الصراع بينهما ، فتركيا التى رفضت انجلترا عقد معاهدة دفاعية هجومية معها لجأت الى عدوتها التقليدية روسيا التى رحبت بعقد ما عرف بمعاهدة هنكاراسكلسى(٣٧) الدفاعية الهجومية تعبيرا عن الصداقة بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الروسية فى ٨ يوليو ١٨٣٣ م ، وأما محمد على فرغم صداقة فرنسا له فانها كانت حريصة على بقاء الامبراطورية العثمانية فى مواجهة الأطماع الروسية ، وانجلترا تتخذ نفس الموقف بل تتشدد مع محمد على ، ولذلك اكتفى محمد على بالاستعداد حتى تتهيأ الظروف الدولية للجولة الثانية •

وكان محمد على قد أعلن عزمه للدول الأوروبية عام ١٨٣٤ م على اعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية استقلالا تاما أسوة باليونانيين ، ولكن الدول الاوروبية رفضت بشدة هذا الاتجاه ، وفى عام ١٨٣٨ م كانت المفاوضات بين محمد على والدولة العثمانية لاقرار سلام دائم بين الطرفين قد فشلت بسبب موقف انجلترا المعادى لمحمد على ، أعلن محمد على مرة أخرى لقناصل الدول الأوروبية فى القاهرة عزمه على اعلان استقلال مصر ، ولكن

---

(٣٧) عرفت بهذا الاسم لانه اسم قصر يقع على شاطئ مضيق البسفور على الجانب الآسيوى وقعت الاتفاقية فيه •

الدول مانعت فى ذلك مما شجع السلطان العثمانى على السير فى استعداداته واجراءاته العدائية ضد محمد على ..

وقعت الجولة الثانية للحرب الشامية بين محمد على والدولة العثمانية منذ أبريل ١٨٣٩ م بزحف القوات التركية الى أراضى بلاد الشام المصرية ، وعندما تلقى ابراهيم باشا من أبيه أمرا بدحر القوات التركية فى أراضيها وعدم الاكتفاء بردها عن الأراضى الشامية لأن تركيا لم تراع العهود والمواثيق وقعت معركة نصيبين فى الأرض التركية فى يونيو ١٨٣٩ م التى انتصرت فيها القوات المصرية انتصارا حاسما ووقفت على أبواب الاستانه فى نفس العام ، وسلم قائد الأسطول التركى سفنه لمحمد على بالاسكندرية برجالها وأسلحتها .

وبهذا الموقف تحقق حلم محمد على ، وكاد السلطان العثمانى يوافق على رغبة محمد على فى جعل ملكه وراثيا على الأقطار التى تحت يده وهى مصر والسودان والحجاز وبلاد الشام ، لولا تدخل الدول الأوروبية بزعامة انجلترا التى وقفت تشد أزر السلطان العثمانى ضد مشروعات محمد على ، ومن ثم فرضت على محمد على والسلطان شروطا تضمنتها معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ م ، ثم بروتوكول لندن عام ١٨٤١ م وترمى هذه الشروط الى اعطاء محمد على وأسرته حكم مصر حكما وراثيا فى ظل السيادة العثمانية.

ونتيجة لمعاهدة وبروتوكول لندن أصدر السلطان العثمانى الفرمانات المحققة لشروط المعاهدة وبخصوص ترتيب الوراثة وتحديد المال الميرى السنوى وتحديد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألفا ، وقد صدرت هذه الفرمانات فى ١٣ فبراير ١٨٤١ م ، وأول يونية ١٨٤١ م بموافقة وضمان الدول الأوروبية ..

واذا كانت معاهدة لندن قد فرضت نوعا من الوصاية الدولية على مصر ، فقد تحولت مصر بمقتضاها من دولة عربية كبيرة لها كيانها الدولى الى ولاية صغيرة تابعة للباب العالى بعد أن حرمت من بلاد الشام والحجاز وكريت ، ورغم عودة مصر الى ولاية عثمانية فقد كانت سلطة الباب العالى عليها ضعيفة بسبب تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر . ومع ذلك فان معاهدة لندن اعترفت لمصر بالاستقلال مقيدا بالسيادة العثمانية ، ولم يعد لتركيا ، ولا لغيرها من الدول أن تعبث بهذا الاستقلال الذى أصبح مكفولا بمعاهدة دولية ، ولم يرد فى معاهدة لندن من القيود العملية التى تحد ذلك

الاستقلال سوى دفع جزية سنوية للباب العالى ، وسريان معاهدات تركيا فى مصر ، واعتبار قواتها الحربية - التى تحدد عددها - جـزءا من قوات السلطنة العثمانية »(٣٨) .

وهكذا عاشت مصر منذ عام ١٨٤١ م كدولة ذات استقلال منقوص فى ظل أسرة محمد على حتى عام ١٩١٤ م عندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر وقطعت كل علاقة تربط مصر بالدولة العثمانية أو تركيا ، دون أن يصيب مصر من الحكم العثمانى المباشر ما أصاب غيرها من الولايات وخاصة الشام والعراق مثلا ..

---

(٣٨) عبد الرحمن الرافعى ، نفس المرجع ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

محمد على والدول الأجنبية

كانت مصر دائما مجالا للتنافس بين الدول الأوروبية الطامعة فى هذا الموقع الممتاز لمصر والراغبة فى استغلال خيراتها للمصلحة الاستعمارية ، ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر فقد شهد القرن الثامن عشر محاولات انجليزية وفرنسية وروسية لاستغلال موقع مصر بفرض النفوذ الاستعمارى عليها ، وحدث تنافس بين هذه الدول حول الاستئثار بالنفوذ الأعلى فى مصر ..

حتى اذا كان القرن التاسع عشر ومحمد على قد ظهر على مسرح الحياة السياسية فى مصر بدأ يدرك الأطماع الاوروبية فى مصر ، ولذلك نجده يدرك منذ البداية أنه مهما كانت حاجته لبناء مصر بناء حديثا على النسق الأوروبى وبمساهمة أوروبية بالخبرة والامكانيات ، فانه يجب أن تكون هذه المساهمة موقوتة الى أن تتهيأ الكوادر الفنية المصرية التى عليها تسلم زمام العمل فى مصر الحديثة .

ولكن الأطماع الاستعمارية لم تكن تقدر اتجاه محمد على الاستقلالى ولا هى مستعدة للتخلى عن أهدافها ، فانجلترا مهتمة بمصر وبأن يكون لها نفوذ فى مصر أعلى من نفوذ أية دولة أوروبية أخرى لضمان أمن الطريق عبر مصر والبحر الأحمر الى الهند ، وفرنسا التى خرجت قوات حملتها من مصر فى العام الأول للقرن التاسع عشر ما زالت لها أطماع وتسعى للعودة اذا أمكن أو على الأقل منافسة النفوذ الانجليزى ومحاربته على الأرض المصرية .

واذا كان التنافس على أشده بين انجلترا وفرنسا حول النفوذ الأعلى فى مصر ، وهو تنافس ممتد أصلا من صراع بين الدولتين فى أوروبا ، فان الدولتين كانتا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها ، بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيدة التى تجمعت فيها عوامل التفكك والانقسام ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام حركة استقلالية هنا أو هناك للانفصال عن الامبراطورية العثمانية .

أولا : انجلترا

فرغم أنه كانت لانجلترا اهتمامات بمصر وابعاد فرنسا عنها ، فان هذه الاهتمامات زادت واتضحت كثيرا بعد قدوم حملة نابليون بونابرت على

عشر أواخر القرن الثامن عشر ، وقد رأينا موقف انجلترا الايجابي من هذه الحملة التى انتهت بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وبقاء القوات الانجليزية فى مصر حتى خرجت عام ١٨٠٣ بعد أن تم توقيع صلح أميان بين فرنسا وانجلترا ، ولم يكن خروجها يعنى توقف الاهتمام الانجليزى أو التخلى عن المشروعات الانجليزية فى مصر .

وعندما تولى محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥ م واتضح موقفه العنيف من المماليك ومنهم أصدقاء وعملاء للانجليز أعلنت انجلترا عداءها لمحمد على وأخذت تحرض السلطان ضده بحجة أن توليته سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما قد يعرضها لغزو فرنسى آخر ، بل سوف « يجدد الفتن ويستفز المماليك الى استئناف الحرب والقتال ، ويحفزهم الى الزحف على القاهرة لاسترداد سلطتهم القديمة ، فيضطرب حبل الأمن »(٣٩) .

وجاء انتصار الأسطول الانجليزى علـــى الأسطول الفرنسى فى معركة الطرف الاغر البحرية فى ٢١ أكتوبر ١٨٠٥ م دافعـــا جديدا للسياسة الانجليزية المناوئة لمحمد على حيث جدد القنصل الانجليزى فى القاهرة مسيت Messit مساعيه بتأليب المماليك الموالين لانجلترا ضد محمد على ، وشاركه الســـفير الانجليزى فى الآستانة تشارلس أربثنوت Charles Arbuthnot بالضغط على الباب العالى بقوة من منطلق أن انجلترا المنتصرة فى الطرف الأغر قد أصبح لها السيادة البحرية وقد اهتز موقف الامبراطور نابليون الأول الفرنسى فى أوروبا نتيجة هزيمة أسطوله ، ومن ثم فلا يمنع انجلترا من ان تضغط على الباب العالى لكى يعزل محمد على من مصر وبولى محمد الألفى الزعيم المملوكى عميل انجلترا ، ولا يمنع من أن يكون الضغط فى صورة تهديد باحتلال مصر بقوات انجليزية وفرض الحاكم الذى تريده انجلترا بحجة المحافظة على استمرار الامور فى تلك الولاية العثمانية الهامه ، والمحافظة على ذات الولاية من غزو فرنسى او تهديد بغزو فرنسى .

واذا كان الباب العالى قد استجاب للضغط الانجليزى فأصدر فرمانا بتولية موسى باشا ولاية مصر ونقل محمد على الى ولاية سالونيك فى مايو ١٨٠٦ م ، فان سياسة محمد على وتأييد الزعماء المصريين له قد حول موقف الباب العالى من محمد على وجعله يصدر فى سبتمبر ١٨٠٦ م فرمانا آخـــر

---

(٣٩) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ١٨ .

بتثبيت محمد على فى ولاية مصر ، بل وأن يتخذ الباب العالى موقفا أكثر مودة مع فرنسا ظهر فى الاعتراف التركى بلقب نابليون الامبراطورى رسميا منذ فبراير من نفس العـــام ، بل واستقبال السفير الفرنسى الجـديد بالاستانة استقبالا حارا فى أغسطس ٠٠

ونتيجة لاحباط مساعى انجلترا ضد محمد على ثم وفاة محمد الألفى عميلها فى القاهرة ، وتبدل موقف الباب العالى من فرنسا ، فقد قررت الحكومة الانجليزية « أن تقوم بعمل حاسم ضد تركيا »(٤٠) وذلك بأن « تضرب تركيا فى مصر فتنال بذلك غرضين وهما اذلال تركيا من جهة وتحقيق أطماعها فى مصر من جهة أخرى »(٤١) ٠ فقام ت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون كورث Duckworth فى نوفمبر ١٨٠٦ ، وحملة أخرى الى الاسكندرية بقيادة فريزر Fraser ٠

واذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت فى تحقيق أهدافها حيث لم يقبل الباب العالى التهديد الانجليزى بل وثق علاقته بفرنسا ٠ فقد كان الميدان المصرى هو المتاح للضغط الانجليزى ، وعلى هذا الأساس نزلت القوات الانجليزية الى الاسكندرية فى ١٦ مارس ١٨٠٧ م ، وكانت الاسكندرية مستقلة آنذاك عن ولاية محمد على فى القاهرة ويحكمها حاكم يتبع الاستانة رأسا ولا يعترف بباشوية محمد على ٠

واذا كان نزول الحملة الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة ، فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز ، حيث يروى الجبرتى فى أحداث يوم الخميس ٢٣ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٢ أبريل ١٨٠٧ م أنه ورد مكتوب من أهالى دمنهور ــ خطابا الى السيد عمر النقيب ــ مضمونه : أنه لما دخلت المراكب الانجليزية الى الاسكندرية هرب من كان بها من العساكر ، وحضروا الى دمنهور ، فعندما شاهدهم الكاشف الكائن بدمنهور ، ومن معه من العسكر انزعجوا انزعاجا شديدا ، وعزموا على الخروج من دمنهور ، فخاطبهم أكابر الناحية قائلين لهم : وكيف تتركونا وتذهبوا ، ولم نروا منا خلافا ، وقد كنا فيما تقدم من حروب الألفى ، من أعظم المساعدين لكم ٠٠ فكيف لا نساعد الآن بعضنا بعضا فى حروب الانجليز ؟ فلم يسمعوا لقولهم لشدة ما داخلهم

---

(٤٠) د٠ رجب حراز ٠ نفس المرجع ص ١٨٢ ٠

(٤١) الرافعى ص ٤٦ ٠

من الخوف ، وعبوا متاعهم وأخرج الكاشف أثقاله وجبخانته ومدافعه ، وتركها وعدى وذهب الى فوه من ليلته ، ثم أرسل فى ثانى يوم من أخذ الأثقال ، فهذا ما حصل أخبرناكم به »(٤٢) .

ولما كانت الحمله الانجليزية لا يمكنها البقاء بالاسكندرية دون آن نكون مسيطرة على رشيد لضمان التموين خاصة بعد أن مات الحليف محمد الألفى الذى ظل فترة مرابطا فى البحيرة فى انتظار هذه الحملة والتى وصلت بعد وفاته - التى حدثت فى ٢٧ يناير ١٨٠٧ م - وبموته انفرط عقد التحالف مع انجلترا ضد محمد على ولم تجد الحملة الانجليزية المساعدة المأمولة من زعماء المماليك ومن ثم خضع فريزر لحاجة قواته ولضغط القنصل الانجليزى فى القاهرة فأصدر أمرا لفريق من قواته - التى كان يدرك قلة عددها وعدم امكانية احراز انتصارات خارج الاسكندرية - بالزحف لاحتلال رشيد .

ويصور الجبرتى موقعة رشيد فى أحداث يوم الجمعة ٢٤ المحرم ١٢٢٢هـ الموافق ٣ أبريل ١٨٠٧ م بقوله : وردت أخبار من ثغر رشيد يذكرون بأن طائفة من الانجليز وصلت الى رشيد ، فى صبح يوم الثلاثاء حادى عشرينه « ٣١ مارس) ودخلوا البلد ، وكان أهل البلدة ، ومن معهم من العساكر ، متنبهين ومستعدين بالأزقة والعطف وطيقان البيوت ، فلما حصلوا بداخل البلدة ضربوا عليهم من كل ناحية ، فألقوا ما بأيديهم من الأسلحة ، وطلبوا الأمان ، فلم يلتفتوا لذلك وقبضوا عليهم ، وذبحوا منهم جملة كثيرة وأسروا الباقين .... »(٤٣) .

لم يقنع الانجليز بهزيمتهم الأولى فى رشيد وأراد فريزر أن يمحو أثرها ويستعيد سمعة انجلترا العسكرية ، فأرسل حملة ثانية الى رشيد ، وقد أغفل ثقة الشعب المصرى فى نفسه بعد انتصار رشيد على القوة الانجليزية الغازية ، وظل موهما - نتيجة معلومات القنصل الانجليزى مسيت - أن المماليك سيهبون للمشاركة فى المعارك الى جانب القوات الانجليزية ، وأن الشعب المصرى سيقف متفرجا على الأقل من هذه المعارك ..

ولكن الشعب المصرى امتلأ حماسية خاصة بعد أن رأى الأسرى الانجليز ورءوس قتلاهم فى معركة رشيد يطاف بهم فى القاهرة مما أكد للمصريين

---

(٤٢) الجبرتى : ص ٧١٤ .

(٤٣) نفس المرجع ص ٧١٥ .

أن الانجليز ليسو بالقوة التى لا تقهر ، ولذلك سارع المواطنون الى الانتظام فى صفوف متراصة للجهاد ضد الأفريج (الانجليز) الغزاة وذلك عندما حدث فى ٢٦ المحرم ١٢٢٢ هـ الموافق ٥ أبريل ١٨٠٧ م أن « نبه السيد عمر النقيب على الناس ، وأمرهم بترك حضور الدروس ، وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك القاء الدروس »(٤٤) ٠

والتقى الجمعان فى الحماد جنوب رشيد حيث حلت الهزيمة مرة ثانية بالانجليز فى ٢١ أبريل ١٨٠٧ وصفها الجبرتى بقوله : اجتمع الجم الكبير من أهالى بلاد البحيرة وغيرها وأهالى رشيد ، ومن معهم من المطوعة والعساكر وأهل دمنهور ٠٠ فكان بين الفريقين مقتلة كبيرة ، وأسروا من الانجليز طائفة وقطعوا منهم عدة رءوس ٠ وفى يوم الجمعة ١٥ صفر ١٢٢٢ هـ الموافق ٢٤ أبريل ١٨٠٧ م حضروا بأسرى — الى القاهرة — وعدتهم تسعة عشر شخصا ، وعدة رءوس فمروا بهم وسط الشارع الاعظم ، وأما الرءوس فمروا بها من طريق باب الشعرية ، وعدتهـــا نيف وثلاثون رأسا موضـــوعة عـــلى نبابيت ٠٠ »(٤٥) ٠

أدرك الانجليز استحالة البقاء بالاسكندرية بعد هذه الهزائم المتكررة وخاصة بعد الموقف الأوروبى بعد عقد معاهدة تلسيت بين فرنسا وروسيا فى يوليو ١٨٠٧ م لاقتسام أوربا يستدعى تفرغ انجلترا للموقف الأوربى والعودة الى سياسة المحافظة على الامبراطورية العثمانية من الأطماع الروسية ومن ثم طلب فريزر مصالحة محمد على على أساس الجلاء عن الاسكندرية مقابل تبادل الأسرى والجرحى، وقد تم جلاء القوات الانجليزية بالفعل عن الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر ١٨٠٧ م ٠

وكانت نتيجة حملة فريزر انتصار لمحمد على فى الداخل وعند الدولة العثمانية ، كما أكدت هذه الحملة شخصية محمد على واستقلاله فى الاتصالات بالدول الأجنبية وعقد الاتفاقات معها دون الرجوع الى الباب العالى ، كما كان من نتائج هذه الحملة وفشلها أن خضعت مدينة الاسكندرية لسيطرة محمد على ودخلت فى باشويته ٠

ولم يكن فشل حملة فريزر مقنعا لانجلترا لتكف عن محاولاتها للدس ضد محمد على والعمل على خروجه من مصر ، بل استمرت مؤامراتها خاصة وقد رأت التعاون الوثيق بين الباشا وفرنسا بما جعـــل النفوذ الفرنسى

---

(٤٤) الجبرتى . ص ٧١٥ ٠

(٤٥) نفس المرجع ص ٧٢٥ ٠

سائدا فى مصر فى ظل صداقة محمد على بالقنصل الفرنسى ، حتى حدثت حرب المورة التى شارك فيها محمد على الى جانب الباب العالى ضد الثورة اليونانية ٠

ولما كانت انجلترا فى عهد وزير خارجيتها كاسلرى Casselry تتخذ موقعا يدعو الى عدم التدخل بين الشعوب وحكامها ، فان هذا الموقف تبدل بوفاة كاسلرى عام ١٨٢٢ م وتولية جورج كانتج Canning خلفا له الذى أبدى عطفه على الثوار اليونانيين وان كان لم يجاهر بالدعوة الى التدخل على أمل أن اليونانيين سوف ينتزعون استقلالهم من الأتراك ، وان كان كانتج قد اتخذ موقعا متشددا فى معاهدة لندن عام ١٨٢٧ التى وضعت كل من الروسيا وفرنسا الى جانب انجلترا ٠

وقد شارك فى العداء للتدخل المصرى العثمانى ضد الثورة اليونانية مجموعة من الشعراء والأدباء الانجليز والفرنسيين ، منهم من شارك بقلمه كفكتور هيجو الفرنسى ، ومن شارك فى الحـــرب كاللورد بايرون الشاعر الانجليزى الذى « تطوع فى صفوفهم (الثوار) ومات فى مسيولونجى — ببلاد اليونان — عام ١٨٢٤ م »(٤٦) ٠

كما كانت انجلترا هى المحرك الأساسى لمعركة نوارين البحرية فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ م التى دمرت فيها معظم سفن الأسطولين المصرى والعثمانى ، ولكنها حاولت الاعتذار عن آثار المعركة خاصة وأن كانتج كان قد مات فى أغسطس من نفس العام وتبدلت السياسة الى عدم اتخاذ موقف عدائى من الدولة العثمانية وقادتها ، بعد أن تولى ولنجتون الوزارة وأصبحت مساعدة انجلترا لليونانيين مساعدة معنوية لا مادية ، واعتبر ملك انجلترا وليم الرابع الموقعة بأنها حادث شؤم فى خطاب العرش فى يناير ١٨٢٨ م ٠ كما أبدت الحكومة الانجليزية أسفها لمحمد على لما حدث للأسطول المصرى فى نوارين ، وتعلن عن استعدادها لاقامة علاقات ودية مع الباشا وتخبر الباشا « أن جلالة الملك من غير تدخل منه فى العلاقات بين الباشا والسلطان الذى يعترف له الباشا بحق السيادة ، مستعد للاعتراف لسموه بالحيدة التامة متى تعهد

---

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ٢٢٨ ٠

هو أيضا بمراعاتها مراعاة تامة اذا ما نشبت الحرب بين الحلفـــاء والدولة العثمانية(٤٧) ٠

ونتيجة لهذه الاتصالات المباشرة بين الحكومة الانجليزية ومحمد على تم توقيع الانفاق بالاسكندرية بين الباشا والأمـــيرال الانجليزى كدرنجتون Codrington فى ٦ أغسطس ١٨٢٨ م والذى نص على جلاء الجنود المصريين من بلاد اليونان على سفن مصرية ترسل من الاسكندرية وتحت حراسة الحلفاء ، واعادة الأسرى اليونانيين الذين استخدمهم محمد على كرقيق يعمل فى ممتلكاته ، وذلك كله مقابل تعهد انجلترا بارجـــاع الأسرى المصريين والسفن المصرية ٠ وقد أصدر محمد على أمرا لابنه ابراهيم بالانسحاب من المورة تنفيذا لهذه الاتفاقية التى وقعت دون استشارة الباب العالى أو حتى دون الانتظار حتى يوافق السلطان العثمانى ٠

ولما حدث الخلاف بين محمد على والسلطان فيما عرف بحرب الشام الأولى وحرب الشام الثانية كان موقف انجلترا فى الجولة الأولى يقوم على التعاون مع فرنسا من أجل عقد صلح بين محمد على والسلطان ، بل ان انجلترا أرسلت قنصلا له صفة سياسية هو كامبل Campbell حاملا مودة وتقدير الملك ويدعو الى توثيق الصلات بين مصر وانجلترا ٠

ولم يكن محمد على غافلا عن العداء الذى تكنه نحوه الحكومة الانجليزية رغم مظاهر الود التى تبديها نحوه علانية ، وكان السفير الانجليزى فى الآستانة اللورد بنسنبى Ponsonby يكن عداء صريحا لمحمد على ويدبر المؤامرات ضده فى عاصمة آل عثمان ، بل ويؤلب أهل الشام ضد الحكم المصرى هناك ، وكان فى هذا معتمدا على تأييد بالمرستون Palmerston وزير الخارجية الذى يكن هو الآخر عداء لمحمد على ، ورغم ذلك كان محمد على حريصا على ارضاء الحكومة الانجليزية عاملا على امتصاص معارضـــاتها أو تحييدها على الأقل حتى يحقق مشروعاته ٠٠

ورغم أن محمد على شجع انجلترا على اعادة فتح الطـــريق عبر مصر والبحر الأحمر الى الهند ، فان ابراهيم باشا عارض مشروعا انجليزيا عـــام ١٨٣٦ م باستخدام البواخر فى نهر الفرات لان ذلك فى رأى الباشا سوف يحد من امتداد الحكم المصرى الى العراق ٠

---

(٤٧) سجلات وزارة الخارجية بلندن (مصر) من وزارة الخارجية الى (سولت) فى ٧ ديسمبر ١٨٢٧ م ٠

محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ص ١٨٦ ٠

رانبع ابراهيم باشا دلك بالاتصال بمشايخ المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربى مظهرا رغبة مصر فى اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات ، وذلك من شأنه أن يصطدم بالمشروعات الاستعمارية الانجليزية ٠

ونتيجة لذلك حذر بالمرستون الباشا بأن: الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين ازاء أى زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج « الفارسى » ٠٠ وعندما استولت انجلترا على عدن سنة ١٨٣٩ حذرت الحكومة الانجليزية الباشا من استمرار الوجــود المصرى فى اليمن وأنذرته بأن أى محاولة من جانبــه للمساس بعدن تعد اعتــداء على جزء من الأمــلاك البريطانية(٤٨) ٠

ونتيجة لمحاولات الباشا لكسب رضاء الحكومة الانجليزية ، اتخذت هذه الحكومة موقفا أقل تشددا منه ، ولذلك رأينا السفير الانجليزى فى الآستانة يخبر السلطان أن انجلترا سوف تساعده اذا هاجمه محمد على أما اذا حدث العكس وجاء الهجوم من قبل السلطان فان موقف انجلترا سوف يتغير ، وقد تشجع محمد على بهذا التحول فى السياسة الانجليزية فأرسل عام ١٨٣٨ م الى الدول مذكرات يبدى فيها رغبته فى اعلان استقلال مصر وبلاد الشام تحت حكمه ويطلب عدم اعتراض الدول ، فكان رد الحكومة الانجليزية أنها « ترى من المستحيل تنفيذ مشروع محمد على وترى من نتائجه المحققة الدمار للباشا »(٤٩) ٠

وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزى فى الآستانة موقفا مشجعا للحكومة العثمانية للسير فى اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتمادا على أن انجلترا بصفة خاصة لن تسمح لمحمد على بأن يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هى البــادئة بشن الحرب ، ومــع ذلك خسرتها فى نصيبين ٠

كانت هزائم جيوش الدول العثمانية أمام قوات محمد عــلى وتهديد عاصمة آل عثمان سببا فى اتخاذ انجلترا موقفا ايجابيا وعمليا ضد محمد على

---

(٤٨) جورج كيرك موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١٢١ ــ ١٢٢ ٠

(٤٩) سجلات وزارة الخارجية البريطانية (مصر) من بالمرستون الى كامبل ٧ يوليو ١٨٣٨ م ٠

ومحمد رفعت نفس المرجع ص ٢٢١ ٠

فأعلن بالمرسنون عداءه الصريح لمحمد علي ومشروعاته محتجـــا بأن نصيبين على الجانب التركي للحدود وهذا فى نظره دليل على أن البادىء بالهجوم هو ابراهيم باشا بن محمد علي وليس حافظ باشا الوزير العثماني وقائد جيش السلطان • وبلغ عداء بالمرستون أن طلب من قائد البحرية الانجليزية وضع الخطط لانتزاع الأسطول العثماني من ميناء الاسكندرية اذا رفض محمد علي اعادة الأسطول الى تركيا •

وكان من رأى بالمرسنون أنه يجب القضاء على حكم محمد علي في سوريا ومصر اذا أمكن وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، ولعـــل بالمرستون كان منساقا فى عدائه الشديد لمحمد عـــلى ومشروعاته بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد علي وفرنسا ، وبات واضحا أن انتصارات محمد علي « قد وضع المسألة المصرية والمسألة الشرقية ومسألة التوازن الأوروبى عامة موضع البحث والنظر ، وقد هزت كيان التوازن الأوروبى هـــذا وتداعت لها أركان السلطنة العثمانية ، وفتحت باب المســـألة الشرقية ، فتجددت أطماع الدول بشأنها ، مما جعل السلام مهددا فى أوروبا »(٥٠) •

وقد تجلى العداء الانجليزى لمصر في عهد محمد علي فى تأليب الدول الأوروبية ، ذلك التأليب الذى انتهى بفرض معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م على محمد علي والتى نصت كما رأينا بجعل مصر فقط وراثية فى أبناء محمد علي الذى أصبح واليا عليها وحدها وتخلى عن كل فتوحاته فى شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام •

وللاعتبار فان انجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف من مصر الحديثة فى عهد محمد علي بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الأحمر طريق انجلترا الى امبراطوريتها فى الهند ، وامتداد النفوذ المصرى فى كل شبه الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب العربى مما يهدد المطامع البريطانية من هذه الجهات ، بالاضافة الى أن قوة محمد علي البحرية فى البحر الموسط تهدد نشاط الأسطول الانجليزى العامل فى هذا البحر ، الى جانب الصداقة المصرية الفرنسية والتسهيلات التى فتحتهـــا مصر لفرنسا عـــدة انجلترا التقليدية •

---

(٥٠) الرافعى : نفس المرجع ص ٣٢٧ •

وكل ذلك يفسر لنا تناقض السياسة الانجليزية بين تأييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية ، واستقلال المستعمرات الأسبانية فى أمريكا الجنوبية ، وبين وقوفها ضد استقلال محمد على بمصر عن الدولة العثمانية ، كما يفسر لنا التناقض فى السياسة الانجليزيه باستيلاء انجلترا على عدن عام ١٨٣٩ م وهى جزء من الممتلكات العثمانية ، فى الوقت الذى تدافع فيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانيه وعدم اقتطاع أجزاء منها .

هذا على الرغم من أن انجلترا التى عرفت طوال القرن التاسع عشر بأنها مصنع العالم قد اعتمدت فى تشغيل مصانع لانكشير للغزل والنسيج على القطن المصرى الراقى منذ عام ١٨٢١ م ، حتى أن معظم القطن المصرى كانت تستورده انجلترا « وقد أصبحت تجارة مصر مع بريطانيا عقب سنة ١٩٣٠ م تفوق تجارتها مع أى بلاد أخرى ، حتى أنه فى سنه ١٨٤٩ م - التى توفى فيها محمد على - بلغ ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١٪ من وارداتها ، وما أرسلته اليها ٤٩٪ من صادراتها »(٥١) .

ثانيا : فرنسا

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام ١٨٠١ م فان الحكومة الفرنسية كانت تبدى اهتماما كبيرا بمصر ، وليس أدل على ذلك من اصرار فرنسا فى مفاوضاتها للصلح مع انجلترا التى بدأت فى لندن فى شهر أكتوبر سنة ١٨٠١ م وانتهت بعقد الصلح النهائى فى أميان بفرنسا فى مارس ١٨٠٢ م ، أصرت على ضرورة جلاء القوات البريطانية التى شاركت فى اخراج الحملة الفرنسية من الاراضى المصرية .

ورغم الاهتمام الفرنسى بمصر فان ظهور شخصية محمد على أثناء فترة الفوضى لم تجتذب اهتمام القنصل الفرنسى بالقاهرة « ماثيولسيبس » الذى كتب الى وزير الخارجية الفرنسية تاليران فى فبراير ١٨٠٤ م أن محمدا عليا زعيم الالبان يريد حماية فرنسا وتوسطها لدى السلطان العثمانى ، وفى وسعى أن أؤكد لك سلفا أنه لا لبس ولا ابهام فى مقاصده ، وأنه يريد الاستيلاء على السلطة العليا ، ولكن لا أعتقد بتاتا أن هذا الزعيم ولو أنه يقل قسوة وتوحشا عن نظرائه فانه يبدو مواليا يمتع بعبقرية أو بنبوغ يمكنه من ابتكار خطة واسعة وبرنامج شامل والوسائل اللازمة لتنفيذه »(٥٢) .

---

(٥١) جورج كيرك . نفس المرجع ص ١٢٣ .

(٥٢) د. رجب حراز . نفس المرجع ص ١٦٤ .

وكانت فرنسا المنشغلة بالحروب النابليونية في أوروبا قد استقبلت آراء القنصل الفرنسي في القاهرة باصغاء ولم تتخذ موقفا ايجابيا من الصراع في مصر حتى ارتقى محمد على كرسى الولاية فى مايو ١٨٠٥ م ، وعندها اتجهت لتأييد ذلك الحاكم الذى سوف يحقق ما لم يستطع بونابرت تحقيقه فى مصر وبقية أقطار الشرق .

ومع أن الحكومة الفرنسية لم تتخذ موقفا ايجابيا محددا من الأحداث فى مصر بعد أن أصبح محمد على واليا عليها ، فقد اتخذ رجالها فى مصر : القنصل دروفتى Drovetti المقيم بالاسكندريه ونائبه بالقاهرة مانجان Mengin موقف التأييد التام لمحمد على فى مشروعاته بمصر ، وتخليا عن تأييد جماعة المماليك الموالين لفرنسا بزعامة عثمان البرديسى ، وكان يحركهما الرغبة فى تعطيل كل المحاولات للاتفاق بين محمد على وانجلترا وعملائها من المماليك فى مصر بزعامة محمد الألفى ، والمحافظة على مصلحة فرنسا وضمان تفوق النفوذ الفرنسى فى مصر .

وعندما جاءت حملة فريزر على الاسكندرية ورشيد وقف دروفتى الى جانب محمد على ناصحا ومساعدا فى اعداد وتسليح الجيوش المصرية لملاقاة جنود حملة فريزر ، بل ان محمد على استمع لمشورة دروفتى فى العناية بجرحى الانجليز فى المعارك وأحسن معاملة أسراهم وهى أمور لم يكن محمد على يدرك مدى تأثيرها على الحكومة الانجليزية التى حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انسانى قام به ..

وعندما تطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذج الفرنسى مثار اهتمامه بل واعجابه ، بل كان نابليون القوة الناجحة والمثل الأعلى الذى اختاره محمد على لنفسه طوال حياته ، وسار فى بناء نواحى الحياة المصرية الحديثة على نفس النسق الذى كان يهدف اليه وسار عليه نابليون فى فرنسا . كل ذلك جعل المؤرخين يعقدون المقارنات بين نابليون الكورسيكى - ايطالى - الأصل ومحمد على الالبانى أو اليونانى الأصل ، والى التشابه بين الجندى بونابرت فى جيش الثورة الفرنسية الذى ارتقى الى الامبراطورية الفرنسية والجندى محمد على فى جيش تركيا القادم لانقاذ مصر من الاحتلال الفرنسى ، والذى ارتقى باشوية مصر درة الولايات العثمانية .

واذا تفحصنا جهود محمد على فى نواحى الحياة المصرية لرأينا بصمات الفرنسيين فيها ، فالادارة مركزية على نفس النسق الذى سار عليه نابليون ،

والتعليم شارك فيه علماء فرنسيون والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا ، وحتى تنظيم التعليم اقتبس النظام التعليمي الفرنسي ، حتى أن « اللجنة التى وكل اليها فى سنة ١٨٣٦ م تنظيم التعليم ووضع اللوائح لكل مرحلة من مراحل التعليم كانت مؤلفة من أعضاء فرنسيين : كانوا اما مديرين لبعض المدارس الخصوصية(٥٣) او موظفين بالحكومة المصرية ، وأعضاء من المصريين أو المتمصرين الذين أتموا تعليمهم بفرنسا(٥٤) • وعلى ذلك كانت اللجنة التى ألفت فى سنه ١٨٣٦ م تستوردها الثقافه الفرنسية ، حتى ان اللوائح التى وضعتها تلك اللجنة فى عام ١٨٣٦ م واللوائح الثانية التى وضعتها اللجنة التى نظمت التعليم مرة أخرى فى عام ١٨٤١ م وضعت أولا باللغة الفرنسية ثم ترجمت الى اللغة العربية(٥٥) •

وحتى الجيش المصرى لجأ محمد على الى الفرنسيين لمساعدته فى بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد كولونيل سيف Seves الفرنسى ادارة المدرسة الحربية الاولى فى أسوان الذى اعتنق الاسلام وسمى نفسه سليمان الفرنساوى دليلا على تأثير فرنسا على اعداد جيش مصر الوطنى الحديث وقد استعان كولونيل سيف بضباط فرنسيين وبمعدات حربية فرنسية وحصل على ثقة الباشا لدرجة أنه قلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية •• وتولى الاشراف على بقية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصفة أساسية ، ومصانع الأسلحة شارك فيها أيضا خبراء فرنسيون ، وان كان ذلك لا ينفى وجود ضباط وخبراء من ايطاليا وأسبانيا ، كما أشرف على تجديد القلاع والحصون خبراء فرنسيون ، وأسهم الفرنسيون أيضا فى انشاء الأسطول المصرى الحديث •

كما أعارت فرنسا الى محمد على فى سنه ١٨٢٤ م بعثة حربية وعشرة ضباط بحريين لمرافقة القوات التى أوفدها لاخماد ثورة اليونان على سلطان آل عثمان(٥٦) •

كما استفاد محمد على من الخبراء الفرنسيين فى ادخال زراعة القطن

---

(٥٣) المدارس الخصوصية هى المدارس العالية أو ما يمكن تسميتها بالتعليم العالى أو الجامعى حاليا •

(٥٤) د• أحمد عزت عبد الكريم تاريخ التعليم فى عهد محمد على ص ٥٢ •

(٥٥) نفس المرجع ص ٥٣ •

(٥٦) جورج كيرك موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١١٨ •

وفى انشاء مصانع النسيج ، واتبع محمد على نظام حماية التجارة والصناعة تشبها بفرنسا وانجلترا ، واستعان بالخبرة الفرنسية فى انشاء القناطر الخيرية ، وغير ذلك من مشروعات حديثة فى مصر .

ونتيجة لهذا كله كانت فرنسا هى المدافع عن محمد على فى المحافل الدولية وكان سفيرها فى الآستانة يحاول دائمـــا افساد دسائس زميله الانجليزى ضد الباشا فى بلاط السلطان ، وفى حرب المورة اتخذت فرنسا موقفا وديا من محمد على ، ولا يعنى مشاركة السفن الفرنسية فى معركة نوارين اعلان العداء للباشا ، لأن هذا الموقف اقتضته طبيعة الموقف الأوروبى ورغبة فرنسا فى ألا تقف منفردة بعيدا عن معالجة المسألة الشرقية مما قد يخل بالتوازن الأوروبى لصالح روسيا وانجلترا . ومما يؤكد صحة هذا الرأى مسارعة فرنسا الى تعويض محمد على عن خسائره فى السفن والمعدات والأسلحة التى خسرتها مصر فى بلاد اليونان .

وعندما اصطدم الباشا بالسلطان فيما عرف بحرب الشـــام الأولى استخدمت الحكومة الفرنسية علاقات الصداقة مع الباشا لاقناعه بتسوية خلافه مع السلطان العثمانى دون تدخل الدول الأوروبية وخاصة الروسيا ، وكانت الخطة الفرنسية تسعى الى اكتفاء سيطرة محمد على على باشويات صيدا وطرابلس الى جانب القدس ونابلس ولا يشتط فى أن يطلب ضم كل بلاد الشام الى باشويته ، وتولى الامـــيرال روسان Roussin السفير الفرنسى فى استانبول مهمة التفاوض مع السلطان من ناحية ومحمد على من ناحية أخرى .

ولان هناك علاقات مودة بين محمد على والحكومة الفرنسية فقد أرسل الباشا الى السفير روسان رسالة بتاريخ ٨ مارس ١٨٣٣ م يعتب على فرنسا موقفها وخطتها وتهديدها له بأخطر العواقب التى منها تهديد الأسطولين الانجليزى والروسى للسواحل المصرية ، وأكد وقوف الشعب المصرى وراءه مؤيدا خطواته ، وأنه يفضل الموت فى المعركة على احتمال الذل والعار اللذان سيلحقان به اذا ترك الأقاليم التى فتحها جيشه ..

ومن ثم استمر زحف قوات الجيش المصرى حتى احتل كوتاهية وأزمير وهنا تدخلت فرنسا بين الطرفين حتى تم عقد صلح كوتاهية الذى مهد له السفير الفرنسى وحضر توقيعه سكرتير الســـفارة الفرنسية فى عاصمة آل عثمان . وقد عبرت وزارة الخارجية الفرنسية عن ابتهاجها لأن الفرنسيين

قد « يسرنا مولد ونمو دولة خليقة بالتعاون معنا ، ولها ما لنا من الاهتمام بازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وسنكون دائما على استعداد لأن نقدم للباشا فى المستقبل من دلائل الصداقة والمودة ما لقيه فى الماضى من الحكومة الفرنسية(٥٧) ٠

وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة الفرنسية ومحمد على أنها حثت محمد على عام ١٨٢٩ م لغزو الجزائر وضم كل شمال أفريقيا الى ملكه ٠ وذلك نظرا لأن الموقف الأوروبى لم يكن يسمح تماما لفرنسا أن تقوم هى بهذا الغزو الى جانب الموقف الفرنسى الداخلى غير المستقر فى عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد على مستعدا لتنفيذ هذا المشروع الفرنسى لولا تحذير انجلترا له مما جعله يرجىء القيام به ويتجه الى المشرق فلسطين وسوريا ٠

ولكن يجب ملاحظة أن الحكومة فى فرنسا كانت متفقة مع انجلترا على معارضة رغبة محمد على فى الاستقلال بمصر والانفصال عن الدولة العثمانية وردت على طلبه موافقتها بأنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم محمد على على اعلان استقلاله ٠ وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العقبات ضد تنفيذ هذا المشروع(٥٨) ٠

ومما يسترعى الالتفات تطابق الموقفين الانجليزى والفرنسى من رغبة محمد على الاستقلال بمصر ، وذلك لأن كلا الدولتين لهما مطامع فى الشرق ومصر قلبه وقيام دولة مستقلة وطنية حديثة البناء متوثبة لتحقيق مشروعات عربية فيه تهديد لمصالح كل من انجلترا وفرنسا وهى مصالح استعمارية فى أساسها مهما تعارضت مع مصلحة مصر وشعبها وواليها ٠

وفى خلال الجولة الثانية بين محمد على والسلطان العثمانى والمعروفة بحرب الشام الثانية اتخذت فرنسا منذ البداية موقف التأييد لمحمد على وقد اعتمد محمد على على هذا التأييد فرفض كـل عروض الدول الأوروبيـــة ورفض تهديداتها ، ولذلك وجدنا تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين انجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والذى قرر فى يوليو ١٨٤٠ م انذار محمد على المنتصرة جيوشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب واخلاء كل بلاد الشام

---

(٥٧) جورج كيرك . موجز تاريخ الشرق الأوسط ص ١١٩ ٠

(٥٨) محمد رفعت . نفس المرجع ص ٢٢١ ٠

والاكتفاء بباشوية مصر ، واذا تأخر عن اجابة هذا الطلب فقـــد الباشوية المصرية ٠٠

وقد هاج الرأى العام الفرنسى لهذا التحدى الانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سقطت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفـــاء ترغم ابراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام ، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتقف الى جانب محمد على وتطلب من الدول التوقف عن محاربته على شروط معاهدة لندن ، وبالفعل عقد بروتوكول لندن فى فبراير ١٨٤١ م حضرته فرنسا لتسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على أساس معاهدة لندن ١٨٤٠ م ٠

وقد ظهر الضعف الفرنسى ازاء المسألة المصرية اعتمادا على استحالة اتفاق الدول وخاصة انجلترا وروسيا على شىء محدد ضد محمد على ولمصلحة تركيا ، واعتمادا على قوة محمد على وصموده فى سوريا ،ولما كان قد حدث اتفاق بين الدول الاوروبية لحل المشكلة ، ولما كانت الجيوش المصرية قد اضطرت للتقهقر أمام قوات الحلفاء وثورات أهل الشام بتحريض من الأتراك والانجليز ، فان الملك لويس فيليب قد أعلن عن اتخاذ سياسة أكثر اعتدالا وأقل عداء لانجلترا مما جعل الشعب الفرنسى يشعر نحوه بالسخط أدى فى النهاية الى الثورة عليه وعزله من الملكيه عام ١٨٤٨ م ٠

ثالثا : روسيا

كانت روسيا أقل اهتماما من انجلترا وفرنسا بالمسألة المصرية ، وان كان اهتمامها الأكبر انصب على المسألة الشرقية ككل ٠ ، ولذلك رأينا موقفها من المسألة المصرية يتشكل فى ضوء موقفها من المسألة الشرقية الأم ، التى نتجت عن ضعف الدولة العثمانية ورغبة الـــدول الأوروبية وتسابقها بين المحافظة على الدولة العثمانية من أطماع بعضها البعض وبين اقتطاع أجزاء منها والسيطرة على المضايق ٠

وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية ، ثم جاء التدخل المصرى ضد الثوار لمؤازرة القوات العثمانية باعثا للاصطدام بالسياسة الروسية ، حيث اعتبر القيصر اسكندر ثورة أهل اليونان فرصة لتوجيه ضربة الى عدوه التقليدى السلطان العثمانى ، ولكنه استجاب لضغط انجلترا وفرنسا فلم يتخذ موقفا ايجابيا بجانب اليونانيين ٠ وعندما اعتلى

نقولا الأول عرش الروسيا خلفا لاسكندر بادر بتوجيه انذار لتركيا حيث سارعت انجلترا الى الاتفاق معه على أن تتم معالجة المسألة الشرقية باتفاق دولى .. والذى تمثل فى معاهدة لندن سنة ١٨٢٧ م .

ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة نوارين شارك فيها الأسطول الروسى فاعتبر السلطان أن روسيا مسئولة عن هـــذه الكارثة التى حلت بالاسطولين المصرى والعثمانى ، ودعا المسلمين الى الجهاد ضد الروسيا مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام ١٨٢٨ م ، ودارت الحرب سجالا بين الفريقين حتى عقد صلح أدرنة عام ١٨٢٩ م التى التزم فيها السلطان العثمانى بتنفيذ شروط معاهدة لندن ١٨٢٧ م ، ونتج عن الصلح أن أصبح النفوذ الروسى واضحا لدى الباب العـــالى حتى ذكـــر الوزير الروسى نسلرود Nesselrode: أنه كان يمكن لروسيا أن نقضى على الدولة العثمانية ، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية الروسيا أنفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذه الأملاك أو تجزئها وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضي عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الثروة والقوة والتجارة(٥٩) .

واكتفى محمد على بأن أرسل مبلغا من المال للسلطان العثمانى ردا على ندائه بمساعدته فى الحرب ضد الروسيا ، واعتذر الباشا عن عدم استطاعته المشاركة فى هذه الحرب بسبب عدم وجود أسطول لديه بعد تدمير أسطوله فى نوارين ، كما أن جيشه غير مستعد للمشاركة فى أية عمليات حربية قبل مضى وقت ليس بالقصير لأنه عائد من بلاد اليونان مجهدا ..

وعندما حدثت معارك حرب الشام الأولى وهدد ابراهيم باشا عاصمة آل عثمان الآستانة طلب السلطان معونة روسيا عدوته التقليدية ضد محمد على بعد أن رأى احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركى حيث سيتيح لها ذلك فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردنيل ، كما ستضمن بقاء السلطان العثمانى ودولته – رجل أوروبا المريض – بدلا من محمد على الحاكم القوى المنتصر الصديق للفرنسيين.

وأرسلت الروسيا مندوبا لها الى محمد على فوصل الى الاسكندرية فى

---

(٥٩) محمد رفعت . نفس المرجع ص ١٨٧ .

١١ يناير سنة ١٨٣٣ حاملا انذارا من القيصر نيقولا الأول اذا لم يقبل الباشا عروض الصلح التى عرضها الباب العالى - والتى تتلخص فى قبول السلطان ضم صيدا وطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد على وأبنائه من بعده - ولكن محمد على الذى شعر بالخوف أول الأمر من تدخل الروسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايقاف تقدمه ، فوقف عند كوتاهية . بينما وصلت سفن روسية الى البسفور فى ٢٠ فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان .

وقد انتهى الأمر بناء على تدخل انجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة لحث السلطان العثمانى لمفاوضة محمد على واعطائه كل بلاد الشام ، وبالفعل تمت اتفاقية كوتاهية فى مايو ١٨٣٣ م . وكانت نتيجة الصلح تفوق نفوذ الروسيا ، حيث أوفد القيصر أخلص قواده وهو الكونت أرلوف Orloff بحجة مراقبة انسحاب الجيش المصرى من آسيا الصغرى ولكن الهدف الحقيقى كان اقناع الباب العالى بعقد محالفة دفاعية بين البلدين ، وبالفعل نجح فى مسعاه فوقعت المعاهدة التى عرفت بمعاهدة هنكار اسكلسى فى يوليو ١٨٣٣ م التى بمقتضاها يصبح مرور السفن الروسية عبر المضايق أمرا مقررا دون قيود وأن تغلق البوغازات أمام سفن الدول المعادية لروسيا . وقد هوجمت هذه المعاهدة من قبل كل من انجلترا وفرنسا مما أضعف فعاليتها .

وخلال الجولة الثانية للصدام العثمانى المصرى أعلنت روسيا أن معاهدة هنكار أسكلسى دفاعية بحتة وأن روسيا غير ملزمة بتقديم المساعدة للسلطان العثمانى اذا بدأ هو العدوان . ومع ذلك فان الروسيا لن تسمح لمحمد على بالقضاء على الدولة العثمانية . وعقب موقعة نصيبين وتوقف ابراهيم باشا فى زحفه أعلنت روسيا عدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكار أسكلسى وأنه ما دام محمد على لم يهدد العاصمة العثمانية ولا الأملاك العثمانية فى أوروبا وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطان وتابعه فانه لا داعى لتدخل أية دولة أوروبية الا اذا رفض محمد على شروط السلطان .

وحاولت الروسيا استغلال الخلاف بين انجلترا وفرنسا حول المسألة المصرية فأعلنت عن رأيها فى ضرورة الاسراع للتفاوض مع محمد على للوصول الى حل للمسألة معه بطريقة مباشرة ، وكانت انجلترا تسأل فرنسا عن مطالب محمد على ولا تسأله مباشرة !! . وقد نجحت مساعى روسيا بسبب موقف فرنسا الموالى لمحمد على وموقف انجلترا المتشدد ضد محمد على

ومن ثم عقدت معاهدة لندن بدون حضور فرنسا ٠

تقييم البناء الحديث

تولى محمد على الباشوية المصرية بعد عهد من الفوضى والاضطراب هو عهد الحكم العثمانى المملوكى ، وكان محمد على وهو أحد أدوات هذا الحكم أول والى يوجه أشد الضربات للنظام القديم بكل أدواته حتى انهار النظام العثمانى المملوكى بكل ما ارتبط به من تخلف ومظالم ٠

ولم يكن تولية محمد على مجرد استبدال باشا بآخر من الباشوات العثمانيين ، لان الباشا الجديد الذى ارتقى كرسى الولاية بمعونة وتأييد الزعامة المصرية كان يدرك مدى الضعف الذى لحق بأدوات النظام القديم (المماليك ، الجند العثمانيين المتنافرين) من جراء الحملة الفرنسية ، كما كان يدرك بما « كان يجمع بين الطموح وبعد النظر بدرجة لا مثيل لها فى أى حاكم شرقى آخر فى القرن التاسع عشر ، أن الدولة العثمانية ماضية فى طريق الانحلال »(٦٠) ومن ثم عول على اقامة بناء جديد فى مصر على أنقاض النظام القديم المتداعى ٠

ولكن كيف يبنى نظاما جديدا وهو محاط بعناصر النظام القديم بكل تأثيراتها مهما كانت ضعيفة ، ولكنها مجتمعة تستطيع التأثير على حركته ، هذا بالاضافة الى أن الشعب المصرى نفسه سيكون من عوامل الاعاقة للتحرك الجديد بسبب ما درج عليه فى النظام القديم ،« وزاد العمل صعوبة أن عملية الهدم ألبت على الحاكم الجديد خصوما كثيرين من أصحاب المصالح المكتسبة من الأجناد والأمراء والملتزمين والملتزمات والعلماء وزعماء العشائر البدوية وغيرهم كثيرون »(٦١) ٠

واذا كان محمد على قد وطد العزم على مواجهة هذه الصعاب وهدم عناصر النظام القديم ، فان مواجهة البناء بعناصر غير مستعدة أمر أكثر صعوبة ذلك أنه كان يبحث عن الأدوات الصالحة للبناء فى « أخلاط من الغرباء الذين

---

(٦٠) جورج كيرك : نفس المرجع ص ١١٥ ٠

(٦١) د٠ احمد عزت عبد الكريم ٠ دراسات فى النهضة العربية الحديثة ص ٥٣٤ ٠٠

يتوسم فيهم المعرفة أو الخبرة من أوروبيين وأرمن وغيرهم ، ولكنه كان من الحكمة بحيث أدرك أن البناء لن يقوى عليه الا أهله ، فراح يعمل على ايجاد الأدوات الصالحة للعمل من بين المصريين أنفسهم »(٦٢) ٠

ولقد استفاد محمد على من ذكائه ودهائه وقوة شخصيته فى تحقيق أهدافه ، وجاء ذلك من ايمانه بأن بناء مصر لن يتم الا بتوفر عنصرى العلم والقوة أى المدارس لتعليم المصريين حملة مشاعل النهضة المرتقبة ، والجيش المصرى الحديث المحقق لأمن مصر واستقلالها اذا كان ذلك ممكنا ، وتحقيق أهداف الباشا فى اقامة وحدة عربية تكون مصر قلبها ، ومقاومة الاطماع الاستعمارية ٠

ولقد تجلى ذكاء محمد على فى كيفية تخلصه من القوى المضادة لحكمه خلال السنوات الأولى من ولايته ، وهى سنوات كانت عصيبة عليه سواء داخل مصر – المماليك والجند العثمانيين ، والزعماء الشعبيين – أو خارج مصر وهو ما تجلى فى موقف السلطنة العثمانية ، وموقف انجلترا المعادى للباشا ، فلقد تخلص من هذه القوى بأساليب عدة تراوحت بين بذل الأموال والوعود الى النفى والقتل ، حتى خلصت مصر بكاملها له ٠

وعندما اطمأن محمد على لانفراده بحكم مصر استخدم ذكاءه وشجاعته فى بناء الجيش الوطنى على أنقاض أخلاط الانكشارية والالبان والدلاة وغيرهم ، وانشاء المدارس من أجل خدمة الجيش الوطنى وتعليم « أبناء العباد » ، بل وبناء المصانعوانشاء المزارع والمزروعات الجديدة والمشروعات المتعلقة بالرى ، كل ذلك كتجديد شامل للحياة المصرية ٠٠

وكان ذكاء محمد على وقوة شخصيته تحدد سياسته ومواقفه ، فكما أنه ذكر عند التفكير فى انشاء القناطر الخيرية ، وثارت اعتراضات ضد المشروع : ان هذا صراع بينى وبين النهر العظيم ، ولكنى سأخرج فائزا من هذا الصراع »(٦٣) ٠ فانه كان مدركا أن الاشراف المباشر والمتابعة المستمرة لمشروعاته المختلفة هى وحدها الكفيلة بنجاح التنفيذ بالسرعة اللازمة ، ولذلك وجدنا محمد على دائم الحركة لا يهدأ – كما يذكر الجبرتى – حتى كانت الأعمال تتم بدون تأخير وتتصف بالهمه والنشاط ٠

---

(٦٣) عبد الرحمن الرافعى ٠ نفس المرجع ص ٦٥٨ ٠

وبنفس الروح اتجه محمد على لتكوين الوحدة العربية بدءا بالاتفاق مع السلطان العثماني ، وانتهاءا بالصدام مع السلطان ، فقد حول مصر من مجرد عنصر سلبى فى السياسة الدولية الى عنصر ايجابى ، وعاملا فعالا فى الحضارة الانسانية ، وتعرف مصر مرة أخرى قدرها فى هذه المنطقة من العالم ، فتعود الى رسالتها التى طالما نهضت بها فى عصور القوة فتمد أيديها الى جاراتها العربيات لاحياء هذه المنطقة من الشرق العربى وتغذيها بمقومات النهضة الشاملة التى انبعثت من مصر ، وبذلك تقف مصر حاجزا ضـــدا الأطماع الغربية التى اتجهت الى منطقة الشرق العربى وعملت على السيطرة عليه ، مســـتغلة ضعف السلــــطنة العثمـــانية وتراخى قبضتها عـــلى ولاياتها(٦٤) .

ولقد تحمل الشعب المصرى كل ما ترتب على مشروعات محمد على من جهود وأموال ، فان الكوادر الفنية المصرية التى تم اعدادها سواء خـــارج مصر فى أوروبا أو داخل مصر تحملت عبء النهضة الحديثة ، كما أن « جيل محمد على من المصريين فقد فدحته أعمال السخرة والارهاق ، ولم يتذوق طعم الحرية الشخصية ، ولا حق الملكية(٦٥) ، وانما استفادت الأجيال التالية من بناء جيل محمد على واصلاحاته .

وهكذا كان لمحمد على ايجابياته وسلبياته فى حكم مصر ، واذا كان محمد على فى حركته قد انتهى الى أن ضمنت الدول الأوروبية استقلال مصر الذاتى تحت السيادة العثمانية فقد كان هذا الضمان من ناحية أخرى مدخلا للتدخل الاجنبى فى شئون مصر والذى أفضى فى النهاية الى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ م .

وقد تعرض حكم محمد على فى مصر وخاصة فى السنوات الست عشرة الأولى من هذا الحكم لانتقادات عنيفة من المؤرخ المعاصر عبد الرحمن الجبرتى

---

(٦٤) د. احمد عزت عبد الكريم . المرجع السابق ص ٥٣٥ .

(٦٥) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص ٦٦١ .

بسبب نظرة الجبرتي الى فكرة العدل وضرورة توفرها في الحاكم المسلم ، فاذا كان الجبرتي يمثل فكرة العدل في الاسلام ، فقد كان محمد علي يمثل القوة الغشوم في تاريخ البلاد المسلمة • ونحن اذن أمام قطبين متنافرين : أحدهما هو العدل الذي آمن به ومثله الجبرتي ، وثانيهما هو القوة التي آمن بها ومثلها محمد علي ، فاذا قدرنا هذين القطبين استطعنا أن ندرك الهوة السحيقة التي كانت بين الاثنين(٦٦) •

ومع ذلك كان الجبرتي ينصف محمد علي ويشيد بمشروعاته ، فعندما أقام سد رشيد قال الجبرتي ان ذلك : من أعظم الهمم الملوكية التي لم يسبق بمثلها » • وعند اصلاح سد الاسكندرية قال الجبرتي ان محمد علي « له مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان ، فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة ، لكان أعجوبة زمانه ، وفريد أوانه »(٦٧) •

كما أن علي باشا مبارك شهد لمحمد علي وحـــاول تبرير الأساليب التعسفية التي لجأ اليها محمد علي في جمع الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاته ، أو ارهاق المصريين في أعمال سخرة ، أو اجبار الناس على الذهاب الى المدارس الحديثة ، أو تنفيذ التجنيد الاجباري عليهم •• فقال علي مبارك ، ان محمد علي وجد أمامه مشكلات صعبة عليه مواجهتها فمنها ما استعمل فيه الرفق واللين ومنها ما استعمل فيه بذل الأموال ، ومنها ما استعمل فيه القهر والغلبة والسيف ، حتى تمكن من جميع أغراضه(٦٨) •

وما يجب اعتباره عند تقييم عهد محمد علي أنه نجح في اقامة حـــكم الأسرة العلوية في مصر في شبه استقلال عن الدولة العثمانية وضم السودان الى ملكه ، فكان حركته قد حققت نجاحا لا بأس به وليس كل النجاح •

---

(٦٦) احمد خاكي : الجبرتي ومحمد علي • ندوة الجبرتي •

(٦٧) الجبرتي : نفس المرجع •

(٦٨) علي مبارك : الخطط التوفيقية جـ ٧ ص ٥٥ •

مصر بعد محمد على

كانت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م التى فرضت على محمد على عاملا على تقلص مشروعات محمد على فى مصر ، وخيبة أمل كبيرة للرجل الذى بنى بالجهد والمال بناء شامخا فاذا به ينهار أمام عينيه مما كان له أثره السىء على صحته البدنية وصحته النفسية ، خاصة وأن المعاهدة قد فتحت بابا للتدخل الأجنبى فى شئون مصر ٠

وفى هذا الجو النفسى الذى عاشه محمد على بعد معاهدة لندن عهد فى عام ١٨٤٢ م لابنه ابراهيم بممارسة شئون الحكم ، التى قام بها خير قيـــام فى ضوء الامكانيات المتاحة وفى ضوء شروط معاهدة لندن ، ومن ثم أقفلت مدارس ومصانع لم يعد الجيش الذى أنقص عدده فى حاجة اليها ٠ وفى عام ١٨٤٨ م حصل محمد على لابنه ابراهيم على فرمان بالولاية ولكن العمر لم يطل بابراهيم ، فقد قضى فى الولاية من يوليو حتى نوفمبر حيث مات ، فحصل محمد على لحفيده عباس بن طوسون على فرمان بالولاية فى ديسمبر ١٨٤٨ م ٠ أما محمد على نفسه فقد فارق الحياة فى أغسطس من العـــام التالى ٠

ولقد شهدت مصر فى عهد عباس عهدا من الرجعية والتخلف بعد عهد النهضة التى عاشتها فى عهد محمد على ، فرأينا عباس باشا يرتمى فى أحضان تركيا ، ويحارب الوجود الأجنبى فى مصر بصورة أفضت الى خروج معظم الأوروبيين من مصر والى توقف معظم المشروعات وان كان قد خضع فى النهاية الى ضغط انجلترا فمنح احدى الشركات الانجليزية امتيازا لمد خط حديدى بين القاهرة وكل من السويس والاسكندرية ٠ ولكن عباس ما لبث أن لقى مصرعه على يد أحد حراسه فى يوليو ١٨٥٤ وخلفه عمه محمد سعيد باشا أحد أبناء محمد على الصغار فى نفس الشهر ٠

كان سعيد باشا على النقيض من سلفه اذ كان صديقا للأجانب حتى ان القنصل الفرنسى فى القاهرة كتب فى أكتوبر ١٨٥٤ م أى بعد مضى حوالى ثلاثة شهور فقط من بداية حكم سعيد يقول : لقد تدفق على البلاد من جميع أنحاء أوروبا بمجرد ذيوع الخبر عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انقض على مصر كما لو كانت هذه كاليفورنيا جديدة ٠

ولقد شهدت مصر فى عهد سعيد الذى استمر حكمه الى عام ١٨٦٣ م اصلاحات أعادت الى الأذهان عهد والده ، شملت الأرض وملكيتها للمصريين، والغاء أعمال السخرة ، وحرية التجارة ، وزاد عدد الجيش الى ٣٠ ألف جندى وزاد عدد الجنود المصريين وسمح لهم لأول مرة بالترقى الى رتب الضباط ، وكان أحمد عرابى أحد هؤلاء الجنود الذين حصلوا على ترقية حتى تعين ياورا لسعيد باشا .

ولكن رغم ما نسب الى سعيد من اصلاحات فقد فتح مصر أمام التدخل الأجنبى بصورة جعلت كل مصالح البلد تحت اشراف الأجانب وكان صديقا لفرنسا ، ودفعه هذا الى اعطاء امتياز لحفر قناة فى برزخ السويس لمهندس فرنسى وكان صديقا له وهو فردناند دلسبس فى نوفمبر ١٨٥٤ م . وان كان ذلك لا يخفى رغبة سعيد فى تقدم مصر حيث : كان محبا لتقدم المصريين » كما ذكر عرابى .

وعندما تولى اسماعيل باشا حكم مصر عام ١٨٦٣ م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التى يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب أى مصادفة الدول الغربية وطلب معونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحي الحيـــاة فى مصر ، ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى هذا الاتجاه حيث كانت هنـــاك بالفعل كوادر فنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلف به ..

ورغم أن اسماعيل سعى لجعل مصر تنال قدرا كبيرا من التقدم لتلحق بالدول الأوروبية ، فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجأ اسماعيل الى الاستدانة من الدول الأوروبية ، وهى سياسة بدأها عمه سعيد ، فسار على منوالها ، وان كان سعيد قد أسرف دون تعقل وأغدق دون حساب على الأجانب فان اسماعيل أسرف على مشروعاته وأغدق لكى يحصل لمصر على خطوات أبعد فى الاستقلال عن تركيا ..

واذا نسب الى سعيد اصلاحات مست المصريين فان اسماعيل كان أكثر ميلا للاصلاح ، فظهر لأول مرة فى عهد مجلس نيابى ، ووزارة ، وزاد عدد المدارس وبدأت تظهر لأول مرة مدارس لتعليم البنات ومدارس لاعـــداد المعلمين ، وحد من الامتيازات الأجنبية بالغاء المحاكم القنصلية وان كان قد أحل محلها المحاكم المختلطة ..

وقد حصل اسماعيل على فرمانات سلطانية أثرت على مصر طـــوال

القرن التاسع عشر وحتى نهاية الأسرة العلوية ، ذلك أنه عدل الوراثة فى الباشوية الى أكبر أبناء الباشا ، كما حصل على لقب خديوى مما يميزه عن بقية باشوات الولايات العثمانية الأخرى ، وحصل على حق عقد المعاهدات التجارية والاتفاقات مع البنوك الأوروبية دون الرجوع الى السلطان العثمانى ، وكل ذلك يدعم استقلال مصر عن الدولة العثمانية وان كان فيه ما قد يجر الى تدخل أجنبى ٠

وكان اسماعيل صديقا لفرنسا ويستعين بالفرنسيين مما جعل الانجليز يحقدون عليه حتى وصفه اللورد كرومر بأنه كسول وجاهل لأنه فضل مخالطة حوذينه وخدمه على صحبة الدبلوماسيين الأوروبيين » ، وقد أدى عداء انجلترا له الى الضغط على السلطان العثمانى لكى يصدر قرارا بعزل اسماعيل وتولية ابنه محمد توفيق مكانه ، وقد استجاب السلطان بالفعل وتم ما أرادت انجلترا عام ١٨٧٩ م ٠

وبتقلد محمد توفيق أمور الباشوية المصرية بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ مصر وحركة محمد على الاستقلالية ، تلك المرحلة التى شهدت صراعا بين الحركة الوطنية المصرية والباشا أفضى الى احتلال انجلترا لمصر عام ١٨٨٢ م ، كما شهدت نمو الحركة الوطنية واستمرار صراعها مع الباشا وسلطات الاحتلال الانجليزى حتى قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م ٠

الفصل الثانى

تحقيق وحدة وادى النيل

- احوال السودان .
- فتح السودان .
- نتائج الفتح .

احوال السودان

لم يكن انضمام السودان الى مصر أول العشرينات من القرن التاسع عشر تحت حكم محمد على أمرا جديدا وغريبا ، اذ أن القطرين تجمعهما منذ الأزل عوامل توحد بينهما ماديا ومعنويا ٠٠ فامتداد نهر النيل من السودان الى مصر وهو الامتداد الذى يبدأ من منابع النهر العظيم منتهيا الى مصبه فى مصر ، ووحدة سكان مصر والسودان جنسيا وحضاريا واقتصاديا قد أكد وحدة القطرين على أسس مادية ، كما أن الجوار وصلات القربى بين سكان مصر العليا خاصة وسكان شمال السودان ، والارتباط الدينى واللغوى بين الشعبين كل ذلك يدعم وحدة القطرين على أسس معنوية ٠٠

ومنذ التاريخ القديم ارتبط السودان بمصر ، وتأثر السودان بالأحداث التى مرت بمصر فى عصور الفراعنة واليونان والرومان وحملة راية الاسلام من عرب شبه الجزيرة العربية الفاتحين ، حتى اذا جاء القرن التاسع عشر وبدأ محمد على يعيد صياغة المجتمع المصرى على أسس حديثة مستمدة من الحضارة الأوروبية كانت أحوال السودان تستدعى منه أن يمتد بهذه الصياغة لتشمل ذلك القطر أيضا ٠٠

ذلك أننا وجدنا السودان فى أوائل القرن التاسع عشر يعيش فى ظل دويلات منقسمة على نفسها ومتحاربة غافلة عن أطماع الاستعمار الأوروبى التى بدأت تزحف من الغرب ومن الجنوب ومن الشرق ، ولقد كان أخطر تلك الأطماع نشاط انجلترا فى البحر الأحمر وشرق القارة الأفريقية منذ أن استطاع جيمس بروس Games Bruce اكتشاف منابع النيل الأزرق بالحبشة فى عام ١٧٧٠ م ٠

كان على رأس دويلات السودان مملكة الفونج الاسلامية واتخذت عاصمتها فى سنار التى خطها عمارة دونقس وهو أولهم(١) ـ أى أول ملك من ملوك الفونج ـ منذ عام ١٥٠٥ م ، على حساب مملكة علوة المسيحية فى منطقة

---

(١) د٠ مكى شبيكة . مملكة الفونج الاسلامية ص ٢٤ ٠

النيل الأزرق ، وامتدت تلك المملكة الاسلامية - مملكة الفونج - لتشمل أراضي السودان الشرقي حتى ساحل البحر الأحمر فيما عدا مدينة سواكن التي استولى عليها الأتراك العثمانيون بعد فتحهم لمصر عام ١٥١٧ م(٢) ، والى الشلال الثالث شمالا والى فازوغلى(٣) جنوبا ووصلت حدودها الغربية الى حدود مملكة الفور في غرب السودان ٠

وكانت الدويلة الثانية هي التي تعرف بسلطنة الفور في دارفور التي تأسست منذ عام ١٦٤٠ م عندما تغلبت قبائل الفور على كل سكان دارفور وتأسست السلطنة في ذلك العام بزعامة زعيم الفور سليمان سلونجا ، ودخلت في صراع مع مملكة الفونج الاسلامية للاستحواذ على كردفان من ناحية ولايقاف زعامة الفونج على كل السودان من ناحية أخرى ٠ ومع ذلك لم تستطيع سلطنة الفور الاحتفاظ بكردفان أو تحمي ظهرها من ناحية الغرب(٤) حيث كان الأوروبيون يزحفون من غرب القارة الأوروبية تجاه السودان ٠

وأما الدويلة الثالثة في السودان فكانت مملكة تقلي التي تأسست في تلال تقلي الواقعة في الركن الشمالي من اقليم النوبا بغرب السودان عام ١٥٣٠ م نتيجة تحالف أحد المشايخ المتصوفين مع زعيم القبائل الضاربة في تلك الأصقاع ، وقد حافظت هذه المملكة على استقلالها الذاتي أمام محاولات مملكة الفونج فرض سيطرتها عليها في حروب مستمرة حتى أوائل القرن التاسع عشر ٠٠

ومعنى ذلك أن مملكة الفونج الاسلامية في سنار كانت أظهر الممالك السودانية وأكبرها وأكثرها قوة وان لم تستطع هذه المملكة تحقيق وحدة السودان ، بل ان نفوذهم كان اسميافي أجزاء كثيرة من المملكة ، ومع ذلك فقد نشطت المملكة في علاقاتها الخارجية مع العثمانيين في البحر الأحمر وشجعت التجارة مع مصر عن طريق القوافل فاستفادت المملكة وأفادت كل من اتصل بها من زعماء القبائل العربية في السودان الذين كانوا يحصلون على نصيبهم من مكوس القوافل التجارية ويبعثون بالباقي الى خزانة السلطان

---

(٢) د٠ ابراهيم العدوى يقظة السودان ص ١١ ٠

(٣) مدينة تقع على النيل الأزرق قرب الحدود مع الحبشة ٠

(٤) د٠ حسن محمود الاسلام والثقافة العربية في افريقية ص ٣٨١ ٠

في سنار(٥) ٠

وطالما كانت أموال التجارة الوفيرة ترد الى خزانة السلطان فان المملكة تظل قوية وصاحبة سيطرة على ما حولها من القبائل ، ولكن عندما تحولت التجارة العالمية عن مصر والبحر الأحمر الى طريق رأس الرجاء الصالح قلت موارد السلطنة فأخذ الضعف يدب فيها ولم تقو على كبح جماح القبائل التى أخذت تقطع الطرق وتسلب ما شاء لها السلب ٠ في الوقت الذى انشغل فيه ملوك الفونج بأمورهم الداخلية عن الأحداث الكبرى التى كانت تجرى فى السودان(٦) ، مما أدى فى النهاية الى تفكك هذه المملكة وسيطرة وزراء الفونج المعروفين باسم « الهمق » أو « الهمج » على مقاليد الأمور في المملكة ، والذين لم يستطيعوا ايقاف التدهور والانحلال فى المملكة ، فظهرت فى أوائل القرن التاسع عشر مدن وقبائل مستقلة عن الفونج مثل مدن شندى والدامر وقبائل الشائقية فى منطقة دنقلة ٠

كانت أحوال السودان اذن أوائل القرن التاسع عشر تستدعى الأخذ بيد أهله وتخليصهم من الفوضى واضطراب الأمن التى عمت أرجاءه ، والتقاتل بين القبائل التى لا تتيح للسكان جوا من الاستقرار ينصرفون فيه الى العمل والانتاج ، ومما زاد هذه الحالة سوءا وجود عناصر لا ترجو للسودان الخير تحيط به وتسعى لتحقيق مصالحها الخاصة ، وأعنى الانجليز والعثمانيين والمماليك ٠٠

فانجلترا التى نبهتها الحملة الفرنسية على مصر الى ضرورة أن تكون لها السيطرة على مصر حرصت على تأكيد وجودها فى منطقة البحر الأحمر ، فتفاوضت مع الحبشة للحصول على قاعدة بحرية بريطانية فى أرض الدناقل يمكن استخدامها لغزو مصر اذا قامت قوات فرنسية باغلاق البحر الأحمر أو احتلال مصر مرة أخرى ، أو اذا وقعت مصر فى يد دولة قوية تخشى انجلترا منافستها(٧) ٠

وأما الدولة العثمانية فانه بعد أن أصبح الحجاز خاضعا للسيادة العثمانية عام ١٥١٧ م حرصت تركيا على الاستيلاء على الساحل السودانى المواجه

(٥) الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ سودان وادى النيل ص ١١١ ٠
(٦) نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ج ٢ ص ٨١ ٠
(٧) الشاطر بصيلي . المرجع السابق ص ١٢٦ ٠

للحجاز ، ومن ثم أصبحت منطقة سواكن جزءا من الممتلكات العمانية ، بل ان الدولة العثمانية حرصا منها على بقاء مصر جزءا من ممتلكاتها وضعت قوة عثمانية فى بلاد النوبة بقيت هذ القوة بالبلاد منذ عام ١٥٢٠ م ومنحهم السلطان سليم وذريهم من بعدهم امتيازات عدة منها اعفاءهم من الضرائب وفرض الأعطيات لهم(٨) • وبقوا فى بلاد النوبة حتى جاء الفتح المصرى للسودان فى عهد محمد على •

وأما المماليك فقد حاولوا منذ أن طردوا من مصر أو فروا منها أمام حملة الابادة التى وجهها محمد على نحوهم ، حاولوا اقامة سلطنة مملوكية فى السودان نبدأ بدنقلة وانجه بعضهم الى كردفان والبعض الآخر الى دارفور ، ومن هناك أخذوا يتصلون بأعداء محمد على كالوهابيين فى نجد وغيرهم من القوى المتوجسة خيفة من محمد على ومشروعاته فى مصر والسودان •

فتح السودان

كان محمد على يدرك أهمية انضمام السودان الى مصر تحت حكمه نظرا للصلات الطبيعية والاقتصادية والبشرية التى تربط القطرين ، ومن المحتمل أنه كان ينوى ضم السودان الى مصر كأول نشاط له خارج الحدود المصرية لولا حث السلطان العثمانى اياه منذ عام ١٨٠٦ م للتعامل مع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية ، ولذلك نجده بعد أن يحقق مطلب السلطان العمانى بهدم الدولة السعودية الأولى فى الدرعية عام ١٨١٨ م ويحصل ابنه ابراهيم باشا على باشوية جدة وما يتبعها من بلاد السودان(٩) ، حتى اتخذ محمد على هذا الموقع السودانى — سواكن — منفذا لكى يحقق أمله فى ضم السودان الى مصر •

ولقد تعددت اجتهادات المؤرخين حول الأسباب التى دفعت محمد على لفتح السودان ، فمن قائل انالسبب كان البحث عن الذهب فى ربوع السودان ، ومن قائل ان السبب كان ضمان وصول الرقيق والصمغ العربى وريش النعام والعاج والأخشاب الثمينة من السودان الى مصر مما يدر دخلا كبيرا على خزينة الباشا يساعد على معالجة العجز الاقتصادى فى مصر الناتج من حروب الباشوية المصرية ضد الوهابيين • ومن قائل ان السبب كان تعقب

---

(٨) د• حسن محمود • المرجع السابق ص ٣٨٢ •

(٩) د• محمد فؤاد شكرى مصر والسيادة على السودان ص ٢٤ •

المماليك الفارين من مصر والذين يشكل وجودهم جنوب مصر خطرا على الباشا ، او رغبة محمد على فى التخلص من الفرق العثمانية من الالبان والدلاة وغيرهم الذين يشكلون خطرا على الباشا بكثرة مطالبهم ورفضهم ادخال التدريب والتسليح الحديث فى صفوفهم ..

ومهما كانت وجاهة هذا السبب أو ذاك ، فانه لا يمنع من أن تكون كل هذه الأسباب أو معظمها أو بعضها على الأقل هى الدافع لكى يقدم محمد على على ضم السودان ، ولكن يجب ألا ننسى أمورا أخرى ذات أهمية تفسر لنا خطوة الباشا هذه ، مثل حاجة الباشا الى السودانيين لتجنيدهم فى جيشه الجديد بعد أن سمع عن طاعة السودانيين للأوامر وأدائهم الكامل وباخلاص للواجبات التى يكلفون بها مع شدة جلدهم وقوة احتمالهم . ومثل رغبة الباشا فى السيطرة على كل ساحل البحر الأحمر الأفريقى بعد أن سيطر على ساحل البحر الأحمر الأسيوى ، ومثل اهتمامه بأمر النيل وروافده التى يتوقف عليها رى البلاد وحياة أرضها الزراعية وأهلها ، ومن ثم كان من أهداف الفتح محاولة استكشاف منابع النيل والسير فيه الى أقصى نقطة ممكنة ، ولذلك أرسل محمد على مع الحملة تشبها بنابليون علماء فرنسيين ليمدوا ابنه اسماعيل قائد الفتح بالمعلومات الجغرافية(١٠) .

ولعل ادراك محمد على لأهمية سيطرته على منابع نهر النيل يستند الى رغبة دولة أوروبية كبيرة - انجلترا - كانت تسعى لمعارضته باحتلال هذه المنابع ، فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيرا من المهندسين الأوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم الى القطر ، فأقروا بالاجماع أن وقوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته حيث تصير حياة مصر فى يدها فصمم على انفاذ الحملة الى السودان(١١) .

كما أن استنجاد بعض القبائل السودانية بمحمد على أثناء التنافس على الزعامة كان من أسباب فتح السودان كاستنجاد ملك بربر بالباشا عام ١٨١٣ ضد منازعيه فى السلطة ، وكذلك حضر الى القاهرة عام ١٨٢٠ م أبو مدين من أقارب سلطان دارفور يستنجد بالمصريين ضد محمد الفضل الذى اغتصب السلطة من أسرته(١٢) . هذا بالاضافة الى أن محمد على الذى

---

(١٠) محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ص ١٤٠ .

(١١) ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكتشنر ج ١ ص ٥٨ .

(١٢) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢١ .

يريد أن يكون لمصر شخصية مستقلة ويريد لنفسه أن يكون رأس تلك الشخصية لابد وأن يأخذه حب الاستطلاع للصعود مع هذا النيل ليرى أين ينبع ، وما سبب فيضانه ، وأى الشعوب الأخرى تقطن على ضفافه ، وماذا يحدث لمصر لو سيطرت على منابعه أو روافده العليا قوة أخرى قد تكون معادية لا صديقة أو حليفة ٠٠ هذه الأفكار لابد وأن تدور فى مخيلة كل عاهل أو ملك جعل القاهرة عاصمته ومقره ، ويطمع فى أن يبقى فيها ويكون بها ملكا وقوة(١٣) ، انطلاقا من الحقيقة التاريخية القائلة بأنه ما من حاكم استقل بحكم مصر الا وفكر فى امتداد ملكه جنوبا نحو السودان ٠٠

ومهما كانت أسباب ضم السودان الى مصر تحت حكم واحد ، فان هذا الضم عملية قومية الغرض منها تكوين وحدة وادى النيل السياسية استكمالا لوحداته الطبيعية ، وليس فى ضم السودان أى غضاضة على أهله ، فان الحروب كثيرا ما كانت دعامة للوحدة القومية ، فقديما حاربت انجلترا اسكتلندا حروبا متواصلة ، وما زالت بها حتى أخضعتها وصارت جزءا من المملكة البريطانية بعد أن كانت منفصلة عنها ، كما حاربت الولايات الشمالية الولايات الجنوبية فى أمريكا الشمالية لمدة أربع سنوات من ١٨٦١ الى ١٨٦٥م ولم تنته الا بعد أن قهرت حكومة الاتحاد ـ الولايات الشمالية ـ جيوش الولايات الجنوبية فى معارك هائلة ، وبذلك استقرت وحدة الولايات المتحدة الامريكية وصارت أمة واحدة ودولة واحدة(١٤) ٠ ولعل هذه الأمثلة خير دليل على أن الفتح المصرى للسودان كان عملا قوميا ٠٠

ولماذا نذهب بعيدا ؟ ان وقوع مصر والسودان تحت حكم واحد دليل عملى على وحدة المصير بين القطرين ، وليس بغريب أن يضم محمد على السودان الى مصر ليحقق فيهما وبهما أهدافه الداخلية والخارجية ، معنى هذ أن هذا الانضمام عمل قومى ٠٠

وأما وقائع العمليات الحربية لفتح السودان فتبدأ باعداد جيش بلغ خمسة آلاف مقاتل وضع على رأسه اسماعيل ثالث أولاد محمد على ، وتزود الجيش بالأسلحة النارية والمدافع فى مواجهة تسليح حكومات القطر السودانى المتخلفة ، وصحب الجيش عدد من العلماء المتفقهين فى الدين ليبرزوا غرض

---

(١٣) د٠ مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٩٤ ٠

(١٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ١٧١ ٠

الفتح فى نظر المسلمين السودانيين ، واضطر محمد على الى اصدار فتوى تحلل له فتح هذه البلاد الاسلامية حتى لا يحصل غضاضة أو تذمر بين جنوده المسلمين(١٥) .

بدأت وقائع الفتح بخروج الجيش من القاهرة بقيادة اسماعيل فى يوليو عام ١٨٢٠ م وواصل زحفه جنوبى أسوان والمماليك يفرون أمامه وأهالى البلاد لا يقاومونه ، حتى اذا وصل الى أرض الشائقية قاوموه مقاومة عنيفة انتهت بهزيمتهم وتدمير عاصمتهم كورتى ، ثم تقدم منها الى بربر فشندى حتى وصل الى أم درمان فموقع مدينة الخرطوم الحالية ، ثم تقدم فاستولى عـــلى مملكة سنار دون مقاومة تذكر فى يونيو عام ١٨٢١ م .. ثم واصل الجيش بقيادة اسماعيل الزحف من سنار جنوبا حتى أخضع فازوغلى فى يناير ١٨٢٢ م فى الوقت الذى وصل فيه ابراهيم باشا أخيه الى السودان وأخذ على عاتقه الزحف الى بلاد الدنكا على النيل الأبيض ، وفى الوقت الذى زحف فيه محمد الدفتردار صهر محمد على بجيش الى كردفان حيث استطاع بعد جهد كبير الاستيلاء على الابيض عاصمة كردفان فى أبريل عام ١٨٢١ م ، وانتزعها من سلطان دارفور الذى أخذ يتحين الفرص لاسترداد كردفان ثانية ..

وكان نجاح اسماعيل فى اخضاع سنار الذى أشار اليه الجبرتى فى أحداث غرة ذى الحجة عام ١٢٣٦ هـ الموافق ٣٠ أغسطس ١٨٢١ م بأنه وصلت بشائر من جهة قبلى باستيلاء اسماعيل باشا على سنار بغير حرب ودخول أهلها تحت الطاعة ، فضربت لتلك الاخبار مدافع من القلعة(١٦) ، كان هذا النجاح سببا فى حقد الملك نمر ملك شندى فدبر ثورة ضد الحكم المصرى هناك أثناء زحف اسماعيل جنوبا نحو فازوغلى ، فلما عاد اسماعيل أهان الملك نمر فأضمر فى نفسه الانتقام من اسماعيل ، فأعد وليمة دعى اليها اسماعيل وحاشيته وبعد أن أكل المدعوون وشربوا أحرق أتباع الملك نمر القصر بمن فيه ولم ينج منهم أحد وكان ذلك أواخر أكتوبر ١٨٢٢ .. وكان هذا الغدر سببا فى انتقام محمد الدفتردار من أهل شندى .

وهكذا أصبح السودان المصرى حقيقة قومية واتخذ الحكم المصرى هناك من قرية الخرطوم عاصمة للسودان ، ولم يتوقف الفتح المصرى عند حدود

---

(١٥) محمد رفعت : المرجع السابق ص ١٤١ .

(١٦) عبد الرحمن الجبرتى . عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .

فازوغلي والدنكا جنوبا بل امتد هذا الفتح فى عهد محمد على لكى يصل الى جزيرة « جونكر » تجاه « غوندكرو » على بحر الجبل ، وامتد الفتح كذلك شرقا لتسمل اقليم « التاكا » وجعلت مدينة كسلا عاصمة له ، وهو الاقليم الواقع فى السودان الشرقى بين نهر العطبرة والبحر الأحمر ، الى جانب القلابات على نهر العطبرة الى الجنوب من اقليم التاكا ، و « المصارف » بالغرب من حدود الحبشة ٠

وكانت سواكن تابعة لباشوية جدة وقد أصبحت جزءا من ممتلكات الباشا فى السودان هى ومصوع بعد أن استأجرهما الباشا من السلطان العثمانى بايجار سنوى معين نظرا لأهميتهما كمنفذين للسودان على البحر الأحمر ٠ واذا كان محمد على لم يفتح دارفور فى عهده فان فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م الذى حدد باشوية محمد على بمصر وأسند اليه ولاية أقاليم السودان وهى كما وردت فى الفرمان المذكور : النوبة ، ودارفور ، وكردفان ، وسنار ، وجميع توابعها وملحقاتها(١٧) ، قد أدخل دارفور رسميا تحت الحكم المصرى٠ ومما هو جدير بالملاحظة أن محمد على أصر على أن يتضمن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ م استمرار وحدة وادى النيل تحت حكمه ، رغم أنه أقر بفقد الحجاز وبلاد الشام جميعها ، وذلك ايمانا منه بأهمية هذه الوحدة السياسية لوادى النيل من النواحى السياسية والاقتصادية ، وأصر على أن يتضمن الفرمان اقليم دارفور رغم أنه لم يكن قد تم ضمه للوحدة بعد ، وفى هذا ما يشير الى رغبة محمد على فى جعل القطر السودانى متكاملا مع وحدة وادى النيل ٠ وهذا دليل على ارتباط مصير السودان بمصير مصر حتى فى ظـل تقلص مشروعات محمد على العربية ٠ ورغم خضوع السلطان لضغط انجلترا عليه بأن حملته على انتزاع سواكن وما جاورها من البلاد السودانية ـ من حكم محمد على ـ واعادتها الى ادارة والى جدة(١٨) فان السلطان ما لبث عـام ١٨٤٦ م حتى أعاد هذه الجهات الى مصر بعد أن شعر بعدم امكانية ادارتها من استانبول ٠٠

ولم تقف فتوحات مصر فى السودان وأفريقيا عند الحد الذى وصلت اليه فى عهد محمد على فقد عمل الخديوى اسماعيل على ضم أجزاء أخرى من السودان ومن أفريقيا الى الاقليم السودانى ، من ذلك أنه أخذ يلح عـلى

---

(١٧) عبد الرحمن الرافعى ٠ المرجع السابق ص ٢٠٦ ٠

(١٨) د٠ محمد فؤاد شكرى . مصر والسيادة على السودان ص ٤٩ ٠

السلطان العثمانى فى الحاق ميناءى مصوع وسواكن بصفة دائمة بالسودان وليس كايجار مؤقت كما كان أيام جده محمد على ، وقد صرف اسماعيل فى سبيل موافقة السلطان على هذه الرغبة مبالغ كبيرة ذهبا ، واستند فى مطلبه الى اتصال عرب اقليم التاكة بالميناءين ، وباتصالهما تجاريا ببقية السودان ، ثم هو لا يستطيع السيطرة التامة على منع تجارة الرقيق الا بالهيمنة الادارية على هذين الميناءين(١٩) • ومن ثم صدر فرمان من السلطان فى ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ م بجعل الميناءين من ملحقات مصر ، وتم تنظيم ادارتهما بجعل كل منهما محافظة قائمة بذاتها ، وهما تمتدان على ساحل البحر الأحمر من رأس علبة الى راحيتا (رهيطة) عند بوغاز باب المندب •

استمرت فتوحات اسماعيل والحاق أراض جديدة بالسودان ، فاحتلت قوات حكمدارية السودان بلدة فاشودة ذات الموقع الاستراتيجى والاقتصادى المتحكم فى مناطق جنوب السودان وشماله بوقوعها عند لقاء روافد النهر واتصالها بالنيل الأبيض ، كنهر السوباط وبحر الجبل وبحر الزراف وقد تم احتلالها عام ١٨٦٥ م واتخذت عاصمة لمديرية سميت باسمها • وقد اتخذت هذه المديرية مركزا للسيطرة على تجارة الرقيق التى كانت رائجة حيث كان النخاسون يأتون بالرقيق من مناطق بحر الغزال وخط الاستواء •

وكانت أعظم فتوحات اسماعيل فى السودان تتمثل فى ضم منطقة البحيرات العظمى ومنابع النيل فيما عرف بمنطقة خط الاستواء ، وان كان يقلل من أهميتها أن الخديوى لم يعهد بهذه المهمة القومية الى ضباط الجيش المصرى ، بل عهد بها الى جماعة من الانجليز الذين استعان بهم اسماعيل فى ضم اقليم خط الاستواء السير صمويل بيكر Samuel Baker الذى بدأ فى عهد محمد سعيد باشا رحلاته الكشفية — بجهده الشخصى ودون تكليف من الباشا — وانتهى منها عام ١٨٦٥ م مكتشفا بحيرة البرت وهو الذى أطلق عليها هذا الاسم وهو لزوج ملكة انجلترا (الملكة فكتوريا) •

وفى عام ١٨٦٩ م عهد الخديوى اسماعيل الى بيكر بحكم مديرية خط الاستواء لمدة ٤ سنوات ومنحه لقب باشا ، وطلب منه قيادة حملة حربية تسعى لضم المناطق الواقعة الى الجنوب من غندكرو وتنظيم ادارتها وترقية

---

(٢٩) د• مكى شبيكة • المرجع السابق ص ١٦٢ •

(٣٠) عبد الرحمن الرافعى عصر اسماعيل ص ١٠٧ •

تجارتها ، ومحاربة تجارة الرقيق فيها • وعندما وصل بيكر الى غندكرو فى ١٥ أبريل ١٨٧١ م رفع العلم المصرى عليها وأعلن ضمها الى مصر واتخذها عاصمة لمديرية خط الاستواء وأطلق عليها اسم الاسماعيلية نسبة للخديوى اسماعيل •

واصل بيكر فتوحاته فى أعالى النيل فضم بلدا على بحر الرجاف سماها الابراهيمية ، ثم دخل عاصمة مملكة أونيورو المجاورة لبحيرة البرت فى أبريل ١٨٧٢ م وأعلن انضمام هذه المملكة الى الممتلكات المصرية • ثم استقبل الملك أمتيسا ملك أوغندا المجاورة لمملكة أونيورو والتى تقع الى الشمال والغرب من بحيرة فيكتوريا ، وقد أعلن الملك الأوغندى ولاءه لمصر وللخديوى وأعلن عداءه لأعداء مصر وفتح طريق التجارة بين مديرية خط الاســـتواء وشاطىء أفريقيا الشرقى وجزيرة زنزبار عبر بلاده •

وخلف الكولونيل غردون بيكر باشا فى حكم مديرية خط الاستواء وفى القيام بفتوحات جديدة ، وذلك عام ١٨٧٤ م ، وقد جاء فى قرار تعيينه رغبة الخديوى فى تأمين مناطق أعالى النيل حتى البحيرات العظمى ، وأنه على ما هو منظور لنا فيكم من حسن الغيرة والاهتمام مؤملين الاستحصال على ما فيه عمارية جهات الاستواء المحكى عنها ، وراحة أهاليها وحسن توطينهم وتأليفهم على الدخول فى سلك الانسانية(٢١) •

ورغم تشديد الخديوى على غردون فى أمر تعيينه فانه نسى أن انجليزيا يعقب انجليزى فى حكم منطقة خط الاستواء مفتـــاح السودان من الجنوب ومصدر حياة مصر والسودان ، ولم يكن هذا التعاقب من قبيل المصادفات ، بل ان أصبع السياسة الانجليزية كان لها دخل فى هذا التعيين ، فكما أن الحكومة الانجليزية هى التى أوعزت الى الخديوى اسماعيل بوساطه ولى عهد انجلترا أن يسند هذا المنصب الى السير بيكر ، فانها هى أيضا التى سعت لديه فى اسناده الى الكولونيل غوردون عام ١٨٧٤ م(٢٢)• وقد أسس غوردون عدة نقط حربية على شاطىء النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ، وأرسل رئيس أركان حربه الأمريكى شاييه لونج Chaille Long الى ملك أوغندا

---

(٢١) وثائق السودان ، دفاتر الأوامر السميه (أوامر عربى — دفتر ١٩٤٨ ، أمر تعيين رقم ٩١ بتاريخ ٢ محرم ١٢٩١ هـ •

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١١٦ — ١١٧ •

حيث استطاع أن يعقد معه معاهدة تضع مملكة أوغندا تحت الحماية المصرية وذلك عام ١٨٧٤ م ، وأعلنت مصر امتلاكها لمنطقة هضبة البحيرات وحمايتها على أوغندا الى دول العالم • كما أن شاييه لونج اكتشف بحيرة كيوجا وأطلق عليها اسم بحيرة ابراهيم وذلك فى نفس العام • وعندما اعتزل غوردون حكم مديرية خط الاستواء عام ١٨٧٦ م عهد بادارتها الى الطبيب الألمانى شنيتزر Edward Schnitzer الذى اعتنق الاسلام وعرف باسم أمين بك •

وكان ضم اقليم دارفور الى السودان أمرا طبيعيا ، وقد شارك فى هذا الزعيم السودانى الكبير الزبير رحمت الذى كانت له شهرته فى بحر الغزال ، وتعاون مع حكمدار السودان اسماعيل أيوب باشا فى العمليات العسكرية التى انتهت بالانتصار الحاسم على قوات سلطان دارفور المسمى ابراهيم فى أكتوبر ١٨٧٤ م ودخول العاصمة الفاشر فى نوفمبر من نفس السنة وبذلك أصبح غرب السودان كله مكملا للاقليم السودانى •

ولم يكتف الخديوى اسماعيل بهذه الفتوحات وانما أراد أن يضم كل ساحل البحر الأحمر الأفريقى بل ويصل الى شرق القارة الأفريقية المطل على المحيط الهندى ، ومن ثم وجدناه يضم موانى زيلع - ميناء سلطنة هرر - وبربرة ، وهى من بلاد الصومال الواقعة فى مواجهة خليج عدن ، وكانت هذه الموانى من أملاك السلطان العثمانى ، وقد حصل الخديوى على فرمان من السلطان بالتنازل عنها للخديوى فى يوليو ١٧٧٥ م نظير مبالغ مالية سنوية بلغت ١٣ ألف جنيه مصرى تقريبا ، وبضم مصر لهذه الموانى وتوابعها أصبح ساحل البحر الأحمر كله من سواكن شمالا الى رأس جردافوى على المحيط الهندى التى تعرف بالقرن الأفريقى ، ملكا للحكومة المصرية •

وكان الاستيلاء على موانى زيلع وبربرة مقدمة للاستيلاء على سلطنة هرر الاسلامية الواقعة شرقى الحبشة والبالغ عدد سكانها حـــوالى مليون نسمة ، اذ كان الخديوى يعتبرها مكملة لأراضى السودان ، ومن ثم زحفت القوات المصرية من زيلع الى أراضى السلطنة فى سبتمبر ١٨٧٥ م بقيـــادة محمد رءوف باشا ، واستولت عليها ودخلت العاصمة فى ١١ أكتوبر من نفس السنة وأعلن انضمامها الى الممتلكات المصرية فى ساحل البحر الأحمر ، ورفع عليها العلم المصرى ، وظلت خاضـــعة للحكم المصرى حتى اغتصبتها الحبشة عام ١٨٨٥ م بعد انسحاب مصر منها نتيجة للثورة المهدية ولقرار الاخلاء •

وكان وصول الحكم المصرى الى رأس جردافوى مشجعا للامتداد الى بقية الساحل الصومالى المطل على المحيط الهندى حتى تتصل ممتلكات مصر فى خط الاستواء بشرق القارة الافريقية ، وعهد الخديوى اسماعيل الى الأميرال ماكيلوب McKillop قيادة الحملة للوصول الى نهر جوبا على أن يلتقى غوردون معها قادما من خط الاستواء ، ورغم نجاح حملة ماكيلوب فى الوصول الى النهر فى أواخر عام ١٨٧٥ م الا أن غوردون امتنع عن الاتصال بالحملة ، كما أن انجلترا طلبت من الخديوى سحب حملة ماكيلوب ، فأمر بسحبها وعادت الى مصر أوائل عام ١٨٧٦ ولكن الخديو اسماعيل حصل من انجلترا على اعتراف بضم الصومال حتى رأس « حفو ن» على المحيط الهندى الى الممتلكات المصرية فى معاهدة عقدت بين مصر وانجلترا فى سبتمبر ١٨٧٧ م ٠

نظر الخديوى اسماعيل الى شرقى السودان فوجد مملكة الحبشة قد تم حصارها بين ممتلكات مصرية من الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ووقع اسماعيل تحت تاثير منزنجر Munzinger قنصل فرنسا فى مصوع بسهولة الاستيلاء على الحبشة ، وعهد الخديوى لمنزنجر تحقيق هذه الفكرة بضم اقليم البوغوص وعاصمته سنهيت ، وقد استطاع بالفعل فتح سنهيت وضمها الى مصر عام ١٨٧٥ م ، وكان ذلك بداية للصدام بين مصر والحبشة وهو الصدام الذى لقيت فيه الجيـــوش المصرية التى قادها أرندروب Arendrupp الدانمركى ، ومنزنجر ، وراتب باشا الهزائم المتوالية طوال عامى ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ م من القوات الحبشية وانتهت بصلح بين الطرفين بقيت فيه سنهيت ملكا لمصر ، وخسرت فيها مصر أموالا طائلة زادت ضائقتها المالية ، وخسرت رجالا كثيرين أضعفت خسارتهم من قوة الجيش المصرى ٠

وعلى هذا أصبح السودان فى أواخر عهد الخديوى اسماعيل تمتد حدوده بالقرب من رأس بناس (برنيس) على البحر الأحمر وتسير على درجة ٢٤ من خط العرض الشمالى حتى تصل الى نقطة غير معينة بين ليبيا والصحراء الكبرى ، ومن هذه النقطة تتجه نحو الجنوب الغـــربى حتى ملتقى الزاوية الجنوبية الغربية من دارفور ، ومن هناك تنحدر رأسا الى الجنوب لغاية الدرجة ١١ من خط العرض الشمالى ، ثم تتجه نحو الجنوب الشرقى من طـــريق نبوتو وبحيرة نيانزا حتى تصل الى مدخل بحيرة فيكتوريا نيانزا ، عندئذ تصعد الى الشمال الشرقى مشتملة على مديرية هرر حتى تبلغ المحيط الهندى عند رأس جردافوى ، ومن هناك تتبع ساحل البحر الأحمر لغـــاية رأس بناس(٢٣) ٠

---

(٢٣) Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan, by Stewart

ود· محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن ١٩ ص ٨٧ ٠

ومعنى هذا أن السودان المصرى أصبحت مساحته تعادل مساحة كل من فرنسا والمانيا وأسبانيا مجتمعة ، يحكمه ممثل للخديوى مقيم بالخرطوم يعرف باسم حكمدارالسودان ، ويقسم الى مديريات وضع على رأس كل مديرية مدير ، هذا عدا ما عرف بالملحقات وهى الممتلكات الواقعة على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ٠

نتائج الفتح

أصبح السودان بملحقاته الأفريقية يكون مع مصر دولة كبرى تمتد فى أفريقيا امتدادا كبيرا ، تحت حكم أسرة محمد على ، فما نصيب السودان من البناء الحديث فى مصر ؟ ، أو ما هى السلبيات والايجابيات التى عادت على السودان من انضمامه لمصر تحت حكم واحد وفى عهود باشوات من أسرة حاكمة واحدة هى أسرة محمد على ؟ وهل ما أصاب مصر أصاب السودان من خير أو شر ؟ ٠٠ تساؤلات تستدعى منا توضيحها باجابات حاسمة ، لأن العلاقة بين القطرين تعرضت لدعاوى استعمارية هدفها الفصل بين شعبى وادى النيل ٠٠

ولنبدأ بتسجيل الايجابيات التى عادت على السودان منذ فتحه فى عهد محمد على حتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١ م ٠٠ ذلك أن محمد على اعتبر السودان جزءا من مصر يكونان معا جسدا واحدا تسرى فيهما قوانين ونظم واحدة ويتم الانفاق عليهما من خزانة واحدة ، وتحقيق تنمية اقتصادية ونهضة تعليمية فى السودان أسوة بما هو حادث فى مصر ، وتدريب أبناء السودان على الحكم والادارة فيما عرف حديثا باسم « السودنة » ٠

وكان محمد على يدرك أن لمصر رسالة فى السودان حرص على تأكيدها فى أكثر من مناسبة وأعلنها على السودانيين أثناء رحلته الى أقاليم السودان عام ١٨٣٩ م وعمره سبعون سنة وفحواها حرصه على تأمين السودانيين على أرواحهم وأرزاقهم بمنع اعتداءات الأحباش عليهم واعتداءات أهل سلطنة دارفور - التى لم تخضع للحكم المصرى الا فى عهد الخديوى اسماعيل - ثم حثه الأهلين على استغلال موارد بلادهم وتعليم أبنـــائهم والسير فى ركب الحضارة(٢٤) ٠ وتأمين وحدة السودان نفسه الذى مزقته الانقسامات القبلية

---

(٢٤) د٠ محمد فؤاد شكرى ٠ مصر والسودان ص ١١ ٠

وأشاعت فيه الفوضى وعـــدم الاستقرار فنعمت أقاليم السودان باستتباب الأمن وتنظيم حسن للادارة والحكم ، وتركت قبائل الشائقية — وغيرها — سياسة النهب ، وعادت الى النظام والهدوء(٢٥) ·

وكان تنظيم الحكم في السودان عاملا من عوامل تأكيد وحدته وارتباطه بمصر واسهاما فى دفع السودانيين الى التنمية الشاملة فى الاقتصاد والتعليم وغير ذلك مما تنهض به الشعوب ، فكان على رأس الحكم في السودان حاكم عام عرف باسم « حكمدار السودان » جمع فى يديه السلطتين المدنيـــة والعسكرية ، وكان أول حكمدار للسودان اسماعيل بن محمد على الذى شارك فى فتح السودان ، ومقر الحكمدار مدينة الخرطوم التى اتخذت عاصمة يشرف منها على أقاليم السودان التى قسمت الى مديريات على رأس كل مديرية مدير يتولى قيادة الحامية العسكرية الى جانب وظيفته السياسية والاداريه ، وقسمت كل مديرية الى أقسام · وكانت الادارة تتبع نظام الادارة المصرية وصار عدد المديريات فى أواخر عهد محمد على سبعا هى : دنقلة ، وبربر ، والخرطوم ، وكردفان ، وكسلا ، وسنار ، وفازوعلى(٢٦) ·

وكان محمد على ينظر الى ضم السودان الى مصر كعمل قومى وانسانى لا كعمل استعمارى ، أى أنه لم ينظر الى فتح السودان وتوحيد وادى النيل بشطريه المصرى والسودانى كعمل يكفله « حق الفتح » الذى كان مأخوذا به فى العلاقات الدولية فى ذلك العصر ، بل استند فى ذلك الى ما لمصر من رسالة انسانية فى السودان ، والى ما يعرف باسم نظرية الخلو أو الملك المباح ، التى قامت على أن السودان قبل فتحه لم يكن أحد يمتلكه فى الحقيقة لأن السلطة كانت مغتصبة من أصحابها الشرعيين ونشرت قبائل العربان الفوضى فى أنحاء السودان ، فاذا استطاع حاكم أن ينتزع أراضى السودان من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها ، وأن ينشىء حكومة مرهوبة الجانب تذود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبى ، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش فى سلام وهدوء ، فقد صار واجبا أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضى الخالية وهذا الملك المباح أصلا(٢٧) ·

---

(٢٥) د· ابراهيم العدوى · يقظة السودان ص ١٤ ·

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ١٨٦ ·

(٢٧) د· محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٣ ·

واهتم محمد على كذلك بسياسة التعمير فى مختلف نواحى البـــلاد بمساعدة الفنيين الذين أرسلوا من مصر ، وبالمساهمة المـــادية اللازمة . فاستخدم محمد على الجنود السودانيين فى الجيش المصرى الذى عمل بمصر والسودان ، وقد أظهر الجند السودانيين مقدرة وكفاءة كبيرة وانتظموا فى الجيش المصرى كالمصريين سواء بسواء . وعمل الحكم المصرى فى السودان على تأسيس المدن الجديدة مثل الخرطوم التى اتخذت عاصمة للبـــلاد عام ١٨٣٠ م وقد اختار لها المصريون موقعها هذا لأهميته حيث يلتقى النيل الازرق بالنيل الأبيض ، وسميت الخرطـــوم لأن ملتقى النيلين يشبه رأس خرطوم الفيل(٢٨) . الى جانب مدينة كسلا التى اتخذت عاصـــمة لاقليم التاكة فى شرق السودان .

وكان اهتمام محمد على بالعمران فى السودان أمرا ملحوظا ، فقد كان يستحث على تعمير الأقاليم السودانية ومدنها وقراها ، ومؤسساتها الدينية والثقافية ، فالذى يطلب اعفاء أرضه من الضرائب لانها وقف على مدرسة أو جامع يرد عليه الباشا نفسه بأن يطلب من الحاكم المختص التأكد من أن المدرسة قامت فعلا أو الجامع قد بنى(٢٩) . وارتبط بحركة العمران فى السودان انتعاش اقتصادياته فأدخلت زراعات حديثة على يد مبعوثين نقلوا الخبرة فى مجال الزراعة الحديثة الى أقاليم السودان وأشرفوا على استصلاح مساحات واسعة من الأرض غير المستغلة ، وأدخلت زراعة القطن فى دلتـــا خور بركة ، وفى حوض القاش ونهر العطبرة وأصلحت أراضى دنقلة(٣٠) . وأنشئت معامل لحلج القطن فى الخرطوم وكسلا كما أنشئت فى عهد الخديوى اسماعيل أسواق لبيع محصول القطن فى كسلا والقضارف والقلابات وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن موقعهـــا الحربى(٣١) .

ولم تكن زراعة القطن هى وحدها التى اهتم الحكم المصرى بادخالها الى السودان ، بل تمت زراعة الدخان ، فى منطقة القضـــارف ، وكثر زراعة النخيل فى دنقلة ، وكلا المحصولين كان لهما عائد اقتصادى كبير نظرا لأن الدخان والتمر كانا يصدران الى خارج السودان والى أنحاء السودان بكميات

---

(٢٨) عبد الرحمن الرافعى . المرجع السابق ص ١٩٤ .

(٢٩) د. مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٢٩ .

(٣٠) الشاطر بصيلى نفس المرجع السابق ص ١٩٧ .

(٣١) عبد الرحمن الرافعى . عصر اسماعيل ص ١٦٠ .

تجارية . واستخدمت فى ذلك آلات للرى تم استيرادها من أوروبا عن طريق ميناء سواكن ..

وبالنسبة للتعليم الحديث الذى أنشأه محمد على فقد استفاد منـــه السودانيون على أرض مصر حيث لم يسجل لمحمد على انشاء مدرسة حديثة بالسودان طوال عهده ، بل وجدنا أبناء السودان يفدون الى مصر لدخول مدارسها التجهيزية والمخصوصة كأارسال ستة من السودانيين دخلوا المدرسة التجهيزية بالقاهرة ، وبعد استكمال دراستهم بها التحقوا بالمدرسة الزراعية وارسال مائة آخـــرين لتعليمهم بمصر فى مدارس العمليـــات الميكانيكية والزراعية حتى اذا عادوا للسودان استخدموا فى ادارة آلات حلج القطن وكبسه(٣٢) .

ولم يكن السودان خلوا من أى تعليم فقد كانت به مؤسسات تعليم دينى تؤدى دورا لا بأس به وان كان تأثيرها محدود بسبب قلة امكانياتها وعدم اهتمام المسئولين قبل الفتح المصرى ، ومن ثم عمل الحكم المصرى على الأخذ بيد هذه المؤسسات التعليمية المتمثلة فى المساجد والخلوات بتنظيم المرتبات للفقهاء المشتغلين بهذه المعاهد ، وكذلك للعلماء المقررين لتعليم القرآن والعلوم فى جهات الخرطوم وسنار والتاكة وغيرها ، واعفائهم من أموال الأطيان التى يزرعونها الى معافاتهم أيضا من الأشغال والمطالب ما داموا منقطعين للعلم ، وما دامت مســـاجدهم مفتوحة لتـــلاوة القرآن والعلـــم الشريف(٣٣) .

ولم يحرم السودان طويلا من التعليم الحديث ، اذ أنه فى شهر مايو ١٨٥٠ م ـ فى عهد عباس باشا الأول ـ صدر الأمـــر الى ديوان المدارس بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى بانشاء مدرسة الخرطوم انقاذا لأولاد أهلها والمستوطنين بها من جحيم الجهل فيمتازوا باكتساب العلوم والمعارف على أن يقبل ويقيد فيها مائتان وخمسون غلاما من بلاد دنقلة والخرطـــوم وسنار وتاكة وملحقاتها من أولاد مشايخها وأحفادهم . ولم يجد عباس من يوليه ناظرا عليها سوى رفاعة بك رافع الطهطاوى فأمر بتعيينه ناظرا عليها ووكل اليه مهمة اختيار المعلمين ، كما عهد الى ديوان المدارس مهمة وضـــع

---

(٣٢) عبد العزيز عبد المجيد : التربية فى السودان والأسس النفسية والاجتماعية التى قامت عليها جـ ٢ ص ٩٧ .

(٣٣) د. محمد فؤاد شكرى . الحكم المصرى فى السودان ص ١٣٠ .

ميزانية لهذه المدرسة الابتدائية(٣٤) • ورغم أن هذه المدرسة لم تلبث أن أغلقت بوفاة عباس الأول ، عام ١٨٥٤ م ، ورغم أن السودانيين كانوا راغبين عن تعليم أبنائهم بها ورغم أنها لم تأت بنتائج مشجعة فقد كانت خطـــوة لادخال التعليم الحديث الى السودان ••

وفي عهد الخديوى اسماعيل ، واستنادا الى تقرير لرفاعة رافع الطهطاوى عن أن للسودانيين استعداد للتمدن الحقيقى لدقة أذهـــانهم ، فان أكثرهم قبائل عربية لا سيما الجعليين والشايقية وغيرهم ، ولهم مآثر عظيمة فى حسن التعلم والتعليم ، حتى ان البلدة اذا كان بها عالم شهير يرحل اليه من البلاد الأجنبية المجاورة العدد الكثير من الطلبة(٣٥) • فان الحكومة المصرية قامت ببذل ضروب الترغيب لحمل بعض الذين حفظوا القرآن من أهالى السودان وحصلوا على بعض المبادىء النحوية والفقهية للانتساب الى الجامع الأزهر لمدة ثلاث سنوات لاكمال علومهم وثقافتهم ، حتى اذا انقلبوا الى أهليهم كانوا رسل الثقافة الدينية السليمة ودعاة الدين القويم(٣٦) •

ولم تكتف حكومة الخديوى اسماعيل ببذل الجهـــد لتنشيط التعليم الدينى ، بل عملت على ادخال التعليم الحديث الى السودان فى صورة خمس مدارس ابتدائية عام ١٨٦٣ م بمدن الخرطوم وبربر ودنقلة وكردفان والتاكة، ثم أضيف اليها فى سنة ١٨٧١ م مدرسة بسواكن وأخرى بمصوع ، ويتعلم فى كل منها ٥٠ تلميذا(٣٧) ، ولكن هذه المدارس ما لبثت أن أغلقت عندما عاد غوردون باشا حكمدارا ـ حاكما عاما ـ للسودان عام ١٨٧٧ م بدعوى أنها تكلف الحكومة المصرية نفقات طائلة لا وجوب لها •• وأمر أيضا فأبطل ارسال الطلبة الناجحين بمدارس الحكومة بالخرطوم الى مصر(٣٨) •

ولم يكن اهتمام الحكومة المصرية بشمال السودان فقط ، بل سعت الى أهل الجنوب تأخذ بيدهم فعملت على تعليم أهل الجنوب الصناعات الحديثة وتشويقهم الى التعليم ومحاولة نشر اللغة العربية وارسال المعلمين الى المحطات

---

(٣٤) د• أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على الى أوائل حكم توفيق جـ ١ عصر عباس الأول وسعيد ص ١١٤ •
(٣٥) رفاعة الطهطاوى : مناهج الالباب المصرية ص ٢٦٢ •
(٣٦) د• أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق جـ ٢ عصر اسماعيل ص ٢٨٧ •
(٣٧) نفس المرجع ص ٢٩٠ •
(٣٨) اسماعيل سرهنك باشا : حقائق الأخبار عن دول البحار جـ ٢ ص ٣٣٥ •

التى أنشئت هناك لتعليم الأطفال القراءة والكتابة(٣٩) • ووضعت مشروعات علمية واقتصادية للنهوض بقبائل الدنكا والشلك روعى فيها تشويق أهل هذه القبائل للمعرفة ، وادخال أولاد الأهالى فى سلك التعليم ، والسماح لهم بالتدريب على الصناعات المختلفة وارشادهم اليها بالرفق والترغيب(٤٠) •

وقد أدت المراكز والمحطات المصرية دورا كبيرا فى نشر الثقافة العربية فى جنوب السودان ، حيث تولى الاشراف على الحركة العلمية فى هذه المراكز رجال من خيرة فقهاء الأزهر وعلمائه ، الذين أصبحوا بتفانيهم ومحبتهم للسودانيين المرشدين الروحيين لهم ، والقائمين على الفصل فى الخصومات بينهم(٤١) ، بل وصل تأثير هؤلاء على جنوب السودان أن أخذ سكان تلك الجهات يتخلون عن العرى ويلبسون الملابس العربيــة كالحرام والقفطــان والقميص •

وكانت رسالة مصر الانسانية فى السودان واضحة فى جانب آخر هو تحرير الرقيق وابطال الاتجار به وذلك استجابة للدعوة العالمية لمكافحة الرق والغاء الاتجار فيه ، وسارت مصر شوطا أبعد مما دعت اليه دول العالم فأنشأت مدارس فى سواكن وسنار لتعليم الرقيق المحررين لاشعارهم بانسانيتهم ولتدريبهم على العمل والانتــاج كمواطنين يسهمون فى بنــاء السودان الحديث المرتبط مع مصر برباط مصيرى • بل طلب الخديوى اسماعيل من حكمدار السودان موسى حمدى باشا محاسبة مدير مديرية النيل الأبيض لأنه بينما ألغت الحكومة بيع الرقيق الذى استرد من الأشقياء اذ هو يعيد بيعه لحسابه وفى ذلك ما فيه من الاستهتار بأوامر الحكومة ، ومن أجل ذلك يجب أن لا يكتفى بعزله وانما يجب أن يرسل أيضا الى فازوغلى ليعتقل هناك ويستخدم بالأشغال الخسيسة ليكون عبرة للآخرين • أما الرقيق الذى باعه فيجب استرداده واعادته الى أوطانه بالراحة واسكانه فيها واطلب على أن تعملوا على عدم وقوع مثل هذه الحوادث المؤلمة مرة أخرى وأن تحولوا دون تعدى الأشقياء والأشرار على الجهات التابعة لهذه المديرية وهذا مع التوسل بالأسباب المؤدية الى تمدين البلاد وعمرانها(٤٢) •

---

(٣٩) عبد العزيز عبد المجيد : المرجع السابق حـ ٢ ص ٨٧ •
(٤٠) د• محمد فؤاد شكرى • الحكم المصرى فى السودان ص ١٢١ •
(٤١) د• محمد صبرى الامبراطورية السودانية ص ١٩٨ •
(٤٢) د• مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٧٩ — ١٨٠ •

امتد نشاط مصر فى السودان الى ارسال الحملات والبعثات الجغرافية من أجل كشف منابع نهر النيل وادخال المدنية والعمران الى الأنحاء القاصية من السودان • وقد حرص محمد على منذ أيام الفتح الأولى على تسيير عمليات كشف جغرافى علمى لأجزاء السودان القاصية والدانية ، فصحب العلماء حملات الفتح ، وعهد محمد على لجيشه بالسودان فى حماية البعثات الكشفية التى مارست نشاطها بصفة خاصة منذ عام ١٨٢٤ الى عـــام ١٨٤٢ م كان أشهرها رحلات القبطان المصرى سليم بك الذى قام بثلاث رحلات متعاقبة بدأت من أواخر عام ١٨٣٩ وانتهت فى أوائل عام ١٨٤٢ م ، وقد وصل سليم الى جزيرة جونكر الواقعة تجاه غندكرو أى آنه وصل الى مسافة قريبة نوعا من البحيرات العظمى التى ينبع منها نهر النيل • وقد اكتشفت هذه الرحلات بلادا ومناطق كانت الى ذلك الحين مجهولة ، ولم يطرقها من قبل سائح أو مكتشف ودرست جغرافيتها وعرفت أحوال سكانها ونباتها وأشجارها ومناخها وحيوانها فأفادت الحضارة والعلم فوائد جمة ، ثم انها بسطت فى طريقها نفوذ مصر فخفقت الراية المصرية لأول مرة فى تلك الأصقاع النائية ، تحمل فى طياتها رمز الحضارة والتقدم ، فلا غرو أن كان لهذه الحملات فضل كبير من الوجهة القومية ، ولقد مهدت السبيل للحملات التى نظمها الخديو اسماعيل فأكمل العمل الذى قام به محمد على ، ووصـــل بحدود مصر الى منـــابع النيل(٤٣) •

وكانت رحلة محمد على نفسه الى السودان عام ١٨٣٨/١٨٣٩ وهو فى سن السبعين رحلة علمية حيث صحب معه علماء ومهندسين من أجل البحث عن الذهب فى منطقة فازوغلى ، ورغم آن سبب الرحـــلة كان البحث عن الذهب فان محمد على حرص وهو فى السودان على تزويد البلاد بعدد من الكتاب ـ الموظفين ـ الأكفاء لاستخدامهم فى مركز الحكومة والمصالح العامة ليتسنى بذلك ترقية البلاد واصلاح حال العباد ولا أهمية للمال اذا ما صرف فى هذا السبيل(٤٤) • هذا فى الوقت الذى كانت فيه الأزمة الدولية على أشدها وموقف مصر حرج أمام اصرار الدول على تخلى مصر عن عزمها على الاستقلال عن الدولة العثمانية وضم الشام الى الحكم المصرى المستقل نهائيا • مما يؤكد اهتمام محمد على بشطر الوادى الجنوبى والسعى الى ترقيته •

---

(٤٣) عبد الرحمن الرافعى . عصر محمد على ص ٢٠٥ •

(٤٤) د• مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٣٥ •

وفي عهد الخديو اسماعيل استمرت عمليات الكشف الجغرافي العلمي في السودان بصورة أكثر عددا وأتت بنتائج أوسع بما يخدم وادى النيل كله شماله وجنوبه ، بل بما يخدم الانسانية جمعاء • فقد بدأت هذه العمليات منذ عام ١٨٧٠ م وشارك فيها ضباط ومهندسون وعلماء مصريون وأجانب ، واستمرت الى عام ١٨٨٠ م ، وكشفت أجزاء السودان الشرقى من برنيس شمالا الى بربر على النيل التى لم تكن قد اكتشفت من قبل ، كما كشفت هذه البعثات مناطق دارفور وكردفان بعد ضمها ، ومنابع النيل فى هضبة البحيرات وضمها الى السودان ، وكشفت وضمت كذلك ساحل البحر الأحمر حتى رأس جردافوى ثم الى نهر جوبا فى الصومال •

وكان أشهر من شارك فى هذه البعثات ضـــباط امريكا نعملوا فى الجيش المصرى مثل شاييه لونج وبوردى Purdy وميزون Maison ، ومن الانجليز صمويل بيكر، ومن الايطاليين روملو جيسى Gessi ، ومن الفرنسيين أرنست لينان دى بلفون ، هذا الى جانب العديد من ضباط الجيش المصريين أمثال الأميرالاى محمد مختار ، والبكباشى عبد الله بك فوزى ، والبكباشى محمد أفندى عزت ، والدكتور محمد أفندى أمين وغيرهم • ورسم ضباط أركان حرب الجيش المصرى سنة ١٨٧٧ م خريطة مفصلة لأفريقية وهى أدق خريطة عرفت الى ذلك الحين • وتسجل أعمال البحث والكشف لضباط الجيش المصرى أجل الخدمات للعلم والحضارة والعمران ، فان الاكتشافات والحملات البعيدة المدى التى اضطلعوا بها جديرة بأن تعد من مفاخر تاريخنا القومى ، ومن الصفحات المشرقة فى تاريخ الجيش المصرى والضباط المصريين(٤٥) •

وعلى أية حال فان تحقيق وحدة وادى النيـــل منذ عـــام ١٨٢٠ الى عام ١٨٨٠ م قد عاد بنتائج طيبة على القطرين المصرى والسودانى ، فاذا كانت مصر قد نعمت بعهد من الاستقرار والبناء الحديث فى مختلف المجالات فان السودان أيضا قد نعم عهدا من الاستقرار والوحدة فانتهت الحروب التى كانت دائما ما تنشب بين القبائل ، وتم تأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة ، فالمجموعة المترحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم فى ظل الحكومة التى تهيمن على البلاد بأجمعها لا فى ظل ملك دار أو شيخ قبيلة • كما أن فتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجى وتأثر بالمدينة القائمة آنذاك ، وقد هرع السائحون له بمعرفة وتقصى أحـــواله •

---

(٤٥) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ص ١٧٠ — ١٧١ •

وفوق هذا اتبع – محمد على – سياسة عمرانية رشيدة تهدف الى تحسين الزراعة وطرق الرى وزيادة الانتاج الحيوانى بجلب العمال المهرة وحفر الترع والسواقى الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوى المزروعات الجديدة(٤٦) ٠

ولم يكن موقف خلفاء محمد على من السودان بأقل منه ، ذلك أنه رغم ما عرف عن عباس باشا من رجعية فى حكم مصر الا أننا نلمس ناحية حبــه للتنظيم فى قوانينه ولوائحه التى سنها للخدمة فى السودان ، وكذلك صرامته مع الذين يميلون الى الكسل فى أعمالهم ، ومدرسته التى أسسها فى الخرطوم وكانت بذلك النواة الأولى للتعليم المدنى الحديث ٠ أما سعيد فتحمس للسودان وأهله منذ اللحظة التى جلس فيها على الأريكة الخديوية فهو أول من أشاد ببسالة الجندى السودانى وفتح باب الترقى لهم فى الجيش الى مرتبة الضباط ودلل على اهتمامه العظيم بالبلاد أن عين أخاه الأمير عبد الحليم حكمدارا عليها ، ثم كانت زيارته المشهورة وسياسته اللامركزية والحــكم الذاتى وسماعه لشكوى المتظلمين وضراعة المقهورين وتأثره بما آلت اليه الأداة الحكومية من سوء ٠ واسماعيل الذى وسع رقعة البلاد بالفتوحات لم ينس العمل عــلى رفاهيتها وعمرانها ، فمدارسه ومواصلاته واحساناته لبيوت العلم والدين ، ومحاولاته للقضاء على عادة الرق الوحشية وتعيينه للسودانيين فى المناصب الكبيرة كلها آثار ناطقة بحسن التفاته(٤٧) ٠

ومن الانصاف للحقيقة أن نذكر سلبيات الحكم المصرى فى السودان فى ظل باشوات أسرة محمد على الذى وضع نظاما مركزيا أوتوقراطيا للحكم فى مصر عماده الجند ومطلبه من السكان الطاعة وادارته التى أقامها فى السودان وهى على نمط ما كان يدير به مصر آنذاك ، والكل مقتبس من النظام التركى الذى كان ينتظم أجزاء الدولة العثمانية(٤٨) ٠ معنى هذا ان هناك سلبيات للحكم المصرى فى السودان ناتجة من طبيعة الحكم والقائمين عليه ، كما أنها ناتجة من تأثيرات التدخل الأجنبى فى مصر ذاتها وامتداده الى السودان ٠

وتتمثل هذه السلبيات فى أن حركة الاصلاح التى دخلت السودان فى عهد محمد على كانت بطيئة ولم تشمل كل السودان ، بل حتى العــدد

---

(٤٦) د٠ مكى شبيكة : المرجع السابق ص ١٤٥ ٠
(٤٧) نفس المرجع ص ٢٤٤ ٠
(٤٨) المرجع السابق ص ١٤٤ ٠

الضئيل من التعليم الذى أصاب منه نفر قليل من السودانيين فى مصر أو السودان من الموظفين ، بل وحتى الاصلاحات الادارية التى امتدت الى السودان كانت محدودة الأثر ، تنتقص منها الحاجة الملحة الى الاستقرار ، فقد كثر عزل الولاة ، وفى الفترة الواقعة بين سنتى ١٨٢٥ و ١٨٧٧ م تولى من هؤلاء الولاة خمسة عشر فى نحو واحد وثلاثين عاما أى بمعدل سنتين وشهر تقريبا لكل واحد منهم(٤٩) ٠

كما تتمثل تلك السلبيات فى أن بعض حكمدارى السودان لم تكن له سابق خبرة وتجربة ودراية بأحوال السودان وشعوبه وقبائله ، فلم يحاولوا وضع لون من الحكم يناسب أحوالهم وأوضاعهم واستعدادهم ، أو نقل السودان من عالم العصور الوسطى الى عالم القرن التاسع عشر(٥٠) ٠ الى جانب مساوىء أخرى ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ولكنها جديدة على السودان كجشع الحكام والعمل لاثراء أنفسهم الذى أشاع الرشوة والاختلاس وترك مثلا سيئا للسكان يقتدون به ٠ والضرائب التى مهما خفت أعباؤها فهى ثقيلة على كاهل السودان ، ولم يألف ما يماثلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يقتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد فى سيئاتها(٥١) ٠

كما تتمثل تلك السلبيات كذلك فى استخدام الأوروبيين على نطاق واسع فى حكم مديريات السودان بل وحكمداريته ، وطالما كان حكام القاهرة أقوياء وساهرون يقظون لتحركات هؤلاء الحكام الأجانب فى السودان فلا خوف منهم ، لكن عندما أصاب الحكم فى القاهرة الضعف بسبب التدخل الأجنبى فى شئون مصر الاقتصادية والسياسية أصبح وجود هـــؤلاء الأجانب فى السودان خطرا كبيرا يهدد بتمزيق وحدة وادى النيل ٠٠ لقد فتح اسماعيل باشا السودان على مصراعيه للأجانب أثنــــاء مشروعاته العلمية والعمرانية والامتداد فى أفريقيا ، فرأينا من الانجليز سير صمويل بيكر حاكما لمديرية خط الاستواء منذ أول أبريل ١٨٦٩ لمدة أربع سنوات براتب قدره عشرة آلاف جنيه فى السنة(٥٢) ٠ ثم خلفه الجنرال الانجليزى غوردون Gordon

---

(٤٩) د٠ حسن محمود ٠ الاسلام والثقافة العربية فى افريقية ص ٣٩١ ٠
(٥٠) الشاطر بصيلى : المرجع السابق ص ١٤٥ ٠
(٥١) د٠ مكى شبيكة : المرجع السابق ص ١٤٥ ٠
(٥٢) عبد الرحمن الرافعى ٠ عصر اسماعيل ص ١٠٩ ٠

لمدة عامين ١٨٧٤ - ١٨٧٦ م ، ثم أصبح حكمدارا للسودان فى المدة من ١٨٧٧ الى ١٨٧٩ م عمل خلالها على الاستعانة بأجانب فى حكم أقاليم السودان •

استخدم غوردون الانجليزى لبتون Lipton حاكما لمديرية بحر الغزال ، والألمانى دكتور شنيتزر Schnitzer - الذى أسلم وسمى نفسه أمين - حاكما لمديرية خط الاستواء خلفا لجنرال غوردون نفسه ، والايطالى روملو جيسى Romello Gessi حاكما لمديرية كردفان ، والنمساوى سلاتين Slatin حاكما لمديرية دارفور ، وعين النمساوى جيجلر Giegler مساعدا للحكمدار أى نائبا له ، وغيرهم كثيرون أمثال الايطالى ميسداليا Messedaglia والألمانى فردريك روسى Rosset الفرنسى شارل ريجوليه Rigolet ، الذى استخدمهم فى حكم بعض المديريات السودانية أو وظائف التفتيش المالى والادارى •

وكانت سنوات حكمدارية جنرال غوردون من أسوأ ما شهد السودان ، حيث هيأ للمطامع الأوروبية أن تتدفق الى السودان كما تدفقت الى مصر ، وأثار استخدام هؤلاء المسيحيين هلع أهل السودان وذعرهم واشمئزازهم وهم يفكرون تفكيرا اسلاميا صرفا ، الأمر الذى جعلهم ينظرون الى مصر نظرة الشك والريبة(٥٣) ، وتأثر السودانيون بالدعاوى المعادية للحكم المصرى كما أن غوردون باهماله شأن مديريه خط الاستواء كأنه يبغى اقصاءها عن الحكم المصرى تمهيدا لادخالها فى منطقة النفوذ الانجليزى(٥٤) ، وباقفاله المدارس القائمة فى السودان متذرعا بقلة المال وبمنع ارسال الطلبة الناجحين بمدرسة الخرطوم الى مصر ، وبالتشدد فى معاملة تجار الرقيق وتطبيق الاحتكار الحكومى للمنتجات الاقتصادية بالسودان ، قد أدى بذلك كله الى اشتعال الثورات المتعددة فى نواحى السودان وخاصة فى دارفور وبحر الغزال ، قبل أن تندلع الثورة السودانية الدينية بزعامة محمد أحمد المهدى •

كما أن سياسة غوردون فى فصل الموظفين المصريين والسودانيين وتعيين أوروبيين فى أماكنهم قد أساء الى صورة الحكم المصرى فى السودان ، كما أن محاولات غوردون من أجل نشر المسيحية ومن أجل اشاعة عادة عدم التمسك بالدين الاسلامى بين الناس قد أثار استياء السودانيين ، ولم يهتم غوردون باعتراض رجال الدين على أعماله ، فعندما احتج الشيخ على عبد الله شيخ السجادة القادرية بالخرطوم على المفاسد التى بدأت تنتشر ، أهانه وسفه آراءه وأقواله(٥٥) •

---

(٥٣) د• حسن محمود : المرجع السابق ص ٣٩٢ •

(٥٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٥٤ •

(٥٥) د• محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢٢٩ •

الباب الثانى

الثورتين العرابية والمهدية

الفصل الثالث : الثورة العرابية

الفصل الرابع : الثورة المهدية

مقدمة

كان حدوث الثورتين العرابية بمصر والمهدية بالسودان فى وقت واحد تقريبا - عام ١٨٨١ م - دافعا لتساؤلات عن العلاقة بين الثورتين أو بمعنى آخر عن العلاقة بين زعيمى الثورتين ، وعن أهداف الثورتين ، بل وعن أسباب ودوافع الثورتين .. فيذكر البعض أن أسباب الثورتين واحدة وأن أهل شمال النيل وجنوبه كانوا فى البلوى سواء تطلع أهل الشمال الى زعيم ينقذهم مما كانوا فيه فوجدوه فى صورة زعيم عسكرى هو عرابى باشا ، وتطلع أهل المنبع الى زعيم ينقذهم مما حل بهم فوجدوه فى صورة زعيم دينى هو محمد أحمد المهدى(١) .

ونحن لا نتفق مع هذا الرأى لأن أسباب ودوافع الثورة المهدية تختلف عن أسباب دوافع الثورة العرابيه ، وهذا الاختلاف راجع الى اختلاف درجة حضارة الشعبين ومطالبهما والى اختلاف شخصيه زعيمى الثورتين عن بعضهما ، فبينما كانت مطالب الشعب المصرى وزعامته المثقفة والعسكرية تتمثل فى حياة نيابية وسيطرة مصرية على قيادة الجيش وتوجيه السياسة ، كانت مطالب الشعب السودانى لا تعدو العدل والرفق من الحكام الذين ترسلهم القاهرة لحكم أقاليم السودان . وبينما كانت شخصية أحمد عرابى تدل على وعى سياسى وعسكرى وطنى نتيجة لتربيته وخبراته ، كانت شخصية محمد أحمد المهدى تخاطب السودانيين من منطق الدين والمطالبة برفع الظلم عن كاهل أبناء وطنه ، وهذا أيضا ناتج من تربيته واعداده الدينى .

ويرى البعض الآخر أن انجلترا وراء الثورتين ، وأعتقد أن هذا الراى جاء نتيجة لان انجلترا قد استفادت بالفعل من اشتعال الثورتين بما يحقق مطامعها الاستعمارية فى مصر والسودان ، وهذا لا ينفى وجود مطامع انجليزية فى مصر والسودان ، قبل اشتعال الثورتين ، كانت انجلترا حريصة على تحقيقها بصورة أو بأخرى خلال السنوات السابقة لانفجار الثورتين .

كما يعتقد البعض أن المهدى كان ينظر الى عرابى نظرة تقدير باعتباره ثائرا على حكومة « ظالمة » فى القاهرة ، مما شجعه على تقليده ، ولعل حرص

---

(١) W. Churchill : The River War, vol. I, P. 50.

المهدى على حياة جنرال غوردون أثناء حصار الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ م لكى يفتدى به أحمد عرابى باشا(٢) ، خير دليل على هـذا التقدير .. ونحن لا نشك كثيرا فى تقدير المهدى لعرابى رغم عدم تقابلهما وان كنا نؤكد أن فكرة الخروج ـ الثورة ـ على الحكومة استهوت المهدى نظرا لأن تربيته الدينية المتشددة كانت دليلة فى التعامل مع من حوله ومع الحكومة مما دفعه الى أن يعلن ان الثورة ، والثورة وحدها طريق الخلاص .

وعلى أية حال فان الثورتين العرابية والمهدية كانت لهما برامج اصلاحية لجماهير الشعبين فى مصر والسودان ، والتخلص من السيطرة الأجنبيـة التركية والأوروبية التى تسلطت على مقدرات الأمور فى كلا القطرين وأساءت الى جماهير الشعبين . ولسنا مع القائلين بأن عرابى مسئول عن استفحال الثورة فى السودان ، لأن العرابيين لم يعملوا على حسم الأمر بارسال النجدات السريعة كما طلب منهم الخديوى كى لا تضعف قوتهم فى مصر كما يزعمون، ومحافظة على حياتهم وسلطانهم(٣) ، لأن السودان شهد فورات دينية وقبلية متعددة فى أنحاء الاقليم ضد الحكم المصرى وأسلوب الأجانب العنيف فى مكافحة الرق ، ومثل هذه الفورات كانت تنطفىء بسرعة دون جهد كبير .. وأما أن الخديوى أشار الى ارسال الآلاى المعروف بالآلاى السودانى المرابط فى طره الى السودان ، فقد كانت اشارة مشكوك فى حقيقة توجيهها فى الوقت الذى يدور فيه صراع بين الحركة الوطنية بزعامة العرابيين لتأكيد وتأمين المكاسب التى حصلوا عليها وبين الخديوى الراغب فى سحب والغاء هـذه المكاسب بتأييد من الدول الأوروبية .

ونحن لا يمكن أن نتهم عرابى بأنه عمل على اضاعة السودان وتمزيق وحدة وادى النيل لأن عرابى ذكر فى منفاه ما يؤكد تأييده لحركة محمد أحمد المهدى ، وأعلن أنه كان ينوى تعيينه حاكما عاما على السودان(٤) . معنى هذا توحيد الوادى تحت نظام ثورة عرابى يجمع القطرين ويشارك فى الحكم زعيم سودانى . ومن ناحية أخرى فكر المهدى فى غزو مصر وتحقيق وحدة وادى النيل واخراج الأجانب ـ الانجليز ـ من مصر ، كمقدمة لتوحيد العالم الاسلامى فى ظل المهدية ، وكان هـذا يعنى أنه كان يعتبر مصر والسودان بلـدا واحدا(٥) .

---

(٢) ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكتشنر جـ ١ ص ٣٩٨ .
(٣) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ٢٦٥ .
(٤) Crewe : The Marquis of Lord Rosebery, London 1931, vol. 1, 191.
(٥) د. جلال يحيى . الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان ص ٤٠ـ٤١

الفصل الثالث

الثورة العرابية

- زعامتها
- أحداث الثورة
- الحركة الوطنية

زعامتها

تنسب الثورة العرابية الى أحد ضباط الجيش المصرى من الفلاحين هو أحمد عرابى ، وقبل أن نتعرف على مكونات شخصية هذا الزعيم ورفاقه يجب أن نقرر عدة حقائق على النحو التالى :

أولا : لم تكن الثورة العرابية هى بداية الانتفاضة الوطنية المصرية ، أو بمعنى آخر ان الحركة الوطنية الحديثة فى مصر ظهرت منذ الحكم العثمانى المملوكى لمصر وبصفة خاصة فى القرن الثامن عشر ..

ثانيا : أن زعامة الحركة الوطنية المصرية أثناء الحكم العثمانى المملوكى وأثناء الحملة الفرنسية على مصر وأثناء السنوات الأولى من حكم محمد على كانت ممثلة فى مشايخ وعلماء الأزهر الذين كان لهم مركز أدبى واجتماعى بل واقتصادى مرموق بين أبناء الشعب المصرى ويحوزون تقدير واحترام الحكام وجماهير الشعب معا .

ثالثا : أن مفهوم زعامة الحركة الوطنية المصرية قبل الثورة العرابية هو اشاعة العدل بين الناس « والرفق بالرعية » وهذا العدل والرفق مطلوب توفيره من منطلق اسلامى دون نظر الى ما تتطلبه المصلحة العامة أو احتياجات الدولة من مطالب قد ترهق الناس، ولهذا اصطدم زعماء الحركة الوطنية وقادوا الثورات ضد العثمانيين والمماليك وجنود الحملة الفرنسية بل وضد محمد على نفسه عندما أراد التخلص من وصاية هؤلاء الزعماء الذين يتخذون الدين ومبدأ العدل الاسلامى سيفا يشهرونه فى وجهه اذا ما فرض ضريبة غير معتادة أو أدخل أمرا مستحدثا فى التعليم أو الجيش أو خلافه .

رابعا : أن زعامة الحركة العرابية كانت من نوع آخر ، زعامة عسكرية متعلمة تعليما أوروبيا وتأثرت بالأوروبيين أثناء احتكاكات يومية ، فى طريقة معيشتهم ومستوى طموحهم الوطنى لكى يصل وطنهم الى مستوى الدول الاوروبية فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفى نواحى الجيش والتعليم وما الى ذلك مما تنهض به الأمم .

خامسا : شارك العرابيين فى زعامة الحركة الوطنية دعاة اصلاح مثقفون مرتبطون بالجامع الأزهر وان احتكوا بالثقافة الغربية أمثال الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وغيرهم من علماء وطلاب الجامع الأزهر وتلامذة السيد جمال الدين الأفغانى • أى أنه يمكن القول أن العرابيين كانوا يمثلون الجناح العسكرى للحركة الوطنية بينما يمثل هؤلاء العلماء الجناح السياسى والاجتماعى والدينى للحركة • أى أن الثورة العرابيــــة لم تكن عسكرية صرفة ••

سادسا : لم تكن ثورة العرابيين عصيانا عسكريا على ولى الأمر كمــــا صورتها انجلترا والخديوى توفيق ، وانما كانت مرحلة من مراحل نضال الحركة الوطنية أكثر نضجا وتقدما • فمن الخطأ أن يظن أحد أن عرابى كان معاديا من أول الأمر لحكم توفيق كحكم جديد ، فلم يكن بينه وبين توفيق أو أحد القناصل أية عداوة بل كان يرى على عكس هذا روحا ودية من توفيق كما كان يرى فى القناصل حماة الفلاحين من ظلمتهم القدامى • زد على ذلك أنه تقلد قيادة أورطة من رجال الحرس وأقام فى أحب الأمكنة اليه أى فى ثكنات العباسية(١) •

سابعا : شارك فى الثورة العرابية كل طوائف الشعب المصرى المدنيين، فالى جانب علماء الأزهر والمثقفين ، كان هناك أعيان البلاد وكبار ملاك الأراضى الزراعية وعمد القرى ومشايخ العربان والفلاحين مما دفع هذه الطوائف الى أن تفد الى القاهرة من جميع أنحاء مصر لتسليم عرابى « عرائض » يكتب فيها ليعمل على سعادة البلاد وتخليصها من الاستبداد والظلم ، ومن هنا انطلقت من أفواه هذه الطوائف صفة أطلقت على عرابى بأنه « حامى حمى الديار المصرية » •

وأما قائد الثورة فى سيرته الذاتية فقد كان مواطنا عاديا ابنا لشيخ من مشايخ البلاد ولد عام ١٨٤٠ بقرية « هرية » بالقرب من الزقازيق محافظة الشرقية ، وتعلم عدة سنوات بالأزهر شأن أولاد المشايخ ، ولكنه لم يمكث طويلا فى الأزهر اذ تم تجنيده وعمره ١٤ سنة ، ولكن سنوات دراسته بالأزهر الى جانب هيئته الشخصية قد زكته لكى يجتاز امتحانا سرقى به الى رتبة ملازم وعمره ١٧ سنة ، ويستمر فى الترقى حتى رتبة قائمقام وعمره ٢٠

---

(١) الفريد بلنت التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر جـ ٢ ص ١٧٨ •

سنة بعد أن أثبت كفاءته الحربية وشهد له سليمان باشا الفرنساوى بذلك، مما جعل سعيد باشا يأخذه ياورا له ويصحبه أثناء زيارته للحجاز عام ١٨٦٢ م ٠

ويرجع عرابى سرعة ترقيته الى أن سعيد باشا كان يحب تجنيد أولاد المشايخ - مشايخ القرى - لكى يصيروا ضباطا ٠ أما اسماعيل - الخديوى - فلم يكن كذلك(٢) ، الى جانب دراسته بالجامع الأزهر ولأنه كان مديد القامة ٠ وفى عهد اسماعيل بقى فى رتبته ١٢ سنة دون ترقية ، فقد زالت الحظوة عن الضباط الفلاحين فى عهد اسماعيل وأعطى التفضيل كله للجراكسة ، وقد وجد عرابى أن هؤلاء يعاملونه بازدراء(٣) ٠ بل ويعهد اليه بأعمال مدنية حتى اذا اشتعلت الحرب المصرية الحبشية عام ١٨٧٥ - ١٨٧٧ م خدم فى خطوط المواصلات بين مصوع وجبهة القتال ، وكانت خسائر مصر فى تلك الحرب سببا فى استيائه والضباط المصريين من حكم الخديوى اسماعيل وزمرته التركية ٠

وعن صفات عرابى فقد كان يتميز بفصاحة لغوية مع شدة فى المحافظة على فروض الدين الاسلامى الى جانب سعة أفقه فى نظرته الانسانية الى شعوب العالم مهما اختلف معها فى العقيدة الدينية ، بالاضافة الى جرأته واخلاصه ، مما أعطاه قوة يعبر بها عن أمانى الشعب المصرى وآماله العادلة ، ولا يقلل من زعامته قلة تجربته السياسية بصفته ضابطا فى جيش مصر ، فان اعتداله وايمانه بعدالة القضية التى يدافع عنها قد جلب محبة جميع طوائف الشعب، ومعظم قناصل الدول الأوروبية الذين ساءهم ما وصل اليه الأمر من سوء فى عهد الخديوى اسماعيل ٠

لم تكن الثورة العرابية خلوا من زعامات وطنية أخرى غير أحمد عرابى، بل كان هناك زعماء آخرون أدوا معه دورهم الوطنى بنفس الاخلاص والجرأة ، ولا يعنى تسمية الثورة بالثورة العرابية(٤) عدم وجود زعماء آخرين ، ذلك أننا وجدنا فى على الروبى زعيما وطنيا لا يقل فى وطنيته عن أحمد عرابى ، سار نفس مسار أحمد عرابى من تعلم فى الأزهر ثم الالتحاق بالجيش المصرى

---

(٢) أحمد عرابى كشف الستار عن الأسرار حـ ١ ص ٥٩ ٠

(٣) ألفريد بلنت : المرجع السابق حـ ٢ ص ٥٩ ٠

(٤) عكف أعداء الثورة على اطلاق هذا التعبير عليها لاظهارها بصورة الحركة الفردية ذات الأهداف الشخصية وليست حركة وطنية ذات أهداف شعبية تحقق مصالح كل المصريين ٠

فى عهد سعيد وترقى حتى وصل الى رتبة البكباشى فى عهد اسماعيل فرتبة قائمقام فأميرالاى تقديرا لشجاعته أثناء الحرب المصرية الحبشية ، ثم شغل وظائف مدنية منها رئيس محكمة المنصورة حيث انضم الى الحركة العرابية ، وعاد الى صفوف الجيش العامل ، وصار من أشد زعماء الثورة حماسة وأكثرهم ثقة فى مصيرها(٥) ٠ بل ان عرابى نفسه ينفى عن على الروبى الخيانة فيذكر أنه أثناء معركة التل الكبير وبعد أن ادت الخيانة دورها ووصل عرابى الى بلبيس : وجدت على روبى كان سبقنى هناك فعزمنا على أن نقاوم ، ولكنه لم يكن خائنا(٦) ٠ وقد توفى على الروبى فى منفاه بسواكن يوم ١٩ سبتمبر ١٨٩١ م ودفن هناك ٠

ومن زعماء الثورة العرابية كذلك على بك فهمى الذى كان ضابطا من ضباط الثورة العرابية البارزين منذ بدايه أحداثها ، ومع أنه لم ينل حظا كبيرا من التعليم الحربى الا أن ترقيته من تحت السلاح كانت دليلا على كفاءته وشجاعته ، وقد خدم فى حرس الخديوى اسماعيل وتزوج زوجة شركسية من نساء القصر ، وقد كان عينا للثورة فى القصر ، ووقف مع الضباط ضد الخديوى(٧) ، ولكن وطنيته كانت غالبة فشارك فى حادثة قصر النيل مع عرابى وعبد العال حلمى ، وشارك فى بقية أحداث الثورة الى أن جرح فى القصاصين جرحا كبيرا نقل على أثره الى القاهرة ، وظل متأثرا بجراحه حتى مات بالقاهرة فى ٢٠ نوفمبر ١٩١١ م ٠

كذلك كان عبد العال حلمى شريكا لأحمد عرابى وعلى فهمى فى أحداث الثورة منذ حادثة قصر النيل ، وهو مثل على بك وصل الى رتبة الأميرالاى من تحت السلاح ، ولكن كفاءته الحربية وشجاعته أوصلته الى قيادة الآلاى السودانى بطره ، ومن هناك صدر قرار خديوى بايعاز من عثمان رفقى ناظر « الحربية » بنقل عبد العال حلمى الى ديوان الجهادية وتنزيله الى وظيفة معاون بالنظارة ، وذلك عقابا لاعتداده بمصريته وصلابته ولأحاديثه فى السياسة ، ولما اجتمع مع عرابى فى منزله ظهرت فكرة العريضة التى تقدم بها الى رياض باشا رئيس الوزراء ، وأثناء حادثة قصر النيل كان عبد العال حلمى قد دبر خطة يقوم الآلاى السودانى بتنفيذها وهى الافراج عن الزعماء الثلاثة اذا تم

---

(٥) عبد الرحمن الرافعى الثورة العرابية والاحتلال البريطانى ٠

(٦) أحمد عرابى . المرجع السابق ٠

(٧) Malet : Egypt 1879 - 1883, p. 115.

اعتقالهم بثكنات قصر النيل ، فكأنه لو لم يهم محمد عبيد بانقاذهم لكان الآلاى السودانى قد قام بدوره الذى رسمه له قائده السجين(٨) · ولذلك لا غرو أن يصفه عبد الله النديم بأنه « رجل الرجال » وبأن يرثيه عرابى فى مذكراته بأنه شهيد الوطنية والغربة وذكراه عاطرة حية سنظل نحج اليها كلما ذكرنا المصريه الصحيحة فى أجلى مظاهر تطلعها نحو الحرية · وقد توفى بكولومبو فى سيلان فى ١٩ مارس ١٨٩١ م ودفن هناك ·

وكان الأميرالاى محمد عبيد صاحب دور كبير أيضا فى أحداث الثورة العرابية ، اذ أنه كان أحد ضباط الآلاى الأول الذى مقره قشلاق عابدين ، وكانت رتبته البكباشى ، وعندما تم احتجاز الضباط الثلاثة ـ عرابى ، وعلى فهمى ، وعبد العال حلمى ـ فى ثكنات قصر النيل مقر وزارة الحربية ، استحث محمد عبيد جنود الآلاى وضباطه للتحرك للافراج عن الزعماء الثلاثة ، ولم تثنه محاولات الخديوى ورجاله عن حماسته ووطنيته فقاد الجنود وحاصر ثكنات قصر النيل وأطلق سراح الزعماء الثلاثة مما كان له الفضل فى نجاح الثورة واستمرار مكاسبها بعد ذلك ،اذ كانت تلك الحادثة ـ حادثة قصر النيل ـ أول مكسب من مكاسب الثورة · وكان نجاح محمد عبيد فى حركته هذه ناتجة من شجاعته ، ومن ثم حظى بثقة أحمد عرابى وتقديره له حتى ترقى الى رتبتى قائمقام ثم أميرالاى ، وقد أبلى فى معركة التل الكبير بلاءا حسنا وظل يقاتل الانجليز حتى قتل ·

وكان هناك زعماء آخرون من ضباط الجيش من المصريين ، كما كان هناك ضباط فى الجيش متمصرون وشاركو فى الثورة العرابية منهم محمود سامى البارودى الذى رغم أصله الشركسى كان صديقا للضباط المصريين ويشعر بشعور الوطنيين المصريين ، ومن ثم قبل الضباط المصريون أن يحل محل عثمان رفقى فى « نظارة الجهادية » بعد أن تحققت مطالب الجيش فى اصلاح أحواله ·

ولقد اتصف البارودى بالاعتدال فى وطنيته ، وقد كان من دعاة الحكم الدستورى الأول منذ عهد الخديوى اسماعيل ، وكان صديقا لشريف باشا ، وينتمى لنفس مدرسته الفكرية(٩) · وان اتفق مع الحركة الوطنية المصرية

---

(٨) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ·

(٩) Malet : op. cit., P. 150.

فى محاربة الاستبداد الخديوى والتـــدخل الأجنبى ، وقد أثرت شاعريته وعسكريته على دوره الوطنى ، فكثيرا ما استخدم الشعر فى خدمة القضية الوطنية كقوله :

فياقوم هبوا انما العمر فرصة وفى الدهر طرق جمة ومنافع

وكقوله فى مهاجمة استبداد أسرة محمد على وحنقا عليهم بسبب ما لقيه أجداده المماليك من مذابح وتشتيت على يد محمد على وأولاده من بعده :

حكموا مصر وهى حاضرة الد نيا وقد سما حسنها فى البوادى
أصبحت بعدهم جحيما وكانت جنة ليس مثلهـا فى البـــلاد

وكقوله فى نفس المعنى :

ذلت بهم مصر بعد العز واضطربت قواعد الملك حتى ظل فى خلل

ومع ذلك كان يرى أن العسكريين يجب أن ينصرفوا الى وظيفتهم الأصلية وهى الدفاع عن البلاد بعد أن أدوا دورهم فى التعبير عن القضية الوطنية أمام الخديوى ، لأن أسلوبه فى السياسة ، وقد تمرس فيها حتى وصل الى منصب رئيس للوزراء - يتسم بالرغبة فى ابداء النصح ويصر على اتباع نصائحه ، وعلى الرغم من هذا أنس اليه العرابيون واتخذ موقف التأييد منهم بعد حادثة قصر النيل مما دفع رياض باشا - رئيس الوزارة - الى اقالته من وزارة الجهادية ويعين داود باشا بدلا منـــه(١٠) . وكان ذلك من أسباب تمسكه بأفكاره الدستورية . بل وصل فكره الى اقامة جمهورية مصر على النمط السويسرى . ولقد كان محمود سامى من البداية على درجة من الذكاء حتى اتهمه الانجليز بعدم الالتزام بالمبـــادىء الأخلاقية « لخيــانته » لخديويه ، وأصبح عرابى أداته(١١) .

ولقد كان فى شخصية محمود سامى البارودى جوانب سلبية الى جانب النواحى الايجابية ، فلقد كان حرصه على تأكيد انتمائه الطبقى كسليل للأمراء المماليك سببا فى تمسكه برأيه وحرصه على أن تكون كلمته الفاصلة فى كل

---

(١٠) W.S. Blunt : Secret History of the English Occupation of Egypt, P. 492.

(١١) Molet, P. 151.

أمر ، الى جانب تأثير الشعر فى شخصيته وما جعلها متقلبة ٠٠ وكل ذلك يفسر لنا مواقفه أثناء الصدام بين العرابيين وقوات الاحتلال الانجليزى تلك المواقف التى فسرها البعض بخيانة الحركة الوطنية ، واستندوا فى تفسيرهم هذا أيضا بمهاجمة البارودى للعرابيين بعد معركة التل الكبير وأثناء محاكمتهم ٠٠ ولكننى أميل الى ما ذكرته من جوانب شخصية البارودى السلبية ــ انتمائه الطبقى ، وشاعريته ــ لا الى وجود خيانة منه لمبادئه الدستورية الوطنية وللحركة الوطنية المصرية ٠

وما دمنا بصدد الحديث عن قادة الحركة الوطنية ــ العرابية ــ وزعمائها فيجب ألا ننسى دور كل من الشيخ محمد عبده ، وعبد الله النديم ، وغيرهما ممن أدوا دورا وطنيا ٠٠ فاما الشيخ محمد عبده فقد كان يمثل فى رأى الكثيرين الجناح المعتدل ــ اليمين ــ فى الحركة الوطنية المصرية ، وذلك بحكم تكوين شخصيته وتأثيرات التعليم الدينى على هذا التكوين ، وان تأثرت شخصيته بآراء أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى صاحب الاتجاه الثورى فى دعوته الاصلاحية بأن يبين للناس سوء حالهم ومواضع بؤسهم ، ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم أن يخرجوا من الظلمات الى النور وألا يخشوا بأس الحاكم فليست قوته الا بهم ولا غناه الا منهم وأن يلحفوا فى طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوبة(١٢) ٠

لقد عاش محمد عبده من عام ١٨٤٢ الى عام ١٩٠٥ أى أنه عاصر أحداث الثورة الوطنية العرابية واتخذ موقفه « المعتدل » أثناء احداثها وناله بعض ما ناله زعماءها من أذى على يد سلطات الاحتلال الانجليزى ، فلقد كان معلما دينيا ثم قائدا لحركة الاصلاح الاجتماعى ثم زعيما أدبيا للثورة السياسية ، ثم أسيرا فى أيدى أعدائه ، ثم منفيا فى أقطار أجنبية مختلفة ، ثم عاش تحت مراقبة البوليس فى القاهرة حين ألغى نفيه(١٣) ٠ ولقد اتهمه البعض بالرجعية وعدم مواكبة تطلعات الحركة الوطنية وآمالها مستندين فى ذلك الى دعوته لاصلاح التعليم ونشره بين أفراد الشعب المصرى حتى يصلوا الى المستوى الذى يؤهلهم للدفاع عن مصالح الوطن ومعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ٠ وكانت صفات الشيخ محمد عبده وأسلوبه فى المشاركة الوطنية هما سبب هذه الاتهامات ٠

---

(١٢) أحمد امين زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ص ٦٨ ٠

(١٣) ألفريد بلنت التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ص ١٤٢ ٠

لقد كانت الوظيفة ـ وظيفته فى الاشراف على صحيفة الوقائع المصرية ـ تفيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئا بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ولا يميل الى الطفرة(١٤) ، ورغم ذلك أعلن أثناء الثورة عن رأيه الوطنى بجرأة بضرورة خلع الخديوى توفيق ٠٠ ونحن لا يمكن أن نحمل الشيخ محمد عبده مسئوليات أو اتجاهات غير مؤهل لها ولا تسمح امكانياته الشخصية وقدراته على تحملها ، فكل مؤهل لما خلق له ٠

وأما عبد الله النديم الذى اشتهر بأنه خطيب الثورة العرابية ، فقد عاش فى الفترة من ١٨٤٣ الى ١٨٩٦ م فشارك بذلك فى أحداث الثورة الوطنية ، ولكن أسلوبه اختلف عن الشيخ محمد عبده ، فقد كان يتميز بالجرأة فى الرأى، وقد تجلى ذلك فى مقالاته بالصحف التى عمل بها أو التى أصدرها ، فعمل فى الصحف التى أصدرها صحفيون سوريون بالاسكندرية « كالمحروسة » ، و « العصر الجديد » ، حتى أصدر أول أعداد جريدته « التنكيت والتبكيت » فى ٦ يوليو ١٨٨١ م التى اشتملت على مقالات ناقدة ساخرة باللغة العربيةالفصحى والعامية « بعبارة سهلة لا يحتقرها العالم ولا يحتاج منها الجاهل الى تفسير » كما ذكر فى افتتاحية عددها الأول ٠

وقد ناصرت هذه الجريدة الثورة العرابية مناصرة جريئة ، حتى أصبحت اللسان المعبر عن العرابيين وانتقلت الى القاهرة وتغير اسمها فأصبح « الطائف »، وسارت « الطائف » على نفس نغمة التنكيت والتبكيت » فلقبت عرابى بأنه « حامى حمى الديار المصرية » وكشفت خيانة الخديوى توفيق وتواطئه مع الانجليز ٠ واستمر النديم ملاصقا للثورة وقادتها حتى أثناء المعارك فى كفر الدوار وفى التل الكبير حتى قبض على عرابى وزملاءه ولكن النديم ظل مختفيا لمدة تسع سنوات ، فلما قبض عليه بعدها نفى الى يافا لمدة ستة شهور ، ثم عاد الى مصر بعد عفو الخديوى عباس حلمى الثانى عنه ، وأصدر جريدة « الأستاذ » بأسلوب مماثل لأسلوب « التنكيت والتبكيت » ولذلك تعرض للنفى مرة أخرى حتى وافاه الاجل المحتوم ٠

لقد خدم النديم الحركة الوطنية بصورة جعلت جمال الدين الأفغانى يرثيه فيقول : مصرى عربى فى مصريته ، كان صاحب مبدأ ، باع نفسه لأمته ومات شهيدها فانيا فيها ، فلم يتحول عن عهده ولكنه ظل يجاهد وينفى

---

(١٤) د٠ جلال يحيى التورة والتنظيم السياسى ص ١٠٧ ٠

فيجاهد ويعفى عنه فيجاهد ويحذر فلا يحذر ، ويطمع فلا يطمع · ويكفينا أن نسجل ما دونه النديم فى مذكراته موجها حديثه لعرابى بعد عشر سنوات من بدء الاحتلال البريطانى لمصر ، حيث يقول : وادرس أحوال مصر فى المدرسة التى أسستها ، واحفظ تاريخ الأمة التى أسستها ، فما كنا فيه كان مدرسة ابتدائية ، ونحن الآن فى التجهيزية ، وسندخل ان شاء الله المدرسة العليا ، ان شاء الله تنادى لك الدنيا ، وما هذا رجوم ولا شوارد فهوم ، ولكنها حقائق معلومة عرفها أهل البصائر ، وعمى عنها سوء الضمير ، وقد تطاولت الأعناق بعظيم الاشتياق الى ذلك الميقات ، وكل ما هو آت آت ·

ولا حاجة بنا الى ايضاح ما يقصده النديم فى عباراته هذه ، فهى دليل على نضج وطنى ووعى سياسى وبصيرة نافذة بتاريخ الحركة الوطنية وآمال الشعوب فى أنحاء العالم ·· والنديم مثال من أمثلة كثيرة للوطنيين المصريين الذين أسهموا بأساليب شتى فى الحركة الوطنية المصرية بدءا بالثورة العرابية وصنعوا مع قادتها أحداثها المتلاحقة السريعة ·

أحداث الثورة

لما كان لكل شيء أصل وسبب ، ولكل حركة دوافع تحركها ، فقد ذكرت أسباب ودوافع كثيرة للثورة العرابية ، البعض - الناقمون على الثورة العرابية - يذكرون بأنها دوافع شخصية بحتة خاصة بزعامة الثورة ، والبعض الآخر - المفرطون التشيع للثورة - يذكرون أن الأسباب والدوافع جماهيرية ، بينما نحن لنا رأى آخر يحدد الأسباب والدوافع فى اطار تحليلنا السابق لشخصيات زعامة الثورة ، وفى اطار أحداث الثورة ذاتها التى هى وان كانت نتائج للأسباب والدوافع الا أنها تلقى بالضوء وتوضح تلك الأسباب والدوافع التى حركت الأحداث ·

كان الرأى الأول متمثلا فى أن أسباب الثورة العرابية هى رغبة أحمد عرابى فى الزعامة ، أو رغبته فى مغنم شخصى ، الى جانب رغبته فى تحقيق مصالح خاصة لزملائه العسكريين ، ويرجع أصحاب هذا الرأى الحركة الوطنية المصرية التى نضجت عام ١٨٨٢ م بأنها ولدت فى صورة عسكرية تماما(١٥) · ويستشهدون على ذلك بالحملة العسكرية المصرية على أثيوبيا عام ١٨٧٥/١٨٧٦م التى فشلت فى تحقيق أهدافها وزادت من مصاعب مصر المالية وأساءت الى العسكرية المصرية ، والتى نتج عنها تذمر الضباط المصريون العائدون ، كما يستشهدون على ذلك أيضا بمطالب الجيش فيما عرف بمظاهرة العسكريين عام ١٨٧٨ م حين قررت الحكومة تحويل بضع مئات من ضباط الجيش الى الاستيداع وبنصف راتب ، فذهب الضباط الى الوزارة للمطالبة برواتبهم وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا والمستشار المالى البريطانى(١٦) · كما يستشهدون أيضا بما عرف بحادثة قصر النيل التى تقدم فيها زعماء الثورة العرابية بمطالب عسكرية أهمها عزل وزير الحربية الجركسى عثمان رفقى ، ومساواة العسكريين المصريين بغيرهم وخاصة الأتراك والجراكسه فى الترقى وفى تولى المناصب القيادية ·

وكان الرأى الثانى يؤكد أن حركه العرابيين جماهيريه ، ويدللون على

---

(١٥) Sir Valentine Chirol : The Egyptian Problem, P. 65.

(١٦) د· جلال يحيى : العالم العربى الحديث جـ ١ مدخل ص ٣٠٨ ·

ذلك بدفاع أحمد عرابى عن رجاله حين أرادت الوزارة تكليفهم بحفر الترع ومباشرة الأعمال الزراعية فى أراضى الخديوى ، وأن ظهوره بمظهر الدفاع عن مصالح الفلاحين ضد طبقة الأتراك الحاكمة أكسبه حب الناس خارج القاهرة ، فأقبل كثير من الأعيان والمشايخ على الاتصال به ، وكان عرابى يحسن الرد عليهم . وقد كان منظر عرابى فى ذلك الحين حسنا جدا بل لائقا للدور الذى قدر عليه أن يقوم به بالنيابة عن بنى جنسه ، ويمثل تلك القوة العظيمة التى اشتهر بها الفلاح العامل فى الوجه البحرى(١٧) كما يدللون على صحة ما يقولون بما جاء فى مذكرات عرابى فى قوله : ثم أخذت فى نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها وعمد البلاد ومشايخ العربان طالبا اليهم مساعدتى ، وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر وسلمننا عرائض بالنيابة عنها للعمل على سعادة البلاد وخلاصها من براثن الجور والاستبداد .

كما يدللون على صدق رأيهم بما جاء على لسان الشيخ محمد عبده : وسرعان ما أصبح عرابى الفلاح ملتقى الآمال ، وأخذ الناس فى الأقاليم يذكرونه بالخير والتقديس ، والواقع أن عرابى من الدفيفة الأولى لزعامته كان يعى حقيقة وأهمية الالتفاف حوله والتجمع لمؤازرته وتأييده ، فأصبح من بعدها يحرص على اقامة الصلة الوثيقة الراسخة بين الوطنيين الساخطين والجند والفلاحين فى القرى ، وعلى هذا الضوء تحدد مصير الحركة العرابية بما أحاط بها من ظروف جعلت عرابى حين واجه الخديوى وهو على رأس الجيش أمام السراى فى عابدين ، زعيما وطنيا مجاهدا يطالب بالحرية والدستور وسيادة القانون ، وفى كلمة واحدة المعبر الحقيقى عن ارادة الأمة .

وأما رأينا نحن فى الأسباب والدوافع وراء الثورة العرابية ، فيمكن تحديده بالنسبة لكل حادثة من حوادث الثورة العرابية ، فكما هو معروف أن لكل حادثة بداية وذروة ونهاية ، ونهاية الحادثة بداية لحادثة أخرى وهكذا ، فان أسباب ودوافع كل حادثة هى البداية ، وهى فى نفس الوقت مرتبطة بالحادثة بعينها وبنتائج هذه الحادثة ، أو بمعنى آخر فان لكل حادثة أسبابها ودوافعها الخاصة بها كما أن لها نتائجها المرتبطة بها أيضا . ومن ثم فنحن لا يمكن أن نغفل تأثير التكوين العسكرى على شخصية وسلوك عرابى فى دفاعه عن العسكرية المصرية وحقوق رجاليا ، ولا يمكن أن نغفل انتماء عرابى لأبناء الشعب المصرى المرتبطين بالأرض والذين قاسوا من مظالم الأتراك والجراكسة

---

(١٧) بلنت . المرجع السابق جـ ٢ ص ١٨٥ .

ومن تسلط الاجانب ، ومن ثم دافع عن أهله شعب مصر وعن رجـــاله من العسكريين على السواء ٠

وفي حديثنا عن أسباب الثورة العرابية فلا يمكن أن نرجعها الا الى بدايتها منذ عهد الوصاية الدولية التى فرضت على مصر بمقتضى معاهدة لندن عـــام ١٨٤٠ م ، مرورا بازدياد التدخل الأجنبى في شئون مصر فى عهد محمد سعيد باشا نتيجة للقروض التى أخذ محمد سعيد يحصل عليها من بيوت المـــال الأوروبية ، ونتيجة لمنحه امتيازا لشق قنـــاة فى برزخ السويس لمهنـــدس فرنسى ، حتى اذا جاء عصر اسماعيل تضاعفت الديون وفقدت مصر نصيبها من أسهم شركة قناة السويس واستفحل التدخل الأجنبى بصورة كبيرة حتى اذا أراد اسماعيل الوقوف أمام الامتيازات الأجنبية المتضخمة فى مصر تآمرت عليه انجلترا حتى عزله السلطان العثمانى وعين مكانه ابنه محمد توفيق الذى آثر الانصياع للقوى الأوروبية حتى لا يصير حاله مثل حال أبيه وينتهى به الأمر الى العزل ، فصارت أمور مصر بيد غير أبنائها وساءت أحوال المصريين من مدنيين وعسكريين ، مما كان لابد أن ينتج عنه انفجار الثورة العرابية ٠

كان للتدخل الأجنبى اذن الدور الأكبر فى سوء الأمور بمصر حتى أدى الى قيام الثورة العرابية ٠ وقد بدأ هذا التدخل منذ معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ، تلك المعاهدة التى وضعت مصر تحت الاشراف الدولى حيث كان فى استطاعة الدول الأوروبية ــ وخاصة انجلترا وفرنسا ــ تغيير الوضع الذى صار لمصر بموجب تلك المعاهدة ، الى جانب سريان الامتيازات الاجنبية السائدة فى الامبراطورية العثمانية فى مصر ، ومن ثم وجدت الدول الأوروبية فى مصر مجالا واسعا للاستغلال يجذبها اليه اعتدال المناخ وخصوبة الأرض وتوقع الغنى السريع(١٨) ، فتدفق المغامرون الأوروبيون المستظلين بمظلة الامتيازات الأجنبية وتحت حماية الوصاية الأوروبية الفعلية على أمور مصر ٠ وكان أكثرية هؤلاء المغامرين من الذين لا تحكمهم مبادىء أو أخلاق ، وكل همهم استغلال مصر استغلالا مشينا ، ويساعدهم فى ذلك قناصل دولهم طمعا فى اقتسام الربح معهم(١٩) ٠

ورغم أن معاهدة لندن لعام ١٨٤٠ م قد فرضت على مصر وصاية دولية ــ كما ذكرنا ــ الا أن التدخل الأجنبى فى مصر وتدعيم الامتيازات الأجنبية

---

(١٨) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢١ ٠

(١٩) Sidney Low : Egypt in Transition.

بالبلاد ظل ضعيفا حتى أوائل عهد محمد سعيد باشا الـــذى ارتقى كرسى الباشوية عام ١٨٥٤ م • ولم يتواجد من الأوروبيين فى مصر حتى ذلك العام سوى ما احتاج اليه باشوات مصر من خبراء أجانب أو بعض التجار الانجليز والفرنسيين بصفة خاصة الذين سمح لهم بممارسة نشاطهم فى ظل حماية محدودة من قناصل بلادهم •

الا أن الباشوات فى صراعهم مع تركيا من أجل مزيد من الاستقلال لمصر ، وأمام محاولات السلطان العثمانى حرمانهم من الامتيازات التى جعلت مصر ولاية عثمانية تتميز عن غيرها من الولايات الأخرى بما تتمتع به من قدر كبير من الاستقلال الذاتى ، لجأوا الى الاستعانة بالدول الأوروبية ، وكان هذا مدخلا للتدخل الأجنبى فى شئون مصر ، فبينما استعان عباس باشا بانجلترا منذ عام ١٨٥١م للوقوف الى جانبه ضد محاولة السلطان العثمانى النيل من استقلال مصر بفرض التنظيمات العثمانية مقابل موافقته على منح امتياز لانجلترا لمد خط سكة حديد من الاسكندرية الى القاهرة فالسويس • استعان محمد سعيد باشا بفرنسا لتحقيق مصالحه بتغيير نظام الوراثة وجعله فى بنيه ، وبالتخلص نهائيا من قيود الرقابة العثمانية وتدخل السلطان العثمانى فى شئون مصر ، وكان الثمن الذى دفعه سعيد لفرنسا هو اعطاء امتياز حفر قناة السويس الى مهندس فرنسى هو « فردناند دلسبس » وارسال أورطة سودانية الى المكسيك لمساعدة الفرنسيين فى حربهم هناك من أجل تأسيس امبراطورية فى المكسيك تحت نفوذهم ، وأيضا فتح أبواب البلاد على مصاريعها فى مصر والسودان للنفوذ القنصلى والاستغلال الأجنبى(٢٠) •

وشهدت مصر تدفقا كبيرا للأجانب عليها – فى عهد محمد سعيد – وصفه القنصل الفرنسى آنذاك بما لو كانت مصر كاليفورنيا جـــديدة ، وتوظف عدد كبير من الأوروبيين فى دواوين الحكومة المصرية وفتحت مدارس أجنبية كثيرة تقدم خدمات تعليمية لأبناء مصر وغيرهم وانشاء البنـــوك والوكالات التجارية والكنائس ، كل ذلك فى اطار حماية قنصلية مستندة للامتيازات الأجنبية •

وعندما جاء الى الحكم فى مصر اسماعيل باشا كان مفتونا بأوروبا حيث ذهب اليها صبيا يدرس فى كل من فينا وباريس ضمن البعثة التعليمية المصرية

---

(٢٠) د• محمد فؤاد شكرى • المرجع السابق ص ٤١ •

خامسة ، وتكون شخصيته هناك ، ظهرت اتجاهاته وهو تحت تلك المؤثرات بأن يجعل من مصر قطعة من أوروبا وأن يجعل من نفسه عاهلا عظيما يجارى عواهل أوروبا كما ساعدهم فى فيينا وباريس(٢١) باهتمامه باستكمال وحدة وادى النيل والوصول بها الى الشاطىء الشرقى لافريقيـــا حيث الصومال ، وباقامة المشروعات التعليمية فى مجال تعليم البنات والتعليم العالى والتعليم الحربى ، الى جانب العناية بأعمال العمران المختلفة كفتح الترع واقامة الجسور والعناية بزراعة القطن واستحداث مصانع السكر وزيادة المساحة المنزرعة فى أرض مصر ، وانشاء السكك الحديدية والاسلاك البرقية ومصلحة البريد وتعمير المدن وتخطيطها وتنظيمها(٢٢) ٠

ونتيجة لمشروعات اسماعيل هذه زادت ديون مصر من ١١ مليون جنيه فى عهد محمد سعيد باشا الى ٩١ مليون جنيه عندما تشكل صندوق الدين عام ١٨٧٦ م تسدد على ٦٥ سنة بفائدة ٧٪ ٠ وكان الخديوى اسماعيل قد بدأ منذ السنة الثانية من حكمه – الذى امتد من عام ١٨٦٣ الى ١٨٧٩ م – فى الاقتراض من المصارف الأوروبية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة ، واضطر لكى يدفع أرباح هذه الديون الى مزيد من القروض القصيرة الاجل بفوائد عالية وصلت الى ١٥٪ فى السنة ٠

وكان من الواضح منذ عام ١٨٧٠ م أن هذه السياسة المضطربة ستؤدى قريبا الى كارثة مالية ، فالدائنون الأوروبيون الذين حماهم نظام الامتيازات الأجنبية فكروا فى الافادة من ذلك لكى يحصلوا على مزايا اقتصادية كما فكرت الدول الأوروبية فى استخدام النفوذ المالى الذى حصل عليه أبناؤها لأغراض سياسية(٢٣) ٠ ومما يزيد هذا الأمر وضوحا أن مواطنى الـــدول صاحبة الامتيازات الأجنبية تحرروا تحررا كاملا من الخضوع للقوانين الوطنية المصرية، وصار التقاضى فى كل ما يختص بأمورهم يتم فقط أمام محـــاكم قناصـــل دولهم(٢٤) ٠

---

(٢١) د٠ مكى شبيكة ٠ تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) ص ٥١٥ ٠

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٨٢ ٠

(٢٣) بير رنوفان ترجمه د٠ جلال يحيى تاريخ العلاقات الدولية ص ٥٦٢ ٠

(٢٤) American Documents, The Secretary of State to Messrs. Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935. No. 17611&

ونظرا لاستفحال الامتيازات الأجنبية في مصر ، فقد حاول الخديوى اسماعيل منذ عام ١٨٦٧ م اتخاذ اجراءات للحد من مساوىء هذا النظام ، فأنشئت المحاكم المختلطة كاصلاح وصفة السير موريس أموس Maurice Amos المستشار القضائى للحكومة المصرية فى ٢٥ مارس ١٩٢٥ بأنه اذا كانت الكنيسة توضع فى المرتبة الأولى بالمجتمع ، فان المحاكم المختلطة تتلوها مكانة ، وتعتبر أكثر المؤسسات الدولية الناجحة فى التاريخ(٢٥) .

واذا كان نظام المحاكم المختلطة قد وضع حدا للاغتصاب المالى عن طريق التعويضات الباهظة التى أرغمت مصر على دفعها تحت الضغط الدولى ، واذا كانت مصر قد نالت بمقتضى هذا النظام مركزا ممتازا فى تقدير الدول التى نزلت لمصر بمقتضى هذا الاتفاق عن مباشرة حق القضاء القنصلى الناشىء عن الامتيازات الأجنبية(٢٦) ، فان هذا النظام كان معتمدا فى غيبة قانون وطنى مصرى(٢٧) ، مما ترتب عليه أن صارت المحاكم المختلطة تؤازر الدائنين الأوروبيين ضد الحكومة المصرية أثناء أزمتها المالية .

أدت الامتيازات الأجنبية اذن الى التدخل الأجنبى فى شئون مصر والذى تسبب فى رأينا فى تبرم الشعب المصرى وانفجار الثورة العرابية ، ذلك أن التدخل الاجنبى حدث فى شئون مصر السياسية الى جانب الشئون الاقتصادية، وتمثل التدخل الأجنبى فى الناحيتين السياسية والاقتصادية فى سيطرة الأجانب على صندوق الدين العمومى ، وانشاء مراقبة ثنائية انجليزية فرنسية على الموارد والمصروفات فى مصر ، واشتراك وزيرين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى فى الوزارة المصرية . وكانت خاتمة التدخل الأوروبى فى عهد اسماعيل هو الكيد للخديوى عند السلطان العثمانى حتى أصدر الأخير فرمانا بعزل اسماعيل وتعيين ابنه محمد توفيق مكانه ، وذلك حين شاء اسماعيل متأخرا أن يقف فى وجه تغلغل النفوذ الأجنبى السياسى فى مصر(٢٨) .

ورغم أن اسماعيل حاول الوقوف أمام التدخل الأجنبى فى مصر بوقوفه أمام امتياز قناة السويس وشروطه المجحفة ، ووقوفه أمام الامتيازات الأجنبية

---

(٢٥) Brinton, Jasper Y · The Mixed Courts of Egypt, p. i..

(٢٦) د٠ السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧ .

(٢٧) Ibid, p. 98.

(٢٨) د٠ محمد انيس وآخرون دراسات فى تاريخ مصر فى العصور الوسطى والحديثة ص ١٩١ .

والقضاء القنصلي ، الا أنه في سبيل تنفيذ مشروعات الاصلاح المختلفة وبناء دولة على النمط الأوروبي من الناحية المظهرية راح اسماعيل يقترض من المصارف الأجنبية بفوائد عالية جدا ، مما أدى الى ارتباك المالية المصرية في عهده الى جانب أن جشع الممولين الأجانب وخراب ذممهم أن تكلفت مشروعات الاصلاح المختلفة في عهد اسماعيل أضعاف قيمتها الحقيقية .

ونتيجة لكل ذلك أرغم الخديوى على تسليم موارد البلاط المخصصة للديون الى صندوق الدين العمومى الذى أصدر اسماعيل مرسوما بانشائه في ٢ مايو ١٨٧٦ م ، وكان هذا الصندوق عبارة عن خزينة تتسلم ايرادات المصالح المحلية المخصصة لسداد الديون . وكانت ادارة صندوق الدين تتألف من أجانب يعينهم الخديوى بعد أن ترشحهم حكوماتهم .

ثم فرضت على اسماعيل ما عرف بالمراقبة الثنائية على المالية المصرية التى تولاها رومين Romaine الانجليزى للاشراف على الايرادات ودى مالاريه De Malaret الفرنسى للاشراف على المصروفات ، ثم اضطر الخديوى فى يناير ١٨٧٨ م الى تشكيل « لجنة تحقيق عليا » برئاسة « فردينانד دلسبس » وأعضاؤها من الانجليز والايطاليين والفرنسيين والنمساويين أعضاء صندوق الدين العمومى .

كانت مهمة اللجنة البحث فى كيفية اصلاح المالية المصرية وما يرتبط بها من نواحى سياسية واقتصادية ، فاقترحت اللجنة الحد من سلطة الخديوى كشرط أساسى لأى اصلاح مالى وذلك بانشاء وزارة مسئولة أمام نفسها وليس أمام الخديوى ، وأن يكون فيها عضوان أوربيان ، فتألفت فى أواخر نفس العام أول وزارة أوروبية برئاسة نوبار الأرمنى وفيها وزيران أحدهما ويلسون Wilson الانجليزى للمالية والثانى « دى بلنيير » De Blignieres الفرنسى للأشغال العمومية .

وجاء مرسوم تشكيل هذه الوزارة (النظارة) الأولى فى تاريخ مصر الحديث مؤرخا فى ٤ شعبان ١٢٩٥ هـ الموافق ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ م على لسان الخديوى بأنه « قد صممنا على تفويض ادارة الحكومة الى هيئة تكون مسئولة فى كافة الأمور والاجراءات ، وهذا يقصد تنظيم وترتيب أصول ادارة حكومتنا الخديوية على الأسس والقواعد المتخذة حديثا ، وقد وجهنا اليكم ـ نوبار باشا ـ رئاسة هذه الهيئة ، ومنحكم الاذن فى تشكيل وترتيب هيئة النظارة وفى اجراء الأشياء اللازمة فى هذا الخصوص ، ولى أمل عظيم أن تقوموا بتشكيل

وترتيب الهيئة المذكورة بصورة تستوجب حسن نظام وادارة أمور الحكومة التى هى أقصى غاياتى وآمالى ، وبعد اتمام التشكيلات يجب أن تهتموا بعرضها علينا ، ولذلك أصدرنا أمرنا هذا وأرسلناه اليكم »(٢٩) ٠

وقد تشكلت الوزارة من نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار وناظرا للخارجية والحقانية ومشرفا على المالية ، ورياض باشا ناظرا للداخلية ، وراتب باشا ناظرا للجهادية ، وعلى باشا مبارك ناظرا للأوقاف العمومية وناظر الأشغال العمومية بالنيابة ، ثم صدرت ارادة سنية فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ م بتعيين المستر ريفرس ويلسون ناظرا للماليه ، وصدرت ارادة سنية أخرى فى ١٦ نوفمبر ١٨٧٨ م بتعيين المسيو دى بلينيير ناظرا للأشغال العمومية ٠

ولكن هذه الوزارة ما لبثت أن أطاحت بها أحداث الحركة الوطنية فى مصر فى ٢٣ فبراير عام ١٨٧٩ م ، حيث لم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وايثاره المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن اسناد رئاسة الوزارة اليه كان نزولا على رغبة السياسة الانجليزية والفرنسية الى جانب وجود عضوين أجنبيين فى التشكيل الوزارى ، مما جعل المصريين يسمونها الوزارة الأوروبية(٣٠) ٠

وتضافرت عوامل أطاحت بنظارة نوبار منها تبرم الخديوى نفسه من سياستها المالئة للمصالح الأجنبية وابعاده عن رئاسة جلساتها ، ومنها تبرم الموظفين بسبب التأخير فى صرف رواتبهم ، الى جانب أن الصحافة فى مصر انتهزت فرصة تأليف وزارة نوبار لتوجه النقد الى النظام القديم بما يحمله من تدخل أجنبى وحكم مطلق ، وتبدى آمالها فى قيام حكم أفضل لا يتعرض أثناءه الفلاحون والموظفون المصريون والادارة العامة لمساوىء الاداره(٣١) ، ولكن خاب أملهم ، ومنها — ولعله أهمها — احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع مما دفع بالضباط الى الثورة ضد الوزارة فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ م مما أسقطها وتشكلت وزارة أخرى برئاسة الأمير محمد توفيق فى ١٠ مارس ١٨٧٩ م بقى بها الوزيران الأوروبيان وصار لهما حق الفيتو ٠

كان تشكيل النظارة الثانية برئاسة محمد توفيق فرصة أمام الأمير السا

---

(٢٩) النظارات الوزارات المصرية جـ ١ ص ٧٣ ٠

(٣٠) عبد الرحمن الرافعى . عصر اسماعيل جـ ٢ ص ١٦٧ ٠

(٣١) د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى عصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ — ١٨٨٢ م ٠ ص ٨٧ ٠

لتعرف على مواقف القوى الأجنبية من المسائل المصرية داخلية وخارجية ، فقد قضى وقتا طويلا يتخير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الأوروبيين الى أن تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ١٨٧٩ م(٣٢) من محمد توفيق رئيسا لمجلس النظار ، ورياض باشا ناظرا للداخلية والحقانية (مؤقتا) وعلى باشا مبارك للأوقاف العمومية والمعارف العمومية ، السير ريفرس ويلسون للمالية والمسيو دى بلينير للأشغال العمومية ، ووجهت نظارة الجهادية والبحرية الى حضرة سعادتلو أفلاطون باشا ، ووجهت نظارة الخارجية الى حضرة سعادتلو ذى الفقار باشا(٣٣) .

وعندما ارتقى محمد توفيق كرسى الخديوية خلفا لوالده اسماعيل بعد عزله ونفيه أدرك من البداية قوة النفوذ الأجنبى فى مصر . فاتخذ سياسة من شأنها السماح للنفوذ الأجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها اعادة انشاء المراقبة الثنائية ورفض اللائحة الأساسية (الدستور) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا واسناد الوزارة الى رياض باشا المعروف بعدائه للحركة الوطنية المصرية وتعاونه مع المراقبة الثنائية على حساب أهالى البلاد .

ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ، وكره الشعب المصرى نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الأجانب ، وسار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديوى الضعيفة المستسلمة للنفوذ الأجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فى الحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العرابية ، تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكى تنفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريح ألوف من الجند ومئات من الضباط فى آخر عهد اسماعيل ، وتسريح عشرة آلاف جندى أول ولايته . هذا الى أن رفقى باشا ناظر الجهادية أصدر لائحة ينص بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة الى أكثر مما يستحقونه .

وعندما أراد قادة الضباط ــ أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى ــ الاحتجاج على ما عرف بحادث ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات وأطلقت سراح القادة الثلاثة

---

(٣٢) عبد الرحمن الرافعى . المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٣٣) النظارات والوزارات المصرية . المرجع السابق ص ٨٢ .

الذين توجهوا وطلبوا عزل عثمان رفقي واستجاب الخديوى لمطالب الضباط ، وعين محمود سامي البارودى باشا صديق الضباط ناظرا للجهادية ، مما شجع الوطنيين المصريين ، ومن ثم حدث ما عرف بمظاهرة عابدين .

ونتيجة لتطور الأمور فى مصر المتمثلة فى مظاهرة عابدين السلمية التى اشترك فيها الجيش والشعب بزعامة أحمد عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، والمتمثلة أيضا فى أزمه الميزانية التى ترجع الى أن محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار حرم مجلس النواب فى اللائحة الأساسية (الدستور) من حق مناقشة الميزانية واقرارها .

نتيجة لكل ذلك تطور التدخل الأجنبى فى مصر على النحو التالى :

أولا : أرادت تركيا استغلال أحداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكى تحتل مصر بقوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضتا هذا الاتجاه العثمانى .

ثانيا : رغم أن انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الأحرار الذى كان من مبادئه عدم التدخل فى مصر تدخلا عسكريا ، الا أنها بدأت تعتنق فكرة التدخل المسلح والمنفرد .

ثالثا : أما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل المسلح فى مصر لابقاء النفوذ الأجنبى ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزية فرنسية فقط ومنع تركيا من التدخل .

رابعا : ونتيجة لموقف الحكومتين الانجليزية والفرنسية أرسلت الحكومتان ما عرف بالمذكرة المشتركة الى الخديوى توفيق فى ٧ يناير ١٨٨٢ م ، وفى هذه المذكرة وعدت الدولتان بتأييد الخديوى فى موقفه المعارض للحركة الوطنية ، وتوعدتا بالتدخل المسلح اذا لزم الأمر للابقاء على نفوذ وسلطة الخديوى . وقد ذكر أحمد شفيق باشا(٣٤) - وكان يعمل فى خدمة الخديوى - تعليقا على المذكرة المشتركة : عندئذ أدركنا أن الدولتين تعتزمان التدخل الفعلى فى شئون مصر متى رأتا أن الوقت قد حان لذلك التدخل ، وأن الخديوى تلقى بالارتياح الشديد هذه المذكرة .

---

(٣٤) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ١٦٧ .

وكان من الطبيعي أن يواجه المصريون المذكرة بالسخط لانها أنكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التي علقوا عليها الآمال في تنظيم حكومتهم الداخلية، في نطاق الحدود التي كانت تتطلبها الدول • وحتى صدور المذكرة لم تكن الثورة المصرية قد وصلت الى مرحلة تستلزم التدخل الأجنبي(٣٥) •

وترتب على قبول الخديوي للمذكرة المشتركة وقيامه بشكر الحكومتين الانجليزية والفرنسية على ما تبديانه من عطف نحوه أن اشتد سخط المصريين على الخديوي ، كما ترتب على المذكرة المشتركة أن وجدت - كما ذكر القنصل الانجليزي في مصر (ادوارد ماليت Malet)(٣٦) جبهة متحدة من الحزب الوطني والجيش ومجلس النواب (مجلس الأعيان كما كان يسمى) ضد تدخل انجلترا وفرنسا •

وفي نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العرابية) تتعرض لمؤامرات داخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقد نجم عن موقف شريف باشا ضد مجلس الأعيان أن استقال شريف باشا وتألفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامي البارودي واختير أحمد عرابي ناظرا للجهادية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرة الجركسية التي دبرها الضباط الجراكسة في الجيش المصري للتخلص من عرابي وزملائه من رؤساء الحزب العسكري •

وأخذت كل من انجلترا وفرنسا تحرضان الخديوي ضد عرابي بسبب موقفه من الضباط الجراكسة المتآمرين بنفيهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهم ونياشينهم ، مما أدى الى قيام نزاع بين الخديوي وبين الوطنيين . انضم فيه كبار ملاك الاراضي الى جانب الخديوي ، وكان على رأس هؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططهما لضرب الحركة الوطنية وابقاء النفوذ الأجنبي في مصر قويا •

اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة في مياه الاسكندرية تأييدا للخديوي ضد الحركة الوطنية ، وبالفعل وصلت سفن الأسطولين الانجليزي والفرنسي الى الاسكندرية في ٢٠ مايو ١٨٨٢ م ،

---

(٣٥) د• أحمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق ص ١٧٤ •

(٣٦) Malet, E. : Egypt 1879 - 1883, p. 55.

ونقدمت الدولتان - استنادا لقوتها - بمذكرة مشتركه ثانية فى ٢٥ مايو اعتبرت بمثابة انذار نهائى للوطنيين المصريين جاء فيهـــا : طلب استقالة النظارة التى يرأسها محمود سامى البارودى وابعاد أحمد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم ٠ وقبل الخديوى المذكرة فاستقال البارودى فى يوم ٢٦ مايو ، فتشكلت وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو وأختير عرابى ناظرا للجهادية والبحرية فيها ٠

وازاء ذلك لجأت فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر فى الاستانة من أجل ايجاد حل للأزمة المصرية بالمحافظة على حقوق كل من السلطان العثمـــانى والخديوى والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الاوروبية ، واحترام الحريات التى منحتها للشعب المصرى الفرمانات الصادرة من السلطان ونمو نظم الحكم المصرية نموا حكيما ٠ وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم ترك الفرصة لتدخل انجليزى مسلح منفرد فى مصر ٠

ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة فى المؤتمر أدى الى تعثر أعمال المؤتمر ، بينما تجرى الأمور بسرعة ليتفرد الانجليز بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ م ٠ وفى ٢٠ يوليو أقال الخديوى عرابى من الوزارة ، ولكن الشعب المصرى قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامة عرابى ، الا أن الغلبة كانت فى النهايه للقوات الانجليزية التى فشلت فى دخول البـــلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس فى أوائل أغسطس بأمـــر من الخديوى ، وتغلبوا على جيش عرابى بالتل الكبير فى ١٤ سبتمبر ثم احتلوا القاهرة فى ١٥ سبتمبر ٠

وكان انفراد انجلترا باحتلال مصر متمشيا مع رغبتها فى استمرار سيطرتها على الأمور فى مصر أو على الأقل يكون لها النفوذ الأعلى ، وقد أخطأ الوطنيون المصريون التقدير عندما اعتبروا نزاعهم مع الخديوى مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، على الأقل بالدرجة التى تستدعى تدخل الدول فى شئونهم ، وخيل اليهم أن اظهار الحرص على احترام التعهدات الدوليه الخاصة بمسأله الديون كفيل وحده بتجريد الدول وخاصه انجلترا وفرنسا من أى مبرر للتدخل ٠ ووجه الخطأ فى هذا التقدير أن المسأله الماليه فى خطوطها العريضة لم تكن الا ستارا فى الحقيقة يخفى وراءه تنازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنفوذ الاعلى فى مصر ، لم يلبث أن زادت حدته فى السنوات الأخيرة من عهد الخديوى اسماعيل ٠

ويعلق تريل Traill (٣٧) على وقوع الاحتلال البريطانى لمصر بأنه عندما انتزعت السلطة من الخديوى على يد عصيان عسكرى ، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهنديه الى يد مجلس ثورى غير مسئولة صار فى الحال ادراك أن أزمة قد تنشأ وذات طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحنا الامبراطورية لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى أن نقف دون حركة ، خاصة وأن فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١ م ٠

وهذا الرأى الذى ساقه تريل تبرير لحدوث الاحتلال البريطانى لمصر ، ولانفراد انجلترا دون شريكها فرنسا بالتدخل المسلح فى مصر ، وهو تبرير غير مقبول ، لأن ما حدث فى مصر من صراع بين الحركة الوطنية والخديوى مسألة داخلية لا تستوجب على الاطلاق حدوث الاحتلال الانجليزى ٠ وبحدوث هذا الاحتلال انفردت انجلترا بالتدخل الأجنبى فى شئون مصر وبدأت تتخذ من المواقف والسياسات ما يمنع تدخل أية قوة أخرى ، وما يحقق لانجلترا مخططاتها الاقتصادية والسياسية فى مصر ٠

وقد انزعجت أوروبا للخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والتى انتهت باحتلال القوات البريطانية لمصر ، فقد ذكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى برلين فى رسالة له الى وزير الخارجيـــة الامريكية بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٨٨٢ — وصلت واشنطن فى ١٣ سبتمبر — أن التصميم والعمل السريع الذى ظهر من نوايا انجلترا نحو مصر يبـــدو وكأنه أخـــذ أوروبا بالدهشة ، وجعل تلك القوة — انجلترا — سيدة الموقف ٠ ولقد ثار سؤال هام وجوهرى فى أوائل الصيف عما اذا كان الشعور الأوروبى العام سوف يسمح لانجلترا أن تنفذ سياسة عدوانية ضد عرابى باشا والحزب العسكرى الوطنى فى مصر ٠ لقد وقفت الصحافة فى العواصم الأوروبية المختلفة موقفا معاديا ومعارضا للادعاءات الانجليزية(٣٨) ٠

---

(٣٧) Traill · England, Egypt and Sudan,

(٣٨) U.S A. Documents : Egypt Military uprising led by Arabi Pasha, No. 98, August 25, 1882. A.A. Sargent : Possible Consequences of England's intervention and victory Mr. Sargent to Mr. Frelinghuysen, No. 52.

كما أن روسيا استاءت من الاجراء البريطاني واعتبرته خروجا علـى سياسة الاتحاد الأوروبى ، ثم أن صحف برلين شبه الرسمية هاجمته بشدة وحملت على سير شارلس ديلك ـ وزير الخارجية البريطانية ـ الذى أعلن فى مجلس العموم أن انجلترا تتمتع بتأييد ألمانيا والنمسا فيما قامت به ، وأنكرت تأييد الحكومة الألمانية لانجلترا فى هذا العمل ، وأوضحت سخط الدوائر الفرنسية على العمل المنفرد الذى قامت به انجلترا ، وأماطت اللثام عن الخلاف الناشب بين الدولتين الغربيتين(٣٩) ٠

ومن المغالطات أن يحدث الاحتلال البريطانى لمصر فى عهد وزارة يرأسها المستر وليام ايوارت غلادستون W.E. Gladstone زعيم حزب الأحرار، الذى أصبح رئيسا للحكومة البريطانية للمرة الثانية عام ١٨٨١ م لينابع ـ كما كان يعتقد ـ سياسة البناء فى الداخل ونشر السلام فى الخارج ٠ ومع ذلك فقد كانت سياسة غلادستون الخارجية تختلف كثيرا عن سياسة دزرائيلى الاستعمارية ، وان كانت بريطانيا ـ فى عهد وزارته ـ قد اندفعت فى احتلال مصر ، وأدرك أنه ما لم ينه الاحتلال بسرعة فانه مما لا شك فيه سيقحم نفسه أكثر فى خضم الأحداث بمصر(٤٠) ٠

ولكن غلادستون لم يلتزم حتى بمبادىء حزب الأحرار الذى يرأسه ، فقد أعلن أثناء الانتخابات العامة ـ ١٨٨٠ م ـ مبادىء ستة سوف يلتزم بها اذا نجح فى الانتخابات وتقلد الوزارة ٠ وهذه النقاط أو المبادىء هى : دعم قوة الامبراطورية ـ المحافظة على السلام ، تقوية الاتحاد الأوروبى ـ تجنب المحالفات المعقدة غير الضرورية ـ الاعتراف بحقوق الآخرين فليس من حقنا أو من مصلحتنا العمل على وضع شخص على رأس نظام ، بينما ينظر الى هذا الشخص بعين الشك وعدم الرضا ، ويتعرض للطعن باستمرار ـ تأكيـد وتأييد مبدأ الحرية فنحن يجب أن نشعر بالفخر لما قمنا به من مجهود فى سبيل قيام مملكة بلجيكا واتحاد الولايات الايطالية(٤١) ٠

حدث الاحتلال البريطانى لمصر مناقضا لكل المبادىء البريطانية المعلنة، وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انساقت فى حملة أوروبية لتشويه سمعة الحكم فى مصر ، ووجدت أن من صالحها أن تستمر هذه الحملة المشوهة لسمعة

---

(٣٩) د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى ٠ المرجع السابق ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ٠

(٤٠) Theobald, A B. : The Mahdyia, P. 68.

(٤١) Hannah : A History of British Foreign Policy, P. 148 - 150.

الحكم المصرى ولاظهار عجز البلاد عن ادارة شئونها عموما ، وذلك لتبرير أو تسويغ حادث الاحتلال البريطانى نفسه(٤٢) . وادعت انجلترا بأن احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عن المقاومة وامتصاص غضب الدول الأوروبية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دعع انجلترا الى الحصول على تأييد الألمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزى لمصر .

وحقا لم تقم انجلترا بالحاق مصر اليها أو فرض حمايتها عليها لأن مثل هذه الخطوة كانت تنطوى على وقوع أزمة دولية خطيرة وأن فرنسا تقف ضد هذه الخطوة وسوف تساندها روسيا الى جانب مقاومة تركيا ، ولكن الواقع الفعلى فى مصر أصبح — وان لم يكن فى الشكل — أن مصر محمية بريطانية ، فقد كان الخديوى ووزراءه مجرد واجهة خارجية للاستقلال ، ولم يعد مسموحا بتدخل من القسطنطينية ، وعندما يطلب السلطان من الخديوى اجراء تعديلات فى التنظيمات الاداريه بدون رغبته فان الخديوى يجيب موضحا «إنه — أى السلطان — لم يعد بعد سيده »(٤٣) .

ويعلق ادوارد ماليت Malet قنصل انجلترا فى مصر أثناء وقوع الاحتلال البريطانى لمصر ، على حادث الاحتلال بقوله : اننى لا أعرف السبب الذى قادهم — أى المسئولين البريطانيين — بعماء الى هذا الاجراء (الاحتلال) ومن المحتمل ألا أعرفه مطلقا(٤٤) .

ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر فوعد اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية بأن الانسحاب سيتم فى بداية عام ١٨٨٨ م . ثم دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦ م من أجل الجلاء عن مصر واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاء القوات البريطانية خلال ثلاثة أعوام ولكن انجلترا اشترطت أن يتاح لها تأخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى أو داخلى يهدد أمن مصر ، وأن يتاح لها اعادة احتلال مصر فى حالة حدوث خطر خارجى أو داخلى أيضا ، ولكن السلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر مع بقاء مصر ولاية عثمانية .

---

(٤٢) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٩٢ .

(٤٣) Word and Gaoch : The Cambridge History of British Foreign Policy, 1783 - 1919 p. 176.

(٤٤) Malet : Egypt 1879 - 1883, p. 59

استمر الانجليز يعلنون أنهم عازمون على الجلاء عن مصر الا أن أعمالهم كانت تؤكد رغبتهم فى البقاء بمصر ، وبعد عام ١٨٨٧ م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاء عن مصر وظل الانجليز يقدمون باستمرار مختلف أنواع التأكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا أنهم واصلوا البقاء فى مصر ، ولم يحدث تغيير جذرى فى هذه القضية الا عام ١٩٠٤ حينما عقد ما عرف بالاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا الذى نص على أن تترك فرنسا لانجلترا حرية العمل فى مصر ولن تطلب منها تحديد أجل معين للاحتلال الانجليزى لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش ٠

على أن فشل تسوية المسألة المصرية بين بريطانيا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى وقت اشتد فيه التنافس بين الدول الأوروبية فى أفريقية وحتى تضمن سلامة مواصلاتها مع الهند ، فاستمرت تمارس ادارة مصر من خلال الحماية المقنعة وأصبح المعتمد البريطانى فى مصر هو الحاكم الفعلى للبلاد ، فهو الذى يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية ، ونصائحه التى يسديها للحكومة المصرية فى حالة الضرورة ملزمة لا تقبل المناقشة(٤٥) ٠

وفى عام ١٨٨٨ م عقدت معاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة فى قناة السويس بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، ولم توقع انجلترا الا عام ١٩٠٤ م فى اطار التسوية العامة للعلاقات الانجليزية الفرنسية ، وقد نصت المعاهدة على أن قناة السويس البحرية ستكون حرة ومفتوحة باستمرار، سواء أكان ذلك فى وقت الحرب أم السلم لجميع البواخر التجارية والحربية دون تمييز فى الأعلام ، وعدم بقاء المراكب الحربية فى منطقة القناة أكثر من ٢٤ ساعة ٠

وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر فى الغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم تشأ انجلترا السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد أن أصبحت سيطرة الانجليز على البلاد كاملة ، وأنشىء فى عام ١٨٩٨ م ما يعرف بالبنك الأهلى المصرى الذى بالرغم من اسمه لم يكن بنكا وطنيا بل بنكا خاصا ، ولم يكن مصريا بل بنكا انجليزيا ٠ وخلافا للبنوك الانجليزية الأخرى فى مصر عهدت الى البنك الأهلى المصرى وظيفة

---

(٤٥) د٠ رؤوف عباس مذكرات محمد فريد ص ١ ٣- ٣٢ ٠

بنك الاصدار المركزى ، أى أنه قام باصدار الأوراق المالية المصرية واستودعت لديه كافة الأموال النقدية للحكومة المصرية ، وضمنت سياسة انجلترا المالية فى مصر مصالح أصحاب البنوك الأوروبية ، وكانت ترد الى خزائنهم بصورة منتظمة أرباح دين الدولة المصرى • وفضلا عن ذلك كانت مصر تدفع سنويا جزية الى تركيا تتراوح بين ٦٠٠ الى ٧٠٠ ألف جنيه •

وبعد أن استولى الانجليز على مقدرات الأمور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى اجراء أعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر ، وجعلوا مصر تقوم بدفع تعويض لانجلترا مقابل الخسائر التى نتجت عن العمليات الحربية أثناء الاحتلال • وفى عام ١٨٨٥ م بعد أن تم عقد اتفاقية دولية فى لندن حول دين الدولة المصرى فى نفس السنة عمل الانجليز كل ما فى وسعهم لتنظيم المالية المصرية فزادوا الضرائب وقاموا باجراءات لضغط الانفاق الحكومى خاصة فى ميزانية التعليم الشعبى وما أن حل عام ١٨٨٨ م حتى تمت عملية الموازنة للميزانية المصرية ، ولكن على حساب خدمات أساسية حرم منها الشعب المصرى •

كما أدى استيلاء الاحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الأرباح وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافىء أدى الى اعاقة تكوين السوق الوطنية واضعاف القوة الشرائية للمواطن المصرى ، أضف الى ذلك ما ترتب على تجميد العلاقات الاجتماعية الانتاجية من ابطاء التطور الطبيعى للرأسمالية الوطنية المصرية الى درجة تقرب من الركود(٤٦) •

وتمثلت سياسة الاحتلال الانجليزى فى مصر أيضا فى عدم تغيير وضع مصر الدولى والشرعى حتى عام ١٩١٤ م بسبب التنافسات بين الدول الامبريالية وبقاء مصر جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وسلكت انجلترا سلوك الدولة التى تحتل قواتها أرض مصر بصفة مؤقتة ، فظل الخديوى يترأس هيئات السلطة الرسمية فى مصر ، وحتى عام ١٨٩٢ م كان الخديوى محمد توفيق متربعا على العرش وبعد وفاته أعقبه ابنه عباس حلمى الثانى الذى حكم مصر من عام ١٨٩٢ الى عام ١٩١٤ • ورغم وجود مجلس شورى القوانين وجمعية عمومية ووزارة مكونة من ست وزراء فقد كانت السلطة كلها محصورة فى أيدى القنصل الانجليزى المستند الى جيش الاحتلال • وكان

---

(٤٦) د• رءوف عباس ، المرجع السابق ص ٣٧ - ٣٨ •

هذا القنصل هو المستر ايفلن بارنج Evylen Baring - اللورد كرومر - من عام ١٨٨٣ - ١٩٠٧ م الذى حرم المصريين من ممارسة أى سلطة ممارسة فعلية واتخذ مواقف متشددة من الحركة الوطنية ، ورسم سياسة اجلاء المصريين عن السودان واحلال السيطرة الانجليزية على هذا القطر .

وحين اطمأنت انجلترا الى الوضع فى مصر بعد احتلال جيشها لمصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليز وأوروبيين يأتمرون بأوامرها دون أوامر الحكومة المصرية التى يشغلون وظائف فى ادارتها ووزاراتها . وقد زاد عدد الموظفين الانجليز والأوروبيين الذين يعملون فى مصر وزاد نفوذهم لدرجة التعالى بصورة وصفها اللورد كرومر فى تقرير عام ١٩٠٤ م بقوله : يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة أن يكون الأوروبى منفذما والمصرى تابعا له حتى ولو كان منصب الاوروبى دون منصب المصرى اسما ، وأن القيادة للموظف الأوروبى بالضرورة(٤٧) .

الحركة الوطنية

يمكن التأريخ لبدء الحركة الوطنية المصرية الحديثة بثورتى القاهرة الأولى والثانية ضد الوجود الفرنسى على الأرض المصرية ، ففى هاتين الثورتين شاركت جماهير الشعب المصرى بكل طوائفه الاجتماعية والحرفية فى مقاومة الفرنسيين . ولقد جعل الوطنيون المصريون استمرار الوجود الفرنسى على الأرض المصرية أمرا مستحيلا . ولذلك رأينا المصريين يشعرون بالثقة الكاملة فى أنفسهم بعد أن خرج الفرنسيون من مصر ويلعبون دورا كبيرا فى تنظيم أحوال البلاد ولم يعودوا بقادرين على الوقوف موقف المتفرج من فترة الفوضى التى سادت البلاد بعد خروج الفرنسيين والتى شهدت تصارعا على السلطة بين الباشوات المعينين بفرمانات سلطانية وبين قادة الأوجاقات العثمانية المقيمين بمصر ، ومشاركة من البكوات المماليك . وعلى هذا مارس قادة الحركة الوطنية المصرية دورا بارزا فى اختيار محمد على لمنصب الباشوية فى مصر على ألا يفعل أمرا الا بمشورة الرعية .

---

(٤٧) كرومر . تقرير عن المسالة والادارة والحالة العمومية (مترجم) لعام ١٩٠٤ م ص ٥٣ .

ومما هو جدير بالذكر أن الحركة الوطنية فى بدء ظهورها كانت زعامتها دينية وبغيتها رفع الظلم عن الرعية ولم تتطرق دعوتها الى التخلص من الحكام الأجانب لمصر سواء كانوا مماليك أو أتراك بسبب الاتفاق فى الدين بين هؤلاء الحكام وبين الشعب المصرى ، كما لم تتطرق دعوة الحركة الوطنية الى فكرة الاستقلال الوطنى بمصر وتولى أبناءها حكمها حيث لم تكن هذه الفكرة مطروحة على الساحة العربية فى ظل الحكم العثمانى ٠

ومن الانصاف أن نذكر أن محمد على قد عمل بطريقة غير مباشرة على وجود حركة وطنية مصرية حديثة — أى بمفهومها الحديث القائم على الحكم الوطنى والحكم الدستورى — بما أوجده فى البلاد من مؤسسات تعليمية حديثة أتاح دخولها « لأبناء العباد » وهو يعنى المصريين ٠ والتعليم كما هو معلوم له الفضل الأكبر فى بلورة الحركة الوطنية ونضجها ، كما أن تجنيد المصريين فى جيش حديث قد أعطى المصريين شعورا بالعزة الوطنية باشتراكهم فى الدفاع عن بلدهم ٠

وعندما سمح محمد سعيد باشا للجنــــد المصريين بالترقى الى رتب الضباط كان ذلك دافعا لكى تبرز قيادات عسكرية مصرية فى الوقت الذى ظهرت فيه قيادات مدنية متعلمة كرفاعة رافع الطهطاوى وعلى باشا مبارك وغيرهم ٠ ومن ثم شملت الحركة الوطنية المصرية منذ منتصف القرن التاسع عشر قيادات عسكرية أبرزها أحمد عرابى وقيادات مدنية عالمه ٠

وكانت حادثة عابدين — ٩ سبتمبر ١٨٨١ م — ذات دلاله كبيرة على نضج الحركة الوطنية المصرية ، فعندما عرض عرابى على الخديوى توفيق مطالب الأمة المتمثلة فى عزل وزارة رياض باشا المعاديه وتشكيل مجلس للنواب على النسق الاوروبى ، وزيادة عدد الجيش المصرى الى العدد الذى حددته الفرمانات السلطانية ، وأنكر عليه توفيق هذه المطالب قائلا : لقد ورثت ملك هذه البلاد من آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا ، أجابه عرابى قائلا : لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذى لا اله الا هو اننا سوف لا نورث بعد اليوم(٤٨) ٠

وكان لاذعان الخديوى توفيق لمطالب الحركة الوطنية — العرابية — مثار

---

(٤٨) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار ص ٢٣٥ ٠

فرح كبير عند الشعب المصرى ، ذلك أن كل الأحزاب الوطنية وكل أهالى القاهرة قد اتفقت كلمتهم هنيهة من الزمن على تحقيق هذه الغاية الوطنية الكبرى ، وسرت فى مصر رنة فرح لم يسمع بمثلها على ضفاف النيل منذ قرون ، فكان الناس فى شوارع القاهرة حتى الغرباء منهم يستوقف بعضهم البعض يتعانقون وهم جذلون مستبشرون بعهد الحرية العظيم الذى طلع عليهم على حين غفلة طلوع الفجر اثر ليلة مخيفة حالكة الظلام(٤٩) .

ولا يقلل من قيمة حركة أحمد عرابى الوطنية فشلها أمام تآمر الخديوى توفيق مع الانجليز وبعض ضعاف النفوس ، لأن الحركة لم تمت رغم نفى عرابى لمدة ١٩ سنة انتهت عام ١٩٠١ م ، وبقيت الجذوة الوطنية موجودة فى نفس كل وطنى ليحملها من جاء بعده من زعماء ، فى الوقت الذى أدرك فيه الشعب المصرى أن فى مقدرته الاستمرار فى تبنى المطالب الوطنية التى سبق ونادى بها أحمد عرابى ، والتى لم يكن ليفشل فى تحقيقها لولا أن « الولس كسر عرابى » كما يقول رجل الشارع المصرى .

وليس أدل على صدق ما نقول من كلمات عبد الله النديم فى مذكراته التى سجلها بعد عشر سنوات من بدء الاحتلال الانجليزى موجها حديثه لأحمد عرابى : وادرس أحوال مصر فى المدرسة التى أسستها واحفظ تاريخ الأمة التى سستها ، فما كنا فيه كان مدرسة ابتدائية ، ونحن الآن فى التجهيزية ، وسندخل انشاء الله المدرسة العليا ... » الخ .

وقد صدقت نبوءة عبد الله النديم ، فقد تولى مصطفى كامل زعامة الحركة الوطنية المصرية فى التسعينات من القرن التاسع عشر ، بعد أن نجحت سلطات الاحتلال البريطانى فى السيطرة على مقدرات الأمور فى مصر بصورة أشاعت روح اليأس فى نفوس المواطنين حتى كادوا لا يرون فكاكا من هذه السيطرة . الى أن جاءت خطب ومقالات مصطفى كامل الموجهة الى عواطف ومشاعر المصريين لتجدد الشعور الوطنى فى مصر وتهدف الى تحقيق ثلاث غايات هى كما يذكر فتحى رضوان عضو الحزب الوطنى(٥٠) .

أولا : كراهية الاحتلال البريطانى ورفض احتماله أو السكوت عليه ، واعتباره بلاء وكارثة وعارا ، ورفض كل ما يقال عن خيره وفضله وحسن

---

(٤٩) ألفريد بلنت مترجم التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر جـ ٢ ص ٢٠٣ .

(٥٠) فتحى رضوان : مصطفى كامل - سلسلة اقرأ ٣٩٠ .

أثره فى مصر . ورفض المقارنة بينه وبين ما سبقه من عهود فساد أو ظلم .

ثانيا : اقناع المصريين بأن اجلاء الاحتلال البريطانى عن مصر ممكن وأنه من غير المستحيلات كما يحاول الاحتلال أن يثبت للمصريين ، ومن هنا جاءت صيحته : لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة .

ثالثا : أن مصر عظيمة وجليلة ورائعة ، وجديرة بكل حب وولاء وفداء ، وأن بتاريخها وأعمال أبنائها وموقع أرضها قادرة على أن تجمع الناس حولها اعجابا وتقريرا من ناحية ورعاية لمصالح أوطانهم من ناحية أخرى .

ويذكر شفيق غربال(٥١) أن استجابة مصطفى كامل نحو سياسة الاحتلال تقوم على قاعدة خالية من كل تعقيد أو من كل شطارة :لمصر عدو واحد هو الاحتلال ، ولمصر مقصد واحد هو الجلاء . وما عدا ذلك متفصيل له وقته : الاصلاح الحكومى وغير الحكومى . الحكومة النيابية ، تسوية الامتيازات ، السيادة العثمانية ، كلها أشياء حقا مهمة وأشياء ينبغى الا تهمل ، ولكنها لا ينبغى مطلقا أن تطغى على المقصد الأساسى وهو الجلاء ، أو تضعف من مقاومة العدو الأصلى وهو الانجليز .

ويضيف شفيق غربال قائلا : أن مصدر عقيدة مصطفى كامل بسيط فى البساطة هو حب الوطن حبا خالصا لا يشوبه التفكير فى انتفاع أو فى مصلحة ، فكانت حملة مصطفى كامل اذن تستخدم ثلاث وسائل : الوسيلة الأولى ألا يأس مطلقا ، ألا تصدقوا أيها المصريون كلام الانجليز وكلام مأجوريهم بأن مركزهم فى مصر لا يتزعزع ولن يتزعزع ، والوسيلة الثانية لا تثقوا مطلقا بوعودهم ولا تركنوا الى محاولتهم تبسيط مركز البلاد الدولى ، بل تدرعوا بتلك العناصر الدولية والعثمانية التى يكرهها الانجليز ويكفى كرههم لها لتمسككم بها ، والوسيلة الثالثة . لا تصدقوا أن الاحتلال يمكن أن يبطن خيرا لكم أو لبعضكم ، هو يفعل ذلك ليفرق كلمتكم ويجعل من بعضكم أعداء البعض الآخر .

وتحقيقا لذلك شملت تحركات مصطفى كامل الوطنيه الاتصال بالقوى الوطنية داخل مصر والقوى الدولية التى يمكنها مساندة المطالب المصرية ، فقد استطاع أن يجتذب الى حركته بعض الأعيان المتصلين بالقصر وكثيرا من

---

(٥١) شفيق غربال . تاريخ المفاوضات المصريه البريطانيه ص ٢٧ .

الفئات المثقفة من الطبقة المتوسطة من الموظفين والمحامين وخصوصا من الشباب الذين ألهب شعورهم بقوته الخطابية النادرة وأسلوبه الوجدانى .

كما حاول مصطفى كامل اجتذاب الخديوى عباس حلمى الثانى من وجهة النظر القائلة بأن الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت كانت أضعف من أن تقف بمفردها فى المعركة ، وأن مصطفى كامل كان يضع فى اعتباره هدفا واحدا وهو الجلاء وعدوا واحدا هو الاحتلال(٥٢) . وأن مصطفى كامل علم أن اصطدام العرابيين بالخديوى توفيق قد مكن للدسائس الانجليزية من أن توقع الفرقة والانقسام فى مصر(٥٣) .

ولا يقلل من قيمة جهود مصطفى كامل الوطنية داخل مصر أن مفهومه عن الوطنية كان مفهوما فكريا صرفا جعله ينظر الى الحركة الوطنية - كما يذكر البعض - على أنها دفاع محام عن قضية وليست نضالا لشعب حقق ثورة فعلية كثورة عرابى - كما لا يقلل من حركة مصطفى كامل سياسة الحزب الوطنى المتسمة بالرجعية والتمسك بالقديم كما ظهر من موقفه من دعوة قاسم أمين ، أو أن مصطفى كامل لم يكن له تأثير كبير على الفلاحين فى القرى بسبب تمركز نشاطه فى المدن دون القرى ، وبسبب أن الاحتلال الانجليزى كسب مهادنة الفلاحين فى الريف بما ألغاه من السخرة والكرباج، وبما أجراه من الاصلاحات الزراعية والمالية التى قام بها بقصد سد الأبواب التى ينفذ منها التدخل الأوروبى فى شئون مصر ، أو بسبب أن دعوة مصطفى كامل تتجه الى توثيق الصلات بتركيا لم تكن تلقى حماسا من الفلاحين الذين ذاقوا مرارة الظلم التركى ، ومع ذلك فقد كسب مصطفى كامل الفلاحين الى دعوته الوطنية بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواى .

أما سياسة مصطفى كامل الخارجية فتتلخص فى ثلاثة أمور هى :

أولا : أن المسألة المصرية مسألة دولية فيجب الاستعانة بأوروبا لاكراه انجلترا على الجلاء عن مصر .

ثانيا : أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر هى الدولة العثمانية فيجب التشبث بهذه العلاقة لاظهار بطلان الاحتلال واكراهه فى النهاية على الجلاء .

---

(٥٢) د. محمد انيس . صفحات مطوية من تاريخ مصطفى كامل .
(٥٣) عبد الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية .

ثالثا : الدعوة للجامعة الاسلامية ولكن على أساس التفاف الشعوب الاسلامية حول الدولة العثمانية لأنه — كما يقول مصطفى كامل — طالما أن هذه تظل قوية فان الأمل فى تحرير بلادنا سيقى كبيرا ٠

وعلى هذا امتد نشاط مصطفى كامل الى كل الدول الكارهة للاحتلال البريطانى لمصر وفى مقدمة هذه الدول تركيا وفرنسا ، وقد استطاع عن طريق اتصالاته الشخصية سواء بزيارة الدول الأوروبية أو دعوة أوروبيين أصدقاء لمصر لزيارة القاهرة أن يفضح المزاعم الانجليزية وسياسة الاحتلال فى مصر ، وقد زار كلا من فرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وانجلترا نفسها ومارس نشاطه الوطنى فى كل مكان يزوره سواء بالخطابة أو الكتابة الوطنية فى الصحف أو الاتصال بالزعماء السياسيين ، وكانت حكومة فرنسا أكثر المؤيدين للحركة الوطنية المصرية حتى اتفقت مع انجلترا عام ١٩٠٤ م فيما عرف بالاتفاق الودى ٠

كانت أظهر نتيجة لكفاح مصطفى كامل هى نجاحه فى عزل اللورد كرومر من منصبه كمعتمد بريطانى فى مصر عام ١٩٠٧ م ، ولكن مصطفى كامل توفى فى العام التالى — فبراير ١٩٠٨ — ليحلمه فى زعامة الحزب الوطنى محمد فريد الذى ركز أهدافه فى الجلاء أولا وأخيرا ، ولم يسمح بأن تجر الحركة الوطنية الى مطالب أخرى كالدستور وغير ذلك . ولذلك نجده يقول : نحن لا نطلب غير الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال ثم بعد ذلك اقرار دستور تحكم البلاد بمقتضاه ، وفى محاربة العملاء حتى لو كان الخديوى نفسه ٠

وقد وضع محمد فريد برنامجا لسياسة قومية تحرك كافة القــوى السياسية فى البلاد على أساس بحث المشاكل الداخلية والخارجية ، فنرى نادى المدارس العليا الذى يضم صفوة المثقفين فى البلاد يحتضن دعوة انشاء مدارس الشعب الليلية كتعليم العمال والفقراء مجانا ، ونرى قيام نقابات العمال والصناع وظهور الحركة التعاونية ، وكل ذلك يكفل ارتباط المثقفين داخل أنديتهم بالعمال فى النقابات والفلاحين فى جمعياتهم التعاونية . ومن ثم فقد أصبحت مقاومة السلطة المطلقة التى يتمتع بها الخديوى والحاجة الى الدستور والحرية التى حرمت منها الأمة هى السبيل لمحاربة الاحتلال ٠

وقد لعب محمد فريد دورا مهما فى اجبار الحكومة الخديوية على دعوة مجلس الشورى والجمعية العمومية بتأييد من الرأى العام للنظر فى مد امتياز

قناة السويس الأمر الذى انتهى برفض طلب الشركة وكان من نتيجته وقوع الحادث المعروف ـ وهو حادث مصرع بطرس غالى رئيس الوزراء ـ الذى أعطى الحكومة الخديوية الفرصة للامعان فى التنكيل بالحركة الوطنية وسجن محمد فريد نفسه ٠

وعندما وجد محمد فريد أن السلطات الحاكمة فى مصر وسلطات الاحتلال البريطانى تضيق عليه الخناق مد نشاط الحركة الوطنية الى أوروبا حيث حضر أول مؤتمر عقد بجنيف عام ١٩٠٩ للشبيبة المصرية الذى دعى الى حضوره أغلب الزعماء البارزين فى الحركة الاشتراكية الاوروبية ، وحضر جلسات المؤتمر الثامن عشر لأنصار السلام الذى انعقد باستوكهلم عـــام ١٩١٠ ٠ واستغل وجوده بأوروبا منفيا منذ عام ١٩١٢ م لكى يشارك فى كافة مؤتمرات السلام لكى يشرح القضية المصرية ويحصل على تأييد لها من أعضاء المؤتمرات، فحضر مؤتمر السلام بجنيف عام ١٩١٢ م ، ومؤتمر السلام فى لاهاى فى عام ١٩١٣ م ، وقد استن فى عقد هذه المؤتمرات أسلوبا جديدا قوامه بحث المشكلات المصرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ودراسة أحوال البلاد بمعرفة أبنائها المثقفين الذين يتلقون العلم فى الخارج ٠ كما التقى محمد فريد بالزعيم الاشتراكى لينين فى سويسرا عام ١٩١٧ م ، ومن هنا عندما قامت الثورة الروسية بادرت حكومة الثورة برئاسة لينين بالاعتراف بحق مصر فى تقرير مصيرها وجلاء القوات الانجليزية عن الأرض المصرية ٠

واذا كانت حياة محمد فريد قد انتهت فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ م ببرلين . فان روح الكفاح الوطنى لم تمت من بعده ٠ واذا كان محمد فريد قد مارس الكفاح بأسلوبه الخاص فى أوروبا ، فقد كانت هناك زعامات وطنية أخرى على الأرض المصرية تعمل بأسلوب مختلف تمثلت فى حزب الأمة الذى نادى زعماؤه بالدستور والاستقلال عن كل من تركيا وانجلترا ، بمعنى أنه اذا كان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد يعمل لهدم الاحتلال الانجليزى ، فان حزب الامة بزعامة أحمد لطفى السيد كان يعمل لبناء أساس مصر الحديثة والمستقلة ٠

الفصل الرابع

الثورة المهدية

- مقـــدمة :
- التدخل الأجنبى فى السودان ·
  - تدفق الأجانب على السودان ·
  - الغاء الرق ·
  - استخدام موظفين أوروبيين ·
- التدخل الأجنبى وأحداث الثورة :
  - السودان قبل بعثة غوردون للاخلاء
  - غوردون واخلاء السودان ·
- اعادة وحدة وادى النيل :
  - رغبة السودانيين فى الوحدة ·
  - الموقف البريطانى ·
  - أحوال السودان الداخلية ·
  - حملة دنقلة ·
  - حملة النيل ·

مقـــدمة

يرى البعض فى حركة محمد أحمد الملقب بالمهدى المنتظر ثورة بالمعنى الكامل للكلمة ، بينما يرى البعض الآخر فيها خروجا على السلطة الشرعية ينبغى القضاء عليه ، ونظر اليها آخرون على أنها فورة دينية كتلك الفورات التى شهدتها السودان قبلها وكتلك التى شهدها مسرح الوطن العربى ، بينما نظر اليها فريق رابع على أنها حركة سياسية لتخليص السودان من حكم « أجنبى » واقامة حكم وطنى سودانى مائة بالمائة .

ونحن أمام هذه الآراء ، وفى اطار الدراسة الشاملة للعوامل المسببة للأحداث التاريخية يمكن أن نناقش تلك الآراء ثم نسوق ما نعتقد من وجهة نظر حول هذا الحدث الهام الذى غير مجرى الأحداث فى القطر السودانى اعتبارا من الربع الأخير من القرن التاسع عشر ..

ان كلمة ثورة تعنى التغيير الشامل فى كل نواحى حياة المجتمع ، فلا يمكن أن نعتبر مثلا تغيير الحكام ثورة ، كما لا يمكن أن نسمى المطالبة باصلاح سياسى فقط أو اقتصادى فقط ثورة ، لان التغيير الذى نطلق عليه ثورة هو الذى يمس كل حياة المجتمع من سياسية واجتماعية واقتصادية وروحية تغييرا قائما على تخطيط من أجل الأصلح والأحسن والأعلى . بصرف النظر عما يحدث أثناء وضع التخطيط موضع التنفيذ أى عند حدوث الثورة من تجاوزات تكون محسوبة على الثورة لا لها أى تسجل كسلبيات للثورة عند تقييمها .

كما أن الخروج على السلطة الشرعية يحتاج الى وقفة وتأمل لأن مجرد الخروج على السلطة الشرعية دون هدف واضح أو لتحقيق أهداف فى غير صالح المجتمع أو من أجل منفعة شخصية أمر غير مقبول واقراره معناه اقرار للفوضى وهدم للمجتمع وقضاء على انطلاقه ، ومن ثم يجب أولا تحديد السلطة الشرعية أى الهيئة الحاكمة أو النظام القائم المسيطر على البلاد بمعنى أوسع ، هل هذه السلطة نبعت فى الأصل من أبناء المجتمع نفسه ثم انحرفت أو هى مفروضة عليه لا ترعى مصلحته ؟ فاذا تحدد مفهوم السلطة الشرعية وجب

أيضا تحديد معنى الخروج عليها والقائمين به ، فالخروج معناه نبذ للسلطة القائمة بحكم البلاد ومحاولة ازاحتها من أماكنها ، أما القائمين بالخروج فما هى هوياتهم وما هى أهدافهم وبالتحديد ما هى برامجهم الاصلاحية التى يعلنونها كمبرر لخروجهم على السلطة الشرعية وبقدر ارتباط هذه البرامج بصالح المجتمع بقدر اعتبار القائمين بالخروج مصلحين والا اعتبروا مغامرين أو هواة سلطة أو مدمنى انقلابات عسكرية الى غير ذلك من الصفات التى تلصق بأولئك الذين يضعون مصالحهم الخاصة وتحقيقها كهدف يسعون بالخروج على السلطة الشرعية لتحقيقه •

وأما الحديث عن الثورات الدينية التى شهدها العالم الاسلامى كرد على الغزو الاستعمارى الأوروبى من ناحية وعلى ما شاب الدين الاســلامى من خرافات وبدع من ناحية أخرى ، فاننا نحكم على كل ثورة أو لنقل دعوة دينية بالربط بين أسبابها ونتائجها لنصل الى تقييم سليم ، ولقد تعددت تلك الدعوات فى أنحاء العالم العربى والاسلامى منذ تعرض هذا العالم للغزوات الصليبيه فالهجمات المغولية فالاطماع الاستعمارية الأوروبية ، ومنذ أن خيم الجهل وأطبقت العزلة على العرب المسلمين فى ظل الحكم العثمانى اعتبارا من أوائل القرن السادس عشر الميلادى • واذا كان العالم العربى والاسلامى قد شهد دعوات دينية متعددة ارتبطت بأسماء دعاتها الأول ، فقد شهد السودان دعوات عدة قبل الدعوة المهدية ، لكنها تقوقعت فى اطار الجانب الدينى دون سواه من جوانب المجتمع •

وفيما يتصل بالحديث عن حركة محمد أحمد على أنها حركة سياسية وطنية تهدف الى تخليص السودان من حكم غير وطنى ووضع أدوات ووسائل الحكم فى يد أبناء السودان أنفسهم ، فقد أفاض فيه البعض الى درجة المبالغة ، ونحن وان كنا نتفق معهم على أن لحركة محمد أحمد جانب وطنى من نشاطها لا يمكن انكاره أو التقليل من أهميته ، الا أننا نجد لزاما توضيح مفهوم الحركة الوطنية ، فهذا المفهوم ينسحب على نشاط أبناء البلاد لاجلاء حكم أجنبى أو طرد احتلال عسكرى لقوة خارجية ، وهذا النشاط قد يكون سياسيا كما يكون عسكريا ، ويقوم به المواطنون تحت قيادة وطنية ، ومن ثم تظهر زعامات تتولى مسئولية الحكم الوطنى بعد خروج الحكم الأجنبى أو تباشر برنامجا اصلاحيا وطنيا بعد اجلاء الاحتلال الخارجى •

وهنا نناقش ماهية حركة محمد آحمد من خلال تفسيراتنا لمفهوم الثورة ومعنى السلطة الشرعية والخروج عليها ، وماذا تعنى الفورات أو الدعوات الدينية ، وأخيرا ماذا يقصد بتعبير الحركة الوطنية • فنقول ان حركة محمد أحمد ثورة بكل ما تعنى الكلمة أى أنها سعت الى احداث تغييرات فى الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى السودان بل وامتداد هذه التغييرات الى بقية العالم الاسلامى •

وحقيقة انطلقت حركة محمد أحمد من منطلق دينى شأنها فى ذلك شأن الحركات المماثلة والتى سبقتها سواء كانت الدعوة الوهابية فى نجد والدعوة السنوسية فى برقة ، وذلك لأن الدين الاسلامى وليس العلم الحديث كان محور ثقافة الناس فى المجتمعات الاسلامية ، ومن ثم فهو المعيار لسلوك الناس فى حياتهم اليومية أفرادا وجماعات ، جماهير وحكاما ، ولم تكن الوطنية بمفهومها الحديث قد صارت فكرة مقبولة تسبق العامل الدينى عند الناس ، كما لم تكن القومية ذات وجود فى أفكار العرب مثلا ، الذين ظلوا ينظرون الى الأتراك كأخوتهم فى الاسلام وحتى ضيق العرب بمظالم الحكم التركى لم يوجه للتخلص من الحكم التركى المسلم بقدر اتجـــاهه للتخلص من الظلم ومسببيه •

واذا كانت حركة محمد أحمد قد وصفت بالخروج على السلطة الشرعية، ففى هذا القول جانب من الصواب كما أن فيه جانب من التجنى ، وجانب الصواب يتمثل فى أن من حق السودانيين الثورة ضد الظلم الذى يقع عليهم من الحكام أيا كانت هويتهم ، وأما الجانب الآخر فلم يكن السودانيون أنفسهم ينظرون الى الحكم المصرى التركى قبل الثورة بأنه حكم أجنبى دخيل ، ولم يكونوا يعترضون على اعتبار ذلك الحكم سلطة شرعية ، بل انه حتى أثناء الثورة وحتى استرجاع السودان ظلت مجموعات من القبائل السودانية تعتبر الحكم المصرى التركى سلطة شرعية وليست سلطة مغتصبة أو سلطة احتلال أجنبى • ولعل مرد ذلك الى طبيعة الارتباط بين شعبى وادى النيل فى شماله وجنوبه من ناحية والى تأثير العامل الدينى وغياب الفكرة الوطنية من ناحية أخرى •

ولذلك كانت الرغبة التى عبر عنها السودانيون فى بداية حركتهم هى التخلص من الظلم الواقع عليهم حتى ولو بالتخلص من الحكام المتسببين فيه ، وليس التخلص من الحكم نفسه بل من رجاله ، كما كان الحال فى الثورة العرابية فى القطر المصرى حيث طالب العرابيون بازالة الظلم الواقع عـــلى المصريين

من الحكم التركى ، وحقيقة تطور الأمر فيما بعد أثنـــاء الأحداث فطـــالب السودانيون بزعامة محمد أحمد بالتخلص من الحكم التركى المتخذ من مصر قاعدة له بعد أن حاول ذلك الحكم التمسك بسياسته القديمة وعدم فهم الأمانى السودانية فى العيش فى ظل حكم اسلامى عادل الى جانب الاستعانة بأجانب غير مسلمين فى حكم شعب مسلم ، ونفس الشىء طالب به العرابيون بعد أن أعيتهم الحيل من أن يصلح الحكام من سياستهم لصالح المحكومين أبناء الشعب المصرى ، وبعد أن رأوا استنجاد الحاكم التركى المسلم ـ الخديوى محمد توفيق ـ بالسلطات العسكرية الانجليزية واحتمائه بها وهى سلطات تخالف فى الدين غالبية أبناء الشعب المصرى العظمى وينفر المسلمون من استعداء غير المسلمين على المسلمين ٠

ومن هنا يمكن القول بأن السودانيين لم ينظروا الى الحكم التركى على أنه حكم أجنبى ، بل نظروا اليه باعتباره حكما اسلاميا انحرف عن أصول الحكم كما حدده الدين الاسلامى ، وأنهم لم يعترضوا على أن يحكمهم أتراك طالما كان الاسلام مرعيا فى التعامل مع أبناء البلاد ، وليس فى هذا الموقف غرابة ، فقد كان ذلك الموقف سائدا عند كل الشعوب العربية الخاضعة للحكم التركى ، ولم يكن مفهوم الوطنية أو القومية العربية معروفا لـــدى تلك الشعوب ٠

كما يمكن القول بان حركة محمد أحمد لم تنطلق من منطلق سياسى ، بل انطلقت من منطلق دينى حيث نظر الى سلوك الناس العادى فى حياتهم فوجد منها ما يخرج بهم عن الاسلام الحق كما حددته وثائقه الأولى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ونظر الى سلوك الحكام فى التعامل مع الناس فوجد فيه ظلما يأباه الاسلام ، ومن هنا نادى بالرجوع الى جـــوهر الدين الاسلامى ليتخلص الناس من كل سلوك يتنافى مع تعاليم الاسلام الحقة ، وليحكم رجال الحكومة بما حدده الدين الاسلامى من أحكام وقواعد وأولها رفع الظلم الذى يمارسونه ضد المحكومين ولسنا نبالغ اذا قلنا ان معيار العدل الاسلامى كان المعيار الذى يقاس به الحكم لمعرفة ان كان حكما صالحا أو حكما ظالما ٠٠ وهذا هو المفهوم السائد آنذاك فى البلاد الاسلامية ٠

ومن كل ما تقدم نجد أن حركة محمد أحمد لم تكن لتجد تبريرا لقيامها لولا الظروف التى عاشها السودانيون تحت الحكم التركى منذ وحدة وادى النيل ، وهى ظروف مست كـل حيـــاة السودانيين الدينية والاجتمـــاعية والسياسية والاقتصادية ، ولعل تولية منصب حكمدارية السودان منذ عهد

محمد على حتى ثورة محمد أحمد من قبل حكام أتراك - ولم يكن من بينهم مصرى واحد أو سودانى واحد - هو الذى جعلنى أذكر تعبير الحكم التركى وأعتبر ذلك الحكم امتدادا للحكم التركى فى الولايات العربية حيث لم يتولى من أبنائها ولاة - باشوات - ولم يكن السودان رغم وجوده فى وحدة مع مصر ليخرج عن هذه القاعدة ، حيث كانت تحكم مصر أسرة تركية هى أسرة محمد على ·

وانطلاقا من هذه الحقائق فان الظروف والأحوال التى عاشها السودانيون تحت هذا الحكم التركى - رغم ما له من ايجابيات - كانت كافية لنجاح حركة محمد أحمد وانتشارها بين معظم أبناء الشعب السودانى ، ولو حافظ خلفاء المهدى على مبادىء تلك الحركة لظلت مشتعلة بين كافة أبناء هذا الشعب العربى المسلم ، ولسنا هنا فى مجال الحديث تفصيلا عن أسباب الثورة المهدية وأحداثها ، بل اهتمامنا ينصب فى المقام الأول على دور التدخل الأجنبى فى قيام تلك الثورة بل وفى سير أحداثها حتى الوصول الى نتائجها المعروفة ·

التدخل الأجنبى فى السودان

كانت الثورة المهدية ـ كأسلوب لتنفيذ مبادىء محمد أحمد ـ خروجا طبيعيا على السلطة الشرعية أى أنها كانت اجراءا منتظرا بسبب الأحداث التى مرت بالسودان فى السنوات السابقة لقيامها وبصفة خاصة منذ عهد محمد سعيد والخديوى اسماعيل · وخاصة منذ تدفق الأجانب على السودان فى ظل الامتيازات الأجنبية وفى غفلة من الباشوات حكام مصر ، حتى اننا نتفق مع ما قاله اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطانى فى استانبول فى برقيته الى وزير الخارجية البريطانية لورد جرانفيل فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٣ م من أنه مهما تكن هناك عوامل دينية حركت الثورة المهدية فان قوة محمد أحمد الرئيسية استندت الى ما كان يشعر به السودانيون من بؤس ويأس(١) ·

وهذا البؤس واليأس الذى أشار اليه اللورد دوفرين كان منبعه الأصيل ، وان لم يشر اليه دوفرين ، التدخل الأجنبى فى كل من مصر والسودان ، بل وحكم بعض الأوروبيين لمديريات السودان بأسلوب عنيف ، باسم الخديوى اسماعيل والخديوى توفيق اللذان كانا مسلوبى الارادة أمام الضغط الأوروبى ، ومن هنا وجدنا محمد أحمد الذى كان يتتبع أدوار الحوادث فى مصر منذ بدايتها ويعلم أن الثورة العرابية ترمى الى اخراج الأجانب من مصر فبدأ بمكر هو أيضا فى اخراج الأجانب من السودان(٢) ·

وحتى تتضح خطورة دور التدخل الأجنبى فى ثورة محمد أحمد نجد من المفيد الاشارة الى الأسباب الحقيقية والكاملة للثورة ، فيذكر أحمد شفيق باشا أنه بعد استدعاء عبد القادر حلمى من السودان علمنا منه أن أهم أسباب قيام الأهالى ضد الحكومة هى :

١ ـ حنق البقارة تجار الرقيق ومن أهل الثروة ومسموعى الكلمة بين

---

(١) Hamilton : The Anglo Egyptian Sudan from within, P 67.

(٢) أحمد شفيق باشا مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ٢٦٤ ·

القبائل على الحكومة من صرامتها فى تنفيذ أوامر منع تجارة الرفيق وقسوتها عليهم حتى نضب معينهم ·

٢ - سوء ادارة الحكام وغلطة المفدين لأوامرهم من رجال الباشبوزق وأخذهم الرشوة ·

٣ - شهرة محمد أحمد المهدى بالصلاح والتقوى وما كان يوهم به من اتصاله بالنبى فى منامه وبأنه هو المهدى المنتظر(٣) ·

٤ - ويضيف هولت Holt سببا رابعا هو المحاباة التى اظهرتها حكمدارية السودان نحو قبيلة الشائقية وطائفة الختمية التى أوجدت الغيرة لدى الجماعات الدينية والاجتماعية الأخرى(٤) ·

واذا استعرضنا تلك الأسباب نجد التدخل الأجنبى دافعا أساسيا لثورة محمد أحمد ، ومن مظاهر التدخل تدفق الأجانب من مغامرين ومبشرين وتجار وغيرهم الى السودان منذ عهد محمد سعيد ، كما أن من مظاهر التدخل الاجنبى فى السودان فرض الغاء تجارة الرفيق وتحرير الرقيق المملوك للسودانيين ، وكذلك تولى الأوروبيين حكم أقاليم السودان بل وحكمداريه السودان ذاتها ·

تدفق الاجانب على السودان :

شهد السودان مثل مصر فى عهد ولاية محمد سعيد بن محمد على للباشوية المصرية تدفقا كبيرا للأجانب مما يعطى مزيدا من التأكيد على وحدة وادى النيل بأن ما يصيب مصر يصيب السودان ، فاذا كان التدفق للأجانب على مصر فاق كل حد حتى وصفه القنصل الفرنسى فى مصر آنذاك ساباتيه Sabatet بأن الأجانب تدفقوا على مصر كأنها كاليفورنيا جديدة ، لم يسلم السودان من تدفق الأجانب فى ظل سياسة الانفتاح غير الواعية التى أراد بها محمد سعيد أن يعوض سنوات الانغلاق التى عاشتها مصر والسودان فى عهد عباس باشا الأول ، ومن ثم ظهر فى السودان مغامرون ومبشرون وتجار ومستكشفون أوروبيون ، من الطبيعى أن يكون ولاءهم لأوطانهم دافعا لاتباع مواقف أضرت بالسودان ·

---

(٣) نفس المصدر جـ ١ ص ٢٦٥ ·

(٤) Holt: The Mahdist State in the Sudan, P. 24.

وكان محمد سعيد يثق بالاجانب ثقة مطلقة مع ضعف فى ارادته وفقره فى العزم والحزم ، بحيث لم يكن يقوى على أن يخالف لهم رأيا أو يرد لهم طلبا ، وقد اتخذ منهم بطانته وموضــــع سره ، فانفتحت فى كيـــان مصر - والسودان - ثغرات التدخل الأجنبى ، وأهم هذه الثغرات منح امتيـــاز قناة السويس ، والاستدانة من البيوت المالية(٥) . ولا شك أن تلك السياسة غير واعية استغلها الأجانب لمصلحتهم ومصلحة بلادهم حتى صاروا يتمتعون بحقوق وامتيازات حرم منها أبناء البلاد أنفسهم سواء فى مصر أو السودان .

وقد تأكدت الامتيازات الأجنبية منذ تسوية المسألة المصرية فى ١٨٤٠/١٨٤١ م فصارت للقناصل سلطات أمام الباشوية غير الواعية ضعفت أمامها مباشرة حقوق السيادة الداخلية لتلك الباشوية وقامت المحاكم القنصلية التى أوجدتها الامتيازات الأجنبية بنظر الدعاوى التى يقيمها اجانب على الحكومة ذاتها واصدار أحكام أرهقت الخزانة المصرية بالتعويضـــات الجسيمة وارباك مالية البلاد ، رغم أن تلك المحاكم وجدت أصلا للفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الرعايا الأجانب .

وقد استفحل نفوذ القناصل فى السودان حتى صاروا يؤازرون تجارة العاج وتجارة الرقيق بل والمشاركة فيها مشاركة كاملة جريا وراء الربح الوفير وفى ظل حماية الامتيازات الأجنبية ، حتى رأينا المحطات المسلحة التى أقامها المغامرون الاوروبيون فى أنحاء السودان تحت حماية قناصل دولهم تلك المحطات التى كانت مستودعات للذخائر والأسلحة والرقيق ، واغتصب هؤلاء السلطة تدريجيا من حكومة الخرطوم فى أصقاع شاسعة من السودان(٦) . مستغلين بعد المسافة بين القاهرة والسودان وانشغال الباشوات فى القاهرة بالمحافظة على استقلالهم الداخلى أمام محاولات الدولة العثمانية للانقاص من هذا الاستقلال ، الى جانب ضعف حكمدارية الخرطوم وافتقار السودان الى الموظفين الأكفاء من أبنائه أو من أبناء مصر .

ويعتبر النشاط القنصلى فى السودان الذى بدأ تواجده أواخر الأربعينات من القرن التاسع عشر مسئولا عما أصاب أمور السودان من اضطراب ومسئولا عن افشال كل مراسيم الاصلاح التى سعى باصدارها كل من سعيد باشا

---

(٥) عبد الرحمن الرافعى . عصر اسماعيل جـ ١ ص ٤٨ .

(٦) د. محمد فؤاد شكرى . مصر والسودان ... ص ٥٩ .

والخديوى اسماعيل الى ترقية أحوال السودانيين ، وقد بدأ القناصل الانجليز يتوافدون على السودان منذ عام ١٨٤٩ م ، وتوافد قناصل النمسا منذ عام ١٨٥٠ م ، وقناصل فرنسا عام ١٨٥٢ م ، وقناصل سردينيا فى نفس العام ، وقناصل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٦ م وقد شجع هؤلاء القناصل مواطنيهم على القدوم الى الخرطوم ، حتى ازداد عددهم من خمسة أفراد عام ١٨٤٧ الى ٢٥ عام ١٨٦٠ م ٠

وكان هؤلاء الأوروبيون يعيشون حياة لم يالفها السودانيون ، حيث تعددت بينهم حالات الطلاق ، وشاعت فيهم عادة زواج المتعة والزواج المختلط، وأهملوا أولادهم ، وانصرفوا الى جمع الأموال بكل وسيلة مشروعة وغير مشروعة ، فانغمسوا فى تجارة العاج وفى تجارة الرقيق ، والسعى للحصول على منصب قنصل لاحدى الدول الأوروبية ذات المطامع فى السودان ، وقد استفاد هؤلاء المغامرون من فتح النيل الأبيض للملاحة فى التوغل فى أقاليم النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال ونهر السوباط ٠

وكان التجار الأوروبيون يصطدمون بالاحتكار الحكومى للتجارة فى السودان ، ومن ثم كانوا يلجئون الى قناصلهم يشكون من وقوف الحكمدارية أمام نشاطهم غير المشروع ، وكثيرا ما كانت شكاواهم تصل للباشا فى القاهرة الذى يضطر تحت ضغط النفوذ الأوروبى الى استبدال حكمدار بآخر ، فيأتى الحكمدار الجديد متخذا سياسة ضعيفة نحو التجار الأجانب ويطلق يدهم فى البلاد ليفعلوا ما يحلو لهم حتى أصبحوا ذوى نفوذ عظيم أينما ذهبوا وخاصة فى الأصقاع الجنوبية(٧) ٠

ومن الجدير بالملاحظة أن نفوذ الأجانب يقوى فى السودان فى أول عهد عباس بالرغم من كرهه الشديد لهم بخلاف سياسة جده معهم ، فتجارتهم توسعت وقنصلياتهم أنشئت ورهبانهم بدأوا تبشيرهم وتعليمهم فى عهده(٨)، وزاد هذا النفوذ فى القوة فى عهد محمد سعيد حتى استسلمت الحكومة لنفوذ الأجانب فى مصر والسودان ، وزاد هذا الاستسلام فى عهد الخديوى اسماعيل بتعيين موظفين أوروبيين على رأس مديريات السودان الذين ساعدوا على سواد النفوذ الأجنبى فى كل صوره وأشكاله ٠

---

(٧) ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ص ٦٨ ٠

(٨) د٠ مكى شبيكة ٠ السودان عبر القرون ص ١٣٧ ٠

ولم يكن التجار الأجانب هم وحدهم الذين عملوا في السودان في ظل الامتيازات الأجنبية ، بل قام المغامرون بتأييد من دولهم بكشف أجزاء كبيرة من السودان وملحقاته تحت شعار كشف منابع النيل ، فنسمع عن الدكتور بالجرينو ماتوتشي Pellegrino Matteuccie والملازم ألفونسو ماريا ماساري Alfonso Maria Massari الايطاليان اللذان قطعا القـــارة الأفريقية من الشرق الى الغرب مبتدئين من سواكن باتجـــاه الغرب حتى النيجر ، ونسمع عن جوستاف ناختنجال Gustaf Nakhtingal الذى قام من تشاد الى دارفور وكردفان فالقـــاهرة بطريق النيـــل بين عامى ١٨٦٩ و ١٨٧٣ م .

وكان هؤلاء المستكشفين وغيرهم أدوات للاستعمار حيث أدوا الى بسط نفوذ الدول الأوروبية فى المناطق التى يتم اكتشافها . وقد أخذت عملية كشف نهر النيل وهضبة البحيرات اهتماما خاصا فظهر مستكشفون مؤيدون من انجلترا لكشف هذه المنطقة ، من هـــؤلاء سبيك Speak وزميله برتون Birton وجرانت Grant وجون باتريك John Patrick الذين كلفوا من الجمعية الجغرافية الملكية فى لندن بكشف منابع نهر النيل خلال الأعوام من ١٨٥٧ الى ١٨٦٣ م ، وقد استطاعوا اكتشاف بحيرة فيكتوريا وأوغندا وشلالات ريبون عند خروج نهر النيل من البحيرة ، كما اتصلوا بملك بوجندا .

كما ساهم الانجليزى صمويل بيكر Samuel Baker فى كشف هضبة البحيرات حيث تقابل مع سبيك فى غندكرو عام ١٨٦٣ م ، وكان بيكر قد اكتشف فى طريقه فى النيل الأبيض بحر الغزال حتى لادو ثم اكتشف بحيرة البيرت عام ١٨٦٤ بمعاونة ملك أونيورو ، وشاهد الشلال الذى يقع فى طريق البحيرة الشمالى ، وقد سماه بيكر شلال مارشيزون نسبة الى رئيس الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية(٩) .

ورغم أن هؤلاء المستكشفين قد أوضحوا للعالم الخارجى الحقائق الطبيعية لأجزاء من السودان وملحقاته الا أن هذه الحقائق وضعت فى خدمة الاستعمار بل أن المعالم المكتشفة سميت بأسماء أوروبية ، فقد رأينا اطلاق اسم الملكة الانجليزية فيكتوريا على البحيرة الكبرى المسماة « اكروى » واسم ماشيزون وريبون على الشلالات واسم ادوارد على بحيرة آخرى ، وعندما كشف بيكر

---

(٩) د. راشد السيف . افريقيا فى العلاقات الدولية ص ٩٢ .

ومعه سبيك وجرانت فى مارس ١٨٦٤ م بحيرة ثالثة أطلقوا عليها اسم بحيرة البرت نسبة للأمير البرت زوج ملكة انجلترا(١٠) ·

وكانت البعثات التبشيرية هى الأداة الثانية للاستعمار الأوروبى ليس فى السودان فقط بل فى كل أنحاء العالم غير الأوروبى وخاصة العالم الاسلامى وبقية الشعوب الوثنية فى أفريقيا وآسيا ، ويوضح جورج برناردشو George Bernard Shaw الكاتب الأيرلندى الساخر استغلال الانجليز للبعثات التبشيرية لتحقيق مطامع استعمارية ، فيذكر فى كتابه رجل الاقدار Man of Destiny أن الرجل الانجليزى يعتبر نفسه بطلا للحرية والاستقلال ، وعندما يريد سوقا جديدة لمنتجات مانشستر فانه يرسل بعثة تبشيرية لتعلم سكان المستعمرات مبادىء السلام ، وعندما يقتل السكان أفراد البعثة يحمل الانجليزى السلاح دفاعا عن المسيحية ويستولى على البلاد كتعويض من عند الله لأن الانجليزى — كما يذكر تريل Trail — يعتقد أن لديه أمانة أوحى اليه بها من أعلى ليبشر بمبادىء الحكم الصالح لجميع الأجناس التى لم تستطع تحقيق هذا الحكم(١١) ·

وكانت بداية النشاط التبشيرى فى السودان قد بدأت فى عهد محمد على حين بدأ التبشير الكاثوليكى وكان أول من شجع على ذلك فى وادى النيل الرحالة التشيكى بالمى عام ١٨٣٥ م حينما زار السودان وكتب كتابا يشجع أوروبا على نشر المسيحية فى السودان قبل أن ينتشر الاسلام فى الأجزاء التى لم يدخلها من قبل وخاصة فى الجنوب وفى جبال النوبة ، فوصلت بعثات من الرهبان والراهبات الى هناك حيث استمر نشاطهم حتى قيام الثورة المهدية فأقفلت هذه البعثات التبشيرية(١٢) ·

الغاء الرق :

اعتبر المؤرخون الغاء الرق من أسباب الثورة المهدية ، اذ كانت التجارة بالرقيق فى يد الاقوياء ، وكان الملوك والحكام والأعيان وأرباب الأمر والعمد ورؤساء العشائر يستخدمون الأرقاء فى منازلهم وكجند لهم ، فحرمان التجار

---

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جـ ١ ص ١٠٨ ·

(١١) Traill, H.D. : England, Egypt and the Sudan (1900).

(١٢) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٦٨ ·

من مكاسبهم والكبراء من شيء يعدونه من ضروريات حياتهم أدى الى الغضب والانتقاض على الذين منعوا بيع الرقيق ، وعد هذا المنع ظلما لأنهم شعروا بأنهم فقدوا ركنا أساسيا في بناء حياتهم(١٣) ، أي أن محاولات حكمدارية الخرطوم القضاء على الرق ضربت في الصميم مصدرا هاما للثروة وأساسا للاقتصاد العائلي والملكي للسودانيين(١٤) فما بالك اذا جاء هذا الالغاء بالحديد والنار .

وماذا يعني الغاء الرق ؟ يعني ابطال الاتجار بالرقيق ، كما يعني تحرير الرقيق المملوك لأحرار ، اذن فهما شقان متلازمان اذا أريد للعملية أن تتم بكاملها ، ومن ثم فان الدعوة الى الغاء الرق يجب أن يشمل الناحيتين ، كما أن الالغاء يجب تنفيذه بالتدريج اذا أريد للعملية أن تتم على الوجه الأحسن ، لأن العملية ليست سهلة بل تواجهها صعوبات كبيرة .

فالقضاء على الرق يتطلب القضاء على معارضة « الجلابة » الذين يقتنصون الرقيق أو يشترونهم من مواطنهم داخل القارة الأفريقية ، والقضاء على مقاومة زعماء القبائل الذين كانوا يتخذون من هذه العملية وسيلة لفرض سيطرة قبائلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفرادا يبيعونهم للمغامرين الأوروبيين أو التجار من غير الأوروبيين(١٥) ، كما أن القضاء على الرق يتطلب كذلك معالجة اغراء الربح التجاري الناجم عن بيع وشراء الرقيق وعن نقله بل وعن استخدامه في الانتاج أو الخدمات .

ومن عجب أن نرى انجلترا صاحبة أكبر ربح تجاري من تجارة الرقيق تخرج منها أول دعوة لالغاء الرق سرعان ما استجابت لها الحكومة البريطانية لانها قدرت أنه سيكون لها دور كبير في هذه العملية يمكنها من فرض سيطرتها على أجزاء كثيرة من أفريقيا وفرض سيطرتها على البحار ، فتفرض المعاهدات على البلاد ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية في أفريقيا بل وفي العالم العربي بحجة مكافحة الرق ، وتعقد الاتفاقيات مع الدول الأوروبية تعطي لبريطانيا الحق في تفتيش سفن هذه الدول بدعوى التأكد من تنفيذ هذه السفن لسياسة الالغاء وعدم نقلها رقيقا من أفريقيا .

---

(١٣) عبد الله حسين السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية جـ ١ ص ١٨٢

(١٤) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته جـ ٣ ص ١٠٩ .

(١٥) د. رأفت الشيخ أفريقيا في العلاقات الدولية ص ٦٩

وتمشيا مع ذلك بينت الباشوية المصرية منذ عهد محمد على سياسة الغاء الرق فى مصر والسودان مسايرة للسياسة البريطانية بما يعطى بابا للتدخل الأجنبى فى وادى النيل ، فنرى محمد على يصدر قرارا بعدم بيع الرقيق فى السودان لأن البيع يثير ثائرة الافرنج ويجعلهم يحملون علينا من جديد ، فاياكم - يقصد حكمدار السودان - وبيعهم ، فلو فعلتم ذلك لما قبلنا منكم أى عذر ، واذا كنتم قد بعتم أحدهم قبل صدور آمرنا هذا عليكم أن تعملوا على استرداده ولابد من تعيين عقوبة صارمة لكل من يقدم على بيع أى عبد منهم »(١٦) ، فنجد محمد على يضطر الى توضيح موقفه من اشاعات الأوروبيين بأنه يستجلب من السودان رقيقا للحكومة البريطانية ، فيذكر أنه أصدر أوامره بمنع الاتجار فى الرقيق أو صيده أو امتلاكه فى السودان ، ولكن قد يحدث عصيان من بعض القبائل الزنجية - فى الجنوب - أو تعد من قبيلة على الأخرى وتزحف الجنود - جنود الباشوية - بالضرورة ومن أسر من الصبيان والنسوة يرد لأهله ، ومن كان فى سن الجندية يدخل فى سلكها ولا يعامل معاملة الرق ، بل يتمتعون بكامل حريتهم ولا يمنعون التزوج مثل الجنود المجنّدة من الأهلين - المصريين - حسب اللزوم لسد النقص الموجود فى الجنود كما هو الجارى فى كـــل بلد ويستحقون الرتب حسب النظـــام العسكرى ، فيقطعون مراحل التربية والتمدن الانسانية قطعا متواصلا ، الأمر الذى يؤدى الى ارتياح الأهلين المتمدنين(١٧) .

كما أن محمد سعيد أصدر أمرا بالغاء الجمارك بين مصر والسودان ، وأمر بايقاف التجارة فى الرقيق وصيده ، وجاء فى هذا الأمر : أن مبيع وشراء الجوارى السود والعبيد الذين صـــار جلبهم من السودان (جنوب السودان) ودارفور صار منعه من طرفنا كليا ، وقد صدر أمر من طرفنا فى هذا التاريخ الى المالية لأجل التحرير الى كمرك (جمرك) أسوان والى مدير جرجا وأسيوط فى خصوص عدم اعطاء الرخصة للجـــلابين المارين عليهم بالأسرى الى مصر ، فحين تصير هذه الممنوعية معلومكم - يوجه الأمر لحكمدار السودان - يلزم الدقة والاعتناء التام فى منع بيع وشرى - شراء - الجوارى

---

(١٦) دفاتر المعيه السنيه : رســـالة من محمد على الى حكمـــدار السودان فى ٥ رجب ١٢٥٩ هـ .

(١٧) دفاتر المعية السنيه ، دفتر رقم ١٠ ص ١٧ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٦٠ هـ من رسالة خسرو باشا الى قنصل انجلترا .

والعبيد ببلاد السودان سرا وجهرا ، واذا وجد جلابين بيدهم أسرى وقاصدين الجلب الى مصر يصير حصرهم وارجاعهم الى محلهم(١٨) .

ونتيجة لهذا المنع اتخذ حكمدار السودان فى عهد سعيد اجراءات مشددة لمنع الاتجار فى الرقيق أو صيده ، وكان البحارة الذين يعملون مع التجار الأوروبيين فى النيل الأبيض يحضرون معهم بعض الرقيق فأمر بضبط هؤلاء وعتق الرقيق المجلوب(١٩) ، وذلك تمشيا مع أمر المنع ومسايرة للنفوذ الانجليزى على الباشوات المصريين .

ولم تكن أوامر محمد سعيد بالغاء الرق التى صدرت منذ عام ١٨٥٧ م متأثرا كثيرا بالآراء الغربية التى كانت تنادى بتحريم الرقيق ، بالأوامر التى تجد مجالا لتطبيقها لأن الرق كان متغلغلا فى كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى من الأزمنة القديمة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخـــرى تدفق المغامرون الأوروبيون من « حثالة القوم » على السودان الذين كانوا يهتمون فقط بالوصول الى الغنى السريع ، فتاجروا فى الرقيق وغمـــل بعضهم كقناصل للدول الأوروبية ليتمتعوا بالامتيازات الأجنبية دون أن تسرى عليهم قرارات الباشوية المصرية أو تعليمات حكمدارى السودان .

وقد شارك هؤلاء الأجانب فى تجارة الرقين وتعـــددت جنسياتهم ، وصارت هناك بالخرطوم سبعة بيوت أو شركات أجنبية تعمل فى التجارة وهى أربع شركات لفرنسيين ، واثنتان لانجليز وواحدة ايطالية ، استمرت تعمل فى تجارة الرقيق حتى عام ١٨٦٢ م عندما بدأت فى التخلى عن العمل بهذه التجارة للتجار العرب الذين كانوا منافسين اقوياء . وكانت تجارة الرقيق قد تعقدت لأن قنصليات الدول الأوروبية كانت تعمل فى الخرطوم جاهدة لعرقلة كل قانون يحرم على رعاياها الاتجار فيما يريدون ، ومن الغريب أن معظم هؤلاء القناصل وغيرهم كانوا يتاجرون فى الرقيق(٢٠) ومن الغريب أيضا أن تتدخل القنصلية البريطانية لحماية التجار الانجليز الذين يعملون فى تجارة الرقيق بالسودان رغم أن انجلترا كانت وراء حملة الغـــاء الرق

---

(١٨) دفاتر المعية السنية ، دفتر رقم ٧٢١ لقيد الأوامر واللوائح بديوان الخديوى ، مكاتبة رقم ١٠ صفحة ١٣ بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٨٢١ هـ .

(١٩) د. مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ١٤٠ .

(٢٠) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٧٤ .

ليس فى السودان فقط بل وفى العــــالم كله . فنجد الحكومة البريطانية تحمى تاجر الرقيق المالطى المولد البريطانى الجنسية ديبونو Debono عندما اتهمته حكمدارية السودان بالاتجار فى الرقيق عام ١٨٦٢ م بحجة أنه لا يوجد أدلة كافية ضده(٢١) .

وفى عهد الخديوى اسماعيل اتخذ التدخل الأجنبى موقفا آخر ضــــد تجارة الرقيق ، موقف يتضح فيه التناقض ، اذ فى الوقت الذى ترغم فيه الخديوية من جانب انجلترا على التوقيع على معاهدة لالغاء الرق يتصرف القناصل والموظفون والتجار الأوروبيون فى ظل الحماية ـ حماية الامتيازات الأجنبية ـ فيساعدون سواء بأنفسهم أو بواسطة غيرهم من التجار العرب على استمرار صيد الرقيق والاتجار فيه .

ـ لم يكن الخديوى اسماعيل بأقل من سعيد باشا حماسة لمقاومة تجارة الرقيق فى السودان وقد بذل جهودا مخلصة للقضاء على الرق بالتعاون مـــع القوى الأوروبية ، وعلى هذا فان رغبته فى استكمال وحدة وادى النيل بفتح أقاليمه السودانية الغربية والجنوبية ارتبطت برغبته فى القضاء على الرق ، وكلا الرغبتين ارتبطا معا باستخدام أعداد متزايدة من الأوروبيين المسيحيين فى السودان ، وكان صمويل بيكر Samuel White Baker أشهر من حقق للخديوى اسماعيل رغباته هذه(٢٢) .

ونتيجة لحث الحكومة البريطانية أصدر الخديوى اسماعيل فى مارس ١٨٦٥ م ما عرف باسم البرنامج المفصـــل لمكافحة الـــرق والنخاسة فى السودان ، الذى فرض رقابة شديدة على نشاط الجلابين والتجار فى النيل الأبيض الذين يستخدمون أسلحة نارية فى استمرار نشـــــاطهم ، ويدعو البرنامج قناصل الدول الأوروبية بالخرطوم برفع حمايتهم عن تجار الرقيق مهما كانت جنسياتهم من العرب أو الأوروبيين ، ولعل استخدام الســـير صمويل بيكر عام ١٨٦٩ م ثم الكولونيل غوردون عام ١٨٧٣ فى مديرية خط الاستواء ثم عقد معاهدة الغاء الرق بين مصر وبريطانيا عـــام ١٨٧٧ م كلها دلائل على أن الخديوى اسماعيل يرغب حقيقة فى القضاء على الـــرق والنخاسة(٢٣) .

---

(٢١) د. محمد فؤاد شكرى مصر والسودان ... ص ٨٥ .

(٢٢) R.D. Collins and R.L. Tignor . Egypt and The Sudan, P. 72.

(٢٣) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٣٣ .

كما أن الخديوى اسماعيل أقر مسألة شراء الزرائب من تجار الرقيق على طول النيل الابيض ، وبضغط من قناصل الدول فى الخرطوم أجبر التجار من رعايا الدول الأوروبية على بيع زرائبهم للحكومة ، وشجع اسماعيل سياسة شراء الزرائب من التجار ، وبلغ ما دفعته الحكومة فى ذلك زمن جعفر باشا مظهر حكمدارالسودان (من ١٨٦٦ الى ١٨٧١ م) ما يربو على المائة ألف جنيه(٢٤) ، ونتيجة لهذه الاجراءات الى جانب حظر توريد الأسلحة والذخائر الى أصحاب الزرائب انتقل نشاط التجار الأجانب وغير الأجانب لممارسة تجارة الرقيق الى بحر الغزال ونهر السوباط والى أعالى النيل مما استدعى من اسماعيل الى متابعة نشاط هؤلاء بضم تلك الأقاليم الى بقية القطر السودانى ، ومن هنا جاء استخدامه للسير صمويل بيكر ثم من بعده للكولونيل غوردون ٠

واستند اسماعيل فى استخدامه لصمويل بيكر الى أنه يعرف جهات النيل العليا وأنه شارك فى كشف منابع النهر وارتبط اسمه باكتشاف بحيرة البرت ، وقد استجاب اسماعيل فى استخدام بيكر الى رغبة ولى عهد بريطانيا الذى حضر حفل افتتاح قناة السويس ، ومن ثم حدد اسماعيل لبيكر مهمته فى تخليص القبائل القاطنة فى حوض نهر النيل من الهمجية السائدة بينها ، واقامة حكومة ووضع قوانين والعمل على استتباب الأمن فى تلك النواحى ، وتحقيق ما تفرضه الشرائع الانسانية من القضاء على الرق والقائمين بهذه العملية المنتشرين بكثرة فى تلك النواحى ، وتيسير التجارة المشروعة بفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة فى خط الاستواء ٠ وقد ظلت مهمة بيكر سارية من عام ١٨٧٠ م حتى استقالته عام ١٨٧٣ م ٠

واذا كان صمويل بيكر قد نجح فى جعل الجزء الأكبر من حوض النيل تحت حكومة الخديوى ، فانه فشل فى اقامة حكم مستقر ثابت ودائم ، ذلك أنه استخدم الشدة ضد زعماء القبائل واستولى على ممتلكاتهم من أغذية وأبقار بالقوة ، وانتقل نشاط تجار الرقيق بعيدا عن مراكزه العسكرية الثلاث التى أقامها ، ومن ثم فان نجاحه كان ضئيلا جدا خاصة اذا قيس بالتكاليف الباهظة التى دفعت له نظير مرتبه السنوى والبواخر التى أعطيت له لتكون تحت تصرفه دون أن يستطيع الوصول بقواته الى البحيرات الاستوائية ، ثم

---

(٢٤) د٠ مكى شبيكة ٠ السودان عبر القرون ص ١٦٨ ٠

عاد بعد ذلك الى وطنه مخلفــا وراءه استياء عــاما من المواطنين بسبب سياسته(٢٥) .

وبعد انتهاء مهمة صمويل بيكر استجاب الخديوى اسماعيل لنصيحة الانجليز باستخدام الكولونيل شارلس غوردن Gordon فحل بذلك مدير انجليزى محل مدير انجليزى عام ١٨٧٤ م فى منطقة ذات أهمية كبيرة لمصر والسودان معا وهى مديرية خط الاستواء التى بها منابع نهر النيل الدائمة ، مما يوحى بوجود مخطط انجليزى يستهدف فى النهاية السيطرة على تلك المناطق وبالتالى اخضاع مصر والسودان للنفوذ البريطانى ، ومن الغريب أن نجد الخديوى اسماعيل يعطى غوردون سلطات كبيرة ، فرغم أنه كان يشغل منصب مدير مديرية خط الاستواء الا أنه لم يخضع لسلطة حكمدار عموم السودان بل اطلقت يده فى الجزء الجنوبى من السودان ، وأنعم عليه الخديوى عام ١٨٧٥ م برتبة الفريق فصار يعرف باسم غوردون باشا ، وصارت رتبته العسكرية مساوية لرتبة حكمدار السودان ، وكل هذا بسعى السياسة الانجليزية وتدبيرها(٢٦) .

وسرعان ما عمل غوردون على تنفيذ مهمته فى جنوب السودان ، حتى قبل الوصول الى مقر مديرية خط الاستواء وهى مدينة غندكرو ، اذ أصدر أثناء وجوده فى الخرطوم قرارا بتاريخ ١٧ مارس ١٧٧٤ م يقضى بأن تحتكر حكمدارية السودان تجارة العاج باعتبار أن هذه التجارة كانت الستار الذى يختفى وراءه تجار الرقيق ، كما يقضى القرار بعدم السماح لأى فرد من دخول مديرية خط الاستواء — مركز تجارة كل من العاج والرقيق — الا بعد الحصول على تصريح من الحكمدارية بالخرطوم أو من المديرية — أعنى مديرية خط الاستواء — ، وقد أدى هذا القرار الى الاضرار بالتجارة المشروعة اذ صار الشك قائما فى كل راغب لدخول مديرية خط الاستواء بأنه تاجر رقيق ، مما تسبب فى تعطيل الملاحة فى النيل الأبيض ، وتعطيل نشاط التجارة سواء كانوا من تجار الرقيق أم من أصحاب التجارة المشروعة ، مما تسبب فى زيادة تذمر السودانيين من الحكومة التى صاروا ينتهزون كل فرصــة لمقاومتها ، ويعملون لتقويض أركانها ، وكان تجار الرقيق على وجه الخصوص هم الذين أزروا محمد أحمد المهدى وأشعلوا الثورة فى السودان(٢٧) .

---

(٢٥) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٧٩ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١١٧ — ١١٨ .

(٢٧) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ١٣٤ .

وحقيقة نجح غوردون في تثبيت الأمن في ربوع مديرية خط الاستواء وفي مطاردة تجار الرقيق ولكن مما لا شك فيه أن غوردون تسبب في ضياع أوغنده التي كانت تنظر شمالا في ارتباطها بالعالم الخارجي ، اذ أنه ساعد الملك أمتيسا على الاستقلال بأوغندة التي أضحت تتجه شرقا نحو كينيا وشرق أفريقيا وانقطع اتصالها بمجرى النيل(٢٨) . وغني عن البيان أن غوردون لم يكن يبغي من استقلال أوغنده دفاعا عن مصلحتها ، بل كان ما يبغيه أن تكون بعيدة عن الارتباط بمصر والسودان حتى تصير بعــد لقمة سائغــة لانجلترا ، وقد بسطت فعلا حمايتها عليها بعد فصل السودان(٢٩) .

وعندما صار غوردون حكمدارا لعموم السودان ، ونقل مقر عمله من غندكرو الى الخرطوم اقترح لمعالجة مسألة الرق في السودان مشروعا يقضي باعتراف الحكومة بتملك الرقيق الحالي لمالكيه الذين عليهم تسجيل رقيقهم في المديريات في بطاقات تحمل صفات الرقيق ، وأن تستمر الملكية للرقيق اثنى عشرة سنة يصبح بعدها كل الرقيق أحرارا ، وأعطى المشروع للحكومة تحرير الرقيق قبل هذه المدة اذا ثبت اساءة المالك معاملة رقيقه ، ولكن هذا المشروع لم تصدر به ارادة من الخديوي لأن بنوده ضمنت في مشروع كبير انتهى بمعاهدة بين مصر وانجلترا بشأن الرقيق(٣٠) .

وكان لغوردون موقف معادي من الزبير رحمت ومن ابنه سليمان ، فرغم معاونة الزبير في تنفيذ أوامر الحكمدارية باقرار الأمن في بحر الغزال وفي دارفور الا أنه احتجز في القاهرة عندما ذهب ليشكو حكمدار السودان، وترك ابنه سليمان ليتولى الزعامة في بحر الغغزال الا أن غوردون اتخذ من سليمان موقف المتشكك في ولائه ، واعترض على عودة الزبير الى السودان ، وحاول غوردن اذلال سليمان بن الزبير مما دفع بالأخــير الى رفض اوامــر غوردون الذي حاربه حتى قتل سليمان على يد الايطالي جيسي في يوليــة ١٨٧٥ م .

حاول غوردون تبرير مقتل سليمان بن الزبير بالقول بان سليمان كان

---

(٢٨) ضرار صالح المرجع السابق ص ٨٠ .
(٢٩) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٤ .
(٣٠) د. مكي شبيكة : السودان عبر القرون ص ٢٠٧ .

فهمه الخاطىء هذا فى أن الحكمدارية صارت هدفا لعداء طبقة كبيرة من اعيان السودان وتجاره ، وفى هذا المجال نستشهد بما قاله المسيو داريل فى مقدمة كتاب رسائل غوردون الى أخته ان الخــديوى اسماعيل عهد الى الكولونيل غوردون مطاردة تجار الرقيق فى السودان ، ولكن المجهودات العنيفة التى بذلها ذلك الضابط الانجليزى لم يكن لها من نتيجه عمليه سوى اثارة الطبقة التى كانت مصر تعتمد عليها فى السودان(٣٢) ٠

لم تكتف انجلترا بالجهود التى كان الخديوى اسماعيل يبــذلها لحث موظفيه فى السودان للقضاء على تجارة الرقيق ، بل استمرت فى ضغطها عليه لكى يقرر انهاء الرق فى مصر والسودان فى وقت محــدد ، وانتهت الضغوط البريطانية باستسلام اسماعيل للتوقيع على معاهدة مع بريطانيا فى ٤ إغسطس ١٨٧٧ م تتعلق بمعالجة مسألة الرقيق ٠ وقد نصت تلك المعاهدة على تعهد الحكومة المصرية بمنع دخول الرقيــق الأفريقى الى الأراضى المصرية وملحقاتها ، ومعاقبة كل من يدخل رقيقا الى مصر وممتلكاتها ٠ وبعمل على تهدئة الأحوال بين القبائل السودانية الجنوبية المتقاتلة حول الاستيلاء على الرقيق وبيعه ٠ وكان أخطر ما فى المعاهدة رقم ٦ التى أعطت للسفن الانجليزية حق التفتيش والبحث والقبض على أى مركب تكون متعاطيه تجارة الرقيق ، وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهه وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أثناء سفرها بخليج عدن وفى ساحل بلادالعرب وبالجهة الشرقية من أفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهات التابعة لها(٣٣) ٠

ونص الدكريتو الخاص بالغاء تجــارةالرقيق الصــادر بنفس تاريخ المعاهدة والموقع من قنصل عام انجلترا فى مصر المستر فيفيــان ، ومحمد شريف باشا ناظر الخارجية المصرية ، على سريان نصوص المعــاهده بحيث تنتهى مسألة الرق كاملة بنفيها التملك والتجارة فى الأراضى المصرية فى مدة سبعة سنوات من تاريخ المعاهدة ، وفى مدة اثنى عشر سنة فى جهات السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية ٠٠

---

(٣١) Gordon : The Journal of Major-General C.G. Gordon, P. XV .. XVII.

(٣٢) عبد الرحمن الرافعى المرجع السابق ص ١٢٨ ٠

(٣٣) مجموعة الوثائق السياسية الجزء الاول . المركز الدولى لمصر والسودان وقنــاة السويس ٠٠ جمعها وقدم لها وعلق عليها د٠ راشد البراوى ، ص ٩٧ ـ ١٠٣ ٠

يشجع الاتجار في الرقيق ، فقد ذكر أنه بموت سليمان جاءت نهاية تجارة الرقيق امتي وصفها غوردون كثير بأنها سوف تقود الى اضطرابات فى المستقبل ونتائج سيئة فيما بعد لعدم قيام حكم مناسب(٣١) . وتسبب غوردون فى

بل ان الحكومة الانجليزية ربطت بين اعترافها بامتــــلاك الخــــديوية المصرية لسواحل الصومال حتى رأس حافون فى سبتمبر ١٨٧٧ م وبين منع تجارة الرقيق في تلك المناطق مع السماح للسفن الانجليزية بمراقبة المياه الصومالية وضبط أية سفينة تحمل رقيقــــا من الموانى الصومالية أو تلك السفن المشتبه فى القيام بهذه التجارة وتسلمها الى الجهات المختصة ، وكل ذلك فيه افتئات على سيادة مصر ومصالحها ، حتى ان عقد هذه المعاهدة لم يكن - فى رأى المؤرخين - عملا حكيما ، ولم يكن توجبه أية ضرورة ، واجمع المعاصرون على أنه كان من المتعذر تنفيذها ، كما أجمعوا على انها كانت السبب الذى أشعل ثورة محمد أحمد المهدى وأدى الى ضياع السودان ، وكان من رأى غوردون نفسه أن الانجليز أرغموا الخديوى ارغاما على عقدها(٣٤) .

وقد استند غوردون على تلك المعاهدة غير العملية فى التنكيل بتجار الرقيق ، حتى أنه عندما كان يعجز عن معاقبتهم بالقتل رميا بالرصاص فانه كان يضربهم بالسياط ويصادر جميع ممتلكاتهم وينزع عنهم ملابسهم حتى يسيرو كما كان آدم يمشى عريانا لا يستره شىء(٣٥) مما اضطر هؤلاء الى أن يلجئوا الى أوكارهم القديمة فى بحر الغزال وفى دارفور واشعال الثورات ضد الحكومة التى يرأسها غوردون ومن الأمور المثيرة للدهشة أنه مع شدة غوردون ضد تجار الرقيق السودانيين ، فانه كان يتخذ من الرقيق المصادر من التجار ادوات لتحقيق أهدافه ومصالحه ، فيستخدم الرجال جنــــودا فى جيشه ويهدى الأطفال للرحالة الأوروبيين ، بل كان يلجأ في بعض الأحيان الى بيع النساء والأطفال خارج السودان ، وبمعنى آخر أنه احل لنفسه ما حرمه على أهل السودان . وكل ما فعله هو أنه أبقى المنزل مشتعلا بحيث لم يستطع رءوف باشا وعبد القادر باشا اللذين خلفاه أن يفعلا شيئا لاطفاء اللهب(٣٦) .

---

(٣٤) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان .. ص ١٣٥ .

(٣٥) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣٦) F.R. Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 12.

استخدام موظفين اوروبيين :

وتجلى التدخل الأجنبى فى السودان فى استخدام موظفين أوروبيين لتصريف أمور السودان · فمع العلم أن هـؤلاء الموظفين عليهم محـاذير أهمها :

اولا : ولاؤهم لأوطانهم قبل ولائهم للحكومة التى تستخدمهم وتعطيهم مرتباتهم ·

ثانيا : انهم أكثر تكلفة من الوطنيين عـلى الخـزانة التى تشكو من الافلاس ·

ثالثا : أن وجودهم مؤقت فى وظائفهم ومن ثم يحرصون على جمع أكبر قدر من الأموال يحملونه معهم عند انتهاء مهمتهم ·

رابعا : أنه باستخدامهم يحجبون الوطنيين من مصريين وسودانيين عن تولى هذه الوظائف ·

خامسا : أن استخدامهم فيه اساءة الى شعور أهل البـلاد المسلمين باعتبار أن هؤلاء الموظفين غير مسلمين ولا يراعون عادات وقيم المجتمع الاسلامى فى السودان ·

ورغم هذه المحاذير استخدم باشوات مصر من اسرة محمد على موظفين أجانب فى السودان ، كما هو الحال فى مصر ، الى جانب الموظفين الأتراك بينما اقتصر استخدام الوطنيين من مصريين وسودانيين على الوظائف الصغيرة تحت رئاسة الموظفين الأوروبيين ، ونتيجة لهذه المحاذير ساهم وجود الموظفين الأوروبيين وسياستهم فى أداء وظائفهم بالسودان الى اشتعال الثورة فى هذا القطر ضد الحكم الذى استعان بهؤلاء الموظفين ووثق بهم ·

ومن المهم القول بأن محمد على كان يدرك محاذير استخدام الأجانب كموظفين فى مصر والسودان وطالما بقيت الباشوية قوية لم يكن هناك خطر يذكر من هؤلاء الموظفين الأجانب ، الذين يبدو خطرهم واضحا عندما تصاب الباشوية بالضعف ، ومما يؤثر عنه وعن عباس أنهما لم يستخدما موظفين أوروبيين فى السودان ، بل ان سعيد نفسه الذى فتح مصر والسودان على مصراعيها أمام الأوروبيين المتدفقين المشمولين بحماية الامتيازات الأجنبية لم

يستخدم موظفين أوروبيين فى ادارة شئون السودان ..

ولكن سعيد عين موظفا أرمينيا مسيحيا مديرا للخرطوم عام ١٨٥٧ م هو أراكيل بك من جنس نوبار باشا ، وأثار تعيينه اعتراضات السودانيين الذين كانوا يتعصبون لدينهم ولا يقبلون أن يتــولى البــاشوية عليهم الا المسلمين ، وهذه النزعة الدينية لها أهميتها خاصـــة عنـــد اندلاع الثورة المهدية(٣٧) . وكان على رأس المعترضين قبائل الشكرية ، وان كانت تلك الاعتراضات لم تصل الى حد اندلاع ثورة عامه بسبب وفاة المدير فى العام التالى . ومع ذلك فان سابقة تعيين مديرين مسيحيين قد تأسست ، بنتائج مشئومة أمام الادارات التالية(٣٨) . . . .

ارتبط استخدام الموظفين الأوروبيين فى السودان بأعداد كبيرة فى عهد الخديوى اسماعيل بظاهرتين الأولى استكمال وحدة وادى النيل وما يستتبعه ذلك من احتياجات فى الادارة والجيش بل وفى المغـــامرين الأوروبيـــين من المكتشفين لمنابع نهر النيل ، والظاهرة الثانية زيادة النفوذ الأجنبى فى مصر وبالتالى فى السودان نتيجة حاجة اسماعيل الى مساندة الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا لمشروعاته لتدعيم استقلاله وتوسيع هـــذا الاستقلال ، وحاجته الى الأموال من المصارف الأوروبية للصرف منها على مشروعاته سواء فى مصر بزيادة مساحات الأراضى المزروعة قطنا وما يستلزمه ذلك من شق الترع والقنوات واقامة القناطر وغير ذلك من أمور العمران أو مشروعاته فى السودان بتوسيع القطر السودانى فى الغرب والجنوب والشرق .

كان الخديوى اسماعيل حريصا على رفاهية وأمن السودانيين ، ولذلك رأيناه دائما يحرص على اصدار التعليمات للحكمداريين والمديرين بمراعاة المصلحة العامة ، وتبدو هذه التعليمات واضحة فى رسالة وجهها الى حكمدار السودان موسى باشا حمدى جاء فيها : ان هذا القطر الجسيم ألحق بالمملكة - يقصد مصر - من قديم العهد وأصبح حقا مكتسبا لها ، فالواجب يقضى بعدم اضاعة شبر من حدوده المعينة وبما أن تعمير واصلاح الاقليم المذكور وادخاله فى عداد المديريات المصرية التى هى أكثر عمرانا وازدهارا ، وكذا توسيع نطاق تجارته من أقصى آمالى وأفكارى بنـــاء عليه يلزم أن تعـــاملوا سكانه وقاطنيه بالعدل والحقانية وأن تبذلوا أقصى جهدكم فى تزييد عمرانه

(٣٧) ضرار صالح المرجع السابق ص ٧١ .

(٣٨) R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 71.

وتوسيع نطاق تجارته وايصاله الى غاية الكمال من جهة الأمن والانضباط العام(٣٩) .

وهذا الحرص من جانب اسماعيل على مصلحة السودان قلل من أهميته استخدام موظفين أوروبيين مسيحيين ليست لهم خبرة بعادات وتقاليد عرب السودان المسلمين ، ومن ثم أساء هؤلاء الموظفون الى أهل السودان وبالتالى الى وحدة وادى النيل ، وقد استعان اسماعيل بموظفين من جميع الجنسيات الأوروبية تقريبا ، كان منهم انجليز وفرنسيون ودانمركيون وايطـــاليون وسويسريون ونمساويون وألمان وأمريكيون خلال عشر سنوات من حكمه من عام ١٨٦٩ الى عزله عام ١٨٧٩ م ، بدأت تلك الاستعانة باستخدام صموبل بيكر الانجليزى مديرا لخط الاستواء ليستفيد منـــه ومن غوردون بعده فى تنفيذ قرارات منع تجارة الرقيق وصيده(٤٠) .

بقى بيكر مديرا لخط الاستواء من عام ١٨٦٩ الى عام ١٨٧٣ م ، وخلفه فى نفس المنصب غوردون لمدة أربع سنوات أخرى من ١٨٧٣ الى ١٨٧٦ م سار أثناءها على سياسة سلفه بيكر فى مقاومة تجارة الرقيق وفى بسط سيادة الباشوية على تلك الأجزاء الجنوبية التى صارت جزءا من السودان وخاصة ضم منابع النيل الدائمة فى هضبة البحيرات الى حكم الباشوية بما فيها ممالك البحيرات العظمى وان كانت وسائله - ووسائل غوردون - كانت أكثر سلمية(٤١) . وعندما غادر غوردون مديرية خط الاســتواء استخلف فى خط الاستواء وكيله الضابط الأمريكى « بروت » Prout الذى كان يخدم فى الجيش المصرى ثم خلفه ابراهيم فوزى بك الذى فصله غوردون عندما صار حكمدارا لعمـــوم السوادن وأحـــل محله الدكتـــور ادوارد شنيتزر Edward Schnitzer وهو طبيب ألمـــانى صحب غوردون فى السودان واعتنق الاسلام وعرف باسم أمين بك وأخلص لمصر(٤٢) ، وظل هناك حتى أرغم من جانب الانجليز عام ١٨٨٩ م على الجلاء عن المديرية التى وضـــع الجزء الجنوبى منها مع أوغندة عام ١٨٩٣ م تحت الحماية البريطانية .

وكان غوردون أثناء وجوده مديرا لخط الاستواء يستخدم عددا من الموظفين الأوروبيين فـــالى جـــانب بروت وشنيتزر ، فانه استخدم الايطـــالى روملو Romolo Gossi الذى استطاع رفع العلم المصرى عند مدخل بحيرة

---

(٣٩) دفاتر المعية السنية ، دفتر رقم ٥٢٦ صفحة ٥٨ ، الرسالة بتاريخ ٦ شوال عـــام ١٢٧٩ هـ .

(٤٠) J. Spencer Trimingham : Islam in the Sudan, P. 9...

(٤١) R Collins and R. Tignor : Ibid, P. 73.

(٤٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٦ .

البرت فى ١٠ ابريل ١٨٧٦ م · وشايين لونج Chailiet Longe الضابط الأمريكى الذى كشف بحيرة كيوجاى عام ١٨٧٤ م وسماها بحيرة ابراهيم ·

لم تخل ناحية من نواحى السودان من وجود موظفين أوروبيين ، فقد عين الخديوى اسماعيل السويسرى « فرنر منزنجر » Werner Munzinger حاكما على مصوع عام ١٨٧٥ م ، وعندما نجح فى الاستيلاء على اقليم بوغوص أو سنهيت بين التاكه ومصوع كافأه اسماعيل بتعيينه حاكما علىالسودان الشرقى الممتد من سواكن فى الشمال الى راحيتا أو رهيطة فى الجنوب بما فى ذلك اقليمى بوغوص وتاكة وذلك منذ فبراير ١٨٧٣ م · وظل فى هذاالمنصب حتى قتل أثناء الحرب الحبشية المصرية عام ١٨٧٥ م(٤٣) ·

ومما هو جدير بالملاحظة أن منزنجر هذا كان يعيش فى مصوع منذ عام ١٨٦٠ وتزوج بسيدة حبشية من أهالى البوغوص ، ثم شغل منصب قنصل فرنسا فى ذلك الثغر ، وعاون الانجليز فى حربهم مع الحبشة بما له من الدراية بأحوال البلاد ولغتها ومسالكها(٤٤) · وعندما عينه اسماعيل فى منصب حاكم السودان الشرقى أنعم عليه برتبة البكوية ثم الباشوية · وهو الذى زين للخديوى مسألة ضم بلاد الحبشة واشترك فى العمليات العسكرية ضد الأحباش حتى قتل ، كما اشترك فى قيادة هذه الحملات كذلك الكولونيل الدانمركى الأصل أرندروب Arendrupp · تلك العمليات التى شارك فيها ضباط أمريكيون اتهموا بالتواطؤ مع الأحباش مما أدى الى خسارة الخديوية فى حربها مع الحبشة خسارة مادية وبشرية كبيرة وان كانت الحبشة لم تحرز مكاسب تذكر ·

وفى ساحل افريقية الشرقى استخدم الخديوى اسماعيل الضابط الاسكتلندى ماكيلوب McKillop وأنعم عليه برتبة الباشوية وكلفه ضم سواحل الصومال حتى مصب نهر جوبا وقد وصلت هذه الحملة الى بغيتها فى أكتوبر ١٨٧٥ م ، ولكنها انسحبت الى رأس حافون فى ديسمبر من نفس العام تحت ضغط بريطانيا ·

وكان جنرال غوردون أول أوروبى مسيحى يشغل منصب الحاكم العام للسودان ، وأحاط نفسه بهيئة من الموظفين الأوروبيين والأمريكيين الذين ساعدوه فى محاربة تجارة الرقيق فى مديريات السودان ، مما جعل

---

(٤٣) د· محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١٢٥ ·

(٤٤) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٢ عن ترجمة منزنجر باشا بقلم المسيو دور بك فى مجلة الجمعية الجغرافية العدد الأول من السنة الأولى (نوفمبر ١٨٧٥ - فبراير ١٨٧٦ م) ص ١٢١ ·

"السودانيين يعتقدون أن غوردون وزملاءه الأوروبيين لم يهدموا فقط الاقتصاد السوداني ، ولكنهم اقتنعوا بأن هؤلاء المسيحيين هدفهم هدم مبادىء وتعاليم الدين الاسلامي(٤٥) ٠

وكان هؤلاء الموظفين الأجانب قد تقلدوا مناصب كثيرة كمفتشين ومديرين في مديريات السودان ، وأصر على استخدامهم وهدد بالاستقالة اذا لم يستجب الخديوى لطلبه ، وبرر استخدام موظفين أجانب في السودان بأن : الأشخاص - يقصد الموظفين - الدناقله والبحارة الموجودين في جهات بحر الغزال والرول ودارفور من الضروري ازالتهم من تلك الجهات بالكلية لأنهم حرامية ، وأضاف أنه لا يمكن ازالتهم بتعيين المأمورية أو أبناء عرب - يقصد بالاولين الأتراك ، وبالآخرين المصريين والسودانيين - ولذا قصدنا أن الدكتور أمين أفندى - دكتور شنيتزر الألماني - يكون بخط الاستواء وكيلا عليه ومسيو جيسى - الايطالي - يتوجه الى جهة بحر الغزال ، ومسيو فردريك روسيه - Rosset - يتوجه الى دارفور(٤٦) ٠

وعندما حصل غوردون على موافقة الخديوى اسماعيل بادر بوضع موظفين أجانب على رأس مديريات السودان ، فتولى الايطالي روملو جيسى منصب مدير مديرية بحر الغزال ، الذى ظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٨٨٠ م ثم خلفه الانجليزى لبتون Lipton ، وفي مديرية دارفور تولى كل من النمساوى سلاطين Slatin الذى زكاه لغوردون الدكتور شنيتزر عام ١٨٧٨ م بأنه شخص مناسب للخدمة في السودان ، وكان سلاطين يعمل ضابطا في حامية البوسنة عندما تلقى رسالة من غوردون يدعوه للخدمة في ادارة حكم السودان(٤٧) ، وتولى سلاطين حكم دارة ، وأميلياني Ameliani النمساوى أيضا حكم كوبى ، والايطالي ميسداليا Messedaglia حكم الفاشر وبقى الألماني دكتور شنيتزر مديرا لخط الاستواء ، وتم استخدام النمساوى أربست مانرو Manro مفتشا في فاشودة ٠ هذا الى جانب أن غوردون عين الألماني جيجلر Gieglero وكيلا للحكمدارية بعد أن أنعم عليه برتبة اللواء(٤٨) ٠ وقد ارتفع جيجلر بسرعة من وظيفة مفتش في تلغرافات

---

(٤٥) R. Collins and R. Tignor : Ibid, P. 75.

(٤٦) دفاتر المعية السنية : دفتر رقم ٥٠ وارد تلغراف ٠

(٤٧) Richard Hill : Slatin Pasha, P. 6.

(٤٨) د٠ مكى شبيكة . السودان عبر القرون ص ٢٢١ ٠

السودان فوكيل الحكمدارية أثناء حكمدارية غوردون الى رئاسة الادارة التي أنشئت لمحاربة تجارة الرقيق في حكمدارية رءوف ، ثم وجد نفسه بعد رءوف على رأس حكومة السودان الشاسع يواجه ثورة دينية الى جانب أمور الادارة المعقدة التي لم يكن ليجيدها(٤٩) •

وشارك موظفون أجانب في كشف نواحي مجهولة في أطراف السودان وساحل البحر الأحمر كان منهم الى جانب صمويل بيكر وغوردون الانجليزيان ، كل من الضباط الأمريكان بوردى Purdy وكولستن Colston اللذان شاركا مع ضباط مصريين في كشف الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر ومجرى النيل في مصر وشمال السودان ، والأمريكي شاييه لونج الذي شارك في كشف بحيرة ابراهيم في مديرية خط الاستواء ، كما ذكرنا ، والأمريكي ميزون Maison الذي شارك مع بوردى وضباط في الجيش المصري آخرين في ارتياد دارفور ، كما شارك في اتمام كشف بحيرة البرت ، هذا الى جانب غيرهم مثل المهندس الامريكي ميتشل Michel وأرنست لينان دى بلفون الفرنسي الذي كشف الطريق بين غندكرو ودوباجا عاصمة أوغندة ، والايطالي روملو جيسي الذي حقق مواقع بحر الغزال •

كان استخدام هؤلاء الموظفين الأوروبيين المسيحيين من أسباب الثورة المهدية حيث شعر السودانيون أن الدول المسيحية قد تألبت عليهم وأرسلت هؤلاء الاداريين لطعن اسلامهم • وكانت الاجراءات التي اتخذها هؤلاء الموظفون ضدهم — أي ضد السودانيين — ما جعلهم يحقدون على الأتراك والمصريين الذين جلبوا لهم الكفر الأوروبي(٥٠) ، هذا مع عدم ولاء هؤلاء الموظفين لمن استخدمهم بل كانوا أدوات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أيدي دولهم المتطلعة الى استغلال امكانيات السودان •

ومن ثم فلا غرابة أن نجد محمد أحمد المهدي يلقي تبعات ما أصاب السودانيين من مظالم ومصائب على يد الموظفين الأوروبيين على عاتق الحكومة المصرية لأنها استخدمت أولئك الأجانب والدخلاء وولتهم أمور العباد ، فحكموا سيوفهم في رقابهم وأتوا ما أتوه من الظلم وقتل النفوس وهتك الأعراض(٥١) • ومن ثم انضم الساخطون من السودانيين على التغلغل الأوروبي والتجاري الأجنبي وأولئك المستاءين من الغاء الرق الى المتضررين من الوقوع تحت حكم الأجانب المسيحيين في اشعال الثورة المهدية بالسودان •

---

(٤٩) M. Shebeika British Policy in the Sudan, P. 33.

(٥٠) نزار صالح • المرجع السابق ص ٩٤ •

(٥١) محمود الشرقاوي • السودان المصري والانجليز •

التدخل الأجنبى واحداث الثورة

تبين لنا مدى مسئولية التدخل الأجنبى فى السودان فى حدوث الثورة المهدية . وعلينا الآن تتبع مسئولية هذا التدخل فى تشكيل الأحداث فى السودان منذ اشعال ثورة محمد احمد فى أغسطس ١٨٨١ م وحتى اتفاقية الحكم الثنائى للسودان عام ١٨٩٩ م . ذلك التدخل الذى تبنى ثلاث مواقف متباينة كان لانجلترا اليد الطولى فى رسمها بحكم احتلالها لمصر ، وبحكم مسئوليتها الى حد كبير عن حدوث هذه الثورة كما رأينا .

ويمكن توضيح هذه المواقف الثلاثة خلال مراحل مواجهه الثورة المهدية التى يمكن تحديدها فيما يلى :

أولا : مرحلة ما قبل عودة غوردون الأخيرة الى السودان .

ثانيا : مرحلة بعثة غوردون الى السودان .

ثالثا : مرحلة استرجاع السودان من الدولة المهدية .

وسوف نعالج كل مرحلة من هـــذه المراحل مهتمين بابراز مسئولية التدخل الآجنبى فى أحداث كل مرحلة ، على النحو التالى ..

السودان قبل بعثة غوردون للاخلاء

عندما تآمرت الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا ونجحت فى تآمرها بعزل الخديوى اسماعيل عام ١٨٧٩ م وتولية ابنـــه محمد توفيق مكانه ، استقال الجنرال غوردون من منصبه كحكمدار للسودان وعاد الى انجلترا ، فخلفه محمد رءوف باشا التركى الأصل حكمدارا للسودان الذى أبقى على المديرين الأوروبيين فى مديريات السودان والذين كان غوردون قد قلدهم تلك المناصب ، وعندما فشل رءوف فى معالجة الثورة المهدية استدعته الحكومة الخديوية وعينت مكانه عبد القادر حلمى باشا أقدر ضباط الجيش المصرى .

غادر رءوف باشا الخرطوم فى أوائل مارس ١٨٨٢ م ، بينما لم يغادر عبد القادر باشا حلمى القاهرة الى الخرطوم الا فى أوائل مايو فوصل الخرطوم فى الحادى عشر من هذا الشهر . وفى الفترة بين سفر رءوف من الخرطوم وقدوم

عبد القادر اليها قام جيجلر باشا(٥٢) بمهام الحاكم العام بالنيابة باعتباره كان منذ غوردون وكيلا للحكمدارية ، وعندما ورد تلغراف من القاهرة يستفسر عن الحالة فى السودان أجاب بأن الحالة فى تحسن عن الأول !! وأنه بالعساكر الموجودة بالسودان يمكن اطفاء هذه الحركة ، ولا لزوم لتكليف مصر بمصاريف باهظة ، فاعتمدت الحكومة على هذا الخاين مع علمه الحقيقى بتجمع وعصاوة العربان بكامل وآكنان السودان ٠

وعندما سئل جيجلر كيف تقول ان الحال تحسن فلا ترسل الحكومة المصرية قوة عسكرية الى الخرطوم قال أنه لا حق على فى ذلك ، والحق هو على الحكومة نفسها كونها سمعت قولى لأنى لست جهادى (عسكرى) حتى أعطى قول حقيقى ، وانما الحكومة نفسها محقوقة فى سماع قولى ،وكان يلزمها النظر فيه ، فيظهر من ذلك أنها « مقصدة » منه يريد ارتباك حكومة السودان أو أن يكون أحدا أفهمه ذلك(٥٣) ٠

ولسنا فى مجال مناقشة مسئولية الحكومة الخديوية فى تصديق جيجلر والاستناد الى أقواله فى عدم ارسال نجدات عسكرية الى الخرطوم ، وان كان تصديقها ابنى أساسا لا على ثقتها بهذا الأجنبى ولكن لأن الظروف فى مصر لم تكن تسمح بارسال قوات عسكرية من مصر الى السودان فى الوقت الذى تأزمت فيه الأمور بين العرابيين والخديوى ٠ ولكننا نوضح مسئولية جيجلر فى اعطاء معلومات غير حقيقية ، ونتساءل لمصلحة من يعطى هذه المعلومات الخاطئة ثم يلقى اللوم على حكومة القاهرة لكونها وثقت به وصدقته ؟؟

وعندما وصل عبد القادر باشا حلمى الى الخرطوم وأدرك خطورة الوضع فى السودان ، بعث الى المسئولين فى القاهرة بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٨٢ م يطلب امدادات اذا أريد لمهمته أن تنجح كما رسمها الخديويه ، ولكن هذا الطلب جاء بعد خمسة أيام فقط من موقعة التل الكبير وحدوث الاحتلال البريطانى لمصر ، مما يدل على أن عبد القادر ظل جاهلا بتطورات الامور فى مصر(٥٤) ، كما جاء هذا الطلب فى نفس الوقت قبل يوم واحد من مرسوم

---

(٥٢) ألمانى الأصل عمل مفتشا فى تلغرافات السودان فمديرا لادارة مكافحة الرق فوكيلا للحكمدارية كما ذكرنا سابقا ٠

(٥٣) يوميات عباس بك معاون حكمدار عموم السودان تحقيق القائمقام عبد الرحمن زكى ص ١١٠ ٠

(٥٤) M. Sheheika : British Policy in the Sudan, P. 45.

الخديوى الذى أصدره فى ١٩ سبتمبر قبل أن يترك الاسكندرية فى طريقه الى القاهرة والقاضى بحل الجيش المصرى وبيع أسلحته أو تدميرها ، كما أن وجود قوات الاحتلال الانجليزية فى القاهرة لم يكن ليسهل مهمة عبد القادر حلمى فى السودان .

وعندما وجد عبد القادر صعوبة الاسجابة لمطالبه بعث فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ يطلب من الخديوى اعفاءه من منصبه ، رد عليه الخديوى فى اليوم التالى بأنه يتم اعداد القوات المطلوبة وسوف ترسل حال استكمال تجهيزاتها ، ومما هو جدير بالذكر أن الجيش العامل فى السودان كان يشمل وحدات سودانية ، كما أن الجنود السودانيين ثبتوا واستبسلوا فى معركة التل الكبير فى مصر(٥٥) . الا أن الخديوى عاد فى ٢٤ ديسمبر فأصدر قرارا سريا باعفاء عبد القادر من منصبه وتعيين علاء الدين باشا حكمدارا على السودان ، وسليمان نيازى باشا قومندانا للعساكر بالسودان والضابط الانجليزى هيكس باشا William Hicks ئيسا لأركان حرب الجنود هناك(٥٦) .

وقد أثارت مسألة اعفاء عبد القادر باشا من نظارة وحكمدارية السودان تساؤلات متعددة ، فيذهب كثيرون الى أن عبد القادر كان وحده الذى يقدر على اخماد ثورة المهدى وأن استدعاءه كان لذلك دسيسة من أولئك الذين أرادوا للثورة أن تستفحل حتى يضيع السودان من مصر ، وأن جماعة من الأجانب وشوابه عند الخديوى وألقوا فى روعه أن الحكمدار الجديد لا يبعد أن يستقل بالبلاد السودانية فى غفلة من الحكومة المصرية(٥٧) ، أو أن الحكومة المصرية قد غضبت عليه لانتصاره على الثوار فى السودان ، أو أنها لا ترى بأسا فى تقلص نفوذها من السودان وبسط سلطان المهدى عليه(٥٨) .

ويرجع اهتمامنا بمسألة اعفاء عبد القادر حلمى من منصبه فى السودان الى ما نعتقده من وجود ضغط أجنبى على الخديوى ليعفى عبد القادر ، بعد أن

---

(٥٥) د. مكى شبيكة : تاريخ شعوب وادى النيل ص ٦٦٠ .
(٥٦) د. مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٢٦٧ .
(٥٧) أحمد شفيق باشا . مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ١٣١ .
(٥٨) ابراهيم فوزى باشا : السودان بين غوردون وكتشنر جـ ١ ص ١٣١ .

يدأ عبد القادر يطبق خطة عسكرية أثبتت نجاحا واضحا بالدفاع عن وادى النيل وترك محمد أحمد المهدى فى فيا فى كردفان ، وهى سياسة أقلقت محمد أحمد حتى طلب من أنصاره أن يدعون فى صلواتهم بدعاء يقول : اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر » • ونجاح عبد القـــادر يهدم خطط الانجليز فى السيطرة على وادى النيل جنوبه وشماله •

كان على الانجليز بعد احتلال قواتهم لمصر وتوجيه السياسة المصرية بمشورتهم ، وبعد أن دفعوا الخديوى لكى يصدر قراره بحل الجيش المصرى وبيع أو تدمير أسلحته أن يعالجوا المسألة السودانية بحكم انهم شلوا حكومة الخديوى عن اتخاذ أى قرار دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ولكن الانجليز اتخذوا موقفا غريبا بل ومناقضا ، ففى الوقت الذى ادعوا فيه أن احتلالهم لمصر مؤقت وأن مسألة السودان لا تدخل فى اختصاصهم ، نجـــد الحكومة البريطانية تعد قوة دفاع مصرية تسند قيادتها العامة الى ضابط انجليرى يدعى ايفلين وود Evelyn Wood، وكلف ضابط انجليزى آخر بتدريبها هو فالنتين بيكر Valentine Baker واستخدمت٢٥ ضابطا انجليزيا كقادة لأفرع القوة المصرية التى بلغ عددها ستة آلاف جندى ، كانت مهمتهم كما ادعى الانجليز حماية مصر من أخطار الثورة السودانية •

وأعلنت الحكومة البريطانية أن احتلال قواتها لمصر لا يفرض عليهـــا الاشتراك فى عمليات عسكرية بقصد الاحتفاظ بالسودان ، وأنها لن تتحمل أية مسئولية عما تتخذه حكومة القاهرة مناجراءات بشأن التعيينات لحكمداريه السودان أو للقوات المرسلة الى السودان ، وكل ما يمكنها عمله هو أن ننصح الحكومه الخديوية بالتخلى عن بعض الاقاليم السودانية على الاقـل حتى يمكن الحفاظ على السودان الأوسط كمقدمة للدفاع عن مصر ، الا أنه من وجهة عسكرية ترى ــ الحكومة البريطانية ــ أن لابد من معرفة كنه الحركة ــ المهدية ــ ومدى تطورها واحتمالاتها ، وهل وصلت الى درجة أن تكون خطرا عـــلى مصر نفسها(٥٩) •

للتقرير عن الأحوال هناك حتى يمكن للحكومة البريطانية اتخاذ موقف نحو أحداث السودان بينما الموقف في السودان غير خاف على المسئولين امبريطانيين. فقد بعث السير ادوارد ماليت Malet ، برسالة فى ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢ م

---

(٥٩) د• مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ١٦٦ •

الىاللورد جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطانية ، ملحق بها مذكرة وضعها السير شارلس ويلسون Wilson المستشار العسكرى للقنصلية البريطانية فى القاهرة أكد فيها أن الموقف فى السودان يزداد سوءا ، وأن المهدى يبدو أنه منتصر فى كل مكان ، واذا سقطت الخرطوم فى يده فسوف يزحف شمالا ما بطريق النيل أو بطريق سواكن والبحر الأحمر والسويس واما بطريق امهوافل لنجارة الرقيق من دارفور(٦٠) ، للاستيلاء على مصر ، التى لن تستطيع الدفاع عن نفسها بعد الغاء جيشها واقترحا تعيين الجنرال غوردون فى السودان ٠

كانت تلك شهادة بريطانية عن الأحوال فى السودان ، ومع ذلك اتخذت الحكومة البريطانية قرارا بايفاد بعثة لتقصى الحقائق ليس غير فى اطار عدم رغبتها فى تحمل أية مسئولية عن أحداث السودان ، وفى نفس الوقت أعلن البريطانيون أن وجهة نظر المستر غلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى ثورة السودانيين تختلف عن رأيه فى ثورة المصريين ، فقد رأى أن السودانيين قوم يناضلون للحصول على حقهم فى الحرية(٦١) ٠ ومع ذلك فقد وافقت الحكومة البريطانية على تقرير اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطانى فى استانبول ، والـــذى أبلغ محمد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية بأنه ليس هناك اعتراض من قبل الحكومة البريطانية عـــلى استخدام مصر لضباط انجليز خارج الخدمة(٦٢) ٠

وعندما أبلغ اللورد دوفرين تقريره الى شريف باشا فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ م أدرك أن مصر لن تقبل فكرة التخلى عن السودان ، ويؤكد هذه الحقيقة سير أوكلاند كولفن Auckland Colvin (٦٣) بأن الرأى السائد فى مصر عندما تقدم دوفرين بتقريره أن مصر لن توافق على سياسة من قواعدها اخلاء السودان(٦٤) ، ومع ذلك تفاجأ الحكومة المصرية بوصول الكولونيل ستيوارت Stewart على رأس بعثة لتقصى الحقائق فى السودان الى سواكن ضمت شخصا واحدا الى جانب ستيوارت وهو الايطـــالى ميسيداميا Messedaylia

---

(٦٠) عمر طوسون : المسألة السودانية ص ٩ ٠

(٦١) R. Jenkins : Sir Charles Dilke, P. 178 and Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 103.

(٦٢) M. Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 51.

(٦٣) A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 54.

(٦٤) د٠ محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٥٨ ٠

الذى كان مديرا لدارفور تحت حكم غوردون لعمو مالسودان .

تم هذا الاختيار - لبعثة ستيوارت - بانفاق حدث - وبعد مراسلات - بين كل من القنصل البريطانى فى القاهرة مالت Malet ، ومستشاره العسكرى شارلس ويلسون ، والقائد الأعلى للقوات البريطـانية فى مصر أرشيبالد أليسون من ناحية ووزير الخارجية البريطانية لورد جرانفيل من ناحية أخرى ، أدى الى اقرار الحكومة البريطانية لفكرة البعثة دون التشاور مع الحكومة المصرية أو ابلاغها ، ومن العجيب أن تتذرع الحكومة البريطانية بالقول بأن ارسال البعثة لا يعنى أن بريطانيا على وشك تحمل مسئولية ما يقع من أحداث فى السودان(٦٥) .

جاء ستيوارت الى سواكن فى ديسمبر ١٨٨٢ م بينما كان السودان تحت ادارة عبد القادر حلمى باشا الذى كان يجهل هو ومديرى مديريات السودان أى شىء عن بعثة ستيوارت شأنهم فى ذلك شأن الحكومة الخديوية ، ومن ثم فانه عندما أبلغ كل من مدير سواكن ومدير بربر عبد القادر بأخبار وصول بعثة ستيوارت والأسئلة التى يثيرها ستيوارت عن القبائل العربية وزعمائها والضرائب المفروضة وتجارة القوافل ، وغير ذلك من أسئلة دفعت عبد القادر الى أن يكتب للخديوى فى ١٥ ديسمبر بأن من اختبار أحـوال المومى اليه - المشار اليه أى استيوارت - تبين لنا أنه يريد اظهار سطوتهم بهذه الجهات ، وبناء عليه قد نصحناه بالمحسوس بتعريفه أن الحركات الحاصلة هى تحركات دينية(٦٦) .

وجاء رد الخديوى على عبد القادر حلمى ينطوى على الدهشة والشك فى تلك البعثة السرية التى ضمت ميسيداليا المشكوك فى ولائه للخديوية ، فقد أبرق الخديوى بالشفرة الى عبد القادر فى اليوم التالى - ١٦ ديسمبر - بأن ما يعرفه الآن هو أن مهمة ستيوارت تتمثل فى وضع تقرير عن الثورة فى السودان ومقدار قوتها والقبائل المناصرة لها ، ولا بأس من امداده بالمعلومات التى يريدها ولكن يجب وضعه ورفيقه تحت المراقبة دون أن يشعرا ، وأن يبلغ القاهرة بتحركاتهما .

ثم عاد الخديوى فى ١٩ ديسمبر ليؤكد وجهة النظر البريطانية بأن

---

(٦٥) M. Shebeika : Ibid, P. 53.

(٦٦) دار الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، محفظة رقم ١/١ - ١ .

مهمة ستيوارت هي للتجسس على المهدى وأحوال السودان ، وأن مسيداليا مجرد « رفيق سفرية » ، وطلب من عبد القادر حلمي الاطمئنان من ناحية ستيوارت ورفيقه ولا داعي للتجسس على أحوالهما ، بل طلب منه رد البرقية السابقة التى احتوت على تكليف الخديوى لعبد القادر بمراقبة ستيوارت ورفيقه ·

وكان الخديوى قد قرر اعفاء عبد القادر حلمي من وظيفته كناظر على السودان وحكمدار له ، ومن ثم فقد أوفد ياوره أحمد حمدى بك الى الخرطوم بتاريخ ٢٤ ديسمبر يحمل قرار الخديوى باعفاء عبد القادر وتعيين علاء الدين مدير شرق السودان حكمدارا للسودان ، ويحمل تعليمـــات تتعلق ببعثة ستيوارت تقضى بتكليف عبد القادر باعطاء ستيوارت كل المعلومات التى يطلبها ، وأن يبلغ ستيوارت بهذه الارادة الخديوية ·

ويبدو ان الخديوى خشى أن يشعر ستيوارت بأن هناك رقابة عليـه فيبلغ ماليت في القاهرة ، فبادر بارسال برقية الى ياوره أحمد حمدى عندما وصل الى السويس في طريقه الى سواكن يطلب منه مقابلة الكولونيـــل ستيوارت « وتبلغوه السلام من الحضرة الخديوية . وتخبروه بأن الجـــناب الداورى يسأل عن خاطره وصحته ، وأنه حصلت الوصية لسعادة علاء الدين باشا الحكمدار الجديد من طرف الأعتاب الكريمة بمساعدته فى أداء كلما يلزم له من الطلبات ، وأن تخبّروا سعادة علاء الدين باشا سرا بينكم وبينه بأن دايما يراقب أحوال وحركات الكولونيل المومى اليه واجراءاته ، وان كان حاصل منه وساوس أو نحو ذلك »(٦٧) ·

وبعد أن قام أحمد حمدى بمهمته فى السودان كتب تقريرا أشار فيه الى بعثة ستيوارت جاء فيه : جناب الكولونيل ستيوارت مده وجوده هنا قد أجرى تفحصات واستفهامات ، ولهذه الغاية كان يحضر طرفه العلما والتجار والأعيان وغيرهم ويسألهم عن الأموال وكيفية تقريرها وتأديتها وسير الحكام معهم ، وأسئلة أخرى فضلا عن كونه كان يرسل مخصوصين من طـــرفه للجهات وعن استفهاماته عن دواوين الحكومة(٦٨) ·

وهكذا تتضح صورة بعثة ستيوارت التى أقرتها الحكومة البريطانية

---

(٦٧) دار الوثائق المصرية · محافظ السودان ، محفظة رقم ١/١ ــ ٢ ·
(٦٨) دار الوثائق المصرية محافظ السودان ، محفظة رقم ١/١ ــ ٨ ·

وهى تعلن أن سياستها عدم التدخل فى أى علاج للأمور فى السودان حتى لا تتحمل أية مسئولية ، وهو ادعاء باطل ، فكما رأينا أصابع الاتهام توجه للتدخل الأجنبى فى مسألة اعفاء عبد القادر حلمى من ادارة السودان ، نجد أن التدخل استمر بارسال بعثة ستيوارت الى السودان لكتابة تقارير لا تقدم للحكومة الخديوية بل للحكومة البريطانية ٠

وصل ستيوارت وميسيداليا الى الخرطوم فى منتصف ديسمبر ١٨٨٢م ، وغادراها فى مارس ١٨٨٣ م وكتب تقريرين أحدهما بعث به من الخرطوم فى ٩ فبراير ١٨٨٣ الى ادوارد ماليت ليقوم بابلاغه لوزارة الخارجية البريطانية ، والثانى بعث به من مصوع فى ١٨ أبريل الى ماليت أيضا ، وما يهمنا فى هذه التقارير التى قدمت فيمـــا بعد للحكومة الخديوية معرفة مقترحات ستيوارت وآرائه حول علاج المسألة السودانية وموقف الحكومة البريطانية من هذه المقترحات والآراء ٠

اقترح ستيوارت أن تتخلى مصر عن مديريات فاشودة وكردفان الجنوبية ودارفور ، وأن تقوم وكالات تجارية من الأوروبيين فى مديريتى بحر الغزال وخط الاستواء بدلا من الادارات الحكومية ، وذلك للقيام بالأعمال التجارية فقط ومنع تجارة الرقيق ٠ وهذا الاقتراح يوضح الأمانى الاستعمارية لسلخ جنوب السودان وغربه عن قلب السودان ، وأن يأتى هذا الانسان لصالح الأوروبيين لا لصالح السودانيين ، فكيف يتسنى للأوروبيين أن يتـــاجروا فى المديريات الجنوبية دون حماية حكومة مسئولة منظمة ٠ لابد اذن أن تأتى الحماية من أوروبا !! ٠

وأضاف ستيوارت فى تقاريره أنه يرى عدم ارسال حملات عسكرية ضد محمد أحمد المهدى فى كردفان خاصة بعد أن سقطت الأبيض عاصمة الاقليم ، وأن القيام بأية عمليات عسكرية فى ذلك الاقليم عمل بعيد كـــل البعد عن الحكمة والصـــواب ، وأن الصـــواب يقتضى الدفاع عن السودان الأوسط والشمالى والشرقى انتظارا لما سيحدث من أحداث ٠ وأنه يرى أن حامية الخرطوم التى كانت مكونة من بقايا جيش عرابى تستطيع الدفاع عن العاصمة(٦٩) ٠ ومن عجب أن يتفق ستيوارت باقتراحه هذا مع آراء عبد القادر التى حرص على التمسك بها واستمر يدافع عن السودان الأوسط

---

(٦٩) ضرار صالح : المرجع السابق ص ١٢٩ ٠

ورفض تنفيذ أمر الخديوى بايقاف تلك العمليات العسكرية وبجميع القوات في الخرطوم انتظارا لوصول الضباط المرسلين لتولى العمليـــات من مصر برئاسة الضابط الانجليزى وليام هيكس ، واستند عبد القادر فى رفضه الى أن وقف العمليات سيساعد على استمرار الثورة ويؤكد ضياع كردفان ودارفور ثم تمتد الثورة الى السودان الأوسط ، ولقد شهد ستيوارت هذه الحادثة وأبرق من الخرطوم فى أواخر يناير ١٨٨٣ م بأنه يتفق تماما مـــع عبد القادر فى كل ما ذكر اذ أن الحالة عصيبة جدا ويجب على الخـــديوى ألا يتدخل فيها(٧٠) ٠

ولكن الآراء والمقترحات شيء والأخذ بها وتنفيذها شيء آخـــر ٠٠ وحاولت الحكومة البريطانيه أن تظهر رغبتها فى عدم التدخل فى أمـــور السودان حتى يأتى الوقت الذى تعلن فيه أنها تركت للحكومة المصرية كامل التصرف لعلاج الأمور فى السودان ولكن هذه الحكومة لم تفعل الشيء السليم ومن ثم فهى ــ الحكومة البريطانية ــ مضطرة لفرض رأيهـــا على الحكومة المصرية ٠٠ ذلك أنه بناء على اقتراحات ستيوارت لحل المشكلات المتعلقة بالثورة فى السودان طلب اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية من السفير البريطانى فى استانبول لورد دوفرين ان يحث الحكومة المصرية على ضرورة اجراء الاصلاحات التى اقترحها ستيوارت ولكن الحالة كانت قد بلغت حدا يصعب اصلاحه من الداخل(٧١) ٠ هذا على الرغم من انه عندما اقترح ستيوارت وهو فى الخرطوم حضور ضباط من الاوروبيين لهم معرفه باللغه العربيه وسمى للحكمدار بعضهم فبعث الأخير فى طلبهم(٧٢) ٠

وكان كل ما فعلته الحكومة البريطانيـــة بتقارير ستيوارت ودوفرين بخصوص الوضع فى السودان هو انها طلبت من قنصلها العام فى القاهرة ابلاغ الحكومة الخديوية بفحوى هذه التقارير مع اظهار أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل بالسودان ، واذا قامت الحكومه الخديوية بأية اجراءات عسكرية هناك فيجب أن تتحمل مسئوليتها هذه الحكومة وحدها ، سواء أدت هذه الاجراءات الى استمرار العمليات العسكرية للاحتفاظ بجميع أقاليم السودان واخماد ثورة المهدى أو أدت الى التخلى عن الاقاليم التى صارت فى

---

(٧٠) د٠ جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية ، ص ٤٧ ٠

(٧١) Wingate: Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 53.

(٧٢) د٠ مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٢٦٥ ٠

حوزة المهـــدى حتى يتسنى بذلك منـــع الثورة من تهديد حـــدود مصر الجنوبية(٧٣) .

وروجت بريطانيا فى نفس الوقت لفكرة أن الحكومة المصرية غير قادرة على عمل أى شىء فى السودان ذلك القطر الواسع الذى يصعب الاتصال به وخلاله ، وبه حاميات عسكرية وأهليون مبعثرون فى طول البلاد وعرضها ، فكيف يمكن امداد هؤلاء بالقوات لحمايتهم فى الوقت الذى لا توجد فيه قوات كافية لارسالها الى ذلك القطر ، وحتى لو وجدت القوات العسكرية اللازمة فأين النقود التى ندفع لهم(٧٤) .

وفى اطار هذه السياسة البريطانية الغـــامضة استخدمت الحـــكومة الخديوية جنرال وليام هيكس الضابط الانجليزى للتعامل مع محمد أحمد فى كردفان .. أين اذن تقارير ستيوارت ومن قبلها وجهة نظر عبد القادر حلمى العسكرية بعدم الدخول فى معارك مع محمد أحمد بكردفان والإكتفاء بالدفاع عن السودان الأوسط حتى يضيق الثوار بحيـــاة كردفان الصعبة فتنتهى الثورة دون أن تكلف خزانة الحكومة الخديوية المرهقة كثيرا ، ولكن هده الآراء السليمة ضرب بها عرض الحائط من جانب الخديوى ومن جانب الحكومة البريطانية ..

كيف توافق الحكومة البريطانية على استخدام هيكس فى حملة عسكرية فى منطقة نصح ستيوارت فى تقاريره بعدم القيام بعمليات عسكرية فيها بل واخلائها ؟ سؤال لا اجابة عليه سوى أن هذه الحكومة ساهمت فى سوء النصرف الذى لجأ اليه الخـــديوى بارسال تلك الحملة ، والذى عز عليه أن يظل الثائر السودانى متقدما باستمرار فى ثورته كاسبا دائمـــا أراض جديدة .. فنحن اذن لا نعفى الحكومة البريطانية من مسألتين : الأولى موافقتها على استخدام ضباط بريطانيين فى حملات عسكرية بالسودان للوقوف أمام ثورة ذات طابع دينى ووطنى ، والمسألة الثانية كيف وهى التى تحتل قوانها مصر سمحت للخديوى بارسال تلك الحملة بينما تقارير مندوبيها نصحت بعدم قيام مثل تلك الحملات فى تلك الجبهات الغربية من السودان ، بدعوى أن تدخلها غير مرغوب فيه ليس فقط بسبب عدم الاستقرار القائم والنفقات

(٧٣) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان .. . ص ٣١٧ .

(٧٤) H. MacMaichael : The Sudan, P. 37.

المطلوبه ، ولكن أيضا لأنه من الصعب التنبؤ بامكانية المهدت من مواصلة أو الاستمرار فى التدخل(٧٥) •

ورغم ذلك وافقت الحكومة البريطانية بعد التشاور مع قنصلها فى مصر ماليت وسفيرها فى الآستانة دوفرين بالسماح للضباط البريطانيين الذين أتموا الخدمة وأحيلوا الى التقاعد بالعمل فى السودان ، وكان من بين هؤلاء الضباط جنرال وليم هيكس ومعه عدد صغير من الضباط البريطانيين وآخرين من الأوروبيين لمعاونته(٧٦) • وعندما تم تعيين هؤلاء الضباط لقيادة القوة العسكرية المسافرة الى السودان بعث لورد دوفرين الى اللورد جرانفيل فى ٦ فبراير ١٨٨٣ م يؤكد أن الكولونيل هيكس وأصحابه من الضباط الانجليز والأوروبيين دخلوا خدمة الحكومة المصرية على مسئوليتهم الشخصية ،وليس للسير ادوارد ماليت أو لى أنا أى دخل فى موضوع استخدامهم(٧٧) •

وقد أثار موضوع اســـتخدام هيكس وزملائه من الضباط الأوروبيين تساؤلات عن حقيقة موقف الحكومة البريطانية ومسئوليتها بالنسبة للسودان فى الوقت الذى نحتل قواتها الأرض المصرية •• فنحن لا يمكن اعفاؤها من المسئولية ، ذلك أنه بالرغم من اعلان حكومة المستر غلادستون - زعيم حزب الأحرار - بأنها توافق على ما جاء فى تقارير كـــل من ستيوارت ودوفرين بعدم التوسع فى القيام بعمليات عسكرية فى السودان وتفضل الدفاع عن الخرطوم ، الا أنها لم تفعل شيئا مطلقا لاظهار هذا الرأى أمام الحكومة الخديوية باعتبارها سياسة مقررة ، فلم تلزم حكومة القاهرة باتباعها(٧٨) •

وبعد استخدام هيكس ورفاقه كلف الخديوى محمد توفيق ياوره أحمد حمدى بك الذى سافر فى مهمة الى السودان وابلاغ علاء الدين باشا مدير السودان الشرقى بقرار تعيينه حكمدارا للسودان وسليمان نيـــازى باشا قومندانا عاما للعساكر ، أعطى الخديوى لأحمد حمدى « تفكرة » تقول بعد نهو الاجراءات تنتظروا حضور سعادة اللواء هيكس باشا رئيس أركانحرب الى الخرطوم ، وبحضوره تتوجهوا معه الى أم درمان محل وجود العساكر ،

---

(٧٥) Jackson : Osman Digna, P. 47.

(٧٦) Shebeika : Ibid, P. 79.

(٧٧) Omar : The Sudan Question .. P. 7.

(٧٨) Cromer : Modern Egypt, Vol 1, P. 282.

ويصير تعريفهم به ثم تقيموا معه للنظر فيما يقتضى اتخـــاذه من الطرق والوسايط المؤيدة لاخماد هذه الثورة والفتنة(٧٩) ٠

وكان تعيين جنرال هيكس رئيسا لأركانحرب الحملة المتجهة الى كردفان والتى أعطيت القيادة العامة فيها سليمان نيازى باشا كان هذا التعيين الغرض منه أن يكون القائد المصرى قائدا بالاسم فقط ، ويكـــون الرئيس البريطانى لهيئة أركان الحرب هو القائد الفعلى ، ولم يكن عبد القادر حلمى ليقبل بناتا مركزا هذه صفته(٨٠) ٠ رغم ما سجله أحمد حمدى من ان « دواعي الوقت وما شاهد من اجراء ، سعادة عبد القادر باشا يقضيان بوجوده فى السودان ، ولو كان قومندان عمومى للجيش لحين نهو الحركات اذ من ذلك يترتب عليه استتباب الأمن والراحة بأقـــرب وقت كمرغوب الحضرة الفخيمة الخديوية ويكون ملازم لسعادة الجنرال حيث لم يكن موجـــود من يضاهيه (٨١) ٠

يؤكد ذلك سلاتين Slatin فى قوله لو صادفت نصائح عبد القادر باشا آذانا صاغية لجرت الأمور فى السودان فى غير المجرى الذى جرت فيه ٠ فقد كان يرى عدم تسيير حملة عسكرية الى كردفان وأن يترك الثوار فيها ، ولا ريب فى أنى لم أكن بمستطيع فى ذلك الحين أن احتفظ بسيطرة الحكومة فى دارفور ، على أننا لو قدرنا فى هذه الحالة ضياع هذه المديرية نهائيا فاننا نكون قد اخترنا أخف الضررين بلا مراء(٨٢) ٠

نتيجة لموافقة الحكومة البريطانية على تعيين هيكس ، ولاهتمام الخديوى الزائد بهذا التعيين اعتقد هيكس أن الحكومة البريطانية مهتمه بما يحدث فى السودان وأنها مسئولة عن تسهيل مهمته بنفس الدرجة التى أظهر بها الخديوى اهتمامه ورغبته فى تسهيل مهمه هيكس فى السودان ، وهنـــا اعتقد هيكس أن بيكر باشا سيكون مسئولا عن تدبير مايلزم الحملة العسكرية التى سيقودها هيكس الى كردفان(٨٣) ، ومن ثم نراه يرسل اليه برقية فى ١٨ يونيو ١٨٨٣ م قبل تحرك الحملة الى كردفان يذكر فيها أنه أوضـــح

---

(٧٩) الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، محفظة رقم ١/١ ـ ١ ٠

(٨٠) عمر طوسون . المسألة السودانية ص ٢٨ ٠

(٨١) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، محفظة رقم ١/١ ـ ٣ ٠

(٨٢) Slatin: Fire and Sward in the Sudan, P. 126.

(٨٣) Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 80

قبل أسبوعين لماليت ما اعتقد أنه ضرورى لانتصار حملته فى كردفان وأخذ الحيطة ضد كل ما يحتمل حدوثه، فأرانى الآن مستعدا للسير بالقوات الموجودة وأعتقد كما قلت سابقا أن لا خطر هناك الا اذا قلب الحظ لنا ظهر المجن وهو أمر بعيد الاحتمال ، أما الخرطــوم فلن يدهمها خطر من الخــارج على أى حال(٨٤) •

استمر هيكس فى اعتقاده بمسئولية الحكومة البريطانية عن مهمته منذ وافقت على استخدامه وتأكد لديه اعتقاده هذا عندما رأى تلك الحكومة تطلب من الكولونيل ستيوارت أن يترك أرقام الشفرة مع هيكس ليقوم بارسال المعلومات عن مهمته فى السودان الى الحكومة البريطانية عن طريق ماليت القنصل البريطانى فى القاهرة •• ولم يقتنع بأن حكومته لا ترغب فى التدخل أو تحمل مسئوليةما يجرى فى السودان ، وكيف له أن يقتنع أمام هــذه الاجراءات المادية ، فليعتمد اذن على المسئولين البريطانيين فى تحقيق طلباته ، وليس على المسئولين المصريين فى القاهرة ••

بدأ هيكس عند وصوله الى الخرطوم يبعث برقيات يشكو فيها من سوء الأحوال وعداء الناس له وللأوروبيين ، تلك الشكاوى التى تصل أولا بأول الى اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية ، ونسى هيكس والمسئولين البريطانيين أن استخدام هيكس فى السودان لقى هناك معارضة لأن الثورة ذات طبيعة دينية ووجود مسيحى على رأس الجيش المكلف بالقضاء على هذه الثورة سوف يزيدها اشتعالا فما بالنا اذا كان هذا القائد انجليزى احتلت قواته الأرض المصرية أى شمال وادى النيل ، من الطبيعى أن يزداد عداء السودانيين للانجليز •

ورغم محاولات الحكومة البريطانية التأكيد بعدم مسئوليتها عما يحدث فى السودان أمام شكايات هيكس المتوالية • الا أنها تدخلتِ عندما هدد هيكس بالاستقالة فى ٢٣ يوليو ١٨٨٣ م(٨٥) اذا لم يكن قائدا عاما للحملة العسكرية لا رئيسا لأركان حرب الحملة فقط •• اذن يرغب هيكس فى أن يصير قائدا عاما ويحل بذلك محل سليمان نيازى الذى لم يستطع العمــل باستشارة هيكس أو لعله لم يدرك الوضع الجديد فى مصر بعد الاحتلال

---

(٨٤) كرومر • بريطانيا فى السودان ص ١٥ •

(٨٥) نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، ص ١٨٤ •

وهو أن المستشار الانجليزى تجب طاعته فيما يشير به ، وسليمان نيازى من رجال المدرسة القديمة حيث تعود أن القائد هو الذى يأمر وكل من يليه من الضباط انما هم أدوات تنفيذية(٨٦) .

وازاء تهديد هيكس بالاستقالة تدخل ماليت لصالحه ، فاضطرت الحكومة الخديوية الى نقل سليمان نيـــازى مديرا لعموم شرق السودان ، وتعيين علاء الدين باشا قومندانا للعساكر وأمر بمرافقة الحملة على كردفان كقائد ثان لها ، وتعين هيكس قائدا عاما لهذه الحملة . ولقد قبـــل ماليت تعيين هيكس فى هذا المنصب دون تحفظ ، ولكنه حذر هيكس – فى تهنئته له بهذا المنصب – بأنه لا يتوقع أى نوع من المساعدة تقدمها له الحكومة الانجليزية(٨٧) أى مساعدة اذن أكثر من الاستجابة لمطالب هيكس بما أشعره بتأييد الحكومة البريطانية له ، وذلك موقف يدعو الى التساؤل لأن الحكومه البريطانية التى ترفض علنا تحمل مسئولية العمليات العسكرية فى السودان تعمل بطريق غير مباشر على ارسال حملة لمنازلة المهديين والقضاء على الثورة(٨٨) .

ولو اكتفى هيكس بالعمليات العسكرية فى الجزيرة والسودان الاوسط وتطهير سنار من الثوار وحماية الخرطوم من المهديين(٨٩) لتجنب الكوارث التى كان من الممكن تجنبها ، ولكن يبدو أن تحقيق هيكس لبعض الانتصارات فى سنار قد جعلته ومنذ يوليو ١٨٨٣ م مستعدا للقيام بهجوم على كردفان مركز قوة المهديين(٩٠) ، وعندما تهيأ هيكس لهذا الهجوم حذر منه سنيوارت بأنه ضرب من الجنون لانه اذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسه نكون قد عرضناها للخطر لأن عند الثوار السلاح الكافى وهم سكارى بحمى الانتصار ، ومع ذلك فلم يبق لنا من فائدة نذكر من هذا التقدم لان مدينه الأبيض سقطت ، فاذا حلت بنا نكبة أو كسرت قواتنا فالمرجح أن ذلك يؤدى الى خسارة السودان كله(٩١) .

---

(٨٦) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ١٧٠ .

(٨٧) Marlowe : Anglo-Egyptian relations, P. 144 :

(٨٨) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٣٢٢ .

(٨٩) Morley : The Life of W.E. Gladstone, vol. 3, P. 30.

(٩٠) Shukry : Gordon at Khartoum, P. 18.

(٩١) Cromer : Report by Her Hajesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and Condition of Egypt and the Sudan in 1906, P. 190.

وعندما عرض الموضوع - موضوع ارسال حملة يقودها هيكس الى كردفان - على لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية ومستر شيلدرز Childers وكيل وزارة المالية البريطانية بجنبا ابداء رأى واضح وصريح بالخصوص ، فالاول لم يرغب فى اعطاء اجابه قاطعة بخصوص ما اذا كانت الحملة تذهب فى طريقها أو لا تذهب . والثانى لم يستطع اعطاء نصيحة بخصوص تدبير تكاليف الحملة ماليا ، وكانت نتيجة هذا الغموض فى الموقف البريطانى تلك البرقية التى بعث بها جرانفيل الى ماليت وجاء فيها : اكتب تقريرا مبكرا ما أمكن عن قرار الحكومة المصرية بخصوص حملة هيكس ، واضعا فى اعتبارك عدم تقديم أية نصيحة(٩٢) ٠

لا شك أن هناك مسئولية فى اقرار حملة كردفان بقيادة جنرال هيكس، هذه المسئولية تقع كما رأينا على الحكومة البريطانية التى وافقت من البداية على تعيين هيكس وزملائه من الضباط الأوروبيين وتدخلت لتحقيق رغبته فى تولى القيادة العامة للحملة ، كما تقع عليها لعدم الزام الحكومة الخديوية التى خضعت منذ وقع الاحتلال البريطانى لمصر لمشورة السلطات البريطانية ، بعدم اقرار هذه الحملة ، ومع وجود المحاذير المخيفة فقد سمحت الحكومة البريطانية للخديويه باعداد حمله عسكرية نهائية واحدة من أجل القضاء على المهدى(٩٣) ٠

وان كنا لا نعفى الحكومة الخديوية من المسئولية لأنها وبالحاح الخديوى نفسه أصرت على استعادة كرامتها وسلطتها فى السودان مهما كلفها الامر ، كما لا يمكن اعفاء هيكس نفسه الذى دفعه غروره العسكرى بالاستعداد للحملة والسير فى اجراءاتها بعد أن حالفه الحظ فى بعض الانتصارات التى أحرزها فى سنار ضد الثوار ٠

كما أن هناك مسئولية عن نتائج حملة كردفان ترتبط بنتائج اقرار الحملة من الأصل ، فاذا كانت الحكومة البريطانية وافقت على قيام تلك الحملة فلا مبرر اذن لان تتنصل من نتائجها المدمرة ، تلك النتائج التى أسفرت عنها المعركة الحاسمة بين الثوار وبين القوات الحكومية التى يقودها هيكس ، والتى حدثت بقرب غابة شبكان أو وادى كشجيل فى ٥ نوفمبر ١٨٨٣ م وكانت

---

(٩٢) Allen : Gordon and the Sudan, P. 88.

(٩٣) R. Collins and R. Tinger: Egypt and the Sudan, P. 77.

نتيجتها مقتل معظم جنود الحملة البالغ عددهم حوالى ١٢ ألفا لم ينج منهم سوى ضابطين وثلاثمائة جندى اختبأوا بين الأشجار ، وكان من بين القتلى هيكس وعلاء الدين وجميع الضباط الأوروبيين والمصريين .

وهنا نحدد مسئولية التـــدخل الأجنبى فى حـــدوث كارثة شيكان بكردفان ، ان مسئولية الحكومة البريطانية تأتى فى المقدمة لأنها بالاضافة الى ما سبق حرمت مصر من جيشها الوطنى بعد الاحتلال ، ثم جمعته تحت قيادة ضباط انجليز وأرسلتهم لمحاربة الثوار السودانيين فى فيا فى كردفان ، وهى تعلم أن هذا الجيش اعتقد جنوده الذين كانوا غرباء عن البلاد ويختلفون عن الجنود الذين كانوا تحت امرة عبد القـــادر حلمى(٩٤) ، اعتقدوا بأنهم ما جردوا لمحاربة المهديين الا للتخلص منهم فى مصر ، واشتد سخطهم حينما طارت الشائعات بينهم أن مستر باور Power قنصل بريطانيا فى الخرطوم أذاع بين الأهالى أن بريطانيا ستسرع الى نجدة السودانيين وأن الحكومة عقدت العزم على التخلص من أولئك الجنود المشاغبين .

كما لا يمكن أن نعفى هيكس من المسئولية باعتباره جنديا بريطانيا يستند الى تأييد السلطات البريطانية ، ويباهى بقدرته وبأنه الشخص الذى جاء للاصلاح بعد فشل من كان قبله ، وأمامنا أمثلة من تصرفاته تدل على الخطأ من استخدامه فى الأصل ، فيذكر أحمد حمدى بك ياور الخديوى فى تقرير له بعث به من الخرطوم فى ٢٦ فبراير ١٨٨٣ م بأن سعادة الجنرال هيكس معتبر نفسه قومندان عموم عسكرية السودان » بينما كان لا زال حتى ذلك الوقت يشغل وظيفـــة رئيس أركان حرب الحملة المتجهـــة الى كردفان ، ويضيف أحمد حمدى بأنه حينما كنت مع سعادته فى الطريق كان بيسأل من المسافرين عن الأحوال ولما يخبروه بتحسين الحالة كان يرى عليه علامات الكدر حتى وأن سعادته قال ذات يوم بعدما بلغه ذلك : اذا كان الأمر كما ذكر فلا فائدة من حضورى من لوندرة(٩٥) .

وفى تقرير آخر لأحمد حمدى ذكر أنه أثناء وجوده مع سعادة الجنرال هيكس بسواكن ، وفى حالة مرافقتى له فى الطريق بذلت مجهودى فى

---

(٩٤) Wingate : Ibid, P. 74.

(٩٥) دار الوثائق المصرية ، محفوظ السودان محفظة رقم ١/١ — ٣ .

استمالة خاطره والتحبب معه ومع باقى الضباط الانجليز بقصد الوقوف على أنكار سعادته واستنباط نواياه بالنسبة للحركة والحكومة فظهر أن سعادته هو على مشروب غيره من أبناء جنسه مما يوجب عدم النعمة(٩٦) ٠

وفى تقرير ثالث ذكر أحمد حمدى أن سعادة الجنرال هيكس سيبشر اعلانا عموميا فى ٢٤ مارس ١٨٨٣ م للأهالى ظاهره نوع وباطنه التداخل فى أشغال الحكومة بحجة بث العدل ورفع الظلم عن المتشككين اليه وجذب قلوب الأهالى وميلهم للدولة الانجليزية الذى هو من رجالها العظام الموصوفة بالعدل والكرم ٠٠ وأضاف أحمد حمدى فى تقريره ٠٠ أن سعادة الجنرال هيكس ومن معه ليسوا على شىء وانما هم مسبعين تعليمات ولو وجدوا أناسا يدركوا الأمور ويعلموا أمام اجراءاتهم التى يخشى منها حواجز بطرق غير محسوسة لا يمكنهم أن ينمكنوا من تمشية أغراضهم وينقادوا خوفا من ظهور أمرهم(٩٧). ٠

وليس لنا من تعليق على هذه الحقائق الصادرة من شاهد عيان ، التى تدل على رغبة هيكس فى الامساك بزمام السلطة فى السودان مع أن وظيفته كانت استشارية لحملة عسكرية تتجه الى اقليم من أقاليم السودان به ثورة ، وأنه جاء — فى رأيه — بعد أن فشل الحكم الخديوى فى اقرار الأمور فى السودان به ورقة ، فعلى الجميع الاستماع لنصحه واطاعة أوامره ، وأنه رسول العناية الالهية للسودانيين ، فقد ذكر اجابة على سؤال من أحد أصدقائه أننى كيسوع المسيح بين اليهود
I am like Jesus Christ in the midst of the Jews

كذلك كان غروره من أسباب تصرفاته الخاطئة ، فقد كان واثقا من نجاحه فى مهمته ، حتى انه استهان بالمصاعب التى قد تواجهه ، وأعتقد أنه عندما يتقدم فان القبائل السودانية التى تخشى الى الآن من مقاومة المهدية سينبعونه ضد المهدى(٩٩) ٠ وعندما طلب منه المهدى التسليم رد بكل غرور أنا هيكس سلاحى من حديد ، وجيشى يحمل فى جوفه جيشا آخر ، اذا سقطت السماء تلقفتها بحرابى واذا تزلزلت الأرض أمسكتها بحذائى(١٠٠) ٠

---

(٩٦) نفس المصدر ، محفظة رقم ١/١ — ٧ ٠

(٩٧) نفس المصدر ، محفظة رقم ١/١ — ٩ ٠

(٩٨) Slatin: Fire and Sward in the Sudan, P. 234.

(٩٩) Cromer : Modern Egypt Vol., 1, P. 281.

(١٠٠) Sudan Notes and Records, Vol. 8 (1926), P. 119.

وبلغ من غروره أنه لم يقبل نصح صديقه اللورد دوفرين السفير البريطانى بالآستانة ، والذى نصحه وألح عليه فى النصح بألا يندفع فى عملياته الحربية بعيدا عن الضفة الغربية للنيل الأبيض ، وأن يكتفى بالعمليات فى سنار(١٠١) ، وقد اعترف هيكس بخطئه بعد فوات الأوان وبعد أن سار فى صحراء كردفان وجاء اعترافه هذا لعباس بك معاون علاء الدين باشا حكمدار السودان والمرافق للحملة اذ قال : وانما أنظر يا عباس بك ما قاله اللورد دوفرين بخصوص ترك كردفان ودارفور ما كونه الا عالما بها وبطريقها وانى كنت أنا — الغير قابل دائما — لهذه المشنعاب وعدم وجود المياه ، وعدم وجود وسايط لأحل كل هذا فيما لا ينتج منه سوى كثرة المصاريف وتحمل الحكومة بدلات قيادة مع كون حكومة مصر لا قدرة لها على ذلك(١٠٢) ·

ولكن الاعتراف بالخطأ جاء متأخرا بعد أن قطع الجيش الذى يقوده هيكس مسافات طويلة فى صحراء كردفان يقود جيشا غير مستعد لمثل هذه الحملة ، وفى أرض يجهلها هيكس ومن معه ، وكانت أفعال هيكس تدل على جهله بأحوال البلاد وعادات السودانيين ، وكان كثير التقلب قريب الغضب(١٠٣) ، وقائد هذه صفاته مهما كانت عبقريته العسكرية لابد أن تكون نتائج حملته على قدر ما يتصف به وما يعلمه عن ميدان المعركة التى ذهب بجيشه اليها ·

وهكذا أدى التدخل الأجنبى الى حدوث كارثة لجيش جنرال هيكس ، وكما حدث التدخل الأجنبى فى مصر وادعت انجلترا أن الاحتلال مؤقت ، فانها ادعت بعدم مسئوليتها عن الأحداث فى السودان ، ولكن مثلما كذبت الظروف التى تلت الاحتلال تصريحات غلادستون ، كذلك الجأته وحكومته الى التدخل فى شئون السودان بالتدريج(١٠٤) ، مع أنه بحكم وجود الاحتلال البريطانى لمصر كان على الوزارة البريطانية أن توقف قيام الحملة على كردفان ولكنها تذرعت بما ادعاه كل من غلادستون وجرانفيل بالرغبة فى عدم التدخل(١٠٥) · لانه اذا لم يكن السودان يدخل فى دائرة مسئوليات الحكومة البريطانية فان مصر تدخل فى دائرة هذه المسئولية(١٠٦) ·

---

(١٠١) A.W. Ward : The Cambridge History of British Foreign Policy,

(١٠٢) يوميات عباس بك معاون حكمدار السودان ، تحقيق عبد الرحمن زكى ص ١١١ ·

(١٠٣) ميخائيل شاروبيم بك الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج ٤ ص ٣٨٦ ·

(١٠٤) مكى شبيكه السودان فى قرن ص ١٧٨ ·

(١٠٥) Ensor : England 1870 - 1914, P. 80.

(١٠٦) Morley : The life of W.E. Gladstone, Vol. 3, P. 35.

فليس هناك مجال اذن لأنكار المسئولية عن كارثة جيش هيكس ، لأن الحكومة البريطانية مهما ادعت بعدم مسئوليتها عن ذهاب هيكس الى كردفان فانها تدخلت الى حد كبير فى جميع ترتيبات حملته لدرجة جعلته يعتقد أنه يخضع لمسئوليتها(١٠٧) • كما أنها بسماحها باستخدام ضباط بريطانيين فى السودان قد أعطت تشجيعا للانخراط فى عمل كان واضحا أنهم يتوقعون فيه نهاية مفجعة ، أو أنهم سيلجئون الى انكار المسئولية(١٠٨) ، وخاصة فيما يتعلق باعداد حملة هيكس لسحق النبى المزعوم كما وصفه البريطانيون والحكومة الخديوية بالقاهرة أو المهدى المنتظر كما اعتقد السودانيون(١٠٩) •

وقد استمرت الحكومة البريطانية تتذرع بسياسة عدم التدخل فى السودان حتى حدثت كارثة جيش هيكس ولو أن اللورد جرانفيل استمع الى آراء الناصحين من البريطانيين فى مصر وتدخل لمنع حملة هيكس على كردفان لاستحق شكر المصريين ولحفظ حياة الكثيرين وعمل على توفير أموال كثيرة للخزانة المصرية ، ولأنقذ بلاده من التردى فى سياسة كان يخشاها هو نفسه وهى التدخل فى السودان التى اندفعت اليها انجلترا واندفاعا كبيرا نتيجة للتمسك بتلك السياسة السلبية(١١٠) •

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن بريطانيا روجت لفكرة الاحتلال المؤقت لمصر ، واستندت الى هذه الفكرة لتعلن عن رغبتها فى عدم تحمل مسئولية ما يحدث فى السودان ، اذن نجد الحكومة البريطانية تخلق المبررات وتصدقها لتستند اليها ، ولم تترك هذه الحكومة فرصة الا وأعلنت فيها هذه السياسة فبعد كارثة هيكس بعدة أيام أعلن المستر غلادستون فى ٩ نوفمبر — ولم تكن أخبار الكارثة قد عرفت بعد — فى مأدبة مستر مايورز محافظ لندن بأننا على وشك الجلاء عن مصر ، وأن الاستعداد للاجلاء يتم ، وسيبدأ الجلاء باخلاء القاهرة أولا(١١١) •

---

(١٠٧) E. Sartorius : Three months in the Sudan, P. 49.

(١٠٨) H. Russell : The ruin of the Sudan, P. 28.

(١٠٩) W. Churchill : The River War, vol. 1, P. 52.

(١١٠)

(١١١) Theobald : The Mahdiga, P. 69.

وكما أثبتت الأحداث فى مصر خداعا بريطانيا بترديد أن الجلاء قريب، أثبتت أحداث السودان كذلك نفس الخداع الذى وصفه اللورد ملنر بقوله : وكانت السياسة التى اتبعناها وهى أبعاد عيوننا عما يجرى فى السودان مخيبة للآمال ، واحتماؤنا بالمبدأ الذى كنا ننادى به وهو أننا غير مسئولين عن أعمال الحكومة المصرية فى السودان وهو الذى حطم هيكس وجيشه المكون من عشرة آلاف رجل ، وكان علينا بعدئذ أن نضحى بملايين الجنيهات وآلاف الأرواح حتى نصلح من خطئنا واهمالنا الكبير(١١٢) . بل لم يكن من الممكن من الأصل أن تتخلى الحكومة البريطانية عن مسئولية الأحداث فى السودان الذى يكون جزءا رئيسيا من مصر(١١٣) . وكانت نتيجة تمسك بريطانيا بسياسة عدم التدخل أن الحكومة البريطانية وافقت على درجة من التدخل أبعد كثيرا مما كان لازما(١١٤) .

وهكذا نتج عن معركة شيكان صدمة فى كل من مصر والسودان الأوسط ، وظهور السياسة الانجليزية الواضحة الأطماع بصورة جلية ، بالاضافة الى انتشار الثورة فى أجزاء السودان الأخرى التى لم تكن قد أعلنت الثورة ، وقد أثبتت هذه المعركة أن اقاليم السودان المترامية الأطراف لا يمكن استعادتها بدون عمليات حربية على مستوى كبير(١١٥) . وهو أمر مشكوك القيام به نظرا لعدم وجود جيش فى مصر ولعدم استطاعة الخزانة المصرية تمويل مثل تلك العمليات حتى لو تم تدبير قوات عسكرية من الهند أو من تركيا وباستمرار تحت الاشراف البريطانى .

وعلى المستوى العالمى استقبلت فرنسا نبأ كارثة شيكان بغبطة كبيرة ، واعتبرت فرنسا هذه الكارثة كأول علامة من العلامات الدالة على نهاية الاحتلال البريطانى لمصر(١١٦) ، لأن هذه المعركة الخاسرة أثبتت فشل السياسة البريطانية ، ومن ثم سيزيد من سخط المصريين بل والسودانيين وكل القوى المناهضة لمشروعات انجلترا الاستعمارية على بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر مدة أطول من ذلك والمطالبة بجلاء الجيش البريطانى من مصر .

---

(١١٢) Milner : England in Egypt, P. 70.
(١١٣) Marlowe : Anglo-Egyptian relations, P. 143.
(١١٤) H. MacMichael : The Sudan, P. 41.
(١١٥) Colvile : History of the Sudan Compaign, P. 17.
(١١٦) Ward : The Cambridge History of British foreign Policy, P. 178.

هذا ولا يفوتنا أن نشير الى أن كارثة هيكس كان من عوامل حدوثها طبيعة المناخ والبيئة فى صحراء كردفان ، والخلاف بين علاء الدين باشا حكمدار السودان وجنرال هيكس قائد عام الحملة ، فالأول تركى الأصل يصعب تنازله عن رأيه ، والثانى انجليزى له شهرته وغروره ، ومن ثم حدثت بين الرجلين خلافات حتى حول موارد المياه للحملة ، فقد حدث قرب شيكان أن سعادة علاء الدين باشا لمـــا نظر ووجد الدراويش متمكن فيهم بواســـطة الأشجار أراد الرجوع الى ورا والتوجه لجهة البركة محل وجود المياه ومدافعة الدراويش هناك لأن مسافتها أقرب عن الابيض بكثـير ، عـــلى الخصوص « العدو » مجبور أن يتوجه عليها بشأن المياه كون بخلافها لا تكون مياه قريبة فهيكس باشا لا كان يطاوعه وأمر بالتوجه دوغرى للأبيض وتركك مقابلة محمد أحمد الآن(١١٧) ٠

واستمر الخلاف بين الرجلين وهما مسئولين عن جيش يزيد عدده عن عشرة آلاف رجل ، فكان اذا أبدى علاء الدين رأيا فى أمر خـــالفه هيكس وعابه ، واذا أشار هيكس بشىء مانعه علاء الدين وخطأه ورماه بالجهل ، تظهر عندئذ من جماعة الضباط وطوائف العسكر الاســـتخفاف بالاثنين فنبذوا طاعتهما(١١٨) ، كيف لا وكل من الرجلين لا يقدر خطورة الموقف ولا حقيقة الظروف التى تحيط بحملتها فى كردفان وانشغلا بالصراع عـــلى الرئاسة والقيادة ٠

كان انتشار الثورة فى أنحاء السودان أهم الاحداث المحلية الناتجة عن كارثة جيش هيكس ففى الخرطوم اضطربت الحكمداريه وأرسلت بالخبر تلغرافيا الى مصر وبعثت وابوراتها فى النيل الأبيض فانتشلت عساكرها من فاشودة والكوة وشات والدويم الى الخرطوم ، وشرعت فى زيادة تحصين الخرطوم(١١٩) ٠ وفى دار فور يصف سلاطين Slatin الموقف فى رسالة منه لمصطفى ياور باشا مدير دنقلة جاء فيها ٠٠ لغـــاية ما حضرت الجردة - الحملة - التى كانت تحت رياسة هيكس باشا وقتلت فلما تحقق لنا ذلك ووجدنا عدم القوة التى نصادم بها ولا طريقة للخلاص مطلقا بل جمـــاعة

(١١٧) دار الوثائق المصرية ، وثائق السودان - وثائق مصطفى ياور باشا ١٣ - ٨ ٠

(١١٨) ميخائيل شاروبيم بك : المرجع السابق ص ٣٨٦ ٠

(١١٩) نعوم شقير ٠ تاريخ السودان الحديث وجغرافيته حـ ٣ ص ١٨٤ ٠

المهدى هم المنصورين فاخرنا خلاص الناس الــذين بذمننا من الضرر ٠٠ ولذلك فبالاتحاد مع الضباط أجرينا تسليم دارفور ٠ أما مدير الفاشر فقد حوصر أربعة أيام وفى اليوم الخامس عجز عن الحرابه ـ الحرب ـ بالكلية وصار دخول الدراويش بالاستحكام قهرا عنه(١٢٠) ٠٠

وفى بحر الغزال حيث كان الانجليزى لبنون بك يحكم منذ عام ١٨٨٠ م تأثر بالكارثة التى حلت بهيكس وجيشه فتعرض للحصار مما اضطره الى التسليم للثوار فى أبريل ١٨٨٤ م ٠ وعند التسليم أعلن لبتون اســلامه لينجو من انتقام الثوار ٠ وفى السودان الشرقى قاد الثورة أحد كبار تجار الرقيق فى سواكن هو عثمان دقنة الذى استطاع فى نهاية عام ١٨٨٣ تشديد الحصار على كل من طوكر وسنكات وســـواكن ٠ وقد استخدمت الحكومة الخديوية بتأييد من السلطات الانجليزية مجموعة من الضباط البريطانيين لمحاربة عثمان دقنة بحكم اهتمام انجلترا بميناء سواكن لمصالحها التجارية والبحرية والاستراتيجية فى البحر الأحمر ، كان من بين هؤلاء الضباط السـير فالنتين بيكــر ولينـــدوك مونكرييف Lynedock Moncrieff وجنرال جراهام Graham وكولونيل تشمر سيد Chemerside ورغم ذلك فان قوة اليقين دفع على الصفوف الانجليزية جماعة من عراة العرب وحماتهم فهدموا قلاعها ونقضوا بنيانها وقوضوا أبراجها وبعد تدافع وتصادم وتقدم وتأخر فى موقعتين عظيمين كر الانجليز الى ســـواكن وأخلوا ســـاحات القتال(١٢١) ٠

أمـــا فى خط الاســـواء حيث كان دكـــــور ادوارد شــنيتزر Edward Schnitzer الألمانى يحكم منذ عام ١٨٧٧ م وأسلم وسمى نفسه أمين ، علم بكارثة جيش هيكس فى أواخر مارس ١٨٨٤ م من لبتون بك مدير بحر الغزال ، ولكنه صمد لحملات الثوار ضده وظل يحكم مديرية خط الاستواء باسم الحكومة الخديوية حتى أجبرته السلطات البريطانية عام ١٨٨٩ م على الجلاء عن المديرية وتركها نهبا للأطماع الاستعمارية ٠

---

(١٢٠) دار الوثائق المصرية وثائق السودان . وثائق مصطفى ياور باشا ١٢ ـ ١٧ ٠

(١٢١) السيد محمد رشيد رضا ٠ تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ص ٣٧٣ ٠

غردون واخلاء السودان

كانت النتيجة الحاسمة والمؤثرة على الأحداث فى السودان المترتبة على كارثة جيش هيكس هو اتخاذ الحكومة البريطانية سياسة واضحة ترمى الى اخلاء السودان من أدوات الحكم الخديوى من الموظفين المدنيين والجنود العسكريين ، بل ومن المدنيين المصريين المقيمين هناك ، وترك السودان منكا مباحا لكل من يقدر ويسابق لاقتطاع جزء منه ، وفرض هذه السياسة على الحكومة المصرية واختيار جنرال غوردون الانجليزى لتنفيذ اخلاء السودان أو ان شئت الدقة فقل اجلاء المصريين عن السودان ..

سارت حلقات السياسة البريطانية اذن نحو السودان منذ احتلت القوات البريطانية الأرض المصرية لتصل الى هذه النتيجة ، فكيف سارت الأمور لسلب الحكومة الخديوية أية سلطة فى ممارسة سياسة سودانية ، بل واشعار هذه الحكومة بالذنب لأنها تركت لنحمل المسئولية فى السودان ولكنها اثبتت فشلها كأن بريطانيا نقول للحكومة الخديويه لقد حر .. وفشلت ، فنخلى عن الميدان واتركيه واطلقى يدنا لكى نحافظ على الأرض المصرية التى هى مسئولية الانجليز بحكم احتلال قواتهم لمصر .

ترتبط فكرة اجلاء مصر عن السودان بآراء السير ايفلن بارنج Evelyn Baring – الذى صار اسمه فيما بعد اللورد كرومر – القنصل البريطانى الجديد الذى حل محل ادوارد ماليت منذ ١١ سبتمبر ١٨٨٣ م ، ذلك ان بارنج أبرق الى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى ١٩ نوفمبر وقبل أن تعرف كارثة جيش هيكس بأنه يرى أن السبيل الممكن بالنسبة لعلاقة مصر بالسودان هو اخلاء السودان من الوجود المصرى الى حدود معينة ، وعندما رد عليه جرانفيل أيده فى الرأى ولكنه رأى أن يقترح بارنج على الحكومة المصرية الاخلاء بدون حدود معينة(١٢٢) . وان كان بارنج قد أضاف بأنه يمكن استرجاع السودان والمحافظة عليه بعد انعاش الميزانية المصرية وبناء جيش مصرى كامل ، لأن ارتباط السودان بمصر أمر حيوى كضرورة الأراضى المرتفعة لأمن الأراضى المنخفضة فى اسكتلندة(١٢٣) .

---

(١٢٢) Theobald : The Mahdiya, P. 69.

(١٢٣) Trevelyan : British History in 19th Century, P. 387

وعندما بلغت القاهرة أنباء هزيمة جيش هيكس فى ٢٣ نوفمبر ١٨٨٣م قررت الحكومة الخديوية أن تجلو الحاميات من دارفور وبحر الغزال وخط الاستواء فتنسحب جميعها الى الخرطوم لتقوية الحامية الموجودة بالعاصمة وأن تبقى فى سنار الحامية الموجودة بها لضمان وصول الامدادات الى الخرطوم، وأن يعاد فتح الطريق بين سواكن وبربر • وكان معنى هـذا أن الحكومة الخديوية وافقت أخيرا على خطة عبد القادر حلمى التى لو اتبعتها لما حدث ما حدث ، وأعلنت فى نفس الوقت التمسك بالأقاليم التى ما زالت بعيدة عن الثورة ••

ولكن هل توافق الحكومة البريطانية التى طالما تحدثت عن سياسة عدم التدخل فى السودان ؟ لا شك أن ما حدث لهيكس سيعطيها حجة تتذرع بها لاطالة أمد الاحتلال البريطانى لمصر ، ثم فى نفس الوقت تحقيق المطـامع البريطانية فى وادى النيل جنوبه مع شماله • فقد أسفرت المشاورات بين بارنج والمستشارين العسكريين البريطانيين فى مصر عن أن مصر بمفردها ليس فى استطاعتها الاحتفاظ بالسودان ، وأنهم لذلك يرون الثبات في الخرطوم حتى تتراجع الحاميات التى تقع الى الجنوب منها ، وبعـدئذ يتم التراجـع التدريجى حتى حدود مصر • وبعث بارنج بهذا الرأى الى جرانفيل الذى رد مؤكدا أن العمليات الدفاعية المحدودة التى قررتها الحكومة الخديوية عمليات معقولة(١٢٤) ، أى أنه حتى أواخر نوفمبر ١٨٨٣ م ما زالت الحكومة البريطانية تعلن تمسكها بسياسة عدم التدخل فى السودان •

ولكن فى ١٠ ديسمبر ١٨٨٣ م تغير موقف الحكومة البريطانية العلنى من سياسة عدم التدخل فى السودان الى فرض اخلاء السودان على الحكومة الخديوية ، فماذا حدث وما هى خلفيات هذا القرار والتغيير فى المواقف البريطانية ؟ لعل ما يفسر لنا هذا الامر هو محاولات الحكومة الخديوية تنفيذ مقرراتها باخلاء المديريات التى انتشرت بها الثورة والمحافظة على المديريات التى لم تمتد اليها الثورة ، ومن هذه المحاولات تعيين الزبير باشا لقيـادة حملة مكونة من ستة آلاف جندى سودانى للمحافظة على السودان الشرقى ، ومن الغريب أن تعترض الصحف البريطانية على هذا الاجراء وأن لا تحبذه الحكومة البريطانية وعندما أبلغ بارنج برأى الحكومة البريطانية هذا رد قائلا اذا كانت حكومة جلالة الملكة ألقت عبء المسئولية على الحكومة المصرية فليس من العدالة أن تعترض على اجراءاتها(١٢٥) •

---

(١٢٤) Theobald : Ibid, P. 70.

(١٢٥) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٨١ •

ومن محاولات الحكومة الخديوية كذلك اقتراحها بالاستعانة بجنود أتراك لتنفيذ سياستها السودانية وخاصة بعد أن رفضت الحكومة البريطانية امداد الحكومة الخديوية بجنود انجليز أو هنود لتنفيذ هذه السياسة ، ورغم أن محمد شريف باشا أبلغ بارنج بأنه حصل على تأكيدات بأن الأتراك سيرحلون بعد عودة السلام الى السودان ، ومع ذلك تعترض الحكومة البريطانية .. فماذا تريد اذن هذه الحكومة ؟ ويثير بارنج نفس التساؤل : نحن نرفض تقديم مساعدة بريطانية ، ولكنا فى نفس الوقت نعارض استنجاد الحكومة الخديوية بالسلطان العثمانى ، اننى أكره فكرة التدخل التركى ، ولكن هل تستطيع أنت لورد جرانفيل اقتراح شئ أقل ضررا من هذا(١٢٦) .

عرض الأمر على أعضـــاء حزب الأحرار البريطانى باعتبار أن أحداث السودان أصبحت تفرض نفسها على المسئولين البريطانيين وتتصل بسياسة الحزب نحو الاحتلال البريطانى لمصر ، وانقسمت الآراء حول الاحتلال وحول أحداث السودان بين أعضاء الحزب فيما بينهم ، بل وبين أعضـــاء الوزارة الحاكمة والمنتمية لحزب الأحرار ، فبينما وجدت أقلية تطالب بالجلاء عن مصر وترك الحكومة الخديوية تمارس سياستها السودانية على مسئوليتها ، وجدت أقلية أخرى تدعو الى مزيد من التدخل فى الشئون المصرية ، بينما الغالبية وعلى رأسها المستر جلادستون رئيس الحزب ورئيس الوزارة ، كانت ترى البقاء فى مصر لمدة لا تزيد عمـــا تقتضيه الضرورة !! والتدخل الحـــذر فى الشئون المصرية ، وأنه حيث أن القوات المصرية غير مستعدة لمنازلة الثوار السودانيين فانه يتعين التخلى عن كل محاولة تهدف الى استعادة أقـــاليم السودان المفقودة ، بل يجب انسحاب القوات المصرية من كل السودان(١٢٧) .

وكان المعارضين لسياسة الاخــــلاء من البريطانيين كـــل من اللورد هارتنجتون Hartington وزير الحربية البريطانية ، واللورد ولسلى الذى كلف فيما بعد بقيادة حملة لانقاذ جنرال غوردون أثناء حصار الخرطوم ، وكلا الرجلين كانا يؤكدان على ضرورة تدعيم حكومة المستر غلادستون لسياسة الحكومة الخديوية فى السودان والداعية الى اخــلاء بعض الأقاليم السودانية البعيدة وتركها للمهدى ، لأن ترك السودان كله للمهدى أمر خطير ، ومن ثم فيهما يعارضان بشدة اخلاء الخرطوم(١٢٨) . كمـــا أن السير صموئيل بيكر

---

(١٢٦) Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 121.

(١٢٧) Strachy : Eminent Victorians, P. 240.

(١٢٨) Ibid, P. 252.

والجنرال فالنتين بيكر أيدا هذا الرأى لأنهما يعتبران أن الخرطوم مفتاح القاهرة(١٢٩) ٠

ولكن الحكومة البريطانية اتخذت قرارها باخلاء السودان وبعثت به الى بارنج قنصلها فى مصر ليبلغه للحكومة الخديوية فى ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ م ، ولم يكن باستطاعة رئيس الوزارة المصرية محمد شريف باشا الموافقة على اخلاء السودان ، لان ذلك سيعرض حدود مصر الجنوبية للهجوم المهدوى مما سيؤدى الى زيادة عدد قوات الاحتلال البريطانى فى مصر بل وبقاء أمر الاحتلال دون تحديد للجلاء ٠ وكان واضحا أن شريف باشا وسواد المصريين يرون فى التخلى عن السودان فخا ينصبه البريطانيون ليجعلوا احتلالهم لمصر ذاتها أبديا(١٣٠) ٠ وتقدم شريف لبارنج بمذكرة فى ٢٢ ديسمبر وضح فيها رأى مصر بخصوص مسألة اخلاء السودان حدد فيها الروابط الطبيعية والاجتماعية الحيوية بين مصر والسودان ، وأكد شريف باشا فى مذكرة أخرى قدمها لبارنج فى ٢ يناير ١٨٨٤ م ما جاء بمذكرته الأولى ٠

وعندما عرضت المذكرتان على الحكومة البريطانية اتخذت قرارا عنيفا بفرض الاخلاء على الحكومة الخديوية التى عليها تنفيذ ما تشير به بريطانيا التى تحتل قواتها مصر ٠ وبعثت بهذا القرار فى برقيتين بتاريخ ٤ يناير الى بارنج، وأكدت الحكومة البريطانية أن القوات البحرية البريطانية ستعمل على حماية موانى البحر الأحمر السودانية ، كما أن قوات الاحتلال ستدافع عن مصر نفسها عند اسوان أو وادى حلفا ٠ كما أكدت الحكومة البريطانية بوجوب التزام الحكومة الخديوية باتباع مشورة الحكومة البريطانية والا وجب تغيير الوزارة التى ترفض هذه المشورة ويستبدل بها وزارة تقبل العمل بهذه المشورة ٠

وكان معنى ذلك سلب الحكومة الخديوية من مقوماتها كحكومة مسئولة أمام الخديوى ، ووضحت نيات الحكومة البريطانية ليس فقط بالنسبة لاخلاء السودان وتركه ملكا مباحا ، ولكن أيضا ممارسة سياسة توحى ببقاء الاحتلال البريطانى لمصر لأجل غير مسمى ، بمعنى أن الحكومة البريطانية - وكما يقول لورد ملنر - وضعت مصر تحت حمايتها ، وان لم تكن هذه

---

(١٢٩) Shebeika : Ibid, P. 122.

(١٣٠) د٠ فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٢٣٨ ٠

الحماية سافرة أو شرعية ، حيث لم نكن نستطيع أن نعلنها أو نطلب من الآخرين الاعتراف بها، لأنها حماية مقتنعة غير محدودة السلطة ولا موقوتة بأجل محدد، لتحقيق أهداف صعبة وبعيدة المدى(١٣١) ·

وعندما أبلغ بارنج فحوى برقيتي ٤ يناير الى محمد شريف باشا رفض فكرة الاخلاء كما رفض الاستمرار فى رئاسة الوزارة اذا كانت سياسة الاخلاء من واجبات هذه الوزارة ، ومن ثم قدم استقالته للخديوى فى ٧ يناير ١٨٨٤ م قائلا قولته المشهورة : اذا تركنا نحن السودان ، فالسودان لا يتركنا ، وضمن استقالته الأسباب القانونية والطبيعية والانسانية لوحدة وادى النيل · وقد سارع الخديوى الى قبول الاستقالة فى نفس اليوم بعد محاورة شديدة مع شريف ، حيث أن الخديوى أخافه الاعتراض على رغبة بدرت من جانب الانجليز الذين أخافوه بشبح الثورة الآتية من الجنوب(١٣٢) ، وأخافوه أيضا باطلاق اشاعة بأنه ما دام أحدا من المصريين لن يقبل تشكيل الوزارة فان بارنج نفسه سيرأس الوزارة ، وكان الخديوى قد عرض على رياض باشا تشكيل الوزارة ولكنه رفض وقال : اننى أود لو كنت ناظرا فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى شيء من فخر موقفه المشرف ·

وفى مقابلة تمت بين بارنج والخديوى فى نفس اليوم – ٧ يناير – أكد الخديوى الخانع استعداده الدائم للاستماع لمشورة حكومة جلالة الملكه ، فأجابه بارنج بأن هذا موقف حكيم لأن الرجل المتعب المنهك الفقير – كما كانت مصر يومئذ – لن يكون له بد من أن يتنازل عن بعض أملاكه مخافة أن يناله الافلاس(١٣٣) · وفى اليوم التالى وافق نوبار باشا الأرمنى على تشكيل الوزارة الخديوية على أساس قبول سياسة الاخلاء ، والذى ما لبث أن بعث الى وكيل الحكمدارية بالخرطوم بأن يجمع القوات والمدنيين من سنار تمهيدا لتنفيذ الاخلاء عن كل السودان ، وأن يبلغ مديرى بحر الغزال وخط الاستواء بسياسة الاخلاء · ولكن كيف يخلى السودان ؟ ومن يتولى عملية الاخلاء ؟ أنه غوردون(١٣٤) ·

---

(١٣١) Milner : Ibid, P. 28.

(١٣٢) احمد شفيق باشا · مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ٢٢٦ ·

(١٣٣) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٤٣ ·

(١٣٤) Theobald : The Mahdiya. P. 75

ارتبط اسم غوردون بالموقف في السودان بعد الاحتلال البريطاني لمصر قبل اتخاذ الحكومة البريطانية لقرارها باجبار مصر على التخلي عن السودان ، اذ أننا نجد اللورد جرانفيل يبرق الى بارنج في أول ديسمبر ١٨٨٣ م يقول: اذا رغب الجنرال شارلس غوردن Charles George Gordon في الذهاب الى مصر ، فهل يكون ذا فائدة لك أو للحكومة المصرية ، وفي أية مهمة سيكون مفيدا • الا أن بارنج الذى لم يكن يرحب باستخدام غوردون رد على اللورد جرانفيل بأن الثورة المهدية ثورة دينية وأن تعيين مسيحي في مركز القيادة العامة من المحتمل أن يكون سببا في فقد ولاء القبائل السودانية التى ما زالت ترين لمصر بالولاء(١٣٥) •

وبعد استقالة شريف باشا شارك كل من اللورد جرانفيل وزير الخارجيه واللورد هارتنجتون وزير الحربية ، ونورثبروك Worthbrook سير شارلس ديلك Dilke ، الى جانب جنرال ولسلي في الضغط من أجل ارسال غوردون الى السودان ، حتى انتهى الأمر بالموافقة من جانب المستر غلادستون بعـــد تردد(١٣٦) • وجاءت موافقة المستر غلادستون أيضا بسبب الضجة التى ثارت في صحف لندن بصفة خاصة ، وبسبب تأثر الرأى العام البريطاني بأعمال غوردون المثيرة في الصين ، وحكومته الحازمة في السودان ، وشخصيته الغريبة التى تتميز بالمغامرات والتصوف(١٣٧) •

كما كان من اسباب موافقـــة غلادستون عـــلى استخدام غوردون في السودان ما نشرته جريدة التايمز اللندنية صباح ١٤ يناير ١٨٨٤ م من أن وزير الحربية المصرى الجديد عبد القادر حلمي باشا سيذهب الى الخرطوم ويتولى مهمة تنفيذ الاخلاء ، وكان هذا في حد ذاته دافعا قويا لاجتماع الوزارة البريطانية لاقرار مهمة غوردون(١٣٨) • وكان من المقرر بالفعل - بعد أن قبل الخديوى ووزارة نوبار اخلاء السودان - أن يقوم عبد القادر حلمي بتنفيذ الاخلاء ، ورغم أن عبد القادر وافق على المهمة الا أنه اشترط عدم اذاعة نية الحكومة في الاخلاء حتى لا تتعرض مهمته للفشل ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت واختارت غوردون لهذه المهمة(١٣٩) •

---

(١٣٥) Ibid, P. 71.
(١٣٦) Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 108.
(١٣٧) The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, P. 104.
(١٣٨) Elton : General Gordon, P. 334.
(١٣٩) A. Macdonald : Too late for Gordon and Khartoum, P. 5.

وليس صحيحا كما يذكر وينجت Wingate (١٤٠) أن عبد القادر حلمي باشا رفض دون تردد القيام بتنفيذ اخلاء السودان ، وهذا ادعاء مقصود منه تبرير استخدام غوردون للمهمه ورفض قيام عبد القادر بها .

كما كان من أسباب موافقة غلادستون على استخدام غوردون لاخلاء السودان موقف ملكة انجلترا التى شعرت بضروره الضغط على وزرائها ، ولذلك أرسلت فى ١٠ يناير ١٨٨٤ م الى اللورد جرانفيل رساله جاء فيها : ان الملكة تأسف اذ ترى طلبات سير ايفلن باربج المكررة بشأن استخدام ضباط انجليز لا يلتفت اليها(١٤١) .

اذن فقد أمسكت الحكومة البريطانية بكل الخيوط فى السودان ولا تريد أن تترك خيطا واحدا مما يثير التساؤل ، فاذا كانت قد فرضت على الحكومه الخديوية اخلاء السودان وقبل الخديوى فلماذا لم تترك مسألة تنفيذ الاخلاء لحكومه الخديوى ؟ ولماذا تعترض على استخدام عبد القادر حلمى صاحب الاراء الصائبة فى علاج الأمور فى السودان وتستخدم جنديا بريطانيا هو غوردون ؟ ثم لماذا تصر على اعلان فكرة الاخلاء على السودانيين قبل بدء تنفيذها ؟ ومع ذلك يغالط المستر غلادستون فيجيب فى مجلس العموم يوم ١٨ نوفمبر ١٨٨٤ م ردا على سؤال للعضو بارتليت Bartlett بأن اخلاء السودان سيتم بواسطه مصر وليس بواسطة بريطانيا(١٤٢) .

ويعلل البريطانيون اصرارهم على اخلاء السودان بأنه بعد هزيمه جيش هيكس لم تكن هناك أهمية للاحتفاظ بالسودان ، لأن المشكلة الوحيدة تنحصر فى العثور على شخص ما يستطيع ابعاد واخـــلاء الحامـيــات المصرية سيئة الحظ(١٤٣) ، وفى كلمات السير ريفرس ويلسون Rivers Wilson انك اذا أردت أن تسلك طريقا سليما ممكنا فى قطر غير معروف تـــاما ويغلى بالثورة المتطــرفة ، فان غوردون هـــو الرجـــل المناسب لتحقيق بغيتك(١٤٤) .

---

(١٤٠) Hansard's Parliamentary Debates, 3rd series, Vol. 294.
(١٤١) Wingate: Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 108.
(١٤٢) Allen: Gordon and the Sudan, P. 216.
(١٤٣) R. Collins and R. Tignor: Egypt and the Sudan, P. 78.
(١٤٤) Sir C. Rivers Wilson : Chapters from My Official Life (London : 1916), P. 200.

تقرر أيضا اذن استخدام غوردون فى مهمة اخلاء السودان .. ولكن ما هى طبيعة تلك المهمة ؟ هل تعنى أن يذهب فى بعثة لتقصى الحقائق عن كيفية اخلاء السودان من المصريين مدنيين وعسكريين ، أم أنها تعنى تنفيذ الاخلاء ، بمعنى الاشراف على خروج المصريين من السودان حتى آخر رجل ؟ . ان الاجابة على هذه التساؤلات تدفعنا الى مناقشة تعليمات البريطانيين التى تسلمها غوردون ، والاضافة التى أعطيت له فى القاهرة ، الى جانب آرائه الشخصية حول الموقف فى السودان .

كانت التعليمات التى حملها جنرال غوردون من لندن دليل آخر على التناقض فى موقف الحكومة البريطانية نحو معالجة الموقف فى السودان ، فقد رأينا تناقضا فى موقفها من حملة جنرال هيكس على كردفان بين الموافقة على تعيينه والاستجابة لمطالبه وتكليفه بارسال تقاريره بالشفرة البريطانية الى القنصل البريطانى فى مصر ، وبين التذرع بسياسة عدم التدخل حتى لا تتحمل مسئولية ما يحدث ، وهنا تأخذ موقفا مليئا بالمتناقضات ، فرغم فرض الاخلاء على المصريين واختيار جنرال غوردون الانجليزى بدلا من عبد القادر حلمي لمهمة اخلاء السودان ، فانها أعطته تعليمات تحمل تناقضا فيما بينها ، فبينما جاء فى هذه التعليمات أن على غوردون كتابة تقرير عن الموقف العسكرى فى السودان وعن الوسائل المناسبة التى يجب اتخاذها لسلامة الحاميات المصرية التي لا زالت معسكرة فى مراكزها هناك وسلامة السكان الأوروبيين فى الخرطوم ، والتقرير عن أفضل الوسائل التى تمكن من اخلاء السودان ، أضافت التعليمات الى ما سبق أنه يجب أن يكون معلوما لك أنك مفوض للقيام بمأموريات أخرى قد تعهد بها اليك الحكومة الخديوية عن طريق السير ايفلن بارنج ، الــذى عليكم الخضوع لتعليماته وترسلون تقاريركم بواسطته(١٤٥) .

لماذا تلجأ الحكومة البريطانية الى مثل هذه المواقف المتناقضة أمام أحداث خطيرة قد تؤدى — وقد أدت بالفعل كما حدث لهيكس وكمــا سيحدث لغوردون — الى اخطار مدمرة ونتائج سيئة ليس على الأشخاص فقط بل على مصالح وادى النيل التى يبدو أنها بعيدة عن تفكير الحكومة البريطانية ، ومن الأمور المثيرة للتساؤل أنه بينما أصر غلادستون فى رسائله الى وزير خارجيته جرانفيل بأنه اذا كتب غوردون تقارير عما يجب عمله فينبغى ألا يكون القاضى

---

(١٤٥) Russel : Ibid, P. 48., Allen : Ibid, P. 231.

الذى يصدر حكما علينا تنفيذه ، ولا أن يدخلنا فى مسئوليات ، كما أنه ليس ممثلا لنا حتى يتجنب النصح(١٤٦) . بينما كان غوردون نفسه يفهم أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة قد عقدت النية على ألا تأخذ على مسئوليتها المهمة الكثيرة الصعوبة التى غايتها وضع حكومة منظمة لأمم السودان ، وأنها بدلا من ذلك قد صممت أن ترد الى هذه الأمم حريتها وأن لا تسمح للحكومة المصرية بالتداخل فى شئون تلك الأمم(١٤٧) ، وعلى ذلك فقد أرسلت لسحب القوات المصرية والمدنيين من أجانب ووطنيين(١٤٨) .

وأما جرانفيل وزير الخارجية والذى كان يدرك وجهة نظر غلادستون فقد أدرج تكليف غوردون بالجانب التنفيذى من المهمة فى عبارة مبهمة تعلقا بعدم المسئولية ، وان كان يميل الى أن غوردون سيقوم بتنفيذ الاخلاء واقامة حكومة سودانية ، اذ أننا نجده يبرق الى بارنج يوم رحيل غوردون من لندن فى طريقه الى القاهرة بأن غوردون يقترح وجوب صدور اعلان فى مصر أنه فى طريقه الى الخرطوم لاقامة حكومة منتظمة للمستقبل من أجل خير أهالى السودان ، ولم يقل جرانفيل شيئا عن الجانب التقريرى من المهمة(١٤٩) . وهذا الغموض دفع الوزير ديلك Dilke يقول لجرانفيل فى ٢١ يناير ١٨٨٤ م أنه بينما كنت موجودا بوزارة الحربية البريطانية لم أسمع شيئا عن ذهاب غوردون الى الخرطوم أو أى مكان آخر سوى اننى أعلم بأنه ذاهب الى سواكن ، أما اذا سار رأسا الى الخرطوم فسنجد أنفسنا مضطرين الى ارسال قوة خلفه حتى ولو لم يحمل معه تعليمات(١٥٠) .

وأما موقف بارنج فقد كان أكثر مواقف المسئولين البريطانيون وضوحا حيث أنه اعتقد أن مهمة غوردون للتقرير والتنفيذ معا ، لأنه لم يسعه أن يفسر ما جاء فى الفقرة المتعلقة بتعويض غوردون تنفيذ المأمورية التى قد تكلفه بها الحكومة المصرية الا أنه استجابة لما طلبه بارنج نفسه من اللورد جرانفيل بضرورة ارسال ضابط بريطانى كفء يشرف على عملية اخلاء السودان وأن يأخذ أوامره منه ويكون اتصاله به(١٥١) . وعندما اعترض

(١٤٦) Allen : Ibid, P. 22.

(١٤٧) ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى جوردون وكتشنر جـ ١ ص ٢٩٥ .

(١٤٨) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ١٩١ .

(١٤٩) L. Strachey : Eminent Victorians, P. 254.

(١٥٠) R. Jenkins : Sir Charles Dilke, P. 180.

(١٥١) Thiobald : The Mahdiya, P. 78.

بارنجعلى ما جاء بحديث غوردون لجريدة البول مول جازيتPall Mall Gazet والذى أعلن فيه خطأ سياسة اخلاء السودان ونصح بالاحتفاظ بالخرطوم وبقية الاقاليم التى تمتد اليها الثورة المهدية ، ورأى أن قيام حكومة قويه بالخرطوم يترأسها حكمدار كفء ، من الممكن القضاء على الثورة اذا زود بسلطات قوية ومبالغ كافية من المال ، أزال جرانفيل مخاوف بارنج وأكد له أن غوردون سيقوم بتنفيذ السياسة التى وضعاها نحن له وليست تلك التى جاءت بالجريدة المذكورة(١٥٢) •

ولنا الآن وقفة أمام هذا الغموض والتناقض سواء فى التعليمات أو فى وجهات نظر المسئولين البريطانيين والمتصلين مباشرة بمهمة غوردون لنجلى بعض الحقائق التى نستنبطها من ثنايا هذا الغموض ومن خلال هذا التناقض •• فنحن نفهم أن الحكومة البريطانية أرغمت الخديوى على اجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان ، ونفهم اختيارها للجنرال غوردون الانجليزى لمهمة الاخلاء ، أى نفهم اختيـــار شخص انجليزى لينفذ سياسة انجليزية والاعتراض على أن يقوم بتنفيذها مصرى ، ولكننا لا نفهم ماذا يحدث بعد الاخلاء اذا تم فى السودان • هل تترك الأمور تتقاذفها الامواج بين الثورة المهدية من ناحيه وبين الدول الأوروبية الطامعة والمتربصة بالسودان من كل جانب من ناحية أخرى ؟ وهل تترك الامور لتنشغل الثورة المهديه بالقضاء على خصومها من مؤيدى الحكم المصرى أو المخالفين لفكر وزعامة محمد أحمد بينما تدخل انجلترا وغيرها من الدول الاوروبيه فى تسابق لاقتطاع اجزاء من السودان وملحقاته بحجة أنهـــا أصبحت أرض خـــلاء Res Nulius لا مالك لها فتستباح لمن يضع يده عليها أولا •• وماذا سيكون موقف مصر أمام الأخطار التى تهدد حياتها اذا أمسكت الدول الأوروبية وعـــلى رأسها انجلترا بمنابع نهر النيل •• أمور لا يمكن أن تفهم على أنها عفوية •

ولماذا لم توافق الحكومة البريطانية على وجهة نظر غوردون الداعية الى اقامة حكومة سودانية وطنية ، وتساؤله الذى تناوله عما سيحدث لو هاجم الثوار السودانيون القوات المصرية المنسحبة ؟ وأجاب غوردون نفسه بأن هذه القوات تضطر الى الاشتباك مع الثوار السودانيين ولن تترك نفسها تحت رحمة الثوار ، ومن هنا فان قيام حكومه سودانية وطنية سيحقق مصالح

---

(١٥٢) The Marquis of Zetland : Ibid, P. 109.

السودانيين من ناحية ويساعد على اجلاء المصريين من السودان دون خسائر أليس معنى قيام حكومة مستقرة ومنتظمة فى السودان ما يحقق الاستقرار لذلك القطر المترامى الأطراف ، ويجعل السودان وملحقاته وحدة متماسكة تمنع تحقيق المطامع الاستعمارية الاوروبية ، وأليس قيام حكومة وطنية سودانية فى الخرطوم ما يعيد العلاقات الطبيعية بين شطرى وادى النيل تجاوزا لأخطاء الحكم الخديوى ، وهذا ما يقلص الدور البريطانى ويبعد اليد الانجليزية عن كل من مصر والسودان •

وعندما وصل غوردون الى القاهرة استقبله الخديوى وأعطاه فرمانا بتعيينه حكمدارا للسودان وعهد اليه تأييد سلامة الحاميات المصرية والموظفين والمدنيين من مصريين وأوروبيين ، وتدبير وسائل اجلائهم من السودان بأمان ، وارجاع السودان الى سلالة السلاطين الذين كانوا يحكمون أقاليم السودان قبل تحقيق وحدة الوادى على عهد محمد على ، وأنه بعد تمام الاخلاء عليكم اتخاذ الخطوات اللازمة لاقامة حكومة نظامية فى مختلف مديريات السودان لتأمين النظام ووقف الكوارث وما يدعو لتحريك الثورة(١٥٣) •

جاءت اضافات الخديوى لتعليمات غوردون فى ٢٥ يناير ١٨٨٤ تحقيقا لما جاء فى تعليمات الحكومة البريطانية بأن يقوم غوردون بتنفيذ أية مأموريات تعهد بها اليه الحكومة الخديوية ، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تعرف غموض وتناقض تعليماتها اذ أن اللورد جرانفيل بعث الى بارنج فى ٤ فبراير يسأله اذا كان الخديوى قد أعطى لغوردون تعليمات جديدة ، فرد عليه بارنج فى اليوم التالى قائلا ان الجنرال غوردون منح بناء على طلبه وتحت مسئوليته الخاصة فرمانا من صاحب الفخامة الخديوى بتعيينه حاكما عاما على كل السودان مزودا بسلطات كاملة مدنية وعسكرية(١٥٤) • ولم تعترض الحكومة البريطانية بل اعترف أحد وزرائها ويدعى هربرت جلادستون بأن رغبة انجلترا هى انقاذ الحاميات العسكرية المهددة فى السودان ، وبناء على هذا فستعمل الحكومة كل ما تستطيع لتمكين هذه الحاميات من الانسحاب بأمان والجلاء عن الأماكن التى يعسكرون فيها وستتحمل الحكومة هذه المسئولية بدون القائها على الآخرين(١٥٥) •

---

(١٥٣) A. Colvin : The Making of Modern Egypt, P. 64.

(١٥٤) Blue Book : Egypt No. 12 (1884) No. 20., Hansard's Parliamentary Debates, 3rd series Vol. 284.

(١٥٥) Ibid P. 263.

وعقب تكليف الخديوى لغوردون بالمهام الجديدة أشار الى أنه لا يمكن اعطاء مثل على حسن نواياى أكثر من تعيين غوردون حكمدارا للسودان مزودا بسلطات كاملة لاتخاذ الخطوات التى يراها مناسبة وسليمة لتحقيق الغرض من مهمته باتفاق تام بين حكومتى وحكومة صاحبة الجلالة الملكة ، ولا أستطيع أن أفعل أكثر من أن أنقل غوردون سلطاتى الشخصية وأعفيه من المسئولية حسب مقتضيات الظروف ، ولكن لى شرط واحد هو أنه يجب عليه العمل على سلامة المدنيين من الأوروبيين والمصريين على السواء ، وليس عندى شك فى أن غوردون باشا سيفعل خير ما يستطيع ، وقد ينجح بمعونة الله فى اتمام اخلاء الخرطوم والموانى الرئيسية فى السودان الشرقى(١٥٦) .

وعندما علمت الحكومة البريطانية بأن غوردون حمل معه الى الخرطوم فرمانا بتعيينه حكمدارا للسودان ، وآخر باخلاء السودان واقامة حكومة منظمة فيه ، وافقت وعبر لورد جرانفيل عن موافقتها فى رسالة الى بارنج فى القاهرة بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٨٤ م على أن يقوم غوردون باخلاء كل السودان وليس الخرطوم فقط من المصريين والأوروبيين ، وأن الحكومة تأمل أن يتقبل جرال غوردون هذه السلطات الواسعة جدا التى منحها اياه الخديوى لتساعده على تنفيذ مهمته الشاقة(١٥٧) .

ومهما يقال اذن عن أن جلادستون رئيس الوزارة البريطانية ظل متمسكا بسياسة عدم تحمل أية مسئوليات فى السودان تنتج عن تصرفات غوردون هناك أو أنه لا يرغب من غوردون أن يطلب من الحكومة البريطانية الاستماع لآرائه والعمل على الأخذ بها ، أو أن المأموريات التى يقبلها غوردون من الحكومة الخديوية انما يقبلها على مسئوليته وتتحمل مصر نتائجها ، رغم كل ذلك ورغم ما أثير من خلاف فى الآراء حول تعليمات الحكومة البريطانية فان الشىء الذى لا يمكن انكاره أنه كان هناك اتفاق فى وجهات النظر لدى الجميع على ضرورة تنفيذ اخلاء السودان ، الذى سيقوم به جنرال غوردون(١٥٨) .

غادر غوردون القاهرة فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ م فى طريقه الى الخرطوم وصحب معه الكولونيل ستيوارت وابراهيم فوزى ياورا له ، ومنذ غادر القاهرة حتى سقوط الخرطوم ومقتله فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ م اتخذ غوردون من

---

(١٥٦) Gordon: The Journals of Major General C.G. Gordon, P. XXV

(١٥٧) Alex Macdonald : Ibid, P. 7.

(١٥٨) W Churchill : The River War, vol., I, P. 66.

الاجراءات ما أدت الى نهاينه ، فان مجدد ذهابه الى السودان دون أن نصحبه فوة عسكرية حطأ كبير ، اذ كيف يتسنى لرجل واحد مهما اشتدت سطوبه وحسنت سياسبه أن يجلي الحاميات البالغ عددها حوالى ٣٠ ألفا مبعثرة فى أنحاء منفرفه ، ومىل هذا العدد أو بزيد من الموطفين والتجار(١٥٩) ٠ وعندما أبدى عبد الفادر حلمى لغوردون خطأ الذهاب الى السودان دون جيس يصحبه حتى ولو كان مجرد ألفين من الجنود مع اذاعة أن جنودا غيرهم قادمون ، رد غوردون مسنسلما ان معى الله وحده(١٦٠) ، بل انه استكر ما فاله نابعه السودانى وهما فى النيل منجهين من الفاهرة الى السودان حيث أنه ذكر أن تابعى السودانى المسكين يقول انه ذاهب لحنفه حيث ترك الخرطوم مع جنرال هيكس(١٦١) ٠ ولكنه عندما وصل الى أم درمان قال بأن مأموريته لن نصادف نجاحا وأنه كان مخطئا فى قدومه بلا جنود ، وأنه تسرع ولم يتريث فى ارسال تلغرافه الى السير ايفلن بارنج الذى قال فيه أنه يمكن اخمـــاد الـورة بسهولة(١٦٢) ٠

وعندما وصل غوردون الى الخرطوم فى ١٨ فبراير وحده دون قـــوة عسكرية وسط دهشة أهل العـــاصمة الســـودانية وسكانها من المصريين والأوروبيين ، وقف يخطب فى جمع من مستقبليه بسراى الحكومة قائلا : اننى بمفنضى الفرمان الذى تلى عليكم نعينت حكمدارا على السودان ، فو ان كنت قادرا على استصحاب جم غفير من العساكر لكن لما أعلمه من صداقتكم وحسن أعمالى بالسودان سابقا التى لا ننكروها اقتصرت على ما هو موجود من العساكر هنا(١٦٣) ٠ ويعلق سلاطين على ذلك بأنه كان واضحا لهؤلاء الذين فهموا الموقف فى السودان فهما جيدا أن النفوذ الشخصى فى هذه المرحلة كان كفطرة فى محيط(١٦٤) ٠ كما أن القنصل الفرنسى فى الخرطوم عندما وصل الى الفاهرة أبلغ بارنج فى أول ابريل ١٨٨٤ م أنه لا يعتقد أن غوردون سيتمكن من انهاء مهمته دون جيش ، اذ أن غوردون لم يعد له نفوذ كبير فى السودان ، وعلق بارنج على ذلك فى رسالة له الى لـــورد جرانفيل حملت

---

(١٥٩) نعوم شقير ٠ تاريخ السودان الحديث وجغرافيته حـ ٣ ص ٢١٣ ٠

(١٦٠) ابراهيم فوزى السودان بين يدى غوردون وكتشنر حـ ١ ص ٢٦٥ ٠

(١٦١) Letters of General C. G. Gordon to his sister M.A. Gordon, P. 282.

(١٦٢) ابراهيم فوزى : نفس المرجع ٠

(١٦٣) دار الوثائق المصرية ٠ محافظ السودان ، محفظة رقم ٢/١ ٠

(١٦٤) Slatin: Fire and Sward in the Sudan, P. 297.

تاريخ ١٤ أبريل بأنه لم يعد هناك شك الآن من أن نفوذ جنرال غوردون الشخصى فى السودان كان مبالغا فيه لديه هو نفسه ولدى الرأى العـــام الانجليزى(١٦٥) ٠

قضى غوردون فى الخرطوم ما يقرب من العام أضاع جزءا كبيرا من هذا العام فى اجراءات عطلته عن تنفيذ مهمته ، وأدت فى النهاية الى مصرعه ، بينما وقفت منه الحكومة البريطانية موقف المتفرج ، وكأنها تريد التضحية به ليكون لها حجة تستند اليها بأن لها دماء سالت على أرض السودان تريد ثمنا لها ٠ وكانت اجراءاته هذه نابعة من ثقته بنفسه وتردده وعناده ، فيذكر بارنج : لقد اعتدت أن يصلنى منه خلال النهار عشرون الى ثلاثين برقيه ، وما يصلنى منه ليلا لم يكن يتيسر التوفيق بينه وبين ما وصل منه فى النهار(١٦٦) ٠ ويصف غوردون نفسه أنه عنيد بالنسبة لحكومة صاحبـــة الجلالة الملكة ولرجالها الرسميين ولكنها طبيعتى ولا أستطيع تغييرها ، وأننى أعترف بأننى اذا كنت رئيسا فاننى كنت أرفض استخدام نفسى فى وظيفة رسمية لعنادى(١٦٧) ٠

ولو أضفنا الى ذلك أنه بينما كان الرأى العـــام البريطانى يرى فى غوردون محرر الرقيق ، كان غوردون نفسه بالنسبة للسودانيين فى الشمال الرجل الذى قوض أسس ثروتهم والرجل الذى طارد الجلابة بلا شفقة أو رحمة والرجل الذى « تغاضى » عن مقتل سليمان ولد الزبير ، وان نفـــوذ غوردون فى السودان عام ١٨٨٤ م يستند فقط ــ وكما تحقق هو بنفسه ــ على أمل وصول قوات بريطانية لتأييده(١٦٨) ٠

وعلينا هنا أن نحدد اجراءات غوردون التى أدت به الى الهلاك وهلاك الكثيرين الذين كان عليه اجلاؤهم بسلام من السودان حتى تتضح المسئوليات وتظهر النوايا والأساليب التى ترتبط بالتدخل الأجنبى فى السودان من تلك الاجراءات أن غوردون عند وصوله الى بربر فى ١١ فبراير ١٨٨٤ م كتب الى محمد أحمد المهدى يعرض عليه اقرار السلم ولقب سلطان عـــلى

---

(١٦٥) A. Colvin : Ibid, P. 78.

(١٦٦) كرومر : بريطانيا فى السودان ص ٦٨ ٠

(١٦٧) Cromer : Modern Egypt, Vol. 1, P. 334.

(١٦٨) Holt : The Mahdist State in the Sudan P. 81.

كردفان ، ولم يكن المهدى فى حاجة الى أن يتقبل هذا الانعام من أى شخص خصوصا بعد أن فتح الاقليم وانضم أهله الى الثورة أنصارا للمهدى . ومن ذلك أيضا أن فكرة طرأت على خاطر غوردون وبعث بها الى بارنج تقضى بأن يقوم غوردون بمقابلة المهدى ، ولكن القنصل الانجليزى اضطر الى تحذير غوردون من القيام بمثل هذه المغامرات(١٦٩) .

وعندما وصلت رسالة غوردون الى محمد أحمد المهدى ومعها ملابس التشريفة للمهدى كسلطان على كردفان ، بادر الآخير فى ١٣ جماد الأول ١٣٠١ هـ/١٠ مارس ١٨٨٤ م بالرد على غوردون برسالة مطولة بدأها بالقول بعد التسليم من العبد المفتقر الى الله محمد المهدى بن عبد الله الى عزيز بريطانية والخديوية غوردون باشا ، قد وصلنا جوابك وفهمنا ما فيه والحال أنك تزعم ارادة اصلاح المسلمين وفتح الطريق لزيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم واتصال المودة فيما بيننا وبينكم وحل المسيحية من النصارى والمسلمين وأن تجعلنا سلطانا على كردفان ، فأقول والأمر لله أنى قد دعوت العباد الى صلاحهم وما يقربهم من ربهم(١٧٠) . ولست فى ذلك بمتحيل ولا مريد ملكا ولا جاها ولا مالا ... ثم ختم رسالته المطولة بدعوة غوردون الى اعتناق الاسلام والدخول فى المهدية ، ومع الرسالة رد المهدى لغوردون ملابس التشريفة وأهداه جبة الأنصار .

غضب غوردون من رسالة المهدى وبعث له برسالة من الخرطوم كلها شتائم وسباب وتهديد بأنه عن قريب سنبلى بجيوش لا طاقة لك بها وتكون أنت المسئول أمام الله عما يسفك من الدماء .. وكنت لا أرى حاجة الى مخاطبة رجل مثلك جاحد النعمة عادم الذمة ولكن تعلقت بأذيال الأمل .. وها أنا مستعد لقدومك - القدوم اليك - ومعى رجال أقطع بهم أنفاسك والعاقل من تدبر والسلام .. ثم لجأ غوردون الى علماء الخرطوم وألزمهم بكتابة تكذيب لدعوة المهدى . بل استمر غوردون فى سلسلة من الاجراءات الخاطئة اذ أن غضبه من رد المهدى عليه جعله يأخذ موقفا يدعو الى القضاء على المهدى ، وبدأت رسائله الى بارنج تظهر فيها عبارات ارسال التجريدة ، وسحق المهدى .

---

(١٦٩) د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأسس للسياسة البريطانية ص ١٤٠ .
(١٧٠) د. مكى شبيكة . تاريخ شعوب وادى النيل ص ٦٧٧ و
Wingate : Mahdism .. P.P. 111 - 115

وكان الاجراء الأكثر خطورة هو اطلاع غوردون فى بربر للمسئولين السودانيين الذين ما زالوا على ولائهم للحكومة المصرية على عزم هذه الحكومة اخلاء السودان ، وتولية حكام من أهل البلاد لاعادة الحكم كما كان قبل الفتح المصرى(١٧١) • وهذا يعنى ابلاغ السودانيين انفصال قطرهم عن القطر المصرى انفصالا تاما وتشكيل قوات عسكرية محلية واحلال موظفين سودانيين محل الموظفين الأتراك والمصريين •• ولقد أذاع غوردون هذه الأخبار فى اجتماع سرى عقده بسراى الحكومة فى بربر فى ١٣ فبراير ١٨٨٤ م حضره حسين باشا خليفة مدير بربر والعمد والأعيان ، وألصق منشورا على باب المديرية والضبطية وفى شوارع المدينة بأن المديرية من الآن فصاعدا مستقلة عن القاهرة وانما تخضع لسلطان غوردون كحكمدار للسودان ومندوب للحكومة البريطانية(١٧٢) • وكان غوردون قد أظهر فرمان الخديوى اسرى باخلاء السودان فى اليوم السابق لكل من حسين خليفة(١٧٣) وقاضى بربر ، قبل أن يعلنه على هذا الجمع من أعيان المديرية ، وشكل لجنة برئاسة حسين خليفة للدفاع عن بربر ، ولم يكن لقرار اعلان حق السودانيين فى اختيار رؤسائهم أى معنى فى الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت اشرافه هو الرجل الأجنبى ، واشراف رجال العهد العديم الذين قامت الثورة ضدهم(١٧٤) •

كان لاعلام غوردون لزعماء مديرية بربر بفحوى الفرمان الخديوى باخلاء السودان نتائج مدمرة على مهمة غوردون وعلى حياة المطلوب احلاؤهم عن السودان ، ولعل شهود العيان خير من يصفون لنا هذه النتائج وتأثير اذاعة المنشور أو الفرمان الخديوى الذى لم يكتف غوردون بابلاغه لأعيان بربر بل قرأه أمام الناس فى المنمة •• فهذا سلاطين يقول : كانت فكرة غوردون من اذاعة الفرمان الحصول على مساعدة القبائل السودانية من أجل تنفيذ الاخلاء ، وكان يرجو أن يصل معهم الى شروط لتنفيذ هذا الغرض ، ولكن كيف يتوقع منهم مساعدته بينما فى الفرمان ما يؤكد أنهم سيتركون لمصيرهم ولما قد يقع لهم من أحداث(١٧٥) •

---

(١٧١) حسن العبادى : من زوايا التاريخ السودانى فى القرن ١٩ ص ١٧ •

(١٧٢) د• محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٣٦٤ •

(١٧٣) Holt : The Mahdist State in the Sudan, P. 86.

(١٧٤) د• جلال يحيى • المرجع السابق ص ١٤٢ •

(١٧٥) Slatin : Fire and Sward in the Sudan, P. 299.

كما أن حسين باشا خليفة مدير بربر أبلغ سلاطين عند انعائهما أسيرين فى معسكر المهدى أن قراءه غوردون لفرمان الاخلاء فى بلدة المتمة قد قلب الموقف رأسا على عقب ، واليه يعزى السبب فى سقوط بربر ، وأنه حينما كان غوردون فى بربر نصحت له ألا يواصل هذه الخطة المشئومة ولست أدرى السبب الذى دفعه الى اهمال نصيحتى(١٧٦) • ومن ثم فلم يكن فى مقدور غوردون مع صفات الشجاعة والنشاط التى ينصف بها أن يوقف سير الأحوال بعد أن ارتكب هذه الغلطة الكبرى(١٧٧) •

كما أن الأب أوهر والدر Ohrwalder أحد أعضاء البعثة التبشيرية الكاوليثكية النمساوية فى السودان والذى قضى فى أسر المهديين مدة عشر سنوات وصف قراءة غوردون لفرمان الاخلاء بأنه الخطأ الذى قضى على مهمة غوردون بالفشل بل وبنهاية غوردون نفسه • أما الكولونيل سيوارت رفيق غوردون فى مهمته فقد وصف اجراء غوردون بأنه قفزة فى الظلام Leap in the Dark وتساءل سيوارت ماذا نفعل الآن لأن ما خشيناه قد حدث ، وأعاد الى الأذهان ما سبق أن أصر عليه عبد القادر حلمى بعدم اذاعة اخلاء السودان على السكودانيين ، وأن هذا كان الرأى المعقول •

أما السير ايفلن بارنج فقد عبر عن خطأ اجراء غوردون بأنه من الأخطاء الكبيرة اعلان سياسة الاخلاء ، ولكن أقول ان كتمان مثل هذا السر الرسمى ليس من الأمور المعروفة فى مصر ، وأن بعض ممثلى بريطانيا وخاصة غوردون مشهورون بعدم تحفظهم فيما يلقون من أحاديث(١٧٨) • وهذا الرأى من جانب لورد كرومر يتعارض مع رفضه الموافقة على رأى عبد القادر حلمى بعدم اذاعة قرار الاخلاء حتى يتم تماما ، ولكن كرومر يذكر ذلك بعد وقوع الأحداث فقد انضم اليه أولئك الذين كانوا ما زالوا موالين للحكومة الخديوية والذين من باب التنصل من المسئولية •

ولقد استفاد محمد أحمد المهدى من اذاعة فرمان الاخلاء فى الدعوة للانضمام الى الثورة وتأييد دعوته بالترغيب والترهيب ، مظهرا للسودانيين عدم جدوى الولاء لحكومة تنوى أن تتخلى عنهم وتترك البلاد بسرعة ، ولذلك فقد انضم اليه أولئك الذين كانوا ما زالوا موالين للحكومة الخديوية والذين خافوا من انتقام المهدى بعد انسحاب القوات المصرية ، وأصبح كثير من الأهلين ممن كانوا قد بايعوا المهدى من قبل يشعرون بأنهم سيندمون ان لم

(١٧٦) Ibil, P. 166

(١٧٧) سلاطين (المترجم) : السيف والنار فى السودان ص ١٢٩ •

(١٧٨) كرومر . المرجع السابق ص ٣٨ •

يسارعوا بمبايعته في ذلك الوقت ، وهبط الروح المعنوى فى كل من له أمل في استمرار الحكم المصرى فى السودان • وأصبحت المشكلة في ذلك الوقت هى من صاحب السيادة فى السودان أهو الخديوى الذى قرر الانسحاب أم المهدى الذى ينوى الاستيلاء على كل البلاد ؟(١٧٩) •

وكان الاجراء الآخر الذى اتخـــذه غوردون وأثر فى مهمته « ابلاغه المسئولين فى بربر عند اجتماعه بهم أن العمل بالاتفاقية المعقودة بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى أغسطس ١٨٧٧ م بخصوص الغاء تجارة الرقيق قد توقف الآن ، وأنه سيصدر منشورا باباحة تجارة الرقيق ، وعندما أصدر هذا المنشور أثار عاصفة من السخط والدهشة والاحتجاج ضد غوردون فى انجلترا بصفة خاصة ، وكان لصدور هذا المنشور نتيجتان : الأولى تأكيد عزم الحكومة على اخلاء السودان ، والثانية زيادة ثقة تجار الرقيق فى أنفسهم وهم الناصرون الأقوياء للثورة المهدية •

ولا يغفر لغوردون فى اباحته الاتجار بالرقيق ادعاؤه بانه غير قادر على القيام بعمل فى هذا الشأن يمنع الرق بينما الاخلاء يجرى تنفيذه ، وأنه لابد من الاستفادة من مساعدة الأهالى فى تنفيذ الاخلاء(١٨٠) • فلو لم يعلن فرمان الاخلاء واهتم بانشاء الحكومة الوطنية بالسودان ، وترك لهذه الحكومة أن تقرر سياستها نحو تجارة الرقيق لكان الحال غير الحال الذى صار ، ولكن أخطاء غوردون أخطاء مركبة ومن ثم فان تأثيراتها على مهمته ونتائجها على الموقف فى السودان متصلة •

ورغم محاولات غوردون للتأثير على السودانيين كاشعال نار كبيرة أمام سراى الحكومة بالخرطوم وحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت ، والكرابيج التى كانت تستخدم فى جمعها ، واطلاق سراح المسجونين عـــلى اختلاف جرائمهم وتنوع جناياتهم ، واعلانه من عـــلى سلم السراى بتعيينه حكمدارا وأنه اعترف للسيد محمد أحمد المهدى بالسلطة المطلقة على السودان الغربى برمته على شرط أن لا يمد يده لغيره ، واعلانه الغاء تجارة الرقيق وتنازله عن جميع المتأخرات من الضرائب حتى عام ١٨٨٣ م وعن ضرائب ثلاث سنوات منذ أول ١٨٨٤ م ، وأننى عزمت منذ الآن أن لا يكون أعضاء

---

(١٧٩) ضرار صالح : تاريخ السودان الحديث ص ١٤٦ •

(١٨٠) L. Strachy : Ibid, P. 258.

حكومتى الا من الوطنيين حيث أننى أود تشكيل حكومة وطنية ليحكم السودان نفسه بنفسه ، وقد أمرت منذ اليوم بفتح أبواب الحصون واخلائها وسحب الجنود منها لتلتفتوا الى عمران بلادكم وحرث أراضيكم وانماء تجارتكم(١٨١) ٠

رغم كل هذه الترغيبات فان السودانيين كانوا مندهشين ومستائين مما قاله غوردون وليس أدل على ذلك من أن مدير دنقلة أبرق فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٤ م الى القاهرة بأن غوردون باشا لما حضر فى هذه الدفعة وصدرت أوامره لمركز الحكومة بأنه تعين من قبل دولة بريطانيا وأنها شديدة البطش بمالها ورجالها المشهورين بالبسالة ، فاذ ذاك حصل اضطراب شديد للأهالى وتغيرت خواطرهم ، وعندها عمل المدير الطرق اللازمة لازالة ما كان خطر اليهم وتيقنوا أن تعيينه من طرف الحضرة الفخيمة الخديوية كما كان قبلا(١٨٢)٠ وحتى عندما خاطب غوردون أهالى الخرطوم فى ١٨ فبراير كانوا يسمعون خطبته ودموعهم تنهمر من أعينهم حيث كانوا موقنين بأن هذه سياسة خرقاء ، وأن المهدى سوف يتقدم نحوهم ويقهرهم(١٨٣) ٠

ومن الاجراءات ذات التأثير على مهمة غوردون انشغاله بأمور جانبية وعدم اجلاء المطلوب اجلاؤهم كاذاعته أن حملة انجليزية فى طريقهــا الى الخرطوم ، وانشغاله معظم الوقت فى البحث عن خير الطرق لانشاء الحكومة الوطنية الجديدة مما أعطى انطباعا لدى أهل الخرطوم ان غوردون لا يريد ترك الخرطوم ومن ثم فضلوا البقاء بها(١٨٤) ، وقد أكد هذه الحقيقة كل من سلاتين والأب أوهروالدر فى قولهما أنه كان من الممكن اخلاء الخرطوم بنظام وأمان بدون غوردون ، وقد كان وصوله الى الخرطوم — واجراءاته هناك — مدعاة لترغيب العناصر المصرية فى البقاء(١٨٥) ٠ وانه اذا لم ترسل الحكومة الخديوية غوردون لاخلاء السودان وأمرت بذلك لتم دون صعوبة(١٨٦) ٠

ويعترف غوردون نفسه بأنه سبب تأخير الاخلاء فقــال فى جرناله بتاريخ ٩ نوفمبر ١٨٨٤ م : ان الناس هنا فى الخرطوم يودون القول لو أبيحت

---

(١٨١) ابراهيم دوزى ٠ المرجع السابق ص ٢٧٦ ٠
(١٨٢) دار الوثائق المصرية : محافظ السودان ، محفظة رقم ٢/٢ — ٤ ٠
(١٨٣) ابراهيم دوزى : نفس المرجع ٠
(١٨٤) د٠ محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ٢٣٨ ٠
S. Low : History of England, P. 359.
(١٨٥) Ohrwalder : Ten years Captivity in the Mahdi's Camp. P. 139.
(١٨٦)

لهم الفرصة : انك جئت الى هنا ، واذا لم نكن قد حضرت فان بعضنا كان سيأخذ طريقه الى القاهرة ، ولكننا وثقنا فيك لحمايتنا ، لقد قاسينا ونقاسى مصاعب كبيرة من أجل الحفاظ على المدينة ، ونحن الآن لا نتوقع الرحمة من المهدى الذى سينتقم منا بسبب ما أريق من دماء حول الخرطوم ، لقد أخذت نقودنا ووعدتنا باعادتها الينا(١٨٧) . وذلك لأن غوردون جعل مدينة الخرطوم مقرا لحكمه ، ولم يمض وقت طويل على قدومه اليها حتى حوصرت من جميع الجهات حتى أضحت فى نهاية الأمر مقطوعة الاتصال بالعالم الخارجى ، ثم نراه يعطى الكثير من الوعود التى أصبحت مثار شك لمن حوله(١٨٨) . فى الوقت الذى أدرك المراقبون لأحداث السودان واجراءات غوردون أنه طالما ظل غوردون فى الخرطوم فانه سيظل متمسكا بسياسة سحق المهدى(١٨٩) ، التى تبناها بعد محاولته اقامة علاقات ودية معه .

وشغل غوردون نفسه بمن يخلفه على رأس حكومة وطنية فى السودان، واقترح أن يكون الزبير باشا لأنه فضلا عن علو نسبه فهو معروف عند أهل السودان كافة بالكرم والشجاعة وحسن السياسة ، وكان الزبير اذا ذاك فى مصر فبعث غوردون يطلب ارساله الى الخرطوم ليوليه أمور السودان(١٩٠) .. وقد صرح غوردون بأنه لا يمكن استرجاع النظام الى السودان ومنع امتداد الثورة الى مصر الا بتوليج الأمر كله للزبير . وكان الزبير قد تصالح مع غوردون فى القاهرة ونسى مسئوليته فى مصرع ولده سليمان ، مما جعل غوردون يقول : أرغب فى أن يعود الزبير الى السودان معى(١٩١) .

ولكن الحكومة البريطانية أبلغت قنصـــلها فى مصر ــ وكان المستر ايجرتون Egerton يقوم بعمل بارنج أثناء وجود الاخير فى لندن فى أجازة ــ برفضها استخدام الزبير فى السودان بحجة أن الرأى العام البريطانى لا يوافق على عودة الزبير الى الخرطوم ، وهو موقف يدعو الى التساؤل .. لماذا اتخذت حكومة لندن هذا الموقف من الزبير ؟ ألانه وطنى سودانى سوف يساعد على قيام حكم وطنى فى السودان بعد اجلاء المصريين من هناك ؟ أم

---

(١٨٧) Gordon : The Jounrnals of Major — General C.G. Gordon .. Vol. 5, P. 215.

(١٨٨) K. Giffen : The Egyptian Sudan, P. 27.

(١٨٩) Elton : General Gordon, P. 367.

(١٩٠) نعوم شقير : المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(١٩١) Jackson : Behind the modern Sudan, P. 102.

لأنه يتميز بالقوة والنفوذ فى أنحاء السودان ومن ثم سيحافظ على وحـــدة السودان • وسيدافع عن حدود السودان ضد المطامع الاستعمارية ؟ كل هذا كما نعتقد يفسر لنا الموقف البريطاني الذى وصفه غوردون نفسه فى ١٢ اكتوبر ١٨٨٤ م بقوله : اننى أعتقد أنه من العار على حكومة صاحبة الجلالة الملكة عدم الموافقة على عودة الزبير باشا الى الخرطوم ، رغم أنه يعلم كيف يتعامل مع السودانيين جيدا(١٩٢) •

ويعلق الزبير على رفض الحكومة البريطانية عودته الى السودان بأنه لم يصدق أن تكون مسألة الرق هى السبب الحقيقى فى عدم الاستجابة لما طلب جوردون باشا ، وان كانوا هم قد ستروا وراءه وحركوا جماعة ابطال الرقيق للتقدم بهذا السبب ليخفوا وراءه غرضهم الحقيقى وهو منعى من العودة الى السودان خوفا من انضمامى بما تحت امرتى من جند الى المهدى فأزيد بذلك من صعوبة الموقف وتعقيده ، وكأنهم لم يكونوا يدركون تماما أننى لا أؤمن بحركة المهدى هذه اطلاقا(١٩٣) •

ونتج عن رفض الحكومة البريطانية عودة الزبير الى السودان أن أصبحت علاقات غوردون بحكومته تنقصها الثقة ، وبدأ يعلن ضرورة اتباع سياسة سحق المهدى ، وضرورة الاحتفاظ بثلاثة آلاف من القوات المصرية النوبية فى السودان واستبعاد سياسة الاخلاء كلية(١٩٤) • واذا أصرت الحكومة البريطانية على الاخلاء فانه سيطلب من حكومة جلالة الملكة أن تقبل استقالته، وأنه سوف يأخذ كل البواخر والمهمات الى مديريتى خط الاستواء وبحـــر الغزال ويضعها تحت امـــرة ملك البلجيك(١٩٥) • اذن فغوردون يدرك مسئولية الحكومة البريطانية نحو مهمته مهما حاولت التهرب منها ، فرغم أن قرار تعيينه حمكدارا للسودان صادر له من الخديوى الا أن غوردون يدرك أن كل هذا بترتيب مع الحكومة البريطانية أو أن شئت الدقة بضغط من هذه الحكومة على الخديوى وحكومته ، ومن ثم فلا غـــرابة أن يهدد حكومة لندن - وليس حكومة القاهرة - بالاستقالة من منصبه فى السودان •

ومن أفكار غوردون غير المسئولة بعد تهديده بالاستقالة أنه كان يرغب

(١٩٢) Gordon : The Journals .. Book 4, P. 130.

(١٩٣) سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ص ١٣٧ •

(١٩٤) Allen : Ibid, P. 285

(١٩٥) A. Colvin : Ibid, P. 75.

فى الابحار بالبواخر النيلية مع جموده والأوروبيين الذين طلوا ملتفين حوله ويتجه بعيدا عن الخرطوم لا الى مصر ولكن الى خط الاستواء حيث يوجد أمين باشا فى اتجاه ما داخل أفريقيا حتى المحيط(١٩٦) ، هذا اذا تعذر تعاونه مع ليوبولد الثانى ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنغو الحرة ، أى أن غوردون كان يعرض نفسه لخدمة من يدفع أو يحقق له ذاته ٠

وأضاع غوردون وقتا ثمينا كان يمكن اخلاء الخرطوم أثناءه ، وأعطى فرصة لمحمد أحمد المهدى لكى يفرض حصاره حول الخرطوم ومنذ ١٢مارس ١٨٨٤ م ويقطع الخط التلغرافى بين الخرطوم والعالم الخارجى ، حتى ظهر لبارنج استحالة تنفيذ اجلاء الحاميات من السودان بدون اتخاذ ترتيبات أخرى غير تلك التى كانت قد وضعت فى الاصل لتحقيق هذا الغرض(١٩٧) ٠ بمعنى آخر أن تنفيذ مهمة غوردون لم يعد فى الامكان دون مساعدة من القوات البريطانية ومن ثم وجدنا كوزى Cuzzi وكيل غوردون فى بربر يبرق الى بارنج عدة برقيات فى ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ مارس ١٨٨٤ م يذكر فيها أن الموقف خطير ، ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة حالا ، والجميع خائفون على مصير غوردون وستيوارت والأوروبيين(١٩٨) ٠

ضاقت الأحوال بغوردون فى الخرطوم بعد الحصار الذى ضربه المهديون ، ثم جاءت رسالة المهدى له فى ٢٥ ربيع الأول ١٣٠٢ هـ الموافق مارس ١٨٨٤ م لتزيده ضيقا حيث ذكر له ان أراد الله سعادتك وقبلت نصحنا ودخلت فى أماننا وضماننا فهو المطلوب وان أردت أن تجتمع على « الانقليز » فنوصلك اليهم ، فالى متى تكذيبنا وقد رأيت ما رأيت ، وقد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهلاك من فى الخرطوم قريبا الا من آمن وسلم ينجيه الله ، ولذلك أحببت لك ألا تهلك مع الهالكين ٠٠ وقد بلغنى فى جوابك الذى أرسلته الينا أنك قلت ان « الانقليز » يريدون أن يفدوك وحدك منا بعشرين ألف جنيه ٠٠ وأنت ان قبلت نصحنا فبها ونعمت والا ان أردت أن تجتمع على « الانقليز » فبدون خمسة فضة نرسلك اليهم والسلام(١٩٩) ٠

---

(١٩٦) Bermann : The Mahdi of Allah, P. 211.

(١٩٧) War Correspondent : Why Gordon Perished, P. 54.

(١٩٨) Theobald : The Mahdiya, P. 97.

(١٩٩) ورسالة المهدى بعث بها الى المحلة ، السيد عبد الرحمن المهدى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤١ . Sudan Notes and Records, Vol. XXIV (1941)

وشعر الجميع خارج الخرطوم بحرج الموقف داخل العاصمة رغم محاولات غوردون ايهام الجميع من بداخل الخرطوم ومن بخارجها بارتفـــاع الـــروح المعنوية وعدم تأثره بالحصار المضروب على المدينة ، فيذكر مصطفى ياور مدير دنقلة فى رسالة بالشفرة بعث بها الى القاهرة فى ١٢ أبريل - أى بعد شهر من حصار الخرطوم وقطع الاتصالات بينها وبين العالم الخارجى ، أن سكوت الحكومة - يقصد الحكومة الخديوية - بالمدة هذه يؤيد البرهان المنصدرة من المهدى ، ويتسبب منها رسوخ ما يبديه من الايهامات فى القلوب الخالية ، ويصعب تدارك أمرها لأن المشاع هنا أن بعض أهالى جهـــة بحرى نحيلوا بالاقرار له حتى وكل من يحضر اليهم من السودان يسألوه ويقولوا له الرجل ما قرب الينا وهلم جرا بمثل هذه(٢٠٠) .

ومعنى هذا أنه مع حصار الخرطوم فقد صار للمهدى أنصار الى الشمال من الخرطوم ، وهذا يجعل موقف غوردون فى الخرطوم صعبا ، ومن ثم يكاد يكون قد صدر عليه حكم هو ومن معه بالفناء اذا لم تسارع الحكومة البريطانية بارسال حمله لانقاذه .. فهل تستجيب لندن وترسل حملة لانقاذ غوردون من الهلاك الذى ينتظره ؟ أم ستبدأ سلسلة من التبريرات تتذرع بها الحكومة البريطانية فى عدم الاستجابة فيضيع وقت ثمين تكون نتيجته أن حملة الانقاذ تصل بعد فوات الاوان .. وفى كل الأحوال كانت الحكومة البريطانية تبعد المسئولية عن نفسها وتلقيها على غوردون لاجراءاته الخاطئة وخروجه على التعليمات و .. الخ من التبريرات غير المقنعة .

لم يمض على وصول غوردون الى الخرطوم أكثر من شهرين حتى بدأ الحديث عن ارسال حملة عسكرية انجليزية لانقاذه من الخطر المحدق به ، وقد جاءت أول اشارة بهذا الخصوص فى رسالة الى القنصل البريطانى بالقـــاهرة فى أول مايو ١٨٨٤ م ، بضرورة الاستفسار من غوردون عن القوة التى يرى أنها كافية وضرورية لانقاذه اذا طلب مثل هذا الانقاذ ، وكذلك الاستفسار عن الطريق الذى على هذه القوة أن تسلكه والوقت المناسب لوصولها اليه(٢٠١) ومع ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية قرارها بارسال حملة الانقاذ الموعودة الا فى جلسه مجلس وزراء عقدت بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٨٤ م ، ثم اعتمـــد البرلمان الانجليزى فى جلسة ٤ أغسطس مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه انجليزى

---

(٢٠٠) دار الوثائق المصرية : وثائق السودان وثائق مصطفى ياور باشا رقم ٢١ - ١ .

(٢٠١) Allen : Gordon and the Sudan, P. 333.

لتمكين الحكومة من القيام بالعمليات اللازمة لانقاذ غوردون اذا اتضح أن هذه العمليات ضرورية(٢٠٢) ، وللقيام باعداد الترتيبات اللازمة للقيام بهذه الحملة . وقد قررت الحكومة تكليف سير جارنت ولسلى Garnt Wolsely، صاحب انتصار التل الكبير لقيادة حملة الانقاذ .

ولقد أضاعت الحكومة البريطانية وقتـــا ثمينا لو استغلته لأنقـــذت غوردون ومن معه ، أضاعته مرتين المرة الأولى حين تردد منذ عرفت بحصار الخرطوم فى مارس حتى قررت ارسال حملة لانقاذ غوردون فى آخر يوليو ، وان كان الخبر لم يصل الى غوردون الا عن طريق الجنرال كتشنر الذى كان آنذاك فى دنقلة كضابط للمخابرات ، وعندما نقل الخبر اليه فى ٢١ سبتمبر صار يوم أفراح وزينات(٢٠٣) ، والمرة الثانية حين أضاعت الحكومة البريطانية الوقت فيما عرف بحرب الطريق والذى استغرق الفترة من آخر يوليو الى أن تحركت الحملة فى طريقها الى الخرطوم من وادى حلفا فى نوفمبر ١٨٨٤ م .

فرغم رسالة جرانفيل الى القنصل البريطانى فى القاهرة المؤرخة فى أول مايو ، فقد لجأ المستر غلادستون الى القاء مسئولية ما يحدث لغوردون فى السودان وخاصة منذ ضرب المهدى حصاره حـــول الخرطوم ، على غوردون نفسه ، وعندما قدمت المعارضة مشروع قرار بلوم حكومة المستر غلادستون بسبب سياستها السودانية ذكر بأن غوردون لم يرسل وحيدا الى الخرطوم الا ليكتب تقريرا ، ولكنه هو وعلى مسئوليته الشخصية الذى اقترح بأنه يجب اعطاؤه سلطات تنفيذية لتحقيق الاخلاء ، وأن غوردون قد عصى أمره وتخلى عن مهمته واتخذ لنفسه طريقا آخر(٢٠٤) . ولم يكن هذا التبرير مقنعا ، ثم ينقذ الحكومة من اللوم الا عندما وعد اللورد هارتنجتون وزير الحربية وعدا أكيدا بارسال حملة انقاذ الى الخرطوم فى الخريف(٢٠٥) .

ورغم هذا الوعد فلم تقرر الحكومة ارسال الحملة الا فى آخـــر شهر يوليو مضيعة بذلك وقتا ثمينا شغلت فيه بالخلاف بين أعضاء مجلس الوزراء ، حيث تزعم الايرل سلبورن Earl Selborne فريقا يطـــالب بارسال حملة الانقاذ ويهدد بالاستقالة اذا لم تستجب الوزارة لوجهة نظره ، بينما

---

(٢٠٢) Theobald : The Mahdiya, P. 105.

(٢٠٣) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٢١٢ .

(٢٠٤) Allen : Ibid, P. 337.

(٢٠٥) Theobald . Ibid, P. 104

تزعم السير وليام هوركورت William Harcourt فريقا وزاريا آخر يدعو الى عدم ارسال حملة الانقاذ ويهدد بالاستقالة اذا تم ارسال الحملة ، بينما حاول اللورد جرانفيل تهدئة الموقف واتخذ موقفا وسطا(٢٠٦) ٠

وبناء على وعـــد اللورد هارتنجتون تبودلت البرقيـــات بين الحكومة البريطانية والجنرال غوردون عن طريق القنصل البريطاني بالنيابة ايجرتون من ١٧ مايو وما بعدها لم تصل غوردون الا في أول سبتمبر فبـــادر غوردون بالرد عليها بأنه سيتخذ كل ما يستطيع عمله من اجراءات لاجلاء الأهالي قبل حلول شهر يناير ١٨٨٥ م اذا وصلت قوات حكومة صاحبة الجلالة الملكة الى الخرطوم أو الى بربر(٢٠٧) ٠ واذا تأخرت فمن المحتمل أن تؤخذ الخرطوم تحت بصر حملة الانقاذ التي ستأتي متأخرة تماما(٢٠٨) ٠

وعندما بدأ المهديون يطوقون بربر استجاب الخديوي توفيق لضغط سلطات الاحتلال فعهد للكولونيل كتشنر بمهمة المحافظة على أقاليم السودان الشمالية وذلك في فرمان أصدره له بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٤ م أشار فيه الى : أن الأحوال الحاضرة ببعض جهات السودان استلزمت زيادة الدقة لمنع سريانها الى جهات أخرى ، ولما كانت جهات أبي حمد ووادي حلفاوما يتبعها من المواقع المهمة معتبرة الآن بصفة ثغور للقطر المصري صار من الضروري توجيه كمال الدقة والالتفات اليها ٠٠٠ ولكمال وثوقنا بكم واعتمادنا عليكم قد عيناكم في هذه المهمة مندوبا من طرفنا في تلك الجهات لأجل المحافظة على الأمن والراحة العمومية فيها(٢٠٩) ٠٠

وعندما سقطت بربر في ٢٠ يونية ١٨٨٤ م ووصل الخبر الى لندن حملت الصحافة البريطانية على الحكومة لتهاونها في انقاذ غوردون من الهلاك الذي اقترب منه ، مما دفع اللورد هارتنجتون الذي وعد أمام مجلس العموم في أول مايو بارسال حملة لانقاذ غوردون ، الى التهديد بالاستقالة في ٢٥ يوليو ، باعتبار بأنه اذا لم يتم تنفيذ وعده مست كرامتـــه الشخصية ، فاضطر غلادستون الى الموافقة أخيرا على ارسال حملة لانقاذ غوردون في الخريف ، لأن

---

(٢٠٦) Allen : Ibid, P. 315.

(٢٠٧) Blue Book : Egypt, 22, 1884, No. 22.

(٢٠٨) Gordon : The Journals of .... Vol. 4, P 134.

(٢٠٩) دار الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، محفظة رقم ٢/٢ — ٤ ٠

استقالة هارتنجتون ـ وهو زعيم الهويج Whig في الوزارة تعني سقوط وزارة غلادستون(٢١٠) .

وقد شجع سقوط بربر في يد الثوار على انضمام أنصار جدد للمهدى وأصبح المهديون يعتقدون أن سقوط الخرطوم في أيديهم أمر قريب الوقوع ، ففي ١٥ رجب ١٣٠١ هـ الموافق يونيو ١٨٨٤ م ورد تلغراف من مدير دنقلة بأن المسموع عن الخرطوم أن العدو محاصرها وممنوع وصول المئونة اليها ، وأن المهدى مؤكد على جيوشه المحاصرين لها بضبط غوردون باشا حيا لاجعاله أسيرا مقابلة أسر الانجليز الى عرابي ، وبلغه أن غوردون باشا قال بأنه اذا لم تحضر اليه امدادية من دولة الانجليز يسلم ويسلم للمهدى ، والمأمول أنه اذا حضرت قوة كافية فيكون متكفل بانقاذهم بشرط أن يكون هو قايدهم(٢١١) .

ولكن هل تسرع الحكومة البريطانية في انقاذ حملة الانقاذ بعد أن أضاعت وقتا طويلا وثمينا حتى أقرت ارسال الحملة ؟ في الحقيقة أضاعت الحكومة البريطانية وقتا طويلا وثمينا آخر فيما عرف بحرب الطريق ، بمعنى هل تتخذ الحملة طريق النيل أم طريق سواكن ـ بربر ؟ وأخيرا وبعد جدل تم اتخاذ قرار بأن تسلك الحملة طريق النيل وكان من أكبر مؤيدي طريق النيل اللورد ولسلي الذي عين لقيادة الحملة . وكان ارسال الحملة عن هذا الطريق يعني ضمنا اعادة فتح البلاد التي تقع الى الشمال من الخرطوم مع كل ما يدل عليه ذلك من مسئولية(٢١٢) .

ونظرا لحرج الموقف في الخرطوم فقد بعث غوردون بوكيله ستيوارت في بعثة من الخرطوم عن طريق النيل لتعيد احتلال بربر أو احراقها وتقابل حملة الانقاذ وتستعجل تقدمها نحو العاصمة المهددة بهجوم من المهديين في كل وقت ، وقد غادرت البعثة الخرطوم في ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ م ، ولكن الباخرة التي تحمل هذه البعثة ـ كما ذكر غوردون في رسالة منه لأخته بتاريخ ٥ نوفمبر ـ والتي تحمل ستيوارت ومستر باور القنصل الانجليزي ، وهربين Herbin القنصل الفرنسي بالخرطوم ، قد أسرت وأن الجميع قتلوا ـ في

---

(٢١٠) Theobald : The Mahdiya, P. 105.

(٢١١) دار الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، محفظة رقم ١/٢ ـ ٥ .

(٢١٢) د. جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٧١ .

أرض المناصير – فى ١٨ سبتمبر وكان بالباخرة جرنال الحوادث من ٣ يناير الى ١٠ سبتمبر ١٨٨٤ م ، وهـــو مجـــلد ضخم ملء بالمعلومات الهـــامة والخطيرة(٢١٣) .

. وكان الخديوى قد لجأ الى تعديل فرمانه الى غوردون بعد الأحداث المتتالية فى الخرطوم وما حولها ، وبعث بالتعديل فى رسالة برقية الى غوردون بتاريخ ٢١ سبتمبر ، وجاء فيها أصبح من الضرورى تحت هذه الظروف تعـــديل الفرمان الذى منح لك بحيث تصبح سلطتك تشمل – بصفتك حكمـــدارا للسودان – الخرطوم وسنار وبربر وتوابعها الحالية ، كذلك يجب عدم ارسال أية حملة حربية بالبواخر فى النيل الأبيض لانقاذ حاميـــات بحر الغزال ومديرية خط الاستواء حتى تصلك تعليمات أخرى . ويجب أن تبذل جهدك لاحضار حامية سنار الى الخرطوم ، وقد سرنا جدا عدولك عن فكرة اضرام النيران فى بربر تلك الفكرة التى لم نكن لنقبلها بتاتا(٢١٤) .

وأثناء وجود ولسلى على رأس حملة الانقاذ فى وادى حلفا وصلته برقية من الحكومة البريطانية تحدد له مهمته بأنها مساعدة الجنرال غوردون على ترك الخرطوم ، وعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك ، لأن سياسة الحكومة البريطانية هى العمل على انهاء سلطة مصر على السودان ، كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين – غير الزبير – لادارة السودان تكون مهمته المحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحة فى النيل والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من النوار وعدم تشجيع تجـــارة الرقيق(٢١٥) .

وبينما كان ولسلى فى وادى حلفا أيضا وصلته رسالة غوردون – ١٧ نوفمبر – يستعجله لأن الموقف حرج فى الخرطوم المحاصرة ، فأسرع ولسلى بتحريك جزء من حملته عرف بجيش الصحراء أو طابور الصحراء وسار فى هذا الطابور الى المتمة عبر الصحراء قاطعا مسافة ١٧٦ ميلاومن المتمة يسير بطريق النيل الى الخرطوم ، ورغم انتصارات حملة الانقاذ فى بعض المعارك التى واجهتها قوات الثورة المهدية ، الا أن حملة الانقاذ وصلت قرب الخرطوم يوم ٢٨ يناير ١٨٨٥ بعد يومين من سقوط الخرطوم ومصرع غوردون وهنا وقفت حملة الانقاذ فى مراكزها انتظارا لتعليمات تحدد لها حركتها التالية .

---

(٢١٣) Gordon : Letters of General .... to his sister, P. 289.

(٢١٤) Sudan Notes and Records, Vol. XIII (1930), P. 64.

(٢١٥) د. جلال يحيى . المرجع السابق ص ١٧٣ .

وقبل أن نستعرض نتائج سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، نحدد مسئوليات غوردون وحكومته نحو ما حدث • فمن مسئوليات غوردون أنه بصفته انجليزى عاد الى الخرطوم معلنا استقلال السودان عن مصر ، وغير غيور على مصلحة مصر ، والى جانب ذلك فان تشجيعه لتجارة الرقيق قد أيد الشائعات التى كانت تقول ان الانجليز قد أخذوا مصر وقرروا اخلاء السودان من المصريين • وكانت المنشورات التى صدرت فى الخرطوم تؤيد هذه الشائعات مما جعل السودانيين يعتقدون بصحتها(٢١٦) •

وكان أهالى الخرطوم يفاجئون بمنشورات تصدر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية احتوت على بلاغ للسودانيين بأنه قد استولت حكومتنا البريطانية على حكومتكم المصرية فاطلبوا لانفسكم الحرية ، الامضاء رجال بريطانيا العظمى ، وبلاغ آخر بأن حكومة جلالة السلطان عبد الحميد لم تعد قادرة على تحمل نفقات حربها مع الروسيا ، ولذلك باعت قسما من أملاكها التابعة لمصر وهو السودان المصرى لحكومة جلالة الملكة فيكتوريا وتقاضت ثمنا لذلك خمسين ومائتين مليونا من الجنيهات(٢١٧) •• وبعد ذلك ينتظرون من السودانيين أن يكونوا موالين لغوردون ولحكمه !!

كما أن كتشنر يلقى باللوم على غوردون فى تقرير قدمه الى وزارة الحربية البريطانية بتاريخ ١١ أغسطس ١٨٨٥ م ويحمله مسئولية سقوط الخرطوم وهلاكه ومن معه على أيدى المهديين ، لأنه : أضعف مركزه باخراج خمسة بواخر نيلية من الخرطوم ، أربعة منها لمقابلة حملة الانقاذ الانجليزية ، والخامس مع الكولونيل ستيوارت ، مما جعله يشعر باستحالة منع تدفق المهديين فى النيل الأبيض وبالتالى استحالة بقاء الاتصال مع قلعة أم درمان(٢١٨) •

بينما يلقى غوردون نفسه بالمسئولية على عاتق حكومة المستر غلادستون ، حيث كتب فى جرناله بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٨٤ اعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة وأنا فى معسكرين متعارضين ، وسوف ينتهى هذا الموقف اذا أحل الخديوى توفيق عبد القادر باشا مكانى ، وعندئذ تستطيع حكومة صاحبة

---

(٢١٦) Wingate : Mahdism and the Egyptian Sudan, P. 110.

(٢١٧) محمد أحمد الحاجرى : فى شأن الله ، أو تاريخ السودان كما يرويه أهله ص ١٥٥

(٢١٨) Blue Book : Egypt, No. 2 (1886) No. 42.

الجلالة الملكة أن تفعل ما تريد وانى على ثقة من أن الجميع هنا - فى السودان - سيستقبلون عبد القادر باشا استقبالا طيبا ، وبعدها سيصبح من حقى التمتع بالشماتة والاستغراق في الضحك ، اذا وجدت حكومة صاحبة الجلالة الملكة - بعد كل هذا - أنها لا تستطيع الخروج بدون وجود الأتراك او الزبير فى السودان ، أو دون الابقاء على السودان تحت سيادة وحكم مصر(٢١٩) .

اذن هذه شهادة شاهد من أهلها ، فكيف نعفى حكومة المستر غلادستون من مسئولية ما حدث فى السودان فاذا تتبعنا المواقف المتتالية لتلك الحكومة من القضية السودانية منذ احتلال القوات البريطانية لمصر حتى سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، نجدها تسير فى خطوات متتالية ومترابطة وتسير الى نتائج متشابهة تعطى لها فرصة الحركة الايجابية لا مصلحة للسودان أو لمصر منها ، يذهب هيكس الى كردفان وتنتهى حياته فتتخذ الحكومة البريطانية موقفا يفرض اجلاء المصريين عن السودان ، وتختار غوردون لمهمة غير محددة وغير واضحة وعندما يفشل ويهلك تأخذ موقفا يدعو الى ترك السودان ليعيش صراعا بين المهدية من ناحية والدول الأوروبية الطامعة فى أجزاء من السودان وملحقاته من ناحية أخرى ، لتخرج بريطانيا من الصراع بنصيب الأسد .

ان استغراق موضوع اقرار حملة لانقاذ غوردون لوقت طويل فى الوقت الذى عرف فيه غوردون أن هناك حملة فى طريقها اليه - يعتبر سببا يجعلنا نلقى بالمسئولية على الحكومة البريطانية ، حتى ان أحد أعضاء الحكومة البريطانية ذكر فى مجلس اللوردات تعقيبا على ما حدث فى الخرطوم لغوردون ومن معه بأن الخرطوم سقطت فى الواقع بسبب خديعة قرب وصول قوة بريطانية ، حتى ولو كانت هذه القوة قد أرسلت فى وقت أبكر(٢٢٠) .

كما أن الكولونيل كنشنر أقر فى رده على مستر فوكس Fox بجريدة التيمس عدد ٣٠ يناير ١٨٨٨ م ، أنه معين كغيره من الضباط البريطانيين - من قبل الحكومة البريطانية ، وأضاف قائلا : لقد نسى مستر فوكس أن المسئولين المصريين الذين يصفهم بأنهم غير أكفاء للحكم كانوا ضباطا بريطانيين عينتهم الحكومة الانجليزية(٢٢١) . ومن ثم فهى مسئولة عن كل

---

(٢١٩) Gordon : The Journals of Major-General C. G. Gordon, vol. 2, P. 81.
(٢٢٠) War Correspondent : Why Gordon Perished, .. P. 302.
(٢٢١) H. Russell : The Ruin of the Sudan, P. 337.

اجراءات هؤلاء الموظفين ولا يمكن لها أن تتنصل من المسئولية · ولذلك فما أن بعثت الملكة فكتوريا من قصرها بأسبورين Osborne الى أوجستا Augusta أخت غوردون برسالة تعزيه تقول فيها : ماذا أفعل سوى تقديم خالص عزائى بسبب مصرع أخيك ، لقد كانت المسألة انني لا يمكن قبولها أن جنرالا بريطانيا له مكانته لدى الأمة البريطانية يلقى مصرعه على يد هذا الدرويش الأسود(٢٢٢) ، حتى اشتدت هجمات الصحافة البريطانية على حكومة المستر غلادستون باعتبارها مسئولة عن مصرع غوردون ، ومن ثم كان كل ذلك سببا لسقوط وزارة غلادستون الثانية وأكبر ممهد لحزب المحافظين الذى تولى الحكم - بعد حكومة حزب الأحرار - للبقاء فى الوزارة مدى عشرين عاما مستمرة تقريبا(٢٢٣) ·

ومما يلفت النظر أن وزارة حزب الأحرار عندما دخل المعركة الانتخابية عام ١٨٨٠م أصدر برنامجا انتخابيا كان من بين بنوده عدم التدخل فى الشئون الداخلية للشعوب الأخرى، ومع ذلك فقد كذبت الأحداث هذا البرنامج وأصبح واضحا أن اعلان المبادىء شيء وتنفيذها شيء آخر ، حيث حدث الاحتلال البريطانى لمصر ، والتدخل فى السودان الى درجة التعقيد فى الأمور ، وانجلترا تحكمها وزارة حزب الأحرار برئاسة المستر غلادستون ·

وعلينا الآن أن نتبين النتائج المترتبة على سـقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، والتى تتمثل فى انسحاب حملة الانقاذ من السودان واخلاء ملحقات السودان ، واعطاء الفرصة لتحقيق الأطمـاع الاستعمارية الاوروبيـة فى الأراضى التى أخليت من المصريين · ذلك أنه عقب سقوط الخرطوم توقف حملة الانقاذ ، وبعث قائدها ولسلى الى حكومته يطلب تعليمات ، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت متأثرة بحملة الرأى العام البريطانى عليها فعهدت الى ولسلى التقدم بحملته - متى استعد وفى الوقت الملائم - عن طريق النيل الى الخرطوم لسحق المهدى ، كما عينت الجنرال جراهام Graham قائدا لقوة بريطانية أخرى تنطلق من سواكن وتستولى على السودان الشرقى وتطوق الخرطوم من الشرق ومن ثم تساعد حملة النيل فى مهمتها ، واتخذت حكومة المستر غلادستون اجراء فى ١٧ فبراير ١٨٨٥ م بتسهيل مهمة حملة السودان الشرقى اذ وقعت مع احدى الشركات البريطانية عقدا لمد خط حديدى بين سواكن وبربر ·

---

(٢٢٢) Bermann : The Mahdi of Allah, P. 262.

(٢٢٣) د· جلال يحيى · المرجع السابق ص ١٨٩ ·

الا أنه فى الوقت الذى أخذ فيه ولسلى يعد قواته بعد فصل الصيف ، وفى الوقت الذى اصطدم جراهام بعثمان دفنة فى السودان الشرقى صداما غير حاسم ، أخذت الحكومة البريطانية تراجع الموقف بعد أن خفت حدة هجوم الرأى العام البريطانى عليها ، ووجدت أن تحقيق انتصار على المهدى يتطلب نفقات كبيرة وقوات عسكرية كافية بعد أن صار المهدى ملء قلوب وأسماع كل السودانيين تقريبا الذين بدأوا يظهرون العداء للقوات البريطانية المعسكرة فى السودان ، ونتيجة لذلك ونظرا لتأزم الموقف على حدود الهند وأفغانستان نظرا للتهديد الروسى للمصالح البريطانية هناك تقرر سحب حملة الانقاذ ٠

ومن ثم فعندما بعث بارنج الى حكومته يطلب موقفا محددا وواضحا ، أوضح غلادستون فى ١٥ مارس أن كل ما يحدث فى السودان انما يخرج عن دائرة اختصاصنا ، وبالنسبة للورد ولسلى كقائد للقوات البريطانية فى مصر ، وفيما يتصل بالعمل الشاق الذى ينتظره فنحن مرتبطين فى جميع الأمور العسكرية بمراعاة التصرف الحازم غير المنصف بالحقد ، ونحن لذلك نرغب فى عدم تأييد توصياته التى تحمل انجلترا عبئا ثقيلا بقيامه بعمليات حربية واسعة ، ونحن لا نملك الحق فى تكليفه بأية مسئولية تخرج عن نطاق العمل العسكرى المرسوم له(٢٢٤) ٠ ثم أعلن فى مجلس البرلمان بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٨٥ م بأنه ليس فى النية الزحف الى الخرطوم أو اتخاذ أية عمليات هجومية أخرى فى السودان ، وقد صدرت الأوامر الى اللورد ولسلى لتنفيذ هذا القرار(٢٢٥) ٠

قررت الحكومة البريطانية اذن وقف كل العمليات العسكرية في السودان وانسحاب القوات البريطانية سواء فى الشرق أو فى وادى النيل من الأرض السودانية والوقوف عند وادى حلفا للدفاع عن مصر ، وحاول كل من اللورد ولسلى ، وسير بارنج والميجور كتشنر والجنرال شارلس ولسون ايضاح أهمية الاحتفاظ بمديرية دنقلة لحماية مصر من الجنوب ، خاصة أن تلك المديرية تقع تحت سيطرة القوات البريطانية التى يقودها ، ورغم أن حكومة نوبار وفيها عبد القادر حلمى ناشدت الحكومة البريطانية الموافقة على التمسك بمديرية دنقلة لصالح مصر ، وأن توافق على ترك قوة دفاع بريطانية تساعدها قوة مصرية للمحافظة على هذه المديرية ، الا أن حكومة المستر غلادستون رفضت الفكرة بشدة ٠

---

(٢٢٤) Crabites : The Winning of the Sudan, P. 23.

(٢٢٥) Ibid. P. 24.

وعندما سقطت حكومة غلادستون فى ٢٤ يونية ١٨٨٥ م وأعقبتها وزارة من حزب المحافظين يرأسها اللورد سالسبورى Salisbury ، تمسكت الوزارة الجديدة بسياسة وزارة حزب الأحرار فى ضرورة انسحاب حملة الانقاذ ، هذا على الرغم من وفاة محمد أحمد المهدى فى ٢٠ يونيو ١٨٨٥ م مما قد يضعف من الدولة المهدية بالسودان ، ونتج عن موقف حكومة حزب المحافظين استمرار انسحاب حملة الانقاذ من دنقلة الذى تم فى ٥ يوليو مع وضع قوات دفاع فى أسوان ومقدمتها بوادى حلفا ، وحـــاول المهديون تعقب القوات المنسحبة ، وحدث صدام بين الطرفين فى ٣٠ ديسمبر كانت نتيجته هزيمة جيـــوش الخليفة عبد الله أمـــام القوات المصرية الانجليزية المشتركة عنـــد قرية جنس .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذه المراسلات بين المسئولين البريطانيين فى مصر والسودان من ناحية وبين حكومتهم فى لندن من ناحية أخرى بخصوص ضرورة الاحتفاظ بمديرية دنقلة ، كانت تسير دون أن يكون للحكومة الخديوية أى دور فيها كأن الأمر لا يعنيها فلم ترد حتى على طلبات مدير دنقلة مصطفى ياور الذى اضطر الى ارسال برقية أخيرة الى الخديوى فى ٨ يونيو بأنه : كان رجانا أن تحضر لنا قوة عسكرية من الحكومة ، ولقد عرض منا مرارا للمعية ولدواوين الحكومة السنية بطلب القوة التى بها تتحصل على استمرار السلم بجهات المديرية ، وما ورد خبر عن ذلك قط ، فعملنا أن جهـــات السودان صار مصروفا النظر عنها ، وعليه فانا نعمل الطرق المقتضية فى أيام الهدوء (السلم) بترحيل كافة العسكرية وخدما (موظفى) المديرية والمهمات الميرية وعايلات العساكر والملكية (المدنيين) للمحروسة(٢٢٦) .

ووجدت الحكومة البريطانية من يدافع عن وجهة نظرها بعدم الاحتفاظ بدنقلة والتى كانت تستلزم ارسال قوة ، فمع الاعتراف بمسئولية الحكومة البريطانية عن الأحداث الدامية بالخرطوم وما قبلها فقد رأت أنه لم يكن هناك أية ضرورة لارسال حملة عسكرية للقضاء على المهدية ، لأنها كانت تحمل فى طياتها عوامل فنائها(٢٢٧) ، ومن ثم قررت أن تكون هناك حدود بين مصر والسودان عند وادى حلفا ، ولم يعرف القطران حدودا بينهما قبلا ، وهذا

---

(٢٢٦) دار الوثائق المصرية ، محافظ السودان ، وثائق مصطفى ياور باشا رقم ١٢ ـ ١٥ .

(٢٢٧) B Burliegh : Sirdar and Khalifa, P. 14.

مما يسترعى النظر حول طبيعة المخططات البريطانية بالنسبة لكل من مصر والسودان ..

ومنذ أول عام ١٨٨٦ م وحتى عام ١٨٩٦ م عندما بدأت حملات استرجاع السودان عاش السودان فى ظل الدولة المهدية التى عرفت باسم « الخليفية » حيث كان على رأس الحكم فيها الخليفة الأول للمهدى عبد الله التعايشى فمع انسحاب القوات المصرية والقوات البريطانية انضمت أقاليم السودان الى الدولة الجديدة ، فمنذ هزيمة هيكس فى نوفمبر ١٨٨٣ ، وتسليم سلاطين فى دارة فى ديسمبر من نفس العام صار السودان الغربى ـ كردفان ودارفور ـ يدين بالتبعية للدولة المهدية ، ولم يزعزع هذه التبعية شىء يذكر باستثناء ثورة فقيه عربى اشتهر باسم أبى جميزة ضد الخليفة عبد الله بسبب منعه الحج الى مكة ، وكسر أنصار أبى جميزة بصوره أظهرت كأن نهاية المهدية أصبحت قريبة ، وأن حاكما جديدا قد ظهر لفتح طريق الحج الى مكة ، ولن يعلن الحرب على العالم قاطبة ، وظهر كأنما صار قريبا التخلص من المهدية ، وصار كل فرد يصل من السودان الى القاهرة يذكر النجاح المستمر الذى لقيته الثورة المشتعلة ضد المهدية(٢٢٨) .

ولكن حكومة الخليفة استطاعت القضاء على ثورة أبى جميزة بالغرب ـ بعد وفاته ـ فى فبراير ١٨٨٩ م ، ورغم ذلك فقد أقفرت الحياة فى دارفور بعد انسحاب المهديين منها ، ولم يبق بها الا قليل من أهلها الذين كانوا يعملون بالزراعة ، وعاشت فى أرجائها الحيوانات المتوحشة ، ومن ثم أصبحت عبئا على الدولة المهدية فتركت دارفور دون حكم منظم من جانب حكومة الخليفة ، لكى تلتفت تلك الحكومة الى أقاليم السودان الأخرى .

وكانت بحر الغزال تكون جزءا من الدولة المهدية منذ أن سلمها حاكمها الانجليزى لبتون بك فى ٢٩ أبريل ١٨٨٤ م بعد أن يئس من المقاومة دون امدادات ، ومع ذلك فلم تبق هذه المديرية فى يد الدولة المهدية طويلا اذ سرعان ما عاشت فترة من الاضطرابات والانقسامات دامت طوال عامين حتى اضطرت قوات الخليفة عبد الله الى الانسحاب منها عام ١٨٨٦ م وتركتها نهبا للطامعين من الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب السيادة على مستعمرة الكنغو المجاورة لبحر الغزال .

---

(٢٢٨) Wingate : Ibid. P. 392

وكانت مديرية خط الاستواء اقليما سودانيا على حكومه الخليفة عبد الله ضمه الى الدولة المهدية ، ولكن مديرها الالمانى الأصل أمين بك وقف يدافع عنها ضد هجمات قوات المهديه ، ورفض الانسحاب بعواته عندما أخبر به وزارة نوبار باشا بضرورة الجلاء عن المديريه تنفيذا لسياسة الاخلاء ، هذا فى الوقت الذى كانت المطامع الأوروبية ـ فرنسية ، بلجيكية ، المانية الى جانب الانجليز ـ تتطلع الى الاستئثار بهذه المديرية ، ومن ثم لقى موضوع انقاذ أمين واخراجه من المديرية اهتمام الاوروبيين لانسجام المــوارد الأولية الوفيرة بالمديرية وبخيراتها الغذائية وبموقعها المتوسط فى القارة الأفريقية ، ولوجود منابع نهر النيل الرئيسية فى أراضيها ٠

ونتيجة لتلك الأطماع تشكلت حملة بقيادة المغامر ستانلى Stanley لاخراج أمين من مديريه خط الاستواء بالقوة اذا استمر على رفضه الخروج ، وبالفعل أرغم أمين على الخروج وعارض جنوده الذين كادوا يفتكون به فى الخروج من المديرية وبقوا هناك ، وقد تم خروج أمين فى أبريل ١٨٨٩ م ووصل الى زنزبار فى ديسمبر من نفس العام ، ولم يستطع المهديون السيطرة على المديريه أمام المطامع الاستعمارية المحيطة بها والتى بدأت تظهر فيها مع قدوم حملة ستانلى ٠

وأما مديرية سنار فقد ظلت تقاوم ضد هجمات قوات الدولة المهديه حتى بعد سقوط الخرطوم ، ولم تسلم الا فى أغسطس ١٨٨٥ م ، وقد أساء الخليفة عبد الله مقاومة سنار ضد جيوشه فأمر قائده محمد عبــد الكريم بتخريبها ففعل وعاد الى أم درمان ، وبذلك انتهت مقاومتها للمهديين وأصبحت ضمن أملاكهم وخضعت لسيطرتهم ٠ وفى السودان الشرقى سلمت حاميه القضارف للقوات المهدية فى أبريل ١٨٨٤ م ، واحتلت تلك القوات القلابات فى آخر مايو بمجرد انسحاب حاميتها المصرية منها ، كما دخلت كسلا فى حوزة الدولة المهدية فى سبتمبر من نفس العام ٠

وكانت هناك معاهدة معقودة فى ٣ يونيو ١٨٨٥ عرفت بمعاهدة عدوة بين الحبشة من ناحية وكل من مصر وانجلترا من ناحية أخرى تقضى بتسهيل انسحاب الحاميات المصرية فى شرق السودان مرورا بالأرض الحبسية نظير حصول الحبشة على اقليم بوغوص أو سنهيت ، حتى تصل تلك الحاميات الى الميناء المصرى على البحر الأحمر وهو ميناء مصوع ، وقد تم بالفعل تنفيذ هذه المعاهدة وتم انسحاب حاميات القلابات ، وعميديب ، وسنهيت ، والجيرة، بينما استسلمت حاميتى القضارف وكسلا لقوات المهــدية ، وبانسحاب

الحاميات المصرية واستيلاء المهديين على بعض مراكز هذه الحاميات صـــار السودان الشرقى كله تقريبا تحت زعامة عثمان دقنة حاكم عام هذا الاقليم وقائد عام القوات المهدية فيه ، كما صار الصدام محتوما بين عثمان دقنة والأحباش دفاعا عن الارض السودانية ·

أما ملحقات السودان وأعنى بها أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال، فلم تمتد اليها يد الدولة المهدية نظرا لبعدها عن قلب الدولة من ناحية ، ولأن الوصول اليها يحتاج الى قوة بحرية غير متوفرة عند الخليفة عبد الله من ناحية ثانية ، كما أن الامتداد اليها يستتبع صداما مع الدول الاوروبية الطامعة فى تلك الأقاليم والتى بدأت بالفعل تمارس مؤامراتها لاقتسامها فيما بينها ·

وهكذا تم اخلاء السودان كله بملحقاته فى البحر الأحمر والصومال ، وتقاسمت الدول الأوروبية هذه الأقاليم ـ الملحقات ـ بعد أن عجز المهديون عن المحافظه على هذه الأقاليم الواسعة ، فـــرغم أنهم أخضعوا لسيطرتهم معظم أقاليم السودان فى دارفور وخط الاستواء وبحر الغزال وسنار ، وكسلا والقضارف فى السودان الشرقى ، الا أنهم اضطروا الى الانسحاب من هذه الاقاليم وتركها ملكا مشاعا أو أرض خلاء ، واقتسم الانجليز والفرنسيون والايطاليون وبلاد الصومال وشاركتهم الحبشة فاستولت على اقليم البوغوص وهرر كما توغل الفرنسيون والبلجيكيون فى بحر الغزال حتى وصلوا الى أعالى النيل بعد سنوات قليلة ، كما حصلت انجلترا على أوغندة عندما فرضت عليها الحماية أوائل التسعينات من القرن التاسع عشر ·· وكل ذلك كان أخطر نتائج التدخل الاجنبى وخاصة السياسة البريطانية نحو السودان منذ احتلت القوات البريطانية مصر ·

اقترنت رغبة الدول الأوروبية فى الاستعمار بالثورة الصناعية وما لزمها من مواد خام وأسواق لتصريف منتجاتها ، كما اقترنت تلك الرغبه بما ساد أوروبا عقب الثورة الفرنسية وحروب نابليون بونابرت من شعور بكراهية الحروب الأوروبية من أجل التوسع وظهور فكرة التوسع خـــارج القارة لا داخلها ، كما اقترنت تلك الرغبة تاليا بحركة استكشاف أفريقيا من الداخل بدءا من مصبات الأنهار على البحار والمحيطات باتجاه الداخل للوقوف على امكانيات القارة وكيفيه استغلالها لصالح الدول الأوروبية ·

ولم يكن كل المستكشفون الذين كشفوا منابع نهر النيل من أهـــل العلم ، وانما كان معظمهم من أدوات الاستعمار الانجليزى بصفه خاصـــة والأوروبى عامة · ولم يكن غريبا اذن أن تقنع انجلترا خديوى مصر بأهمية الاستكشاف حتى يقوم عمالها من صـــنائع الانجليز بمهمة الطريق أ..

الاستعمار الانجليزى فى الجنوب .. واستغل هؤلاء الفرصة فخدموا بلادهم أجل الخدمات ، وانطلقوا يكتشفون السودان ويرسلون نتائج كشفهم الى وزارة الخارجية الانجليزية(٢٢٩) .

ولقد استأثر الساحل الشرقى لأفريقيا باهتمام معظم الدول الأوروبية وفى مقدمتها انجلترا ، وخاصة منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م ، باعتبار أن موانى هذا الساحل تواجه مراكز التجارة بالهند والشرق الأقصى. وساعد على هذا الاهتمام موت سلطان زنجبار عام ١٨٥٦ م وافتسام ولديه ممتلكاته بتدخل من جانب انجلترا التى ما لبثت أن وضعت هذه الممتلكات فى دائرة النفوذ البريطانى ، كما ساعد على هذا الاهتمام أيضا استكشافات أعالى النيل وما جاء فى أثرها من انهيـــار للامبراطورية المصرية فى وسط أفريقيا وتحول هذه المناطق طبقا للمنطق الاستعمارى الى أرض لا مالك(٢٣٠) .

وقد أدى تسابق الدول الأوروبية لاستعمار أفريقيا الى حدوث صدام بين أطماع تلك الـــدول ، مما حـــدا بها الى عقـــد مؤتمر فى برلين عامى ١٨٨٤/١٨٨٥ م ، وبعد أن أصبح اصطلاح الزحف أو التسابق نحو أفريقيا يعبر عن عملية الاستيلاء على المناطق الأفريقية خاصة الجهات الاستوائية من جانب الدول الأوروبية بين عامى ١٨٨٤ م و ١٨٩١ بشكل أو بآخر(٢٣١) . وحقيقى شاركت معظم الدول الأوروبية الغربية فى هذا التسابق الاستعمارى الا أن انجلترا كان لها اليد الطولى فى هذا التسابق خاصـــة بعد أن رأت الوجود المصرى يمتد جنوبا من السودان الى ساحل أفريقيا الشرقى المطل على المحيط الهندى ، بل وامتداد هذاالوجود فى منطقة هضبة البحيرات بين ممالك « أوغندا » و « أونيورو » فى عهد الخديوى اسماعيل(٢٣٢) .

وعندما عقد مؤتمر برلين فى نوفمبر ١٨٨٤ م وأصـــدر قراراته فى فبراير ١٨٨٥ م اتضحت المطامع الاستعمارية للحصول على المواد الخام والمواد الغذائية وتكوين المستعمرات ، وهى كلها الدوافع التى دفعت شعوب أوروبا الى التنافس للسيطرة على مناطق أفريقيا الاستوائية(٢٣٣) . اذ أصدر المؤتمر فى قراراته ما يمكن تعريفه بالضوء الأخضر للاسراع فى اقتسام أفريقيا بين

---

(٢٢٩) ابراهيم عبده . فى السودان ص ٧٤ .
(٢٣٠) د. عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى افريقيا ص ١٠٠ .
(٢٣١) R. Coupland : The exploitation of East Africa, P. 319.
(٢٣٢) د. رأفت الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ص ٩٥ .
(٢٣٣) Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa, P. 203.

الدول الأوروبية ، بأن على كل دولة أوروبية تسعى للاستعمار بامتلاك أرض أفريقية أو تعرض حمايتها على أراضى أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه باحتلال فعلى أو حماية واقعة وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها شريطة أن تسمح فى ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة(٢٣٤) ٠

وبناء على ذلك شهدت القارة الأفريقية حتى الحروب العالمية الاولى ١٩١٤ نشاطا أوروبيا استعماريا محموما وسارعت أدوات الاستعمار : الشركات التجارية ، البعثات التبشيرية ، والقناصل فى انبثاث ملكية بلادهم بأفريقيا(٢٣٥) ، وكل رئيس قبيلة أو زعيم افريقى خط بحسن نية هذه العلامة (×) على ورقة قدمها له رجل أوروبى فقد أرضه وثروته وأباح رقاب رجاله وعشيرته للاستعمار(٢٣٦) ٠ وهذه الورقة عبارة عن صورة من نماذج مطبوعة من معاهدات الحماية يحملها رجال الاستعمار الأوروبى ٠ وكانت الشركات الاحتكارية هى الأداة الأولى فى تحقيق المطامع الاستعمارية، وهى مؤسسات لتجارة الجملة وراءها رءوس أموال لا نهاية لها ، كما يساندها كل ما تملك الدولة من قوى مسلحة ، وكانت مهمة هذه الشركات أن تضع أسس الحكم فى المناطق المطلوبة التى ما تلبث الدولة المستعمرة أن تضع اليد عليها بحجة حماية مصالحها الاقتصادية هناك(٢٣٧) ٠

وحيث أن مجال اهتمامنا هو المطامع الاستعمارية الأوروبية فى السودان وملحقاته عقب الاخلاء ، فاننا نبدأ بموقف انجلترا انطلاقا من أنها كانت أسبق وأكثر اهتماما بحكم احتلالها لمصر منذ عام ١٨٨٢ م ، الى جانب سياستها السودانية المريبة ، بالاضافة الى اهتمامها بموانى البحر الأحمر والساحل الصومالى المواجهة للمياه الهندية حيث المستعمرة البريطانية الكبرى والغالية ٠

ولنبدأ بمديرية خط الاستواء حيث تجمعت حولها أطماع أكثر من دولة أوروبية ، وانتهت بفوز انجلترا ، فرغم انشغال انجلترا بمسألة الحدود الروسية الأفغانية حيث كانت القوات الروسية تزحف فى وسط آسيا مما يهدد بحرب انجليزية روسية للمحافظة على حياد أفغانستان وتأمين حدود

---

(٢٣٤) Coupland : Ibid, P. 398.

(٢٣٥) د٠ رأفت الشيخ : المرجع السابق ص ٩٧ ٠

(٢٣٦) د٠ عبد الملك عودة ٠ المرجع السابق ص ٩٢ ٠

(٢٣٧) عبد الغنى عبد الله خلف الله مستقبل افريقية السياسى ص ٢٣ ٠

الهند الشمالية(٢٣٨) ، ورغم مضايقات فرنسا بسبب الوجود الانجليزى فى مصر منذ عام ١٨٨٢ م ، فان انجلترا كانت حريصة على ألا تسبقها دولة أخرى فى تحقيق مطامع استعمارية فى هضبة البحيرات •

فعندما بدأ الألمان يتوغلون فى داخل أفريقيا الشرقية منذ أن انتهزوا فرصة ضعف سلطان زنزبار وعقدوا المعاهدات مع طائفة من رؤساء القبائل المحليين ، وأسسوا شركة أفريقيا الشرقية الألمانية عام ١٨٨٥ م ، سارع الانجليز بانشاء شركة أفريقية الشرقيه البريطانيه برئاسة السير ويليام ماكينون Machinnon التى دخلت فى منافسه مع الشركه الالمانية • وعندما ظهرت أطماع الملك البلجيكى ليوبولد الثانى وصاحب ولاية الكنغو الحرة The Congo Free State فى اقليمى بحر الغزال وخط الاستواء لجأت الحكومة البريطانية باعطائه شريطـــا من الأرض السودانية الملاصق لمستعمرة الكنغو عرف بحاجز لادو Lado Enclave بصفة مؤقتة وطوال حياته ، تؤول ملكيته - ملكية هذا الشريط الأرضى - الى انجلترا لا الى مصر بعد وفاة ليوبولد بموجب اتفاقية عقدت فى ١٢ مايو ١٨٩٤ م ، وكان هدف انجلترا من ذلك هو أن يقف الملك ليوبولد ضد المطامع الفرنسية التى بدأت تفكر فى تحقيق مشروع من الغرب الى شرق أفريقيا ، هذا الى جانب ضمان توقف المطامع البلجيكية فى الارض السودانية •

وكان الدفاع عن منابع النيل فى جنوبى السودان ضـــد التسابق الأوروبى للسيطرة على هذه الجهات أحد العوامل التى جعلت انجلترا تبحث عن حل لا يحملها أية مسئوليات ماليـــة أو ادارية ، ولا يصبح خطرا عـــلى مشروعاتها الاستعمارية فى تلك الجهات ، وقد اهتدت الى هذا الحـــل الذى تمثل فى السماح لبعض القوى الأوروبية الأقل خطورة من الناحية الاستعمارية والأضعف قوة والأقل كفاءة فى المنافسة الاستعمارية بأن يمد نفوذه على جزء من جنوب السودان بصفة مؤقتة وبشروط محددة ، وكانت هـــذه القـــوة الأوروبية التى اهتدت اليها انجلترا هو الملك ليوبولد الثانى حامى ولاية الكنغو الحرة والذى تقدم فى بحر الغزال منذ عام ١٨٨٤ م(٢٣٩) •

استغلت انجلترا أخيرا وجود دكتور شنيتزر الالمانى الأصل - أمين بك - مديرا لخط الاستواء ولم يجلو وحاميته عن المديريه رغم قرار اخلاء

---

(٢٣٨) د• جلال يحيى : المرجع السابق ص ١٧٥ •

(٢٣٩) Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959), P. 81.

كل السودان ، لكى تعلو الصيحات فى أوروبا طالبه انقاذ أمين من الهلاك على يد المهديين الذين حتما سيمحمون المديرية ، ونتج عن ذلك تشكيل حملة برئاسة الرحالة ستانلى Stanley الأمريكى المولد الانجليزى الهوية ، وبتمويل من شركة أفريقية الشرقية البريطانيه تهدف الحملة فى الظاهر الى تحقيق هدف انسانى وهو انقاذ أمين بك من المهديين ، ولكنها فى الحقيقة تهدف الى السيطرة الانجليزيه على أغنى بقاع القارة الأفريقية بعد اجلاء أمين بك عنها .

ويؤكد هذه الحقائق ما سطره الاب شينز Schynse عضو البعثة التبشيرية الجزائرية والذى كان مقيما عند بحيرة فيكتوريا ، والذى رافق الحملة مع أمين فى الطريق من خط الاستواء الى زنزبار ، بأن كثرة اتصالنا بضباط الحملة أدى بنا الى كشف أشياء جمة يتبين لنا من خلالها بجلاء القصد من هذه الحملة .. اذ يقولون لقد كنا نظن فى أمين باشا جنديا باسلا على رأس ألفى جندى من الجنود المنظمة تنظيما حسنا بحيث لا نحتاج أن نقدم لهم سوى الذخيرة ليكفلوا لانجلترة الاستيلاء على خط الاستواء ويفتحوا بحرابهم ممرا لغاية ممبسة(٢٤٠) .

ويضيف الأب شينز ، أن أمين بك كان يتساءل هل يصح فى الأذهان أن رجلا داهية مثل تاجر اسكتلندى - يقصد ماكينون - يطرأ على فكره فجأة أن يضحى بمبالغ طائلة فى سبيل انقاذ موظف مصرى ربما لم يكن سمع حتى ذلك الحين انسانا يلفظ اسمه ؟ انهم لم يباشروا ارسال الحمله حبا فى سواد عينى الدكتور أمين باشا بل من أجل المديرية التى كان هو على رأسها ومن أجل عاجها .. وهكذا كانت انجلترة تضم الى ممتلكاتها مديريه أنيقة بدون أن تدفع فلسا واحدا وتستولى منها على ايرادات - أربعة آلاف قنطار عاج كان قد جمعها أمين فى وادلاى - تفى بنفقات ارسالها بممبسة(٢٤١) .

ومما يؤكد ذلك أيضا أن ستانلى أثناء حملة انقاذ أمين أعطى سلطة عقد الاتفاقيات مع الزعماء المحليين فى هضبة البحيرات وشرق أفريقيا ، وعن طريق هذه الاتفاقيات يضع هؤلاء الزعماء أراضيهم تحت الحماية البريطانية ،

---

(٢٤٠) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية جـ ٣ ص ١٦٨ .
(٢٤١) نفس المرجع السابق ص ١٧٠ .

ويسلم ستانلى هذه الاتفاقيات لشركة أفريقية الشرقية البريطانية ، وبهذا الأسلوب وبمساعدة اللورد سالسبورى - رئيس الوزارة البريطانية - اتخذت أولى خطوات للحصول على سيطرة انجلترا على أعالى النيل(٢٤٢) . وليس هذا بغريب اذ كان صاحب اليد الطولى فى انفاذ حملة ستانلى - واذا استثنينا الحكومة المصرية التى لم تكن تملك حرية العمل - كان سير وليام ماكينون مؤسس ورئيس شركة أفريقية الشرقية البريطانية الاستعمارية(٢٤٣) .

وقد مرت مسالة فرض الحمايه البريطانيه على أوغنده بعدة أدوار بدأت بارسال الكولونيل لوجارد Lugard الذى أعارته وزارة الحربية البريطانية الى شركة شرق أفريقيا البريطانية ليعقد باسم الشركة معاهدة مع ملك اوغندة أمنيسا الأول لادخال بلاده تحت الحماية البريطانية ، وبالفعل تم عقد المعاهدة فى العاصمة منجو - كمبالا - فى ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠ م ، وذلك بعد أن عقدت اتفاقية بين كل من انجلترا والمانيا فى يوليو من نفس العام تنازلت ألمانيا بمقتضاها عن كل ادعاءاتها على أوغندة وأعالى النيل التى أصبحت من مناطق النفوذ الانجليزى . وفى يوليو ١٨٩١ م أعلن لوجارد أن على الحكومة الانجليزية أن تتسلم ادارة المحمية من الشركة بعد أن مهد الطريق واستقر الوضع بالقضاء على الحزب الكاثوليكى الأوغندى المعارض للوجود فى ١٨ يونيو ١٨٩٤ م(٢٤٤) .

وحدد اللورد سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية منـاطق النفـوذ الانجليزى فى جنوب السودان وشرق أفريقيا فى رساله الى الملكه فكتوريا ، بأن كل الاراضى خارج الحدود الحبشية « وجالا لاند » حتى الخرطوم ستصبح تحت النفوذ البريطانى ، وستكون بعيدة جدا عن تدخل أى مغامر أو منافس أوروبى ، وأنه سوف تتوسع دائرة نفوذنا لا لتشمل فقط أوغندة ، ولكن لتشمل كذلك كل الأقاليم المجاورة لأوغندة مثل البحيرات الكبرى ووادى النيل ، والطرق الطبيعية المرتفعة فى الداخل . ان ادارة أوغندة لعدة سنوات قليلة تعنى زيادة النفوذ والتجارة الانجليزية فى أغنى وأوسع جزء فى وسط أفريقيا وأكثر أقاليمها سكانا(٢٤٥) .

---

(٢٤٢) S. Low : The Political History of England, vol. 12, P. 398.

(٢٤٣) H.R. Fox Bourne : The other side of the Emin Pasha Relief expedition, P. 34.

(٢٤٤) د. رأفت الشيخ . المرجع السابق ص ١١٢ .

(٢٤٥) Langer : The Diplomacy of Imperialism, P. 124.

وعندما أعلنت حكومة المستر غلادستون — الثـــالـة والأخيرة — فرض الحماية رسميا على أوغندة فى ١٢ أبريل ١٨٩٤ م ، ذكر السير جيرال بورتال G. Burtal مندوب انجلترا السامى فى أوغندة اذا نظرنا الى أوغندة من الوجهة السياسية وجدنا أنها أقوى حكومة فى أفريقيا الشرقية ، ففى قبضة أوغندة منابع النيل ، وموقفنا فى أوغندة ومصر واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالى النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون باستطاعنه أن يقضى على مصر(٢٤٦) ٠

ومعنى هذا ان فكرة مد المطامع البريطانية من شمال القارة الى جنوبها أو ما عرف بمشروع من الكاب الى القاهرة أصبح فى حيز التنفيذ ، فالمشروع أشار اليه المستر غلادستون فى شهر سبتمبر عام ١٨٧٧ م فى مجلة القرن التاسع عشر وجاء فيه : اذا توطدت أقدامنا فى مصر تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة بداية لتأسيس الامبراطورية شاسعة فى أفريقيا الشمالية وتأخذ فى النمو تدريجيا الى أن تدخل فى تخومها منابع النيل الأبيض بل وتنتهى بدون شك بأن نجتاز خط الاستواء لتتصل بمستعمرتى الناتال ورأس الرجاء الصالح ، وذلك بغض النظر عن الترنسفال ونهر الأورانج ، وكذلك يكون الحال فى الحبشة وزنجبار اللتين ستلتهمها لدى مرورنا بهما(٢٤٧) ٠

وعندما ذاع هذا المشروع بين الشعب البريطانى أواخر عام ١٨٨٠ م بعد نشره فى جريدة التيمس فى أغسطس ١٨٧٨ م من جـــانب المكتشف الانجليزى هنرى جونستون ، والذى قال : اذا قامت الحكومة بعمـــل بعض التسهيلات للتجارة الانجليزية والبعثات التبشيرية التى تعمل فى منطقة هضبة البحيرات فان ممتلكاتنا فى جنوب افريقيا ربما اتصلت بدائرة نفوذنا فى شرق أفريقيا والسودان المصرى برباط متصل(٢٤٨) ٠ ولكن سالسبورى — رئيس الوزراء البريطانى — رأى أنه لا يمكن تحقيق مثل هذا المشروع بالنظر الى الحالة الدولية الراهنة وخاصة بسبب عداء فرنسا لانجلترا بسبب المسألة المصرية وأطماع فرنسا الاستعمارية المنافسة ، ومن ثم كان كل هم لورد سالسبورى هو العمل على تقسيم أفريقيا مع ألمانيا وفرنسا والدول الأخرى بدون الدخول فى حروب ، وهذا ما تم معظمه خلال وزارته الثانية

---

(٢٤٦) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٢٤ ٠

(٢٤٧) ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية (بدون مؤلف) ص ٨٥ ٠

(٢٤٨) Langer: Ibid, P. 117.

التى استمرت من عام ١٨٨٦ الى عام ١٨٩٢(٢٤٩) ٠

ولما كانت هذه المادة تدخلا فى شئون السيادة المصرية العثمانية فقد فرضت على مصر اخلاء السودان عملت فى نفس الوقت على عدم اخلاء ميناء سواكن بالسودان الشرقى ، ولكن الاحتفاظ بهذا الميناء دون تأمينه من هجمات عثمان دقنة أمير السودان الشرقى أمر يصعب تحقيقه ومن ثم فقد رأى السير ايفلين بارنج وبعد استشارة الثقات من العسكريين فى القاهرة - أنه من الممكن احتلال بعض المراكز المتقدمة بعد طوكر وذلك لحماية طوكر ذاتها(٢٥٠) كمركز لامداد سواكن بالمواد الغذائية ، وعندما عرض هذا الموضوع على اللورد سالسبورى رئيس الوزراء البريطانى ، اعترض على القيام بأية عمليات عسكرية خارج سواكن بحجة ان المالية المصرية لا تتحمل نقل هذه العمليات ، ووجه حديثه لبارنج الذى استشهد برأى العسكريين ، بأن العسكريين اذا منحت لهم امكانيات كاملة فانهم سوف يصرون على احتلال القمر من أجل حمايتنا من مارس (اله الحرب)(٢٥١) ٠

ونتيجة لأهمية ميناء سواكن لعثمان دقنة بصفته أميرا للسودان الشرقى ، فقد دارت معارك بين قواته وحامية الميناء المصرية الانجليزية استمرت من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٨ م ، حتى استطاعت قوة مصرية انجليزية بقيادة الجنرال جرنفل Grinfel سردار الجيش المصرى فى ٢٩ سبتمبر من هزيمة قوات عثمان دقنة فى موقعة الجميزة واضطر عثمان دقنة الى التراجع الى طوكر فى فبراير ١٨٨٩ م التى تقع فى وسط خور بركة الغنية والتى يعتمد عليها المهديون فى تموين جيوشهم فى السودان الشرقى بأجمعه ٠ بينما توقف جرينفل عن القيام بأية عمليات عسكرية أخرى بعد موقعة الجميزة ، بحجة أن هذه المعركة كانت دفاعية فقط لابعاد خطر عثمان دقنة عن سواكن والتخلص نهائيا من تهديداته بالاستيلاء عليها ٠

ولكن تجمعت أسباب دفعت بالمسئولين البريطانيين أن يقرروا خوض معركة فاصلة ضد عثمان دقنة وتقليص نفوذه فى السودان الشرقى والاستيلاء على طوكر ، من هذه الأسباب عودة تهديدات المهدية بعد انتصارهم على الأحباش فى القلابات فى مارس ١٨٨٩ م ، الى جانب استمرار تجارة الرقيق

---

(٢٤٩) G.M. Trevelyan : British History in the 19th Century, P. 41.
(٢٥٠) Jackson : Osman Digna.
(٢٥١) Ibid, P. 144.

وتصديره الى بلاد العرب واستمرار تدفق الأسلحة من الدول الأجنبية عن طريق البحر الأحمر الى عثمان دقنة ، بالاضافة الى ذلك المطامع الايطالية فى السودان الشرقى بعد استيلائهم على مصوع عام ١٨٨٥ م ، واعلانهم انشاء مستعمرة ارتريا عام ١٨٩٠ ، وادعاؤهم بدخول الحبشة تحت حمايتهم طبقا لمعاهدة « أتشيالى » المعقودة بين البلدين عام ١٨٨٩ م ، ومن ثم يطـالب الايطاليون بمدينة كسلا باسم الحبشة · ومن الأسباب أيضا مناداة محافظ سواكن الانجليزى ويدعى هولد سميث Holled Smith بضرورة الهجوم على طوكر وارغام عثمان دقنـه بعد طرده منها عـلى الارتداد والانسحاب الى العطبرة ·

وكان عندئذ أن قام هولد سميث بالاستيلاء على هندوب من قوات عثمان دقنه فى ٢٧ يناير ١٨٩١ م ثم الاستيلاء على تماى فى الثانى من فبراير ، وكان هذا الانتصار السريع الذى أحرزه هولد سميث ضد عثمان دقنة سببا فى موافقة اللورد سالسبورى فى ٧ فبراير على مهاجمة طوكر ، وقد استطاع هولد سميث الاستيلاء عليها فى ١٩ فبراير ، فى معركة فاصلة نتج عنها ارتداد قوات عثمان دقنة الى العطبرة ولم يعد يمثل خطرا عـلى سواكن ، وانفتح طريق التجارة بين سواكن وبربر ·

وبالنسبة لساحل البحر الأحمر والاقليم الصومالى وكانت من ملحقات السودان المصرى ، ورغم أن الحكومة البريطانية كانت تعترف بحقوق السيادة التى للخديوى مع تبعيته للسلطان العثمانى على هذه الجهات التى تمتد من باب المندب حتى رأس حافون بمقتضى المعـاهدة التى عقدت بين الطرفين — الانجليزى والمصرى — فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ م ، الا أن الحكومة البريطانية استندت الى نص المعاهدة وضعته بقصد استعماله فى المستقبل تكئة لتحقيق مشروعاتها الاستعمارية ، وجاء النص فى المادة الخامسة من المعاهدة كما يلى .

« تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية الى حكومة دولة الانجليز تعهدا رسميا تاما بأن لا تعطى بأى وجه كان الى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلادالصومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية ، وصارت جزءا من ممالك الدولة العلية المعطاة الى الحكومة المصريه أو أى قطعة من القطر المصرى أو البلاد التابعة له بطريق الوراثة الى أى دولة أجنبية(٢٥٢) ·

(٢٥٢) د· محمد فؤاد شكرى · مصر والسودان ص ٤١١ ·

ولما كانت هذه المادة تدخلا فى سئون السياده المصرية العمانية فقد امتنع الباب العالى عن تنفيذ ما جاء بها ولم يعط التعهد المطلوب ، وكان هذا ما أرادته انجلترا وخططت له ، ومن ثم أبلغت الباب العالى عن طريق سفيرها بالآستانة لورد دوفرين الغاء معاهدة عام ١٨٧٧ م ، وأنها قررت اتخاذ الترتيبات التى تراها ضرورية للمحافظه على الأمن والسلام ولرعاية المصالح البريطانية خاصة فى بربرة التى تمد عدن بحاجتها الرئيسية ، وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات ، وقد احتج الباب العالى دون فائدة . وقد تسلم الانجليز بربرة بعد أن أخلاها المصريون وفى أوائل أكتوبر ١٨٨٤ م تعين والش Walsh أول موظف انجليزى ليحكم بربرة تعاونه قوة من الجنود الهنود • وأخطر السفير البريطانى فى باريس الحكومة الفرنسية فى ٢٣ أبريل ١٨٨٥ م بأن محمية بريطانية قد تأسست فى هذا القسم من الساحل الصومالى •

واستخدمت الحكومة البريطانية نفس اللعبة مع السلطان العثمانى لتحصل على مزيد من ملحقات السودان ، اذ أنه بمجرد اقرار سياسة الاخلاء كلفت الحكومة البريطانية سفيرها فى الآستانة أن يطلب من الباب العالى فى ١٤ مايو ١٨٨٤ استئناف ممارسه حقوق السيادة على الموانى المصرية على ساحل البحر الأحمر فورا وذلك باحتلال جنود عثمانيين هذه الموانى ، ولما لم يستجب السلطان العثمانى للطلب البريطانى فورا نزلت القوات البريطانيه ميناء زيلع فى ٢٤ أغسطس من نفس العام رغم وجود قوات مصريه سودانيه لم تنسحب بعد والتى ظلت حتى أنزل العلم المصرى عن زيلع نهائيا فى أكتوبر ١٨٨٨ م •

وطبقا لمؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ م فان الحكومة البريطانية أبلغت الدول الأوروبية فى ٢٠ يوليو ١٨٨٧ م أن الساحل الصومالى ابتداء من رأس جيبوتى الى بندر زياده — والذى يضم موانى زيلع ، وبلهار ، وبربرة — قد وضع تحت الحماية البريطانية ، ولم تعترض دولة من الدول على هذا التبليغ ، لأن الحكومة البريطانية قد أبرمت اتفاقيات مع الالمان والايطاليين والفرنسيين لتقسيم منطقة شرق أفريقيا فيما بين الدول الأوروبية الأربعه •

وكانت محمية الصومال البريطانى تعتبر امتدادا للمنطقة الممتدة على الساحل الجنوبى لخليج عدن ، ومن ثم فقد كانت تحكم بواسطه الحاكم الانجليزى فى عدن بصفته حاكما للهند ، وفى عام ١٨٩٨ م تم وضع المحميه تحت ادارة وزارة الخارجيه البريطانية ، وفى عام ١٩٠٥ م تم تبعيتها الى

وزارة المستعمرات البريطانية(٢٥٣) . وقد تمسكت انجلترا بمحمية الصومال لأهميتها الاستراتيجية للامبراطورية البريطانية باعتبارها الأرض الأفريقية المساندة لعدن لحماية وتأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتر بريطانيا الحساس كما وصفه البريطانيون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

واذا تنقلنا الى المطامع الاستعمارية الفرنسية في ملحقات السودان ، بل وفي الارض السودانية ، فاننا سنجد أن الاستعمار الفرنسي كان عنيدا في وقفته من الوجود البريطاني في مصر والسودان ، ثم انفردت انجلترا بالعمل ضد مصر منذ عام ١٨٨٢ م . بل انه منذ عام ١٨٧٠ م حيث فقدت فرنسا اقليمي الالزاس واللورين اتخذت السياسة الفرنسية الاستعمارية خطوات أكثر تقدما ، بعد أن بدأ الناس يدركون أن اتساع الدولة في هذا الوقت خارج حدودها يعتبر شرطا أساسيا لبقاء ودوام هذه الدولة ، وبدأ الناس يفهمون أيضا الشكل الحديث للصراع من أجل البقاء ، وفي هذا الوقت الذى تزداد فيه حدة المنافسة العالمية من لا يتقدم يتقهقر ومن يتقهقر يغرقه الطوفان(٢٥٤) .

انتشرت بين الفرنسيين اذن فكرة بناء مستعمرات فيما وراء البحار لتحقيق المصالح الوطنية والخاصة ، وكان جول فيرى — أبو الاستعمار الفرنسى — قد عبر عن الرأى العام الفرنسى في خطبة له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٨٨٥ م بقوله : أليس من الواضح أن دول أوروبا الحديثة تواجه بمجرد تصنيع منتجاتها معضلة من أشد المعضلات على الحل ، وهى ايجاد أسواق لتصريف منتجاتها الأمر الذى يعد أساسا للحياه الصناعية ؟ ألم تشهدوا الشعوب الصناعية الكبرى تنفجر واحدا وراء الآخر في سباق المستعمرات ؟ وهل يستطيع انسان أن يقول ان السياسة الاستعمارية كمالية لحياة مثل هذه الشعوب ؟ كلا أيها السادة أن مثل هذه السياسة ضرورية لنا جميعا ضرورة الصناعة نفسها(٢٥٥) .

ولهذا سعت فرنسا ومنذ الخمسينات من القرن التاسع عشر الى أن يكون لها موضع قدم في شرق أفريقيا ولو كان على حساب مصر ، فتلقى الوكيل القنصلي الفرنسى في عدن عام ١٨٥٦ م تعليمات من حكومته للبحث حول امكانية انشاء محطة تجارية فرنسية في عدن ، فاقترح الاستيلاء على

(٢٥٣) Newman, P., Britain and North-East Africa, p. 202.

(٢٥٤) د. على ابراهيم عبده . المنافسة الدولية فى أعالى النيل ص ٥٠ .

(٢٥٥) عبد العزيز عبد الله خلف الله . مستقبل افريقيا السياسى ص ٢٠ .

أوبوك Obok الواقعة على الساحل الأفريقى المقابل لعدن ، وبالفعل عقد منذ عام ١٨٦٢ م معاهدة مع أحد مشايخ أوبوك تعطى فرنسا الحق فى امتلاك المدينة والسهل المحيط بها ٠

ثم حدث اهتمام جدى من جانب فرنسا بهذه المنطقة منذ عام ١٨٨٣ م عندما تحرك الفرنسيون نتيجة لتوفر عاملين أولهما : احتلال ميناء عصب على يد الايطاليين مما أدى الى أن تحتكر ايطاليا التجارة مع أثيوبيا ، وهـــو الهدف الأساسى للنشاط الفرنسى ، وثانى العوامل حصول فرنسا على محطة بديلة من خلال حربها مع زعماء القبائل(٢٥٦) ٠ ومن ثم عقدت فرنسا اتفاقية عام ١٨٨٤ م مع سلطان جوبا نصت على وضع اتصالاته الخارجية تحت اشراف فرنسا ، كما عقدت اتفاقية مماثلة مع سلطان تاجورة ٠ وتبع ذلك تأسيس مستعمرة فى أوبوك عام ١٨٨٥ م ، وفرض الحماية عـــلى تاجورة وما جاورها وتأسيس ميناء جيبوتى ٠

وفى عام ١٨٨٨ م وافقت الحكومتان الفرنسية والبريطانية على تخطيط الحدود بين مستعمراتها فى الصومال والتى كانت أرضا مصرية قبل فرض قرار انجلترا باجلاء المصريين عن السودان وملحقاته فى عام ١٨٨٤ م ٠ وقد تأيد بهذا الاتفاق الوجود الفرنسى فى الصومال ، كما تأيد بدعوة منليك امبراطور أثيوبيا لكى تعطيه فرنسا تأييدها أمام ادعاءات ايطاليا بالحماية على أثيوبيا(٢٥٧) ، نظير عقد معاهدة صداقة بين فرنسا وأثيوبيا وقعت عام ١٨٩٢ ، وحصلت فرنسا على امتياز بمد خط سكة حديد بين ميناء جيبوتى الفرنسية وأديس أبابا عاصمة أثيوبيا ٠

لم يكتف الفرنسيون بما غنموه من ملحقات السودان عند مدخل البحر الأحمر ، بل كانت لهم مشاريعهم الاستعمارية فى السودان ذاته ، ومن خلال فكرتهم بتكوين حزام استعمارى يربط ممتلكاتهم فى غرب أفريقيا والتى تعرف بأفريقيا الاستوائية الفرنسية بممتلكاتهم فى الصومال بشرق القارة وطد الفرنسيون علاقاتهم بالأحباش بامدادهم بالأسلحة الفرنسية وتأييدهم ضد الايطاليين مما أدى الى انتصار الأحباش على الايطاليين فى موقعة عدوة عام ١٨٩٦ م ، فقد راجت تكهنات بأن هناك اتفاقا تم التوصل اليه بين فرنسا

---

(٢٥٦) Newman: Ibid, p. 214.

(٢٥٧) د٠ رأفت الشيخ ٠ افريقيا فى العلاقات الدولية ص ١٣٠ ٠

وأثيوبيا من أجل تحقيق مطامع استعمارية فى النيل الأبيض ، وذلك بأن يزحف الفرنسيون بحملة عسكرية من مراكزهم فى الغرب الافريقى ، بينما يزحف الأحباش من جهة الشرق على أن يتقابلو فى فاشودة .

ومما يؤيد هذا القول أن الرئيس الفرنسى كارنو Carnou استدعى الى قصر الاليزيه السكرتير العام لوزارة المستعمرات الفرنسية ديلكاسيه Delcassé والمستكشف ميجور مونتييل Monteille الذى كان ديلكاسيه يستحثه للقيام بحملة استكشاف فى أعالى النيل ، ووجه الرئيس الفرنسى حديثه اليهما بقوله : اننى سأكون مسرورا لاثارة المسألة المصرية ، فالسودان المصرى انما هو أرض خلاء ، وأن فرنسا فى حاجة الى منفذ على النيل لأملاكها فى أوبانجى Ubanghi . وأطلعهم على تقرير حول التقدم نحو فاشودة التى تقترب من رافد النيل المسمى السوباط ، وبواسطة هذا الموقع فان فى استطاعة فرنسا أن تعوق البلجيكيين وفى نفس الوقت تخيف البريطانيين خارج مصر بالتهديد بقطع مياه النيل عن مصر(٢٥٨) .

وعندما راجت فى لندن شائعات فى مستهل عام ١٨٩٥ م عن قيام حملة فرنسية الى أواسط افريقية باتجاه منابع النيل ، وأثير الموضوع فى مجلس العموم رد السير ادوارد جراى Grey وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٨ مارس ١٨٩٥ م ، بأن تقدم حملة فرنسية بتعليمات سرية من الجانب الغربى لافريقيا نحو منطقة معروف للجميع منذ زمن طويل حقوقنا فيها ، لن يكون مجرد عمل غير حكيم أو غير متوقع فحسب . وليكن معلوما جدا للحكومة الفرنسية أن مثل هذا العمل سيكون عملا غير ودى وستنظر اليه انجلترا على هذا النحو ، لأن منطقة النفوذ البريطانى تشمل كل فروع النيل(٢٥٩) .

وكان المسيو برونت العضو الفرنسى فى سكك حديد مصر ، وصديق الرئيس الفرنسى كارنو ، قد بعث بتقرير للرئيس الفرنسى بعد فشل المفاوضات الانجليزية التركية للجلاء عن مصر عام ١٨٨٩ م ، يقترح فيه أن تقوم فرنسا باحتلال نقطة من الأراضى المصرية تكره انجلترا على الاحتجاج،

---

(٢٥٨) Langer: Diplomacy of Imperialism, p 122.

(٢٥٩) Hansard's Parliamentary Debates, 4th series (1892-1908) Vol. 32 & Ward, A.W.: The Cambridge history of British Foreign Policy (1783-1919), p.p. 251-252.

ودول أوروبا الى نتح المسألة المصرية ، ورأى أن تكون هذه النقطة فاشودة فى السودان المصرى ، لأن وصول الفرنسيين اليها سهل من أملاكهم بأفريقيا، ولأنها مركز مديرية ، ولأنها مفتاح مصر لوقوعها عند مصب نهر السوباط بالنيل(٢٦٠) فكانت حملة مارشان Marchand على فاشودة .

وعندما غادر مارشان فرنسا فى مايو ١٨٩٦ م أعطى تعليمات بأن يتجنب أية صدامات عسكرية لأن قوته المكونة من ٨٠ جنديا سنغاليا وثمانية من الضباط الفرنسيين ، قوة صغيرة ، ولأن غرض الحملة دفع أى ادعاء لاحتلال البريطانيين لمصر ، ولوضع حد لحلم الانجليز الذين يرغبون فى ربط مصر مع الكاب ، وأملاكهم فى شرق أفريقيا بممتلكاتهم الخاضعة لشركة السيحر الملكية(٢٦١) .

وبالفعل تقدم مارشان بقوته الصغيرة من غــرب أفريقيا فوصل الى فاشودة فى ١٠ يوليو ١٨٩٨ م بعد سفر طويل وشاق ، واصطدم مــع المهديين واستطاع الصمود فى موقعه ، وعقد معاهدة مع سلطان قبائل الشلك فى سبتمبر من نفس العام وضعت بلاد الشلك بمقتضى المعاهدة والواقعة على شاطىء النيل الأبيض الغربى تحت حماية فرنسا ، ورفع مارشان العلم الفرنسى على فاشودة ، ولكن قوة مارشان الصغيرة لم تكن لتقوى على الصمود أمام المهديين دون أن تصلها نجدات حبشية كما كان متوقعا ، ومن ثم فان تأخير وصول الأحباش سيؤدى الى فناء هذه القوة ، واذا تأخرت حمــلة الاسترجاع التى يقودها كتشنر فان هذه القوة الفرنسية الصــغيرة كان سيصيبها التدمير — كما يذكر كتشنر نفسه — اذا نحن تأخرنا خمسة عشرة يوما فى سحق الخليفة(٢٦٢) .

أثار وصول مارشان بقوته الصغيرة الى فاشودة ورفعه العلم الفرنسى عليها عاصفة من الاحتجاج البريطانى ، والترقب الــدولى ، وظهرت نوايا الحكومة البريطانية واضحة ، اذ بينما كانت حملة مارشان تتقدم نحــو فاشودة كان جنرال كتشنر يتقــدم بقوات مصرية انجليزية لاسترجاع السودان ، ومن ثم سارع كتشنر بعد استيلائه على الخرطوم وأم درمان —

---

(٢٦٠) داود بركات : المرجع السابق ص ٢٠ .

(٢٦١) Langer · Ibid, p. 575.

(٢٦٢) Low, S.: History of England, Vol. 12, p. 442.

وبعد أن علم بأمر حملة مارشان - الى السير الى فاشودة حيث رفع العلم المصرى فقط - مع أنه رفع العلمين المصرى والانجليزى على سراى الحكومة بالخرطوم - وكاد يحدث صدام بين قوات كتشنر وقوة مارشان لولا توصل الطرفين الى اتفاق بالكتابة الى حكومتيهما .

ادعت فرنسا أن هذه المنطقة قد أخلاها المصريون فهى أرض خلاء لا مالك لها ، حيث لم تستطع قبيلة محلية أن تمارس سيادتها على كل المنطقة ، وأن الفرنسيين وصلوا الى المنطقة قبل وصول المصريين والانجليز بثلاثة شهور ، ولكن الحكومة البريطانية ردت على هذه الادعاءات بأن الحكومة المصرية كانت قد تخلت عن حقوقها مؤقتا أمام قوة المهديين الثائرة ، ولكنها لم تتخل عن حقوقها فى السيادة مطلقا . وكان هذا الموقف الانجليزى يظهر بوضوح تحايل الانجليز لفرض السيطرة والانفراد بالنفوذ فى السودان وملحقاته فبينما كانوا يحاولون رد عدوان الدول الأوروبية الطامعة فى اجـــزاء من الأرض السودانية بدعوى أن تلك الأصقاع لم تكن ملكا لاحد او ارضا فضاء يستطيع أن يستحوذ عليها من يشاء . كانوا فى الوقت نفسه يحذون من استمرار حقوق مصر فى السيادة على السودان رغم اخلائه تكئة يستندون اليها فى عقد اتفاقات مع دول اخرى لتقسيم الممتلكات المصرية دائما فى السودان المصرى وعلى طول الساحل الصومالى(٢٦٣) .

وحسمت انجلترا الموقف بابلاغ الحكومة الفرنسية بنتائج معركة أم درمان بأن كل الاقاليم التى كان الخليفة يسيطر عليها آلت الى الحكومتين المصرية والبريطانية بحق الفتح ، وأن هذا الحق لا يحتمل ايه مناقشة(٢٦٤) . ومن ثم لم يستطع الفرنسيون وبعد تردد لمدة ستة أسابيع تحقيق غرض حملتهم الى فاشودة ، وخشوا على مصير مارشان بعد أن هددت بريطانيـــا باخراجه من فاشودة بالقوة ، ومن ثم وافقوا فى بيان صدر فى لندن بتاريخ ٢١ مارس ١٨٩٩ م على أن تتخلى فرنسا عن كـــل ادعاءاتها فى الأقـــاليم السودانية ، واعطاء التأييد لادعاءات حكومة جلالة الملكة - انجلترا - المتعلقة بحق الفتح(٢٦٥) .

---

(٢٦٣) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٦ .

(٢٦٤) Langer : Ibid, p. 553.

(٢٦٥) Low, S. : Ibid, p. 442.

ولعل ما سطره الخديوى عباس حلمى الثانى عن تأثير خضوع فرنسا للتهديد الانجليزى وسحبها لحملة مارشان ، خير تعبـــير عن حقيقة الموقف الدولى الطامع فى الدول الصغيرة ، اذ يقول : كان جلاء الفرنسيين عن فاشودة آخر مظهر حساس لاتحاد وثيق فى سياسة تحرير بلادى ، وكنت أحس وأنا أرقب رحيلهم أن فرصة دولية أخيرة تفلت من مصر ، كانت انجلترة المنتصرة قد ربحت الجولة ، وكانت تركيا قد تخلت عنا وروسيا لم تعد تؤمن بنا ، وها هى فرنسا تختفى مرغمة من أفقنا وتحول نظراتها المتعبة وجهة أخرى • لقد انتهى الصراع ــ بين فرنسا وانجلترا ــ بتنازل كانت مصر فديته(٢٦٦)•

وكان المصريون يعلقون آمالا كبيرة على فرنسا فى صراعهم ضد الاحتلال الانجليزى ، ذلك الاحتلال الذى قلب فرنسا من كونها صديقا متعاونا مع انجلترا الى عدو صريح ، ولم تظهر علامات التفاهم بين الطرفين طالما بقيت انجلترا فى وادى النيل ، ومن ثم ظهرت حاجة انجلترا الى تأييد الألمان ، وأصبح اعتمادها على هذا التأييد من الأمور الضرورية والهامة(٢٦٧) : وبالفعل عقدت اتفاقيات بين انجلترا وألمانيا أنهت النزاع بين البلدين حول المطامع الاستعمارية فى شرق أفريقيا لتتفرغ انجلترا لفرنسا ولغيرها من القوى الأخرى المزاحمة للنفوذ الانجليزى فى السودان وملحقاته •

وبينما كان الفرنسيون يصارعون الانجليز لتحقيق مطامع استعمارية فى السودان وملحقاته ، كانت هناك ايطاليا تسارع الى دخول ميدان الاستعمار فى أفريقية الشرقية ، ورغم أن ايطاليا كانت أكثر القوى الأوروبية ضعفا وأقل مقدرة من غـــيرها الا أن كرسبى Crispi رئيس الوزارة الايطـــالية ووزير خارجيتها كان تواقا الى أن يغلف هذا الضعف باتباع سياسة مبنية على القوة والعدوان فى الخارج وكانت أفريقيا هى مطمح الطليان ، وهى الميدان الذى يحقق أهدافهم(٢٦٨) •

بدأت المطامع الايطالية فى ساحل البحر الأحمر والسودان الشرقى بشراء شركة روباتينو الايطالية للملاحة Rubattino Shipping Company

---

(٢٦٦) مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى ، جريدة المصرى عام ١٩٥١ م العدد ٤٨٢٩ — ٨ مايو ١٩٥١ م •

(٢٦٧) Sudan Notes and Records, Vol XL (1959), p. 80.

(٢٦٨) Sudan Notes and Records, Vol. XL (1959), p. 82.

من أحد الشيوخ المحليين منطقة صغيرة من الأراضى الصحراوية على ساحل الدنافل بالقرب من قريه عصب عند مضيق باب المندب وذلك فى نوفمبر ١٨٦٩ م ، وشراء الأراضى المجاورة لعصب فى سنتى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ م من سلطات رهيطة ، وبعد عامين انتقلت ملكية عصب من شركة روباطينو الى الحكومة الايطالية التى لم تعر التفاتا الى احتجاجات الحكومة المصرية باعتبار هذه التصرفات معارضة مـــع ما لمصر من حقوق فى السيادة على هـــذه الجهات .

وانطلاقا من حرص بريطانيا على الانفراد بالنفوذ فى شرق أفريقيـــة وساحل البحر الأحمر ، فقد نظرت الى المطامع الايطالية فى تلك المنـــاطق بارتياب ، وكانت تخشى بدرجة عظيمة من وقوع موانى هذا الساحل فى قبضة المهديين(٢٦٩) ، أو أية قوة أوروبية معادية لبريطانيا ، ومن ثم عارضت نشاط الايطاليين حتى عام ١٨٨١ م ، وعنده بدأت انجلترة تغير سياستها نحو ايطاليا ، والسر فى ذلك تكشف عنه مذكرة فى سجلات وزارة الخارجية الانجليزية كتبت فى سبتمبر تقول ان الفرنسيين يبذلون أقصى جهد لاخراج مصر من قبضة انجلترة(٢٧٠) . كما أن موافقة انجلترا على تحقيق ايطاليا لمطامعها الاستعمارية هى فى رأى السير ايفلين بارنج قنصل بريطانيا فى مصر مكافأة يجب أن تنالها ايطاليا لقاء تأييدها للسياسة البريطانية فى مصر ، وذلك لأن مارتينو قنصل ايطاليا العام فى القاهرة ، كان من بين قناصل الدول الأوروبية ، القنصل الوحيد الذى دأب على تأييد بارنج تأييدا دائما ومطلقا(٢٧١) .

اذن على بريطانيا ارضاء المطامع الايطالية بسبب العداء المشترك لكلا الطرفين ضد فرنسا التى احتلت تونس عام ١٨٨١ م وقضت على مطامع ايطاليا فيها ، والتى عارضت الاحتلال البريطانى لمصر واستمرار هـــذا الاحتلال منذ عام ١٨٨٢ م ، وعندما اتجهت ايطاليا الى احتلال مصوع بادر اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية بابلاغ الكونت نيجرا Nigra السفير الايطالى فى لندن بان باستطاعة ايطاليا احتلال ميناء مصوع وأية مناطق أخرى يريدونها هناك اذا استطاعوا تسوية هذه المسألة مع الباب

---

(٢٦٩) د. السيد رجب حراز : التوسع الايطالى فى شرق أفريقية ص ١٦٥ .

(٢٧٠) د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن ١٩ ص ١٦٥ .

(٢٧١) د. السيد رجب حراز . نفس المرجع ص ١٦٦ .

العالى صاحب السيادة القانونيه على هذه الاقاليم والذى يسترد ممارسة هذه الحقوق مباشرة على أثر تخلى الخديوية المصرية عنها(٢٧٢) ٠

أعطت بريطانيا وهى لا تملك لايطاليا وهى لا تستحق حق الاستيلاء على أقاليم مصرية ، وقد اسندت الحكومة الايطانية على التأييد البريطانى فاستغلت مصرع الرحالة الايطالى جوسنافو بيانكى فى أكتوبر ١٨٨٤ م أثناء مروره من بلاد الدناقل فاستولت على مصوع فى ٥ فبراير ١٨٨٥ م ، ومن مصوع انطلق الايطاليون فى الداخل بالاستيلاء على أوتومولو Otumolo ومونكولو Monkullo ومن ثم غادرت بقايا الحامية المصرية من الاقليم فى نوفمبر من نفس العام فى طريقها الى مصر ٠

استمر التوسع الايطالى بالاستيلاء على سنهيت فى يوليو عام ١٨٨٨ م ، واعلان الحماية الايطالية على زولا الواقعة جنوبى مصوع فى أغسطس من نفس العام ، واحتلوا كيرين فى ٢ يونيو ١٨٨٩ م وهى عاصمة اقليم بوغوص ثم استولوا على أسمرة فى ٣ أغسطس من نفس العـــام ، وزحفوا على قرع Cura واحتلوا المواقع الهامة فى الجنوب حتى حد نهرى المارب وبليسا Belesa ٠ وبذلك اتسعت الممتلكات الايطالية فى شرق أفريقيا مما حدا بالحكومة الايطالية أن تصدر مرسوما ملكيا بانشاء مستعمرة أرتريا التى تتكون من المدن الآتية : بوغوص ، مصوع ، زولا ، سنهيت ، كيرين ، أسمرة ، ومعظم هذه البلاد أراض مصرية أصلا ٠

وكانت الحكومة البريطانية بتشجيعها للايطاليين لنشر نفوذهم عـــلى ساحل البحر الأحمر عند مصوع تهدف الى تحقيق عدة أهـــداف أهمها أن الحبشة كانت تطالب منذ زمن بالأراضى الواقعة على طول النيل الازرق حتى الخرطوم ، ووجود الايطاليين فى مصوع سوف يمنع الأحباش من تحقيق ادعاءاتهم ٠ وهناك أيضا الفرنسيون الذين يحاولون اقامة العراقيل أمام الاحتلال البريطانى لمصر ، وقد أسسوا فى عام ١٨٨٥ م محطة على ساحل البحر الأحمر عند أبوك(٢٧٣) ، بالاضافة الى المهديين المعادين للمشروعات الاستعمارية الانجليزية فى مصر والسودان وملحقاته ٠

ويمكن القول أن بريطانيا كانت تهـــدف بسياسة تشجيع المطـــامع الاستعمارية الايطالية الى أن تصطاد ثلاثة عصافير بحجر واحد ، فأولا سيقف

---

(٢٧٢) نفس المرجع ص ١٦٧ ٠

(٢٧٣) Langer: Ibid, p. 108-109.

الايطاليون سدا أمام المهديين فى الشمال ، وثانيا أن السماح للايطاليين بمد دائرة نفوذهم فى الحبشة الى ما أصبح فيما بعد الصومال الايطالى يجعلهم يقفون سدا أيضاً أمام حركات الفرنسيين فى الساحل الشرقى نحو السودان، وثالثا أن الحليف الايطالى الذى قد يستطيع أن يقف سدا أمام المهديين (الدراويش) لابد وأن يصاب بكارثة على يد الأحباش ، وعندئذ تدخل بريطانيا فى الحبشة على جثة الدرويش الذى ذبحه الايطالى ، وعلى جثة الايطالى الذى ذبحه الحبشى ، وعلى جثة الحبشى الذى أفناه كل من الدرويش والايطالى(٢٧٤) ٠

ونتيجة للتوسع الايطالى فى أرتريا اصطدموا مع الأحباش ، حتى اذا تولى منليك الثانى عرش الحبشة عقب مقتل يوحنا الرابع نجاشى الحبشة فى معركة القلابات التى وقعت بين الأحباش والمهديين فى مارس ١٨٨٩ م ، عقدت ايطاليا مع الحبشة معاهدة بتاريخ ٢ مايو من نفس العام عرفت بمعاهدة أتشيالى Uccialli ، وهى المعاهدة التى أثارت خلافا بين الايطاليين والأحباش بسبب تفسير المادة ١٧ من المعاهدة والتى نصت على أنه يجوز لملك الحبشة استخدام الحكومة الايطاليه فى تصريف شئونه الخارجية ، والتى اعتبرها الايطاليون بمثابة اعتراف بالحماية الايطالية على الحبشة ٠

وطبقا للتفسير الايطالى هذا دارت معارك بين الطرفين كان النصر فيها للأحباش ، وكانت المعركة الفاصلة تلك التى عرفت بموقعة عدوة فى أول مارس ١٨٩٦ م مما اضطر ايطاليا الى طلب الصلح مع الحبشة فعقدت معاهدة صداقة وسلام جديدة بين الطرفين فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ م تضمنت الغاء معاهدة أوتشيالى واعتراف ايطاليا باستقلال الحبشة استقلالا كاملا ، ورسمت الحدود بين أرتريا المستعمرة الايطالية والحبشة الدولة المستقلة ٠

ومن أرتريا اتجهت أنظار الايطاليين الى مديرية كسلا التى تقع فى منتصف الطريق بين مصوع والخرطوم ، وقد احتج اللورد دوفرين السفير البريطانى فى روما فى فبراير ١٨٩٠ م بأن الايطاليين أصحاب مطامع وربما حاولوا امتلاك أعالى النيل والسودان ، واحتج بارنج من القاهرة أيضا احتجاجا مشابها ، وحث الحكومة البريطانية على اعادة احتلال طوكر(٢٧٥) ، ولكن

---

(٢٧٤) د٠ على ابراهيم عبده ٠ المرجع السابق ص ١١٠ ٠

(٢٧٥) Langer : Ibid, p. 110.

الحكومة البريطانية التى لم تستجب لفكرة احتلال طوكر سمحت للايطاليين باحتلال كسلا احتلالا مؤقتا ، مع الاحتفـــاظ بحقوق الحكومة المصرية فى استرجاع هذه المنطقة من ايطاليا بمجرد أن تتهيأ الحكومة المصرية لذلك ٠

وكان الايطاليون يهتمون بأن ينالوا من انجلترا الاعتراف بحقوقهم فى الصومال الايطالى وادعاءاتهم فى السودان الشرقى ، وقد وافق البريطانيون من جانبهم على تحديد النفوذ بينهم وبين الايطاليين فى الصومال من جهـــة وعلى اطلاق يد الايطاليين فى احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها حتى نهـــر العطبرة من جهة أخرى ، ومن ثم عقدت اتفاقيتين بين الطرفين فى ٢٤ مارس و ٥ ابريل ١٨٩١ م نصت على دخول الصومال الايطالى ومستعمرة أرتريا وكسلا والمنطقة المجاورة لها حتى نهر العطبرة فى دائرة النفوذ الايطالى ، كما نصت على أن تتعهد الحكومة الايطالية بالامتناع عن اقامة منشئات للرى على نهر العطبرة قد تؤثر على كمية المياه الواصلة الى النيل ٠

ومع ذلك وقف المهديون يدافعون عن أرض السودان ضـــد المطـــامع الايطالية ، فوقعت بين الطرفين معركة حامية عند بلدة أغوردات التى تقع فى منتصف الطريق بين كسلا ومصوع فى ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ م ، حيث حاولت جيوش الخليفة عبد الله التعايشى وقف زحف القوات الايطالية نحو كسلا ، الا أن النصر لم يحالف المهديين ، الذين لم ينسحبوا من الميـــدان نهائيا ، بينما استمر الايطاليون فى زحفهم نحو كسلا حتى استولوا عليها عنوة فى ١٧ يوليو ١٨٩٤ م ، وبقيت فى أيديهم حتى استرجاع السودان فتركتها القوات الايطالية فى ٢٦ ديسمبر عام ١٨٩٧ م ٠

وكان الايطاليون قد حلوا منذ عام ١٨٨٩ م فى الساحل الصومالى على امتداد المحيط الهندى ، وأبرموا معاهدات مع حكام الصومال الـــذين وضعوا اقليمهم تحت الحماية الايطالية ، وبنجاحهم فى محاولتهم بوضع اليد على ساحل بنادر أقامت ايطاليا نفوذها من بندر زيادة فى خليج عدن فى الشمال الى قسمايو فى الجنوب ٠ ومع ذلك فان ايطاليا لم تحصر نفسها فى البقاع الساحلية بل وسعت من سلطانها الى الداخل ، ورغم أنهـــا واجهت مقاومة كبيرة من جانب الصوماليين ، الا أنها استطاعت أخـــيرا أن تبرم معاهدات حماية مع الصوماليين فى الصومال الغربى (أوجادين) فى عـــام ١٨٩١ م ٠

وهذه صورة من معاهدات الحماية وقعت بين ايطاليا وسلطان مجيرتين

ــ صوماليو مجيرتين ــ فى « بدر علولة » بتاريخ ٦ شعبان ١٣٠٦ هـ الموافق ٧ أبريل ١٨٨٩ م ٠

نحن السلطان عثمان محمود يوسف سلطان كل من مجيرتين قمنـــا بارادتنا الحرة بوضع توقيعنا وختمنا على هذه الوثيقة ٠

لقد وضعنا بلادنا وممتلكاتنا من رأس عوض الى راس الكيلى (وادى نوجال أقصى حد) تحت حماية وسفينة (رابيدو) حكومة صاحب الجلالة والكابتن بوسيللى (قبطـــان السفينة الحربيـــة الايطالية) قائد سفينة « سنافيتا » صاحب الجلالة ٠

نعلن بأننا لن نبرم معاهدات أو عقود مـــع أية حكومة أخـــرى أو أشخاص ٠

ونعلن كذلك بأننا سنحرز على قدر طاقتنا الأعمال المجحفة الموجهة ضد الرعايا الايطاليين وأصدقائهم فى كل الممتلكات ٠

لقد وقعنا على هذه الوثيقة الحرة وبكامل ادراكنا ، وما وقعنا عليه هذا سليزمنا وورثتنا واخواننا ورعايانا وأسلالهم ٠

لقد أوقعنا امضاءاتنا وأختامنا على هذه الوثيقة ونحن متمتعون بكامل قوانا العقلية والجسمانية ٠

التوقيعات : عثمان محمود يوسف ، سلطان مجيرتين ، يوسف على يوسف ، سلطان هوبيا ٠

ف٠ فيلوناردى القنصل الايطالى لصاحب الجلالة ٠ ، كارلو موزينى قبطان سفينة حربية ، جيوسبى بورسيللى قبطان سفينة حربية ٠

وكان فى فبراير ١٨٨٧ م أن نزلت قوه ايطالية حبشية مشتركة الى هرر واستولت عليها بعد مقاومة ضارية ، وكانت هرر تحت حكم مصر حتى انسحبت منها الحامية المصرية عام ١٨٨٥ م باشراف ضابطين بريطانيين هما الملازم بيتن والرائد هنث ، وقد اختير عبد الله نجل أمير الحاكم الأخير ليرأس الحكومة الجديدة فى هرر ٠ الا أن التآمر الايطالى الحبشى أنهى هذا الوضع - شاركت ايطاليا بألف وخمسمائة رجل على رأسهم بعض الضباط الايطاليين

ومن ثم صارت هرر الصومالية جزءا من الممتلكات الحبشية ، وهكذا نجحت الحبشة ولأول مرة أن تضع جزءا من القطر الصومالي تحت سطوتها ، ومن الصدف أن أول حاكم حبشي لهرر هو أب الامبراطور هيلاسلاسى الأول ، وهذا ما يفسر مولده فى هرر .

وعلى هذا فقد احتلت الحبشة الأقاليم التالية بين عامى ١٨٨١ و ١٨٩٨م . وهى أقاليم كانا ، حما ، عروس ، ولافا ، هرر ، اللوبا بور ، جـــوارح ، كونتا دكولو ، بالى ، سيدامو ، حوفا ، ولامو ، بورانا ، ومن الجدير بالذكر أنه فى عام ١٨٩٧ م سلمت كل من ايطاليا وبريطانيا اقليم أوجادين للحبشة ، وفى العام التالى -١٨٩٨م - انتزعت الحبشة بنى شنقل من السودان المصرى .

وقد أقرت بريطانيا منذ عام ١٨٩٤ م فى اتفاق ثالث عقد بينها وبين ايطاليا المشروعات الاستعمارية الايطالية فى الساحل الصومالى ، واستكملت فى هذه الاتفاقية مسألة تخطيط الحدود بين الصومالين الانجليزى والايطالى ومنطقتى النفوذ الانجليزى والايطالى فى خليج عدن وفى شرق أفريقيا بصفة عامة . وكل تلك الاتفاقيات قسمت الوطن الصومالى ، فقد كان للوطنية الصومالية تاريخ يمتد الى أمد بعيد رغم أن البلاد بدائية على الفطرة ، ويقول الوطنيون الصوماليون أنه كانت لهم دولة متجـــانسة الى أن « بلقنتها » بريطانيا وايطاليا وفرنسا والحبشة سنة ١٨٨٠ م وما بعدها(٢٧٦) .

والشعب الصومالى يعيش على التنقل بسبب حياة الرعى التى يعيشها معظمه ، ولذلك فمن الصعب تحديد الحدود فى هذا الجزء من شرق أفريقيا ، ويوجد صومال رابع فى منطقة أوجادين وقد ظلت تحت الادارة البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية حتى عقدت اتفاقية عام ١٩٥٥ م بين كل من انجلترا والحبشة قضت بأن تتولى الحبشة ادارة هذا الاقليم - أوجادين - وقد استاء الصوماليون الذين ارتاحوا تحت الادارة البريطانية وهم المعروفون باسم « هود » استياء شديدا من الادارة الأثيوبية .

---

(٢٧٦) جون جنثر (ترجمة مؤسسة فرانكلين) داخل أفريقيا جـ ٢ ص ١٤٥ .

اعادة وحدة وادى النيل

درج المؤرخون على ذكر العمليات العسكرية التى شاركت فيها قوات بريطانية مع القوات المصرية ومنذ عام ١٨٩٦ وحتى عام ١٨٩٨ م بأنها عمليات قصد بها استرجاع السودان الى الحكم المصرى ، وفى رأيى ان التعبير الأصح فى هذه الحال هو اعادة وحدة وادى النيل ، وان كانت هذه المرة شكليه حيث سيصبح جنوب وادى النيل - السودان - محكوما بحاكم عام انجليزى ، الا أن الأمر لم يختلف كثيرا فى شمال الوادى - مصر - حيث خضعت مصر للاحتلال البريطانى حتى عام ١٩١٤ م حين فرضت الحماية البريطانية عليها ٠

ولذلك لا نعجب أن تسعى انجلترا الى اعادة وحدة وادى النيل بعد انقسامها ، لان الوحدة الجديدة ستأتى على أنقاض حكم وطنى سودانى من ناحية ولمصلحة بريطانية من ناحية أخرى دون أن يكون لشعبى وادى النيل سوى الاسم ، وفى هذا المقام سوف نعالج أهميه اعادة وحده وادى النيل لكل من مصر والسودان ، وما هى العوامل التى دفعت انجلترا الى اتخاذ موقف ايجابى لتحقيق تلك الوحدةبعد أن وقفت أمام محاولات الخليفة عبد الله التعايشى لتحقيق هذه الوحدة ، وأخيرا كيف نفذت انجلترا سياستها فى هذا المقام ٠

لا يختلف اثنان فى أهمية وحدة وادى النيل جنوبه مع شماله ، تلك الوحدة التى تحققت فى العشرينات من القرن التاسع عشر على يد محمد على مؤسس الأسرة العلوية التركية الحاكمة فى مصر ، والتى انتكست بسبب التدخل الأوروبى - كما رأينا - بصورة أدت الى اشتعال الثورة المهدية وقيام الحكم الوطنى فى السودان منذ عام ١٨٨٥ م حتى عام ١٨٩٨ م ، ومن ثم نضجت فكرة استعادة الوحدة بين الشعبين السودانى والمصرى رغم وجود الاحتلال البريطانى الذى لا يهتم الا بما يحقق مصالحه ٠

وقد اعترف اللورد كرومر نفسه بأهمية استعادة الوحدة بين شطرى وادى النيل فى تقريره لعام ١٩٠٥ م حيث ذكر : أن الذين يخترقون الصحارى المحرقة بين وادى حلفا وبربر ، أو القفار الفاصلة بين النيل

والبحر الأحمر التى مدت فيها السكه الحديد الآن ، وهم يعلمون أن مثل هذه القفار الشاسعة التى قلما تنبت شيئا أو تعيش فيها حيوان كبيرة جدا فى السودان • لا يلامون اذا قالوا مع جوردون وستيوارت أنها كانت وستبقى دائما ملكا لا نفع فيه •

ويضيف كرومر ، لكن لقد أخذ يثبت على مر السنين أن هذا القول غير صحيح ، وأهمية بلاد السودان فيما يتعلق بالقطر المصرى لا تتوقف على قابليتها للارتقاء بل على كون النيل يخترقها من طرف الى طرف ، وعلى أن التحكم فيه على طول مجراه مهم جدا للقطر المصرى ، ولولا هذا الأمر لكان انقاذ السودان من حالة الهمجية غير جديرة فى رأيى بالنفقات الكبيرة التى تنفق عليه من الاموال المصرية والأرواح المصريه وغير المصرية المنوطة بخدمه، ولو كان هذا الانقاذ حسنا لذاته ، ولكن رأت مصر وحكامها أن انقاذ السودان أمر لابد منه ماليا وسياسيا ، وهذا الانقاذ يؤدى أيضا الى ترقية بلاد السودان فتصير له أهمية أخرى ذاتية من غير التفات الى الغرض الأول(٢٧٧) •

ومهما كان لنا من تحفظات على بعض فقرات تقرير كرومر التى توضح الأمور على حقيقتها بالنسبة لأهمية وحدة وادى النيل اجتماعيا وطبيعيا الى جانب أهميتها الاقتصادية والسياسية ، والتى لا توضح خطط الحكومة البريطانية ومصالحها فى مصر والسودان ، فان التقرير شهادة على أهمية الوحدة بين شطرى وادى النيل بكل المقاييس وخاصة المقياس الحضارى • خاصة أن بارنج كان قد رد على رئيس الوزارة البريطانية عام ١٨٩٥ م ، بأنه يرى أن للسودان أهميته بالنسبة لمصر وضرورى لها ، ولكنه لا يوازى ما ينتج عن استعادته من فرض ضرائب باهظة وأزمة مالية(٢٧٨) •

وكان المصريون تواقين الى اعادة وحدة وادى النيل ، ولعلنا نذكر أن محمد شريف باشا عندما قدم استقالة وزارته عـــام ١٨٨٤ م الى الخديوى بسبب فرض الانجليز سياسة اخلاء السودان ، قال قولته الشهيرة : اذا تركنا نحن السودان ، فالسودان لا يتركنا » • ونجد أن رياض باشا يتقدم بمذكرة

---

(٢٧٧) تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٥ م رفعه جناب الأرل كرومر قنصل دولة انجلترة ووكيلها السياسى فى مصر الى جناب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها (مترجم) ص ٣ ـ ١٤ •

(٢٧٨) The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, p. 213.

للحكومة البريطانية مؤرخة فى ديسمبر عام ١٨٨٨ م جاء فيها : لا يمكن لأحد أن ينكر أمرا واضحا جليا وهو أن النيل حياة مصر ، ويعنى النيل الآن السودان ، ولا يشك أحد أن الروابط والعلاقات التى تربط مصر بالسودان روابط متينة وضرورية مثل تلك التى تربط الجسد بالروح(٢٧٩) ٠

بل ان كل من سلاطين والأب أوهروالدر اللذان عاشا أحداث السودان داخله أكدا على أهمية ارتباط مصر بالسودان ، وأنه نظرا للصعوبات التى تواجهها حكومة الخليفة عبد الله التعايشى فقد تنهار اذا ما تعرضت لضغط الدول الأوروبية التى تزاحمها ، ففى الشرق ايطاليا ، وفى الجنوب انجلترا ، وفى الغرب فرنسا ، وأهابا بمصر أن تسارع لاسترجاع السودان قبــل أن يقع فريسة فى أيدى دولة يصعب طردها من حوض النيل(٢٨٠) ٠ واستشهد كرومر برأى للأب أوهروالدر بهذا الخصوص فى تقريره لعــام ١٨٩١ م ، باننا اذا استثنينا قبائل البقارة ، فان جميع السودانيين سيرحبون بعودة الوحدة مع مصر ، لأنه طبقا للظروف الطبيعية لا يستطيع السودان أن ينفصل عن مصر(٢٨١) ٠

كما أن تشرشل وصف فى كتابه حرب النهر العلاقة بين مصر والسودان بالنخلة حيث تكون الدلتا أعلاها والسودان جذعها وفروعها ، وأن حــرب النهر — وهى التى اشترك فيها تشرشل تحت رئاسة كتشنر — لها غرض واحد وهو ضم أراض لا يمكن لها أن تظل منفصلة الى الأبد ، وشعوبا يرتبط مستقبل مصالحها ارتباطا وثيقا ، وأن النيل يربط السودان بمصر وأن حياة السودان مرتبطة بمصر ٠

وكل تلك الكتابات كان لها أثرها فى ضرورة اعادة وحدة وادى النيل الى ما كانت عليه قبل الاخلاء ، ولكن بوجود بريطانى فى هذه الوحدة ، وأصبح نتيجة لذلك هناك اعتقاد بأنه حتى اذا لم تكن الحكومة البريطانية مسئولة أصلا عن فقد السودان ، فقد أصبحت مسئولة لعدم سعيها لاسترجاعه(٢٨٢) ٠ وسوف يذكر التاريخ أن الحكومة البريطانية احتلت مصر وهى ممتدة من الاسكندرية شمالا الى منابع نهر النيل جنوبا ، وتركتها وقد ضاع نصف أراضيها(٢٨٣) ٠

---

(٢٧٩) Langer: The Diplomacy of Imperialism, p. 573.

(٢٨٠) مكى شبيكة : السودان فى قرن ص ٢٧٢ ٠

(٢٨١) Omar, A.: The Sudan Question based on British Documents, p. 41.

(٢٨٢) Cromer: Modern Egypt, Vol. 2, p. 521.

(٢٨٣) Shebeika: British Policy in the Sudan, p. 322.

رغبة السودانيين في الوحدة :

كان السودانيون ومنذ اشتعال الثورة المهدية راغبين فى بقاء صلتهم بمصر ، وأن المهديين أنفسهم لم يكونوا ضد المصريين ولكن ضد الحكم بأدواته وأساليبه وعماله من أتراك وأوروبيين ، ولذلك فليس غريبا أن يستقبل أهالى صعيد مصر مصرع غوردون وانتصارات المهـــدى على الانجليز بنفس حماس السودانيين ، بل كانوا ينتظرون من قوات المهدية الزحف الى مصر لطرد المستعمرين(٢٨٤) ، باعتبار تلك القوات هى التى أثبتت قدرتها على الوقوف ضد البريطانيين • وليس غريبا كذلك أن يوجه المهدى منشورا الى: أحبابه فى الله أهالى الريف والجهات البحريه كافة — يقصـــد المصريين — يدعوهم الى التسليم للمهدية والائتمار بأوامرها حتى لا يصيبهم ما أصاب من كان بالسودان الذين أعرضوا عن قبول الحق وجنحوا الى اتباع أقوال علماء السوء الذين أضلهم الله على علم ، واغتروا بأكاذيب حكامهم وكثرة عدد جنودهم وعددهم العارية عن معونة الله تعالى(٢٨٥) •

وأتبع المهدى منشوره هذا الذى بعث به الى المصريين ، والذى يدل على أن أول ما فكر فيه فى مجال السياسة الخارجية هو تحقيق وحدة وادى النيل تحت زعامته ، أتبع ذلك بتعيين حسين باشا خليفة مدير بربر السابق وصاحب النفوذ الواسع فى قبيلته العبابدة ومن والاهم والمنتشرين فى شمال السودان وصعيد مصر ، عاملا للمهدية بين أهله وعشيرته ، وحدد له مهمته فى تعليمات أصدرها المهدى له تقول : ولما كان موضوع أمرنا القيام بأمر الدين وجهاد أعداء الله الكافرين ، وقد انتهى أمرهم بالسودان وعزمنا بارادة الله على التفرغ لغيرها من البلدان فقد اخترنا الله تعالى ووجهناك أمامنا عاملا عموميا على كافة قبائل جماعتك العبابدة الذين بالجهات البحرية — مصر — « عشاباب » و « شناتير » و « فقرا » وعلى كافة من يرغب الانضمام عليك من القبائل الأخرى بطوعه واختيـــاره لتبليغهم دعوتنـــا وتعطيهم بيعتنا وتستنفرهم لاحياء الدين(٢٨٦) • وان كان حسين خليفة قد ترك المهدى ولم يقبل ما عرضه عليه ، فان فى تفكير المهدى باستخدامه دليلا على رغبته فى استمرار صلة السودان بمصر •

---

(٢٨٤) ضرار صالح • تاريخ السودان الحديث ص ١٥٥ •

(٢٨٥) مكى شبيكة • تاريخ شعوب وادى النيل ص ٧١٠ •

(٢٨٦) د• مكى شبيكة • السودان عبر القرون ص ٣٤٠ •

كما أن المهدى بعث بانذار الى الخديوى محمد توفيق لكى يؤمن بالمهدية ويخلع طاعته للكافرين — الانجليز — وقال له : واعلم أن ما دعوناك اليه هو الدين الحق القويم والمنهاج الواضح المستقيم فلا تعرض عنه الى نزعات الباطل .. ولو كان قصدى من هذا الامر ملك الدنيا الزائل وعزها الفانى الذى ما نحنه طائل لكان فى السودان وملحقاتها كفاية كما تعلم من اتساعها وتنوع ثمراتها .. ولو نظرت بعين البصيرة والانصاف وتركت التعامى عن الحق والاعتساف لاذعنت لى بذلك وسلكت باتباعى أحسن المسالك وتيقنت أنك الآن بمعزل عن الهداية حيث اتخذت الكافرين أولياء من دون المؤمنين أهل العناية وركنت الى مؤاخاتهم والانخراط فى سلكهم حتى كأنك تريد بهم اطفاء نور الله ، ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره أعداؤه(٢٨٧) .

وكان المهدى قد وضع فى خطته غزو مصر وضمها مع السودان تحت زعامته ، وكانت منشوراته وتعليماته وانذاراته مقدمة لكى يبدأ فى اعداد قوة الغزو ، الا أن الموت عاجل محمد أحمد المهدى فى يونيو ١٨٨٥ م . فتوقف الاستعداد فترة حتى أعاده الخليفة عبد الله التعايشى ، وسارت قوة الغزو بقيادة عبد الرحمن النجومى ، واتخذت من مدينة دنقلة مركزا لانطلاق قوة الغزو ، وبالفعل تحركت القوة فى ٣ مايو ١٨٨٩ م ، والتقت بقوة مصرية بريطانية على رأسها جرينفل باشا سردار الجيش المصرى فى قرية توشكى بتاريخ ٣ أغسطس من نفس العام كانت نتيجتها فى غير صالح المهديين ، وتوقف بعدها التفكير فى غزو مصر .

الموقف البريطانى :

قررت الحكومة البريطانية اعادة وحدة وادى النيل بعد الاخلاء ، ورغم ان هذه الخطوة وجدت تجاوبا عند المصريين والسودانيين على السواء ، ولكن تحقيقها على يد الانجليز لم يكن يطمئن شعبى وادى النيل على مصير ومستقبل الوحدة المصرية السودانية فى وجود احتلال بريطانى ، فاذا أضفنا الى ذلك أن الحكومة البريطانية اتخذت سياسة الاسترجاع — اعادة وحـــدة وادى النيل — دون الرجوع الى الحكومة المصرية ، كما حدث عندما قررت اخلاء المصريين عن السودان عام ١٨٨٤ م — كان لشعبى وادى النيل الحق والمبرر

---

(٢٨٧) د. مكى شبيكة : تاريخ شعوب وادى النيل ص ٧١١ .

فى الارتياب فى الخطوه الانجليزية • ومن ثم يجب ان نتساءل لماذا قررت انجلترا اعاده وحده وادى النيل ؟ ، أو بالتالى ما هى العوامل التى جعلت انجلترا تقرر اعادة هذه الوحده ؟

لعل أول هذه العوامل تغير السياسه البريطانيه نحو احتلال مصر ، اذ صارت انجلترا ترى فى احتلالها لمصر كاجراء دائم على الأقل سيطول أمده دون تحديد وقت معين لانهائه ، بعد أن كانت قد أعلنت أكثر من مرة قبلا أن هذا الاحتلال اجراء مؤقت وأن الجلاء سيتم فى أقرب فرصـــة ممكنه • واستتبع هذا التغيير فى السياسة الانجليزيه نحو مصر نفسها تحمل الحكومة البريطانية مسئولية الدفاع عن مصر عند حدودها الجنوبية حتى يتم استرجاع السودان • وقد علق بارنج على ذلك فى رساله بعث بها فى ٢٩ مارس ١٨٩٥ الى اللورد كمبرلى Cumberley وزير الخارجيه البريطانية ، بأنى أعتقد دائما أنه سيحدث عاجلا أو آجلا أن يتقدم المصريون جنوبا الى الخرطوم على الاقل ، ولا أعنى بقولى هذا أنهم سوف يفعلون ذلك الآن ولكنى أعنى أنهم سيفعلونه عندما تتحمل مواردهم المالية والعسكرية القيام بهذا العمل ، ومن غير الممكن فى الحقيقة ترك السودان على حالته الراهنة لأنه اذا لم يستعده المصريون فسوف يفعل ذلك يوما ما الفرنسيون أو الايطاليون(٢٨٨) •

كذلك من بين تلك العوامل رغبة الحكومة البريطانية وسلطات الاحتلال البريطانى فى مصر عدم ترك السودان فى يد حكومة قوية قد تهدد وجودهم فى مصر ، أو على الاقل تتحكم فى مياه النيل فتؤذى أعمال الرى التى كان يتوقف عليها انعاش الحياة فى مصر وزيادة المساحات المزروعة قطنا لصالح المصانع البريطانية •

وفى هذا المقام نسوق ما كان قد صرح به الجنرال غوردون لصحيفة البول مول جازيت Pall Mall Gazette بأن الخطر الذى تخاف منه انجلترا ليس أن المهدى سوف يزحف شمالا نحو مصر ، بل على العكس ، فليس من المحتمل أن يقوم بذلك ، ولكن الخطر طبيعته مختلفة تماما ، انه يكمن فى رؤية قوة اسلامية منتصرة تقوم على الحدود الجنوبية لمصر تمارس تأثيرها على

---

(٢٨٨) The Marquis of Zetland : Ibid, P. 221.

المصريين فى كل مدنهم ، ومن ثم يسود شعور بأن ما فعله المهدى يمكنهم عمله ، وحيث أنه طرد الدخلاء والكفار فان المصريين ربما يفعلون الشئ نفسه. وطبعا ستكون انجلترا وحدها هى التى عليها مواجهة هذا الخطر . وقد مارس أنصار المهدى من الآن نشاطا كبيرا فى بلاد العرب وسوريا ، ووزعت منشورات فى دمشق تدعو السكان للثورة وطرد الاتراك ، فاذا خضع السودان الشرقى لسيطرة المهدى فان العرب على ساحل البحر الأحمر — الغربى والشرقى — سوف يوحدون ثورتهم(٢٨٩) .

الى جانب عدم ترك السودان فى يد حكومة ضعيفة لا تلبث أن تقف عاجزة أمام الدول الأوروبية الطامعة فى الأرض السودانية والأفريقية عامة ، فاذا حدث ذلك فقد تتحكم الدولة التى استحوذت على منابع النيل فى مياهه ، وسوف يكون فى مقدورها أكثر من الخليفة عبد الله التعايشى السيطرة على توزيع مياه النهر بالطرق الفنية والهندسية التى يجهل كنهها المهديون .

ويمكن أن نضيف العوامل التالية باعتبارها مسئولة مع سابقتها عن اتخاذ الحكومة البريطانية لقرار استرجاع السودان ، من بينها أن مصرع الجنرال غوردون على يد قوات المهدى قد ترك لدى الشعب البريطانى الرغبة فى الانتقام والثأر ، ورغبة الدول الأوروبية الاستعمارية فى الاستيلاء على أجزاء من السودان وملحقاته ، وتحسن أحوال مصر المالية بحيث يمكنها تمويل حملة اعادة وحدة وادى النيل ، ثم التوافق بين اعتلاء الخديوى عباس حلمى الثانى عرش مصر فى ١٦ ديسمبر ١٨٩٢ م وتسلم وزارة حزب الأحرار الحكم فى انجلترا فى أغسطس من نفس العام ، وكان عباس حلمى الثانى شابا فالتف حوله الشباب الوطنيون ، وقد حاول الحد من نشاط الأجانب فى مصر ، ومن التدخل الانجليزى فى شئون مصر ، وجاء ارتقاء حزب الأحرار للحكم فى انجلترا دافعا للوطنيين المصريين الذين يعتقدون أن سياسة حزب الأحرار الخارجية تقوم على الجلاء عن مصر وترك الحرية لها لتصريف شئونها(٢٩٠) .

وبالاضافة الى تلك العوامل يمكن أن نحدد بصورة تفصيلية العوامل التى توفرت بمصر ، وتلك التى توفرت بالسودان والتى مهدت لاعادة وحدة القطرين ، أما العوامل التى توفرت فى مصر فتتمثل فى تحسن أحوال مصر

---

(٢٨٩) Gordon : The Journal of Major-General Ch. G. Gordon, Book. I, P. 30.

(٢٩٠) Abbas, M. : The Sudan Question, P.P. 40-41.

المالية لدرجة توفر المال اللازم لتنفيذ سياسة استرجاع السودان عندما تقررها انجلترا ، والى جانب ذلك أصبح الجيش المصرى على درجة طيبة من الكفاية والتدريب على أحدث الأساليب الحربية ، يقوده ويشرف على تنظيمه وتدريبه مجموعة من الضباط الانجليز .

وأيضا فقد اطمأن الانجليز الى مركزهم فى مصر بعد ما أدخلوه على الادارة المصرية من ضروب الاصلاح ، حتى أنهم منذ عام ١٨٨٧ م أخذت نفوسهم تمتلىء ثقة باستقرار الأوضاع القائمة فى مصر سيما بعد ما أسفرت عنه بعثة السير درموند وولف Drummond Wolff فى كل من تركيا ومصر(٢٩١) ، فى المدة من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٧ م .

وكانت الحكومة البريطانية قد أوفدت السير هنرى درموند وولف الى كل من الآستانة والقاهرة ليبحث مع الباب العالى أمر الجلاء عن مصر ومعالجة التوقف فى السودان ، وامتناع الباب العالى بالاشتراك فى القضاء على حكومة الخليفة عبد الله التعايشى فى السودان لتأمن مصر من تهديدات تأتيها من السودان ، وعندئذ تنظر الحكومة البريطانية فى امكانية تقرير الجلاء عن مصر، أى أن انجلترا علقت الجلاء عن مصر وتحديد موعد معين له بشرطين : الأول الاطمئنان على استقرار الأمور فى مصر ، والثانى عدم تعرض مصر لغزو خارجى من السودان ، أما وقد توفر الشرط الأول بما تم من اصلاحات أنعشت المالية فى مصر ، فيجب العمل على توفير الشرط الثانى باسترجاع السودان .

وفى هذا المقام فقد أشار اللورد سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية فى رسالة له الى السير ولشام Walsham بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٨٥ م أن المهمة التى عهد بها الى درموند وولف ، وان كان يبدو فى ظاهرها أنها لمعالجة المسألة المصرية – أى جلاء القوات البريطانية عن مصر – فانها أساسا تهدف للحصول من صاحب الجلالة السلطان على مساعدة حربية تركية للمساهمة فى الدفاع عن مصر ، واقرار الأمن فى أقاليم السودان الشمالية المتاخمة لمصر(٢٩٢) .

---

(٢٩١) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ٦٠ .

(٢٩٢) Blue Book. Egypt 1 (1886), No. 6.

توصل وولف مع الباب العالى الى مشروع اتفاق فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥م يقضى بأن يقوم مندوبان تركى - كان الغازى أحمد مختار باشا - وبريطانى - وكان وولف نفسه - بالتقرير عن الاجراءات الضرورية وبالتعاون مع الخديوى لتنظيم الجيش المصرى ، واصلاح الادارة فى مصر فى حدود ما نصت عليه الفرمانات السلطانية ، والتقرير عن أحسن الطرق الكفيلة باعادة الهدوء والسلام الى السودان دون اللجوء الى عمليات عسكرية . وقد وصل أحمد مختار الى القاهرة فى ٢٧ سبتمبر ، ووصل وولف فى ٢٩ أكتوبر .

ويبدو أن بعض الدول الأوروبية ، وخاصة فرنسا والروسيا ، كانت تقف فى وجه الاتفاق الانجليزى التركى حول مصر والسودان ، بينما وقفت دول أخرى الى جانب الاتفاق ، وقد تجلى ذلك فى موقف سفراء الدول الأوروبية فى الآستانة ، والذى أدى فى النهاية الى رفض الباب العالى التصديق على المعاهدة مع انجلترا نتيجة لتدخل سفيرى كل من فرنسا والروسيا ، بينما أيد السفير الألمانى الجهود البريطانية مما دفع اللورد سالسبورى أن يبلغ ادوارد ماليت سفير بريطانيا فى برلين - فى ٢٥ أكتوبر ١٨٨٥ بأنه : أخبرنى أمس السير هنرى دورموند وولف بخبر توقيع الاتفاق بيننا وبين تركيا حول المسألة المصرية ، وانى أطلب منك أن تبلغ الكونت بسمارك عظيم شكرنا واعترافنا بالجميل للمساعدة الطيبة التى قدمها السفير الألمانى فى الآستانة ، ابان المفاوضات ، للسير دروموند وولف(٢٩٣) .

ونتيجة لوجود مختار باشا ودروموند وولف بالقاهرة تقدم كل منهما باقتراحاته فى تقارير قدمت للحكومتين التركية والبريطانية ، فالغازى مختار أكد فى تقريره الذى قدمه فى ١٤ مارس ١٨٨٦ م على ضرورة استرجاع مديرية دنقلة حتى يمكن التخلص نهائيا من تهديد الدولة المهدية التى ما زالت رغم وفاة محمد أحمد المهدى تمثل خطرا ، على أن يتم هذا الاسترجاع بقوات مصرية صرفة لا يشترك فيها بريطانيون . أما وولف فقد قدم آراءه بتاريخ ٢٥ أبريل من نفس السنة أعلن فيها عدم موافقته على زيادة عدد الجيش المصرى واعادة تنظيمه لان ذلك يتطلب نفقات لا تستطيع الخزانة المصرية الوفاء بها ، ورفض فكرة استرجاع دنقلة لان سياسة الحكومة البريطانية المقررة كانت اخلاء السودان وجعل حدود مصر الجنوبية عند وادى حلفا(٢٩٤) .

---

(٢٩٣) Ibid, No. 63.

(٢٩٤) Ibid. Egypt 3 (1886), No. 7.

وكان اللورد سالسبورى قد بعث الى السير وولف برسالة فى ١٤ أبريل ١٨٨٦ م بخصوص مقترحات مختار باشا جاء فيها : نأسف حكومة صاحبة الجلالة الملكة لعدم استطاعتها قبول وجهة نظر مختار باشا الخاصة بضرورة استرجاع دنقلة بقوات مصرية فى الظروف الحالية ، وما زلنا نؤكد النصيحة التى قدمها حكومتنا الى الحكومة المصرية فى ديسمبر ١٨٨٣ م بعد هزيمة جيش هيكس باشا والتى قضت بالتخلى عن الاقاليم التى تقع الى الجنوب من أسوان أو وادى حلفا • وختم سالسبورى رسـالته موضحا أسباب اعتراض الحكومة البريطانية على زيادة عدد الجيش المصرى وانفراده باسترجاع السودان ، فقال : انه طالما بقيت قوات صاحبة الجلالة الملكة فى مصر فان الجيش المصرى والانجليزى سوف يقاتلان جنبا الى جنب ، وأنه من الضرورى لكى يتم تعاونهما توفر الثقة بين الطرفين(٢٩٥) •

وهذا الموقف الذى عبر عنه سالسبورى يوضح التخطيط البريطانى بالنسبة للموقف فى السودان ، فلا موافقة على زيادة عدد الجيش المصرى ، ولا موافقة على انفراده باعادة وحدة وادى النيل ، وأن أى تفكير لاعادة هـذه الوحدة لن يحدث الا باشتراك الجيش الانجليزى مع القوات المصرية ، وبناء على هذا الموقف أصر الجانب الانجليزى فى مفاوضاته مع الجانب التركى خلال شهر مايو ١٨٨٧ م على أن تتضمن الاتفاقية التى توصل اليها الطرفان فى الثانى والعشرين من هذا الشهر ، على أنه بموافقة الحكومة البريطانية عـلى الجلاء عن مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على الاتفاق ما لم يظهر خطر يهدد مصر فيتأخر الجلاء ، تأخذ انجلترا على عاتقها مهمة الدفاع عن مصر والاحتفاظ بجيش بريطانى فى مصر الى جانب الاشراف على تنظيم الجيش المصرى ، ولكن السلطان رفض التصديق على الاتفاق بتحريض من سفراء كل من فرنسا والروسيا فى الآستانة فغادر وولف العـاصمة التركية فى منتصف يوليو •

وكان لهذا الاتفاق ـ رغم عدم التصديق عليه ـ نتيجتان ، الأولى أنه أكسب الاحتلال البريطانى لمصر الصفة الشرعية التى كان الانجليز يحتاجونها ، ومن ثم أخذت فكرة اطالة أمد الاحتلال البريطانى لمصر تقوى لدى الحكومة البريطانية ، والنتيجة الثانية هى تزايد الشعور بضرورة معـالجة المسألة السودانية بالصورة التى تكفل تأمين مصر على سلامتها بابعاد الأخطار التى تهددها من ناحية المهديين ، ثم فى مرحلة تالية تأمين مصر من ناحية أن تتمكن احدى الدول الاوروبية الأخرى من انهاء حكم المهديين واخضـاع

---

(٢٩٥) Blue Book, Egypt No. 3 (1886), No. 7.

السودان لحكومة قوية تطمع فى السيطرة على حوض النيل من منابع النهر الى مصبه(٢٩٦) ٠

ولعل أبلغ تعليق عـلى موقف انجلترا هـذا ما كتبه كرابينيس Crabites اذ يقول : يظهر مما كتبه أحد أصدقاء بارنج الحميمين ـ وأعنى كولفن ـ أن مغزى التعليمات التى أعطيت للمندوب السامى البريطانى وولف والتى وضعت بطريقة غير دبلوماسية ، أننا نرغب أن نجعل من الباب العالى مخلب قط ، وفى نفس الوقت نقنعه بالاعتراف بحقنا وحدنا فى أن نحتل قواتنا مصر ، ونقنعه بأن يأخذ على عاتقه مهمة القضاء على الخليفة التعايشى واذا أبدى ترددا حذرناه بأننا قد نؤسس حكومة من العنـاصر المحلية فى السودان مما قد لا يجوز قبوله ، واذا فشلنا فى ذلك فاننا قد نغرى بعض القوى الاجنبية الاخرى لتعمل على اقرار النظام هناك ، أما اذا وافق عـلى اقتراحاتنا فى المدة المحددة فاننا سنقوم باجلاء قواتنا البريطانية عن مصر ، وفى الموعد الذى حددته الاتفاقية التى لم يتم تصديق السلطان عليها(٢٩٧) ٠

أحوال السودان الداخلية :

وكانت العوامل التى توفرت بالسودان والتى ساعدت على التفكير فى استرجاع السودان الى وحدة وادى النيل ، تتمثل فى نظام الدولة المهدية ذاتها ، ذلك أن الثورة فى عهد محمد أحمد لم تكن سوى فورات دينية متتابعة ، ولم تكن لها برنامج وطنى سياسى واجتماعى ، وتعتمد فى انتشارها عـلى سمعة المهدى وشهرته الشخصية كزعيم دينى قبل أى اعتبار آخر ، بمعنى أن زعامة محمد أحمد كفت عندئذ لتوجيه الثورة ، التى عاشت من غـير تنظيم لأن زعامة المهدى أغنت عن التنظيم فى هذه المرحلة ، ولأن النزاع كان لا يزال قائما بين المهديين وبين الســلطات الحكومية الشرعية(٢٩٨) ، حيث استمرت الثورة المهدية فى حركتها العسكرية حتى بعد موت المهدى ٠

لقد انشغل المهدى بالعمليات العسكرية عن التفرغ للناحية الدينية ، فلم يتفرغ لوضعها وشرحها ولم يتوفر من أتباعه من يستطيع حمل هـذه الأمانة كما أوردها محمد أحمد المهدى ، كما انشغل بالعمليات العسكرية عن تشكيل حكومة منظمة تحقق الاستقرار للسودانيين بعد انهيار حكمداريه

(٢٩٦) د٠ محمد فؤاد شكرى ٠ مصر والسودان ص ٤٨٣ ٠

(٢٩٧) rabitcs : The Winning of the Sudan, P. 41.

(٢٩٨) د٠ محمد فؤاد شكرى مصر والسودان ص ٤١٥ ٠

الخرطوم الخديوية ، ونظهر لهم الفرق فى المعاملة بين الحكم المنهار والحكم الثورى الجديد الذى انتظروا منه كل ما يحقق مصالحهم ويشعرهم بالتغيير فى ظل النظام الجديد ، الا أن محمد أحمد عجز عن استبدال سياسة التعمير والانشاء بأساليب العنف واثارة شعور التعصب الدينى(٢٩٩) . وان كان المهدى قد نجح الى حد ما فى اختفاء ـ والى حين ، وطوال حياته القصيرة ـ الانقسامات القبلية فى السودان بسبب مقامه ونفوذه المعنوى ومزاياه وصفاته الكبيرة التى اجتذب بها قلوب أنصاره(٣٠٠) .

وبعد وفاة المهدى كان على خليفته الأول عبد الله التعايشى أن ينشىء نظاما حكوميا لمواجهة مشكلات الحكم والادارة والحرب ، الا أن الخليفة لم يكن له المقام الذى كان للمهدى ، فلا غرو أن كانت ولايته ايذانا بتداعى الدولة المهدية(٣٠١) ، ولم يكن يطمع الا فى استبقاء نفوذه فى البلاد التى دانت للمهدى ، ومن ثم عاشت الدولة المهدية فى عهد الخليفة عبد الله التعايشى فترة من الخلافات والانقسامات بين القبائل وبين حكومة الخليفة ، بل وبين الخليفة والزعماء المهديين الذين كانوا من كبار أنصار محمد أحمد .

وفى هذا الجو نادى بعض الزعماء السودانيين باعادة وحدة وادى النيل بعد وفاة المهدى تخلصا من سياسة البطش والعنف التى اتبعها الخليفة عبد الله التعايشى ضد معارضيه ومؤيديهم ، وتأكيدا لهذا الاتجاه بعث السير هنرى دروموند وولف برقية الى الماركيز سالسبورى من القاهرة بتاريخ ٥ فبراير عام ١٨٨٦ م بأنه وصل الى القاهرة أربعة من الزعماء السودانيين المعروفين ، وقد زاروا كلا من سواكن وشندى وبربر ودارفور وكسلا ، وقد أكدوا أن اقامة نظام حكومى فى السودان يمنع قتل الناس لبعضهم البعض هو أمل السودانيين ورجاؤهم ، وقد أكد لى ـ لوولف ـ مختار باشا ـ القومسير العثمانى ـ ليلة أمس أن هذه رغبة حقيقية لمسها من التقارير التى تصله من السودان(٣٠٢) .

وقد قام قلم الاستخبارات الحربية بمصر الذى كان على رأسه ونجت

---

(٢٩٩) نفس المرجع .

(٣٠٠) د. رأفت الشيخ . فى تاريخ العرب الحديث ص ٣٥٢ .

(٣٠١) عبد الرحمن الرافعى . مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٦٠ .

(٣٠٢) Blue Book, Egypt, No. 5 (1886), No. 29.

Wingate وكتشنر Kitchner بدور كبير فى استجلاء الموقف الداخلى بالسودان ، وكانت ادارة المخابرات الحربية المصرية برئاسة ونجت قد أصبحت لسان حال الضباط البريطانيين ، فى المناداة بضرورة استرجاع السودان(٣٠٣) ، واتبعوا فى ذلك عدة سبل منها استجواب كل غاد وكل ذاهب من والى السودان ، وارسال الجواسيس سواء كانوا من التجار العائدين للسودان أو من بعثوا خصيصا لذلك ، بالاضافة الى المعلومات التى أدلى بها كل من سلاتين والأب أوهروالدر ، وكل هذه المعلومات سجلت فى مجلدات أوضحت أمور السودان الداخلية بكل تفاصيلها ٠

فيسجل أحد تقارير المخابرات الحربية المصرية ـ والتى يشرف عليها ضباط بريطانيون ـ أن حقيقة وضع الخليفة عبد الله قد تدعمت سلطته منذ أن سجن الخليفة « شريف » ، والذى يمكن أن يتبعه حكم مشابه ضد الخليفة الوحيد الآخر الذى عينه المهدى وهو على « ود حلو » ، وهـذا يوضح أن تأسيس سلطة الدولة فى السودان سيكون من المحتمل على أساس وراثى فى أسرة الخليفة عبد الله ، وليس كما كان سابقا مؤسسا على مبادىء دينيـة صرفة ٠ وتنفيذ ذلك سوف يحيى العداوات القبلية ، وحمامات الدم التى أغرقت السودان ، وسوف يقود السودان الى حكم أجنبى(٣٠٤) ٠

وكان الأشراف السودانيين من أبناء المهدى والخليفة شريف يتذمرون مما وصلت اليه حالتهم ومباعدتهم عن شئون الحكم والادارة ، واستئثار عرب الغرب ـ أهل الخليفه عبد الله ـ بالجاه والنفوذ وهم دونهم درايه وكفايه ، ومن ثم أعلن هؤلاء العصيان ضد الخليفة عبد الله الذى استعمل الحيلة حتى تصالح الفريقان ، ولكن ما لبث الوشاة أن أوقعوا بين الخليفتين ، حتى انتهى الأمر باعدام انصار الخليفة محمد شريف ، وتشكيل مجلس لمحاكمة محمد شريف نفسه ، وقد قضى المجلس بأنه : نظرا لما حصل منه من نقض العهد وعدم استمراره على التوبة السابقة ، اقتضى نظر أصحاب المهدى عليه السلام طبق الوجه الشرعى وضعه بالسجن تأديبا له ٠ ولولا اظهاره التوبة عمـا حصل منه لكان جزاؤه أعظم من السجن(٣٠٥) ٠

---

(٣٠٣) Richard Hill: Slatin Pasha, P. 52.

(٣٠٤) Intelligence Report, Egypt, No. 1, April, 1892, H.H. Kitchener, Sirdar, 2nd May, 1892.

(٣٠٥) د٠ مكى شبيكة تاريخ شعوب وادى النيل ص ٧٠٣ ٠

ولقد علق تقرير المخابرات الحربية المصرية على هذه الأحـــداث التى أضعفت الدولة المهدية بأنه انضح لادارة المخابرات أن الأحداث ذات الصدى الواسع خلال عام ١٨٩٢ م كانت سجن الخليفة شريف فى أم درمان والنفى الى النيل الأبيض لمجموعة من الأمراء ذوى المكانه والذين اشتركوا مع الخليفة شريف فى الثورة ضد الخليفة عبد الله(٣٠٦) • وقد بقى الخليفة شريف فى سجن أم درمان حتى أفرج عنه الخليفة عبد الله عندما تقدم كتشنر بحملته على دنقلة ، عام ١٨٩٦ م •

وعن أحوال السودان الداخلية وموقف أعيان القطر السودانى أمام اجراءات الخليفه عبد الله ، تبودلت الرسائل بين رياض باشا رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الداخلية الحالى وأعيان بربر ، من بينها تلك الرسالة التى تلقاها رياض باشا من عمد وأعيان مديرية بربر جاء فيها : أننا سعدنا بردكم على رسائلنا التى أظهرت تذكركم لنا ، وان انضمامنا للمهدية كان بسبب عدم مساعدة مصر لنا بالقوة الكافية للمحافظة على أقاليمنا ، ونحن الآن كالطير فى أيدى طفل لا يدرك الضرر من المنفعة ، ونحن فى انتظـــار مساعدتكم التى نرجو ألا تتأخر لتخليصنا من حكم المهديين ، وتلك المساعدة واجبة عليكم حيث أن الاسلام يقتضى ذلك قبل أن نلجأ الى طلب المساعدة من قوى أجنبية ، وأن أحمد الحاج محمد العجيل رسولنا يحوز ثقتنا كلينا نحن وأنتم(٣٠٧) •

وتشير تقارير المخابرات الحربية المصرية كذلك الى أن كل القادمين من السودان الى مصر يذكرون مدى القلق الذى يعيش فيه الخليفة عبد الله بسبب أحداث كردفان ، مما دفعه الى تركيز البنايات الرئيسية وحتى منزله الخاص فى أم درمان فى حالة دفاع ، وأنه يعتزم ارســـال امدادات من القوات الى كردفان ، لمساندة قوات الدولة المهدية ضد الخارجين عليها(٣٠٨) أمثـــال « مادبو » زعيم الرزيقات ، والأمير يوسف فى دارفور ، و « أبو الخيرات » الذى عينه « الفور » سلطانا عليهم مكان يوسف المقتول ، والفقيه أبو جميزة الذى أعلن الثورة ضد الخليفة عبد الله فى « ورتامة »(٣٠٩) •

---

(٣٠٦) Ibid, F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence, Cairo, 30th April, 1892.

(٣٠٧) Ibid, Appendices, D.

(٣٠٨) Intelligence Report, Egypt, No. 12, March 1893, F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence, Cairo, 12th April, 1893.

(٣٠٩) د• مكى شبيكة . السودان عبر القرون ص ٣٨١ •

وعندما حدث الصدام بين المهديين والايطاليين في شرق السودان ، وحدثت بعض الانتصارات للايطاليين ، فان الرأى العام فى أم درمان أصبح يتوقع أنه اذا حدث أن هزمت قوات الخليفة مرة أخرى فان ذلك سيؤدى الى اشتعال ثورة ضد الخليفة فى السودان(٣١٠) ، وهذا يعنى أن السودانيين كانوا مستعدين أن يتحملوا ما يصيبهم على يد رجال الخليفة من مظالم طالما يقف حارسا أمينا على الأراضى السودانية ضد الطامعين فيها من القوى الأجنبية ، فاذا لم ينجح فى حراسة الارض السودانية ، فمن غير المستبعد أن يخلعوا طاعة حكم الخليفة .

وفى عام ١٨٩٧ م سارت شائعات بوجود اضطرابات فى كردفان ضد الخليفة عبد الله ، بسبب طلب الخليفة من زعيم قبائل الجواما Gowama المسمى « عبد القادر ود رحمة » بارسال قوات دفاعية الى أم درمان ، ولكن عبد القادر أرسل ٥٠٠ رجل فقط مما أغضب الخليفة الذى لجأ الى القبض على عبد القادر مما اضطر قبيلته الى الانتقال والاعتصام بجبل النوبا واجتمع معهم نفر من الساخطين على الخليفة خاصه من القوات الجهادية السابقة ، وانضم اليهم كذلك عرب « الدبة » و « مسيرية »(٣١١) .

ونتيجة لذلك كله زاد سخط السودانيين شيئا فشيئا على الوضع الجديد تحت حكم الخليفة عبد الله وبدءوا يشعرون بثقل هذا الوضع ، حتى لم يبق لهم صبر على الخطوب والمصائب النازلة على رءوسهم ، حتى انهم كانوا ينقطعون فى الخلوات يضرعون الى الله أن يخلصهم من هذا البلاء واذا سمعوا بشىء من أخبار الحملة - أى حملة اعادة الوحدة بين شطرى الوادى - ظهرت عليهم علامات الفرح والسرور وبذلوا الصدقات للفقراء والمعوذين شكرا لله تعالى(٣١٢) .

والى جانب كل ذلك فان تزايد التحركات الاستعمارية لاقتطاع أجزاء

---

(٣١٠) Ibid, No. 31, October, 1894, 7700/7839, Herbert Kitchener, Sirdar, Brigadier-General, Cairo, 14th November, 1894.

(٣١١) Ibid, No. 56, 6th October to 12th November 1897, 7700/8486, F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence, Berber. 12th November, 1897.

(٣١٢) ابراهيم فوزى السودان بين يدى غوردون وكتشنر جـ ٢ ص ٣٤٩ .

من السودان وملحقاته ، وعدم استطاعة حكومة الخليفة عبد الله الوقوف أمام هذه التحركات ، كانت من عوامل تقرير اعادة وحـــدة وادى النيل لمصلحه انجلترا فى المقام الأول باعتبارها صاحبة القرار ، وصاحبة النصيب الاكبر فى السيطرة فى السودان وملحقاته ، ومن هذه التحركات الاستعمارية فرنسا التى دفعت الكثيرين من البريطانيين الى تنبيه حكومتهم الى ضرورة الاسراع باسترجاع السودان والا لن نأمن ـ كما قال السير ايلياس بارتليت ـ عضو مجلس العموم عن دائرة مانشستر ، أن يسبقنا الفرنسيون وأن يحتلوا قبلنا جهات أعـــالى النيـــل(٣١٣) ، لا ســـيما وأن الرئيس الفرنسى كارنو Carnot علم بتقـــرير مسيو برومت Prompt الذى اقترح فيـــه أن أية قوة تسيطر على أعالى النيل ستطيع بناء السدود ، واذا فتحتها ستطيع اغراق مصر كلها(٣٩٤) ، بينما كان امبراطور الحبشة منيلك الثانى قد بعث بمنشور فى أبريل عام ١٨٩١ م الى الدول يعلن اعتزامه فتح السودان ، خاصة بعد أن استطاع هولد سميث محافظ سواكن أن ينتصر على أمـــير السودان الشرقى عثمان دقنة واستولى منه على طوكر فى فبراير ١٨٩١ .

ورغم توفر هذه العوامل الا أن الحكومة البريطانيه ترددت فى التوصل الى قرار باعادة وحدة وادى النيل ، ويرجع هـــذا التردد الى مواقف بعض الساسة البريطانيين الذين أثروا فى اتخاذ القرار ، فكان بارنج ـ وكمـــا شعر المصريون ـ ضد أى تقدم جنـــوب وادى حلفـــا بقصـــد استرجاع السودان(٣١٥) ، وقد أكد بعد موقعة جنس فى ٣٠ يوليـــو ١٨٨٦ م التى انهزم فيها المهديون أنه لا يعتقد أنه سيبذل أية محاوله لاسترجاع السودان قبل مرور خمسة وعشرون سنة .

بل ان اللورد هارتنجتون كان له نفس الرأى وان كان بصورة توضح لماذا لا يسترجع السودان ، فيرى بلنت Blunt فى مذكراته ، أنه بعد حملة سواكن فى مارس ١٨٨٥ م ، كنت أتناول طعام العشاء عند المستر سيدنى بكستون العضو بمجلس العموم البريطانى ، وقد حدثتنى زوجته أن اللورد هارتنجتون ـ وزير الحربية فى وزارة المستر غلادستون زعيم حزب الأحرار ـ قد كتب أخيرا الى صديق له قائلا انه ليس فى وسعه أن يفهم لماذا

---

(٣١٣) عبد الله حسين : السودان القديم والجديد ص ١٧٩ .

(٣١٤) Langer: The Diplomacy of Imperialism, P. 575.

(٣١٥) The Marquis of Zetland: The life of Lord Cromer, P. 213.

يقاتلون المهدى ، مع أنه — أى المهدى — ثبت أنه الرجل الوحيد الذى كان ينفذ سياسة وزراء صاحبة الجلالة(٣١٦) .

واللورد سالسبورى نفسه الذى تولى رئاسة الوزارة البريطانية عقب سقوط وزارة المستر غلادستون فى يونيو ١٨٨٥ م كان له رأى مشابه مؤداه تأجيل استرجاع السودان بغرض تمكين انجلترا من السيطرة على السودان منفردة اذا ما تهيأت لها الظروف فيما بعد ، وأضاف قائلا : يجب ألا يغيب عنا أننا بقضائنا على قوة المهديين نقتل بأيدينا المدافع الذى يحتفظ لنا الآن بالوادى(٣١٧) .

ونتيجة لاستفسارات الحكومة الخديوية عن الاجراءات التى يجب على حكومة لندن اتخاذها لاعادة وحدة وادى النيل ، استجابة للنداءات المتكررة من « أولاد البلد » السودانيين ، أى زعماء وأعيان وعمد السودان الأوسط والشمالى ، بعث بارنج الى حكومته فى أبريل ١٨٩٥ م يستفسر منها عما يمكن الرد به على المسئولين المصريين ، وجاءه الرد فى ١٥ نوفمبر من نفس العام بأنه ليست هناك خطط فى الوقت الحاضر لاسترجاع السودان ، ومن ثم أعلن بارنج عن خطته فى بناء سد على النيل عند أسوان بتكاليف كبيرة ، وبدا أن فكرة استرجاع السودان قد تأجلت تماما(٣١٨) .

ومع ذلك استمرت فكرة اعادة وحدة وادى النيل ماثلة فى أذهان المصريين والرأى العام البريطانى ، فالمصريون يسوءهم باستمرار انقطاع الصلة بين شطرى الوادى ، والمصريون مرتبطون اجتماعيا مع السودانيين ولا يقبلون وضع العقبات أمام علاقة الاسر والقبائل المصرية السودانية المتداخلة ، والرأى العام البريطانى يتحدث عن عودة تجارة الرقيق فى السودان فى ظل حكومة الخليفة عبد الله وهو أمر مستنكر خاصة بعد أن سجل كتشنر فى تقارير الاستخبارات الحربية المصرية أن تجارة الرقيق تجرى بدرجة كبيرة من مواقع الى الشمال من سواكن، وأن قوة محافظ سواكن البحرية غير الملائمة تجعل من الصعوبة منع هذه التجارة(٣١٩) ، كما طالب

---

(٣١٦) د. محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص ٢٣٨ .

(٣١٧) نفس المرجع ص ٢٣٧ .

(٣١٨) Theobald : The Mahdiya, P. 193.

(٣١٩) Intelligence Report, Egypt No. 3 7700/7670, June, 1972, H.H. Kitchener, Brigadier-General, Sirdar.

الرأى العام البريطانى بالثأر لمقتــل مواطنهم جنرال غوردون ، وبالاسراع للوقوف أمام الغزو الاستعمارى الأوروبى لأجزاء السودان ، وصار هناك اعتقاد بأن احدى الدول الأوروبية على الأقل ستتسلمهم السودان الآن أو فيما بعد ، وتساءل الرأى العام البريطانى قائلا : ماذا تكون النتيجة لو كانت هذه الدولة بلجيكا أو ألمانيا أو أخطر الجميع فرنسا ، وعليه فان استرجاع السودان — من وجهة نظر الرأى العام البريطانى — يحقق مصلحة كل من مصر وبريطانيا معا ويحافظ على شرف كرامة البلدين معا(٣٢٠) .

توفرت العوامل الداعية الى اعادة وحدة وادى النيل ، سواء فى مصر أو السودان ، وكان على انجلترا أن تستجيب لرغبة المصريين والسودانيين وتسمح لجيش مصر الجديد بالتقوم جنوبا صوب الخرطوم ، وكان هذا الجيش قد بدأ تشكيله من ستة آلاف جندى وعهد بتنظيمه وتدريبه وقيـــادته الى مجموعة من الضباط الانجليز على رأسهم السير ايفلن وود Wood حتى عام ١٨٨٥ ، ثم خلفه السردار فرنسيس جرينفـــل Francis Grenfell حتى عام ١٨٩٢ م ، ثم خلفه الجنرال كتشنر . كما أن حالة مصر المالية قد قطعت أشواطا كبيرة فى التحسن ، حيث صار هناك احتياطى قدره أربعة ملايين من الجنيهات وسجلت الميزانية زيادة فى الدخل على المنصرف ، وانقصت الضرائب بأكثر من مليون جنيه ، وصارت فوائد الدين المصرى تدفع بتمامها وفى مواعيد استحقاقها .

فلم يكن هناك حجة اذن أمام المسئولين البريطانيين فى الاستجابة لمطلب اعادة وحدة وادى النيل ، ومع اقتناع هؤلاء المسئولين بضرورة تحقيق هذا المطلب لكن الجدل ثار حول اختيار الوقت المناسب لتحقيق ذلك . ولم يكن الوقت المناسب بالنسبة لمصر بل بالنسبة لبريطانيا ، ولكن وفجأة تتخـــذ الحكومة البريطانية فى ١٢ مارس ١٨٩٦ م قرارها بالزحف جنوبا نحـــو دنقلة ؟ فما الذى جعلها تتخذ هذا القرار ؟ هل هى استغاثة الايطاليين بعد هزيمتهم فى عدوة أمام الأحباش فى أول مارس من هذا العام ؟

ذلك أن الايطاليين منذ وقعوا معاهدة أتسيالى مع الحبشة عام ١٨٨٩ م ظهر الخطر الايطالى فى السودان الشرقى ، مما دفع المسئولين البريطانيين الى التفكير بصورة جدية فى التخلى عن سياسة الدفاع والعمل لاسترجاع بعض

---

(٣٢٠) Ibid. P. 194.

أقاليم السودان على الأقل لدفع أخطار التوسع الايطالى المنتظر عن السودان الشرقى(٣٢١) • وأنه من المؤكد اذا لم تقم الحكومة المصرية بالزحف على طوكر، فمن المحتمل أن يقوم الايطاليون بذلك(٣٢٢) • ومن ثم كلف هولد سميث محافظ سواكن بالاستيلاء على طوكر ، فقام بذلك فى ١٩ فبراير ١٨٩١ م ، وبذلك استبعد الخطرين الايطالى والمهدى عن سواكن وما يجاورها الى حين •

ولكن الايطاليين اتجهوا بأنظارهم نحو كسلا مما دفع بالبريطانيين الى عقد ثلاث معاهدات معهم بين عامى ١٨٩١ و ١٨٩٤ م كان أهم ما جاء بها بالنسبه للسودان الشرقى اعتراف الايطاليين بالحقوق المشروعة التى لمصر على السودان بما فى ذلك كسلا ، وهو اعتراف جعل ممكنا أن يوافق الانجليز على أن يحتل الايطاليون كسلا بصورة مؤقتة ما دامت حقوق مصر محفوظة ، وفى استطاعة مصر أن تسترد كسلا من الايطاليين فى الوقت المناسب •

وكان معنى هذا هو اقتسام الدول الاستعمارية مناطق النفوذ واعطاء أراضى الغير لمن لا حق له فيها ، كما كان معناه اطلاق يد الايطاليين فى التعامل مع المهديين بمباركة من الانجليز ، وبالفعل حدثت معـــارك بين الايطاليين والمهديين فى « أغوردات » فى ٢١ ديسمبر ١٨٩٣ م والتى تقع فى منتصف الطريق بين مصوع وكسلا ، والتى لقى فيها المهديين هزيمة كبيرة ، حيث قتل عدد كبير منهم وقتل قائدهم « أحمد ود على » ، وأسر عدد آخر ، وتقهقر المهديون الى كسلا ، وكان واضحا أن هذه المعركة ليست الأخيرة ، بل ستكون هناك جولة أخرى عندما تصل الاعدادات من أم درمان ، كما أن الايطاليين استقروا فى خور هاواشد Hacashed على بعد ٦٠ ميلا من كسلا انتظارا للزحف نحوها(٣٢٣) ، حيث استطاع الايطاليون الاستيلاء عليها فى ١٧ يوليو ١٨٩٤ م •

ولم يكن استيلاء الايطاليين على كسلا ليضع حدا للأخطار التى كانت انجلترا تخشاها من جانب المهديين فى السودان الشرقى ، بل بالعكس من ذلك فقد زاد نشاط المهديين بحيث صاروا يهددون بطرد الايطاليين من كسلا،

---

(٣٢١) د• أحمد رجب حراز : التوسع الايطالى فى شرق أفريقية ص ٣٢٤ •

(٣٢٢) Shebeika: British Policy in the Sudan, P. 325.

(٣٢٣) Intelligence Report, Egypt, No. 22, January, 1894, 7700/7808. F.R. Wingate, Miralai, Director of Military Intelligence.

وسرت شائعات باحتمال تحالف الخليفة عبد الله ومنليك الثانى ضد الايطاليين يكون دور الأحباش فيه الهجوم على كسلا ، بل ان الشائعات آكدت دخول فرنسا كطرف ثالث فى هذا التحالف ، وبدأ الايطاليون يشعرون بحرج موقفهم فى كسلا منذ يناير ١٨٩٦ م ٠

وعندما تلقى الايطاليون الهزيمة الساحقة فى « عدوة » على يد الأحباش فى أول مارس ١٨٩٦ م بات واضحا أن عثمان دقنة أمير المهدية فى السودان الشرقى سوف يستفيد من الموقف بمهاجمة الايطاليين فى كسلا ، وقد وصلت الأخبار الى القاهرة فى اليوم التالى لموقعة عدوة بأن قوات المهدية اقتربت من كسلا وأنها تبادلت اطلاق النار مع حاميتها الايطالية ، وأن التجارة قطعت بين بربر وسواكن ٠

وعلمت الاستخبارات العسكرية فى حلفا بتاريخ ٩ أبريل أن اخلاء كسلا من الايطاليين أمر قريب الوقوع ، وأن حامية كسلا الايطالية سوف تتقهقر الى « أغوردات » ، وذلك نتيجة لهزيمة عدوة وحرج مركز الايطاليين فى المنطقة بين قوتين معادتين للايطاليين ، الأحباش والمهديين ، واذا كانت هذه الأخبار صحيحة ، فسوف تتدعم قوة المهديين ، ويتسع نفوذ الخليفة ، وسوف تنقلب القبائل المجاورة لكسلا من التعاون مع الايطاليين الى معاداتهم، ومن المحتمل أن يهاجم المهديون أغوردات ، ولكن المتوقع ألا تتقدم قوات المهديين أكثر من الاستيلاء على كسلا من الايطاليين ، وذلك لأن هذا التقدم سوف يضطرهم الى ابقاء قوات كبيرة هناك تحرمهم من القيام بعمليات عسكرية ممكنة فى أنحاء متفرقة من السودان(٣٢٤) ٠

واستمرت المناوشات بين المهديين بقيادة عثمان دقنة وبين حامية كسلا الايطالية الا أن الايطاليين ثبتوا فى مواقعهم منذ ١٠ مارس ١٨٩٦ م ولكنهم طلبوا من الحكومة البريطانية ضرورة القيام بعمل حربى فى السودان الشمالى أو فى سواكن والسودان الشرقى ضد المهديين لتخفيف حصار المهديين حول كسلا ، لأن الحامية الايطالية المحاصرة لن تستطيع الصمود طويلا ، وكان نجاح الحامية فى الصمود لهجمات المهديين ، الى جانب ما وصل الى المهديين

---

(٣٢٤) Intelligence Report, Egypt, No. 45 7700/8033, 29 March to 12th April 1896. Appendix F, F.R. Wingate, Mihalai, Director of Military Intelligence.

عن قرب تحركات بريطانية ضدهم ، دافعا لعثمان دقنة الى مغادرة منطقة كسلا فجأة الى المنطقة المجاورة لسواكن ، حيث خشى من تقدم مصرى بريطانى عن طريق دنقلا وسواكن أيضا باتجاه بربر أو كسلا • ورغم أن وجوده قرب كسلا ضرورى ، فقد ترك المحاصرين مؤقتا من أجل ايقاف عمليات معادية فى المنطقة بين سواكن — بربر وبين سواكن — كسلا نتى عهد اليــه الخليفة بمسئولية الدفاع عنها(٣٢٥) •

كان اذن حرج مركز الايطاليين فى كسلا الدافع لكى تقـرر الحكومة البريطانية القيام بحملة عسكرية ضد المهديين ، وأدرك المسئولون الانجليز أن الايطاليين بعد هزيمتهم فى عدوة وانسحابهم من الأراضى الحبشية صاروا يعتبرون كسلا غير ذات قيمة لهم ولا تستحق النفقات ولا الجهود اللازمة للاحتفاظ بهـا ، كمـا أدرك البريطانيون أن سقوط كسلا ذات الموقـع الاستراتيجى الممتاز فى يد المهديين سيصبح أمرا محتما أمام حـرج مركز الايطاليين ، ومن ثم حرصوا على ابعاد يد المهديين عن كسلا بابلاغ الايطاليين بضرورة التمسك بكسلا حتى تصبح انجلترا فى وضع يسمح لها بتسلمها ، ومن ثم سارت الاستعدادات لاسترجاع السودان على قدم وساق(٣٢٦) •

ومن ثم أبرقت الحكومة البريطانية الى قنصلها فى مصر « بارنج » بتاريخ ١٢ مارس ١٧٩٦ م بالاستعداد وبالتعاون مع القائد الأعلى لقوات الاحتلال البريطانى فى مصر وسردار الجيش المصرى جنرال جرينفيل للزحف الى دنقلة واحتلالها والتوقف هناك لحين صدور تعليمات أخـرى • وفى ١٦ مارس اجتمعت الوزارة البريطانية لدراسة رد بارنج بالاستفسار عن أهداف الحملة ، وتوصلت الى قرار بأن الحملة على دنقلة لتحقيق هدفين الأول ابعاد المهديين عن مراكز الايطاليين ، والثانى استعادة بعض أقاليم مصر المفقودة (٣٢٧) •

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن قرار انجلترا بالزحف الى دنقلة لم تكن وراءه الاستغاثة الايطالية وحدها ، بل كانت حملة مارشان الفرنسى عـلى فاشودة والتى كانت انجلترا تعلم بتحركاتها قبل وصولها الى هدفها ، هى الأخرى من أسباب القرار الانجليزى ، فلم تكن بريطانيا فى نزاعها مع فرنسا حول فاشودة من أجل اعادة فاشوده الى مصر ، ولكن من أجل اعتبار هـذا

---

(٣٢٥) Ibid, Haha, 12th April, 1896.

(٣٢٦) An Officer: Sudan Campaign (1896-1899), P. 1.

(٣٢٧) Shebeika: British Policy in the Sudan, P. 362.

الجزء من فاشودة بالاضافه الى الجزء الجنوبى من مديرية خط الاستواء هو أرض بريطانية وتقرير حدود السودان عند هذه الناحية(٣٢٨) . وحملة مارشان ستغير من المخطط البريطانى فى هذا المجال اذ ستضطر انجلترا الى التمسك بالسيادة المصرية على المنطقة فى مواجهة المطامع الفرنسية .

وفى هذا المقام يذكر بنيت Bennett أنه ما لم يكن استرجاعنا لضفتى نهر النيل حتى أم درمان قد استتبع بامتلاك بحر الغزال فانه يمكن وصف عملنا هذا بالعبث ، اذ ينبغى الحد من المشروعات الفرنسية لامتلاك بحر الغزال حتى يحدث فقدان لأرض سودانية ، لقد كان بحر الغزال اقليما مصريا قبل الثورة المهدية ويجب أن يعود الى حظيرة الخديوى مرة أخرى ، ويمكن لهذا الاقليم تحت الادارة الانجليزية أن ينتـــج الكثـــير ويزيد من خيراته الوفيرة(٣٢٩) .

كما أن بداية التفكير فى حملة دنقلة مؤرخ قبل موقعة عدوة التى منى فيها الايطاليون بالهزيمة على يد الأحباش ، والتى نتج عنها استغاثة ايطاليا بانجلترا ، ذلك أنه قبل قيام حملة دنقلة بعام كامل كان معلوما فى دوائر الجيش البريطانى أن حملة على النيل قريبة الوقوع ، وكان معلوما أن موعدها سيكون فى خريف ذلك العام ، وكان بعض كبار الضباط على علم بها ، وبأن أسماءهم مدرجة ضمن قـــوات الحملة ، وذلك قبـــل الاعلان رســـميا عن تحركها(٣٣٠) .

اذن كانت المصالح البريطانية هى التى تحرك السلطات البريطانية لكى تتخذ قرارها باسترجاع السودان ، ولم تكن مصـــالح مصر والسودان هى المحرك للانجليز فى هذا المقام ، رغم مطالبة المصريين والسودانيين بضرورة اعادة وحدة وادى النيل ، فى الوقت الذى كان فيه السودان يحكمه الخليفة عبد الله التعايشى ، ولم تكن مصر — كما ذكر « اللورد جراى » فى مجلس العموم البريطانى فى مارس ١٨٩٥ م — قد تخلت عن دعواها فيه بالرغم من أنه أصبح ظاهرا للعيان أنه منذ آن وضع المهدى عام ١٨٨١ م حدا للحكم

---

(٣٢٨) عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها ١٨٦٩ — ١٨٨٩ م ج ٣ ص ٣٤١ .

(٣٢٩) Bennett, E.N.: The Downfall of the Dervishes, P. 225.

(٣٣٠) B. Burleigh: Sirdar and Khalifa, P. 16.

المصرى ، فلا يمكن لمصر - من وجهة نظر جراى - أن تفتحه من جديد بدون مساعدة بريطانيا العظمى ، هذا فضلا عن أن السودانيين أنفسهم - فى رأى جراى كذلك - لن يصبروا مرة أخرى على الحكم المصرى البحت الذى ثاروا عليه ، وعلى هذا فقد كان من الواضح أن لا حق لاحد فى السودان وفى وادى النيل الا لمصر أو لأية دولة تعمل بالنيابة عن مصر(٣٣١) •

ومعنى هذا أنه يمكن تحديد أسباب صدور قرار الحكومة البريطانيه باسترجاع السودان فيما يلى :

١ - الخوف من زحف فرنسى نحو جنوب السودان •

٢ - الانتهاء من اعداد وتدريب الجيش المصرى على يد البريطانيين •

٣ - نمو الروح الاستعمارية •

٤ - طلب السفير الايطالى فى لندن القيام بضغط على المهديين لصالح الايطاليين فى شرق السودان وأرتريا •

٥ - الرغبة فى ارضاء الدعوة الى الانتقام لمصرع غوردون ، ومن ثم تحقيق الدعوة بتخليص السودان من النعصب(٣٣١ مكرر) •

يتضح من هذا أن انجلترا قد رأت أن مصلحتها فى استرجاع السودان الآن بعد أن صارت الظروف موانية ، وأن البـــداية بتسيير حملة الى دنقلة بقوات مصرية بريطانية مشتركة وصدرت الأوامر للاستعداد لهذه الحملة التى تولى قيادتها السير هربرت كتشنر ••

ولكن لماذا ارسال الحملة العسكرية الى دنقلة فقط ؟ وكيف تقررت ؟ وموقف الحكومة المصرية منها ، وأهداف السياسة البريطانية نحو استرجاع كل السودان •

(٣٣١) مذكرات اللورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى ١٨٩٢ - ١٩١٦ ص ٢١٩ •

(٣٣١ مكرر) Trimingham, J.S.: Islam in the Sudan, P. 96.

حملة دنقلة :

كان سالسبورى رئيس الوزارة البريطـانية مترددا فى تقرير حملة لاسترجاع دنقلة ، ولم يكن يرغب فى أن يسرع بها لأنه كان يأمل أن الحالة لن تستدعى القيام بعمل حاسم قبـل أن ينتهى مد خط السكة الحديد من مومباسا على المحيط الهندى الى بحيرة فيكتوريا حتى يصبح فى الامكان احضار قوات من الجنوب ، ولذلك نراه حتى بعد تقرير حملة دنقلة يطلب من بارنج أن يكون الزحف بطيئا الى عكاشة ـ جنوب حلفا ـ وأن يسير العمل فى مد الخط الحديدى الى عكاشة وراء الجيش الزاحف ٠٠ وفى عكاشة سيجد الجيش مياها وفيرة بعيدا عن دنقلة ، وستكون المدينة تحت رحمة الجيش الزاحف ، وكان هذا فى رأى سالسبورى سياسة أكثر صوابا وأقل احتواءا للصعوبات العسكرية والمالية من محاولة الزحف الى دنقلة ، وقال فى هذا الشأن : ان الدراويش سيتحصنون فى دنقلة فعلا ، ولكن هذا العمل نفسه ـ ويقصد مهاجمة دنقلة والاستيلاء عليها ـ سيخفف الضغط عن الطليان » (٣٣٢) ٠ وان كنا نتساءل مع المتسائلين ٠ كيف يؤدى زحف نحو دنقلة الى تخفيف الضغط عن كسلا التى تبعد عن وادى حلفا بحوالى ٧٠٠ ميل(٣٣٣) ٠

وقد أوضح مستر كيرزون Curzon, وكيـل وزارة الخارجيـة البريطانية حقيقة هدف الحكومة البريطانية من حملة دنقلة فقال فى بيان له بمجلس العموم البريطانى فى مارس عام ١٨٩٦ بعد اقرار الحكومة لقيام الحملة على دنقلة أنه « تبعا لتهديدات الدراويش المتعددة ومناوشاتهم فى أنحـاء متفرقة من السودان ، وتهديدهم المستمر والخطـير لكسلا ، فان الحـكومة ـ البريطانية ـ تعمل بالتضامن مع الحكومة المصرية ومستشاريهم من أجل درء الخطر عن ايطاليا وعن مصر وعن بريطانيا وعن منـاطق النفوذ الأوروبى ـ فى افريقية ـ ، ومن أجل هذا أمرت بالتقدم نحو عكاشة ٠ وأضاف مستر كيرزون قائلا : ان الزحف قد يمتد الى دنقلة التى تعتبر من احدى مخـازن الغلال فى حوض النيل »(٣٣٤) ٠

---

(٣٣٢) Shebeika: British Policy in the Sudan, P. 363.

(٣٣٣) R. Collins & R. Tignor: Egypt and The Sudan, P. 115.

(٣٣٤) B. Burliegh: Sirdar and Khalifa, P. 15.

وهكذا ظهر بوضوح الغرض من اقرار حملة دنقلة ، فلم يكن الغرض كل الغرض من أجل تخفيف ضغط الدراويش على الطليـــان فى كسلا فقط - وكما زعمت الحكومة البريطانية فى توضيحها هذا الأمر للدول الأوروبية وخاصة دول التحالف الثلاثى النمسا وايطاليا وآلمانيا ، المعروفة بأييدها للسياسة البريطانية لمصر - ولم يكن الغرض كل الغرض من أجل استعادة جزء من أملاك مصر اليها وتأمين سلامة مصر من تهديدات الدراويش بغزو حدود مصر الجنوبية - كما ادعى الانجليز لتهدئة الرأى العام فى مصر وحكومة الخديو - ولكن غرض الحملة كان أخطر من ذلك باعتراف مستر كيرزون نفسه حمايه المصالح الاستعمارية الأوروبية ومناطق النفوذ الاوروبية فى أفريقية بصفة عامة ومصالح انجلترة وأطماعها الاستعمارية بصفة خاصة • حيث انتهز سالسبورى فرصة نداء الايطاليين له ليتقدم فى السودان ، وليظهر أنه يؤدى الى كسب لمصر دون أن يكون هناك معارضة فى أوروبا(٣٣٥) •

كان سالسبورى اذن - بسبب تردده فى تقرير حملة دنقلة - قد طلب من بارنج ممثل حكومته فى القاهرة أن يكون الزحف بطيئا ، ولكن بارنج أكد للورد سالسبورى أن الزحف البطىء يحتاج الى نفقات أكبر ، الى جانب ما يسببه من صعوبات عسكرية ومالية • وأكد بارنج كذلك أن عبء العمليات العسكرية فى المستقبل سيقع على أكتاف القوات المصريه التى أظهرت مقدرة كبيرة وتنظيما جيدا عند اشتباكها بالدراويش ، وأنه مهما كانت النقطة أو البلدة التى سيتم احتلالها فى وادى النيل ، فان دنقلة لن تقع تحت رحمتنا حتى تتم هزيمة قوة الدراويش الرئيسية •

وقد جعلت آراء بارنج هـــذه ، الحكومة البريطانية تدرس الموقف من جديد وبعناية أكبر خاصة مع كبار رجالها العسكريين فى لنـــدن ، وأسفر الأمر عن صدور تعليماتها الى الســـير هربرت كتشنر قائد حملة دنقلة بأن يكون الزحف تدريجيا ومصحوبا بمد خط السكة الحديد، وأوضحت التعليمات كذلك أن الحكومة البريطانية لن ترسل قوات بريطانية اضافية - للمشاركة فى هذه العملية - فى هذه المرحلة المبكرة من الحملة حتى لا تزيد النفقات •

كذلك أسفرت المشاورات فى لندن عن ارسال برقية من سالسبورى الى بارنج فى ١٢ مارس - وهو اليوم الذى تقرر فيه القيـــام بحملة دنقلة

---

(٣٣٥) R. Collins & R. Tignor: Egypt and The Sudan, P. 115.

وصدرت الأوامر بنفدمها ـ تحيط بارنج علما بأن الحكومة البريطانية بعد تشاورها مع القيادات العسكريين في لندن تعتقد أن احتـــلال دنقلة سيكون أعظم مظاهرة بالغة الأثر لتخفيف ضغط الدراويش وتحويلهم عن كسلا ، وأن من صالح مصر اتخاذ هذا الاجراء ـ كما يزعم سالسبورى ـ ومن ثم فانه سيكون من العدل حينئذ مطالبتها بتحمل نفقات هذه العمليات العسكرية ، اذ أن من شأن احتلال دنقلة ـ كما يدعى ـ كذلك القضاء على كل فكرة في مهاجمة مصر قد يشجع على وجودها لدى الدراويش انتصار الأحباش الأخير وهم أمة افريقية ـ في عدوة ـ على الطليــان وهم أمه أوروبيـــة • واختتم سالسبورى برقيته مؤكدا لبارنج انه في النية الاحتفاظ بدنقلة بعد احتلالها، وأن ليس هناك ما يدعو لكتم الأمر وجعله سرا •

وأراد اللورد سالسبورى أن يزيد الأمر وضوحا بسبب اتخاذ الحكومة البريطانية هذا القرار السريع والمفاجيء باحتلال دنقله ، وعدم موافقتها على اقتراح بارنج الذى كان يرى القيام بمظاهرة حربية جهة سواكن ـ ما دام الأمر لخدمة الطليان ـ من أجل تخفيف الضغط على الطليان في كسلا « فكتب سالسبورى الى كرومر في ١٣ مارس عام ١٨٩٦ يقول: ان القرار الذى وصلت اليه الوزارة أمس كان مبعثه خصوصا الرغبة في مساعدة الطليان في كسلا ، ومنع الدراويش من احراز انتصار باهر ، قد تكون له آثار بعيدة المدى ، والى جانب هذا أردنا أن نقتل عصفورين بحجر واحد ، وأن نستخدم الجهد الحربى نفسه لتأسيس سلطان الحكومة المصرية مسافة أبعد على النيل • ولهذا السبب نحن فضلنا هذا العمل على أى تحرك من سواكن أو في اتجاه كسلا ، لأنه ما كان يمكن حينئذ جنى فوائد أخرى من هذه التحركات »(٣٣٦) •

وقد جاء قرار الحكومة البريطانية بالزحف على دنقلة قرارا فجائيا لم تستشر فيه الحكومة البريطانية السير بارنج ممثلها في القاهرة ، ولا السلطات العسكرية البريطانية في مصر ، كما لم تستشر فيه الخديو عبـــاس حلمى الثانى ولا حكومته أصحاب المسألة الحقيقيين ، هذا على الرغم من أن مستر كيرزون وقف في مجلس العموم البريطانى في ذلك الوقت وذكر أن قرار الزحف على دنقلة جاء بالاتفاق مع الحكومة المصرية ، لذلك نجـــد « أنه من العجيب ، ومما يثير الدهشة أن نسمع على لسان مستر كيرزون أن خديوى

---

(٣٣٦) د• شكرى • مصر والسودان ص ٥٠٤ • و
Zetland : The Life of Lord Cromer, P. 223.

مصر وحكومته قد استشيرا فى أمر هذه الحملة • فانه لأمر غريب أن الخديوى وحكومته كانا يجهلان كل شيء عن هذه الحملة حتى علما بها من مصادر غير رسمية — أى غير بريطانية — وأخطر ما فى الموضوع — سواء كان خطأ أم صوابا — ان مثل هذه الأمور الشديدة الصلة بملك الخديو يتم تقريرها بعيدا عن الخديوى أو حتى دون استشارته »(٣٣٧) •

وكان هناك اقتراح معروض للبحث أمام الوزارة البريطانية يرمى الى ارسال قوات من انجلترة ، ولكن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة شديدة من السير بارنج لخوفه من أن يفقد سيطرته على هذه القوات خاصة اذا تعين لها قائد — من لندن — لا يخضع له ، وكذلك قوبل هذا الاقتراح « وكما ذكر دوق ديفونشير Duke of Devonshire لبارنج فى ٢٤ أبريل بمعارضة شديدة من الوزراء : وأنه اذا ما تم الزحف الى دنقلة بواسطة الحكومة المصرية فاننا يجب أن نقف على أية حال موقفا دبلوماسيا جديا اذ أن ذلك الزحف انما هو محاولة لاستعادة مصر للأرض التى كانت ضمن أملاكها سابقا • وقد سر كرومر أن السردار — كتشنر — سيتولى قيـــادة القوات الزاحفـــة ، وبذلك يستطيع — كرومر — السيطرة على الموقف تماما »(٣٣٨) •

وكان معنى ذلك أن معركة السودان أو عملية استرجاعه التى تمت بين سنتى ١٨٩٦ ، و ١٨٩٨ ، كانت تحت اشراف وقيادة القنصل الانجليزى العام فى القاهرة كرومر الذى تحمل مسئولية توجيه الحملة وتسيير أمورها حسب تعليمات حكومته ، وكانت النتيجة — كما وصفها كرومر — أنه وجد نفسه « ذ ى مركز فريد لشخص مدنى له اختصاصات دبلوماسية وادارية ، ولكنه تحت ضغط الظروف كان عليه أن يتحمل مسئولية مطلقة فيما يختص بمسائل اعاشة — والى حد كبير — وتحركات جيش قوامه ٢٥ ألف جندى فى المعركة »(٣٣٩) التى تقوم بها حملة سميت بحملة مصرية تساعدها انجلترة لاحتلال دنقلة •

وقد بدأت القوات — قوات حملة دنقلة — الزاحفة صوب هذه الجهات ، بدأت فعلا فى التحرك قبل أن يكون واضحا من المسئول عن تمويل الحملة

---

(٣٣٧) B. Burliegh : Sirdar and Khalifa, P. 16.

(٣٣٨) The Marquis of Zetland . The Life of Lord Cromer, P. 225.

(٣٣٩) Ibid, P. 227.

والانفاق عليها ، وكان اللورد سالسبورى قد ذكر أن على مصر أن تمول الحملة بحجة أنها حملة مصريه لاستعادة أراض مصرية وذكر « أنه وان كان قرار الزحف نحو دنقلة قرار انجليزى - اتخذته الحكومة البريطانية - فان الجيش المصرى سيقوم وحده فقط بالعمليات الحربية ، ومن ثم تتحمل الحكومة المصرية وحدها نفقات هذه العمليات • ومن هنا نبدأ مشكلة تمويل الحملة وموقف كل من روسيا وفرنسا المعـــارضين لهذه الحملة »(٣٤٠) • أساسا وخاصة فى صندوق الدين •

وقد أثار قرار الزحف الى دنقلة اعتراضات لـــدى كـــل من فرنسا والسلطان العثمانى ومصر ، ففرنسا التى وقفت دائما بالمرصاد لبريطانيا منذ احتلالها لمصر عارضت القيام بمثل هذه الحملة لاسترجاع دنقلة ، وذلك رغم أن سالسبورى رئيس الوزارة البريطانية - الـــذى توقع معـــارضة الفرنسيين بالذات لحملة دنقلة - قد أوضح لفرنسا وللنمسا وألمانيا وروسيا وايطاليا ، أن الحكومة المصرية هى التى طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ القرار الخاص بالقيام بعمليات عســكرية ضـــد الدراويش ، وأن الحكومة البريطانية لذلك وافقت على زحف العساكر المصريين الى دنقلة « ولم يكن هذا صحيحا بالمرة »(٣٤١) • ومع ذلك فقد وقف العضو الفرنسى فى صندوق الدين موقف المعارضة ضد الاذن بانفاق مبلغ نصف مليون جنيه على هذه الحملة من الاحتياطى العام ، وكانت وجهـــة نظر فرنسا التى بنت عليهـــا معارضتها ، أن الاستئذان فى انفاق هذا المبلغ يجب أن يصحبه دعوة للدخول فى مباحثات حول المسألة المصرية ترضى بها فرنسا •

ولم يكتف الفرنسيون فى معارضتهم لحملة دنقلة على عدم الموافقة على الصرف على الحملة من الاحتياطى العام ، فى صندوق الدين ، بل انهم استثاروا الباب العالى ضد هذه الحملة وقرارها - الانجليزى - الذى اتخـــذته الحكومة البريطانية بدون الرجوع اليه بوصفه صاحب السيادة الشرعية والأصلية على مصر والسودان ، ومن ثم أبرق السلطان العثمانى الى الخـــديو فى ٢٥ مارس عام ١٨٩٦ يستفسر عن حقيقة الأمر ويتساءل عن كيفية اتخاذ قرار بارسال حملة الى دنقلة من غير التشاور مقدما معه •

---

(٣٤٠) Theobald: The Mahdiya, P. 194.

(٣٤١) Shebeika: British Policy in the Sudan, P. 355.

وفى مصر لم يكن أحد يعتقد أن تقوم الحكومة البريطانية بتقرير القيام بحملة دنقلة دون أخذ رأى الخديو وحكومته ، ولكن الذى حدث فعلا أن الخديو علم بقرار الحكومة البريطانية هذا من رئيس الوزراء مصطفى باشا فهمى فى ١٣ مارس عام ١٨٩٦ ، وقد أبدى الخديو عباس دهشته واستنكاره لذلك أى بسبب اتخاذ هذا القرار الذى يتعلق بجزء من أملاكه دون علمه أو استشارته ، ولأن هذا القرار « كان أصلا لخدمة الطليان ، ولأن القوات البريطانية ستشترك فى هذه — العمليات الحربية »(٣٤٢) • فكان أن اعتذر بارنج للخديو باسم اللورد سالسبورى عن الخطأ الذى وقع فى الاجراءات الشكلية بعدم اخبار سموه رسميا بالموضوع •

لم يكن للحكومة المصرية دخل بمسألة حملة دنقلة ، ولم يكن السبب كل السبب فى ارسال الحملة الى دنقلة خطر الدراويش على مصر — كما سبق أن ذكرت — وأن انجلترة هى التى قررت القيام بهذه الحملة وأمرت بالزحف لاحتلال دنقلة دون علم الخديو وحكومته ، وكان الخديو آخر من علم بقرار انجلترة هذا فى ١٣ مارس فى الوقت الذى أعطيت الأوامر فيه لجمع العساكر من جميع أجزاء القطر المصرى • « ويضيف مستر بلنت Blunt فى مجلة القرن التاسع عشر فى مايو عام ١٨٩٦ قائلا : وفضلا عن ذلك فان الأوامر صدرت للجنود المصرية الموجودة فى سواكن بالانضمام لحملة دنقلة على أن تخلفها قوة انجليزية لاحتلال سواكن بنفس الشروط التى احتلت بها ايطاليا مصوع ، وقد رفض الخديو أن يقبل ما عرض عليه بخصوص سواكن بدون أخذ رأى النظار • وفى ١٤ مارس اجتمع مجلس النظار وسحب اللورد كتشنر ما طلبه بخصوص سواكن ، مع هذا فان الخديو وحكومته أذعنا أخيرا لقبول استرجاع دنقلة • وختم كلامه قائلا ان تدخل الامبراطور غليوم فى مسألة حملة دنقلة كان فى صالح التحالف الثلاثى — ألمانيـــا والنمسا وايطاليا — لمساعدة ايطاليا ، وفى مقابل هذه الخدمة للتحالف الثلاثى ترجع المودة بين ألمانيا وانجلترة لتأييد الأولى للثانية على استمرار احتلالها لمصر »(٣٤٣) •

وقد خبت معارضة كل من الباب العـــالى والخديو بقبولهم — مرغمين بسبب عدم استطاعتهم عمل شىء — تفسير الحكومة الانجليزية لحملة دنقلة بأن الغرض منها هو الدفاع عن مصر ضد القبائل السودانية الثائرة على سلطة

---

(٣٤٢) Makki Abbas: The Sudan Question, P. 43.

(٣٤٣) احمد شفيق باشا • مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ص ٢٨٤ •

الحكومة المصرية ، ويقوم بعمليات الدفاع هذه الجيش المصرى لمصلحة مصر ، وعلى هذا فان الحكومة البريطانية تأمل — كما تزعم — أن تسفر حملة دنقلة عن استعادة سلطة الخديو على تلك الأقاليم التى خلعت طاعة خديوى مصر وسلطان تركيا .

بقيت اذن مسألة تمويل الحملة ، فقد وافق صندوق الدين بالاغلبية على اعطاء مبلغ نصف مليون جنيه الى الخزينة المصريه للصرف منها على عمليات حملة دنقلة ، ولكن عضوى صندوق الدين الفرنسى والروسى عارضا قرار صندوق الدين وأقاما دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحكمة المختلطه ، وقد قضت المحكمة برد المبلغ الى صندوق الدين لعدم أحقيه الحكومة المصريه فى فى صرفه على هذا السبيل .

وكان مستر كيرزون — وكيل وزارة الخارجية البريطانية — قد ذكر فى جلسة مجلس العموم المنعقدة فى ١٩ مارس عام ١٨٩٦ «ان تقدير الأموال اللازمة لهذه الحملة — حملة دنقلة — ليس بالامكان ، ولكن أؤكد للمجلس بان الخزانة المصرية وحدها تتحمل هذه النفقات كلها . وأعلن المستر بلفور فى مجلس العموم ان سفراء انجلترة تلقوا التعليمات بأن يبلغوا الدول أن هذه الحمله انما هى جردت لمصلحة مصر ، وان نفقات هذه الحملة قد تتجاوز مقدرة الخزانه المصرية فعليهم أن يقنعوا الدول لتسمح بأخذ نصف مليون جنيه من احتياطى صندوق الدين لهذا الغرض . ولما رفضت كل من روسيا وفرنسا قال بلفور اننا لا نرجع عن عزمنا ، وحينما وضع الجندى الانجليزى قدمه فهو يبقى ولا يتزحزح »(٣٤٤) .

وكان بارنج قد اقترح أن تفرض الخزانة البريطانية للحكومة المصرية حوالى مليون جنيه على أن تدفع مصر فوائد هذا المبلغ بمقدار ٤٪ سنويا ، والى أن ترد مصر هذا المبلغ الى الخزانة البريطانية فيجب أن تخضع دنقلة والأراضى التى يتم استرجاعها لحكم السردار — كتشنر — لحساب حكومة جلالة الملكة ، على أن يخضع لبارنج مباشرة ، وان كان فى الواقع ان كتشنر سيخضع كذلك لأوامر المستشار المالى للحكومة المصرية — وهو انجليزى — وأنه لضمان عدم تدخل صندوق الدين فى أمور السودان فان ما ينفق على اصلاح وادارة السودان يجب أن يظل منفصلا عن رقابة هذا الصندوق . وطلب بارنج من

---

(٣٤٤) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٢١ .

حكومه أن تحمل المبلغ الذى تدفعه فى مساهمتها فى حملة دنقلة ، حيث أنه نظرا لطبيعة الموقف الحاضر يجب ألا نفقد الفرصة المواتية لتقوية مركزنا فى مصر وفى السودان ٠

وعندما وصلت اقتراحات بارنج هذه الى لندن علق عليها سير توماس ساندرسون Sanderson وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى ديسمبر عام ١٨٩٦ قائلا : « انه من الناحية القانونية لن يكون من السهل مطلقا أن نمنع القائد العام للخديو من أن يعلن أنه يحتل السودان ويحكمه بواسطة ضباط وجنود الخديو لمصلحة حكومة صاحبة الجلالة الملكة وبأوامر منها ٠ ان موضوعا كهذا يختلف مع اعلاننا الأصلى بأننا قد أيدنا الزحف المصرى فى السودان »(٣٤٥) ٠

ويتضح من اقتراح بارنج السابق الـذكر الـذى بعث به الى اللورد سالسبورى فى ٤ ديسمبر عام ١٨٩٦ ، ورد السير ساندرسون عليه ، ان هناك خلافا بين وجهتى النظر بين بارنج ووزارة الخارجية البريطانية أى بين المخططين والمشرفين على السياسة البريطانية فى مصر والسودان ، فبينما نجد بارنج وفى بداية عملية استرجاع الســـودان يرى أن القوات المصرية ـ بالاشتراك مع قوات انجليزية مساعدة ـ عنـــدما تقوم باسترجاع بعض أقاليم السودان فانما يجب أن تسترجعها لحساب انجلترة وليس اعادتها ـ كما زعمت الحكومة البريطانية مرارا ـ الى الوطن الأم مصر ٠

وعندما اقترح بارنج ـ كرومر ـ اقتراحه هذا « وضع فى اعتبـــاره الظروف المحلية وحدها واعتبرها ظروفا غير معروفة ـ لهذا الاقتراح ـ بينما راعى ساندرسون الصعوبات والظروف الدولية التى من المحتمل أن تقف موقف المعارضة ـ من مثل هذا الاقتراح ـ ٠ وبنـــاء على رأى ساندرسون ، فقد أبرق لورد سالسبورى الى كرومر ـ ٥ ديسمبر عام ١٨٩١ ـ مخبرا اياه أن اقتراحه غير قانونى على الاطلاق ، وسوف يؤدى الأخذ به الى اغضاب وثورة ومعظم ملوك ووزراء القـــارة أوروبا ـ الى جانب ما قد يقوم به البرلمان ـ الانجليزى ـ من توجيه نقد مر للحكومة البريطانية ـ ٠ وأضاف سالسبورى قائلا لكرومر : يجب ألا تعول كثيرا على التأييد من جانب الألمان اذ أنهم اذا

---

(٣٤٥) Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 375.

رأونا فى مشكلة فسوف يزيدوننا وقوعا فيها(٣٤٦) .

أى أن رئيس الوزارة البريطانية ينظر الى اقتراح ممثله فى مصر والخاص بضم الأراضى التى يتم استرجاعها بواسطة الجيش المصرى الى النفوذ الانجليزى واخضاعها للسيطرة الانجليزية المباشرة ، ينظر سالسبورى الى هذا الاقتراح من وجهة نظر الدول الأوروبية التى سترى فيه عملا غير قانونى بل عملا ينطوى على القرصنة وسلب أملاك الغير بدون وجـــه حـــق ، ولذلك بنى سالسبورى رفضه لاقتراح بارنج هذا على خوفه من معارضة الدول الأوروبية له وموقفها ضده لدرجة أنه يذكر أن الألمان الذين يقفون فى معظم الأوقات الى جانب الانجليز لا يؤمن جانبهم فى هذه المسألة ، ولم يبن سالسبورى عدم موافقته عن اقتناع منه بأن سياسته تعارض ذلك وتشجبه .

ونعود الى مسألة تمويل حملة دنقلة وكيف أن صندوق الدين بعـــد موافقته صرف مبلغ نصف مليون جنيه للخزانة المصرية للصرف على عمليات الحملة ، وما تلى ذلك من معارضة عضوى الصندوق الفرنسى والروسى ورفعهما دعوى ضد الحكومة المصرية فى المحكمة المختلطة التى قضت برد المبلغ الى الصندوق . وفى هذه الأثناء وافق البرلمان الانجليزى على اقراض مصر ٨٠٠ ألف جنيه بفائدة ٢¾٪ ثم « لم تلبث الحكومة البريطانية أن تنازلت عن حقها فى هذا المبلغ فى يونيو عام ١٨٩٨ للحكومة المصرية لتقيم الدليل على نيتها فى المساهمة مع حكومة الخديو فى النفقات ومن المحتمل فى الأرباح التى تعود من المغامرة التى قاما بها معا »(٣٤٧) .

وكان كرومر وراء اختيار كتشنر لقيـــادة الحملة العسكرية الى دنقلة باعتباره أصلح من يقود تلك الحملة باعتباره من سلاح المهندسين ، وقد دلت الخبرة أن مشكلة المشاكل فى حملات السودان هى النقل ، وقد عرف اللغة العربية ، وكسب خبرة بعادات السودان وهو فى دنقلة وسواكن لابد منها لمن يقوم بعمل ادارى فى تلك البلاد ، وهو قد عرف مؤهلات ونفسية الجندى المصرى فى الجيش والبوليس(٣٤٨) .

كان يتـــولى سردارية الجيش المصرى الجنرال كتشنر الـــذى خلف

---

(٣٤٦) Shebeika: British Policy in the Sudan, P. 375.

(٣٤٧) A. Colvin: The Making of Modern Egypt, P. 265.

(٣٤٨) د. مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤٠٤ .

السير جرينفل منذ أبريل عام ١٨٩٢ · وكانت قوة الحدود المصرية تقيم فى حلفا ولها نقطة أمامية فى سرس ، وبين حلفا وسرس يوجد بقايا الخط الحديدى الذى استعمله ولسلى ، وكان على السردار كتشنر — الذى تولى بنفسه قيادة الحملة على دنقلة — أن يمد هذا الخط جنوبا ، وفى سبيل ذلك عليه أن يقوم باحتلال عكاشة التى تقع على بعد ٧٥ ميلا جنوبى حلفا ، وقد أصدر كتشنر أمرا الى هنتر باشا Hunter قائد قوات الحدود باحتلال عكاشة ، فتم ذلك فى ٢٠ مارس عام ١٨٩٦ ، ومن ثم بدىء فى مد الخط الحديدى من سرس جنوبا ، وبدأت القوات تتجمع فى حلفا قادمة من القاهرة ومن سواكن ·

وقد ظل المهندسون والعمال يعملون فى مد الخط الحديدى بينما تتجمع القوات والذخائر والمؤن فى حلفا ، وقد حلت قوات هندية محـــل القوات المصرية فى سواكن ، وقد تجمع فى حلفا جيشا يبلغ عدده حوالى عشرة آلاف من الجنود النظاميين المدربين تدريبا جيدا ومكتملى الأسلحة والمعدات والمئونة ، وقد وصل كتشنر ليتولى بنفسه الاشراف على العمليات الحربية ،وصل الى حلفا فى أبريل — ١٨٩٦ — ثم تحرك الى عكاشة ، فى أول مايو ، وقد حدث اشتباك بين الجيش المصرى والدراويش فى فركة فى اليوم السادس من شهر يونيو انتهى بخروج الجيش المصرى من هذه المعركة ظافرا منتصرا ، ومن ثم تهيأت العوامل المساعدة للزحف على دنقلة ، وتقدم الجيش نحو دنقلة ودخلها بعد أن انسحب منها الدراويش ·

وباحتلال دنقلة انتهت مهمة الحملة ، ووجد كتشنر أنه لا يمكن الزحف جنوب دنقلة بدون تعليمات من حكومته ، هذا فى وقت ظهر أن من الخطر من الناحية الاستراتيجية أن يترك الجيش فى هذه المنطقة التى تبعد عن مصر بمسافة طويلة ولا يربطها بها سوى خط طويل من المواصلات البسيطة · ولذلك فقد غادر كتشنر دنقلة متوجها الى انجلترة ليطلب الاستمرار فى الزحف جنوبى دنقلة ومنازلة المهدية فى معقلها الحصين أم درمان ، حيث أن التكتيك الحربى يقضى بالاستمرار فى الزحف لأن الجيش ابتعد عن قواعده ، وسوف تتعرض خطوط مواصلاته لهجمات من الدراويش الذين ساءهم هذه الهزيمة السهلة على يد الجيش المصرى والذين لن يسكتوا ولن تنتهى تهديداتهم الا بالقضاء عليهم فى مقرهم بأم درمان ، وقبل سحق الدراويش فى مركزهم فسوف يتعرض الجيش المصرى فى مراكزه ونقطه وحتى فى دنقلة ذاتهـــا لهجمات خاطفة يقوم بها الدراويش من جهات متعددة ·

وعندما وصل كتشنر الى لندن أوضح لحكومته كل هذه العوامل التى

تؤكد ضرورة استمرار الزحف جنوبي دنقلة ، وأضاف الى هذه العوامل أن ما لافته حملته على دنقلة من سهوله فى تحركاتها وعملياتها وانتصار فى معاركها وقلة نفقات ، هذا الى جانب وجود خطر التوسع الفرنسي والخوف من تحقق الشائعات التى ملأت الأسماع عن قرب وصول بعثة استعمارية فرنسية من الكنغو الفرنسى بقيادة الكابتن مارشان Marchand الى أعالى النيل وبالذات الى بلدة فاشودة فى مديرية خط الاستواء ورفع العلم الفرنسى ذى الثلاثة ألوان عليها • كل ذلك ساقه كتشنر ليقنع به حكومته لتوافق على متابعة الزحف جنوبي دنقلة للقضاء على دولة المهدية •

رأت الحكومة البريطانية عند بحث مسألة استئناف الزحف جنوبي دنقلة ، وقبل أن تقرر قرارها أن تطمئن الىموقف الحبشة أثناء الاشتباك المتوقع للقضاء على المهدية ، فأرسلت بعثة الى الحبشة برئاسة رنيـــل رود Rennell Rodd ، كان الغرض منها هو التأكد من موقف منليك الثاني ملك الحبشة بالنسبة لاسترجاع بقية أنحاء السودان ومـــا اذا كان سيتخذ موقفا محايدا ولن يقدم يد المساعدة للخليفة عبد الله فى حربه مـــع الجيش المصرى الزاحف بقيادة كتشنر نحو أم درمان •

وكان رنيل رود من رجال القنصلية البريطانية العامة فى القاهرة وأحد معاونى اللورد كرومر القنصل البريطانى وممثل الحكومة البريطانية فى مصر، وقد طلبت الحكومة البريطانية من رود أن يبين لنجاشى الحبشة « أن العمليات العسكرية التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان تستهدف استرجاع المديريات التى كانت سابقا تحت حكم مصر • وليس لهذه العمليات العسكرية هدف عدائى نحو أثيوبيا ، وأن الحكومة البريطانية لا تعارض فى الاعتراف بتخطيط الحدود الحبشية بين خطى عرض ١٠ ، ١٥ درجة شمالا بما لا يتجاوز منطقة النفوذ التى حددها بروتوكول ١٥ أبريل عام ١٨٩١ مع ايطاليا • كما أن الحكومة البريطانية على استعداد للموافقة على امتداد آخر للحدود الحبشية حتى تشمل المنطقة الواقعة بين كركوج وفامكة على النيل الأزرق اذا كان هذا الامتداد ضرورى ، وذلك كله شريطة أن يتحالف منليك ويتعاون مع الحكومة البريطانية ضد المهديين ، وألا يضر امتداد الحـــدود الحبشية بالمصـــالح المصرية »(٣٤٩) •

---

(٣٤٩) Shebeika: British Policy in the Sudan, P. 387.

كان السبب الأساسى الذى دفع الحكومة البريطانية الى ارسال بعثة رنيل رود الى الحبشة هو ما تردد من أن هناك اتفاقا بين منليك الثانى نجاشى الحبشة والخليفة عبد الله التعايشى ، وأن فرنسا تحاول استغلال الحبشة فى التوسع فى أعالى النيل بأن تساعد الحبشة حملة فرنسية تسير من الحبشة وتقابل بعثة فرنسية أخرى قادمة من رافد الأوبانجى الاعلى ـ أحد روافد نهر الكونغو ـ بقيادة كابتن مارشان فى فاشودة . كذلك من بين أسباب ارسال رنيل رود الى الحبشة هو التزود بمعلومات عن الحـــالة الداخلية فى الحبشة .

وقد أسفرت بعثة رود عن عقد معاهدة مع منليك الثانى عرفت بمعاهدة أديس أبابا فى ١٤ مايو عام ١٨٩٧ . وكان من أهم ما جاء فيها تعهد منليك بعدم مساعدة المهديين الذين أعلن أنهم أعداؤه ، وأزيل سوء التفاهم بين بريطانيا والحبشة بسبب تأييد بريطانيا لايطـــاليا ضـــد الحبشة ، وأمكن تسوية مسالة حدود الصومال الانجليزى ، وأمكن اتخــاذ الاهبة لتسوية مشاكل الحدود المنتظر أن تنشأ بين السودان والحبشة عند تقرير استئناف الزحف الى الجنوب بعد دنقلة لاسترجاع بقية أجزاء السودان . وتعهد منليك بمقتضى المادة السادسة والأخيرة من المعاهدة بأن يمنع بكل ما يملك من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه الى المهديين .

ومع ذلك فان البعثة لم تكن موفقة فى مسعاها لوقف نشاط البعثات الفرنسية أو وقف زحفها غربا من الحبشة ، وعلاوة على ذلك فانه قبل وصول بعثة رنيل رود الى أديس أبابا بعدة أيام كان لجـــارد Lagarde باسم الجمهورية الفرنسية قد أبرم اتفاقا مع منيلك فى أديس أبابا بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسى والحبشة ومنع أية دولة أجنبية من التدخل فى منطقة النفوذ الفرنسى والتسليم بحق الحبشة فى الحصول الملح من بحيرة أسال Assal .

وعلى أية حال فقد كان النشاط الاستعمارى الفرنسى بالزحف على حوض النيل الأعلى من الحبشة من جهة ، وبالتقدم نحو أعالى النيل من جهة الغرب من الكونغو الفرنسى والأوبانجى الأعلى ـ والتى تمثل فى بعثة مارشان وليونارد ـ من جهة أخرى السبب الرئيسى الذى جعل الحكومة البريطانية توافق عـــلى طلب كتشنر وتقـــرر استئناف الزحف من دنقلة والتخلص من المهـــدية . واسترجاع كل أقاليم السودان المصرى حتى مديرية خط الاستواء قبل أن يكون الفرنسيون قد سبقوا الى تلك الجهـــات واستقروا فى نقط يقيمونها هناك .

وهكذا انتهت حملة دنقلة تلك الحملة التى بدأت وانتهت بسرعة وسهولة ولم تكلف نفقات كبيرة ، وأثبتت قدرة الجيش المصرى وحسن تدريبه فيما قام به من عمليات عسكرية سريعة فى أرض صحراوية لا تربطها بمصر سوى طريق مواصلات صغير ، وفى أرض يحيط بهم فيها المهديون - الدراويش - من كل جانب .. كما أن حملة دنقلة قد أكدت حقيقة سياسة الحكومة البريطانية التى كان يوجهها فى مصر اللورد كرومر والتى اتضحت بصورة قاطعة عقب انتهاء عملية استرجاع السودان فيما عرف باسم الحكم الثنائى للسودان . فقد تبين أثناء هذه الحملة ما كان يهدف اليه كرومر وما كان يرغب من وراء هذه الحملة وهو اشراف انجلترة على الأراضى التى يتم استعادتها وخضوعها للنفوذ الانجليزى حتى ولو كان الجيش المصرى هو الذى قام على أكتافه العبء الأكبر من عمليات الاسترجاع الحربية ، وقد سارت السياسة البريطانية نحو السودان على هذا النهج الذى رسمه كرومر ، ومن ثم فقد سارعت بريطانيا الى تقرير استئناف الزحف بعد دنقلة عن طريق النيل .

حملة النيل :

عقب انتهاء حملة دنقلة من تحقيق الهدف الذى تألفت من أجله وهو احتلال دنقلة ، كان لابد من تعليمات جديدة يسير عليها اللواء كتشنر باشا فى مسألة وضع الجيش الزاحف فى دنقلة بعد أن أنهى مهمته ، ومن ثم فقد سارع - كتشنر - بالسفر الى انجلترا ليقنع حكومته بضرورة استئناف الزحف فورا للقضاء على المهدية والوصول الى فاشودة قبل أن يصلها مارشان بحملته فيصبح من العسير اخراجه منها ومن حوض النيل عامة ، وربما أدى التقاؤهما الى قيام حرب بين انجلترة وفرنسا ، فتشعر انجلترة بالأسف لتأخرها فى اقرار الزحف فى وقت لا يفيد الأسف .

وكان بناء على ذلك - وكما سبق أن بينت - أن وافق رئيس الوزارة البريطانية على طلب كتشنر وأصدر أوامره بالزحف بعد دنقلة ، فعاد كتشنر ووصل الى مقر قيادته فى دنقلة ، وبدأ استعداداته للزحف منها ، وقد واجهته مشكلة النقل عبر الصحراء ، اذ أنه بعد أن يصل بناء الخط الحديدى من دنقلة حتى الدبة واجهته عقبة الاتصال بالخرطوم ، وكان عليه أن يختار بين الوصول الى الخرطوم عن أحد طريقين : طريق صحراء الكجدول ، وطريق النيل ، وقد توصل كتشنر الى مشروع جديد فى هذا السبيل وهو بناء خط حديدى يصل بين حلفا وأبى حمد عن طريق الصحراء .

وبعد استكمال الاستعدادات الحربية فى دنقلة أصدر كتشنر أوامره إلى اللواء هنتر باشا بالتقدم فاشتبك مع الدراويش فى معركة قرب أبى حمد انتصر فيها على الدراويش فى ٧ أغسطس عام ١٨٩٧ م . ونتج عن هزيمة الدراويش أمام هنتر ارتداد المهديين عن بربر الى المتمة ، فأرسل هنتر باشا كتيبة لاحتلالها ، وقد استطاعت القيام بهذا العمل ورفعت العلم المصرى على بربر ، وباحتلال بربر انفتح الطريق بينها وبين سواكن ، وأصبح فى الامكان وصول قوات عن هذا الطريق من سواكن دون أن تلاقى أية مقاومة خاصة بعد أن انتهى نفوذ المهديين من السودان الشرقى بسبب تقديم قبائله ولاءها للجيش المصرى المنتصر .

كان الطليان يحتلون كسلا - كما هو معروف لنا - احتلالا مؤقتا ، وعندما لقوا الهزيمة على يد الأحباش فى عـــدوة فى أول مارس عام ١٨٩٦ وشدد الدراويش الحصار حول كسلا رغبوا فى الجلاء عنها وتسليمها للحكومة المصرية لأن الدفاع عن حدود أرتريا الغربية الواسعة كان يكلف الخـــزينة الايطالية الكثير من الأموال ، وقد طلبت الحكومة البريطانية من الطليان تأجيل انسحابهم من كسلا حتى تتمكن من ارسال بعض القوات المصرية لتحل محل القوات الايطالية فى احتلالها ، ومن ثم فقد بقى الطليان فى كسلا باتفاقهم مع كتشنر ليتم تسليمها له عندما تزحف قواته نحوها ، وتنفيذا لهذا الاتفاق تحرك بارسونز باشا Parsons بقوة مصرية من سواكن قاصدا كسلا فوصلها فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٩٧ ، وعند وصوله أقيمت حفلة عسكرية ورفع العلم المصرى على كسلا وانسحب الطليان منهـــا بصفة رسمية وقد انضوى جند العرب الذين خدموا تحت الراية الايطالية تحت راية الخديوية ، وزار السردار المدينة بعد احتلال الجيوش الخديوية لها(٣٥٠) .

وقد وقع كل من تشارلس بارسونز محـــافظ سواكن وساحل البحر الأحمر الغربى نيابة عن الحكومة المصرية ، والكولونيل كارلو سامينياتى قائد منطقة كيرن - كسلا - الايطالى - نيابة عن الحكومة الايطالية ، وقعا وثيقة تنازل ايطاليا عن قلعة كسلا الى مصر « وتتألف هذه الوثيقة من أربع مواد لعل أهم ما جاء بها أن تصبح قلعة كسلا بما فيها من مبانى وقلاع وأسلحة ومواد غذائيـــة ضمن أمـــلاك حكومة الجناب العـــالى صاحب الســـعادة الخديو »(٣٥١) .

---

(٣٥٠) د. مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤١٣ .

(٣٥١) دكتور رجب حراز : التوسع الايطالى فى شرق افريقية ، ص ٤٧٥ .

وبذلك يكون السودان الشرقي بأجمعه قد عاد يدين بالولاء للحكومة المصرية التى جاء جيشها ليخلص القبائل النازلة به من طغيان المهدية وبطش عثمان دقنة ، وتخلص نهائيا من نفوذ وتهديد عثمان دقنة الذى انزوى فى العطبرة انتظارا لمصيره المحتوم ، ولم يبق أمام الجيش الزاحف عن طـــريق النيل وقد اطمأن الى هدوء الموقف فى شرق السودان وساحل البحر الأحمر الا أن يتجه صوب أم درمان للقضاء نهائيا على قوة المهدية المتمركزة فى هذه المدينة .

وعندما شعر الخليفة عبد الله بأن الحلقة بدأت تضيق حول عنقه وأن الجيش الزاحف من دنقلة سيهاجمه فى عقر داره بعد أن كان هو يتخذ موقفا هجوميا مستمرا ضد هذا الجيش ، قرر فى آخر نوفمبر عام ١٨٩٧ الزحف شمالا لملاقاة جيش كتشنر قبل موسم الفيضان القادم وقبل أن يتجمع هذا الجيش بأجمعه فى بربر . وقد علم كتشنر عن طريق مخابراته بقرار الخليفة هذا الذى أوضح ان نية الخليفة تتجه الى الخروج لملاقاة الجيش الزاحف بقيادة كتشنر قبل أن يصل هذا الجيش اليه فى مقره ويوقفه موقف الدفاع . لما علم كتشنر بهذا طلب من اللورد كرومر امداده بقوات انجليزية تؤيده فى معركته الفاصلة ضد الخليفة ، وقد وافقت الحكومة الانجليزية على طلب كتشنر وبعثت بفيلق من جنودها أكمل عدد القوات البريطانية المشتركة فى الزحف الى فرقة كاملة وتم الحشد تحت ضغط الشعور بالخطر ، وبعد أن كانت بربر نقطة أمامية تقوم على حراستها حامية قليلة أصبحت تعج بالجنود من سودانيين ومصريين وانجليز(٣٥٢) .

وانتظارا لوصول النجدات الانجليزية أصدر كتشنر أوامره للقوات المصرية المتفرقة فى حاميات دنقلة بالتوجه بسرعة الى جنوبى أبى حمد . ومن ثم - وبعد اكتمال عدد الجيش واكتمال استعداداته - فقد بدأت الاشتباكات مع الدراويش تلك الاشتباكات التى كانت تسفر باستمرار عن انتصارات يحرزها الجيش المصرى على الدراويش ، ولعل أهم هذه المعارك ما حدث فى النخيلة ، ثم فى العطبرة التى اشترك فيها عثمان دقنة فى ٨ أبريل عام ١٨٩٨ ، وفر عثمان دقنة بعدها الى أم درمان ، ومن ثم فقد أصبح طريق الزحف أمام كتشنر يقوده نحو مقر الخليفة عبد الله ومعقل المهدية الحصين أم درمان ، وقد اتجه نحوها الجيش فاشتبك مع الدراويش فى معركة يوم ٢ سبتمبر عـــام

---

(٣٥٢) د. مكى شبيكة . المرجع السابق ص ٤١٣ .

١٨٩٨ عند زريبة كررى ، فر بعدها الدراويش المنهزمون منجبين نحو أم درمان فأصدر كتشنر أوامره الى الجيش بمواصلة التقدم وملاحقة الفارين قبل أن يتحصنوا فى أم درمان التى دخلها الجيش بعد أن فر منها الخليفة عبد الله وعائلته ، ولم يستطع الجيش الزاحف اللحاق به ٠

وكان دخول القوات المصرية الانجليزية الى أم درمان ، وبدء تأسيس ادارة حكومية عسكرية هناك ، قد جعل لسلاتين - ضابط المخـــابرات فى ادارة الاستخبارات العسكرية المصرية وبعد فراره من أسر الخليفة - أهمية باعتباره كان أكثر من غيره من الضباط الانجليز والمصريين معرفة بأنحـــاء المدينة من الداخل ، حيث أسرع زعماء البقارة الى ديارهم أو صحبوا الخليفة عبد الله الى فيا فى كردفان ، وحيث أدى انهيار أو هروب أمراء المهدية فجأة الى ترك ممتلكاتهم ورفيقهم من النساء(٣٥٣) ٠

ودخل كتشنر أم درمان بعد فرار الخليفة عبد الله منها بساعة ، وبسقوط أم درمان انتهت دولة المهدية وخليفة التعايشى الذى ظـــل مطاردا أكثر من سنة بعد واقعة أم درمان حتى تمكن السير ريجنالد ونجت Regenald Wingate من مفاجأته عند بلدة « دويكرات » قريبا من « منبـــل جديد » فى ٢٤ نوفمبر عام ١٨٩٩ حيث قتل الخليفة عبد الله ، وبقى عثمان دقنة هاربا حتى تم اعتقاله فى ١٨ يناير عام ١٩٠٠ وبذلك انتهت زعامة المهدية بعد أن انتهت قبلها دولتها من الوجود وتنفس السودانيون الصعداء لتخلصهم من هذا الكابوس الكئيب الذى أشاع فيهم الخوف والرهبة وسملتهم قسوته وطغيانه ، ولكنهم لم يكد يعيقوا حتى صدمتهم الحقيقة المؤلمة التى انتهى اليها استرجاع السودان وأعنى سيطرة انجلترة على مقدرات الأمـــور فيه كما هى مسيطرة على مقدرات الأمور فى مصر ذاتها ٠

وعندما تم دخول الجيش الظافر أم درمان دخل كتشنر الى الخرطوم وأدى فروض الذكرى لغوردون وعقدت صلاة على أنقاض سراى الحكومة - المخربة - فى الخرطوم لروحه(٣٥٤) ، بينما سجده فى ١٨ سبتمبر يأمر بوضع الألغام

---

(٣٥٣) Richard Hill : Slatin Pasha, P. 60.

(٣٥٤) د٠ مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤١٩ ٠

فى ضريح المهدى ، فهدم القبة ، وأمر بنبش القبر واستخراج الجثة وقطع رأسها ، ثم أرسله الى المتحف البريطانى بلندن بعد أن بعثر العظام(٣٥٥) .. صورتان متناقضتان راسمهما واحد هو كتشنر وفى مكان واحد هو عاصمة السودان المثلثة ، تبجيل لذكرى مواطن بريطانى ، وانتقام من رفات زعيم سودانى مسلم وألقى خطابا فى جموع السودانيين يوضح لهم أن الغرض من حملته هى تخليصهم من ظلم المهدية ، وقال فى نهاية خطابه « ولما رأى ولى النعم خديوينا المعظم عباس حلمى الثانى أن جرائم هذا الطاغية — يقصد التعايشى — تزداد يوما بعد يوم أخذته الشفقة على المسلمين المظلومين وصمم على انقاذهم من الظلم وأرسل جيوشه المظفرة لكى تهدم أركان دولة التعايشى ويقيم حكومة شرعية مؤسسة على العدل والاستقامة وتبنى المساجد وتعين على نشر الدين القويم • وقد أصدر سموه عفوه العام عن جميع ذنوبكم وأمر برد أملاككم وهو يدعوكم الى استقبال جيوشه بالترحيب فاذا قبلتم الدعوة وعرفتم قيمة الانعام كنتم أنتم الرابحين الناجحين والا فالويل لمن رفض نعمة ربه وكرم خديوينا المعظم • وباسمه لى الرجاء الوطيد فى أن أراكم قريبا طائعين ومعضدين للحكومة الخديوية والسلام »(٣٥٦) •

ألقى كتشنر بوصفه قائد عام جيش حملة السودان وسردار الجيش المصرى هذا الخطاب على السودانيين فى الخرطوم ، ويتضح مما قاله أن حملة استرجاع السودان قد وجهت باسم مصر وخديوى مصر وحكومة مصر ولمصلحة مصر وحدها دون أن يذكر اسم دولته — انجلترة — وقد كان هذا تناقضا لحقيقة النوايا البريطانية نحو السودان ، وتناقضا مع ما قام به كتشنر نفسه من رفع العلمين المصرى والانجليزى على سراى الحكمدارية المتخربة بالخرطوم•

ومما تجدر الاشارة اليه أن فكرة استرجاع السودان اقترنت منذ البداية فى أذهان المصريين والسودانيين بل والدول الأوروبية بأنها لمصلحة مصر ولحساب مصر وبمجهود مصر ، وعلى هذا فان ما لقيه الجيش الزاحف من تأييد قبائل السودان كان لاعتقادهم أنهم سيتخلصون من حكم المهدوية ليعودوا الى حظيرة الحكم المصرى على نظام حديث وبتفكير أكثر تقدما •

ولكن ما حدث كان غير ذلك تماما ، فقد رفع كتشنر فى ٤ سبتمبر

---

(٣٥٥) ضرار صالح تاريخ السودان الحديث ص ٢٠٧ •

(٣٥٦) عبد الله حسين • السودان القديم والجديد ج ٣ ص ١٧٩ •

عام ١٨٩٨ بعد واقعة أم درمان بيومين « العلمين المصرى والانجليزى جنبا الى جنب على بقايا سراى الحكومة المنخربة فى الخرطوم ، ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية أن لانجلترة حق الاشتراك فى السودان بما ضحت فيه من المال والرجال ، وهو البـــلاغ الذى مهدت به الحـكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثنائى لادارة السودان فى ١٩ يناير و ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ »(٣٥٧) ·

وقد كان هذا التبليغ الرسمى الذى قدمه السير رينل رود الى الحكومة المصرية رسميا فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ ــ وهو اليوم الذى رفع فيه كتشنر العلم الانجليزى بجانب العلم المصرى على سراى الحكومة بالخرطوم ــ يسير على النحو الآتى :

« تبليغ الى الحكومة المصرية :

انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وان هـــذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية ادارة الأراضى المحتلة فى المستقبل وانما يرمى الى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها تبعا لذلك ، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها اليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية »(٣٥٨) ·

وهكذا اتضحت نية الحكومة البريطانيـــة وسياستها الحقيقية نحـــو السودان ، وليس أدل على ذلك من هذا التبليغ الذى أعقب سقوط المهدية فى أم درمان مباشرة بأن لانجلترة الغلبة فى جميع الأمور المتعلقة بالسودان ، أى أنه بحكم اشتراك قوات بريطانية فى استرجاع السودان فيجب أن تتسلم هى زمام الأمور فى ادارته وألا تقوم الحكومة المصرية بأى تصرف بالنسبة للسودان يتعارض مع هذه الرغبة البريطانية · مع أنه عند تقرير استرجاع السودان كانت انجلترا تدعى أنها تساعد مصر على استعادة أملاكها الضائعة ،

---

(٣٥٧) د· محمد فؤاد شكرى مصر والسودان ص ٥٢٢ ·

(٣٥٨) رئاسة مجلس الوزراء السودان من ١٣ فبراير ســـنة ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ٥ ·

وزارة الخارجية مجموعة وثائق خاصة بمصر والسودان الوثيقة الأولى ·

وذلك بالاضافة الى أنه « كان من المقرر منذ تقرر فى شهر مارس عام ١٨٩٦ استرجاع السودان أن يقوم الجيش المصرى الجديد بكل العمل كلما أمكن ذلك على أن تؤيده قوات انجليزية اذا لزم الأمر »(٣٥٩) .

ويمكن القول أنه عندما استعادت مصر أقاليمها السودانية عاونتهـــا انجلترة بوصفها مسئولة عن الأحوال فى مصر ذاتها ، وأعلنت انجلترة نفسها أنها تساعد مصر على استعادة أراضيها التى تعطل ممارسة سلطنها عليها لفترة مؤقتة . وجاء اشتراك انجلترة مع مصر فى عملية استرجاع السودان على النحو الآتى :

« ١ ـ أن القوات العسكرية التى استخدمت للاستعادة كانت من جانب المصريين ٢٥ ألفا ومن جانب الانجليز كانت فى بادىء الأمر ٨٠٠ جندى ولم يتجاوز عددها ألفى جندى .

٢ ـ أن نفقات الاستعادة بلغت ٠٠٠ر٤٠٠ر٢ جنيه دفعت مصر ثلثيها ، واذا كانت انجلترة قد تحملت الثلث الباقى فالخطأ ليس خطأ مصر ولكن ناشىء من معارضة صندوق الدين التحكمية »(٣٦٠) .

واضح اذن أن السياسة البريطانية قد واتتها الفرصة وانتهزتها ـ كما نبهها الى ذلك اللورد كرومر ـ لتقوى من نفوذها فى مصر والسودان ، فقد استخدم الجيش المصرى ـ بمساعـــدة بسيطة من القوات البريطـــانية ـ واستخدمت الأموال المصرية ـ بمساعدة مالية بريطانية بسيطة أيضا بدأت بقرض قيمته ٨٠٠ ألف جنيه بفائدة ٢¾٪ تدفعها مصر ، وانتهى بتنازل انجلترة عن هذا القرض واعتباره مساعدة مقدمة من انجلترة للحكومة المصرية لتساعد على انتهاز الفرصة ـ استخدمت القوات والأموال المصرية لاسترجاع السودان لا لمصلحة مصر فى واقع الأمر وحقيقته ولكن لمصلحة الانجليز الذين ضموا السودان الى مناطق نفوذهم واعتبروا أنفسهم أصحاب الحق الأول ـ دون وجه حق ـ فى ادارة شئونه .

وقد نسى الانجليز أن عملهم هذا كان غير قانونى ولا يتفق مع المنطق فكيف يتفق القانون ـ الذى أشار اليه اللورد سالسبورى والسير ساندرسون

---

(٣٥٩) An Officer : Sudan Compaign, P. 10.

(٣٦٠) داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ٧٠ .

عندما اقترح عليهم بمارنج وضع المناطق التي يتم استرجاعها تحت النفوذ البريطاني واخضاعها لاشرافه شخصيا - كيف يتفق القانون عندما اعتذر سالسبورى وساندرسون لكرومر عن عدم موافقتهم على اقتراح كرومر هذا أثناء حملة دنقلة ، مع الواقع الذى نتج عن الاسترجاع لكل السودان بمساهمة بسيطة من انجلترة تصبح هى المسيطرة على كل السودان • أين ذهب القانون اذن بالنسبة لهذا الوضع غير القانونى ؟؟

لقد استاء المصريون والسودانيون لهذا العمل غير القانونى وغير العادل والقائم على القرصنة والاغتصاب ، والذى بدأ برفع العلم الانجليزى بجانب العلم المصرى على سراى الحكومة بالخرطوم وتلاه ابلاغ الحكومة المصرية بأن انجلترة صار لها بحكم اشتراكها فى استرجاع السودان الحق الأول والصوت الغالب فى كل أمور السودان • وقد استاء الجنود والضباط المصريون فى السودان حينما رفع العلم الانجليزى بجوار العلم المصرى فى الخرطوم ، بينما المدن التى تم فتحها قبل الخرطوم مثل كسلا ودنقلة وبربر رفعت عليها الاعلام المصرية فقط •

كذلك استاء المصريون من هذا العمل وأصبح الشعور الوطنى يغلى فى مصر لهذا الاجراء المشين ، وكان الخديو عباس حلمى الثانى فى أوروبا فى ذلك الوقت فبعث اليه فخرى باشا رئيس النظارة يخبره بأمر العلم فى أوروبا « فبادر سموه بارسال برقية لفخرى باشا يدعوه فيها الى التمسك بحقوق مصر وعدم التسليم بشىء لأن الأمر يتعلق بحقوق البـــاب العــالى • وقـــد بلغنا أن الضباط المصريين استاءوا جدا لرفع العلم الانجليزى واحتجوا على ذلك فطمأنهم الانجليز بأن هذا العمل وقتى لوجود جنـــود انجليزية مـــع الجنود المصرية »(٣٦١) وكانت هذه ذريعة لتهدئة الموقف بين القوات المصرية حيث كان كتشنر فى حاجة الى مجهودها لاسترجاع بقية أنحاء السودان وللتوجه نحو فاشودة •

ولكن لم تلبث أن وضحت نيات الانجليز السيئة نحو السودان عندما زار اللورد كرومر السودان فى ٣ يناير عام ١٨٩٩ واجتمع مع السودانيين والذى خطب فيهم فى كل من أم درمان والخرطوم • ووضحت نيات الانجليز فى السيطرة على السودان بصورة فعلية وبدأ تنفيذ السياسة التى رسمتها

---

(٣٦١) احمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ص ٢٨٨ •

كرومر لادارة السودان ، تلك السياسة التى أعلنها بنفسه ، الآن وبعد أن تم استرجاع السودان نهائيا واستقرت به الأمور وقضى على كل آثار الثورة المهدية .

فقد ذكر كرومر فى خطبته بأم درمان موجها الحديث الى السودانيين قوله : « لقد شاهدتم أن العلمين المصرى والانجليزى يخففان على هذا المكان ، وفى هذا اشارة الى أنكم ستحكمون فى المستقبل بملكة انجلترة وخديوى مصر ، والنائب الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديو تمام ثقتهما . واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد أحكامها من القاهرة ولا من لندن بل ان السردار وحده هو الذى سيقوم بالعدل فيما بينكم فلا يجب التعويل على أحد غيره ، ولست أشك فى أنه يحقق أمانيكم ويحقق لكم ما ترجون »(٣٦٢) .

واضح اذن أن السودان قد خرج هذه المرة عن سلطة مصر ليدخل فى دائرة النفوذ الانجليزى بصورة رسمية وعلنية وتولى تسيير دفة الأمور فيه جنرال انجليزى يخضع فى أوامره للورد كرومر المندوب السامى البريطانى وصاحب الكلمة العليا فى الاشراف على تسيير دفة الأمور فى مصر ذاتها ، وقد سر كرومر لأن كتشنر - كما سبق أن رأينا - هو الذى عهد اليه بقيادة الجيش الزاحف لاسترجاع السودان حيث يخضع كتشنر - بصفته سردارا انجليزيا للجيش المصرى - لأوامر وتعليمات كرومر ، وزاد سرور كرومر أكثر الآن لأن كتشنر هـذا سيحكم السودان وبذلك تزداد سلطة كرومر ويرضى فيه غروره ورغبته فى الاستحواذ على سلطات واسعة تنتشر نفوده وأوامره على أرض واسعة جديدة - السودان - طالما وجـد فى وظيفته فى القاهرة .

وقد استاء المصريون وكذلك السودانيون من هذا الاعلان الصريح الذى جاء عن المسئول الانجليزى الأول عن مقـدرات الأمور فى السودان بصفة خاصة ، ويقول أحمد شفيق باشا مظهرا هذا الشعور بالاستياء فى مصر أنه لما « وصلت لنا هذه الأخبار كان لها وقع شديد فى نفوسنا اذ كانت اعلانا صريحا من الجانب الانجليزى بأنه لا ينبغى الاشتراك فقط فى حكومة

---

(٣٦٢) دكتور محمد فؤاد شكرى . مصر والسودان ص ٥٧٥ .
وأحمد شفيق باشا مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ص ٢٩٣ .

السودان ، بل ويعترم غل اليد المصرية نهائيا عن التدخل فى شئونه ما دام السردار الانجليزى هو الشخص الذى سيقوم بالأمر ، وبهذه الخطبة وضحت نيات الانجليز من رفع العلمين معا واتضحت خطتهم المقبلة فى السودان»(٣٦٣) .

لقد أوضح كرومر فى خطبته أمام السودانيين نوع الحكم الذى سوف يخضعون له فى المستقبل ، ذلك الحكم الممثل فى السردار الانجليزى بصفته حاكما عاما لهم الذى عليه وضع الأحكام والقوانين الخاصة بالسودان دون الرجوع فى ذلك للحكومة المصرية بصفة خاصة ، وأن المسئول الأول أمامهم هو السردار — الذى يخضع لتعليمات اللورد كرومر — الذى عليه تحقيق السياسة البريطانية فى هذه البلاد . وعلى كرومر تقع مسئولية نظام الحكم فى السودان لأنه هو المسئول الأول عن ابتكاره . هذا النظام الذى يعكس أطماع البريطانيين فى السودان واهتمامهم به .

ويمكن القول أنه منذ أن « أنهت واقعة أم درمان حكومة الخليفة عبد الله استأثر باهتمام المسئولين الانجليز خصوصا تدبير نظام للحكم فى السودان يكفل لهم :

أولا : وقبل كل شىء آخر السيطرة الكاملة على ادارته ، وهى السيطرة التى استمدوها من حق الفتح بفضل اشتراكهم بالمال والرجال فى استرجاع السودان .

ثانيا : الاحتفاظ لمصر — كما يدعون — بحقوقها فى السيادة على السودان سواء على أساس أن مصر استأنفت ممارسة هذه الحقوق بعد أن كانت هذه معطلة أيام المهدية ، أم أن مصر صارت لها هذه الحقوق من جديد بحكم حق الفتح ، مثلها فى ذلك مثل بريطانيا نفسها ، أم أن مصر ذات حقوق فى السيادة قديمة وجديدة معا .

ثالثا : ابعاد تركيا ابعادا كليا من شئون السودان لأسباب لعل من أهمها استبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان »(٣٦٤) لضمان انفراد

---

(٣٦٣) احمد شفيق باشا مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ص ٢٩٤ .
(٣٦٤) د. محمد فؤاد شكرى مصر والسودان ص ٥٤٤ .

الانجليز بالسيطرة عليه دون تدخل من الدول الأوروبية الأخرى وخاصة فرنسا ـ قد يعوق السياسة البريطانية فى تلك الاقاليم ٠

ولقد أسفر عن هذا الاهتمام الانجليزى بالسودان وما صحبه من رغبة فى تحقيق المشروعات الاستعمارية ومـد دائرة النفوذ البريطانى فى تلك الجهات ، أسفر عن كل ذلك تدبير نظام لادارة السودان يحقق هذه الأغراض ـ الاستعمارية التسلطية ـ لانجلترة ، ذلك النظام الذى عرف باسم النظام الثنائى للحكم فى السودان عام ١٨٩٩ بزعم اشتراك كل من مصر وانجلترة فى ادارة شئون السودان ٠ ذلك النظام الذى ختم مرحلة هامة من مراحل تاريخ السودان وبدأت به مرحلة هامة أخرى انفرد فيها الانجليز بالسيطرة على السودان لصالحهم وحدهم ٠

كان على السردار وقد استتب له الأمر فى أم درمان والخرطوم ورفع العلمين المصرى والانجليزى جنبا الى جنب أن يؤكد انهـاء حكم المهـدية باسترجاع ما تبقى من مواقع وبلاد فى حوزة الدراويش ، فوجـه الجيوش لاستخلاص هذه البلاد من قبضة الدراويش وطردهم منها ، فاستطاع الجيش الراحف على النيل الأبيض والجزيرة احتلال سنار والروصيرص على النيل الازرق ، فى المدة بين ١١ سبتمبر ، و ٢ أكتوبر عام ١٨٩٨ ٠ كذلك استطاع الجيش الذى يقوم بعمليات عسكرية ضد المهدية فى السودان الشرقى من استرجاع القضارف فى أكتوبر من نفس السنة ، والقلابات فى ديسمبر من العام نفسه ٠

كذلك احتل الجيش الزاحف على النيل الابيض الجزيرة بعد أن سلم الخليفة شريف فى ١٥ نوفمبر عام ١٨٩٨ ، وقد تم احتلالها نهائيا فى ديسمبر من السنة نفسها ، وتلا ذلك احتلال كـل من فاروغلى ، وبقيت بنى شنقول فى يد الأحباش ٠ أما كردفان فقد تم احتلالها فى ديسمبر عـام ١٨٩٩ ٠ وبالنسبة لدارفور فقد استطاع الأمير على دينار وهو من سلالة سلاطين الفور أن يستخلصها من يد الدراويش بعد واقعة أم درمان ، وكتب الى السردار كتشنر أنه يدين بالطاعة للحكومة وأنه سيدفع جزية لحكومة السودان نظير حكمه لهذا الاقليم ٠

وبذلك يكون السودان كله قد تخلص نهائيا من حكم الدراويش وعاد لا ليخضع لسيادة مصر كما كان الحال قبل ثورة المهدى ولكن ليوضع عـلى رأسه حاكم عام انجليزى له السيطرة على كل أموره ، منفذا بذلك سياسة

حكومة لندن .. واذا كان قد تم التخلص من الدراويش فى السودان فقد بقيت نقطة هامة هى التخلص من التوغل الفرنسى فى خط الاستواء أو بعبارة أصح الوصول الى فاشودة قبل أن يستقر بها الفرنسيون ويضمونها رسميا الى أملاكهم ومستعمراتهم فى افريقية .

وتلقى السردار كتشنر من دارفور رسائل عدة موقع عليها من زعماء القبائل والعشائر هناك ومنذ مارس ١٨٩٨ م تؤكد ترحيبها بعودة السودان الى الوحدة مع مصر ، كان منهم الشيخ ابراهيم آدم بوشا ، والشيخ عمران من بنى حلبا ، والشيخ ضوا النعيم عوض الله ، والشيخ أحمد عبد المكران ، والشيخ أحمد أبكرجو ، وديمليق أبو شيخ دافو ، وطاهر عــز الدين شيخ دارا ، والشيخ أحمد حامد شيخ المسيرية ، وديمليق شريف الدين شيخ بيقو ، وديمليق أبو شيخ تاقو ، والشيخ موفضيل سنديك ، والشيخ تونجر على محمد ، والشيخ سعد ابراهيم شيخ ميما ، والشيخ أبو شريف الدين شيخ ميما ، والشيخ برقة قصر اسماعيل ، والملك ســراج عيسى برتاوى ، والملك صالح محمد برتاوى ، والملك آدم دود برتاوى ، والملك علام البرتاوى ، والملك محمد شيخ البرتاوية(٣٦٥) .

وكلها تشير الى تقدم كتشنر بقواته من دنقلة الى بربر ، وأن هؤلاء الزعماء يتوقعون دخول تلك القوات الى الخرطوم ، ويمنونه بأنه سيجد قبولا حسنا وستسعد الحكومة لوجود مؤيدين لها من عالية السودانيين ، ويتمنون رؤيته بينهم فى دارفور .

---

(٣٦٥) Intelligence Report, Egypt, No. 59, 13th February to 23rd May 1898 — Appendix T. F.R. Wingate, Director of Military Intelligence, Abidia, 24th May 1898.

الباب الثالث

انجلترا - مصر - السودان

الفصل الخامس : مصر من الحماية البريطانية الى ثورة ١٩٥٢ م

الفصل السادس : الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق .

الفصل الخامس

مصر من الحماية البريطانية حتى ثورة ١٩٥٢م

- مقدمة .
- الحماية البريطانية .
- ثورة ١٩١٩ م .
- استقلال مصر .
- معاهدة ١٩٣٦ م .
- مصر وجلاء الانجليز .

مقـــدمة

مرت مصر منذ عام ١٩١٤ م وحتى عام ١٩٥٢ م بأدوار نشطة من الصراع بين الحركة الوطنية وسلطات الاحتلال البريطانى بدأت بفرض انجلترا الحماية على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى وبسببها - كما ادعت - ، ومع ذلك فعندما انتهت الحرب طالب الوطنيون بانهاء الحماية البريطانية وجلاء القوات البريطانية المحتلة واعلان استقلال مصر ، رفضت انجلترا الاستجابة لأى من مطالب الحركة الوطنية المصرية ، ومن ثم انفجرت ثورة ١٩١٩ م ٠

لم تكن ثورة ١٩١٩ م مفاجئة أو بدون مقدمات اذ أنها تستند الى جذور النضال الوطنى المصرى ضد الاحتلال البريطانى وما تفرع عنه من حماية وسيطرة بريطانية على مقدرات الأمور فى مصر ، وعلى هذا جاء تعبير المصريين العفوى أو التلقائى أثناء أعوام ١٩١٨ - ١٩٢١ م مرتبطا بنشاط الحـــركة الوطنية قبل تلك الفترة وأثناءها ، فان جهود مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطنى لم تذهب سدى فى تنبيه الشعب المصرى الى حقيقة الاحتلال الانجليزى ، كما أن انفجار الثورة عام ١٩١٩ م قد أصاب سلطات الاحتلال البريطانى بالفزع وأدرك الانجليز أن الشعب المصرى مهما طال صبره لابد أن يتحرك لتحقيق مطالبه ٠

وعلى هذا جاءت استجابة انجلترا لأحداث ثورة ١٩١٩ م متمشية مع حالة الفزع التى أصابتها نتيجة لانفجار الثورة ولكنهـــا فى نفس الوقت متمشية مع السياسة الانجليزية التى تقضى بالانحناءة للعاصفة حتى تمر ، ومن خلال هذه الانحناءة وعدت انجلترا فيما عـــرف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م بمنح مصر استقلالها والغاء الحماية البريطانية ، وهى أمور - فى عرف الانجليز - اعتبرت تنازلا كبيرا ، وفى رأى المصريين خطوة لا تمثل الحد الأوسط الذى يمكنهم قبوله ، ومن هنا جاءت تسميتهم لتصريح ٢٨ فبراير « بالاستقلال المنقوص » ، الا أنه على أى حال كان خطوة عـــلى الطريق ٠٠

وكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م بداية الطريق لاستقلال مصر الحقيقى، حيث أشار الى فتح باب المفاوضات بين مصر وانجلترا من أجـــل استكمال

اسقلال مصر ، ومن هنا بدأت مفاوضات طويلة وشاقة بين مصر وانجلترا من أجل معالجة ما عرف بالتحفظات الأربعة التى تنقص من استقلال مصر الحقيقى والكامل ومطالب الحركة الوطنية المصرية ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وانجلترا التى عقدت عام ١٩٣٦ م .

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية استمرت الحركة الوطنية المصرية تطالب بالجلاء التام لقوات الاحتلال عن مصر وطالبت مصر الرسمية تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ م بجلاء تلك القوات عن المدن المصرية الى منطقة قناة السويس ، واستمر تدخل السلطات البريطانية فى شئون مصر الداخليـــة فحدث ما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م الذى أساء الى الشعور الوطنى المصرى ، ولم تنته الحرب التى ساهمت فيها مصر كما ساهمت فى الحرب العالمية الأولى الى جانب انجلترا والحلفاء حتى بدأت نتائج الكفاح الوطنى تطفو فى مقدمات ورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م .

الحماية البريطانية

عاشت مصر منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ م وحتى عام ١٩١٤ م عهداً من الحماية المقنعة غير المعلنة ، وظلت انجلترا تعد بالجلاء عن مصر دون أن تتحقق هذه الوعود ، فلما نشبت الحرب العالمية الأولى فى يوليو/أغسطس ١٩١٤ م توفرت العوامل التى انتهت بانجلترا الى اصدار قرار فرض الحماية البريطانية على مصر ٠

أول هذه العوامل تمثل فى موقف الحياد من الحرب الذى يمكن أن تقفه مصر فى هذه الحرب ٠ ذلك أن الحكومة البريطانية خشيت أن تتخذ مصر موقف الحياد الرسمى فى الحرب فمارست ضغطا على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ مثل هذا الموقف ، لأن اتخاذ مصر موقف الحياد الرسمى من العمليات العسكرية يغلق الباب أمام حصول انجلترا على مساعدات عسكرية مصرية للقوات البريطانية المحاربة ، ومن ثم تضطر الحكومة البريطانية الى ارغام بلد محايد على اتخاذ اجراءات حربية لم يكن هناك مناص من اتخاذها(١) ٠

وضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لكى تمتنع الأخيرة عن اعلان قرار الحياد الرسمى ، وكانت نتيجة الضغط البريطانى القرار الذى أصدره مجلس الوزراء المصرى فى ٥ أغسطس ١٩١٤ م بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا العظمى ، وجاء فى ديباجة القرار ما نصه : بما أنه قد قضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندة والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور ألمانيا ٠ ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضرورى نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم على القطر المصرى ٠ وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات

---

(١) Lloyed, Lord : Egypt since Cromer, Vol. 1, P. 190.

الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ هـ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ م تحت رياسة عطوفتلو أفندم القائمقام الخديوى (حسين رشدى باشا) قد قرر ما يأتى(٢) ٠

وقد جاء فى قرار مجلس النظائر منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى ، وحظر التصدير الى ألمانيا ، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانىء المصرية ، واعتبار السفن الألمانية الراسية فى الثغور المصرية سفنا معادية ، وحجزها فى تلك الثغور ٠ وفى يوم ١٣ أغسطس أصدر مجلس النظار قرارا بأن ينسحب هذا القرار على النمسا والمجر أيضا(٣) ٠

وواضح من ديباجة القرار وجود ضغط بريطانى لاتخاذ هذا القرار ، فعبارة « وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية » تدل على هذا الضغط ، كما أنها أبعدت مصر عن فكرة الحياد التى حاولت الحكومة المصرية اعلانها منذ بداية الحرب ، وجعلت مصر تأخذ الموقف البريطانى فى هذه الحرب ضد دول وسط أوروبا المعادية لبريطانيا ٠

وثانى العوامل التى دفعت بريطانيا لاعلان الحماية على مصر مسألة السيادة العثمانية على مصر ومدى سريانها عندما تزايد احتمال دخول تركيا الحرب ضد انجلترا ، ذلك أن مصر كما هو معروف تخضع - حتى مع وجود جيش الاحتلال -من الناحية القانونية والدولية للسيادة العثمانية ، وكان معنى وقوع الحرب بين انجلترا ومصر أن تصبح مصر فى حالة حرب مع انجلترا أى يصبح من حق المصريين مهاجمة قوات الاحتلال البريطانية ، وبالنسبة للانجليز فانهم سيعمدون الى ضم مصر الى الامبراطورية بحق الفتح ٠ ولما كانت النتيجة فى كلتا الحالتين وقوع الاضطراب فى مصر فى وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا ، فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة فى عين المصريين والانجليز على السواء الى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ لمصر بين انجلترا وتركيا(٤) ٠ وكان هذا الاجراء هو اعلان الحماية البريطانية على مصر ٠

---

(٢) الوقائع المصرية ٠ عدد ٦ أغسطس ١٩١٤ م ٠

(٣) عبد الرحمن الرافعى ٠ ثورة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٣ ٠

(٤) د٠ عبد العظيم رمضان ٠ الجيش المصرى فى السياسة ص ١٠٦ ٠

وثالث تلك العوامل مطالبة المصريين بالاستقلال فى مواجهة الوضع الشاذ الذى تعيشه مصر بين انجلترا التى تحتل قواتها مصر وتركيا المعادية لانجلترا ، وضغط المصريون على فكرة أن حصول مصر على استقلالها سيمكنها من دخول الحرب فى أى ميدان من ميادين القتال الى جانب الحلفاء ، ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة للمطالب المصرية ، ومن ثم فكرت فى انهاء السيادة العثمانية واعلان الحماية البريطانية على مصر مستغلة فرصة نشوب الحرب وانضمام تركيا الى جانب دول الوسط المعادية للحلفاء ٠

وعندما تأكد المصريون أن انجلترا عازمة على فرض الحماية على مصر حاولوا الحصول على بعض المكاسب ، فأثار كل من حسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا أمام السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى تمسك المصريين بالاستقلال الذاتى كحد أدنى ، وأنهما قد يستقيلان اذا رفض هذا المطلب من جانب انجلترا ، كما أن الأمير حسين كامل هدد برفض عرش مصر بدلا من الخديوى عباس حلمى الثانى الموجود بالآستانة آنذاك ، بدون منح مصر أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتى(٥) ٠

ومن ثم لجأت السلطات البريطانية الى سياسة المراحل أى عدم فرض الحماية دفعة واحدة ، بل لجـــأت أولا ـ وبنـــاء على اقتراح المستر تشيتهام Cheetham نائب القنصل العام البريطانى فى مصر ـ فى أول نوفمبر ارجاء اعلان الحماية البريطانية مؤقتا حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الأحكام العرفية(٦) ٠ ومن ثم صدر اعلان الأحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر بعد أن استجابت السلطات البريطانية لطلبات حسين رشدى باشا بأن تبقى السلطات المدنية من اختصاص النظار وتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من اجراءات كريهة فى ظل الأحكام العرفية ، وأن تتعهد بريطانيا فى منشور اعلان الحرب على تركيا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب دون أن تطلب أى مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن مساعدة الأعداء ٠

وعندما أعلنت تركيا الحرب ضد الحلفاء فى ٥ نوفمبر أعلن الجنرال مكسويل القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أنه من ذلك اليوم صارت

---

(٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام . ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ٠ وثيقة رقم ٣ ٠

(٦) نفس المصدر وثيقة رقم ٤ ٠

بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب ، ثم أعلن فى منشور آخر بتاريخ ٧ نوفمبر سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس على تركيا ، ولكن انجلترا لم تقف عند هذا الحد ، بل سارت فى طريقها الى فرض الحماية. اذ أن ديباجة اعلان الحرب على تركيا قد تضمنت فقرة تعتبر مقدمة عملية لاعلان الحماية على مصر ، اذ ما معنى أن تكون كلمات هذه الفقرة على النحو الآتى : تتحمل بريطانيا العظمى كامل المسئولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان » غير أن بريطانيا تحمى مصر أو قل أعطت لنفسها حق حماية مصر أى بمعنى أصح فرضت حمايتها على مصر دون أن تطلب الأخيرة منها ذلك .

ومن ثم لا نستغرب أن نعلن انجلترا رسميا وعلنا فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ م « وضع مصر تحت حماية بريطانيا العظمى » بحجة وجود حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، وعلى هذا - كما جاء فى الاعلان - وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالة ملك بريطانيا العظمى وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .

ويقينى أنه لو كانت انجلترا جادة فى قولها بحماية مصر وأهل مصر ومصالح مصر لاعترفت باستقلال مصر عن تركيا بعد أن أزالت - أى انجلترا - السيادة التركية عن مصر . كما أن لنا أن نتساءل عن ماهية العلاقة بين موقف تركيا فى الحرب باعلان الحماية البريطانية على مصر(٧) .

ويعلق شيرول Chirol على فرض الحماية البريطانية على مصر بقوله : لقد شعرنا أثناء الحرب العالمية الأولى بضرورة تحويل الحماية المقنعة - التى كانت قائمة بالفعل منذ الاحتلال البريطانى لمصر - الى حماية معلنة(٨) .

وتنفيذا للمخطط الاستعمارى لجأت بريطانيا فى اليوم التالى لاعلان الحماية على مصر الى خلع الخديوى عباس حلمى الثانى ، واختيار الأمير حسين

---

(٧) عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٨ .

(٨) Chirol, V. : The Egyptian Problem, P. 296.

كامل سلطانا - لا خديويا - ليجلس عـلى عرش مصر التى صارت سلطنة لا خديوية باعتباره أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، الذى قبل المنصب الذى عرضه عليه المسئولون البريطانيون وهذا له مغزاه السياسى والقانونى المتمثل فى قطع كل صلة بين مصر وتركيا : الغاء لقب الخديوية التركى وعزل الخديوى عباس حلمى المعين بفرمان تركى ، وجعل مصر سلطنة ، وتعيين الدولة الحامية لحاكم مصر بلقب سلطان حتى يظل على ولاء لبريطانيا العظمى صاحبة قرار التعيين ، وبالتالى تظل مصر خاضعة للبريطانيين .

وجاء فى التبليغ البريطـانى للسلطان الجديد : أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره . وهذا - فى رأيى - احياء لما سبق أن صرحت به بريطانيا أثناء اعلان الحرب على تركيا من ناحية ، ومن ناحية أخرى عدم اعتبار المصريين بأنهم زملاء سلاح ساهموا فى المعارك الحربية الى جانب قوات الاحتلال ، واعتبار المصريين - خطأ - فى نظر جنود الامبراطورية شعب لا يستفيد فقط بل ويثرى على حساب تضحيات وآلام رجالنا(٩) ، وهـذا الانكار لدور مصر فى الحرب له مغزاه الذى يعنى انكار مطالب الحركة الوطنية المصرية الداعية لانهاء الحماية البريطانية واعلان استقلال مصر بعد أن أدت مصر دورا مهما فى المعارك الحربية الى جانب قوات الحلفاء .

وجاءت هذه الاجراءات البريطانية المتتالية لتشل الحركة الوطنية المصرية عن العمل ، وان كانت مظاهر السخط قد بدت على المصريين الذين رأوا فى تنصيب السلطان حسين كامل على عرش مصر بخطاب موجه اليه من المعتمد البريطانى أول مظهر للحماية وضياع الاستقلال ، وأدركوا أن السلطان الذى تعينه انجلترا لا يمثل سيادة مصر بل يمثل سيادة الدولة الحامية(١٠) ، كما استاء المصريون من تدفق القوات المسلحة الاجنبية على الأرض المصرية ، الى جانب استياء جمـاهير الشعب المصرى من محـاولات كسب السلطان والسلطات البريطانية ولاء أعيـان مصر ومثقفيها عن طـريق منحهم رتب البكوية والباشوية وألقاب أصحاب المعالى للوزراء وغير ذلك من مظاهر التعظيم .

---

(٩) د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص ١١٣ .

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢٥ - ٢٦ .

ولكن الشعب المصرى وجد أراضيه وموانيه مسرحا لعمليات عسكرية لا ناقة له فيها ولا جمل ، ووجد أن القوات البريطانية البرية والبحرية تتحرك فى كل أنحاء مصر دون قيود ، وأصبحت السلطة العليا فى البلاد بيد الجنرال مكسويل Maxwell قائد القوات الانجليزية فى مصر ، وعطلت السلطات البريطانية الجمعية التشريعية عن مباشرة نشاطها التشريعى ، ومنعت الاجتماعات العامة وعوقب كل من اشترك من المصريين فى أية اجتماعات دون فى كل أنحاء مصر دون قيود ، وأصبحت السلطة العليا فى البلاد بيد الجنرال موافقة سلطات الاحتلال . واقترن نظام الدكتاتورية العسكرية بأعمال ارهابية ضد المصريين فألقى فى السجن كثير من الشباب المصرى الوطنى من مثقفين وأطباء ومحامين ومعلمين وضباط أو أبعدوا الى الواحات النائية أو الى جزيرة مالطة .

تحمل الشعب المصرى اذن تحت نظام الحماية الكثير من الويلات ، فالى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت سلطات الحماية فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى وعمدت الى تجنيد نحو مليون ونصف من المصريين لخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت انجلترا على الدواب وأعلافها ، اذ كانت الحبوب والحيوانات التى يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بثمن بخس من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجمالهم وبسواعدهم ليس فقط فى فلسطين حيث تتقدم القوات البريطانية ، ولكن أيضا فى فرنسا(١١) . واشترك الجيش المصرى فى القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية فى جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، والجبهة الغربية ضد قوات السنوسى ، والجبهة الجنوبية فى السودان ضد السلطان على دينار(١٢) .

وكل تلك الاجراءات لم تكن لتمر دون رد فعل من جانب الشعب المصرى ، فرأينا قيام مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة الرديف أمام قصر عابدين فى ٢٩ يناير ١٩١٦ م ، واعتذار الأمير كمال الدين حسين عن قبول العرش الذى خلا بوفاة والده فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ م مما حدا بالسلطات البريطانية الى اختيار أحمد فؤاد سلطانا على مصر يوم ١٠ أكتوبر فى ظل الحماية البريطانية .. وكل ذلك كان مقدمات لثورة ١٩١٩ م .

(١١) Holt, P. M : Egypt and the Fertile Grescent, P. 293.

(١٢) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١١٤ .

ثورة ١٩١٩ م

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضوج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩ م ذلك أنه ارتبط باشتعال هذه الحرب اعلان الحمايه البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركيا وألمانيا والنمسا ، كما كان اعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩ السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها .

اذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصرى منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية وكانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية المعطلة وكان على رأس الوفد سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطنى وحزب الأمة والكفايات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصرى الى جانب تفاهم رئيس الوفد - سعد زغلول - مع حسين رشدى باشا رئيس الوزراء حتى تشارك السلطتان التشريعية والتنفيذية فى التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية .

جاء تشكيل الوفد المصرى على أساس جديد فى التاريخ المصرى الحديث هو التوكيل الشعبى بالحصول على توقيعات المصريين فى مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصرى - سعد وزملائه - للتحدث باسم الشعب المصرى فى المطالبة بالاستقلال وانهاء الحماية . وكان اللجوء الى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر فى عام ١٩١٨ م ، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى من دهشة السير ريجنالد ونجت Regnald Wingate المندوب السامى البريطانى من أن ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها(١٣) ، وذلك أثناء لقائهم به فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لعرض المطالب الوطنية . فكانت النتيجة تأليف الوفد المصرى كهيئة تتحدث باسم

(١٣) د. عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص ١٢٣ .

الشعب المصرى فى نفس اليوم ثم انضمام أعضاء آخرين فى ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى اذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الاول أعيد تكوين الوفد من جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ م وهو الذى وضعه الوفد الأول(١٤) ٠

اذن تعددت الأسـبا ب المسئولة عن تفجـر ثورة ١٩١٩ م فى مصر ٠ وتمثلت تلك الأسباب فى ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطانى للأرض المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر ، والغـاء الجيش المصرى وتعيين مستشارين انجليز فى مختلف المصـالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوروبيين فى كـل الادارات ، وتعطيـل الجمعيـة التشريعية ، وشل دور الحكومة الوطنية ، ثم اعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة فى أمـور مصر ، ووضعت أراضى مصر وامكانياتها لخدمة القوات البريطانية فى حربها ضد دول الوسط، وتحمل الشعب المصرى مظالم السلطة العسكرية على مضض فى ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، فى الوقت الذى يشعر فيه الشعب المصرى بمكانته التاريخية والعلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط وفى الوقت الذى يعمل فيه الحزب الوطنى وغيره من الجماعات الوطنية على اذكاء الروح الوطنية فى نفوس المصريين ٠

هذا الى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية ، ففى الوقت الذى خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الأجانب فى البنوك والشركات والمصانع ٠ الى جانب انخفاض ثمن القطن - المحصول الرئيسى للبلاد - مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعارك الحربية الى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول فى الوقت الذى تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب ٠

بالاضافة الى ما سبق فقد ساهمت حركة الصحافة والادب التى ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الأفكار والنهضة النسائية ، ساهمت كل هذه النواحى فى تنبيه الرأى العام المصرى الى حقيقة الـدور الانجليزى فى مصر ، والى

---

(١٤) د٠ عبد العظيم رمضان ٠ تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ م ص ٩٩

ضرورة انهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها وهو حقها كأمة تستعيد مجدها الذى فقدته فى ظل احتلال أجنبى • ومن هنا يمكن القول أن ثورة ١٩١٩ م لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية بل كانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضـــا وان ارتبطت ببعض النواحى الاقتصادية والاجتماعية • ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ويلقى العداوة والبغضاء بين طبقات الأمة(١٥) •

كان السبب المباشر للثورة اذن طلب سعد زغلول ورفاقه السفر الى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقـــال سعد وزملائه ونفيهم • وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم ورئيس الوزراء حسين رشدى بطلبين للسفر الى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، الى الحاكم العسكرى البريطانى بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية ، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصرى ، والطلب الثانى السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدى ومعه عدلى يكن ، ولكن الجانب البريطانى سوف فى الاستجابة ، ثم لم يلبث أن رفض فى الأول من ديسمبر ١٩١٨ م السماح بالسفر مما جعل حسين رشدى يقدم استقالته فى اليوم التالى •

اشتد هياج الخواطر لما اتبعته السلطة العسكرية البريطانية ازاء الشعب المصرى ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو الى ما اعتزم ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد فى « بيت الأمة » خطب فى الجمعية التشريعية منتهزا فرصة القاء احدى المحاضرات ، وندد فى خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادى بالغاء الحماية وطالب باستقلال مصر ، واحتج على منع الشعب المصرى من تقديم مطالبه الى مؤتمر الصلح فى باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدى باشا فى الأول من شهر مارس ١٩١٩ م • كما بعث الوفد الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر بمذكرات تتضمن وجهة نظره فى مستقبل مصر السياسى التى تتمثل فى الغاء الحماية والاستقلال التـــام ، وقيام حكومة

---

(١٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٥١ •

دستورية ترعى مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب فى مصر ، وضمان حياد قناة السويس ٠

رأت سلطات الحماية فى احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة البريطانية والتشهير بها لدى معتمدى الدول تحديا لها وكشفا لنياتها السيئة نحو مصر ، فلجأت الى أسلوب القوة ، فاعتقلت كلا من سعد زغلول ومحمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل ونفوا الى جزيرة مالطة ، مما دفع الأعضاء الباقين من الوفد الى الاجتماع وارسال برقية الى السلطان فؤاد يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسئولية ، كما أرسلوا برقية الى الحكومة البريطانية يحتجون فيها ويصرحون بأنهم ماضون فى الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة ٠

كان اعتقال أعضاء الوفد المصرى بمثابة الشرارة الأولى المؤذنة باندلاع الثورة التى بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم ٩ من مارس ١٩١٩ م ، ثم شارك طلاب الأزهر والمدارس جميعا فى المظاهرات كما شاركت الجماهير فيها بكل طوائفهم كالمحامين وعمال السكك الحديدية ، وقامت مظاهرة نسائية فى ١٦ مارس كان لها وقع شديد فى نفوس الشعب اذ أثارت فيه روح التضحية والحماسة ٠ وكل تلك المظاهرات واجهتها السلطات البريطانية بالعنف فلقى كثير من المصريين حتفهم على أيدى الجنود البريطانيين ولكن الثورة لم تهدأ رغم عمليات البطش التى لجأت اليها السلطات البريطانية ٠

وامتدت الثورة الى الأقاليم دون أن يكون هناك تدبير أو اتفاق بل هو الشعور العام الذى اختمر فى صدور أبناء الشعب جميعا ، فلما بدأت القاهرة بالثورة استجابت لها باقى البلاد ، فقامت المظاهرات الصاخبة فى كل مكان من الاسكندرية وطنطا ودمنهور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وأسيوط وغيرها من مدن الوجه القبلى ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون وخطوط السكك الحديدية فى كل من الوجهين البحرى والقبلى ، وأخذت الثورة تزداد عنفا يوم بعد يوم ٠ فقد استمرت الثورة من شهر ابريل حتى شهر أغسطس ١٩١٩ م ثم تجددت من شهر أكتوبر حتى شهر ديسمبر من نفس العام ، وبلغت خسائر المصريين أثناءها حوالى ثلاثة آلاف شهيد و ١٦٠٠ جريح ، وحكم على ٣٧٠٠ مواطن بأحكام سجن متفاوتة ، بينما أعدم ٤٩ مواطنا ، وحكم على ٢٧ مواطنا بالأشغال الشاقة ٠ فى حين كانت خسائر الانجليز البشرية

والمادية كبيرة حتى استطاعوا السيطرة على الموقف واعادة الهدوء الى المدن المصرية وان كان الغليان الشعبى استمر متقدا ٠

ويعلق شيرول على انفجار الثورة بقوله : لقد كانت مفاجأة مذهلة لنا نحن البريطانيين أن المصريين الذين ظلوا طوال معارك الحرب مسالمين بل فى الواقع ساعدونا ماديا حتى أحرزنا النصر ينفجرون فى ثورة عارمة هى الأولى من نوعها منذ وقع الاحتلال البريطانى لمصر ، ثورة شديدة وواسعة امتدت فى كل مكان ضد الوجود البريطانى أينما كان(١٦) ٠

ولما كان الانجليز قد استطاعوا السيطرة على الامور فانهم لم يستطيعوا القضاء على الحركة الوطنية التى غيرت من أسلوبها فى العمل ، فلجأت الى المقاومة السلبية ، وقد بلغت هذه المقاومة من الشدة بحيث اضطرت الحكومة البريطانية الى تلبية بعض المطالب المصرية فأوفدت الى مصر لجنة برئاسة اللورد ملنر Milner ، غير أن الوطنيين المصريين قرروا مقاطعة هـــذه اللجنة ، وتم ذلك بنجاح تام ، وكان للطلاب فضل كبير فى هذا السبيل ، كما اضطرت الحكومة البريطانية الى اطلاق سراح سعد زغلول وزملائه ، مع ذلك استمرت المقاومة المصرية التى خبرت السبل العملية للكفاح أثناء أحداث ثورة ١٩١٩ م ٠

ومجمل القول فان مقابلة سعد زغلول ورفيقيه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى للمستر وينجت Wingate فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ م أنتجت نقطة البداية لكل من : المرحلة الثالثة للحركة الوطنية المصرية وللوفد أكبر وأهم تنظيم سياسى فى مصر حتى ثورة ١٩٥٢(١٧) ، ولكن ثورة ١٩١٩ م جرت من غير تدبير الوفد ، فقد استولى الشعب بنفسه فى المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل الأمر الى اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التى ظهرت أثناء الثورة والتى نشأت تلقائيا وسط المعارك ، ومعنى هذا أن الشعب قد قفز الى مسرح الحوادث سابقا قيادته التى كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية فى اطار قانونى داخل مؤتمر الصلح ٠ وفى الحقيقة أن دور الوفد

---

(١٦) Chirol, : Ibid, P. 297.

(١٧) Holt : Ibid, P. 295.

فى التنظيم الثورى سوف يأتى بعد اخماد ثورة مارس وعلى يد لجنة الوفد المركزية التى سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد الى أوروبا ٠

ولكن يمكن أن نعدد ايجابيات ثورة ١٩١٩ م المتمثلة فى اعتراف الحكومة البريطانية فى فبراير ١٩٢١ م أن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت الغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وان كانت الثورة لم تنجح فى اجلاء الاحتلال ٠ كما انتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستورى لحكم مصر ، هذا الى جانب شيوع روح التضحية والفداء والتمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصرى الذين اسلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تضحيات بالروح والمال جاد بها من شارك فى الثورة ٠

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئس الأمريكى ويلسون وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ويلسون خيب آمال المصريين بتجاهله الاستماع لمطالب المصريين فى مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر فى أبريل ١٩١٩ م ٠ وزادت خيبة أمل المصريين فى التأييد الأمريكى بعد سفر وفد مصرى الى واشنطن خلال شتاء ١٩١٩/١٩٢٠ م وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ويلسون والولايات المتحدة قد أداروا ظهورهم لمصر من أجل عدم اغضاب بريطانيا العظمى(١٨) ٠

---

(١٨) De Nova, J.A. : American interests and policies in the Middle East, P. 367.

استقلال مصر

لعل أبرز نتائج ثورة ١٩١٩ م هى أن الحكومة البريطانية أصـــدرت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، من جانب واحد بالاعتراف باستقلال مصر بشروط عرفت بالتحفظات الأربعة وهى :

١ ـ ضمان مواصلات الامبراطورية ـ البريطانية ـ فى مصر ٠

٢ ـ الدفاع عن مصر ضد كل أنواع العدوان أو التدخل مباشرا أو غير مباشر ٠

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ٠

٤ ـ السودان ٠

وقد كانت التحفظات الأولى والثانية والأخيرة موضع مفاوضات متوالية ومضنية خلال الثلاثين عاما التالية(١٩) ٠ لاستكمال استقلال مصر الذى انبنى على ما جاء بالتصريح من الغاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واعادة وزارة الخارجية وانشاء برلمان وتاليف حكومة دستورية والغاء الأحكام العسكرية(٢٠) ٠

ورغم ذلك فان التحفظات الاربعة كان معناها الخفيفى أنه لن يكون هناك استقلال بالمعنى الصحيح سواء فى الشئون الداخلية أو الخارجيـــة ، فان التحفظ رقم واحد يعنى تبرير وجود جيش احتلال بريطانى بصفة مستمرة فى مصر وبصفة قانونية ، والتحفظ الثانى يعنى حــرمان مصر من جيش يدافع عنها بالنص على أن تتولى بريطانيا الدفاع عن مصر فلا حاجة اذن لوجود جيش مصرى ليتولى هذه المهمة ، بينما يعنى التحفظ الثــالث التدخل فى الشئون الداخلية لمصر المستقلة مما ينقص من هذا الاستقلال ، وأخيرا فان التحفظ الرابع كان يهدف الى سلخ السودان من مصر وانهاء فكرة وحـدة وادى النيل من أذهان كل من المصريين والسودانيين ٠

---

(١٩) Holt : Ibid, P. 298.

(٢٠) د٠ عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ص ١٤٧ ٠

وليس أدل على تمتع مصر باستقلال منقوص نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م من استمرار الأحكام العرفية التى أشرف عليها لمدة سنة ونصف ـ وهى مدة سريانها بعد صدور التصريح ـ ضباط بريطانيون ، ولم تلغ الا بعد أن سنت الحكومة المصرية قانون العفو العام الذى أعفى بموجبه جميع المواطنين من مسئولية أية أعمال قاموا بها أثناء فترة سريان الأحكام العرفية.

كما أن الدستور الذى صـــدر لمصر المستقلة قد أعطى للملك فؤاد صلاحيات واسعة جدا فى الوقت الذى كان فيه الملك صنيعة للانجليز هـم الذين أجلسوه على كرسى العرش مما أوجـــد صراعا بين القصر والزعمــاء الوطنيين عبر عنه سعد زغلول بقوله : اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى ويدعى أن العرش فى سلامة بفضل نفوذه(٢١) • ومن ثم تعاون الملك مع الانجليز وكلاهما يكـــره الوطنيين وكلاهما يكره فكرة اعطاء الشعب المصرى حريته أو حتى اعطاءه حـــكومة برلمانية •

بعد اقرار الدستور ـ الذى عرف بدستور عام ١٩٢٣ م ـ أجريت أول انتخابات لأول برلمان عام ١٩٢٣ م وفاز سعد زغلول وجماعته ـ التى صارت تعرف بحزب الوفد ـ بأغلبية ساحقة ، اذ حصل على ٩٠٪ من الأصوات وعلى ١٧٧ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان وقدرها ٢١٤ مقعدا ، فاضطر الملك فؤاد الى أن يطلب من سعد زغلول تشكيل الوزارة فكانت أول وزارة وفدية حزبيا وطنية مصرية فى ظل دستور وبرلمان لمصر المستقلة كان عليها أن تضع برامجها الداخلية والخارجية موضـــع التنفيذ باعتبارها حـــكومة الشعب •

كان فى مقدمة برامج الحكومة الخارجية فتح باب المفاوضات مع انجلترا لاستكمال استقلال مصر خاصة حول التحفظات التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ، ومن ثم ذهب سعد زغلول الى لندن واشترك فى مفاوضات مـــع الانجليز فى أواخر عام ١٩٢٤ م عرفت بمفاوضات سعد ـ ماكدونالد ، غير أنه لم يتوصل الى أى اتفاق وانقطعت المفاوضات اثر اصطدامها بعقبات كثيرة

---

(٢١) أحمد شفيق • حوليات مصر السياسية جـ ٢ ص ٨٥٩ •

منها مسألة السودان ، كما أن سعد زغلول رفض بقاء قوات بريطانية فى مصر اطلاقا ، وأن الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس فى زمن السلم أما فى زمن الحرب فتأتى الجنود البريطانية الى القناة طبعا ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصرى(٢٢) ، وهــو ما رفضــه البريطانيون .

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ م اغتيــال بعض المصريين السـير لى ستاك Lee Stack سردار الجيش المصرى وحــاكم عام السودان ، فانتهز البريطانيون الفرصة ليتخلصوا من حكومة حزب الوفد الوطنية وفى نفس الوقت يتخلصون من الوجود المصرى فى السودان ، اذ قدم اللورد أللنبى Allenby المندوب السامى البريطانى فى مصر انذارا الى حكومة سعد زغلول يوم ٢٢ نوفمبر يطالبها بالاعتذار عن الحادث ، ومعاقبة القتلة ، ومنع جميع المظاهرات السياسية ، ودفع تعويض قدره (½) نصف مليون جنيه ، وسحب الجيش المصرى من السودان ، وازالة جميع القيود على رى الأراضى السودانية التى سبق أن وضعت من أجل توفير المياه لأرض مصر الزراعية وعدم الاعتراض على حماية انجلترا لكل الأجانب فى مصر .

ورغم أن الحكومة المصرية أبدت أسفها وحزنها بعد حادث الاغتيــال مباشرة ، ورغم أن الرجلين اللذين يمكن أن يعتبرا مسئولين عن منع الجرائم والاضطرابات وهما مدير الشرطة بالقاهرة ، والمدير العام للادارة الأوروبية للأمن العام بريطانيين فانهما لم يعتبرا مسئولين عن الحادث ، الا أن الحكومة البريطانية كانت مصممة على استغلال الحادث من أجل ضرب بعض المكاسب التى تحققت للشعب المصرى ، فلم يقبل اعتذار الحكومة المصرية واستعدادها لدفع التعويض المطلوب وتعهدها بمتابعة القتلة ومحاكمتهم .

ونتيجة للموقف البريطانى اضطر سعد زغلول الى تقــديم استقالة حكومته فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ م ، وفى نفس الوقت حل الملك فؤاد البرلمان. وبذلك تعطلت الحياة النيابية بعد سقوط وزارة سعد زغلول ولم تستأنف الا فى شهر يونيو ١٩٢٦ م بعد كفاح سياسى شاق وطويل ائتلفت فيه قوى البورجوازيه ضد القصر(٢٣) . وعندما أجريت انتخابات عام ١٩٢٥ م وحصل

(٢٢) أحمد شفيق . المرجع السابق ، الحولية الثانية ص ١٥٥ .
(٢٣) د. عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ٢٢٠ .

حزب الوفد على اغلبية برلمانية لجأ الملك فؤاد مؤيدا بالانجليز الى حل البرلمان فى نفس يوم انعقاده لأن سعد زغلول انتخب رئيسا له ٠

وهكذا نجح الانجليز فى طرد سعد زغلول وحـــزب الوفد من الحكم ووضعوا نهاية للبرلمان بصورة مؤقتة على الأقل ، ثم استولوا على السودان ، وأصبحوا فى وضع يمكنهم من خنق مصر عن طريق سيطرتهم على منابع النيل، وأيدوا الملك فؤاد فى أن يحكم البلاد حكماً أوتوقراطيا متحديا بذلك نصوص الدستور ، ومن ثم استمر الكفاح فى مصر بزعامة حزب الأغلبية من جهة وبين الملك فؤاد والمندوب السامى البريطانى من جهة اخرى الى أن توفى سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ م ، ثم فى عهد مصطفى النحاس وان تخلل الكفاح فترات من المهادنة تم فيها تفاوض بين مصر وانجلترا ٠

تعاقبت على حكم مصر وزارات ــ بعد وزارة سعد زغلول التى استقالت عام ١٩٢٤ ــ أقل ما يمكن أن توصف به أنها متخاذلة أمام الموقف البريطانى، فمن وزارة زيور باشا الى وزارة ثروت باشا ٠ وتتضح المواقف المتخاذلة فى المفاوضات بين مصر وانجلترا ، فالدارس لطبيعة المفاوضات بين عبد الخالق ثروت وبين الســـــير أوستن تشمبرلين Austin Champerlain التى دارت بين الطرفين فى لندن فى الفترة من شهر يوليو الى شهر نوفمبر عام ١٩٢٧ م يدرك أنه بينما كان البريطانيون يتحدثون من منطق وجـــود مصالح قوية لهم فى مصر لا يسع أية حكومة بريطانية اغفالها أو التهاون فى صيانتها ولو استدعى الأمر استخدام القوة نجـــد ثروت باشا يعتبر أن الوصول الى اتفاق بين مصر وبريطانيا تعترضه أزمة ثقة بين الطرفين ولا بأس من الاستجابة لبعض المطالب البريطانية وهو ما رفضه الزعماء الوطنيون الآخرون مثل مصطفى النحاس ومحمد محمود وعدلى يكن وغيرهم ، كما رفضه مجلس الوزراء المصرى يوم ٤ مارس ١٩٢٨ م مما دفع بثروت الى تقـــديم استقالة حكومته الى الملك فى نفس اليوم وقبلها الملك بعد حوالى عشرة أيام (١٦ مارس) ٠

وكان مشروع المعاهدة التى نتجت عن مفاوضات « ثروت ــ تشمبرلين » والذى رفضه مجلس الوزراء المصرى مجحفا بمصر اذ نص على تحالف بين مصر وبريطانيا يمنع مصر من معارضة السياسة البريطـــانية فى الـــدول الأجنبية ، وأن تساعد انجلترا مصر فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد أى اعتداء خارجى ، وان تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تدريب الجيش المصرى على يد بريطانيين وعلى النسق البريطانى ، وأن تضع مصر أراضيها وامكانياتها

تحت تصرف بريطانيا فى حالة دخول الأخيرة حربا أو تهديد بحرب ، وأن تبقى بريطانيا قوات عسكرية فى الأرض المصرية لأجل غير محدد لضمان حماية مواصلات الامبراطورية ، وأن يكون للموظفين البريطانيين الأولوية للعمل فى دوائر الحكومة المصرية ، وأن تعين الحكومة البريطانية بالتشاور مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا ومستشارا قضائيا لهما سلطات واسعة ، وألا تنقص الحكومة المصرية من عدد الموظفين الانجليز العاملين فى وظائف الأمن العام ، وأن تسعى بريطانيا لدى الدول الأوروبية لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، فى مصر ، وأن يمثل بريطانيا فى مصر سفير له حق التقدم على غيره من سفراء الدول الاخرى .

كان هذا هو المشروع الذى حمله ثروت باشا من لندن الى مصر ورفضه مجلس الوزراء ، وهو الى جانب اغفال موضوع السودان اغفالا تاما فانه يجعل احتلال انجلترا لمصر احتلالا شرعيا ولا يتفق مع استقلال مصر وسيادتها ، ومن ثم رفض المشروع من جانب الزعماء ، وأبلغ الرفض الى الجانب البريطانى يوم ٤ مارس ١٩٢٨ م وهو نفس اليوم الذى رفضه فيه مجلس الوزراء المصرى .

وعندما ألف مصطفى النحاس باشا أول وزارة له فى ١٧ مارس ١٩٢٨م وكانت وزارة ائتلافية من الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، ساعدت السياسة البريطانية على انهيار الائتلاف الوزارى لينشغل المصريون بالصراع الحزبى حول الزعامة والحكم عن المطالبة بانهاء الاحتلال البريطانى لمصر وعودة وحدة السودان مع مصر ، وعلى هذا تصدع الائتلاف وانهار ، وكانت تلك هى التعلة التى تذرع بها الملك فؤاد لاقالة النحاس باشا فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ م ، وتالفت وزارة محمد محمود باشا - وكيل حزب الاحرار الدستوريين - فى نفس يوم اقالة مصطفى النحاس لتعطل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وعلى يد هذه الوزارة جرى الدور التالى من أدوار المفاوضات(٢٤) .

جرت المفاوضات والتى عرفت بمفاوضات « محمد محمود - هندرسون » فى ظل تغيرات فى كل من مصر وبريطانيا ، ففى مصر تتولى الحكم وزارة لا تتمتع بأغلبية شعبية وتعطل الحياة النيابية لتبدأ ما عرف بسياسة اليد

---

(٢٤) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٢٦٧ .

الحديدية ، بينما تغير الحكم فى بريطانيا من حزب المحافظين الى حزب العمال الذى كان أكثر حماسا لتسوية المسألة المصرية ، ومن ثم بدأت حكومة العمال بأقالة اللورد جـورج لويد George Loyed المندوب السامى البريطانى المسئول عن انهيار الائتلاف الحكومى ، والسند الأكبر لمحمد محمود .

جرت المفاوضات بين محمد محمود رئيس الوزراء المصرى والمستر آرثر هندرسون Arthur Hinderson وزير الخارجية البريطانية فى لندن فى صيف عام ١٩٢٩ م ، وانتهت بمشروع أعلن فى ٣ أغسطس ، وهو ان يكن أقل قيودا من مشروع السير أوستن تشمبرلين الا أنه حوى الركنين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقى ، وهما بقاء القوات البريطانية فى مصر ، وبقـاء السودان منفصلا عنها فعلا باقرار الحكم الثنائى فى ربوعه(٢٥) ، وكل ما قدمه أنه حدد مكان القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وتنازلت انجلترا فيه لمصر عن مطلبها بمسئوليتها عن حماية الاجانب الى جانب الاعتراف لمصر بحماية الأقليات .

وعندما تألفت وزارة برلمانية برئاسة النحاس باشا فى أول يناير ١٩٣٠ م ، حصل النحاس على تفويض من مجلسى الشيوخ والنواب فى ٦ فبراير على التفاوض مع الحكومة البريطانية للوصول الى « اتفاق شريف » ، وبدأت المفاوضات فعلا والتى عرفت باسم « مفاوضات النحاس ـ هندرسون » فى لندن يوم ٣١ مارس وقطعت يوم ٨ مايو لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان ، الى جانب اصرار النحاس على أن ينص الاتفاق على تحديد أمد بقاء القوات البريطانية فى مصر ، وتحديد الضمانات الكفيلة بجلاء تلك القوات فى نهاية المدة المحددة ، وأن ينص على اعتبار قناة السويس شريان حيوى لمصر يهمها الدفاع عنه ، وفى ذلك ما يعطى للجيش المصرى وحدة حق الدفاع عن القناة دون مشاركة القوات البريطانية ، التى يجب أن يكون لها موقع واحد فى منطقة قناة السويس ، وأن ينص الاتفاق أيضـا على عودة الجيش المصرى الى السودان ، وهذه العودة جزء من خطة لحل المسألة السودانية .

أعقب قطع المفاوضات بين مصر وانجلترا تآمر ضد وزارة النحـاس اضطره الى تقديم استقالة حكومته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ م ، وتشكيل وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو برئاسة اسماعيل صدقى الذى أسقط دستور عـام ١٩٢٣ م ووضع مكانه دستورا جديدا يعطى للملك فؤاد مزيدا من السلطات ،

---

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ص ٩٧ .

وأسس حزبا جديدا باسم « حزب الشعب » برئاسة اسماعيل صدقى نفسه، واستمر بحكم بالحديد والنار فى مواجهة غضبة شعبية متكررة وموقف موحد من الزعماء الوطنيين من حزب الوفد والأحرار الدستوريين ، ومن بعض أمراء الأسرة المالكة حتى اضطر اسماعيل صدقى الى الاستقالة يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ م أعقبتها وزارة ألفها عبد الفتاح يحيى باشا فى ٢٧ سبتمبر التى ما لبثت أن استقالت فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ لتعقبها وزارة برئاسة محمد توفيق نسيم باشا فى ١٥ نوفمبر ٠

قام نسيم باشا بالغاء دستور عام ١٩٣٠ م واعادة دستور عام ١٩٢٣م ، وعندما صرح وزير الخارجية البريطانية بمعارضته لعودة دستور ١٩٢٣ م قامت المظاهرات الدامية فى أنحاء من البلاد سواء فى القاهرة أو غيرها من المدن المصرية ، أنتجت ائتلافا بين الأحزاب تقدمت بمطالب ومذكرات الى الملك فؤاد لاعادة دستور ١٩٢٣ م وقد أصـــدر مرسوما بذلك فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ م ، والى المندوب السامى البريطانى ليرفع مطلب الائتلاف الى الحكومة البريطانية لفتح باب المفاوضـــات بين انجلترا ومصر التى يمثلها زعمـــاء الائتلاف ٠

وقد ساعد على قوة الموقف المصرى ما صرح به رئيس حزب الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا فى خطبة له بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٥ م جاء فيها : أنه لن يكون ثمة أى تعاون مع انجلترا الا برغبة المصريين ، وأن مصر لن تدخل أى حرب قادمة الا على أساس التعاون بين الأنداد(٢٦) ٠

وسقطت وزارة محمد توفيق نسيم فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ م ، وتشكلت وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ م ، وأصدر الملك فؤاد مرسوما بتشكيل وفد لمفاوضة الانجليز فى ١٣ فبراير برئاسة مصطفى النحاس ومعه أعضاء من حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والمستقلين ، ولكن الملك فؤاد مات فى ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ م ونودى بابنه فاروق ملكا على مصر فى نفس اليوم ٠

---

(٢٦) د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٦ - ١٩٥٦ م) ص ١٢ ٠

معاهدة ١٩٣٦ م

استتبع وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ م المناداة بابنه فاروق ملكا مع تعيين مجلس وصاية نظرا لصغر سنه ، ومن ثم سارت الأمور فى مصر بالتوالى : اجراء الانتخابات لمجلسى النواب والشيخ فى المدة من ٢ الى ٧ مايو فى ظل وزارة على ماهر المحايدة ، واجتمع البرلمان فى ٨ مايو ليستمع الى بيان الحكومة بوفاة الملك فؤاد وارتقاء فاروق عرش مصر ، وتم تعيين مجلس الوصاية على العرش ، وفى يوم ٩ مايو قدم على ماهر استقالة الوزارة الى مجلس الوصايا ليتولى مصطفى النحاس تشكيل الوزارة باعتبار فوز حزب الوفد باغلبية كبيرة فى انتخابات البرلمان ، وفى عهد هذه الوازرة عقدت معاهدة ١٩٣٦ م ٠

بدأت المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وانجلترا فى القاهرة والاسكندرية وتم التوقيع على المعاهدة فى لندن ، وكان يمثل مصر هيئة المفاوضة المشكلة فى عهد الملك فؤاد برئاسة النحاس باشا واشتراك الأحزاب الأخرى بممثلين عنها ما عدا الحزب الوطنى الذى كان يتمسك بعبارة « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » وعن الجانب البريطانى السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى فى مصر ، واستغرقت الفترة من ٢ مارس حتى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ م ، ولما كان للمعاهدة تأثيرها الكبير على ما تلاها من أحداث مرت على مصر حتى تم جلاء الانجليز على مصر ، فاننا سنناقشها ونناقش نتائجها ٠

كان أهم ما نصت عليه المعاهدة هو النص على التحالف بين الدولتين الصديقتين مع ما يتطلبه ويعنيه التحالف فى وقت السلم والحرب ، كما نصت على جلاء القوات البريطانية من المدن المصرية وتمركزها فى منطقة قناة السويس ، وأن يصير عددها عشرة آلاف جندى و ٤٠٠ طيار الى جانب ٤ آلاف موظف مدنى ، وأن تقوم مصر ببناء المعسكرات اللازمة لهذه القوات فى منطقة قناة السويس وتبنى الطرق التى تربط المنطقة فيما بين مدنها وفيما بينها وكل من القاهرة والاسكندرية ، وأن تبقى القوات البريطانية المرابطة بمدينة الاسكندرية لمدة ثمانى سنوات من تاريخ عقد المعاهدة ثم تنتقل الى منطقة القناة حتى تستكمل مصر بناء الطرق والمعسكرات المشار اليها ، وأن يكون للطائرات البريطانية حق التحليق فى الأجواء المصرية دون قيود ، وأن يكون للطائرات المصرية نفس الحق فى الأجواء البريطانية ، وأن تلتزم الحكومة

المصرية فى وقت الحرب أو فى حالة قيام خطر دولى مفاجىء بتقديم جميع التسهيلات البرية والبحرية والجوية للقوات البريطانية ، وبعد عشرين سنة من المعاهدة من بدء تنفيذ المعاهدة تتشاور الحكومتان حول جلاء القوات البريطانية عن الأرض المصرية جلاء كاملا في ضوء قدرة الجيش المصرى على حماية قناة السويس عوضا عن القوات البريطانية ، وفى نفس الوقت فبعد عشرين سنة او على الاقل عشر سنوات يمكن للطرفين اعادة النظر فى نصوص المعاهدة فاذا اختلفا لجآ الى عصبة الأمم ، والنص على استمرار السيادة المصرية على السودان مع استمرار ادارة السودان على النحو الذى حددته اتفاقيتى الحكم الثنائى مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل تلك الاتفاقيتين ، وأخيرا اقرار حق مصر فى المطالبة بالغاء الامتيازات الأجنبية .

ويمكن القول أن معاهدة ١٩٣٦ م كانت وليدة اصطناع القوة بحكم أن انجلترا بسبب وجود قواتها العسكرية فى الشرق الأوسط ، كانت تستطيع مواصلة احتلال مصر والسودان سواء رضى المصريون بذلك أم كرهوا ، كما كانت تستطيع الدفاع عن مصر ، سواء اشتركت مصر فى هذا الدفاع أم لم تشترك(٢٧) .

ومع ذلك فيمكن حساب ايجابيات تلك المعاهدة من أنها أكدت المطالب المصرية بالتخلص من سيطرة وتدخل الموظفين الانجليز فى شئون الجيش والبوليس المصرى ، ومن ادارة الأمن العام ، وأن مسئولية حماية أرواح وممتلكات الأجانب تقع على عاتق الحكومة المصرية وحدها دون سواها ، واعترفت بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأصبح المندوب السامى سفيرا(٢٨) .

كما أكدت المعاهدة على ضرورة الغاء الامتيازات الأجنبية دون تأخير واقامة نظام انتقالى لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر ، وفى اثناء تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى ، وفى فترة الانتقال لا يكون للمحاكم

---

(٢٧) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ص ١٦ .

(٢٨) انتونى ناتنج تعريب د. راشد البراوى . العرب انتصاراتهم وأمجاد الاسلام ص ٥١٤ .

المختلطة أى اختصاص تشريعى ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين ، وتقتصر مهمتها على تطبيق القوانين المصرية التى تسن أو تعدل لتكون سارية على الجميع من مصريين وأجانب • وفى نهاية مدة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة ، ويحدد فترة الانتقال المؤتمر الذى يعقد للنظر فى الغاء نظام الامتيازات بأسره(٢٩) • فاذا تعذر الاتفاق بين مصر والدول صاحبة الامتيازات احتفظت مصر بحقوقها كاملة ازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة •

وشعورا من مصر بأن الامتيازات الأجنبية أغلالا فى عنقها تهدد سيادتها وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والادارة والأمن العام(٣٠) ، وتنفيذا لمعاهدة عام ١٩٣٦ م دعت الحكومة المصرية الى عقـــد مؤتمر دولى فى مونترو بسويسرا يحضره ممثلو حكومات الدول صاحبة الامتيازات فى مصر ، وقد عقد المؤتمر فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ م وأصدر قراراته فى ٨ مايو من نفس العام، وكان على رأس وفد مصر مصطفى النحـــاس باشا ، وحضره مندوبون عن حكومات : اتحاد جنوب أفريقيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واستراليا ، وبلجيكا ، وبريطانيا العظمى ، وأيرلندا الشـــمالية ، والدانمرك ، ومصر ، وأسبانيا ، وفرنسا ، واليونان ، والهند ، ودولة أيرلندا الحرة ، وايطاليا ، والنرويج ، وزيلنده الجديدة ، وهولنده ، والبرتغال ، والسويد •

ويتضح من عدد الدول المدى الذى وصلت اليه الامتيازات الأجنبية فى الاساءة للمصالح المصرية ، وكان أهم ما توصل اليه مؤتمر مونترو موافقة جميع الدول المشاركة على الغاء الامتيازات فى مصر الغاء تاما ، وأن يخضع جميع الاجانب للقوانين المصرية دون تمييز ، وأن تظل محكمة الاستئناف المختلطة وغيرها من المحاكم المختلطة الاول درجة قائمة فى فترة انتقال تنتهى فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ ، ولا يجوز لهذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية ، ولكل دولة من الدول المتعاقدة ولها محاكم قنصلية فى مصر أن تحتفظ بها لتفصل فى الأحوال الشخصية لرعاياها حتى نهـــاية فترة الانتقال فتلغى المحاكم القنصلية وتؤول اختصاصاتها واختصاصات المحـــاكم المختلطة الى المحاكم الوطنية •

---

(٢٩) شفيق غربال تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ص ٣٠٢ ــ ٣٠٣ •

(٣٠) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ٢٧ •

ومما يدل على أهمية مسألة الامتيازات الأجنبية ومعالجة معاهدة ١٩٣٦ لها أنه بعد أن توصل الطرفان المتفاوضان المصرى والبريطانى الى مشروع اتفاقية عام ١٩٣٦ م علق محمد محمود باشا - عضو هيئة التفاوض عن حزب الأحرار الدستوريين - موافقته على المعاهدة على « كسبنا مسألة الامتيازات وحصولنا على ما نريده منها ، وها هو ذا قد وافق على المعاهدة مما يدل على أن مكسبنا فى هذه النقطة بالذات كان لا يستهان به »(٣١) ٠

وقد أعقب نجاح مصر فى مؤتمر مونترو دخول مصر فى عصبة الأمم ، اذ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ م فى « جنيف » ووافقت باجماع الآراء على قبول مصر فى العصبة(٣٢) ، واستطاعت مصر عقد اتفاق مع شركة قناة السويس صار لمصر بمقتضاه عضوين فى مجلس ادارة الشركة ، وأن تدفع الشركة سنويا لمصر ٣٠٠ ألف جنيه وأن ترتفع نسبة الموظفين المصريين العاملين فى الشركة الى ٣٣٪ وأن تتكفل الشركة ببناء الطريق العسكرى بين بور سعيد والسويس ٠

وفى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ تولى الملك فاروق سلطته الدستورية ، وبعد يومين استقالت وزارة النحاس باشا حسب العرف الدستورى وعهد اليه الملك بتشكيل الوزارة الجديدة فتم ذلك فى ٣ أغسطس ، وفى عهد هذه الوزارة افرج عن الضابط الوطنى السودانى على عبـــد اللطيف ، واحتفل فى ١٥ أكتوبر بدار محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى المختلط تنفيذا لاتفاقية مونترو ، وعادت أورطة مصرية الى السودان فى شهر ديسمبر من نفس العام ٠ وفى الثلاثين من هـــذا الشهر أقيلت وزارة النحاس بدعوى أن الشعب لم يعد يؤيدها ، وتشكلت وزارة جديدة فى نفس اليوم يرأسها محمد محمود استمرت حتى أغسطس ١٩٣٩م ٠

وفى عهد هذه الوزارة التى خنقت الحريات وتدخلت فى الانتخابات ، اتخذت بعض الاجراءات ذات الصفة الدولية منها الغاء مجلس الصحة البحرية فى معاهدة ٣١ أكتوبر ١٩٣٨ م بباريس حيث كان هذا المجلس عبارة عن هيئة دولية يعمل فيه أطباء وموظفون أغلبهم أجانب من أجل مراقبة الشئون

---

(٣١) جاء ذلك فى البيان الذى ألقاه الدكتور أحمد ماهر عند ختام مناقشته هذه فى مجلس النواب ٠ عرفال : المرجع السابق ص ٢٨٩ ٠

(٣٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٣٩ ٠

الصحية فى الموانى والحدود ، والغاء هذا المجلس ونقل اختصاصاته الى وزارة الصحة المصرية فيه كسب كبير لمصر •

كما أنه فى عهد هذه الوزارة قامت بريطانيا بالتفاوض نيابة عن مصر مع ايطاليا فى مسألة الحدود بين السودان والمستعمرات الايطـــالية بشرق أفريقيا ، وقد توصل المتفاوضون الى اتفاق عقد فى مدينة روما فى ١٦ أبريل ١٩٣٨ م شارك فيه الوزير المفوض المصرى فى روما ، ونتج عنه تأكيد الوجود البريطانى فى السودان بصفة رسمية ودولية مع اعتراف مصر باقتسام شرق أفريقيا بين انجلترا وايطاليا وغيرها •

انتهى عهد وزارة محمد محمود بالاســـتقالة فى أغسطس ١٩٣٩ م وأعقبتها وزارة شكلها على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى التى بقيت فى الحكم حتى يونيو ١٩٤٠ م ، وفى عهدها اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية ، فماذا كان موقف مصر ؟

نفذت الحكومة ما طلبته منها بريطانيا بموجب معاهدة ١٩٣٦ م فأعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على المطبوعات ، وقطعت العلاقات السياسية والاقتصادية مع المانيا ، واتخذت من الاجراءات ما تتطلبه من مراسيم قوانين تتفق مع حالة الحرب • وزار على ماهر السودان فى فبراير ١٩٤٠ م زيارة كان لها وقع طيب لدى السودانيين ولم ترتح لها السلطات البريطانية •

وفى أول ابريل ١٩٤٠ م قدم مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد مذكرة الى السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (الذى عرف عام ١٩٤٣ باسم لورد كيلرن) ليتولى ابلاغها الى الحكومة البريطانية ، وكان أهم ما جاء بهذه المذكرة ــ التى وجدت اغتباطا كبيرا لدى المصريين ــ أن تتعهد بريطانيا من الآن ــ ١٩٤٠ ــ بأن تجلو قواتها بالكامل عن الأرض المصرية عندما تنتهى معارك الحرب العالمية الثانية ، وأن تعترف بريطانيا بحق مصر فى المشاركة الفعلية فى مفاوضات الصلح بين المتحاربين لضمان مصالحها ، وأن تفتـــح المفاوضات بين مصر وانجلترا بعد الصلح الدولى للاعتراف بحقوق مصر الكاملة فى السودان لصالح وحدة وادى النيل ، هذا الى جانب النص على الغاء الأحكام العرفية ، ورفع القيود المفروضة على تصدير القطن المصرى للدول المحايدة •

والقيمة الأساسية لهذه المذكرة بخلاف ما نصت عليه من ايجابيات ، هو أنها صدرت من الزعيم الذى وقع على معاهدة ١٣٩٦ أى قبل أربع سنوات

من تقديم المذكرة ، ورغم أنه لم يكن يتوقع استجابة مشجعة من بريطانيا بسبب الحرب وبسبب أن مداد المعاهدة لم يجف بعد ، الا أن المذكرة أحدثت تأثيرا كبيرا على الروح الوطنية المصرية بنفس القدر الذى أحدثت فيه استياء وسخطا من جانب الحكومة البريطانية ٠

وبناء على هذا اعتقل بعض المصريين ممن لهم نشاط داخلى قد يعرقل مجهود الانجليز الحربى ، وخصص للمعتقلين معتقلان أحـــدهما بالزيتون والآخر بالمنيا ، وكانت الحكومة المصرية بطبيعة الحال بناء على توجيهات من السفارة الانجليزية(٣٣) قد قامت بهذه الاعتقالات ٠

وعندما أعلنت ايطاليا الحرب على انجلترا وفرنسا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ م اتخذت مصر منها نفس الموقف الذى اتخذته من ألمانيـــا ، الا أن الحكومة البريطانية وجهت لوما شديدا لوزارة على ماهر متهمة اياها بالميل نحو ايطاليا فما كان من على ماهر الا أن استقال فى ٢٣ يونيو ، وقبلها الملك فاروق يوم ٢٧ يونيو وعهد الى حسن صبرى تأليف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم فأعلن تشكيلها فى اليوم التالى ، وفى عهد هذه الوزارة ألغى صندوق الدين العمومى فى ١٧ يوليو بعد مفاوضات استمرت من عام ١٩٣٧ م حتى صدر الاتفاق بالغائه فى ١٧ يوليو ١٩٤٠ بين مصر وكـــل من انجلترا وفرنسا وايطاليا ، وفى عهد هذه الوزارة كذلك صدر القانون القاضى بمد امتيـــاز البنك الأهلى (الانجليزى أصلا وتكوينا) أربعين سنة أخرى ، وكان ينتهى أجله سنة ١٩٤٨ م ، وهو الامتياز الذى يخول هذا البنك حق اصدار أوراق النقد المصرية (البنكنوت) ويجعل اقتصاديات البلاد الى حد كبير رهن ما يصدره من هذه الأوراق لأنه بمثابة بنك الدولة(٣٤) ٠

وفى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ توفى حسن صبرى لتخلفه وزارة حسين سرى الى شهر فبراير ١٩٤٢ م ، وخلال حكم هذه الوزارة تعرضت مصر للغارات الجوية على الاسكندرية والقاهرة وتعرضت وزارة حسين سرى لأزمات ومؤامرات وضغوط من الانجليز مما دفعه الى تقـــديم استقالة حكومته فى ٢ فبراير ١٩٤٢ م ٠

واعقب استقالة وزارة حسين سرى أن طلب الانجليز أن تحكم مصر

---

(٣٣) عاصم الدسوقى ٠ مصر فى الحرب العالمية الثانية ص ٦٠ ٠

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى ٠ المرجع السابق ص ٩٠ ٠

وزارة ذات تأييد شعبى ، ومن هنـــا طلبوا من الملك تحت تهديد الدبابات تكليف النحاس بتشكيل الوزارة ، الذى قبل على أساس حزبى لا ائتلاف أحزاب ، وفى ٥ فبراير بعث النحاس برسالة الى السفير البريطانى أوضح فيها أنه قبل مهمة تشكيل الوزارة على أساس عدم تدخل من جانب بريطانيا فى شئون مصر الداخلية وبخاصـــة فى تأليف الوزارة أو تغييرها ، وطلب منه تأييد هذا الكلام ، فرد عليه السفير مؤيدا رسالة النحاس .

وأهمية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م يأتى من كون بريطانيا قد ساءها ظهور علامات سرور وابتهاج بين الرأى العام المصرى لكل انتصار يحرزه روميل فى الصحراء الغربية المصرية ضد قوات الحلفاء ، ومعنى ذلك أن يحدث فى مصر ما حدث فى العراق أثناء ثورة رشيد عالى الكيلانى وموقف الشعب العراقى المعادى للانجليز . وكانت لحادث ٤ فبراير فى مصر وحـــركة رشيد عالى فى العراق دلالات عميقة بالنسبة الى المستقبل ، كان من رأى الانجليز أن مصر والعراق دولتان متحالفتان مع انجلترا ضد دولتى المحور وأن القوات البريطانية التى أسقطت حـــكم رشيد عالى وأرغمت ملك مصر على قبـــول النحاس باشا رئيسا للوزارة قد ساندت مؤيديها ضد معارضيها مستهدفة على حد قولها صالح العرب والمصريين والانجليز على قدم المساواة(٣٥) .

وقد ساهمت مصر فى معارك الحرب العالمية الثانية مساهمات كبيرة سواء بالتسهيلات التى أعطتها للحلفاء فى أراضيها ومياهها ، أو التموين الذى قدمته لجيوش الحلفاء أو القوات المصرية التى شاركت فى الدفاع عن مصر وحراسة الموانى والمطارات وغير ذلك ، مما حدا بالمصريين وخاصة جبهـــة المعارضة المصرية الى تقديم مذكرة لأقطاب الحلفـــاء وعلى رأسهم الرئيس الأمريكى روزفلت والمستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أثنـــاء اجتماعهم بفندق مينا هاوس بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٤٣ م ، تضمنت جلاء كامل للقوات الأجنبية عن الأرض المصرية والاعتراف بوحدة وادى النيل وسيادة مصر وحدها على قناة السويس ، وأن تشارك مصر فى مؤتمر الصلح القادم على قدم المساواة ..

وفى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقال الملك وزارة النحاس وكلف أحمد ماهر بتشكيل وزارة جديدة استمرت حتى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ م حين اغتيل أحمد

---

(٣٥) د. أحمد عبد الرحمن مصطفى المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧ .

ماهر ، فتشكلت وزارة أخرى برئاسة النقراشى باشا فى نفس اليوم ، وبعد يومين أعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان . وكان الملك فاروق قد التقى مع الرئيس الأمريكى روزفلت والمستر ونستون تشرشل فى البحيرات المرة فى ١٤ فبراير .

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية تطلعت مصر الى تحقيق أمانيها التى طالما طالبت بها خاصة وأن مصر ساهمت بكل ما تملك الى جانب الحلفاء فى الحرب ، كما أن الحكومة المصرية أعلنت فى نوفمبر ١٩٤٣ م انضمامها الى مبادىء ميثاق الأطلنطى(٣٦) ورحبت كل من الولايات المتحدة وانجلترا بهذا الانضمام ، ودعيت مصر الى مؤتمر سان فرانسسكو ، وشاركت مصر فى الاجتماعات التى استمرت من ٢٥ أبريل الى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ حيث أعلن ميثاق هيئة الأمم المتحدة ووقعه ٥٣ دولة من بينهـا مصر . ولكن الشعب المصرى ما زال ينتظر جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر ، فهل ستجلو بريطانيا لمجرد أن تتقدم الحكومة المصرية بطلبات ومذكرات للحكومة البريطانية أو لمجرد قيام المظاهرات ضد انجلترا فى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر ؟

---

(٣٦) نصت مبادىء ميثاق الأطلنطى على عدم سعى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا للتوسع الإقليمى ، وألا تحدث تغيير فى الأراضى ضد رغبات الشعوب ، واحترام حق كل شعب فى اختيار شكل حكومته ، وضمان حرية الإبحار وعقد الاتفاقات التجارية ، وسيادة السلام فى العالم ، ونبذ استخدام القوة ، وإعادة الشعوب المقهورة لحقوقها وحكوماتها المحلية .

جـــلاء الانجليز

لم تكن المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية بجديدة على الشعب المصرى الذى ما فتىء منذ وقـــع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ م على الأرض المصرية يكافح بشتى أنواع الكفاح وبالقدر الذى يسعه أن يقوم به من أجل اجلاء الانجليز عن أرض مصر ، ولكن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بعدة أمور جعلت اصرار المصريين أكثر عنادا لنيل مطالبهم ، لعل أهم هذه الامور زيادة الوعى فى مصر ، والاستياء مما فعله الانجليز بمصر خاصة أثناء الحرب ، والتضحيات الكبيرة التى تحملها الشعب المصرى أثناء الحرب ، هذا الى جانب اعلان ميثاق الأطلنطى وميثاق هيئة الأمم المتحدة وهى تنص على حق الشعوب فى السيطرة على مقدراتها دون تدخل خارجى ٠

لم يكن غريبا اذن أن يصدر قرار من مجلس وزراء مصر بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ م يطالب بريطـــانيا بسحب قواتهـــا من الأرض المصرية والسودانية وتحقيق وحدة وادى النيل ، وعندما ردت بريطانيا بمذكرة اشتم منها الشعب المصرى اصرارها على التسويف فى الجـــلاء بدعـــوى التمسك بمبادىء معاهدة ١٩٣٦ م ٠ قامت المظاهرات الصاخبة وجرت أحداث دامية فى الشارع المصرى ضد السياسة البريطانية كان منها ما عرف بحادث كوبرى عباس الذى تمثل فى اصطدام مظاهرة قام بها طلاب الجامعة المصرية (جامعة فؤاد) بقوات البوليس عند الكوبرى الموصل بين الجيزة والقاهرة يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ م ، ومظاهرة اليوم التالى استنكارا لما وقع فى اليوم السابق الى جانب المظاهرات التى عمت مدن مصر الأخرى كالاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط وغيرها وتصدى لها البوليس بقوة ٠

ونتيجة للسخط الذى عم الشعب المصرى من تصرف البوليس ضـــد المتظاهرين قدم محمود فهمى النقراشى باشا استقالة وزارته ، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة اسماعيل صدقى بعد يومين ، ولكن المظاهرات الشعبية استمرت مطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل ، وكان أشدها مظاهرة يوم ٢١ فبراير التى واجهتها سيارات بريطانية مسلحة فسقط شهداء وجرحى كثيرين سواء فى القاهرة أو المدن الأخرى ، كان من نتـــائجها وقف مجلس

البرلمان جلستيهما يوم ٢٥ فبراير حدادا على أرواح الشهداء ، واعلان الاضراب العام بين صفوف الشعب بمختلف طوائفه وحرفه يوم ٤ مارس ، كما كان من نتائج تلك الأحداث سحب اللورد كيلرن السفير البريطاني وتعيين السير رونالد كامبل Ronald Campell محله فى نفس هذه الأيام الدامية ٠

حاول اسماعيل صدقى التفاوض مع بريطانيا لتحقيق المطالب الوطنية، ومن ثم ترأس وفـــدا للمفاوضات ، بينمـــا ترأس اللـــورد ستانسجيت Stansgate الوفد البريطانى ، ومن ثم بدأت المفاوضات فى مصر فى النصف الثانى من شهر ابريل ١٩٤٦ م ولكنها تعثرت ، وفى أثنائها لجأت بريطانيا الى اجراء لتهدئة خواطر المصريين فأجلت حاميتها من القلعة (قلعة صلاح الدين) من القاهرة وأنزلت علمها ، ورفع الملك العلم المصرى يوم ٩ يوليو ١٩٤٦ م ٠

سافر وفد المفاوضات المصرى الى لنـــدن فى ١٧ أكتوبر لاستئناف المفاوضات هناك مع المستر بيفن وزير الخارجية ، وبعد أسبوع توصل الطرفان الى ما عرف باسم « معاهدة صدقى - بيفن Pevin » التى احتوت على نصوص رفضها الشعب المصرى بسبب اصرار بريطانيا على عودة قواتها بعد الجلاء واشراك مصر فى عمليات عسكرية لا ناقة لها فيها ولا جمل ، وأن الجلاء التام عن مصر سيتم خلال ثلاث سنوات تنتهى فى أول سبتمبر ١٩٤٩ م ، وأن المسألة السودانية تخضع لمفاوضات تجرى بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر ، ولم يرض هذا النص كذلك الشعور الوطنى فى كـــل من مصر والسودان ، خاصـــة أن النوايا البريطـــانية ظهرت فى تعقيب المسئولين البريطانيين على حديث اسماعيل صدقى لوكالة رويتر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ بعد عودته من لندن والذى قال فيه : لقد صرحت فى الشهر المـــاضى أننى سأجىء بالسودان الى مصر ، واليوم أقرر أنى نجحت فى مهمتى ، ذلك ان الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية »(٣٧)، وحيث جاء فى التعقيب البريطانى ما ينفى تصريحات رئيس الوزراء المصرى وما يؤكد تمسك انجلترا باتفاقيتى الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩ ٠

ونتيجة لهذا الموقف قدم اسماعيل صـــدقى استقالة حكومته يوم ٨

---

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية حـ ٣ ص ٢١٣ ٠

ديسمبر ١٩٤٦ م فعهد الملك الى النقراشي باشا تشكيل الوزارة الجديدة فى اليوم التالى ، ونتيجة لاستمرار السخط الشعبى وخاصة الاضراب العام الذى ساد بين أبناء الشعب المصرى حدادا واحتجاجا على اتفاقيتى الحكم الثنائى ، وذلك يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ م ، لجأت انجلترا الى اجلاء قواتها من بعض المواقع فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، ورفع العلم المصرى على ثكنات قصر النيل يوم ٣١ مارس ١٩٤٧ م ، وبذلك لم تعد قوات بريطانية معسكرة فى كل من القاهرة والاسكندرية وجزء كبير من أراضى الدلتا ٠

ولكن عندما وجد النقراشي اصرار بريطانيا على موقفها كما وضح فى مشروع « صدقى — بيفن » ، عرض القضية المصرية السودانية على مجلس الأمن خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٤٧ م لتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما عاجلا ، وانهاء النظام الادارى لحكم السودان بموجب اتفاقيتى الحكم الثنائى ٠ وحضر النقراشي بنفسه المناقشات فى مجلس الأمن باعتبـــاره رئيسا لوزراء مصر ووزيرا لخارجيتها ، ودافع عن المطالب المصرية بكل الحجج والأسانيد القانونية والشرعية والدولية ، ولكن مجلس الأمن بضغط من بريطانيا امتنع عن اصدار قرار بالجلاء العاجل والكامل عن مصر والسودان ، بل وقف موقفا سلبيا دون أن يصدر أى قرار فى القضية المعروضة عليه ٠ فعاد النقراشي الى مصر يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ بعد أن أعلن فى نيويورك أن مصر لن تدخل فى مفاوضات مع انجلترا الا بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان ٠

وقد شاركت مصر خلال وزارة النقراشي فى معارضة قـــرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود والصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م ، وتحققت المصالح الاستعمارية فى اقرار هذا التقسيم رغما عن العرب المستضعفين ، وليس قرار مجلس الامن بخصوص القضية المصرية ببعيد !! ، كما شاركت مصر فى حرب فلسطين فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ م وخسرت مصر كثيرا من شهدائها على الساحة الفلسطينية ، ولم يقدر للعرب بجيوشهم النظامية القضـــاء على عصابات اليهود بسبب تخاذل الزعامات العربية آنذاك ٠

وعندما اغتيل النقراشي باشا على يد أحد أعضـــاء جماعة الأخـــوان المسلمين فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ عهـــد الملك الى رئيس ديوانه ابراهيـــم عبد الهادى تأليف الوزارة فشكلها فى نفس اليوم التى استمرت حتى سقطت فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ لتخلفها وزارة ائتلافية برأسها حسين سرى باشا ،

وفى عيده أنتهت فترة الانتقال الخاصة بالامتيازات الأجنبية ، وبذلك انحلت المحاكم المختلطة وانتقلت سلطتها الى المحاكم الوطنية فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ ، وقد أجريت الانتخابات فى يناير ١٩٥٠ م ليفوز فيها حزب الوفد ويشكل النحاس باشا الوزارة نفس الشهر .

قاد النحاس باشا حملة سياسية للضغط على بريطانيا من أجـــل الجلاء عن مصر والسودان ، فقد أعلن فى خطبة العرش التى ألقاها فى البرلمان فى ١٦ يناير ١٩٥٠ م تمسك مصر بجلاء الانجليز عن كل وادى النيل شماله وجنوبه وعودة وحدة وادى النيل ، وعندما مر المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية بالقاهرة فى يناير ١٩٥٠ م أيضا واستقبله النحاس باشا فى مكتبه نوقشت المطالب المصرية الوطنية ، وفى مايو من نفس العـــام زار المارشال سليم رئيس أركان حرب الجيش البريطانى القـــاهرة ونوقشت معه أيضا ترتيبات اجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل .

وبعد خمسة أيام من اعلان النحاس باشا الغاء معاهدة ١٨٣٦ م تقدمت للمطالب الوطنية فقد اتخذ خطوة جريئة تتمشى مع الامانى الوطنية وأعنى بها ما أعلنه فى البرلمان المصرى فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ م من قطع للمحادثات السياسية بين مصر وانجلترا والغاء معاهدة ١٩٣٦ م واتفاقيتى الحكم الثنائى لادارة السودان ، وجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » .

وبعد خمسة أيام من اعلان النحاس باشا الغاء معاهدة ١٩٣٦ م تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع الى مصر لتشكيل ما عرف بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط يكون مقرها القاهرة وتضم كلا من المملكة المتحدة وفرنسا وتركيا الى جانب الولايات المتحدة ثم مصر وبقية الدول العربيـــة ، ولكن الحكومة المصرية رفضت هذا العرض كلية وتبعتها بقية الأقطار العربية مما أغضب الحكومة الأمريكية ودفع المستر أتشيسون Acheson وزير الخارجية الأمريكى الى أن يعلن أن الرفض المصرى غير مشروع(٣٨) .

وكانت هذه الخطوة الوطنية دافعا للشعور الوطنى ليندفع فى عمليات فدائية ضد القوات البريطانية المعسكرة فى منطقة قناة السويس ، والصدام المستمر بين المصريين والانجليز على كل المستويات الرسمية والشعبية فى مدن

(٣٨) Stevens, G G. : The United States and the Middle East, P. 157.

القناة ، مما دفع الانجليز الى تدبير حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ م مع الملك وأعداء الحكومة ، ومن ثم أقيلت وزارة النحاس باشا لتعقبها وزارات لا تستند الى قواعد شعبية لم تمكث فى الحكم طويلا حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة الجيش لتحقيق المطالب الوطنية ٠

أعقب بيان النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ م فى البرلمان بالغاء معاهدة ١٩٣٦ م موافقة البرلمان على الغاء المعاهدة فى ١٥ أكتوبر ، وخشيت بريطانيا من رد الفعل الذى قد يحدثه هذا القرار فى العالم العربى الذى قد تحذو دوله حذو مصر فتلغى معاهداتها مع انجلترا ، ومن ثم أعلن أنتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية بأن انجلترا تتمسك بالمعاهدة وترى أنه لا يجوز الغاءها من طرف واحد ، ومن ثم عززت بريطانيا قواتها فى منطقة قناة السويس تحسبا لموقف مشابه لموقف ايران عندما ألغى الوطنيون هناك امتياز الشركة البريطانية للبترول(٣٩) ٠

وبينما ساندت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الموقف البريطانى فى مصر خاصة أن تلك الدولتان اشتركتا مع انجلترا وتركيا - كما ذكرنا - فى التقدم بمشروع قيادة الدفاع المشترك الذى رفضته مصر ، أيدت جامعة الدول العربية والبرلمان السورى الموقف المصرى تماما ، وكل ذلك دفع بالمصريين الى تعبئة الرأى العام ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وفى الوقت الذى مارس فيه المصريون عمليات فدائية ضد تلك القوات امتنع العمال المصريون عن العمل فى المعسكرات البريطانية ٠

وكان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى مظهره دليلا على ضيق المصريين بالاحتلال البريطانى وبانشاء دولة اسرائيل ، ودليلا على فساد نظام الحكم القائم ، فان هناك أيد خفية لعبت دورا فى ازدياد لهيب الحريق الذى أتى على معظم المحلات والفنادق التى يمتلكها أجانب والذى قتل فيه كثير من أفراد الجالية البريطانية ، مما جعل الملك فاروق يستند الى هذه الأحداث فى اقالة وزارة الوفد التى كان مطلبها الوطنى الأساسى جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية ٠

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م كان من مبادئها الستة المعلنة

---

(٣٩) د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى ٠ المرجع السابق ص ٧٩ - ٨٠ ٠

جلاء القوات الانجليزية من مصر ، وعندما وجدت انجلترا تأييدت الولايات المتحدة الأمريكية للثـــورة المصرية التى خلصت مصر من حـــكم ملك فاسد وباشوات مستغلين قد يؤدى استمرارهم على رأس الســـلطة فى مصر الى انتشار الشيوعية فى مصر ، لم تجرؤ انجلترا على مواجهة قيام الثورة فى مصر بالقوة ، بل على العكس وجدنا الحكومة البريطانية تستجيب لطلب حكومة الثورة بفتح المفاوضات حول المسألة السودانية ، وبالفعل تم التوصل الى اتفاقية استقلال السودان فى فبراير ١٩٥٣ ٠

وبعد شهر من توقيع اتفاقية السودان اقترحت الحكومة البريطانية على حكومة الثورة فى مصر استئناف المفاوضات بين الطرفين حول مستقبل القواعد البريطانية فى منطقة قناة السويس ، ولم تكن حكومة الثورة تمانع فى فتح المفاوضات حول هذا الموضوع بشروط معلنة وهى أن يتم جلاء هذه القوات عن الأرض المصرية بدون شروط وان مصر ليست على استعداد للاشتراك فى أية محالفات أو أية أنظمة دفاعية مع انجلترا أو غـــيرها ، وأن تتمتع مصر بالاستقلال الكامل والسيادة على كل جزء من أراضيها ٠

وفى الوقت الذى بدأت فيه المفاوضات بين الطرفين فى أواخر أبريل ١٩٥٣ كانت معسكرات التدريب تعد الفدائيين المصريين للعمل ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وعندما تبين للمفاوض المصرى تسويف البريطانيين قطعت المفاوضات فى شهر مايو وبدأ الفدائيون المصريون عمليات انتحارية ضد أفراد القوات البريطانية وضد المنشئات البريطانية مما أحدث انقساما فى الرأى العام والحكومة البريطانية بل وجعل الولايات المتحـــدة تخفف من تأييدها المطلق للسياسة البريطانية نحو مصر .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن عداء العرب للانجليز من جراء ماضيهم الاستعمارى فى المنطقة من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب ومصالحها هى البترولية بوجه خاص ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية ، ولذلك اهتمت بأن تبذل مساعيها الودية لكى تصل مصر وانجلترا الى تسوية سلمية وبالتالى يحقق سلام الشرق الأوسط واستقراره ٠ خاصة أن دول الجامعة العربية أعلنت مساندتها لمصر(٤٠) ٠

---

(٤٠) د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٢٥ ٠

اقتنعت الحكومة البريطانية أخيرا تحت ضغط العمل الفدائي المصرى بعدم جدوى وفاعلية القواعد البريطانية فى قناة السويس ، فمالت الى التساهل في مفاوضاتها مع مصر حول مستقبل تلك القواعد ، وبالفعل عندما استؤنفت المفاوضات بين الطرفين وفي ١٩ آكتوبر ١٩٥٤ م توصل الطرفان الى اتفاق نص على جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضى المصرية خلال فترة عشرين شهرا ، وانتهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ ، وأن يسرى الاتفاق لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وأن تبقى بعض أجزاء قاعدة القناة فى حالة صالحة وتكون معدة للاستخدام مباشرة فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أى بلد عربى أو على تركيا مع تسهيلات مصرية على أن تجلو القوات البريطانية العائدة فور وقف القتال ، وأن تعطى مصر للطائرات البريطانية التسهيلات اللازمة ، واحترام معاهدة الآستانة ١٨٨٨ م بخصوص قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر .

وبالتصديق على هذه المعاهدة وتنفيذها جلا الانجليز بقواتهم عن أرض مصر بعد احتلال دام أكثر من سبعين سنة ، ورغم أن المعاهدة كانت تحوى بعض الشروط المجحفة بمصر مثل عودة القوات البريطانية الى مصر اذا تعرضت تركيا الى عدوان خارجى مما كان يعنى ربط الدفاع عن مصر بحلف الأطلنطى ، وتقديم مصر تسهيلات فى أراضيها للبريطانيين ، وسريان الاتفاقية لمدة سبع سنوات تظل البنود المجحفة بمصر قائمة ، وانتقال القوات البريطانية من قناة السويس الى قبرص قريبا من مصر ، فان المعاهدة تضمنت بنودا ايجابية، فهى الى جانب الجلاء الكامل تسلمت مصر منشئات عسكرية قدرت بحوالى ستين مليون جنيه ، كما استفادت مصر من عدم النص على عودة القوات البريطانية الى مصر فى حالة قيام حرب بين العرب واسرائيل ، وبذلك أضاعت مصر الفرصة التى حاولت اسرائيل الاستفادة منها ببقاء القوات البريطانية بمصر أو على الأقل العودة فى حالة الحرب بين العرب وبين اسرائيل ، كما صارت قناة السويس تحت السيادة المصرية مع العلم بأن القناة شريان للمواصلات البريطانية مع الشرق الأقصى .

وقد رحبت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بل وباكستان بالمعاهدة ، واعتقدت هذه الدول أن المعاهدة بداية لتقارب بين مصر ودول الغرب ، وقد أدى ذلك الى أن تفتح انجلترا صفحة جديدة فى علاقاتها بمصر، فارسلت البعثات الاقتصادية والعسكرية الى مصر ، ورفعت الحكومة البريطانية الحظر على تصدير الأسلحة الى مصر ، بينما هاجم الاتحاد السوفيتى المعاهدة

واعتبرها خطوة لضم مصر الى المحالفات الغربية وأن مصر نستقبل أسلحة امريكية .

أما اسرائيل فقد هاجمت بشدة المعاهدة لأنها لم تحقق لها ما كانت ترجوه من بقاء العلاقات متوترة بين مصر وانجلترا ، وجعل اسرائيل تواجه الجيش الوطنى المصرى دون حاجز القوات البريطانية بين الجانبين ، وأن جلاء انجلترا عن مصر يعنى ترك اسرائيل يواجه مصر والعرب دون حماية ، ومن ثم حاولت اسرائيل تعكير العلاقات بين مصر وانجلترا قبل نهاية فترة العشرين شهرا المحددة فى المعاهدة لانسحاب القوات البريطانية نهائيا من قناة السويس ، فدبرت مذبحة لبعض جنود الحامية المصرية بغزة فى فبراير ١٩٥٥م الا أن القوات البريطانية جلت بالفعل من منطقة القناة ومن كل الأرض المصرية فى يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ م .

ونتيجة للعدوان الثلاثى الذى شاركت فيه كل من انجلترا وفرنسا واسرائيل فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ م صدر قرار جمهورى مصرى يقضى بانتهاء اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م وذلك منذ بدء العدوان الثلاثى ، وبهذا انتهت شروط المعاهدة ولم تعد نافذة المفعول ..

الفصل السادس

الحكم الثنائي في السودان بين النظرية والتطبيق

- مقــدمة .
- نصوص اتفاقية الحكم الثنائى .
- تطبيق اتفاقية الحكم الثنائى .

أولا : الادارة .

ثانيا : الاقتصاد .

ثالثا : التعليم .

● الحركات الثورية فى السودان :

أولا : الحركات الفردية .

ثانيا : الحركة الوطنية .

ا - هوية الحركة .

ب - الجمعيات السرية

ج - على عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض .

د - مصرع السردار .

هـ - مؤتمر الخريجين العام .

● الحكم الثنائى والقوى الخارجية .

أولا : مصر .

ثانيا : الدول الأجنبية .

مقــدمة

فرضت على شطرى وادى النيل مصر وسودانه ما عرف باتفاقية الحكم الثنائى التى قلبت اسم السودان الى « السودان المصرى الانجليزى » بخضوعه لنظام فى الحكم ليس له سوابق فى تاريخ الفكر السياسى ، ظل السودان خاضعا لهذا النظام منذ عام ١٨٩٩ م حتى حصل على استقلاله بموجب اتفاق عام ١٩٥٣ م ، كان للانجليز خلال هذه الفترة السلطة العليا بل الانفراد بالسيطرة على مقدرات الأمور فى ذلك القطر فى الوقت الذى عجز فيه حكام مصر من أسره محمد على عن ابداء الرأى أو الاحتجاج على ما يحدث فى السودان من الحاكم العام الذى يصدر بتعيينه فرمان من باشوات مصر ٠

خضع السودان خلال تلك الفترة لسلطة الحاكم العام البريطانى ، تلك الفترة التى قسمها المؤرخون الى عهدين ، الأول : عهد الحكم الثنائى الأول من عام ١٨٩٩ الى ١٩٢٤ م ، والثانى عهد الحكم الثنائى الثانى من ١٩٢٤ الى عام ١٩٥٣ م ٠ استمر فى العهدين تسلط الانجليز عــلى الأمور فى السودان واهمال الشريك الثانى فى الاتفاقيه ــ وأعنى مصر ــ وبينما نادى الوطنيون فى كل من مصر والسودان بتحقيق وحدة وادى النيل عملا وواقعا وبابعاد السيطره البريطانية التى يمثلها الحاكم العام البريطانى الجنسية وبطانته من الموظفين البريطانيين ، اتخذ هؤلاء سياسات هدفها النهائى ابعاد السودانيين عن الالتقاء باخوتهم وأشقائهم المصريين ٠

وكما استطاعت انجلترا سلخ أجزاء من ملحقات السودان بل ومن أقاليمه فى بحر الغزال وخط الاستواء والسودان الشرقى وساحل البحر الأحمر والصومال ، لمصلحتها ومصلحه كل من بلجيكا وايطــاليا وفرنسا وألمانيا والحبشة ، فانها استغلت اتفاقية الحكم الثنائى لكى تفصل بين جنوب الوادى وشماله ، لأنهــا منذ ضمت أجــزاء من مديرية خط الاســـواء الى أوغندة وفرضت حمايتها على المنطقة التى بها المنابع الرئيسية لنهر النيل شريان الحياة للسودان ومصر ، لا يمكن ــ من وجهة النظر الاستعمارية ــ أن ترى وادى النيل جنوبه وشماله فى دولة واحدة يحكمها أبناؤه دون تدخل أجنبى ، لأن مثل هذه الدولة الموحدة سوف تكون لديها الامكانيات التى تؤهلها للوقوف أمام الأطماع الاستعمارية الأوروبية ســواء فى السودان

نفسه أو فى الأقطار الأفريقية المجاورة للسودان ، بل قد نمد هذه الدولة الموحدة نشاطها خارج حدودها بما يهدد المطامع الاستعمارية فى أفريقيا ، كما حدث أيام الخديوى اسماعيل •

وعلى هذا - وكما يقول كرومر فى مقدمته لكتاب سدنى لو - طرأ على ذهنى أن من الممكن للسودان ألا يصبح انجليزيا ولا مصريا بل يكون انجليزياً مصريا ، ولقد قام السير مالكولم ماكليريث Malcolm McIluraith (المستشار القضائى منذ عام ١٨٩٨ م) بترجمة هذه الفكرة السياسية - والتى كانت بعيدة كل البعد عن المنطق الى لغة قانونية تدل على المهارة ، فظهرت الدولة المولدة Hybrid State ذات الحكم الثنائى المعروف باسم Condiminium (١) ، والذى وقع اتفاقه بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ م ثم تبعه اتفاق لاحق فى ١٠ يوليو من السنة نفسها •

وخلال هذا النظام انفردت انجلترا بالسيطرة الكاملة على مقدراته الأمور فى السودان ؛ ولكن هل كان هذا الانفراد بعيدا عن اعتراضات الدول الأخرى ؟ وما موقف انجلترا من اتفاقية الحكم الثنائى وتنفيذها فى السودان، وموقفها من مصر الشريك معها فى اتفاقية الحكم الثنائى ، وموقفها من الدول الأوروبية ، طوال حوالى نصف قرن من الزمان قبل أن نضطر الى التسليم بأحقية السودانيين فى الاستقلال وحكم أنفسهم بأنفسهم •

---

(١) Low, S.: Egypt in Transition (1914), P. 1.

نصوص اتفاقية الحكم الثنائى

كان صدور فكرة الحكم الثنائى عن اللورد كرومر قنصل انجلترا العام فى مصر دليلا آخر على استمرار الخطة البريطانية فى فصل جنوب وادى النيل (السودان) عن شماله (مصر) • فمنذ أن اتخذت انجلترا منفردة قرار اجلاء المصريين عن السودان وقطع كل صلة تربطه بمصر ، ثم اتخـــاذها منفردة أيضا قرار اعادة وحدة وادى النيل (استرجاع السودان) خطوات أولى ومقدمات للوصول الى الخطة الاستعمارية المضادة لأمانى شعبى وادى النيل ، تلك الخطة التى تمثلت فى طبيعة الحكم الثنائى ـ غير القانونى من وجهة نظر العلاقات الدولية ـ بانفراد الوجود الانجليزى فى السودان وابعاد أى وجود مصرى مؤثر حتى لا يكون عقبة أمام مشروعات انجلترا الاستعمارية فى السودان ، وحتى لا تتحقق وحدة وادى النيل مطلب شعبى مصر والسودان وهو أمر تنكره الحكومات البريطانية المتعاقبة وتبذل كل جهد ممكن لمنــع حدوثه •

وانطلاقا من ذلك نجد أن اتفاقية الحكم الثنائى أغفلت عدة مبـــادىء قانونية أهمها فقدان الرضا المتبادل بين المتعاقدين لأن أساس سلامة المعاهدات والاتفاقيات الدولية توافر عنصر الرضا الحقيقى من جانب الذين يعقدونها وذلك بأن يكونوا فى الوضع الذى يتيح لهم أو لبعضهم فرصة التوقيع على المعاهدة أو الاتفاق فى حرية وطبقا لمصالحهم(٢) • ولم يكن هذا الشرط متوفرا حيث أن القوات البريطانية تحتل الأرض المصرية ومن ثم يمارس قنصلها العام فى القاهرة الهيمنة على ادارة الأمور فى مصر ذاتها ، فتوقيع مصر على هذه الاتفاقية توقيع باطل لأنه حدث تحت الضغط والتهديد ولم يكن نتيجة رضا وقبول •

كما أغفلت المعاهدة التى أتت بالحكم الثنائى مبدأ مهما مستمدا من الفرمانات الصادرة من السلطان العثمانى لباشوات وخديويى مصر منذ عهد محمد على وخاصة الفرمانات التى أعقبت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ م ، تلك

---

(٢) د• راشد البراوى : المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ص ١٠٧ •

الفرمانات التي تعترف بها انجلترا ـ خاصة تلك المتعلقة بالسودان ـ والتى تنص على سريان المعاهدات والقوانين العثمانية فى مصر والسودان ، والتى تمنع مصر من توقيع اتفاقيات سياسية مع الدول الأجنبية ، والتى تحرم على باشوات مصر من أسرة محمد على ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية ، بما فيها السودان ـ الى الغير مطلقا · وكل تلك النصوص أغفلت ، فمنع الانجليز سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية ـ المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية ـ فى السودان مع استمرار العمل بها فى مصر ، وأجبرت الحكومه الخديوية على توقيع اتفاق له صفة سياسية ، كما أجبرت تلك الحكومة على التخلى عن أجزاء من الأراضى المسئولة عن ادارتها بحكم الفرمانات الصادرة من السلطان العثمانى للخديويين ·

وعلى هذا جاءت اتفاقية الحكم الثنائى لكى تقنن وضعا غير قانونى ، بدأ برفع العلمين المصرى والانجليزى على المبانى الحكومية فى السودان فى كل مكان تصل اليه حملة الاسترجاع العسكرية ، وتلاها زيارة اللورد كرومر للسودان والقائه خطبته الشهيرة فى ٤ يناير ١٨٩٩ بالخرطوم التى كان المقصود منها ابلاغ السودانيين والمصريين أن السودان سيحكم مشاركة بين شريكين وتمثل انجلترا الشريك المتفوق(٣) · ثم أخيرا التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائى فى ١٩ من نفس الشهر ، والتى كما اعترف كرومر ـ صاحب فكرتها ـ بأنها قد لاقت اهتماما عظيما ، وأن الدبلوماسيين المتخصصين فى وضع المعاهدات قد صدموا من خلق نظام سياسى جديد لم يكن معروفا من قبل فى أوروبا(٤) ·

تبدأ الاتفاقية بديباجة حاولت ازالة التناقض بين ما أعلنته انجلترا لمصر منذ اخلاء السودان بأن هذا القطر صار أرض خلاء لا مالك لها ، وبالتالى فهو ملك مباح لمن يستطيع فرض سيطرته عليه ، وبين ما أعلنته انجلترا لوقف أطماع فرنسا والملك ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنغو الحرة ، وايطاليا من أن قيام دولة المهدية فى السودان لا ينهى السيادة التركية والمصرية على السودان ، وأن تلك السيادة معطلة بصفة مؤقتة ولابد لها من أن تعود ··

---

(٣) Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, P. 116.

(٤) د· يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤ م ، ص ٦٥ ·

وعلى هذا أكدت الاتفاقية أنه : حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها من جديد بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملك الانجليز والجناب العالى الخديوى ، وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة .. وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره ، وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل ، وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن اداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما .. فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هـــذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى :

ويتضح من هذه الديباجة حرص المسئولين البريطانيين على ابعاد التناقض بين بقاء حقوق الخديوى التى كانت قبل سيطرة الدولة المهدية ، وفى نفس الوقت تصبح لبريطانيا حقوقا جديدة مستمدة من حـــق الفتح ، وأنه من الضرورى تأكيد الحقوق البريطانية الى جانب حقـــوق الخديوية ، حيث أنه عن طريقها سيمكن خلق وضع ادارى وسياسى فى السودان مختلفا عن ذلك الوضع القائم فى مصر(٥) ، تحت الاحتلال البريطانى . بمعنى أن واضع الاتفاقية - كرومر - أراد أن يستند على حق الفتح قبل أى اعتبار آخر فى تبرير اتفاق يعطى بريطانيا السلطة العليا فى النظـــام السياسى الجـــديد للسودان ، ويجعل - على حد تعبير كرومر - حقوقها هى الراجحة على حقوق الطرف الآخر فى هذا الاتفاق الثنائى(٦) .

اذن كان استناد انجلترا على حق الفتح مبررا تستند اليه حتى لا تنشأ اشكالات فى المستقبل وحتى لا تتلقى فى المستقبل الضربات والهجمات على مركزها مثلما ظلت تعانيه فى مصر ، وأن هذا الحق مع حقوق مصر السابقة على دولة المهدية تجعل السيادة تتركز فى انجلترا ومصر ، وبالتـــالى فان السيادة التركية قد أزيلت قانونيا بعد ما أزيلت فى الواقع بواسطة الثورة

---

(٥) Shebeika : British Policy in the Sudan, P. 413.

(٦) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٠٣ .

المهدية(٧) . ولكننا نعترض على هذا الحق فى الفتح الجديد - كما جاء فى الديباجة reconquered لأنه مع قيام دولة المهدية ظلت الروابط قوية بين الشعبين المصرى والسودانى ، وقد رأينا كثيرين من السودانيين يفدون الى القاهرة مطالبين بتدخل الحكومة الخديوية لاعادة وحدة وادى النيل وانهاء الدولة المهدية . كما أن استناد انجلترا على حق الفتح فى المشاركة فى ادارة السودان فيه مغالطة كبيرة اذ أن مصر تحملت فى حملات استرجاع السودان معظم النفقات ، كما أن خسائر القوات البريطانية فى تلك الحملات لم تتعد ١٤٠٠ رجل بينما بلغت خسائر مصر فى العسكريين والمدنيين خلال الثورة - وحتى الاسترجاع - ما قدره ٢٧٠ر٧٠٠ رجل(٨) ، كما أن انجلترا كانت تنظر الى السودان باعتباره عبئا ثقيلا وليس ما يعين على نموه وتقدمه الا المعونة المالية المصرية(٩) .

ونصت المادة الأولى من الانفاقية(١٠) على : تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا : الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ م ، أو

ثانيا : الأراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، أو

ثالثا : الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

ونلاحظ أن هذه المادة حرصت على تعيين الحدود الشمالية للسودان مع مصر بخط يمر على مسافة أميال قليلة شمال وادى حلفا ، وهذا يعنى التأكيد على الانفصال بين شطرى وادى النيل بتحديد مصطنع لحدود بينهما لم تكن

---

(٧) د. مكى شبيكة . السودان عبر القرون ص ٤٣٣ .
(٨) د. راشد البراوى : المرجع السابق ص ١٠٩ .
(٩) د. مكى شبيكة . المرجع السابق ص ٤٣٣ .
(١٠) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م ص ٦ .

موجودة منذ تحقيق وحدة وادى النيل فى عهد محمد على ، مما يوضح طبيعة المخطط البريطانى نحو شعبى وادى النيل ، بينما تركت هذه المادة الحدود الجنوبية والغربية دون تحديد لتظل مفتوحة لأيه امتدادات تحصل من جانب أوغندة لتوسيع رقعة هذه المحمية البريطانية على حساب السودان فى وضعه الجديد أى الانجليزى المصرى(١١) • وأهملت ما فقده السودان من أقاليم وملحقات سواء ما أخذته ولاية الكنغو الحرة البلجيكية وبريطانيا من مديرية خط الاستواء ، أو أقاليم ساحل البحر الأحمر والصومال التى استحوذت عليها كل من انجلترا وفرنسا والصومال والحبشة ، واقرت الاتفاقية ضياع هذه الأقاليم من السودان الى الأبد • كما أدخلت هذه المادة كل من سواكن ووادى حلفا — واللتين ظلتا تحت الادارة المصرية أثناء سيطرة دولة المهدية على السودان — فى الادارة الجديدة ، رغم أن انجلترا لم تشترك بقواتها فى اعادة فتحهما •

ونصت المادة الثانية على : يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط • وهذا يعنى — كما ذكر لورد كرومر — أن كل أقاليم السودان — فيما عدا سواكن — تخضع لنصوص الاتفاقية وما ينتج عنها من اجراءات ادارية وقضائية ، واستثناء ميناء سواكن محاولة لترضية الدول الأوروبية بسبب تصميم كرومر على الغاء الامتيازات الأجنبية من التطبيق فى السودان ، وابقاء هذه الامتيازات وأهمها المحاكم المختلطة سارية المفعول فى سواكن تحت العلم المصرى وحده دليلا على امتداد هذه الامتيازات من مصر الى مدينة سواكن فقط ، واعتبار ذلك مؤقتا ، ولذلك فانه ما لبث أن عقدت اتفاقية أخرى بين الحكومة البريطانية والحكومة الخديوية فى يوليو ١٨٩٩ م ألحقت سواكن بادارة السودان الجديدة ورفع عليها العلمان المصرى والبريطانى •

وقالت المادة الثالثة : تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عالى خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته الا بأمر عالى خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية ، • وهذا يعنى تخويل كل سلطات الحكم الى ضابط ، فهو حكم عسكرى اذن ، وضعت فى يده

---

(١١) د• محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٠٤ — ٥٠٥ •

سلطات واسعة بدعوى تحريره من الرجوع الى الحكومتين البريطانية والمصرية للسير بحركة الاصلاح المراد القيام بها ، ومع ذلك فالمعتمد البريطانى فى مصر وخاصة فى عهد كرومر يشرف من بعيد علـى ما يجرى فى السودان ويشير وينصح عند الضرورة(١٢) ·

وأكدت هذه المادة أن الحاكم العام يتم تعيينه مشـاركة بين انجلترا ومصر ، فانجلترا ترشح ومصر تصدر القرار ، وحتى عند عزله انجلترا تقرر ومصر تصدر القرار · وهذا يعنى سلب الحكومة الخديويه من حق الاختيار والاكتفاء بتوقيع الخديوى على قرار تعيين الضابط الذى تختـاره الحكومة البريطانية ، وهذا له دلالته ، اذ يعنى أن ولاء هذا الضابط سيكون لمن اختاره وليس على الاقل للشريكين فى الحكم الثنائى ، كما أن هذا أدى الى أنه طوال فترة الحكم الثنائى (من ١٨٩٩ الى ١٩٥٣ م) كان يشغل منصب حاكم عام السودان ضباط انجليز ولم يشغله مصرى أو سودانى ·

وهذه المادة — الثالثة — على صغر عباراتها الا أنها كانت أهم مـواد الاتفاقية اذ أوضحت أسس الحكم الثنائى كاملة ، فمشاركة انجلترا ومصر حتى فى تعيين الحاكم العام يتمشى مع فلسفة الحكم الثنائى التى لم تكن لها سوابق فى التاريخ ، حيث لم يسجل الفكر السياسى على مدى التاريخ وجود نظام حكم يجعل دولتين تحكمان شعبا واحدا كأنها شركة تجارية ، فالمألوف أن تحكم دولة واحدة مستعمرة عدة شعوب مغلوبة على أمرها وكان هذا شائعا طوال القرن التاسع عشر وانجلترا خير مثل على هذا ، أما كون دولتين تشتركان فى حكم شعب واحد فهذه بدعة ابتدعها كرومر ·

كما أن النص على أن تختار الحكومة الانجليزية عند التعيين وتعزل عند الاعفاء ، للحاكم العام على أن يكون دور مصر هو اصدار الفرمان الخديوى بتعيين الضابط المختار ، أو عزله ، يدل على ما يسعى اليه الحكم الثنائى من ابعاد الوجود المصرى نهائيا عن السودان ، ولم يكن من حق مصر الاعتراض استنادا الى أن الخديوى يلتزم بالنصيحة البريطانية فى كل الأمور — سواء فى مصر أو فى السودان — طالما بقى الاحتلال البريطانى قائما ·

وجاءت المادة الرابعة تقول : القانون وكافة الأوامر واللوائح التى يكون

---

(١٢) د· مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤٣٨ ·

لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس حكومة مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

وهذه المادة تعنى سريان القوانين واللوائح المصرية فى السودان الى حين ، تجنبا لبقاء السودان تحت الحكم الثنائى دون قوانين لفترة من الزمن حتى يتم وضع القوانين المناسبة ، ولكن من حق الحاكم العام تعديلها ، ومن حقه أن يجعل سريانها قاصرا على جزء من السودان أو على كل أقاليم السودان، كما أن من حقه اصدار اللوائح والأوامر بمنشور يحمل توقيعه ويكون له قوة القانون بشرط ابلاغ قنصل انجلترا فى مصر ممثلا للحكومة البريطانية ، ورئيس مجلس نظار الخديوى بهذه المنشورات بعد اصدارها ، وهذا يعنى اعفاء الحاكم العام من الحصول مقدما على موافقة الحكومتين البريطانية والمصرية على القوانين واللوائح التى يصدرها بدعوى أنه وان كان ضروريا وضع الحاكم العام تحت نوع من الاشراف والرقابة فمن الخطأ الكبير فى الوقت نفسه - كما يذكر كرومر - تركيز شئون الادارة فى السودان فى يد أية سلطة فى القاهرة سواء أكانت هذه سلطة بريطانية أم مصرية(١٣) . كما يعنى هذا وعلى المدى الطويل أن تصير للسودان فى ظل الحكمدارين - والانجليز دائما - قوانين ولوائح تختلف عن تلك القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر حتى يتم ابعاد السودان عن مصر بايجاد تباين فى المصالح وحتى فى القوانين .

أما المادة الخامسة فقد نصت على أنه : لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا الا ما يصدر باجرائه منها منشورا من الحاكم العام بالكيفية السالفة بيانها » . وهذه المادة تكمل ما جاء بالمادة الرابعة من تلاشى القوانين المصرية من الأخذ بها تدريجيا فى السودان ، أو على الأقل عدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المصرية على الوضع فى السودان ، وفى

---

(١٣) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .

نفس الوقت عدم الالتزام باستبعاد استخدام القوانين البريطانية من أن تجد لها مجالا للتطبيق فى السودان وهو أمر كان الانتباه اليه طالما صار من حق الحكومة البريطانية اختيار الحاكم العام للسودان ، ولسنا مع المدعين بأن ما نصت عليه المادتان الرابعة والخامسة لمصلحة السودان بابعاد مساوىء الادارة فى مصر من أن تنتقل الى السودان ، لأن مصر تحت الاحتلال البريطانى سيطر الموظفون البريطانيون على كل جوانب الادارة فيها • وصار صوتهم الأعلى فى كل تشريع أو لائحة •

وجاءت المادة السادسة لتنص على أن : المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسيه لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول » • وهذا يعنى أنه كافة بحرية المتاجرة أو السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لن تمنح امتيازات خصوصية لرعايا أى دوله من الدول فى السودان فصار البريطانيون(١٤) ، وبمعنى آخر أرضى كرومر كل الدول الأوروبية ـ تجنبا للألمان والفرنسيين وغيرهم نفس الحقوق التى يتمتع بها الرعايا لمعارضتها للاتفاقية أو على الأقل التخفيف من هذه المعارضة ـ بأن منح حريه التجارة مع السودان ، وأن جميع الأجانب سواء من حيث السكن أو امتلاك الأراضى(١٥) •

ونصت المادة السابعة على أنه : لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها الى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضى المصرية ، الا أنه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانىء ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج • ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان ، بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن » •

وهذه المادة وان خلت من النص صراحة على فصل النظام التجارى فى السودان عن النظام التجارى فى مصر الا أن كرومر أكد أنه يهدف من صياغة

---

(١٤) Cromer : op. cit., Vol. 2, P. 119.

(١٥) د• مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٣٤ •

هذه المادة على هذا النحو أن يعطى للحاكم العام حق فصل النظامين التجاريين فى مصر والسودان بعضهما عن بعض ٠ وتوقع كرومر أن يلقى هذا الحق معارضة شديدة ، وحينئذ لا مندوحة من الاعتماد مرة أخرى على حق الفنح لدفع الاعتراض المنتظر على هذه المادة(١٦) ٠

ونصت المادة الثامنة بأنه : فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها بوجه من الوجوه»٠ وهذا يعنى اعتبار مدينة سواكن مدينة مصرية تعامل كما تعامل الأراضى المصرية من حيث سريان الامتيازات الأجنبية ، ولا ننسى أن مدينة سواكن هى وحدها التى رفع عليها العلم المصرى عند استرجاع السودان ، وكل تلك الاجراءات تهدف الى امتصاص غضب واعتراضات الدول الأوروبية الى حين ، وذلك من أجل استئثار انجلترا - دون بقية الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات بموجب الفرمانات السلطانية - بكل سلطان فى السودان ، فيما عدا مدينة سواكن التى استثنيت فى هذه المادة الى حين ٠

ونصت المادة التاسعة على أنه : يعتبر السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة سواكن ، تحت الاحكام العرفية ، ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام » ٠ وبرر كرومر ما جاء بهذه المادة بأنها ستكمل ما جاء فى المادة الثامنة من عدم سريان الامتيازات الأجنبية فى أنحاء السودان، حيث أن الأحكام العرفية تمنع استمرار أعمال المحاكم المختلطة التى تميل الى أن تمتد سلطتها وأنها لا تخضع عمليا لأية رقابة تشريعية ، وأنه اذا هى ادعت امتداد سلطتها على السودان ، فالطريقة الوحيدة لمقاومة هذا التجاوز انما تكون فقط برفض تسلم اعلان الدعاوى المرفوعة منها ورفض تنفيذ أحكامها(١٧) ، كما أن هذه المادة تستند الى أن السودان ما زالت تجرى به عمليات عسكرية لتصفية بقايا دولة المهدية ، وأن من الضرورى - فى رأى كرومر - أن يتملك الحاكم العام سلطات استثنائية لحفظ النظام ونفى أى شخص من البلاد سواء كان أجنبيا أو وطنيا(١٨) ٠

وجاء فى المادة العاشرة : لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأمورى

---

(١٦) د٠ محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٠٩ ٠

(١٧) د٠ محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥١٠ ٠

(١٨) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق ص ٧٨ ٠

قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية » • وهذا يعنى تصدى الحكومة البريطانية وحدها لمسئولية ادارة السودان ، وابعاد أى وجود مصرى أمام الدول الأوروبية التى تتمسك بأن الوضع السياسى للسودان لا يختلف فى شىء عن الوضع السياسى لسائر أملاك الدولة العثمانية ، فى الوقت الذى تصر فيه انجلترا على اظهار اختلاف الوضع السياسى فى السودان عن الوضع السياسى فى بقية ممتلكات الدولة العثمانية •

وأما المادة الحادية عشرة فتقول : ممنوع منعا مطلقا ادخـــال الرقيق الى السودان ، أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن » • ونعنى هذه المادة ابطال تجارة الرقيق وهو أحد جوانب قضية مكافحة الرق ، وان كانت هذه المادة لم تتعرض لمسألة تحرير الرقيق الذين يعملون كخدم وترك هذه المسألة للوقت ، ومسألة التحرير هذه هى الجانب الثانى من قضية مكافحة الرق •

وأما المادة الثانية عشرة والأخيرة فتعلن : قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمه بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ م فيما يتعلق بادخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية، والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها » • ومعنى هذا أنه مع عدم أهمية ما جاء بهذه المادة فى الوقت الذى يسيطر فيه الحاكم العام على كل أمور السودان مع سلطات الأحكام العرفية ومنع سريان الامتيازات الأجنبية ، الا أنه كما ذكر كرومر ، قد يكون طيبا أن نوضح اهتمامنا بقرارات بروكسل المتعلقة بمسألتى استيراد الأسلحة والمشروبات الكحولية(١٩) •

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى القاهرة بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ م ووقعها عن الجانب البريطانى لورد كرومر ، وعن الجانب المصرى بطرس غالى وزير خارجية مصر • وفى ١٠ يوليو من نفس العام عقد اتفاق مكمل للاتفاقية، نص على الغاء النصوص التى كانت تستثنى مدينة سواكن من الغاء الامتيازات الأجنبية ، أى تلك التى قصرت امتداد سلطه المحاكم المختلطة من مصر الى مدينة سواكن وحدها دون بقية مدن وأقاليم السودان ، ومن ثم صـــارت سواكن خاضعة لكل ما نصت عليه اتفاقية الحكم الثنائى بالنسبه لكل أقاليم السودان •

---

(١٩) Shebeika : op. cit., P. 417.

وهكذا تهيأت السيطرة الانجليزية كاملة في السودان ، بارغام مصر على التسليم بكفة الانجليز الراجحة على كافة أمور ادارة السودان ، وابعاد نفوذ الدول الأوروبية من أن يزاحم الانفراد الانجليزى بشئون السودان بعدم السماح بسريان الامتيازات الأجنبية الى أى جزء منالسودان ، وصار خير وصف للسودان أنه صار من الوجهة الفنية ادارة ثنائية يخضع لسيادة مشتركة انجليزية مصرية ، ويرتفع فى أنحائه العلمان المصرى والبريطانى متجاوران • أما حقيقة الأمر فقد كان الحاكم العام ومجلس مستشاريه ومعظم حكام مديريات السودان من ضباط الجيش البريطانى ، واقتصر نصيب مصر في ادارة السودان على مجرد سد العجز السنوى فى الميزانية(٢٠) •

ومن وجهة النظر القانونية فان اتفاقية الحكم الثنائى لم تلغ السيادة التركية على السودان ولا السيادة المصرية المستندة الى الفرمانات السلطانية منذ عهد محمد على عام ١٨٢٠ م ، كما أنالاتفاقية لا تعطى لبريطانيا المشاركة فى حقوق السيادة على السودان وان كانت قد أعطتها حق المشاركة مع مصر فى ادارة شئونه ، وأن هذه الاتفاقية مؤقتة ينتهى العمل بها بمجرد انتهاء الظروف التى أوجدتها أو أدت اليها ، وعندئذ تنتهى بانتهائها حقوق المشاركة التى لبريطانيا ، وبالتالى استئثارها بادارة أمور السودان دون مصر التى تظل حقوقها قائمة ما لم يطرأ على هذه الحقوق دائما ما يتسبب عنه تعطيلها أو الغاؤها(٢١) •

كما أن انجلترا بفرض اتفاقية الحكم الثنائى على الحكومة الخديوية التى تدين بالتبعية للدولة العثمانية قد خرقت — من وجهة النظر القانونية كذلك — عدة معاهدات دولية شاركت فيها والتزمت بالمحافظة على الامبراطورية العثمانية ، من هذه المعاهدات : معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ م مع دولة النمسا والمجر ، ومع بروسيا والروسيا ، ومذكرة ٣٠ مارس ١٨٥٦ م ، الجامعة فى ١١ مارس ١٨٤١ م ومعاهدة باريس فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين فى ١٣ يونيو ١٨٧٨ م ، وميثاق النزاهة فى مؤتمر استانبول عام ١٨٨٢ م(٢٢) • وكلها تمنع سيطرة انجترا — وغيرها من الدول

---

(٢٠) Baker, Thomas : Imperialism and World Politics, P. 153

(٢١) د• محمد فؤاد شكرى . المرجع السابق ص ٥٣٨ •

(٢٢) د• يونان لبيب : المرجع السابق ص ٨٤ عن
C. Cherns. J. Situation Internationale de L'Egypte et du Soudan Juridique et Politique, P. 307.

الأوروبية ــ على أى جزء من ممتلكات الدولة العثمانية ، وسيطرة انجلترا على السودان بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائى مناقض لهذه المعاهدات الدولية ٠

تطبيق اتفاقية الحكم الثنائى

أولا : الادارة :

كانت تلك اتفاقية الحكم الثنائى نظريا أى نصوصها القانونية والأهداف الانجليزية من خلال موادها ، وعلينا مناقشة وضع هذه النصوص والمواد موضع التنفيذ خلال فترة الحكم الثنائى من عام ١٨٩٩ ــ عام توقيع الاتفاقية ــ الى عام ١٩٥٣ وهو عام استقلال السودان ، ليتبين لنا مدى الشوط الذى سار فيه انفراد انجلترا بالسيطرة على مقدرات الأمور فى السودان وأثر ذلك على وحدة وادى النيل ٠

كان الجنرال كتشنر قائد حملة الاسترجاع أول حاكم عام للسودان ،وقد اختاره كرومر ليكون أول منفذ لنظامه فى حكم السودان وأعنى الحكم الثنائى بروحه لا بمواده ونصوصه فقط ، وقد جاء هذا الاختيار بسبب أ ن كتشنر عرف السودان وخبر أحواله عندما كان ضابط اتصال بين غوردون وحملة الانقاذ ، وعندما كان محافظا لسواكن ، وتولى أثناء تجهيز حمله الاسترجاع دورا كبيرا فى ادارة الاستخبارات العسكرية المصرية فجمع كثيرا من المعلومات التى أفادته عندما بدأ الزحف صوب أم درمان ، وتعيينه لا يثير ضجة فهو يحتل مركزا ممتازا فى الحكومة المصرية كسردار ــ قائد عــــام ــ للجيش المصرى(٢٣) ٠

كان اختيار كرومر لكتشنر كأول حاكم عام بالسودان مؤشرا لما ستكون عليه علاقة السودان فى ظل الحكم الثنائى بانجلترا ، ولذلك بادر كرومر عند تعيين كتشنر الى تسليمه تعليمات عليه اتباعها فى ادارته للسودان ، وهذه التعليمات جاء فيها : على الحاكم العام للسودان أن يطيع الأوامر التى تصدر من وقت لآخر من وكيل حكومة جلالتها وقنصلها العام فى القاهرة ، وان يبلغ الأخير بكل الحوادث الجارية الهــــامة المتعلقة بشئون السودان ٠ والغرض الأساسى من الاتفاق الذى وقع بين الحكومتين تمكين حكومة جلالتها مشتركة مع الحكومة الخديوية من فرض اشراف كاف على الأمور الهامة المتعلقة

---

(٢٣) د٠ مكى شبيكة ٠ المرجع السابق ص ٤٣٨ ٠

بالسودان ، وفى نفس الوقت تمنح السلطات الكاملة للحاكم العام فى التصرف فيما يختص بالشئون المحلية بدون العودة الى القاهرة أو الى لندن .

وأضافت التعليمات بأنه يجب على الحاكم العام أن يقدم الى وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام فى القاهرة مسودة القرارات الهامة خاصة تلك التى تتعلق بالقوانين والأوضاع العامة التى أشير الى حقكم فيهـا فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من الاتفاق . كما يجب عليكم - الحاكم العام - أن تتشاوروا مع وكيل حكومة جلالة الملكة وقنصلها العام فى كل ما يختص بعلاقات السودان الخارجية ، وأرجو أخيرا أن تقدم لى فى نهاية كل عام تقريرا عن ادارة السودان لأقدمه بدورى الى كل من حكومة جلالتها وحكومة الخديوى(٢٤) .

واستمر كرومر فى تعليماته لكتشنر قائلا بأن على الأخير أن يسمح للموظفين الذين يعملون تحت امرته التحدث معه بصراحة دون خوف منه ، فالادارة المدنية تختلف عن الادارة العسكرية بضرورة الصراحة والوضوح والمشورة ويتمنى أن ينجح كتشنر فى الادارة المدنية مثلما نجح فى القيادة العسكرية وأن لا يجعل للتوافه سبيلا للاستيلاء على تفكيره والمرونة وعـدم التعصب لرأى خاص صفتان لازمتان لمثل ادارته(٢٥) .

وتدل هذه التعليمات على أن أمور السودان قد وضعت فى يد اللورد كرومر بصفة واقعية حيث كانت سلطات الحاكم العام رغم اتساعها مستمدة من كرومر الذى ينفذ سياسة وزارة الخارجية البريطانية ، وبمعنى آخـر صارت أمور السودان الهامة تتقرر فى لنـدن بعيدا عن متنـاول الحكومة الخديوية ، وليس أدل على ذلك من أن معاهدات واتفاقيات الحدود للسودان مع فرنسا فى ٢١ مارس ١٨٩١ م ، أو مع الحبشة وأريتريا فى مايو ١٩٠٢ م أو مع دولة الكونغو فى مايو عام ١٩٠٦ م ، أو مع فرنسا مرة أخرى خلال عامى ١٩١٩ و ١٩٢٤ م قد فاوض من أجل الوصول اليها وزارة الخارجيـة البريطانية ووقعها ممثلو الحكومة البريطانية(٢٦) .

وتجلى تطبيق اتفاقية الحكم الثنائى فيمـا يتعلق بالأمـور الداخلية بالسودان ، فقد كان الحاكم العـام على رأس الادارة ويجمع فى يديه كـل

---

(٢٤) Shebeika : op. cit. PP. 420 - 421.

(٢٥) د. مكى شبيكة المرجع السابق ص ٤٣٨ .

(٢٦) د. يونان لبيب المرجع السابق ص ٨٧ .

السلطات مما جعل الجهـاز الحكومى يتصف بأنه كان أتوقراطيا مستنيرا تم تنظيمه على أسس حربية لأهداف مدنيه . وكان جميـع الموظفين مجرد مساعدين للحاكم العام ، والكل يخضع لتعليمات القنصل البريطـانى فى القاهرة الذى لا يسمح للحاكم العام ومساعديه بالخروج على هذه التعليمات . وعندما حاول السير ريجنالد وينجت Wingate - الـذى خلف اللورد كتشنر فى آخر عام ١٨٩٩ م - اتخاذ سياسة مستقلة فى اتخاذ القرارات ثم ابلاغها للقنصل البريطانى فى القاهرة ، أنبه كرومر بنوع من الحدة لعدم اتباعه تعليماته ، وقد رد وينجت على هذا التنبيه باعتذار شديد ووعد بعدم الخروج عن هذه القاعدة فى المستقبل(٢٧) .

كما أن كرومر ظل يتابع عن كثب اجراءات الحاكم العام فى السودان ، وتعددت زياراته الى السودان ، وفى كل زيارة كان يخطب فى السودانيين موضحا عدالة الحكومة البريطانية ، ففى خطبته التى ألقـاها بالخرطوم فى ديسمبر ١٩٠٠ ذكر أن أوامر خصوصية قد صدرت له من صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمة التى تحكم فى غير هذه البلاد على ملايين من المتدينين بدينكم الشريف لأعـرب لكم عن مزيد اهتمـام جلالتها بكل ما يؤول الى سعادتكم ، وانى الآن باسم جلالتها سأقلد فردا من أشرف أهالى السودان المسلمين وساما انجليزيا نظرا الى ما عرضه عنه سعادة الحاكم العام لجلالتها وهو السيد على الميرغنى(٢٨) .

ورغم محاولات وينجت استرضاء كرومر بأنه ينفذ التعليمات التى وضعها كرومر ، وانه يتصرف داخل السودان بسلطات واسعة كحاكم مقاطعة منحتها اياه السلطة المركزية ، الا أن كرومر بعث لوزير الخارجية البريطانية

عندما هم بمغادرة مصر عام ١٩٠٧ م مغادرة نهائية أشار بأنه لاحظ على وينجت نزعة استقلالية لحكم السودان ، ولم يتفهم المبادىء الرئيسية التى توجـه سياسته ويجهل المسائل المالية كجهل الأطفال(٢٩) .

ولذلك نجد « السير جورست » المعتمد البريطانى الذى خلف كرومر فى منصبه بالقاهرة ، يرتق بموافقة وزارة الخارجيـة البريطانية ومجلس

---

(٢٧) نفس المرجع ص ٨٦ .

(٢٨) د. مكى شبيكة المرجع السابق ص ٤٤٩ .

(٢٩) نفس المرجع ص ٤٥٣ .

الوزراء المصرى فى يناير ١٩١٠ م على انشاء مجلس الحاكم العـــام ، رسالة مرجبه من المعتمد البريطانى الى وينجت نبه الأخير الى المدى الذى لا يجب تجاوزه فى ادارته للسودان والى ضرورة اخطار المعتمد البريطانى مقدما بأى اجراء سياسى يسعى الى تنفيذه الحاكم العام ، وأما فى الأمور العادية فيجب أن يتم الاخطار بتفاصيلها بعد اتخاذها ليستمر المعتمد البريطانى على علم بما يجرى فى السودان ، كما أن على الحاكم العـــام أن يبلغ المعتمد البريطانى مبكرا ما أمكن بالوسائل التى تؤثر فى شئون العلاقات الخارجية والتى قد تؤدى بطبيعتها الى اتصالات دبلوماسية ، والمسائل التى تؤثر فى التجارة الخارجية خاصة تلك التى تتعلق بنواحى الملاحـــه والمسائل التى قد تجذب الرأى العام خارج السودان(٣٠) ٠

ولادارة السودان قسم الحاكم العام السودان الى مديريات على رأس كل منها مدير يساعده مفتشان ، وقسمت كل مديرية الى مراكز على رأس كل مركز مفتشا يعاونه مأمور ونائب مأمور ٠ ولما كان الحاكم العام للسودان دائما انجليزى الجنسية فقد اختير المديرون والمفتشون من نفس الجنسية ، وارضاء لمصر اختير المآمير ونوابهم من المصريين ٠ وفى السنوات الأولى للحكم الثنائى كان كل هؤلاء الموظفين ــ انجليز ومصريون ــ ضـــباطا فى الجيش المصرى ، وكان الانجليز يملأون الرتب العالية فى الجيش المصرى ثم أصبحوا يحتلون الوظائف الكبرى فى ادارة السودان ، ولكن هؤلاء الضباط الانجليز ما لبثوا أن استبدلوا تدريجيا ببريطانيين من خريجى الجامعات اختيروا لتلك الوظائف حتى يتغير وضع الادارة من أيدى العسكريين الى المدنيين(٣١) ٠ وتزايد أعداد هؤلاء الموظفين الانجليز سنة بعد أخرى وأطلق عليهم اسم أعضاء الخدمة السياسية السودانية ٠

لم يمكث كتشنر طويلا على رأس الادارة فى السودان ، اذ أنه استدعى لمشاركة فى حرب البوير بجنوب أفريقيا أواخـــر عام ١٨٩٩ م ، وخلفه السير ريجنالد وينجت مســـاعده ومدير ادارة الاستخبارات العسكرية فى الجيش المصرى منذ عام ١٨٨٩ م ، وقد بقى وينجت يدير السودان فترة طويلة امتدت من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩١٤ م ، وقد عهد وينجت الى سلاطين باشا وظيفة المفتش العام فى الحكومة ، وقد بقى سلاطين يشغل هذه الوظيفة حتى

---

(٣٠) د٠ يونان لبيب المرجع السابق ص ١٦٧ ٠

(٣١) مكى شبيكة تاريخ السودان الحديث ص ٢٢١ ٠

استقال عام ١٩١٤ م ليخدم فى الصليب الأحمر النمساوى(٣٢) ·

وتبدو السيطرة البريطانية فى هذا التنظيم الادارى فى تعليمات كل من كرومر والحاكم العام للموظفين الانجليز المسيطرين على الادارات فى السودان سواء كانوا مديرين أو مفتشين بمراقبة كل من ليس أوروبيا من الموظفين سواء كانوا مآمير أو نوابهم ، وعدم السماح لهم بالتأثير فى رؤسائهم الانجليز فى علاقاتهم مع الأهالى ، فجهلهم بلغات وعادات الشرقيين ربما يجعلهم يعتمدون على مرءوسيهم اعتمادا كليا تحملهم مسئولية ما يرتكب من أخطاء وتقود فى نهايتها لأن يكره الأهالى حكم البريطانيين وينفرون منه(٣٣) ، وأن العلاج يتمثل فى اتصال المسئولين البريطانيين اتصالا مباشرا بالاهالى وتعلم لغتهم وعاداتهم ·

واعطيت للمفتش العام والمفتشين الذين يساعدونه سلطات واسعة بمراقبة أعمال المامورين المصريين وأعمال الشرطة ، وتقديم تقارير عن الموظفين الذين يعملون فى دائرة اختصاص كل منهم أى مراقبة كل شىء حتى صارت سلطات المفتشين فى السودان مدعاة للتندر ، اذ كان بيد المفتش الحل والعقد، وكان قليل منهم فى الأماكن النائية يبالغون فى استقلالهم حتى سميت الادارة بحكومة المفتشين ، وأثارت عليها سخطا كبيرا(٣٤) ·

ورغم أن سلطات المفتش العام كانت واسعة لمراقبة الموظفين ، الا أن علاقة « سلاطين » المفتش العام مع بعض المفتشين الانجليز لم تكن على ما يرام بسبب تعدى هؤلاء المفتشين على الأهالى الذين لم يكونوا ليجدوا من يشكون اليهم ، وفى واقع الأمر فقد كانت علاقة « سلاطين » كمفتش عام مع كثير من الضباط البريطانيين غير طيبة ، فبعض المديرين ، وكل جند وضباط جيش كتشنر كانوا ينظرون الى سلاطين نظرة من هجرة وطنه الى الأبد(٣٥) ·

استمر وينجت يحكم السودان حكما مطلقا - مع خضوعه لتعليمات القنصل البريطانى بالقاهرة والمستمدة من وزارة الخارجية البريطانية - حتى اضطرته تعدد المسئوليات وتعقد الموضوعات الى أن يطلب عام ١٩٠٩ م من

---

(٣٢) Colins, R., Tigor, R. : Egypt and the Sudan, PP. 121 - 122.

(٣٣) د· مكى شبيكة . المرجع السابق ص ٤٣٩ ·

(٣٤) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٢٢ ·

(٣٥) Hill, R. : Slatin Pasha, P. 73.

الفصل البريطاني بالقاهرة ، وكان السير دون جورست الموافقة على تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام في تحمل مسئوليات السلطات التشريعية والتنفيذية ، ومجلس هذه صفته سيكون أقدر على تحمل المسئولية ، كما أنه يضمن عدم صدور قوانين غير مدروسة من السلطات التنفيذية(٣٦) .

ثم وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تشكيل هذا المجلس من كل من السكرتير الادارى ، والسكرتير القضائى ، والسكرتير المالى ، والمفتش العام وعضوين أو أربعة من رؤساء الادارات الفنية الأخرى مثل المعارف والزراعة والرى والجيش يختارهم الحاكم العام ويصدر قرار تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهذا المجلس لا يضم سودانيين أو مصريين ، ومهمته قاصرة على أن يستشيره الحاكم العام فى القوانين والأوامر والتنظيمات المتعلقة بالشئون المالية ، وفى اتخاذ القرارات التى تقضى بارسال حملات عسكرية بأنحاء السودان ، وغير ذلك من الأمور الهامة التى تؤثر فى سير العمل أو تحتاج الى مشورة هؤلاء الأعضاء .

ورغم وجود هذا المجلس الذى بدأ تشكيله رسميا فى يناير ١٩١٠ م ، فقد كان لسلاطين باشا تأثير قوى على الحاكم العام ، بحكم أنه - أى سلاطين - كان يشغل وظيفة المفتش العام ومستشار الحاكم العام فى الشئون الادارية ، وقد استطاع سلاطين من موقعه أن يحرم الزعماء السودانيين من تولى قيادات اداريه أو أن يكون لهم سلطة مادية خوفا من أن يلتف الرجال حولهم ويقوموا بثورات ضد الحكومة ، واكتفى الحاكم العام باعطاء الزعماء السودانيين اعترافا بالزعامات القبلية من أجل المساعدة فى حفظ الأمن وجمع الضرائب ، أى أنهم كانوا يعاونون الحكومة فى كل ما يمكن أن يثير الشعور ضدهم ، ولقاء ذلك فقد كانوا يتقاضون نسبة مئوية ضئيلة كمرتبات من الضرائب الموضوعة على المحاصيل والحيوانات(٣٧) .

وبهذا اتبع الحاكم العام للسودان سياسة من شأنها اقرار نوع من الهدوء والنظام بين قبائل السودان ، ولكن نجاحه الاكبر كان فى خلق طبقة من المشايخ والنظار والأعيان على ولاء تام للسلطات البريطانية . وكانت من أهم

---

(٣٦) Macmichael : The Anglo Egyptian Sudan, P. 110.

(٣٧) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٢٤ .

أسلحتها للقضاء على الحركة الوطنية السودانية التى قامت فى البلاد فيما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٤ م(٣٨) .

وتمشيا مع السيطرة البريطانية على ادارة السودان ، أدخل الحاكم العام منذ عام ١٨٩٩ م قوانين العقوبات ، والتحقيق الجنائى ، وهى على غرار القوانين الهندية التى وضعتها السلطات البريطانية فى الهند ، وأوكل الى الضباط البريطانيين تطبيق هذه القوانين . وعندما وضع القانون المدنى عام ١٩٠٠ م استمد أيضـــا من قانون المرافعـــات الهندى والمطبق فى بعض المستعمرات الانجليزية بأفريقيا والهند الصينية الى جانب تطبيقه بالهند ، وأما أحوال المسلمين الشرعية فقد أوكل لقضاء شرعى الفصل فيها وتعين لها قضــــاة مسلمون مصريون وسودانيون . وفى كل الأحوال صار للحاكم العام الحق فى اعادة النظر فى كل قضية(٣٩) تتخذها محاكم المديريات أو محاكم المراكز أو حتى المحاكم الاعلى التى تستأنف فيها الأحكام الصادرة بشأن الجـــرائم أو الجنايات .

ثانيا : الاقتصاد :

وظهرت السيطرة البريطانية كذلك فى النواحى الاقتصادية ، حيث وجه الحاكم العام الزراعة والمواصلات وغيرها لصالح انجلترا ، فبعد أن تبين امكانية زراعة القطن طويل التيلة ــ الذى كانت تنفرد به مصر ــ فى اقليم الجزيرة بادرت السلطات البريطانية بعمل المشروعات اللازمة لانتاج هذا النوع من القطن الذى تعتمد عليه مصانع لانكشير للغزل والنسيج بانجلترا ، ببناء ميناء بور سودان عام ١٩٠٧ م لتصدير القطن منه ، وبناء شبكة حديدية ربطت بين الجزيرة وكردفان ، فأصبح القطن والصمغ ينقل من مكان الانتاج الى ميناء التصدير ، ثم تولت شركة انجليزية ببناء سد عند سنار لرى أرض الجزيرة واستغلت ما عرف بمشروع الجزيرة أى زراعة أرض الجزيرة بالقطن لمصلحتها لمدة ٣٠ سنة تنتهى عام ١٩٤٩ م ثم تسلمته الحكومة فى العام التالى ، ولم تقم الشركة بتدريب السودانيين على كيفية ادارة هذا المشروع .

وكانت هذه المشروعات تكلف أموالا كثيرة فى الوقت الذى كانت فيه

---

(٣٨) د. يونان لبيب . المرجع السابق ص ١٧٦ .
(٣٩) د. مكى شبيكة . المرجع السابق ص ٤٤٨ .

الضرائب المفروضة على السودانيين لا تفى باحتياجات الادارة ، ومن هنا ظهر العجز فى الميزانية كانت مصر تدفعه وهى راضية الى جانب نفقات الجيش المرابط فى السودان ، ومن ثم كان للحكومة الخديوية الاشراف على ميزانية السودان ، ولكن بعد عام ١٩١٣ م حين لم يكن هناك عجز مالى فان ذلك الاشراف توقف • واذا كانت سياسة الحاكم العام الاقتصادية قد حققت بعض الرخاء فانه يؤخذ على البريطانيين أنهم جعلوا الثروة المالية فى أيدى البنوك والشركات الأجنبية والأفراد ، ولم يستطيعوا تنمية رأس المال الوطنى الا قليلا(٤٠) ، وبهذا استمرت السيطرة البريطانية المستمدة من كون انجلترا هى التاجر الوحيد المسموح للسودانيين بيع منتجاتهم منه وشراء احتياجاتهم من انتاج مصانعه •

ثالثا : التعليم :

وكان التعليم أحد الأنشطة التى وجهها البريطانيون فى السودان لتحقيق أهدافهم ، وهى الابقاء على السيطرة البريطانية منفردة وعدم اعداد الكوادر الفنية السودانية لتولى مقاليد الأمور فى شتى مجالات العمل بالسودان ، ولقد حدد اللورد كرومر الأهداف البريطانية ، من انشاء مؤسسات تعليمية فى السودان بأنها تلقن بعض المعلومات فى القراءة والكتابة والحساب لعدد خاص من الشباب السودانى حتى يتمكنوا من احتلال بعض المناصب الصغرى فى ادرة القطر •

وتمشيا مع سيطرة البريطانيين على مختلف نواحى النشاط فى السودان خضع التعليم منذ بداية الحكم الثنائى لاشراف المستر « بونهام كارتر » السكرتير القضائى للحاكم العام ١٨٩٩ م ، وفى العام التالى استدعى المدعو « جيمس كرى James Currie » من القاهرة ليتولى وظيفة مدير المعارف بالسودان ، وتوالى الموظفون الانجليز على الاشراف على التعليم فى السودان ولذلك لا غرابة أن نجد محاولات ادارة المعارف بالخرطوم لصرف السودانيين عن الذهاب الى مصر والتعليم فى الجامع الأزهر ، كانشاء كلية تدريب المعلمين والقضاة فى كلية غوردون ، حتى لا تضطر الى ارسال السودانيين للتعليم بمصر بالجامع الأزهر ثم يتولون عند عودتهم وظائف القضاء الشرعى •

وسارت السلطات البريطانية فى السودان شوطا آخر فى سبيل قطع الصلة بين السودانيين وبين التعليم فى مصر ، فأرسل مدير معارف السودان نائبه المستر كراوفوت على رأس بعثة الى مصر عام ١٩٠١ م لجمع الطلبة

---

(٤٠) ضرار صالح • المرجع السابق ص ٢٣١ •

السودانيين بالأزهر ليكونوا نواة لطلبة كلية تدريب المعلمين والقضاة ، الى جانب تشجيعها لتحويل جامع أم درمان الى معهد علمي على غرار الجامع الأزهر(٤١) ، هذا الى جانب تركها جنوب السودان لنشاط البعثات التبشيرية التى نجحت فى صبغ الجنوب بصبغة ثقافية ودينية مغايرة لتكوين أبناء شمال السودان .

ورغم محاولات ادارة معارف السودان وضع برنامج تعليمى متكامل بمراحل تعليمية متتالية تشمل مدارس أولية فمدارس ابتدائية ، فمدارس أعلى من الابتدائية الا أن السودانيين ساورتهم الشكوك فى أهداف هذه المدارس من البداية والتى أنشأها ويشرف عليها الحكام الأجانب ، ولولا اشراك بعض الفقهاء السودانيين - الذين كانوا يعلمون أبناء البلاد فى الكتاتيب والخلاوى - للتدريس فى المدارس الحكومية لظل اقبال السودانيين عليها قليلا ، الا أنه مع الزمن تخرجت من هذه المدارس مجموعة من صغار الموظفين كانوا عماد الحركة الوطنية السودانية بعد الحرب العالمية الأولى .

ولعل انشاء كلية غوردون بالخرطوم يعتبر مظهرا من مظاهر السيطرة البريطانية ، ذلك أن كتشنر فى زيارته للندن شتاء ١٨٩٨/١٨٩٩ م استغل قوة حماس الشعب البريطانى وتأييده له لانتقامه لمقتل غوردون بالقضاء على الخليفة عبد الله والتمثيل بجثة المهدى(٤٢) ، فدعا البريطانيين الى التبرع لانشاء مؤسسة تعليمية بالخرطوم تحمل اسم غوردون ، وبالفعل استطاع جمع تبرعات وصلت الى مائة ألف جنيه ، ووضعت التصميمات لانشاء المبانى التى تمت عام ١٩٠٢ م ، ونقلت المدارس التى كانت فى أم درمان من ابتدائية وصناعية الى الكلية الحديثة ، وكذلك كلية المعلمين والقضاة الشرعيين ، وبهذا أصبحت كلية غوردون تشمل مراحل التعليم المختلفة . وكان الأساتذة المصريون هم أعمدة التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية بالكلية ، ولهم فضل كبير فى تشجيع تلاميذهم على الاطلاع خارج ساحات المدارس(٤٣) ، مما جعل المستر كرى مدير المعارف يتهمهم بأن المصريين خاصة طبقة الأفنديه لا زلت أشك فى تدريسهم التاريخ السياسى لوادى النيل خلال العشرين سنة الأخيرة للتلاميذ السودانيين(٤٤) .

---

(٤١) د. يونان لبيب المرجع السابق ص ٣١٦ .

(٤٢) Macmichael : op. cit., P.

(٤٣) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٤٤) د. يونان لبيب المرجع السابق ص ٣٠٥ .

وحقيقة احتوى البرنامج التعليمي لمدير معارف السودان على انشاء مدارس صناعية بعد المدارس الأولية تلحق بترسانة الوابورات النيلية فى العاصمة السودانية ، الى جانب مدارس لاعداد مساعدى مهندسين ومساحين ومعلمين للغة الانجليزية والمواد الاجتماعية ، الى جانب الموافقة على تعليم البنات اعتبارا من عام ١٩٠٧ م ، الا أن هذا البرنامج لم يحتوى على تعليم عالى لاعداد الخبراء والمتخصصين ممن يمكن لهم تولى وظائف اشرافية تلك الوظائف التى يسيطر عليها البريطانيون وحدهم ، ، كما أن وضع وتنفيذ هذا البرنامج يشير الى الدور البارز المشرف الذى لعبه المواطن المصرى أحمد هدايت بك حيث كان المشير الأول للمستر كرى مدير المعارف ، وكذلك فضل الأساتذة المصريين الذين غرسوا الثقافة العربية الاسلامية(٤٥) .

ويمكن أن نحدد بداية ظهور التعليم العالى بالسودان فى عام ١٩٢٦ م بانشاء كلية الطب ، وفيما بعد تقرير لجنة « لاوار » عام ١٩٣٨ م بانشاء المدارس العليا : العلوم والآداب والزراعة والهندسة والطب البيطرى ، وكل تلك المدارس العليا – الكليات – صارت نواة لجامعة الخرطوم ، وجاءت تلك الانجازات نتيجة لتعيين « سكوت » مديرا لكلية غوردون التذكارية حيث وجدها كلية يسيطر عليها النظام الحربى الرهيب مع بعض تعسف المدارس الخاصة البريطانية ذات الصرامة . وكانت العلاقات بين الأساتذة البريطانيين والسودانيين تخلو من روح الزمالة بسبب استعلاء الأساتذة البريطانيين(٤٦)، كما كان السودانيون الراغبون فى تعليم عالى توجههم حكومة الخرطوم البريطانية الى الدراسة بلندن وبأعداد قليلة ..

ومما هو جدير بالملاحظة أن حاكم السودان لم يقدم خدمة تعليمية حكومية لاهالى جنوب السودان حتى عام ١٩٢٦ م ، وترك ذلك بصورة مقصودة لنشاط البعثات التبشيرية المسيحية من كاثوليكية وبروستانتية والتى تتبع النمسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، تلك البعثات التى استخدمت وسائل متعددة لممارسة نشاطها كبناء الكنائس وتقديم الخدمات الدينية ، وتقديم خدمة طبية للمرضى ، وخدمة تعليمية فى مدارس ملحقة بالكنائس . وقد بدأت هذه البعثات نشاطها فى السودان فى عهد الحكم الثنائى عام

---

(٤٥) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٦٦ .

(٤٦) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٣٦ .

١٩٠٠ م قسمت مناطق الجنوب بينها ، وان كان نشاطها قد امتد الى شمال السودان أيضا ٠

وكان خطر هذا النشاط التبشيرى فى جنوب السودان باديا للعيان ، وقد هاجمه مصطفى كامل فى جريدة اللواء عام ١٩٠٠ م ، ودعا الى مقاومته ، كما أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى هو المستر روبرتسون طلب من وزير الخارجية البريطانية السير ادوارد جراى عام ١٩٠٧ م أن تمتنع حكومة السودان عن تشجيع البعثات التبشيرية فى جنوب السودان حتى لا ينقسم شعب السودان الى قسمين متناقضين ، وحتى يمكن تجنيب شعب لازال ينهض من حالة التأخر صداما دمويا(٤٧) ٠

ولكن الحكومة البريطانية لم تحرك ساكنا كما أن حاكم السودان ترك للبعثات التبشيرية أن تفتح المدارس وغيرها من المؤسسات بما يحقق أهدافها سواء فى جنوب السودان أو شماله ، ففى الجنوب ترك ميدان التعليم للمبشرين المسيحيين حرا لسببين الأول عدم الخوف من رد فعل اسلامى اذا ما اتبعوا فى مدارسهم أى أساليب قد يبدو فيها رغبة أو السك فى رغبة لتحويل الناس عن دينهم ، فالسكان وثنيون وممارسة النشاط التبشيرى فى مؤسساتهم التعليمية عمل مشروع فى نظر حكام السودان ، والسبب الثانى أن حرية المبشرين فى الجنوب كان لا يحدها منافسة المدارس الحكومية التى كانت آخذة فى الانتشار فى الشمال فى ذلك الوقت ، فادارة التعليم الحكومية لم تطرق أبواب الجنوب قبل عام ١٩٢٦ م(٤٨) ٠

وقد تمثل النشاط التعليمى التبشيرى فى انشاء مدارس أولية فى القرى ، ومدارس ابتدائية ، ومدارس وسطى ، ومدارس تجاريه ، وكان يسمح للبنات بالالتحاق بهذه المؤسسات كتعليم مختلط فى فصل واحد أو بعض المبنى فى فصل منفصل عن البنين ٠ وظل الأمر فى الجنوب قاصرا على هذه المؤسسات التبشيرية حتى رأت الحكومة عام ١٩٢٦ م أن بعض المثقفين من السودانيين الشماليين والجنوبيين الذين نشأوا وتعلموا فى الشمال قد بدأت ميولهم تتجه نحو مصر كما حدث فى جمعية اللواء الابيض ، وهنا خطت الحكومة خطوة نحو الاحتفاظ بجزء من السودان فى حالة اضطرارها الى الجلاء

---

(٤٧) Parliamentary Debates, Fourth series 1907. Vol. 173, P. 267.

(٤٨) د٠ يونان لبيب ٠ المرجع السابق ص ٣١٢ ٠

الجزء الشمالى ورغبت فى ربط السودان الجنوبى بأوغندة والكنغو(٤٩) .

وتمشيا مع هذه السياسة دعت حكومة الخرطوم عام ١٩٢٨ م الى مؤتمر يعقد فى الرجاف بمديرية خط الاستواء احدى مديريات الجنوب السودانى ، وحضر المؤتمر ممثلون عن حكومات كل من أوغندة ، والكنغو ، والسودان ، الى جانب جمعية البعثات التبشيرية فى الأقطار الثلاثة(٥٠) ، وكان اهم ما قدره المجتمعون توحيد حروف الكتابة بين الأقطار الثلاثة وجنوب السودان، واستبعاد اللغة العربية وتوحيد الكتب المدرسية كلما أمكن ، وانطلق الحكم الثنائى يساعد البعثات التبشيرية فى تعليمها اللهجات المحلية بالحروف اللاتينية وقراءة الانجيل وتعلم قدر ضئيل من اللغة الانجليزية .

وكانت هذه الخطوة التى اتخذها البريطانيون فيما يخص التعليم فى الجنوب من المسائل التى أثارت الخواطر فى الشمال ، وأضعفت ثقة أهله فى نوايا الانجليز نحو وحدة البلاد ، ولم يغير الانجليز من خططهم تلك الا عام ١٩٤٨ م أى بعد سنتين من مؤتمر جوبا الذى ضم عددا من المندوبين الشماليين والجنوبيين ، والذى قررت فيه الأغلبية الجنوبية رغبتها الأكيدة فى المحافظة على وحدة السودان بكامل حدوده الجغرافية(٥١) ، ومن ثم اضطر الانجليز الى ادخال تعليم اللغة العربية فى الجنوب وارسال أبناء الجنوب الذين يتمون الدراسة بالتعليم الثانوى الى الكلية الجامعية بالخرطوم بدلا من ارسالهم الى التعلم فى أوغندة .

وتطبيقا لاتفاقية الحكم الثنائى بخصوص منع ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، فقد اعلن كتشنر عدم تدخله فى الرقيق المملوك والعامل كخدم فى البيوت ، وفى عام ١٩٠٠ م أنشىء فرع فى الخرطوم « لمصلحة منع تجارة الرق » المصرية ، يشرف عليه بريطانيون ، من أجل ملاحقة تجار الرقيق ونظرا للخلافات بين مفتشى الرق والمديرين والمفتش العام « سلاطين »، وضعت ادارة مكافحة الرق بالسودان تحت سيطرة البوليس السودانى تحت اشراف الضباط البريطانيين منذ أول يناير ١٩١١ م .

وقامت الادارة الجديدة بانشاء مراكز مسلحة لمواجهة منافذ تجارة

---

(٤٩) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٥٠) Macmichael: Op. cit.

(٥١) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٣٤ .

الرقيق في سنار وكردفان وفي الحدود الشرقية والحدود الغربية ، وغـــرب السودان دارفور وبحر الغزال ، وقد مارست هذه المراكز دورها في التصدى لتجار الرقيق ، حتى سجل القنصل البريطاني في تقريره لعام ١٩١٢ م أن تجارة الرق أصبحت من الأزمان الغابرة ، بعد القضاء على كل مقاومة للمكافحة، وثورات تجار الرقيق ٠

الحركات الثورية

أولا : الحركات الفردية :

لم يكن خضوع السودانيين لادارة انجليزية بعد دولة المهدية بالأمـــر المتوقع ، ومن ثم شهد السودان مقاومة وثورات شغلت حكمداري عمـــوم السودان المسئولين عن تنفيذ اتفاقية الحكم الثنـــائي ٠ يمكن أن نفرق بين نوعين من الثورات التي قام بها السودانيون النوع الأول ثورات فردية بمعنى ارتبطت بأفراد سواء كانوا من رجال الدين أو من زعماء قبائل أو من تجار الرقيق ، وهذا النوع كان من السهل على ادارة الحكم الثنـــائي الانجليزية القضاء عليه ، والنوع الثاني من الثورات ما يمكن أن نسميه بالحركة الوطنية السودانية والتي لم يستطع حاكم عام السودان ولا رجاله اخفات صـــوت رجالها لانها كانت تعبر عن قواعد شعبية ولها برامج سياسية واجتماعية محددة تمس حياة السودانيين وتحقق طموحهم ٠

ومن النوع الأول من الثورات كانت حركات أنصار المهدية ، منها حركة الخليفة شريف ومعه أبناء المهدى ، ذلك أنه رغم استسلامهم لقوات الحكومة في نوفمبر ١٨٩٨ م وبقائهم بالسودان ولم يتعرضوا للنفي خارجه كما فعل الحكم الثنائي مع أنصار المهدى الكبار ، فقد أخذ الخليفة شريف يجمع حوله الأنصار ثانية من أغسطس ١٨٩٩ م بقرية « شكاية » ، فأرسل الحاكم العام قوة بقيادة الكابتن « سميث » حاصرت القرية واقتحمتها أمام مقاومة الأنصار المسلحين الذين فقدوا ١٧ قتيلا و ٥٥ أسيرا ، وقد حوكم كل من الخليفة شريف وولدى المهدى فاضل والبشرى أمام محكمة عسكرية ، وصدر الحكم عليهم بالاعدام رميا بالرصاص ونفذ الحكم على الفور(٥٢) ، ولم ينج من أبناء المهدى الا عبد الرحمن بن المهدى الذى لم يبلغ الخامسة عشرة بعد وكان يشاهد

---

(٥٢) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٤٠ ٠

قتل اخوانه ، وقوبلت تلك المجزرة بامتعاض شديد فى البلاد ولكن لم يستطع السودانيون عمل شىء أمام القـــوة العسكرية المتفـــوقة عليهم فأذعنـــوا صاغرين(٥٣) .

ومن تلك الحركات الفردية كذلك حركة على عبد الكريم أول عام ١٩٠٠م بأم درمان والتى تقوم على الدعوه الى المهدية ، وأن الروح المهدية لم تمت مع موت صاحبها وخليفته ، وكانوا يؤمنون بذلك ايمانا لا يتزعزع ولا يلين ، ومع القبض على زعيم الحركة وثمانيه من أتباعه فى ١٩ فبراير من نفس العام والتحقيق معهم تمسكوا بما يؤمنون به ، مما جعل الحاكم العام يشكل مجلسا من علماء الدين الاسلامى لمناقشة على عبد الكريم ورجاله وتقديم تقرير عما يجب عمله معهم ، وقد رأى المجلس ابعاد الرجل وأنصـــاره عن أم درمان وبالفعل أعلن ويجت الحاكم العام فى ٢ مارس نفى على عبد الكريم ورجاله مع التهديد بأن يكون ذلك مصير كل خارج على تعاليم الدين الاسلامى .

وكانت هناك حركة أخرى بطلها أحد الفقهاء المستوطنين ويدعى الشريف محمد الأمين البرناوى الذى رحل الى مكة وعاد منها حاملا وثيقة تثبت انتسابه لآل البيت ، واستقر بجبال تقلى بشرق كردفان ، وأعلن نفسه مهديا فى أبريل عام ١٩٠٣ م ، ودعى السودانيين الى الالتفاف حوله ، وبالفعل صارت قبائل الحوازمة والمسيرية انصارا له ، وهنا قاد الكولونيل « ماهون » مدير كردفان حملة عسكرية من الخرطوم وداهم الشريف فى مقره ، فقتل من قاوم من أتباعه وأسر الباقون بمن فيهم زعيم الحركة نفسه الذى اقتيد الى الأبيض حيث أعدم شنقا ، وقد دلت التحريات التى قامت بها الحكومة بعد الحادثة أن الدعوة كانت عظيمة الخطر وأنه لو ترك الأمر لمدة شهرين فقط لانضوى تحت لوائه عدد ضخم من رجال القبائل(٥٤) .

ومن تلك الحركات الفردية كذلك حركة « محمد ود آدم » من سكان « سنجة » الذى ادعى عام ١٩٠٤ م أنه النبى عيسى ، وابتكر شعارا خاصا به هو « أشهد ألا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ومحمد المهدى خليفته وعيسى نبيه » ، وقد صدقه جماعة من السودانيين الذين كانت فكرة المهدية وظهور النبى عيسى طاغية فى نفوسهم حيث كانوا يبحثون عن منفس لهم

---

(٥٣) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٤٠ .

(٥٤) د. مكى شبيكة المرجع السابق ص ٤٦٧ .

بعد ما حل بهم ، وقد كلف مفتش الناحية المستر « علام » Allam مأمور سنجة المصرى بالتصدى لهذه الحركة ، وعندما فشل المأمور فى اقناع محمد ود آدم بالاستسلام وهاجم أتباعه المأمور حتى قتل ، قام جند الحكومة باطلاق النار عليه وعلى أتباعه حتى قتل هو وبعض أتباعه ٠

ومن هذه الحركات كذلك ثورة « تالودى » عام ١٩٠٦ م والتى تقع فى جبال النوبا جنوب كردفان ، وسبب هذه الثورة مقاومة سياسة الغاء تجارة الرقيق، وقد أقام أهالى تالودى حفلة راقصة دعوا اليها رجال الحامية الحكومية ، وبينما كان هؤلاء يشاهدون الرقصات هاجمهم أهالى البلدة بغتة وقتلوا كل رجل خارج الثكنة ، ثم هاجموا المركز - مركز البوليس - بعد ذلك ولكن بقية الحامية يعاونها النوباويون سكان التلال استطاعوا صدهم(٥٥) ، حتى أمكن خلال شهرى يوليو وأغسطس بمساعدة قوات مديرية كردفان القضاء على هذه الثورة بقتل عدد كبير واستسلام آخرين أخذوا أسرى للحكومة ومنهم أكبر زعمائهم « أحمد المدير » ، وهذه الثورة تدل على استهانة الأهالى بسلطة الحكومة وعدم انصياعهم لأوامرها(٥٦) ٠

كذلك كانت هنالك ثورة أخرى دينية عام ١٩٠٦ م قادها المدعو «موسى أحمد » من قبيلة «بورنو» ، الذى أعلن أنه من أتباع المهدى وأنه سيكون النبى عيسى الذى تنبأ به المهدى وخليفته عبد الله التعايشى ، فأمر الحاكم العـــام باحضار هذا المدعى وحدد اقامته بالخرطوم ، وصار تحت طلب الحكومة ٠ وفى عام ١٩٠٧ م ادعى رجل آخر من أهالى برقو فى القضارف أنه عيسى النبى ، وقد نفته الحكومة الى حلفا قبل أن ينضوى تحت لوائه أتباع وأنصار ، وهناك مدع آخر بأنه النبى عيسى فى واد مدنى يدعى سليمان بشير » بدأ ادعاءه فى يناير من عام ١٩٠٧ م ، وكلما اقترب أحد من منزله كان يلعن الحكومة ويشتمها ويسمى الناس عبيد النصارى ، وكان يأمرهم بخلع أحذيتهم أثناء مرورهم أمام منزله ، وقد تم اعتقاله وعندما أحضر أمام حاكم مديرية النيل الازرق اعترف أنه ليس نبيا ، وقد تم ترحيله الى حلفا(٥٧) ٠

وكان أكثر أنصار المهدى قـــوة فى ثورته « عبد القـــادر محمد امام ودحبوبة » من قبيلة الحلاوين الذى أظهر عداء كبيرا للحكومة منذ عام ١٩٠٨م لأنه رجل المهدية والجندى فى جيش الأمير عبد الرحمن النجومى لم ينسى أن

---

(٥٥) د٠ يونان لبيب المرجع السابق ص ٣٤٤ ٠
(٥٦) د٠ مكى شبيكة المرجع السابق ص ٤٦٨ ٠
(٥٧) د٠ يونان لبيب . المرجع السابق ص ١٥٨ ٠

الحكومة الحالية قضت على حكومة اسلامية ، وهو لا يزال من أشد المتحمسين والمعتقدين برسالة المهدية(٥٨) ، وكان ينعى على الناس وعلى أهله استكانتهم للحكم الثنائى وعدم الاستمرار فى الجهاد فى سبيل الله ، واتهم الحكومة بالظلم لأنها لم تعطه ما يستحق فى تسوية أرضه عندما بدأت فى استئجار الأراضى من مالكيها لاستغلالها فى زراعة القطن عندما يتم العمل فى مشروع الجزيرة ، ولم يكن ذلك غريبا فى نظره ، اذ ماذا يمكن أن تفعل حكومة غير اسلامية سوى نشر الظلم فى البلاد وخاصة ظلم المؤمنين بالمهدية(٥٩) ٠

وعندما أخذ عبد القادر فى اثارة الناس ضد الحكومة ، واجتمع حوله كثير من الأتباع الذين عاشوا فى ظل بذله وسخائه ، حاولت الحكومة منذ مارس ١٩٠٨ انهاء حركته ســـلما لكن كراهيته للحكومة جعلته يستدرج مفتش المركز - مركز الجزيرة - الانجليزى « المستر سكوت » والمأمور المصرى « اليوزباشى محمد شريف » ويقتلهما فى زريبته ، مما دفع الحاكم العام الى ارسال قوة من واد مدنى ومن الخرطوم قبضت على عبد القادر وبعض أتباعه ، وقدموا الى المحاكمة أمام محكمة المدير التى يرأسها ضابط بريطانى فى ٨ مايو من نفس السنة حيث قضت باعدام عبد القادر ومصادرة أملاكه وبالفعل تم اعدامه شنقا فى موطن قبيلته بعد أن صدق الحاكم العام على الحكم ٠ وأما بالنسبة لاتباعه فقد حكم على ١٢ رجلا منهم بالاعدام والمصادرة والبـــاقى بالسجن لمدد متفاوتة ، ولكن الاعدام لم ينفذ فى الرجال الاثنى عشر بسبب اعتراض الحكومة البريطانية والرأى العام المصرى الممثل فى الصحافة الوطنية فتعدل الحكم الى السجن مدى الحياة مع المصادرة للممتلكات ٠

كذلك قام فقيه يفتتح كتابا لتعليم الصبية بالدعوة لاحياء المهدية فى دنقلة فى نفس العام الذى شهد حركة « عبد القادر ود حبوبة » فاتخذت الحكومة اجراءاتها بالقبض على مترعم هذه الحركة ويدعى « محمد الراضى » ومنعه من تعليم الأطفال فى الكتاب بقرية الدويم التابعة لمركز مروى ، وتحديد اقامته فى المركز ومراقبة تحركاته ، وفى ظل هذه الاجراءات زال خطره ٠

وفى عام ١٩١٠ م ثار فقيه آخر فى بربر يدعى « الشريف مختـــار الهاشمى » الذى كانت له تطلعات زعامية منذ عهد الخليفة عبد الله ، وادعى

---

(٥٨) د٠ مكى شبيكة ٠ المرجع السابق ص ٤٦٨ ٠

(٥٩) ضرار صالح ٠ المرجع السابق ص ٣٤١ ٠

أن لقبه هو « صاحب الوقت » ودعا الناس الى الايمان بزعامته والانضواء تحت لوائه ، ولما حاول بعض أهله اثنائه عمـــا أعلنه والاستسلام للحكومة هاجمهم ، مما دفعهم الى مساعدة الحكومة فى القبض عليه وعلى أبنائه وبعض أتباعه وقدموا للمحاكمة حيث قضت المحكمة بشنقه وشنق أحد أبنائه ، ثم خففت الحكم على الابن الى السجن مدى الحياة ٠

ولم تسلم دارفور من السخط على الحكم الثنائى ، اذ ظهرت بها منذ بداية هذا الحكم نزعة استقلالية قادها أحد رجال المهدية البارزين هو « على دينار » ، الذى استند على الناحية الدينية للاستيلاء على الحكم فى كـــل السودان وطرد الحكام الأجانب ، ليخلف حكومة المهدية ويقيم حكومه اسلامية يشد آزرها الأتراك(٦٠) ، وينطلق من دارفور ليضم بقية أقاليم السودان ، باعتباره من سلالةأحد زعماء دارفور هو السلطان محمد الفضل ، وقد اجتمع حوله سكان دارفور واتخذ من فاشر مقرا لحكمه ، وصار سلطانا مستقلا مع دفع جزية سنوية مقدارها ٥٠٠ جنيه منذ عام ١٩٠١ م حتى أعلن ثورته على الحكومة عام ١٩١٥ ٠

واجه السلطان على دينار عدة صعوبات فى احكام سيطرته على دارفور ، كانت أولاها منافسة « ابراهيم على » الذى يمت بصلة قرابة للأسرة المالكة فى دارفور ، وأراد كتشنر أن يضرب به على دينار فبعثه الى دارفور ويتسلم زمام الأمور ، ولكنه فشل فى انتزاع السلطنة من على دينار ، كما أن بعض قبائل دارفور رفضت الاعتراف له بالزعامة عليها ، كما أن بعض خصومه انتقلوا الى كردفان وصاروا يشكلون خطرا على سلطنته ، كما ان الحاكم العام يرغب فى وضع على دينار تحت الاشراف المباشر فى الوقت الذى يرغب فيه السلطان فى تدعيم سلطته واستقلاله فى دارفور ومدها لشمل كردفان كذلك وكل ذلك نقف أمامه حكومة الخرطوم وتعارضه ، ومن هنا بدأ الخـــلاف بين الجانبين ٠

وكانت هناك مشكلات أخرى تحيط بعلى دينار ، تمثلت فى رغبة السيد المهدى السنوسى مد طريقته الى ممتلكات السلطان بانشاء الزوايا طابعاسياسيا دارفور ، ولكن السلطان رفض خوفا من أن تحمل هذه الزوايا طابعا سياسيا يكون خطرا عليه ، كما أن الفرنسيين الذى أخذوا يتوغلون من غـــرب

---

(٦٠) صابر صالح : المرجع السابق ص ٢٤٤ ٠

وأواسط أفريقيا حتى جاوروا حدود دارفور الغربية ، وبدأوا يضمون الى ممتلكاتهم بعض الأراضى التى يعتقد السلطان بأنها جزء من دارفور من قديم الزمان ، وعندما يتبادل المراسلات مع الفرنسيين تمنعه سلطات حكومة الخرطوم ، بحجة أنها تقوم نيابة عنه فى ابلاغ الحكومة البريطانية التى تتفاوض مع الحكومة الفرنسية نيابة عن حكومة السودان ، وتطلب منه البيانات التى تساعد حكومة جلالته الملك فى حل المشكلة بما يرضى مطامعه وأمانيه(٦١) . وقد زال الخطر الفرنسى باشتعال الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م .

تراكمت الأسباب منذ بداية الحكم الثنائى حتى اشتعال الحرب العالمية الأولى لكى يحدث صدام بين على دينار وسلطات الحكم فى الخرطوم فرغم موافقة المسئولين البريطانيين فى القاهرة ولندن على أن يحكم على دينار دارفور بدلا من حكمها بواسطة سلطات انجليزية مصرية حيث أن هذه المديرية لن تجلب دخلا يعتد به ، بل أنه من المحتمل أن تكون عبئا ماليا(٦٢) . فان محاولات على دينار تعزيز سلطاته الداخلية أمام رغبة حكومة الخرطوم فى خضوعه لها ولو اسميا جعلت الصدام بين الطرفين وشيكا . ولم تكن دارفور المترامية الأطراف معروفة لجميع مسئولى حكومة الخرطوم باستثناء المفتش العام سلاطين ، الذى كان هناك حتى عام ١٨٨٤ م .

ورغم أن على دينار قد تعهد بدفع جزية سنوية كدليل على اعترافه بسلطة حكومة الخرطوم الا أنه كان مصمما على منع أى مسئول من هذه الحكومة ، وبصفة خاصة سلاطين بأن يضع قدمه فى أراضى سلطنته(٦٣) ، ونتيجة لمحاولات على دينار اثبات وجوده داخل دارفور واشادة بعض الصحف المصرية به كزعيم سنى يواجه قوة غير اسلامية ـ بريطانيا ـ ، وعدم مساعدة حكومة الخرطوم له لتصفية جيوب المهدية المتبقية فى دارفور المتمثلة فى « عربى دفع الله » « وسنين ودحسين » ، وعدم مساعدتها له لاخضاع بعض القبائل القوية على الحدود بين دارفور وكردفان لسلطنته ، ونتيجة لعدم استجابة حكومة الخرطوم لطلباته من الأسلحة ، ولم تسمح لمندوب السلطان بالذهاب الى الحجاز لشراء الجبخانة بل أعطته كمية بسيطة من الرمنجتون ـ نوع من البنادق الانجليزية ـ وبعض هزيلين(٦٤) ..

---

(٦١) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٧٨ .

(٦٢) د. يونان لبيب . المرجع السابق ص ٢٣٣ .

(٦٣) Hill, R.: Slatin Pasha, P. 94.

(٦٤) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٨٠ .

ونتيجة لذلك كله وبسبب اشتعال الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا المسلمة فى صف دول المركز ضد الحلفاء وعلى رأسهم انجلترا ، بدأ على دينار بالاتصال بالاتراك من أجل توحيد جهود المسلمين لتحقيق الجهاد الاسلامى ، ومن ثم انتظر على دينار وصول الاسلحة له عبر ليبيا لينهى الحكم الثنائى فى جميع أجزاء السودان ويخرج الانجليز الذين حاصروا مملكته من كل مكان(٦٥) .

ومن ثم اعتمدت حكومة الخرطوم على امتداد الخط الحديدى الى الأبيض منذ عام ١٩١٢م بما يقرب من قوة الحكومة من الفاشر عاصمة دارفور، وقررت انهاء استقلال دارفور تحت حكم على دينار فكلفت القائد الانجليزى « هولستون » بقيادة قوة كبيرة مسلحة بالمدافع الرشاشة فى عام ١٩١٦ م التقت مع قوة على دينار قليلة التسليح على بعد اثنى عشر ميلا من الفاشر ، وانتهى اللقاء بمقتل دينار وأكثر من أربعمائة رجل من رجاله ، وبذلك انتهت حركته الاستقلالية ودخل دارفور نهائيا تحت سلطة حكومة الخرطوم.

كانت تلك ثورات السودانيين ضد التسلط الانجليزى على مقدرات الأمور فى القطر السودانى، وهى الثورات ذات الطابع الفردى المشوب بدعاوى دينية ولم يكن فيها اتجاهات وطنية ، ومن ثم سهل على حكومة الخرطوم التعامل مع أصحاب هذه الثورات ، ومن ثم نجحت هذه الحكومة لأنها أدركت ان القضاء على زعماء هذه الثورات يعنى نهايتها .

ثانيا : الحركة الوطنية :

(أ) هوية الحركة :

أما الحركة الوطنية فلم يكن من السهل اخمادها لانها كانت ذات صفة شعبية جماعية لها قيادتها الواعلة ولها برامجها الواضحة ، ومن ثم شهد السودان عقب الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة نشاطا وطنيا سار فى طريقه حتى حصل السودان على استقلاله أوائل الخمسينات من القرن العشرين ..

ومن أول الأمر نلاحط تأثر تلك الحركة الوطنية بالسودان بمثيلتها فى مصر ، وظهور تعبير وحدة وادى النيل فى الشارع السودانى كما هو فى الشارع المصرى بمفهوم جديد لا يعيد السودان الى ما كان عليه حاله قبل

(٦٥) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٤٣ .

الثورة المهدية بمعنى استقلال كل من مصر والسودان عن السيطرة الانجليزية ومن ثم تحقيق وحدة بين قطرين مستقلين تربطهما علاقات قديمة وحديثة معا قوامها الجنس والدين واللغة والتاريخ المشترك والترابط الاجتماعي ٠

وفي هذا المجال فاننا لا يمكن أن ننكر دور الضباط والموظفين المصريين في السودان عقب تطبيق اتفاقية الحكم الثنائي في تنبيه السودانيين الى المطالب الوطنية التي تتلخص في التخلص من سيطرة البريطانيين على السودان تمهيدا لانهاء هذه السيطرة على مصر ، ومن ثم يتولى الوطنيون في القطرين مقاليد الأمور في وادي النيل ٠

ذلك أنه لم يمض أكثر من عام واحد على اعلان الحكم الثنائي ، حتى ظهر تذمر الضباط والجنود السودانيين في الفرق المشكلة بالسودان تحت قيادة ضباط انجليز وبتأثير من الضباط المصريين ، بسبب ما قام به الكولونيل « ماكسويل » قائد القوات المعسكرة في الخرطوم في يناير ١٩٠٠ م بجمع الذخيرة التي في أيدي الجنود ، فوجد من الضباط المتحمسين من حفز الجند للعصيان والامتناع عن تسليم الذخيرة ، وكان أن هجموا عليها لاستردادها بعد أن كانوا قد سلموا جزءا منها ، وامتنعت نهائيا الأورطة الرابعة عشرة السودانية من الرضوخ(٦٦) ، بل هجمت على مخازن السلاح واستولت على كل الذخيرة وفقد الضباط البريطانيون كل سيطرة عليهم(٦٧) ٠

استمر تمرد هؤلاء الجند على السلطات الانجليزية حتى وصل وينجت باشا الحاكم العام الجديد الى الخرطوم ، حيث استطاع بالتعاون مع بعض الضباط السودانيين تهدئة الأورطة الرابعة عشرة السودانية حتى وافق جنودها على تسليم الذخيرة تدريجيا بعد وعد من وينجت على اعفائهم من أى عقاب ، وان كان الوعد لم ينفذ بالكامل حيث عوقب سبعة من ضباط الأورطة ، وقد حكم على بعض الضباط المصريين بالفصل من الخدمة والبعض الآخر بالتوبيخ ، وقد تخلى الخديوى عن هذه الحركة بل انه بعث الى وينجت يستنكر ما أقدم عليه الضباط والجنود المصريين والسودانيين ٠

حتى اذا جاءت الحرب العالمية الأولى وتحمل فيها السودانيون – كاخوانهم

---

(٦٦) د٠ مكى شبيكة ٠ المرجع السابق ص ٤٤٢ ٠

(٦٧) د٠ يونان لبيب المرجع السابق ص ١٨٩ ٠

المصريين - كثيرا من التضحيات المادية والبشرية لمصلحة انجلترا وحلفائها ، وانكار انجلترا لحق شعبى وادى النيل فى الاستقلال والجلاء وانطلاقا من وجود طبقة من المتعلمين بدأت الحركة الوطنية السودانية تفصح عن نفسها فى مواجهة التسلط البريطانى على الأمور فى القطر السودانى ، واتخذت من المدن الكبيرة فى السودان مراكز لنشاطها بعكس الحركات الفردية والدينية التى اتخذت من الأقاليم والأماكن النائية مسرحا لها ، كما اعتمدت الحركة الوطنية الجديدة على عنصر الشباب المعلم وضباط الجيش على خلاف ما كان عليه الحال فى الحركات الدينية التى كان رجال الدين وزعماء القبائل هم قادتها وأهلوهم ومريدوهم هم الأنصار .

ومن هنا ظهرت جماعات من الشعب السودانى خاصة صغار الموظفين والطلاب فى المدن تتصدى للفكرة الوطنية وتظهر تمسكها بوحدة وادى النيل وجلاء الانجليز عن شطرى الوادى جنوبه وشماله ، وقد تأثر هؤلاء فى تكوينهم الوطنى بالمصريين المقيمين بالسودان ولا عجب فى ذلك فاللغة والدين والارتباط الاجتماعى والكفاح ضد عدو واحد هو الاحتلال البريطانى ، كل ذلك ساعد على ارتباط السودانيين خاصة أبناء الطبقة المتوسطة الذين نالوا حظا من التعليم الحديث بالمصريين فى المراكز المتحضرة خاصة فى العاصمة (الخرطوم) ، وفى الفرق العسكرية ، وفى مصالح الحكومة حيث كان الموظفون السودانيون يعملون جنبا الى جنب مع الموظفين المصريين(٦٨) .

كما أن التعليم الذى أفاضه الأساتذة المصريون على السودان لم يكن دون تجاوب مع الأبناء الذين تلقوه بصدور واعية ، وقرأ السودانيون باللغة العربية والانجليزية التاريخ العالمى فكان طبيعيا أن يتفاعلوا بدروسه وعظاته وفلسفته من حيث يدرى البريطانيون أو لا يدرون(٦٩) . الى جانب السودانيين الذين سافروا الى مصر ينهلون من علوم الجامع الأزهر ويتأثرون بنمو الروح الوطنية والقومية فى مصر ، كما أن خضوع أبناء السودان للتعليم الحديث الغربى ، والاحتكاك مع المقومات الثقافية ، والسياسية لأوربا الغربية ساعد على تفتح أذهانهم باعتبارهم من أبناء الطبقة المتوسطة على أساليب الحرية والديمقراطية والاستقلال ، وابتعدوا شأنهم شأن نظرائهم فى أنحاء الشرق

---

(٦٨) Holt, P.M.: A Modern History of the Sudan, P. 127.

(٦٩) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٤٥ .

الاوسط وأفريقيا عن الروح القبلية(٧٠) ، وهذا يعنى أن الروح القومية وجدت أرضا خصبة فى السودانيين الذين بدأوا يظهرونها عقب الحرب العالمية الأولى .

ويمكن أن نضيف الى عوامل تأثر السودانيين بالروح الوطنية والقومية ما رأوه من اجحاف بهم وباخوانهم المصريين أثناء الحرب العالمية الأولى الذين تحملوا كثيرا من النفقات المالية والعينية لامداد القوات المتحالفة بالمؤن الغذائية أثناء المعارك فى منطقة الشرق الأوسط ، الى جانب اشتراك قوات مصرية سودانية فى تلك المعارك الى جانب القوات الانجليزية ، على أمل أن يطبق الانجليز النقطة الثانية عشرة من نقاط الرئيس الامريكى ويلسون الأربع عشرة ، والداعية الى حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وتنكر الانجليز لهذا الحق بعد انتهاء المعارك الحربية لأنها لو أخذت به لتحقق للسودانيين والمصريين الاستقلال فى ظل وحدة وادى النيل .

كما أن زعماء ثورة ١٩١٩ م ، وأعنى سعد زغلول وزملائه ، رغم ما أصابهم من سجن ونفى ومطاردة على يد السلطات البريطانية كانت مطالبهم الاستقلال التام لمصر والسودان ، بينما تمسك الانجليز وعلى لسان لورد ملنر Milner - صاحب اللجنة المشهورة التى زارت مصر عقب ثورة ١٩١٩ - بأن مسألة السودان منفصلة تمام الانفصال عن القضية المصرية وأن السودان سيتطور منفصلا عن مصر تحت الرعاية الانجليزية التى تضمن لمصر وصول مياه النيل .

وكذلك كان لانتشار خبر ثورة ١٩١٩ م المصرية الى السودان وما فعله المصريون بقوات الاحتلال البريطانية مثار اعجاب السودانيين وحافزا للمصريين والسودانيين معا على التحرك بالمظاهرات والقاء الخطب مطالبين بالاستقلال الكامل لوادى النيل ، وقد شارك فيها الضباط المصريون فى الخرطوم ، ورجال السكك الحديدية وموظفو البرق والبريد وغيرهم من الموظفين فى الخرطوم وعطبرة وبورسودان ، والى جانب كل هذه التحركات نظمت حملة فى الخرطوم للحصول على المعونة لضحايا الثورة المصرية على يد البريطانيين ، وقدم طلب بهذا الى القاضى الأكبر ، وتشكلت لجنة من السيدات المصريات بالخرطوم وأذاعت نداء بطلب العون من السودانيين(٧١) .

---

(٧٠) Collins, R. & Tignor, R.: Egypt and the Sudan, P.P. 124-125.

(٧١) د. يونان لبيب المرجع السابق ص ٤٢٦ .

فاذا أضفنا الى هذا س ' ب صحيفة اللواء الناطقة بلسان الحزب الوطنى المصرى لفضح المخططات البريطانية لفصل السودان عن مصر وابقائه خاضعا للنفوذ الانجليزى ، وانتقال ما تنشره هذه الصحيفة الى أيدى أبناء السودان فى مصر والسودان ، كما أن الطبقة المثقفة فى السودان تقرأ وتهتم بأخبار النضال المصرية وتمسكه بأن لا تنفصل قضية السودان عن قضيته ، وتسمع أخبار البطولات والتضحيات فى أسفل الوادى وخطب زعماء الثورة النارية وتتقصى أخبـــارهم فى الجرائد المصرية ، وموقف الانجليز لا يطمئنهم لأنه اتجاه نحو الانفراد بادارته وضمه لمستعمراتهم فى النهاية ، وهم يتخوفون من هـــذا المصير ولا سيما أنهم يرون عجرفة المفتشين البريطانيين ومطالبتهم حتى لكبار القوم خلع النعال عند دخول مكاتبهم والوقوف لهم بالتحية عندما يمرون راكبين صهوات جيادهم ، وفوق كل ذلك فكل الوظائف ذات المسئولية وقف عليهم ، فلا مشاركة فى الحكم ولا تأهيل له فى المستقبل(٧٢) ٠

ب - الجمعيات السرية :

فلا عجب أن تتوالى الأحداث فى السودان معبرة عن الروح الوطنيــة والقومية ، وأول هذه الأحداث القاء أحد الضباط السودانيين - ويدعى محمد أمين هديب - خطبة بجامع أم درمان فى ٣٠ مايو ١٩١٩ م بمناسبة احتفال دينى ، دعا فيها الى تحالف السودانيين مع المصريين لطرد الانجليز مما دفع السلطات الانجليزية بالخرطوم الى القبض عليــه وفصله من الخدمة بالجيش والحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث ســـنوات ، وخشيت أن يكون هـــذا التيار الوطنى القومى له صدى فى نفوس السودانيين فلجأت الى استكتاب زعمـاء القبائل وعمد البلاد عرائض تدعو السودانيين الى التمسك بالادارة البريطانية وعدم التسليم بالمطالب المصرية الداعية الى اســـتقلال وادى النيل شـماله وجنوبه ٠

وعندما تأكد للسلطات البريطانية بالخرطوم أن من أســمهم صـــغار الأفندية والطلاب والمتنورين من العاملين بالمجــالات الحرة هم عمـــاد الحركة الوطنية القومية فى السودان لجأت الى احياء النزعة القبلية والزعامات الدينية تدفع بهم الى التصدى لهذه الحركة ، خاصة وأن هؤلاء وأولئك ما زالوا أكثر نفوذا فى السودان ودورهم كبير الخطر متى تهيأت لهم الفرصـــة ، ومن ثم

---

(٧٢) د٠ مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٨٧ ٠

اعتمدت عليهم فى توجيه الحركة الوطنية السودانية الى الانضواء تحت لواء انجلترا والابتعاد عن مصر ، وفى هذا السبيل دعت الحكومة البريطانية وفدا من زعماء الدين والعشائر الى زيارة لندن فى يونيو ١٩١٩ وتقديم التهنئة للملك جورج الخامس بانتصار بريطانيا فى معارك الحرب العالمية الأولى ، ورغم أن هذا الوفد ترأسه السيد على الميرغنى زعيم الطائفة الختمية بالسودان. وضم أعضاء من أشراف وزعماء السودان الدينيين ، الا أن الوطنيين السودانيين وصموهم بالخيانة للقضية الوطنية والقومية . واتهموهم ببيع السودان الى انجلترا ، وزادت شكوك الوطنيين السودانيين فى هذه الزعامات أكثر عندما اشترك كل من السيد على الميرغنى والشريف يوسف الهندى والسيد عبد الرحمن المهدى فى اصدار صحيفة أسموها « حضارة السودان » صدر العدد الأول منها فى أغسطس ١٩٢٠ م ، دعت من أول صدورها الى أن يبتعد السودان تماما عن الحركة المصرية ، كما آملت أن ترى الادارة القائمة فى السودان وقد أصبحت بريطانية تماما(٧٣) .

وفى رأيى أن هذا الموقف للزعماء الدينيين السودانيين ليس له ما يفسره الا أن يكون رغبة فى مغنم سياسى ينالهم من وراء الرضاء البريطانى ، فلا أحد ينكر مسئولية التدخل الأوروبى والانجليزى خاصة ومنذ حكمداريه غوردون عن الأحداث الدموية التى شهدها السودان ، بل ولا أحد ينسى ما فعله كتشنر نفسه حين دخل أم درمان من اجراء بعيد عن الآدمية وأعنى هدم قبة المهدى ونبش قبره ، ولا ينسى أحد أن الحاكم العام البريطانى هو الذى أعدم أبناء المهدى فاضل والبشرى مع الخليفة شريف ، ومع ذلك يقف السيد عبد الرحمن المهدى أكبر أبناء المهدى الأحياء الى جانب السيطرة الانجليزية على السودان .

ورغم محاولات السلطات البريطانية تهيئة أذهان السودانيين بفكرة أن «السودان للسودانيين» وترحيب بعض الزعامات الدينية السودانية فى تحقيق هذه الفكرة ، سواء بنشر مقالات فى صحيفة حضارة السودان أو فى الصحف البريطانية المسموح لها دون الصحف الوطنية المصرية بالدخول الى السودان ، فان الحركة الوطنية السودانية سارت فى طريقها ، وهذه المرة بتشكيل جمعية سرية عرفت باسم « الاتحاد السودانى » عام ١٩٢١ م التى كان أعضاؤها من طلاب كلية غوردون والموظفين خريجى المدارس وبعض الشباب

---

(٧٣) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٣٢ .

العاملين فى مجالات الأعمال الحرة الذين كانوا يجتمعون فى نادى الخربجين - أى خريجى كلية غوردون - بأم درمان ٠

نشطت هذه الجمعية التى صار شعارها « السودان للسودانيين والمصريين أولى بالمعروف » فى توزيع المنشورات التى تهاجم الحكم البريطانى ، ونجحت فى ارسال بعض الطلاب السودانيين لاكمال تعليمهم بمصر ، وكانت تلك الخطوة فى حد ذاتها مجازفة خطيرة من وجهة نظر الانجليز ، فالطالب الذى يفر من كلية غوردون لمواصلة تعليمه فى مصر يعتبر فى نظر الحكام البريطانيين مجرم لا يصب غضبهم عليه وحده بل ليتعداه الى أهله وأصدقائه ومن يظن أنهم عاونوه فى الهرب(٧٤) ٠

استمرت حركة المنشورات والجمعيات الوطنية ضد التسلط الانجليزى ، تلك الحركة التى بدأت بظهور منشورات تنتسب لما عرف باسم « جمعية الأعمال المسلحة » فى أكتوبر ١٩١٩ نادى السودانيين بالاتحاد مع المصريين فى مقاومة الاحتلال الانجليزى ، ومنشورات تحمل توقيعات « اليد السوداء » و « اليد البيضاء » تدعو فيها الزعماء والعمد والتجار الى عدم التعاون مع السلطات البريطانية المستغلة لخيرات السودان ، وتهدد هذه المنشورات فى نفس الوقت باغتيال المدير العام البريطانى ومساعده لسكك حديد السودان ٠

كذلك ظهرت فى أنحاء السودان منشورات بتوقيع « جماعة العلماء » بمناسبة زيارة اللورد اللبنى المندوب السامى البريطانى فى مصر للسودان فى يناير عام ١٩٢١ م ، تدعو السودانيين الى التعاون مع اخوانهم المصريين لطرد الدخلاء أعداء الاسلام من كل من مصر والسودان ٠ وشاركت « جمعية العمل على خلاص البلاد » فى فضح سياسة الاستغلال البريطانية لمشاريع رى الجزيرة وجبل الأولياء ، وتهاجم كل الأعمال التى يشترك فيها رأس المال البريطانى ٠ كما شاركت « جمعية الدفاع عن الدين فى السودان » فى حملة المنشورات ضد السلطات الانجليزية ، بمهاجمة السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط والسودان على أساس أنها موجهة ضد الاسلام ، وتدعو المسلمين الى الجهاد(٧٥) ، ضد الانجليز ٠

---

(٧٤) د٠ مكى شبيكة المرجع السابق ص ٤٨٨ ٠

(٧٥) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٣٧ ٠

ج - على عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض :

ورغم تعدد الجمعيات الوطنية السودانية وعدم توحدها سواء فى القيادة أو البرنامج الا أنها أجمعت على شيء واحد هو التخلص من السيطرة البريطانية وأن يصير السودان بلدا مستقلا على أن تكون له علاقة خاصة بمصر اما وحدة شاملة أو أقل شمولا ، وكان ظهور الضابط على عبد اللطيف على مسرح الأحداث الوطنية بالسودان علامة بارزة فى الحركة الوطنية السودانية فهو من أبوين من جنوب السودان من قبيلة الدنكا وان جاء مولده بحلفا وتعليمه بالخرطوم حتى تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩١٤ م برتبة ملازم ثان ، حيث خدم فى الكتائب السودانية التى يقودها ضباط بريطانيون .

وتذكر المصادر أنه التقى عام ١٩٢١ م بضابط بريطانى متعجرف فطلب منه هذا الضابط أن يحييه ، ولكن على رفض قائلا أنهم كضباط فى الجيش غير ملزمين بتحية الملكيين الا مدير المديرية فى مناسبات خاصة ، ومنذ ذلك الحين أخذ على عاتقه أن يحارب الاستعمار فى بلاده حتى لا تهان كرامة سودانى(٧٦) ، ويوحى البعض بأن اهانة الضابط الانجليزى لعلى عبد اللطيف سبب تذمره وقيادته للحركة الوطنية ، وليس هذا صحيحا اذ أن على عبد اللطيف تصرف بوحى من انتمائه الوطنى الذى شاركه غيره من السودانيين والمرتبط بالحركة الوطنية المصرية(٧٧) .

أسس على عبد اللطيف « جمعية الاتحاد القبلى » فى عام ١٩٢١ م وبرنامجها العمل على استقلال السودان تحت زعامة رؤساء القبائل ، وصار يعقد اجتماعات بمنزله مع زملائه الضباط يتناقشون فى الأمور العامة والخاصة التى تهمهم كمواطنين سودانيين ، ونتيجة لنشاطه هذا ، ولاصدار بيان فى مايو نشرته جريدة الأخبار القاهرية حدد فيه « مطالب الأمة السودانية » هاجم فيه الادارة البريطانية للسودان وخاصة بالنسبة لسياستها التعليمية وبالنسبة لمشروع الجزيرة ، وطالب بانهاء الاحتكار الحكومى للسكر ، أدى كل ذلك بالسلطات البريطانية الى القاء القبض عليه وايداعه السجن لمدة عام ، وقد أدى هذا الحكم الى فصله من الجيش .

كان هذا الحكم والفصل الذى لحق بعلى عبد اللطيف ، بعد منع ممثلين

---

(٧٦) ضرار صالح   المرجع السابق ص ٢٤٦ .

(٧٧) Collins, R. & Tignor, R.: Op. cit. P. 125.

لنقابة المحامين المصرية من السفر الى السودان للدفاع عنه ، سببا فى ظهور منشورات أخرى بالخرطوم وصلت لرؤساء المصالح الحكومية والى كثير من الأعيان السودانيين توضح مهزلة محاكمة على عبد اللطيف ، بما يوضح اصرار السلطات البريطانية على وأد كل حركة وطنية سودانية طالما نادت هذه الحركة باستقلال السودان ، والارتباط مع مصر ، وجلاء قوات الاحتلال الانجليزية من كل وادى النيل ٠

لم يكن ايداع على عبد اللطيف السجن قضاء على الحركة الوطنية السودانية ، اذ استمرت حرب المنشورات ضد السلطات البريطانية بالخرطوم كما ظهرت جمعيات وطنية مثل « جمعية الدفاع عن السودان » و « جمعية اتحاد السودان » ، وأخذت هذه الجمعيات تصدر المنشورات التى تدعو الى استقلال السودان وتخليصه من الحكم البريطانى ، وتذكر هذه المنشورات أن هناك قبائل سودانية أعلنت عن أسمائها من المؤيدين للحركة الوطنية ، واستمرت هذه المنشورات حتى عام ١٩٢٤ م عندما اتخذت حركة على عبد اللطيف موقفا أكثر ايجابية ٠

ونتيجة لهذه المنشورات اعترف المسئولون البريطانيون بوجود تنظيمات وطنية فى السودان متأثرة بالحركة الوطنية فى مصر ، وجاء هذا اعتراف رغم محاولات التشويش على الحركة الوطنية السودانية من قبل السلطات البريطانية أو من أصحاب صحيفة حضارة السودان الموالية للادارة البريطانية ٠ ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذه المنشورات كانت توضح الاستغلال البريطانى لخيرات السودان سواء فى مشروع الجزيرة أو فى الخدمات التعليمية التى تقدم للسودانيين أو غير ذلك كأساليب تعامل البريطانيين مع السودانيين أبناء البلاد ٠ ولم تقتصر المنشورات على معالجة الشئون السياسية فقط ، فهى اذن تعبر عن برنامج اصلاحى متكامل ، الوجود البريطانى المسيطر على الحكم فى السودان هو العائق لتنفيذه ٠

ونتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م باستقلال مصر المنقوص لوجود ما عرف بالمحفظات البريطانية الأربعة والتى من بينها السودان ، وصدور الدستور عام ١٩٢٣ م وفوز حزب الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول فى الانتخابات تشكلت وزارة وفدية برئاسة سعد زغلول فى يناير ١٩٢٤ م ، وبدأ البرلمان المصرى جلساته اعتبارا من منتصف مارس ١٩٢٤ م ، أخذت المسألة السودانية اهتماما خاصا من المسئولين عن الحركة الوطنية المصرية سواء داخل الوزارة أو داخل البرلمان ٠

منذ هذا الوقت أخذت حكومة الوفد تعد العدة لفتح باب المفاوضات مع الحكومة الانجليزية بخصوص التحفظات الأربعة وأولها المسألة السودانية وكان أول مظاهر تمسك الوزارة الجديدة بالحقوق المصرية فى ادارة السودان عندما اشتركت حكومة الخرطوم فى معرض عام المستعمرات الامبراطورية البريطانية أقيم فى « يمبـــلى » عام ١٩٢٤ م دون أن تأخـــذ رأى الحكومة المصرية(٧٨) ، مما دفع البرلمان المصرى الى أن تصدر عن أعضائه صيحات تدعو لتشكيل لجنة من بين أعضائه تختص بالمسألة السودانية ، والى أن يطالب العضو عبد المجيد اللبان بأن تقوم حكومة سعد زغلول بابلاغ القابضين على زمام الحكم فى البلاد الانكليزية أن السودان لا يزال جزءا من مصر(٧٩) .

وعندما استفسرت الحكومة المصرية من حـــاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى وكان آنذاك هو السـير لى ستاك باشا عن أسباب اشتراك السودان فى معرض المستعمرات البريطانية بلندن دون موافقـــة الحكومة المصرية ، وحاول السردار التخلص بأنه يأخذ تعليماته من المندوب السامى البريطانى رفض سعد زغلول هذا المنطق ، لأنه بمقتضى المادة الثالثة من اتفاقية الحكم الثنائى فان حاكم عام السودان موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية ١٨٩٩ م امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان(٨٠) ، ومن ثم ترفض الحكومة المصرية أن يتم التخاطب بينها وبين حاكم السودان عن طريق المندوب السامى البريطانى بالقاهرة .

كانت تلك الأحداث تجرى فى مصر ، بينما الحركة الوطنية السودانية بزعامة على عبد اللطيف قد بدأت دورا واضحا وايجابيا فى مواجهة البريطانيين بالخرطوم ، ذلك أنه منذ خرج على عبد اللطيف من السجن فى ابريل ١٩٢٣م بدأ فى تشكيل جمعية وطنية فى واد مدنى أولا ثم انتقلت الى الخرطوم عرفت بجمعية اللواء الأبيض اتخذ لها شعارا هو علم أبيض يجرى عليه النيل ، ووضع فى أحد أركانه العلم المصرى وكتب عليه الى الأمام ، واهتمت الجمعية بتحقيق وحدة وادى النيل بين السودان ومصر(٨١) . وقد انضم لهذه الجمعية ضباط سودانيون وخريجون من كلية غوردون ، وموظفون فى الحكومة ، وقد

---

(٧٨) د. يونان لبيب . المرجع السابق ص ٤٤٦ .

(٧٩) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى (١٩٢٤) ص ١٨٠ .

(٨٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ١٦٥ .

(٨١) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٤٦ .

قام موظفو ادارة البرق بدور هام فى نشر أهداف الجمعية وتحقيق الاتصال بين أعضاء الجمعية خارج الخرطوم .

اذن عاد على عبد اللطيف الى العمل الوطنى القومى بتشكيل جمعية اللواء الأبيض . وفى هذه العودة صارت اتجاهاته السياسية أكثر وضوحا والتى ترتبط بالحركة الوطنية المصرية ، ولم يكن راغبا فقط فى التعاون مع المصريين لتحقيق برنامجه ، ولكنه من خلال تشكيل جمعية اللواء الأبيض حدد موقفه الوطنى الداعى الى طرد البريطانيين من وادى النيل ، وقيام وحدة بين مصر والسودان(٨٢) . وهذه الجمعية خضعت لتنظيمات سرية ، وصار أعضاؤها يشكلون خلايا منفصلة عن بعضها وترتبط بالرئاسة العامة للجمعية التى تعرف وحدها الأعضاء والخلايا وتحدد لهم نشاطهم وتحركاتهم ، ومنذ البداية انتشرت فروع الجمعية الى واد مدنى ومكوار والأبيض والفاشر وشندى(٨٣) .

اتهمت السلطات البريطانية سواء فى الخرطوم أو لندن المصريين بأنهم وراء أحداث السودان الوطنية وأنهم يؤيدون الضابط السودانى الوطنى على عبد اللطيف وجمعية اللواء الأبيض بينما لم يفعل المصريون الا الوقوف موقف التأييد المعنوى والى حد ما المادى للوطنيين السودانيين فبينما جاء فى خطاب العرش الذى قرىء فى البرلمان المصرى لدى افتتاح دورته الأولى فى مارس ١٩٢٤ م أول تصريح رسمى مصرى يربط السودان مع مصر فى تحقيق الأمانى القومية ، وأخذ أعضاء البرلمان المصرى يناقشون لماذا انفردت انجلترا بادارة السودان ، ولماذا يتولى قيادة الجيش المصرى ضابط انجليزى يحكم السودان فى نفس الوقت ، واستنكروا سياسة العنف والارهاب التى تتبعها السلطات البريطانية فى السودان ضد السودانيين ، أكد الناطق بلسان الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات أن مسألة السودان تخص البريطانيين والسودانيين ولا ثالث لهما وأن بريطانيا لا تترك السودان ، وأن أى تغيير فى ادارته الحالية لا ينفذ الا بموافقة البرلمان(٨٤) .

ولم يستسلم المصريون للاتهامات البريطانية وانما أعلنوا على المستويين الشعبى والرسمى عن الاستمرار فى تأييد الحركة الوطنية السودانية بما

---

(٨٢) Collins & Tignor : Op. cit. P. 125.

(٨٣) د. يونان لبيب : نفس المرجع ص ٤٤٩ .

(٨٤) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٩٠ .

يحقق من جديد وحدة وادى النيل ، فظهر حزب جديد فى مصر فى شهر فبراير ١٩٢٤ م تحت اسم « حــزب مصر والسودان » برنامجــه تحقيق الاستقلال لشطرى وادى النيل وتحقيق الوحدة بينهما، واستمر الحزب الوطنى فى تأييد الحركة الوطنية السودانية ، وزار رئيسه محمد حافظ رمضــان السودان فى فبراير من نفس العام ، الذى كانت له اتصالات مــع بعض الضباط المصريين العاملين بالسودان ، ومراسلات مع جمعية اللواء الأبيض ؛ وربطت مصر الرسمية قضيتها بقضية السودان وتطلب الاستقلال للقطرين ، بينما انجلترا تؤكد بقاءها بالسودان دون الاشارة الى خطة لتدريب السودانيين لحكم بلادهم أو حتى اشراكهم فى الحكم •

ومن الطبيعى أن تظهر جمعيات وطنية سودانية مصاحبة لجمعية اللواء الأبيض ومتعاونة معها ومتفقة معها فى برامجها ، ومن ثم تلقى التأييد الرسمى والشعبى المصرى ، ومن هذه الجمعيات جمعية قبيلة الجعليين التى تمثل اتحادا قبليا أعلن السير مع الخطوات المصرية لطرد أعداء وادى النيــل من شماله وجنوبه ، وجمعية العمال التى تضم الحرفيين من أبناء السودان والتى كان لها ارتباط وثيق بجمعية اللواء الابيض ، وجمعية وحدة السودان التى اتخذت شعارا لها القرآن والخبز وصورة الملك فؤاد رمزا لعملها السرى من أجل اتمام الوحدة مع مصر(٨٥) ، وظهور هذه الجمعيات الى جانب جمعية اللواء الأبيض دليل على أن الحركة الوطنية السودانية ضمت كل أبناء الشعب وفئاته ولم يتخلف عنها سوى بعض الزعامات الدينية والقبلية الذين خضعوا لمشيئة السياسة البريطانية اما رغبا أو رهبا •

وأمام نشاط الجمعيات الوطنية السودانية المعادى للوجود البريطانى والداعى الى وحدة وادى النيل ، لجأت السلطات البريطانية الى حث أنصارها من الزعماء الدينيين الى التصدى لهذه الحركة بالكتابة فى صحيفة حضارة السودان وفى القاء الخطب وجمع التوقيعات من الأهالى بالتهديد والترغيب على مذكرات تهاجم المصريين لتمسكهم بوحدة وادى النيل ، وتلقف المسئولون البريطانيون ذلك ليعلنوا أن السودانيين يتمسكون ببقاء بريطانيا فى بلادهم ويرفضون الارتباط مع مصر ، ولم يكن هذا صحيحا ولا يعبر عن رأى غالبية الشعب السودانى •

---

(٨٥) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٥٠ •

وكان على جمعية اللواء الأبيض وغيرها من الجمعيات الوطنية التصدى لهذه الحملة غير الوطنية فبدأ الوطنيون يجمعون توقيعات السودانيين على عرائض تطالب بجلاء الانجليز عن السودان وربط قضية السودان بالقضية المصرية ، وشهد شهر يونيو ١٩٢٤ م مظاهرات سلمية جابت شوارع الخرطوم والمدن الكبيرة فى سائر أنحاء السودان منادية بسقوط الانجليز ومؤيدة لمصر فى نضالها ضدهم لتحقيق الأمانى القومية لمصر والسودان(٨٦) •

ولم يترك مؤيدو جمعية اللواء الأبيض فرصة الا وأظهروا فيها تمسكهم بمبادىء الجمعية لأنها تعبر عن مشاعرهم ومصالحهم معا ، فعندما توفى ضابط مصرى يعمل مأمورا لمركز مدينة أم درمان فى ١٩ يونيو سار فى جنازته جموع حاشدة تبارى بعضهم فى القاء الكلمات التى توضح الارتباط المصيرى بين مصر والسودان وتهاجم الانجليز ، وبعد الدفن عادت الجموع بمظاهرة وطنية واجهتها حكومة الخرطوم باعتقال بعض زعمائها وسجنهم • وفى اليوم التالى ألقى خطيب جامع الخرطوم خطبة سياسية فى المسلمين المجتمعين لأداء شعائر صلاة الجمعة هاجم فيها سياسة البريطانيين الزراعية والمالية ، وحرص المصلين على مقاومة هذه السياسة ، وبالطبع واجهته عقوبة السجن بعد أداء الصلاة بتهمة التحريض •

استمرت المظاهرات الوطنية رغم صدور قرار من السلطات البريطانية فى ٢٢ يونيو بمنع المظاهرات ومعاقبة كل مشترك فيها ، اذ سارت مظاهرة كبيرة بالخرطوم تجمعت عند المحطة الوسطى للمدينة تحمل علما أبيض مرسوم عليه خريطة لنهر النيل وعلم مصرى فى أحد أركانه وعليه كلمة تقدموا ، وأخذت تهتف باسم الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول(٨٧) ، كما انتشرت المظاهرات فى كل من أم درمان وواد مدنى وبور سودان وكلها تندد بالسياسة الانجليزية نحو السودان ، وتنادى بالاستقلال الكامل لشطرى وادى النيل ، مما دفع السلطات البريطانية الى اعتقال زعماء تلك المظاهرات •

ولم تكتف جمعية اللواء الأبيض بمجرد المظاهرات أو الخطب أو المنشورات أو حتى اصدار البيانات ونشرها فى الصحف المصرية التى كان يتم تهريبها سرا الى السودان لأن السلطات البريطانية تمنع دخول الصحف

---

(٨٦) د• مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٦١ •

(٨٧) د• يونان لبيب • المرجع السابق ص ٤٥٤ •

المصرية المتعاونة مع الحركة الوطنية السودانية ، بل بدأ التفكير عند الجمعية الانجليزية ، وتحطيم مطبعة صحيفة « حضارة السودان » الموالية لحكومة في اغتيال بعض الشخصيات الانجليزية أو الموظفين المتعاونين مع السلطات الخرطوم ، الا أن ذلك كله لم يتم بسبب القاء السلطات البريطانية القبض على على عبد اللطيف ومعظم زعماء جمعية اللواء الأبيض فى أول يوليو وتقديمهم للمحاكمة بتهمة خرق قانون منع المظاهرات ٠

ورغم اعتقال على عبد اللطيف وزعماء جمعية اللواء الأبيض، فقد استمرت المظاهرات والاحتجاجات الوطنية ، فمع الاستنكار الذى عم مصر لهذا الاعتقال لزعماء الحركة الوطنية السودانية ، شهد شهر يوليو تحركات وطنية سودانية رغم اجراءات القمع البريطانية استمرت طوال الشهر وشملت معظم المدن السودانية تحديا للبريطانيين وتأكيد الدور الوطنى للسودانيين حتى ولو غابت الزعامة عن مسرح الأحداث ٠

وكان اصدار الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات على قائد جمعية اللواء الأبيض على عبد اللطيف فى آخر يوليو ١٩٢٤ م ، وأحكام بالسجن لمـــدد مختلفة سببا جديدا لاشتعال الثورة الوطنية فى السودان ، وانتشارها الى العطبرة وبور سودان وشندى وكردفان والنيل الأزرق ودارفور ودنقلة ، واشتراك عناصر عسكرية بكل من الخرطوم والعطبرة الى جانب أعضاء الجمعيات السياسية من المدنيين موظفين وطلابا وشبابا من العاملين بالمهن الحرة ٠

وكان أخطر المظاهرات الوطنية تلك التى حدثت فى التاسع من شهر أغسطس واشترك فيها طلاب المدرسة الحربية الذين تظاهروا فى مدينـــة الخرطوم ، تؤيدهم انتفاضة كتيبة السكك الحديدية المصرية فى العطبرة(٨٨) ، وحملوا فى مقدمة المظاهرة صورة الملك فؤاد وفى مؤخرة المظاهرة صورة سعد زغلول، وساروا حتى وصلوا الى معسكر الأورطة الرابعة المصرية فوقفوا وهتفوا للملك مصر والسودان ، وساروا غربا حتى بلغوا محطة سكة حديد الخرطوم الغاصة بالمسافرين والمودعين ، فانضم جزء من هؤلاء للمتظاهرين ووصلوا الى منزل على عبد اللطيف حيث هتفوا بحياته٠ ثم ساروا الى الخرطوم بحرى حيث تجمعوا أمام السجن ونادوا باسم على عبد اللطيف(٨٩) ٠

---

(٨٨) C.II'ns & Tiger : Op cit. P. 125.

(٨٩) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٥٨ ٠

وأثناء سير المظاهرات تعالت هتافات المشتركين فيها بسقوط المستعمرين ومنادين بالحرية ، وحاول الضباط والجنـــود البريطانيون اعتراضهم ولكن خافوا الاصطدام بهم فتريثوا حتى عاد الطلاب الى مدرستهم الحربية فى المساء ، وقد رفض الطلاب تنفيذ أوامر رؤسائهم من كبار الضباط الانجليز فى الجيش المصرى لأنهم لا يدينون لهم بقسم الطاعة والولاء ويؤيدون الجهة التى سيؤدون لها القسم ، وهى ملك مصر(٩٠) باعتبارهم بعد تخرجهم يصيرون ضباطا فى الجيش المصرى رغم سيطرة الانجليز على مقدراته وابعاد المصريين والسودانيين عن المنـــاصب القيادية فيه ، وهو أمر متنـــاقض بعد أن حصلت مصر على استقلالها .

وعندما صار طلاب المدرسة الحربية داخل اسوارها ورفضوا تسليم أسلحتهم ، لجأت السلطات البريطانية الى الخديعة ، فأوفدت اليهم أوليـــاء أمورهم لتسليم السلاح حتى اذا استسلموا قدمتهم الى محكمة عسكرية ، ثم زجت بهم فى السجون وأساءت معاملتهم كما فعلت بزملائهم من اعضاء جمعية اللواء الأبيض(٩١) ، وفى هذه المرة أعيدت محاكمة على عبد اللطيف القابع فى السجن بتهمة التحريض وهو بالسجن عـــلى التظاهر ضـــد السلطات الانجليزية ، وأصدرت المحكمة الانجليزية حكما بسجنه لمدة عشر سنوات .

لم تهدأ الأمور فى السودان كما آمل البريطانيون من الارهاب الذى شنوه على الوطنيين السودانيين وبعد أن أصدروا احكاما بالسجن والجلد على طلاب المدرسة الحربية الذين تزعموا مظاهرات يوم ٩ أغسطس اذ أن المظاهرات استمرت وانتشرت خارج الخرطوم ، اذ أنه فى نفس اليوم الذى خرج فيه طلاب المدرسة العسكرية الى شوارع العاصمة السودانية ، خرجت مظـــاهرة أخرى تزعمها موظف بسكك حديد الخرطوم يرفع راية ويهتف بوحدة وادى النيل ، وحدث صدام بين المتظاهرين الذين قدر عددهم بثلاثة آلاف رجل ورجال الأمن انتهى بتفريق المظاهرة واعتقال زعماء المظاهرة .

وأما العطبرة فقد شهدت أحداثا خطيرة استمرت من يوم ٩ أغسطس الى ١٧ من نفس الشهر ، اذ بدأت المظاهرة فى محطة السكك الحديدية بالبناف لفك أسر السجناء السياسيين المنقولين فى قطار قادم من بور سودان الى

---

(٩٠) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٩٢ .

(٩١) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٤٧ .

الخرطوم ، وبحياة الملك فؤاد والزعيم سعد زغلول ، وشارك في هذه المظاهرة موظفو السكك الحديدية بالمدينة وكتيبة حرس السكك الحديدية هناك وعدد من الطلاب والموظفين وأبناء الشعب العاديين . ثم تطورت المظاهرة فى اليوم التالى وما بعده حيث تزعم ضباط كتيبة السكك الحديدية الثورة باللجوء الى العنف بتحطيم الورش الهندسية ، وبتحريض الناس فى سوق المدينة ، وبعد لأى نجحت القوات البريطانية فى القبض على هؤلاء الأفراد وعندما بدا أن الثورة ستنتشر بين رجال هذه الفرقة على طول الخطوط الحديدية فقد تم تجميعهم فى عطبرة حيث تقرر اجلاؤهم عن السودان منذ يوم ١٧ أغسطس ومحاكمة المحرضين منهم(٩٢) .

وقد أثار ابعاد هذه القوة العسكرية المصرية من السودان احتجاجات الحكومة المصرية لأنه ليس من حق الحاكم العام اتخاذ قرارات بابعاد من يشاء من الجنود المصريين أو استخدام غيرهم الى السودان بصفته سردارا للجيش المصرى فى نفس الوقت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب لاحتجاجات الحكومة المصرية وأيدت اجراءات رجلها الحاكم فى الخرطوم .

كما شهدت مدينة بور سودان مظاهرات شارك فى قيـــادتها موظفو التلغراف والبريد بالمدينة ، الى جانب موظفى مصلحة الجمارك فى الميناء ، ورجال من فرقة السكك الحديدية ، واستمرت فى الفترة من الخامس من أغسطس الى التاسع والعشرين من الشهر ، وكل تلك المظـــاهرات نددت بالارهاب البريطانى ونادت بما تنادى به جمعية اللواء الأبيض ، مما جعـــل زعماء تلك المظاهرات هدفا للسجن والجلد على أيدى المسئولين الانجليز .

وانتشرت المظاهرات فى كل من شندى وكردفان والنيل الأزرق وكلها خلال شهر أغسطس أيضا . وكلها تدعو الى اخراج الانجليز من السودان ومصر وتحقيق وحدة وادى النيل ، وقد لقى زعماء تلك المظاهرات من العقاب مثلما لقى اخوانهم فى مدن السودان الأخـــرى ، وقد استعانت السلطات البريطانية بالخرطوم بقوات بريطانية جاءت بالطائرات لتواجه الثورة فى الخرطوم ، والاستعانة بالبحرية البريطانية لتأمين الوضع فى مينـــاء بور سودان .

---

(٩٢) د. يونان لبيب المرجع السابق ص ٢٦٠ .

وقد شهد السودان خلال شهر سبتمبر عمليـــات ارهابية مارستها السلطات البريطانية ضد الوطنيين السودانيين ، باعتقـــال موظفى الحكومة وفصلهم وابعاد المصريين منهم الى مصر ، واصدار أحكام بالسجن والجلد والغرامة ضد كل من شارك فى الحركة الوطنية سواء بالتظاهر أو بارسال واصدار المنشورات ، أو تشكيل جمعيات كلها تدعو الى وحدة وادى النيل ، والى الدفاع الوطنى عن حقوق السودانيين المشروعة ، ورغم ذلك فقد شهد شهر أكتوبر عودة الروح للحركة الوطنية السودانية بالأسلوب السرى ، فظهرت الأغانى الوطنية فى أم درمان ، ورسائل عن الانتقام من البريطانيين القابضين على دفة الأمور ٠

وكان منشور جماعة علماء السودان الذى وضعه الوطنيون فى صناديق البريد وعلى أعمدة التلغراف فى الخرطوم معبرا عن تلك الروح الوطنيـــة القومية ، اذ يقول : فالى متى سننتظر ؟ بمنعوننا من اتباع السلطان أحمد فؤاد الأول العربى المصرى المؤمن بالله ورسوله ٠ عرفتم قيمة الدين وبذلتم الأرواح لاقامته فعليكم اعلان الجهاد وقتل الانجليز الكفرة حينما وجـــدوا واخراجهم من البلاد ، لاتخافوا من بنادقهم وطائراتهم لأن دين الله أقوى من كل البنادق والطائرات(٩٣) ٠

ولم يكن الارهاب البريطانى ليستطيع كبت الروح الوطنية السودانية ، فرغم هذا الارهاب الموجه الى المدنيين السودانيين الذين كانوا ينعون ذلك الارهاب بالعمل السرى ، استمرت الحركة الوطنيـــة السودانية وان أخـــذ العسكريون فيها دورا أكبر فى أعقاب حادث السردار وسياسة بريطانيا لتفصل بين كل من السودان ومصر فصلا نهائيا وانفراد السيطرة البريطانية على مقدرات الأمور فى القطر السودانى ٠

د ـ مصرع السردار :

فى التاسع عشر من نوفمبر ١٩٢٤ م أطلق خمسة من أعضاء جمعيـــة الفدائيين السرية بالقاهرة النار على السرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فأردوه قتيـــلا ، تنفيذا لمـــا تنادى به الجمعية من أن الاغتيال السياسى للبريطانيين والمعاونين معهم هو السبيل لاستكمال الاستقلال

---

(٩٣) د٠ يونان لبيب المرجع السابق ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥ ٠

السياسى لمصر ، بعد أن رأوا الدسائس البريطانية ضد حكومة الشعب بزعامة سعد زغلول ٠

ولم يكن الاغتيال فى الواقع الا مبررا للتخلص من حكومة الشعب التى دأبت منذ تشكيلها فى مارس من نفس العام على المطالبة بفتح باب المفاوضات مع انجلترا بشأن اقرار حقوق مصر فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة ، والتى تجاوبت مع الأمانى القومية خاصة فيما يتعلق بالسودان لدرجة جعلت المندوب السامى البريطانى يضيق ذرعا بسعد وزملائه من الوطنيين ، ويتحين الفرص للتخلص منهم ، ويسعى جاهدا الى تأييد خصوم سعد وحكومته والى تحريض الملك فؤاد ضد سياسة سعد الدستورية ٠

وبهذا يمكن القول أنه حتى لو لم يتم اغتيال السردار فان البريطانيين كانوا يتدبرون فى كيفية التخلص من وزارة سعد زغلول الشعبية واحلال وزارة أخرى متعاونة معهم ، ولنا فى قول اللورد أللبنى المندوب السامى البريطانى تعليقا على حادث مقتل السردار ما يؤيد ما ذهبنا اليه حيث ذكر أن كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة(٩٤) ٠

هذا عن موقف البريطانيين نحو الحكم الوطنى فى مصر قبل مصرع السردار ، أما بالنسبة للثورة الوطنية فى السودان وقبل الحادث أيضا ، فان البريطانيين كانوا قد ضاقوا ذرعا بتلك الثورة واتجاهها نحو مصر بما جعل هناك اقتناع بريطانى بضرورة الفصل التام بين مصر والسودان ووضع السودانيين أمام أمر واقع De Facto لا يجدون أمامهم سوى البريطانيين، وليس ترحيل الأورطة المصرية من عطبرة فى ١٧ أغسطس ١٩٢٤ وابعاد أفرادها الى مصر الا تحقيقا للمخططات البريطانية ٠

ثم حدث أن اغتيل حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى فماذا كان موقف السلطات البريطانية بالنسبة لمصر والسودان ، وماذا كان موقف الشعبين المصرى والسودانى أمام الاجراءات البريطانية الانتقامية لا من قتلة السردار بل من فكرة وحدة وادى النيل ٠ ذلك أنه رغم تنديد الحكومة المصرية

---

(٩٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية حـ ١ ص ١٩٤ ٠

والملك فؤاد بحادث الاغتيال والاعلان عن ضرورة انزال العقاب الصارم بمرتكبي الحادث ومحرضيهم ، الا أن اللورد أللنبي سارع وحتى قبل أن تصله موافقة حكومته على اقتراحاته بتقديم انذار شديد للحكومة المصرية بهدف اذلال الحكومة الوطنية التي كان يحقد عليها حقدا عظيما منذ تاليفها • وخشى انتظار موافقة الحكومة البريطانية أن يستغرق ذلك وقتا قد تستقيل الوزارة خلاله فيحرم من لذة التشفى من سعد باشا زغلول بعد أن ضاق به أشهرا(٩٥) •

واحتوى الانذار الذى قدمه اللورد أللبنى فى مظاهرة عسكرية الى سعد زغلول فى دار الرياسة على ديباجة تحمل الحكومة المصرية مسئولية الحادث ، ويحتوى على مطالب خاصة بمرتكبى الحادث والحركة الوطنية المصرية بتعقب مرتكبى الحادث وانزال أشد عقوبة بهم ، ومنع قيام المظاهرات المعادية للسياسة البريطانية ، ودفع غرامة للحكومة البريطانية ـ وليس لأسرة السردار ـ ، كما احتوى الانذار على أمور تتعلق بالسودان ـ وأضاف انذار ثان فى نفس اليوم تأكيدها وتفصيلها ـ وتدعو الى أن تصدر الحكومة المصرية أوامرها بسحب القوات المصرية العاملة بالسودان ، وأن تصير الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى قوة دفاع سودانية تحت اشراف الضباط البريطانيين وتدين بالولاء للحاكم العام وحده الذى له القيادة العامة لها وله اصدار قرارات الترقية والاستيداع •

والى جانب ذلك أصر أللنبى فى انذاره على تهديد مصر بالاعلان عن زيادة مساحة الأراضى المزروعة قطنا بالجزيرة مستخدمة كميات من المياه دون أن تهتم باحتياجات مصر ، وان كانت وزارة الخارجية البريطانيه قد وعدت بالسماح بتمثيل مصر فى لجنة يعهد اليهـا تحديد نسب الميـاه بين مصر والسودان • واختتم اللنبى انذاراته بأنه لن يسمح للحكومة المصرية بمعارضة رغبات الحكومة البريطانية بشأن حماية المصالح الأجنبية بمصر ، ومعنى هذا أن أللنبى أراد استغلال حادث مصرع السردار لانهاء الحساسية المتزايدة بين البريطانيين والمصريين فى السودان(٩٦) •

ولم يكن باستطاعة حكومة سعد زغلول قبول الانذارات البريطانيه ، فاحتجت على الموقف البريطانى ، ووعدت بمعـاقبة مرتكبى الحادث ودفعت

---

(٩٥) محمد شفيق غربال • تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ١٥٦ •

(٩٦) Collins & Tigner: Cp. cit. P. 126.

الغرامة المطلوبة ، لكن أمام اصرار الانجليز قدم سعو زغلول استقالة حكومته الى الملك فؤاد فى ٢٣ نوفمبر وعاد فى اليوم التالى فطلب من الملك قبولها فاسنجاب لطلب سعد زغلول الذى توجه الى البرلمان وأوضح موقفه الوطنى أمام الانذارات البريطانية ، مما دفع البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ الى التنديد بالموقف البريطانى المعادى لاسنقلال مصر الكامل وارتباطها مع السودان .

كان هذا هو الموقف فى القاهرة ، ووزارة وطنيه نطيح بها المخططات البريطانية لتحل محلها وزارة مصطفى زيور المتعاونة والمستجيبة للانذارات البريطانية ، وأما الموقف فى الخرطوم فان الاوامر التى بعث بها المندوب السامى البريطانى الى مساعد الحاكم العام ونائب السردار « هدلستون باشا » مساء يوم ٢٣ نوفمبر باجلاء القوات المصرية من السودان ، وعندما استدعى هدلستون كبار الضباط المصريين لابلاغهم بالأمر وحملهم أمرا كتابيا الى وحداتهم للاستعداد للرحيل والعودة الى مصر .

ولكن القوات المصرية المتمركزة بالخرطوم بحرى رفضت سعيد أمر نائب السردار بحكم أن وزارة سعد زغلول الوطنية رفضت الموافقة على اجلاء القوات المصريه من السودان ، ولان وجود هذه القوات بالسودان انما جاء نتيجة اتفاقيات بين الحكومتين المصرية والانجليزية ونائب السردار — مع كونه انجليزى — الا أنه يعتبر موظفا مصريا عليه أخذ تعليماته من الحكومة المصرية التى على رأس النظام الحاكم فيها الملك فؤاد ، لا من المندوب السامى البريطانى .

وهنا تعقد الجو موحيا بقرب حدوث صدام بين القوات المصرية والقوات البريطانيه التى تملك مدافع ماكينة ويقبضون على مخازن الذخيرة ، واجتمع قادة الوحدات المصرية فى الخرطوم يوم ٢٦ نوفمبر وانضم اليهم معظم الضباط السودانيين ، واختاروا الضابط المصرى محمد رفعت من ضباط المدفعية قائدا لهم فى مقاومة المخططات البريطانيه ، وفى الدفاع عن مصالح وادى النيل . الا أن وصول مندوب من وزارة الحربيه بالقاهرة يحمل أمرا من الوزير ومن الملك فؤاد بالانسحاب يوم ٢٨ نوفمبر جعلهم ينصاعون ويوافقون على الرحيل الى القاهرة .

أما بالنسبة للسودانيين فانهم لم يستسلموا بسهولة للمخططات البريطانية ، اذ تمسكوا ببقاء القوات المصرية والموظفين المدنيين وعدم ترحيلهم

الى القاهرة لأنهم سندهم ضد سياسة البطش والارهاب البريطـانية ولأن المصلحة المشتركة للشعبين تدعو الى الوقوف صفا واحدا ضد العدو المشترك ، ومن ثم عندما انسحبت القوات المصرية من تالودى عاصمة جبال انوبا رفض الضباط السودانيون البقاء وقرروا مرافقة اخوانهم الى القاهرة الا أن السلطات البريطانية ألقت القبض عليهم واحتجزتهم ٠

وكان أخطر المواقف الوطنية للعسكريين السودانيين ، حين خرج بعض الضباط السودانيين من ثكناتهم ومنهم عبد الفضيل الماظ ، وثابت عبد الرحيم وعلى البنا ، وحسن فضل المولى ، وسليمان محمد ، وبعض الجند وفى أيديهم مدافعهم الرشاشة وأطلقوا سراح المسجونين السياسيين الذين انضموا اليهم وهم متوجهون الى معسكرات الجيش المصرى يوم ٢٦ نوفمبر ، غير أن الجيش الانجليزى وقف لهم بالمرصاد ومنعهم من الاستمرار فى سيرهم ، ثم هددهم باطلاق الرصاص فى الهواء ، فما كان منهم الا أن أطلقوا مدافعهم الرشاشة فورا على جنود وضباط الجيش البريطانى وصرعوا منهم أكثر من خمسمائة قتيل فى سرعة البرق(٩٧) ٠

وعندما تكاثرت القوات البريطانية التجأ عبد الفضيل الماظ وزملائه الى المستشفى العسكرى حيث تحصنوا بها وأخذوا يمطرون أعداءهم بوابل من النيران دون أن ينالهم شيء من رصاص القوات البريطانية ، مما دفعهم الى توجيه المدافع نحو المستشفى حيث دكوه وقتل من كان به وعـلى رأسهم عبد الفضيل ، فى حين أن الضباط الذين نجوا قدموا لمحاكمة عاجلة حيث أعدموا وهم سليمان محمد وحسن فضل المولى وثابت عبد الرحيم ، وحـل وثاق الضابط على البنا فى اللحظة الأخيرة قبل اطلاق الرصاص عليه(٩٨) ٠

وكانت نتائج أحداث الثورة الوطنيـة السودانية فى شهر نوفمبر ١٩٢٤ م ذات أبعاد كبيرة على كل من مصر والسودان ، اذ بات واضحا لأول وهلة أن الموقف البريطانى كان نصرا كاملا على الحركة الوطنية فى كلا شطرى وادى النيل ، ففى مصر سقطت وزارة الوفد الوطنية وخلفتها وزارة متعاونة مع السلطات البريطانية هى وزارة زيور باشا منذ ٢٤ نوفمبر قبلت المطالب الخاصة بنظام الموظفين الأجانب بدون قيد قائلة انهـا تفعل ذلك مذعنة الى

---

(٩٧) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٤٨ ٠

(٩٨) د٠ مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٢٩٤ ٠

حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالة وحسن التفاهم ، فانسحب الجنود الانجليز من جمرك الاسكندرية وسلمت بسلطة المستشارين المالى والقضائى ، واعتقلت السلطة العسكرية البريطانية جماعة من المصريين اما بواسطة جنودها أو بواسطة رجال البوليس المصرى واتصل القسم الأوروبى بوزارة الداخلية مباشرة بالمديرين لابلاغهم تعليمات فخامة المندوب السامى بشأن المحافظة على أرواح الأجانب(٩٩) .

وصار واضحا أن الانجليز مصممون على عدم عودة الوزارة الوفدية بأية صورة حتى ولو استدعى الأمر التدخل لايقاف البرلمان المصرى أو لالغاء الانتخابات أو حل البرلمان بعدما تظهر الانتخابات عودة الأغلبية للوفد ، ومن الخطوات التى اتبعت فى هذا المجال صدور قرارات بعدم تدخل الطلاب فى الشئون السياسية ، وكانت تنظيمات هؤلاء سندا قويا لسعد ورجاله ، كما أن عددا كبيرا من ضباط الجيش المصرى الذين أبعدوا من السودان الى مصر نقلوا الى أماكن اخرى كالبوليس وخفر السواحل وغيرها بهدف تشتيتهم(١٠٠) . ولم تجد احتجاجات الوفد أذنا صاغية لدى وزارة الخارجية البريطانية على الانتهاكات الدستورية فى مصر وعلى حرمان المصريين من الاستجابة لرغبة السودانيين فى الارتباط معهم .

وأراد اللورد اللنبى السير فى طريق ابعاد كل أثر للوجود المصرى بالسودان باقتراح الغاء اتفاقية الحكم الثنائى ، رغم أن السلطة المصرية فى السودان كانت قد أنهيت فعلا ، وذلك رغم أن الوضع القانونى لمصر فى السودان ظل قائما بعد عام ١٩٢٤ م ، الا أن المندوب السامى البريطانى شعر أنه ليس ثمة ما يقف أمام هذا الالغاء من اعتبارات قانونية أو أخلاقية ، الا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح ، وجاء على لسان السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية فى خطبة له فى مجلس العموم فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ م بأن حكومته مصممة على البقاء فى السودان فى المستقبل ما دام هذا ضروريا للقيام بمسئولياتنا وواجباتنا نحو الشعب الذى نحكمه ، ونحن لا نرغب فى الغاء الحكم الثنائى ، واذا ما عملت الحكومة المصرية الجديدة الصديقة معنا - كما آمل - فان الحكم الثنائى سيبقى ويستمر وسوف نعترف به ونظل متمسكين له(١٠١) .

---

(٩٩) محمد شفيق غربال المرجع السابق ص ١٦٤ .
(١٠٠) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٢١٢ .
(١٠١) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٨٦ .

وارتبط الموقف الحكومى البريطانى بالابقاء على الحكم الثنائى بتصميم أن تكون هناك سياسة قوة فى السودان ، فبعد اجلاء القوات المصريه من السودان الى مصر ، تبعها طابور من صغار الموظفين الرسميين من الكتبة ، والفنيين ، والمدرسين ، وملأ السودانيون بعض الوظائف التى كان المصريون يشغلونها ، واستعان الحكم البريطانى بجماعة من اللبنانيين لشغل بعض الوظائف الأخرى التى كان يشغلها الموظفون المصريون ، ومع ذلك بقيت وظائف لا تجد من يشغلها ، وبالتالى فان سياسة تمدين السودان قد تعرضت للاختناق(١٠٢) .

واتبعت السلطات البريطانية فى السودان سياسة انهاء كل ما يربط السودانيين بالمصريين ، وأيضا ملاحقة الحركة الوطنية وتأييد الزعامات الدينية والقبلية المتعاونة معها لتحقيق هذه السياسة ، ففى الجانب الأول من تلك السياسة أنشأ الحاكم العام الجديد السير جيوفرى أرشر Geofry Archer ما عرف باسم قوة دفاع السودان من الجنود والضباط السودانيين فى الجيش المصرى الذى أرغم على الرحيل منذ ١٧ يناير ١٩٢٥ م لسد الفراغ بخروج العسكريين المصريين من السودان ، ولم تفلح محاولات الحكومةالمصرية لاثناء الحاكم العام الجديد المؤيد من حكومته عن هذا العـزم ، وان كانت الحكومة البريطانية وافقت على أن يحدد قيمه ما تدفعه مصر لنفقات القوة العسكرية السودانية الجديدة بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه(١٠٣) ، توضع تحت تصرف حكومة الخرطوم للانفاق منها على الغرض المذكور .

كما عملت السلطات البريطانية على إبعاد المظاهر الباقية لمشاركة مصر فى الحكم الثنائى بالسودان فرتبت مجلسا دينيا قرر منذ آخر ديسمبر ١٩٢٤ م ترك الدعاء لملك مصر على المنابر فى خطب الجمع والأعياد والدعاء فقط لخليفة المسلمين ــ بينما انتهت الخلافة الاسلامية العثمانية آنذاك ولم تنتقل الى مكان آخر ــ كما منعت الفرقة الموسيقية من عزف النشيد المصرى عند قدوم الحاكم العام الجديد الى الخرطوم ، واكتفى بعزف النشيد البريطانى ، مع أن القاعدة كانت أن النشيد المصرى يتقدم النشيد البريطانى دائما . كما أن حكومة الخرطوم امعانا فى فصل السودان عن مصر فتحت اعتمادا بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه لانشاء خط استحكامات بين مصر والسودان ، وكان من المفهوم أن هذه

---

(١٠٢) Collins & Tigner: Op. cit. P. 126.

(١٠٣) رئاسة مجلس الوزراء . السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م ص ٣٧ .

الاستحكامات لا تفيد الا فى صد الجيش المصرى عن دخول السودان(١٠٤) ٠

وفى الجانب الثانى من سياسة الحكم البريطانى بالخرطوم فقدت الثقة فى الطبقة المتعلمة السودانية ، وناصب البريطانيون أفراد هذه الطبقة العداء ، بابعاد هذه الصفوة السودانية ، الذين لم تستطع مبادىء الحرية التى يعتنقونها أن تجعلهم يوافقون على تسلط الحكم الاستعمارى ٠ وأغلقت المدرسة الحربية ، كما أهملت المقررات المحددة لتدريب صغار الموظفين ، كما وضعت كلية غوردون ومؤسساتها تحت المراقبة(١٠٥) ، وجعلوهم مسئولين عن كنس غرف داخلياتهم وتنظيم فراشهم وحمل أكوام الرمال بعد الظهر ، كما منعت تلاميذ المدارس الأولية من الجلوس على مقاعد واستبدلتها بالحصير بعد أن باعت مقاعد كل المدارس فى مزاد علنى(١٠٦) ، ومن يضبط متلبسا بجريمة قراءة الجرائد المصرية يعاقب بالجلد وربما الطرد من المدرسة(١٠٧) ٠

وفى الجانب الثالث من سياسة البريطانيين فى السودان ظهرت فكرة احياء الزعامات الدينية والقبلية المضادة للطبقة المثقفة والتى صارت أكثر تعاونا مع السلطات البريطانية فى معادات الأمانى الوطنية والارتباط بمصر ٠ فأخذ البريطانيون يعملون على تقريب زعماء القبائل والزعماء الدينيين والحصول على تعضيدهم وايجاد حساسية بينهم وبين الطبقة المتعلمة ، ومن الأمور المثيرة للسخرية ، أنه بينما عمل ونجحت على حماية السودان ضد ثورات القبائل ، فان خلفاءه من البريطانيين يعملون على حمايته من صفوة السودانيين ، وأصبح الاعتماد الأكبر على تحويل السلطات القبلية الى وكلاء للادارة أكثر من تسليم المسئوليات الادارية الى الموظفين المدنيين السودانيين الذين تعلموا تعليما عربيا ٠ وفى الحقيقة فان أساس السياسة البريطانية فى السودان حتى الحرب العالمية الثانية كانت العمل على عزل الصفوة السودانية، ومراقبة أفرادها والشك فيهم وحتى الخوف منهم(١٠٨) ٠

وعلى هذا تأثر بعض السودانيين بالسياسة البريطانية فنادوا بفكرة « السودان للسودانيين » كفكرة مضادة لمصر وللحركة الوطنية السودانية التى تقودها الصفوة المتعلمة ، ولكن هذا البعض لم يتخذوا خطوات لانتزاع حريتهم

---

(١٠٤) احمد شفيق باشا ٠ حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٣٦١ ٠

(١٠٥) Op. cit, P. 126.

(١٠٦) صرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٠ ٠

(١٠٧) د٠ مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٩٥ ٠

(١٠٨) Op. cit, P. 126.

ممن يكبنونها وهم الانجليز ، ولقى هذا الفريق التأييد الكامل من الانجليز طالما أنهم يناهضون المصريين وحدهم ولم يطالبوا بالاشتراك فى الحكم أو تدرج نمو الحكم الذاتى والاستقلال(١٠٩) .

هـ - مؤتمر الخريجين العام :

سارت السياسة البريطانية فى السودان على نحو يعتمد على الزعماء الدينيين والقبليين المتعاونين مع المخططات البريطانية ، وفى نفس الوقت ابعاد الشباب المتعلم عن تولى وظائف كبيرة أو مسئوليات تتيح لهم فرصة معاداة السياسة البريطانية ، وذلك بتقييد توظيفهم عن طريق الخدمة المدنية حتى يصبحوا موظفين فى الدولة فيمنعوا من أى نشاط سياسى بعكس ما اذا شقوا طريقهم فى الأعمال الحرة(١١٠) ، كما سارت هذه السياسة ليس فقط لفصل السودان عن مصر بل وأيضا لفصل جنوب السودان عن شماله بوضع التعليم فى الجنوب فى يد البعثات التبشيرية الأجنبية ، وابعاد اللغة العربية عن أن تكون لغة التعليم فى مدارس الجنوب .

وكان على رأس الحكم فى السودان بعد مصرع السردار السير لى ستاك ، سير جوفرى أرشر منذ عام ١٩٢٥ م الذى لم يصبح سردارا للجيش المصرى بل اقتصر على وظيفة الحاكم العام للسودان ، ولكنه لم يمكث طويلا فى منصبه اذ استقال لخلاف مع اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر الذى خلف اللورد اللنبى منذ عام ١٩٢٥ م . وجاء الحاكم العام الجديد للسودان وهو السير جون مافى John Maphy ومساعده السير هارولد ماكمايكل Macmaichael فى وظيفة السكرتير الادارى ، بسياسة بريطانية صرفة نحو السودان استمرت مع بقائهما فى الخرطوم حتى عام ١٩٣٣ م .

وقد حدد الحاكم العام الجديد سياسة بريطانيا نحو السودان فى مذكرة كتبها بتاريخ ١ يناير ١٩٢٧ م(١١١) ، وجاء فيها ان الاعتبارات السياسية ما زالت غير معقدة فى السودان ، ولكن لا يوجد شىء يبقى على ما هو عليه ، ونحن هنا فى الخرطوم على دراية تامة بكل مراكز القوى السياسية الجديدة .

---

(١٠٩) د. مكى شبيكه . المرجع السابق ص ٤٩٥ .

(١١٠) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٥٠ .

(١١١) Sudan Government Archives, Civil Secretary's Archives, 1/9/33.

ولمدة طويلة كان المسـئول الادارى البريطـانى فى السودان يشغل وظيفته « كوالد للناس » . وفى أماكن كثيرة سيظل على هذا الوضع لوقت طويل . ولكن البيروقراطية يجب أن تخضع اما لحركة أوتوقراطية أو لحركة ديمقراطية ، ومن المخاطرة الاخذ بالنظام الأخير – الديمقراطى – ، واذا رغبنا فى النظـام الأول – الأوتوقراطى – فان عـلى المسئول البريطانى أن يتحقق من أن من واجباته أن يترك جانبا الحكم « كوالد للناس » . ويجب عليه أن يعهد بالمسئوليه الى القادة أو الزعماء الطبيعيين او التقليديين للناس الذين عليه تأييدهـم واعطائهم السلطة كلما كان ذلك ضروريا . وبهذه الطريقة فان السودان سوف ينقسم بهدوء الى معسكرين متوازنين ، غدد حامية ضد الجراثيم الفتاكة التى من المحتم أن تنتشر من الخرطوم فى المستقبل . فاذا فشل ذلك الدرع الواقى فانا سوف نقع فى حرب خاسرة خلال طول البلاد وعرضها(١١٢) .

لقد شبه « مافى Maphy » زعماء القبائل والزعماء الدينيين بالغدد الحامية للجسم فى حين شبه الشباب المتعلم والمنضمين للحركة الوطنيـة السودانية بالجراثيم الفتاكة ، ويقرر بكل تبجح أن على المسئول البريطانى القابض على زمام الأمور فى الخرطوم أن يؤيد الزعماء التقليديين على الارتباط بالسياسة البريطانية فى مواجهة الوطنيين المعادين لهذه السياسة ، وعلى هذا ، أصدر الحاكم العام لائحة حددت سلطات واختصاصات زعماء القبائل البدوية، وتأهيل بعض السودانيين للقيام بوظائف نواب المـأمير بدلا من الضباط المصريين ، ولم يكن الاختيار لهذه الوظيفة يتم على أساس المستوى الثقافى بل لصفات أخلاقية شخصية وبتوصيات من الزعماء السودانيين والانجليز الكبار ، انطلاقا من أن الادارة الاهلية التى تعتمد على الزعماء ورجال العشائر ستكون ترياقا ضد الدعاية المصرية وسيكون عليهم رقابة انجليزية فعالة(١١٣) .

وأخذ الحاكم العام بنفس سياسة سلفه فى محاربة التعليم الذى نظر اليه كمصدر للخطر على الوجود البريطانى ، وأغلق مدرسة وكلاء المآمير التى كان يتخرج منها السودانيون للعمل فى الادارة ، وبعد اغلاق المدرسة الحربية صار الترقى لرتبة الضباط من بين الجنود ، وأصبح التعليم يحرم الشاب السودانى من وظائف الادارة والجيش ، وضيق الخناق على المتعلمين فى سفرهم لمصر حتى لا يروا النور . واسترعت هذه السياسة الرجعية انتباه السير

---

(١١٢) Collins & Tignor: Op. cit. P.P. 127-128.

(١١٣) د. مكى شبيكة . المرجع السابق ص ٤٩٨ .

« جيمس كرى » أول مدير للمعارف فى السودان من بداية تنفيذ اتفاقية الحكم الثنائى حتى عام ١٩١٤ م ، عندما زار السودان مرتين الأولى فى سنة ١٩٢٦ م والثانية سنة ١٩٣٢ م ٠

وقد كتب المستر كرى واصفا الأمور في السودان بأنه : بعد الحوادث التى انتهت بمقتل « ستاك » انزعجت الادارة الانجليزية المحلية ، فبالرغم من اخلاص السودانيين المتعلمين للحكومة صرنا نشـــاهد الاداريين من الشبان الانجليز يبحثون بنشاط واهتمام عن قبائل اختفت ، وعن زعماء صاروا فى طى النسيان ، كل هذا محاولة منهم لبعث نظـــام اجتماعى عفى عليه الزمن واختفى الى الأبد(١١٤) ٠

وتضافرت عوامل أحيت الحـــركة الوطنية السودانية بعد الانتكاسة التى أصابتها عقب أحداث عام ١٩٢٤ م ، من هذه العوامل تشكيل مؤتمر الخريجين الذين أطلق عليهم هذا الاسم نسبة الى تخرجهم من كلية غوردون وكانوا يجتمعون في ناديهم بأم درمان ، ولكن النادى فى أول أيامه لم يشترك فى أى مسائل عامة تخص مستقبل البلاد بل كان منتدى اجتماعيا لأعضائه ، وحاول بعض المثقفين من رجال المدن الأخرى عمل رابطة بين الأندية الاقليمية ونادي الخريجين بأم درمان في سبيل تقوية الأواصر والعلاقات«١١٥) ، وان كان النادى سيلعب دورا بارزا فى الحركة الوطنية السودانية فى الثلاينثات والأربعينات من القرن العشرين حتى يتحقق للسودان استقلاله ٠

ومن العوامل التى أحيت الحركة الوطنية في السودان كذلك تأثير عودة أول بعثة مدرسية سودانية أرسلت للدراسة فى الجامعة الأمريكية ببيروت ، وعادت عام ١٩٢٨ لتتولى التدريس بكلية غوردون ، بعد أن لمس أفرادها كثيرا من القيم الانسانية التى اكتسبوها من خلال دراستهم في جو من الحرية الكاملة فى التعبير عن الرأى وفى العقيدة ، ومن خلال اختلاطهم بزملائهم من أبناء الشعوب العربية ، الى جانب أساتذة الجامعة الأمريكية الذين يبشرون بديمقراطية بلادهم وبرعايتها لمبدأ تقرير مصير الشعوب المغلوبة على أمرها ٠ وعند رجوع أعضاء هذه البعثة الى الخرطوم حملوا معهم خبرة فى التنظيم مع قوة تدفعهم الى الكفاح من أجل الاستقلال ، ومن ثم نشروا بين تلاميذهم أفكارا جديدة ،

---

(١١٤) نفس المرجع ص ٥٠٠ ٠

(١١٥) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٥١ ٠

ونقلوا اليهم صورا عن حياة الحرية والتجديد(١١٦) التى عاشوها أثناء دراستهم فى بيروت ٠

كذلك كان من العوامل التى أحيت الفكرة الوطنية من جديد فى السودان ذلك الاضراب الذى قام به طلاب كلية غوردون عام ١٩٣١ م نتيجة تخفيض حكومة الخرطوم بداية مرتبات الخريجين السودانيين مع عدم تخفيض مرتبات البريطانيين الذين يتم تعيينهم فى السودان ، وعندما طالب طلاب الكلية بالمساواة بين الموظفين السودانيين والبريطانيين من حيث التخفيض ، لأن مشروع الحكومة اهانة للكرامة السودانية ولم تقبل الحكومة هذه المطالب العادلة أضرب الطلاب عن الدراسة واعتصموا بداخلياتهم ، وتوتر الجو فى العاصمة ، وساند الخريجون الطلاب فى مطلبهم(١١٧) ، وتدخل آباء الطلاب والزعماء الدينيين لاقناع الطلاب بانهاء الاضراب ، بينما تدخل جماعة من كبار الموظفين السودانيين لدى الحكومة حتى وافقت على نقص التخفيض من ٣٠٪ الى ٢٠٪ من المرتب ٠

واذا كان اضراب الطلاب لم يحقق كل أهدافه المادية حيث استمر التخفيض فى الرواتب عند بداية التعيين - وان نقصت نسبته - الا أن الأثر المعنوى الذى أحدثه كان أبقى وأخطر، اذ أن مجموعة من السودانيين استخدمت سلاح الاضراب الجماعى ونجحت ، وأن الطبقة المثقفة كونت لجنة - تلك التى أقنعت الحكومة بانقاص التخفيض - لمعالجة أمر عام فيه مصلحة فريق من المواطنين والبلاد عامة ٠ وكانت محنة أيام الاضراب والتهديد بالرفت وبعدم التعيين والمناقشات التى تدور بينهم ، مدرسة عملية تلقوا فيها مبادىء الوطنية والصبر والجدل والمناقشة فى المسائل العامة ، وهذه هى الدروس التى أهلت الكبر منهم للمساهمة فى الحقل الوطنى فى العهود التى تلت عهدهم(١١٨) ٠

ونتيجة لتلك العوامل بدأت فكرة تشكيل مؤتمر يضم الخريجين الذين أتموا تعليمهم فى المدارس السودانية تنبع من خلال نشاط الجمعيات الأدبية التى انتشرت فى العاصمة وفى المدن الكبرى والتى اتخذت من الأدب والثقافة مدخلا لمناقشة شئون السياسة العالمية والوطنية ٠ وحقيقة تم تشكيل مؤتمر الخريجين العام فى فبراير عام ١٩٣٨ م كتنظيم يجمع خريجى كلية غوردون،

---

(١١٦) د٠ مكى شبيكة ٠ المرجع السابق ص ٥٠٢ ٠

(١١٧) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٢ ٠

(١١٨) د٠ مكى شبيكة المرجع السابق ص ٥٠٢ - ٥٠٣ ٠

ـلكنه سرعان ما انضم اليه جميع المتعلمين السودانيين ، وفى البداية حدد مؤتمر الخريجين العام اهتماماته فى النواحى الاجتماعية والتعليمية(١١٩) ، الا أن هدفه الأعلى كان استقلال السودان ، بيد أن المؤتمر لم يشأ أن يعلن هذا الهدف صراحة بل أخذ جانب الحرص فذكر اهدافا عامة يمكن أن تتدخل فى السياسة عندما يبلغ أشده(١٢٠) .

ويمكن أن نحدد من البداية تطور نشاط مؤتمر الخريجين العام ودوره بالنسبة للقضية السودانية ذلك أن المؤتمر فى ممارسة دوره مر بمرحلتين : المرحلة الأولى منذ تاسيسه عام ١٩٣٨ م حتى زيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان عام ١٩٤٠ ، والمرحلة الثانية تبدأ عقب زيارة على ماهر . ففى المرحلة الأولى اتخذ المؤتمر موقفا غير قومى ، بمعنى أنه نادى بمبدأ السودان للسودانيين لا للانجليز أو المصريين ، وكان لهذا الموقف أسبابه ودوافعه التى كان فى مقدمتها دور السلطات الانجليزية فى ابعاد الاتصال السودانى المصرى منذ أحداث عام ١٩٢٤ م ، ذلك الدور الذى عمل على تشجيع عودة الزعامات الدينية والقبلية التى اشتهرت من قبل بعدائها لمصر وكان على رأس هذه الزعامات الأسرة المهدية، والعمل على تنمية طبقة جديدة من المثقفين السودانيين تظهر لهم الاختلافات الثقافية والاختلاف فى المصالح مع المصريين ، وبمعنى آخر أن السياسة البريطانية قد خلقت فى جنوب الوادى عنصر تحدى لما أسمته آنذاك بالقومية السودانية ، وكان نمو هذه القومية هو السبيل الوحيد أمام المثقفين للتغلب على عناصر التفتت الوطنى التى بذرها الحكم البريطانى وهو من ناحية أخرى يؤدى الى وجود قومية سودانية ذات مقومات مختلفة عن القومية المصرية(١٢١) .

سارت السياسة البريطانية حتى نهاية المرحلة الأولى لنشاط مؤتمر الخريجين العام على مبدأ تكريس الانفصال بين مصر والسودان من ناحية ، وبين جنوب السودان وشماله من ناحية أخرى ، واستخدمت فى ذلك أساليبها الاستعمارية المعروفة للتفريق بين الأخ وأخيه ، وكان فى مقدمة الزعماء الدينيين بالسودان كل من السيد عبد الرحمن المهدى الابن الوحيد الذى بقى على قيد الحياة من أبناء محمد أحمد المهدى بعد استرجاع السودان ، والسيد عـــلى

---

(١١٩) Collins & Tignor: Op. cit, P. 148.

(١٢٠) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٥٣ .

(١٢١) د. يونان لبيب . قضية وحدة وادى النيل .. ص ٢٥ .

الميرغنى زعيم طائفة الختمية الدينية ، فالأول ورث زعامة الأنصار الدينية ، والأخير ورث زعامة الختمية التى تدين بوجودها لوالده الذى ترك السودان مغاضبا فى عهد المهدى ، رافضا المبايعة وهاجر الى مصر وظل بها الى أن مات .

وأرادت السلطات البريطانية أن تضرب الطبقـــة المثقفة السودانيـــة بتأييدها للزعامات الدينية والقبلية ، ومن ثم رأينا الزعيمين الدينيين الكبيرين السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى يتوجهان الى لندن على رأس وفد ـ كانت رئاسته للسيد على الميرغنى ـ لتهنئة ملك انجلترا ، فى عام ١٩١٩ ، وقبل ذلك اشتركا فى سفر الولاء تأييدا لانجلترا فى حربها ضد ألمانيا وحليفتها تركيا آنذاك ، ولم يشتركا فى ثورة ١٩٢٤ م لا من قريب أو بعيد(١٢٢) . ومع ذلك أوجد الانجليز من البداية حساسية بين الزعيمين حتى وهما فى لندن، حيث اتفق حاكم السودان الانجليزى سرا مع السيد عبد الرحمن المهدى على تقديم سيف والده ـ محمد أحمد ـ هدية لملك انجلترا ، وكتم هذا الاتفاق عن رئيس الوفد وأعضائه الذين أصيبوا بالدهشة لتصرف السيد عبد الرحمن المهدى والذى بهذا العمل جعل نفسه فى صف السياسة البريطانية بل رجلها العامل على تنفيذ سياستها باستبعاد مصر عن الشئون السودانية .

ومنذ ذلك التاريخ أى منذ عام ١٩١٩ م ، شجعت السلطات البريطانية السيد عبد الرحمن على تجميع الزعامات السودانية حول الحكم البريطانى ، والتصدى للحركة الوطنية المنادية بالارتباط مع مصر بالكتابة فى صحيفة « حضارة السودان » ضد مصر ، وفى سبيل هذا التشجيع اقترح الحاكم العام على حكومته منح السيد عبد الرحمن المهدى لقب « سير » ، وبالفعل تمنحه الحكومة البريطانية هذا اللقب بمناسبة الاحتفال بعيد جلوس ملك بريطانيا أوائل عام ١٩٢٦ م . وتستمر السلطات البريطانية فى تأييد السيد عبدالرحمن المهدى ، فيقوم الحاكم العام فى شهر فبراير من نفس العام بزيارة الى جزيرة « أبا » مقر المهدية ، ويرى الأنصار فى هذه الزيارة أعظم يوم فى تاريـــخ الدعوة ، وتعلق عليها مذكرة ادارة المخابرات السودانية ـ الخاضعة للحاكم العام ـ بأنه قد انخفضت نتيجة لها ـ أى للزيارة ـ أسهم السيد على الميرغنى وأتباعه(١٢٣) . وعندما يصاب زعيم المهدية بخسارة مادية فى منتصف نفس العام ـ يبادر الحاكم العام بتدبير قرض حكومى يساعده على تعويض خسارته

---

(١٢٢) د. مكى شبيكة . المرجع السابق ص ٥٠٧ .

(١٢٣) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٣١ .

واعادة وضعه المالى لكى يستمر فى مشروعاته . هذا الى جانب عدم تدخل حكومة الخرطوم فى انتشار المهدية أو فى اجتماعات الأنصار لقراءة « الراتب » أو فى جمع الزكاة منهم لحساب السيد عبد الرحمن المهدى .

استمر التأييد البريطانى للسيد عبد الرحمن المهدى طالما كان محققا لأهداف السياسة البريطانية ولكنهم مع ذلك كانوا ينظرون الى توسعه فى زراعة القطن وكثرة الأموال فى يديه وكثرة رجاله وتزايد عددهم بقلق ، وأقلقهم ترحيب السيد عبد الرحمن بالوفد المصرى التجارى سنة ١٩٣٥ م فى الجزيرة حيث ردم جسرا على مجرى صغير للنيل فى ظرف ساعات لمرور عربات الضيوف(١٢٤) ، وان كانوا قد ظلوا يشجعون على استمرار الشقاق بين الزعيمين الدينيين الكبيرين المهدى والميرغنى ، ويشجعون على استقطاب شباب الحركة الوطنية وانضوائهم تحت مظلة الزعيمين ، وبالفعل عاش أعضاء المؤتمر العام للخريجين مرحلته الأولى وهم يسيرون فى فلك المهدى والميرغنى مما أوجد انقساما بين أعضاء المؤتمر سيظهر بصورة أوضح بعد عام ١٩٤٠ م .

وفى نفس الوقت الذى كان للبريطانيين فى السودان سياسة ترمى الى تشجيع احياء الزعامات الدينية خاصة تلك التى تبدو روحا غير ودية نحو مصر ، كان لهم سياسة أخرى لتشجيع الطبقة السودانية المتعلمة على أن تنحو نحو الزعماء المتعاونين معهم ، خاصة بعد أن أدركت السلطات البريطانية مدى تأثير هذه الطبقة - على صغر عدد أفرادها بالنسبة لاتباع الزعماء الدينيين - فى الشعب السودانى فيما يتعلق بالاتجاه نحو مصر .

وركزت السياسة البريطانية بالنسبة للطبقة المتعلمة السودانية على خلق تضارب فى المصالح بينهم وبين اخوانهم المصريين ، فانتهزت أحداث عام ١٩٢٤ م لتعمل على احلال المتعلمين السودانيين محل الموظفين المصريين الذين تقرر ترحيلهم الى مصر ، سواء كان هؤلاء الموظفين يعملون فى وظائف الكتبة بدواوين الحكومة أو كانوا مأمير للمراكز ونواب مأمير ولما لم يكن هذا الاحلال بالأمر السهل الذى يمكن تنفيذه بين عشية وضحاها بسبب عدم توفر المتعلمين السودانيين الذين يمكنهم ملء الوظائف التى يخليها المصريون ، مما أدى الى استخدام أعداد من الشباب البريطانى المتعلم الذين ولدوا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وشبوا عن الطوق فى العقد الذى تلى الحرب واتصفوا بعدم

---

(١٢٤) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٥٠٧ .

الاستقرار ، وتعلموا أثناء فترة الكساد الاقتصادى ، وهؤلاء المديرين الشباب كانوا فى معظم الأحوال أكثر دراية بأساليب الادارة الفنية ، ولكنهم يملكون حظا أقل من الثقة الزائدة بالنفس المهيبة ، التى مكنت الرواد الأول فى العصر الفيكتورى لمد السيطرة البريطانية الى الحدود البعيدة للبلاد الواسعة وغير المأهولة . وقد شغل معظم هؤلاء الشباب الانجليزى الوظائف الادارية الصغيرة فى البداية ، ولكن خلال العقدين التاليين صاروا يشغلون الوظائف الكبرى ومن ثم كان لهم تأثيرهم أثناء فترة الانتقال من الحكم الثنائى الى الاستقلال(١٢٥) .

واتبعت السلطات البريطانية فى الخرطوم سياسة ابعاد المقمين السودانيين عن مصر بوضع نظام تعليمى يختلف عن مثيله المصرى ، بل وارسال البعثات السودانية الى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وتضييق الخناق على السودانيين الراغبين فى السفر الى مصر والدراسة بالجامع الأزهر ، ومحاولة انشاء مؤسسة دينية تعليمية بأم درمان تنافس الجامع الازهر وتستقطب السودانيين المتجهين الى مصر ، وكل ذلك سيكون له أثره فى الثلاثينات من القرن العشرين فى ظهور فكرة القومية السودانية التى تبناها المثقفون السودانيون .

كما أن السياسة البريطانية فى السودان عملت على عزل قوة الدفاع السودانية عن أية مؤثرات مصرية ، بالتأكيد على ولاء هذه القوة لبريطانيا عن طريق تبعيتها الكاملة للحاكم العام ، والسيطرة عليها من خلال قياداتها البريطانية ، ولكن نظرا لكراهية الجنود والضباط السودانيين لغطرسة الضباط الانجليز وتعاليهم ، ظلوا يأملون فى عودة الجيش المصرى الى السودان أو على الأقل أن يعودوا الى الوحدات المصرية وينتقلوا معها الى القاهرة ان لم يكن فى الامكان عودة هذه الوحدات الى السودان ثانية .

وانتهزت السلطات البريطانية بالسودان عقد معاهدة الصداقة والتحالف بين كل من مصر وانجلترا عام ١٩٣٦ م والتى نصت بالنسبة للسودان على عودة الجيش المصرى الى السودان ، وأن يتوجه ضابط مصرى الى الخرطوم عقب تبادل التصديق على المعاهدة ليتفق مع الحاكم العام على عدد القوات المصرية اللازمة والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات الضرورية لهم ، وأن يعين الحاكم العام ضابطا مصريا سكرتيرا حربيا له . وأن يعين المصريون كما يعين

---

(١٢٥) Collins & Tignor: Op. cit, P.P. 147-148.

البريطانيون فى وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وأن يرقى الموظفون المصريون الى أعلى الدرجات ومنها وظـــائف السكرتيرين الذين لهم حق الجلوس فى مجلس الحاكم العـــام ، وتخويل مفتش الرى فى السودان وهو مصرى حق الجلوس بمجلس الحاكم العام ، وندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم(١٢٦) ٠

كما نصت المعاهدة على استمرار سلطة الحاكم العام فى تعيين وترقية الموظفين العسكريين والمدنيين لأنه يعمل باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ويقوم مقام الطرفين فى اداره السودان حتى يتم الاتفاق على تعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ م ، كما نصت على أن تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام ، وعلى أنه فيما يتعلق بحرية التجارة والملكية لا يكون هنـــاك تفريق بين المصريين والانجليز ، وأن يبلغ التشريع السودانى الى رئيس الوزارة المصرية مباشرة ، وأن يقدم التقرير السنوى الذى يضعه الحاكم العام عن ادارة السودان الى الحكومة المصرية(١٢٧) ٠

انتهزت السلطات البريطانية عقد هذه المعاهدة ـ رغم ضعف نصوصها بالنسبة للسودان ووضع عودة مصر للمشاركة فى ادارة السودان سواء كان ذلك فى الادارة المدنية أو المالية أو الحربية رهن بموافقة الحاكم العام وحسب تقديره ـ لتوضح للسودانيين أن كل هم مصر هو المشاركة فى حكم السودان دون النظر الى نصيب السودانيين وترقيتهم ، ومن ثم فانه رغم أن الزعماء الدينيين التقليديين وزعماء القبائل لم يكترثوا كثيرا بنصوص المعاهدة لادراكهم أن انجلترا ستظل يدها الأعلى فى تصريف شئون الســـودان ، فان المثقفين السودانيين غضبوا وشعروا بالمرارة لأن كلا من انجلترا ومصر لم تأخذ رأيهم قبل التوصل لنصوص المعاهدة المتعلقة بالسودان ، ومن ثم بدأوا يعبرون عن غضبهم هذا من خلال اجتماعات مؤتمر الخريجين العام(١٢٨) ٠

وعلى هذا فقد بدأت مرحلة جفاء بين المثقفين السودانيين من ناحية ومصر من ناحية أخرى وبينما رأى المصريون فى المؤتمـــر بذور شقاق بين مصر والسودان زرعها الانجليز لتغذية القومية السودانية وتحريض السودانيين

---

(١٢٦) محمد شفيق غربال ٠ المرجع السابق ص ٣٠١ ٠

(١٢٧) نفس المرجع ص ٣٠٢ ٠

(١٢٨) Op. cit, P. 148.

ضد المصريين ، نظر المثقفون السودانيون الى تخلى مصر عنهم عقب أحـــداث ١٩٢٤ م خيبة أمل لهم وهم الذين حفظوا لها الولاء ، ثم لم تبد اهتماما كبيرا بمستقبل السودانيين فى معاهدة ١٩٣٦ م ٠ ومن ثم عملوا على تقوية مؤتمر الخريجين بشتى الوسائل متناسين الخصومة فى تلك المرحلة ٠ وأصبح واجب المؤتمر الأكبر هو ايقاظ السودانيين فى كل قرية وكل بادية وكل مدينة والنهوض بهم ٠

ومعنى هذا أن الروح غير الودية بدأت تظهر بين مصر ومؤتمر الخريجين، وغذتها السلطات البريطانية بالدعاية وبمناصرة الزعامات الدينية المتعاونة معها على مهاجمة « المطالب » المصرية فى حكم السودان ، خاصة أن معاهدة ١٩٣٦ م قد وضعت المصريين بالفعل فى نظر السودانيين فى وضع الجانب البريطانى الاستعمارى ٠

كما أن السلطات البريطانية رغم تأييدها للزعامات الدينية والقبلية ولمؤتمر الخريجين العام بشرط ابعاد أى اتصال مع مصر ، فانها عملت على فصل جنوب السودان عن شماله وكرست هذا الفصل الذى بدأ مع تطبيق اتفاقية الحكم الثنائى ، وسار خطوات أبعد عقب اجلاء المصريين من السودان بعد أحداث عام ١٩٢٤ م الثورية ، ادعاءا بأن سكان شمال السودان عرب بينما السودانيين الجنوبيين زنوج ، وأن السودانيين الشماليين مسلمين بينما الجنوبيين مسيحيين ووثنيين، وأن الشماليين يتحدثون اللغة العربية بينما يتحدث الجنوبيون حوالى ثمانين لغة أفريقية مختلفة(١٢٩) ٠

وكان وينجت Wingate حاكم عام السودان من ١٨٩٩ - ١٩١٤ م قد شجع البعثات التبشيرية المسيحية للعمل فى جنوب السودان ، ليس لأنه نفسه مسيحى متعصب ، ولكن لان ارسال تلك البعثات الى الوثنيين السودانيين يجعل ممكنا جدا ابعادهم عن المسلمين الشماليين ، وفى نفس الوقت بناء حاجز مسيحى ضد انتشار الاسلام الى الجنوب حتى أعالى النيل ٠ ونتيجة لجهود هذه البعثات صار هناك جنوبيون حصلوا على نصيب من التعليم الغربى جعـــل وينجت يعهد اليهم منذ عام ١٩١٠ م للخدمة فى ادارة الجنوب بمديرية خط الاستواء تحت قيادة مسئولين انجليز يتحدثون اللغة الانجليزية ويمارسون الشعائر المسيحية ٠ ولم يحدث فقط أن حلت القـــوات السودانية الجنوبية

---

(١٢٩) Op. cit, P. 151.

بمديرية خط الاستواء محل الحاميات السودانية الشمالية المسئولة أساسا عن نشر اللغة العربية والدين الاسلامى ، ولكن أيضا سيؤدى ذلك الى خلق قوة احتياطية معادية للاسلام وللعرب لاستخدامها ضد أى ثورة فى الشمال . وفى عام ١٩١٨ م ترك كمعظم أفراد القوات السودانية الشماليين الجنوب ، وحل يوم الأحد محل يوم الجمعة كيوم أجازة للمصالح الحكومية(١٣٠) .

وليس هذا بغريب على السلطات البريطانية ، اذ أن حكومة السودان قد أفصحت عن سياستها بالنسبة لجنوب السودان ، حيث أكدت فى مذكرة وصلت القاهرة بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٠ م أنها ستكون مستعدة لادماج الجنوب فى حكومات أملاك أفريقية أخرى مثل أوغندة وشرق أفريقيا البريطانية اذا كان الأمر يخص الزنوج ، أما المديريات العربية فهى تحتاج الى معاملة مختلفة ، وعلى ذلك فيجب أن تبحث مسألة اقامة اتحاد لوسط أفريقيا تحت الادارة البريطانية بضم زنوج السودان بالطبع(١٣١) ، وتحقيقا لذلك شهدت فترة وجود المستر ماكمايكل MacMichael كسكرتير ادارى للخرطوم حتى عام ١٩٣٣ م ابعاد التأثير الشمالى عن الجنوب ليس فقط بابعاد القوات المسلمة التى تتحدث اللغة العربية ولكن أيضا ابعاد التجار والمدرسين والفنيين المسلمين على قدم المساواة. حتى أنه لم تأت أواخر الثلاثينات الا وكان جنوب السودان منطقة شبه محرمة على الموظفين أو التجار أو الأهالى عموما من الشماليين بينما ظلت أبوابه مفتوحة سواء للانجليز كاداريين أو لغيرهم من اليونانيين واليهود كتجار(١٣٢) .

كما عملت السلطات البريطانية على تكريس انفصال الجنوب عن شمال السودان بتشجيع اعادة الحياة والتقاليد القبلية ، وابعاد التأثيرات الشمالية سواء كانت فى اللغة العربية أو الدين الاسلامى أو حتى الأسماء العربية للأماكن والأشخاص ، بل والملابس العربية ، وابعاد كل متعاطف مع الشماليين عن الادارة الى جانب تعليم اللغة الانجليزية الى جانب لغات الجنوبيين المحلية .

وكانت المرحلة الثانية لنشاط مؤتمر الخريجين العام الوطنى بداية لظهور الفكرة القومية مرة أخرى بوعى أكبر وباندفاع أكثر ونتيجة ظروف توفرت ، وجعلت ممكنا أن ينقلب الشك بين المؤتمر ومصر الى تعاون بل وتفاهم لتحقيق

---

(١٣٠) Op. cit, P. 152.

(١٣١) د. يونان لبيب . قضية وحدة وادى النيل ... ص ٤٩ .

(١٣٢) د. يونان لبيب : نفس المرجع ص ٥٢ .

الاستقلال التام للقطرين واعادة وحدة وادى النيل السياسية · ولعل من أهم الظروف التى أعادت المؤتمر الى السياسة القومية لوادى النيل نشاط المصريين لابطال تأثيرات السياسة البريطانية العاملة على فصل السودان عن مصر والذى بلغ ذروته بزيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان عام ١٩٤٠ م ·

لم يستسلم المصريون لسياسة تقطيع الصلة بينهم وبين السودانيين التى اتخذتها السلطات البريطانية عقب ثورة ١٩٢٤ م السودانية ، اذ أنهم كانوا فى كل مفاوضة تتم بينهم وبين الانجليز حتى عام ١٩٣٦ م يركزون على ضرورة اعادة الصلة المقطوعة مع أشقائهم السودانيين ، وأن يتم ذلك بعودة الموظفين المصريين لشغل الوظائف فى السودان ، وعودة القوت المصرية مرة أخـــرى للدفاع عن السودان ، والسماح للمصريين بالهجرة للسودان للعمل والتجارة ، مع عودة العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر وربط التعليم فى السودان بالتعليم فى مصر ، وكل ذلك ضرورى لعودة الصلة المباشرة بين الشعبين ·

ولم تكن رغبة مصر فى العودة الى السودان ــ وكمـــا صورها الانجليز للسودانيين ــ عودة الشريك فى الحكم للمحافظة على المصالح المصرية ليس الا ، بل كانت بهدف أن عودة المصريين سيحقق مشاركة شعبية مع اخوتهم أهل الجنوب ، ويؤكد هذه الحقيقة ما أبرق به مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية من لندن أثناء المفاوضات بين الطرفين فى ١٤ أبريل ١٩٣٠ م ، الى مجلس الوزراء فى القاهرة يبلغهم بالتطورات التى حدثت ويطلب رأيهم · وجاء هذا الرأى بطلب التمسك على الأقل بمسألة هجرة المصريين الى السودان على اعتبار ان هذه الهجرة سوف تمكن المصريين من الالتحام بالسودانيين ، وأن ثلاث أو أربع سنوات بعد ذلك كفيلة بتوحيـــد الشعبين ضـــد الوجـــود البريطانى(١٣٣) ·

كان اصرار مصر اذن على العودة الى العلاقات الطبيعية بين الشعبين المصرى والسودان لهدف أسمى هو تحقيق وحدة وادى النيل والتخلص من السيطرة البريطانية فى شطرى وادى النيل ، ولم يكن هذا الهدف بغائب عن المسئولين الانجليز ، اذ نجد تعليق المستر « مافى » الحاكم العام البريطانى للسودان على مطلب المصريين بعودة القوات المصرية والموظفين المصريين الى السودان ، بأن القبول بوجود أورطة مصرية فى السودان محدودة ، واختلاطها بالسودانيين

---

(١٣٣) د· يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص ٥٩ ·

قليل ، على عكس اشتراك الموظفين فى الادارة الذى يتيح لهم فرصة التغلغل بين السودانيين ، وشبه وجود القوة العسكرية بالسن الذى يمكن خلعه ، أما وجود الموظفين فقد شبهه بالسم الذى يسرى فى الدم(١٣٤) ٠

وتأكيدا للموقف المصرى لاعادة الصلة قوية مع السودانيين ، أصر المفاوض المصرى فى المحادثات لمعاهدة ١٩٣٦ م على رفض المصريين أن يعاملوا معاملة الاجانب فى السودان ، ودعا لاطلاق حق دخولهم هذه البلاد باعتبارها بلاد شقيقة(١٣٥) ، وأن وجود هؤلاء المصريين فى السودان سوف يساعد على سد حاجة السودان الى رأس المال المصرى الذى نما نموا كبيرا خلال الثلاثينات ، وصار فى حاجة الى ميادين استثمار لصالح الطرفين الشقيقين ، كما أن السودان فى حاجة الى التعاون الاقتصادى مع مصر ، واذا صار هذا التعاون حقيقة واقعة ربطت المصالح المشتركة بين الشعبين فساروا فى طريق وحدة وادى النيل السياسية ٠

كما أن عقد معاهدة ١٩٣٦ م والنص فى ديباجتها على « الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ م » ، فى حد ذاته اجراء ايجابى لجأت اليه مصر لتأكيد أن الوضع القائم فى السودان بعد تنفيذ المعاهدة انما هو وضع مؤقت ، ومعنى ذلك أنه يمكن لمصر فى أى وقت طرح قضية الوحدة المصرية السودانية على بساط البحث ، ومعناه أيضا تفرد هذه القضية عن غيرها من قضايا الصراع المصرى البريطانى بوضع متحرك(١٣٦) ٠

وعند تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان أخذ اصرار مصر على تحقيق أهدافها بعودة الصلة كاملة بين الشعبين المصرى والسودانى على كل المستويات وفى كل مجال ، فعندما بدأ تطبيق النص الخاص بعودة القوات المصرية الى السودان بدأ الصراع بين مصر والانجليز الذين لم يكونوا غافلين عن عودة العلاقات الكاملة بين الشعبين وأثرها على الوجود البريطانى نفسه ، فمع وصول الطرفين المصرى والبريطانى الى اتفاق فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٧ م

---

(١٣٤) نفس المرجع . ص ٨٨ ٠

(١٣٥) د٠ يونان لبيب ٠ قضية وحدة وادى النيل ص ٦٦ ٠

(١٣٦) د٠ يونان لبيب . قضية وحدة وادى النيل ص ٧٢ ٠

بعودة القوات المصرية التى حدد كل من الحاكم العام للسودان وابراهيم خيرى باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية المصرية عددها ، واماكن تواجدها فى السودان ـ وان كان عددها قليل وبعثرت بين بور سودان وعطبرة الى جانب الخرطوم وحراسة خزان جبل الأولياء ـ. الا أن رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس باشا أثار الاعتراضات على تسمية قائد الجيش فى السودان « بالقائد العام » ، ورأى استبدالها « بقائد الجيش » وكان مبرره لهذا الطلب أن التسمية الأولى تعطى انطباعا بأن صاحب المنصب « سلطة عليا » على حد تعبيره(١٣٧) . وقد وافق المسئولون البريطانيون على هذا الطلب .

وعلى أية حال فان عودة القـــوات المصرية الى السودان قد أعاد قضية العلاقات المصرية السودانية الى السطح ، وأعاد بالتالى كل ما يتصل بهذه العلاقات من عوامل وحدة ، والدور الاستعمارى فى تفتيتها ، وقد أدى فى نفس الوقت الى طرح قضية هامة أخرى جرى بسببها مزيد من النقاش حول العلاقات المصرية السودانية ورفض الواقع الذى فرضه الانجليز عليها(١٣٨). ، وهذا يعنى أن الخطوات المصرية لتحقيق الصلة بين الشعبين المصرى والسودانى خطوات منطقية ولها ما يبررها من واقع العلاقات الطبيعية بين شعبى وادى النيل .

وفيما يتصل بعودة القوات المصرية الى السودان توجد قضية أخرى وهى مسألة الاعانة المالية السنوية التى تدفعهـــا مصر للاشتراك فى الدفاع عن السودان وقدرها ٧٥٠ الف جنيه ، أثناء انسحاب القوات المصرية من السودان عقب ثورة ١٩٢٤ م ، فان عودة هذه القوات الآن بموجب اتفاقية عام ١٩٣٦ م يتطلب وقف دفع هذه المعونة ، وقد ضغطت الصحف المصرية ، وشارك أعضاء البرلمان المصرى فى هذه القضية ، حتى قررت الحكومة اعتبـــارا من ميزانية ١٩٣٨/١٩٣٩ م تخفيض هذه المعونة بحيث يتوقف دفعهـــا على مدى ثلاث سنوات ، اذ كان التخفيض بمقدار الثلث ، واستندت الحكومة فى قرار وقف المعونة أن الوجود البريطانى فى السودان قد استخدم هذه المعونة ليثبت وجوده وخلق الواقع الانفصالى بين شطرى وادى النيل ، ومن ثم فان وقفها يعتبر مظهرا من مظاهر الرفض المصرى للوافع الاستعمارى البريطانى نحو وادى النيل .

---

(١٣٧) د. يونان لبيب : نفس المرجع ص ٧٤ .

(١٣٨) نفس المرجع ص ٧٩ .

وعند تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦ بخصوص عودة الموظفين المصريين الى السودان ، فمع أن السلطات البريطانية كانت تضع العراقيل أمام تطبيق هذه النصوص خوفا من تأثير المصريين فى تلاحمهم مع أشقائهم السودانيين ، الا أن المصريين رفضوا الأساليب البريطانية فى هذا الشأن ، ومن ثم تستحث الصحف المصرية ، ويستحث النواب المصريون الحكومة على فضح الموقف البريطانى بالحد من عودة الموظفين المصريين وعمل اعلانات عن الوظائف الشاغرة فى السودان بالصحف البريطانية دون سواها مما يعنى الاستعانة بالموظفين الانجليز ٠

وبدأ بالفعل التنبيه الى خطورة الموقف البريطانى بالنسبة لتحديد عدد الموظفين المصريين العائدين للعمل فى السودان ، وبالنسبة لنوعياتهم التى لا تمثل كفاءات عالية ، وبالنسبة لفترة بقائهم فى مناصبهم ، وفى المقابل يضغط المصريون من أجل زيادة عدد الموظفين ، ويصل الأمر بالملك فاروق الى أن يطلب من المندوب السامى البريطانى بالقاهرة السير « مايلز لامبسون » فى صيف عام ١٩٣٩ م تعيين نائب مصرى للحاكم العام ، ومع رفض الجانب البريطانى لهذا الطلب الا أنه يبقى كدليل على الرفض المصرى للانفراد البريطانى بالأمور فى السودان ٠ كما أن عددا من السياسيين المصريين أخذوا يستحثون الموظفين الأكفاء للذهاب الى السودان وشغل وظائف لمدد طويلة ، ونشاط كل من الخبير الاقتصادى المصرى فى الخرطوم ٠ وكان عبد الله أباظة بك ــ الذى نجح فى تشكيل لجنة السودان الدائمة التى صارت مجلسا اداريا يتدخل فى كل الأمور المحلية أو الخارجية التى تهم السودان ، ومفتش عام الرى المصرى بالسودان ــ وكان عبد القوى أحمد بك ــ الذى كان داعية لوحدة وادى النيل ، والمشاركة فى حملة لجمع التبرعات لانشاء مدرسة مصرية بالخرطوم ، أمثلة على النشاط المصرى الوحدوى ٠

وسار الرفض المصرى للسياسة البريطانية بالسودان أشواطا أخرى ، بالتفكير فى اقامة مدرسة مصرية ثانوية بالخرطوم التى ستتيح للطلاب السودانيين ــ وخاصة غير القادرين ماليا ــ الفرصة للحصول على تعليم ثانوى حديث ٠ وسوف يكون مدرسو هذه المدرسة الأكفاء عناصر تأثير فى السودانيين لصالح الارتباط فى مصر ، ومن ثم ستكون هذه المدرسة منافس قوى وخطير للمدارس الحكومية ذات الطابع البريطانى ، هذا الى جانب التفكير فى انشاء مدارس لتحفيظ القرآن الكريم ومكتبة مصرية فى مقر المستشار أو الخبير

الاقتصادى المصرى ، وكل ذلك كان بهدف توحيد الثقـــافة بين السودانيين والمصريين بما يجعل وحدة الفكر بين الشعبين منطلقا لوحدة وادى النيل •

كما أن المسئولين عن الجامع الأزهر فى مصر أرادوا انهاء دور معهد أم درمان الدينى ـ وكما أراد له البريطانيون ـ كمنافس وابعاد للشباب السودانى من التوجه الى مصر ، فضغطوا من أجل تحقيق تبعية هذا المعهد للأزهر ، وقد أيدت الصحافة المصرية ، كما أيد أعضاء البرلمان ، ورجال الحكومة المصرية موقف الجامع الأزهر هذا ـ ، والذى تفجر منذ عام ١٩٣٨ م ، وان لم تنجح المحاولات المصرية أمام عناد المسئولين البريطانيين فى ضم المعهد الى الأزهر ، الا أن الرأى العام المصرى والسودانى صار على وعى بمحاولات التفرقة التى تتبعها بريطانيا بين الشعبين حتى فى مجال التعليم الدينى •

كما كان للرفض المصرى للسياسة البريطانية مظهرا آخر تمثل فى اعادة الجسور الاقتصادية بين مصر والسودان والتى كانت قد قطعت بانهاء الوجود المصرى فى السودان عقب ثورة ١٩٢٤ م • ويرجع الفضـــل فى ذلك للحبير الاقتصادى المصرى بالخرطوم عبد الله أباظة بك الذى نجح فى تشكيل « لجنة السودان الدائمة » التى تشكلت من عدد من وكلاء الوزارات المصرية بالاضافة الى بعض أعضاء البرلمان المهتمين بالسودان ، ودار أغلب نشاط هذه اللجنة حول قضايا اعادة الاتصالات الاقتصادية بين البلدين • وقد وافق البرلمان على اعتماد مبلغ ألف جنيه لها فى مشروع الميزانية لعام ١٩٣٨/١٩٣٩(١٣٩) •

وقد نجحت اللجنة بالفعل فى زيادة الواردات المصرية الى السودان زيادة ملحوظة ، كما زادت أيضا الصادرات السودانية الى مصر بنسبة ملحوظة ، وشارك المنتجون السودانيون فى عرض منتجاتهم بمتحف فؤاد الأول الزراعى عام ١٩٣٧ ، كما افتتح مركز تجارى صناعى مصرى بالخرطوم تحت اشراف اللجنة المصرية الدائمة للسودان ، يقوم المركز بعرض ما تنتجه مصر فى مجال الزراعة والصناعة • وكل ذلك ساعد على توثيق الروابط بين الشعبين المصرى والسودانى •

ثم تأتى زيارة رئيس الوزراء المصرى على ماهر للسودان فى أواخر شهر فبراير ١٩٤٠ م بعد سلسلة من المواقف فى مصر والسودان لتدفع بالفكرة

---

(١٣٩) د• يونان لبيب : المرجع السابق ص ٩٩ •

القومية وروح الأخوة بين شعبى وادى النيل خطوات ايجابية وترجع اهمية هذه الزيارة اذا أدركنا عدة أمور أهمها أن وزارة على ماهر تضمنت عناصر معادية لانجلترا مثل عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، ومحمد صالح حرب وزير الدفاع الوطنى الى جانب الفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وهذه علامة على عدم مهادنة الوزارة للسلطات البريطانية سواء بالنسبة للقضايا المصرية أو بالنسبة لقضية السودان ٠

وتشكيل وزارة على ماهر على هذا النحو جعلها تتمسك عام ١٩٣٩ بالربط بين الاستجابة لطلب انجلترا باعلان مصر الحرب ضد ألمانيا الى جانب الحلفاء وبين طلب مصر لجلاء القوات البريطانية عن كل من مصر والسودان والاعلان عن ذلك فورا ، وأن يسمح من الآن بوقف اجراءات منع دخول المصريين الراغبين فى الاقامة بالسودان ، وأن توافق انجلترا على اعتبار كلية غوردون كفرع للجامعة المصرية كما هو حال جامعة الاسكندرية ، والحاق معهد أم درمان الدينى للجامع الأزهر ، واستخدام أكبر عدد من العلماء والمدرسين المصريين فى مدارس السودان ؛ وأن يزيد عدد القوات المصرية بالسودان وأن تلحق بها كتائب سودانية ٠ وأن يكون للحاكم العام نائب مصرى ٠

وواكب ضغط الوزارة المصرية من أجل استجابة الحكومة البريطانية للمطالب المصرية العادلة بالسماح بالاتصال المباشر بين المصريين والسودانيين ودون قيود ، حملات صحفية وخطبا برلمانية كلها تؤكد هذه المطالب فأشارت خطبة العرش التى ألقاها على ماهر عند افتتاح البرلمان فى ١٨ نوفمبر ١٩٣٩ ـ لأول مرة ـ اهتماما بالسودان على المستوى الرسمى يؤكد حرص مصر على توثيق الصلات الثقافية والاجتماعية بين شعبين شقيقين أخوتهما أبدية ٠ وتثار موضوعات ربط القاهرة بالخرطوم بخطوط اتصال تليفونية ، ويعاد تشكيل « اللجنة الدائمة للسودان » نتيجة لحملة حكومية ، ويطالب النواب بفتح باب المفاوضات فورا مع انجلترا فى القضية السودانية ٠

ويستمر الضغط المصرى على الجانب البريطانى استفادة من اشتعال الحرب العالمية الثانية ، بالمطالبة ـ وحتى أثناء زيارة الحاكم العام للسودان الى القاهرة فى أواخر نوفمبر ١٩٣٩ ـ بالسماح للمصريين بالمشاركة فى تقديم العطاءات التى تعلن عنها حكومة الخرطوم ، والغاء القيود المفروضة على دخول المصريين الى السودان ، وتخفيض أجور النقل بين مصر والسودان ، ووضع نظام جمركى واحد للبلدين، والسماح بانشاء مدرسة ثانوية مصرية بالخرطوم الى جانب كلية

غوردون التى لا يسمح للمصريين بدخولها ، والى جانب مدرسة الأقباط الثانوية المصرية أيضا ، والموافقة على تعيين شيخ سودانى متخرج من الأزهر لمعهد أم درمان الدينى وهو المنصب الشاغر وأن يتبع المعهد الجامع الأزهر ، وكل تلك المطالب أثارت المسئولين البريطانيين الذين رأوا أنه يجب تشجيع القومية السودانية كأفضل وسيلة للدفاع عن السودان ضد القومية المصرية النامية(١٤٠) ، وحتى يمكن — فى رأى البريطانيين — وقف اتجاه على ماهر والقصر الداعى الى تمصير السودان واستخدام سياسة المراوغة أمام المطالب المصرية •

ويصل على ماهر الى السودان ومعه وفد يضم وزيرا الدفاع الوطنى والأشغال العمومية ، وكان أول رئيس وزراء لمصر يزور السودان وهو فى الحكم ، وتفقد كثيرا من البلاد ، ورأى بعينه — على حد قوله — فى ذلك البلد الشقيق آثار مصر ومؤسسات مصر ، وأن الهدف من زيارته كان التعرف على احتياجات شعب السودان ، وأن : اجتمع الى نفوس ألف بيننا وبينها النيل الأعظم فى وحدة سامية هى وحدة الوطن الأعظم ، وقد انتظمت رحلتنا العاجلة العطبرة وأم درمان وسنار وكوستى وملاكال ، وبحر الزراف وبور سودان ، وقد اتصلت فى أثنائها بالحكام وبكبار السودانيين وبالأهالى ، وزرنا المؤسسات المصرية فى الرى والجيش بالخرطوم وملاكال وبور سودان ، وزرنا المعهد الدينى فى أم درمان ، وزرنا المدارس للبنين والبنات والمعلمين والمعلمات وكليات الطب والحقوق والهندسة والزراعة والمحاكم المدنية والجنائية والشرعية والمستشفيات والمتاحف والخزانات • وزرنا الغرفة التجارية ومؤتمر الخريجين والأندية المصرية والسودانية(١٤١) •

كانت زيارة رئيس الوزراء المصرى اذن شاملة وميدانية وقومية ، فقد شملت معظم النشاط الحيوى فى الدفاع والاقتصاد والتعليم والصحة والادارة فى أهم مدن السودان ، وهى زيارة لكل هذه النشاطات فى مواقعها والاحتكاك بالعاملين فيها وبأبناء الشعب السودانى واظهار اهتمام مصر بمطالب واحتياجات الشعب السودانى — رغم الحكم البريطانى — بما يؤكد سياسة حكومته القومية الداعية لوحدة وادى النيل •

---

(١٤٠) د• يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٣١ •

(١٤١) الهيئة النيابية السابعة — دور الانعقاد الثالث — الجلسة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٤٠/٣/١١ م المجلد الأول ص ٩٢٩ عن كتاب د• يونان : قضية وحدة وادى النيل ص ١٣٦ •

ومن الطبيعى أن يتعرف على ماهر على حقيقة أهداف مؤتمر الخريجين ، اذ انتهز أعضاء المؤتمر فرصة وجود رئيس الوزراء المصرى بالخرطوم ودعوه الى حفل ، وأوضحوا له أهداف مؤتمرهم ما ظهر منها وما يكاد يظهر ، وشعر على ماهر بأن المؤتمر لم يكن صنيعة لبريطانيا • ومنذ ذلك الوقت تغير موقف مصر الرسمى نحو المؤتمر ، وبدأت تتطلع الى التعاون مع القوميين فى السودان الراغبين فى اخراج الانجليز ، وعندما طلب المؤتمر العون المالى من مصر حتى يتمكن من تحقيق أهدافه الاجتماعية والتعليمية وغيرها أخذت مصر تبذل فى سبيل التعليم وأقامت عددا من المدارس فى السودان(١٤٢) ، ورأى على ماهر فى شباب السودان ـ كما فى شباب مصر ـ ذكاء ووداعة ودماثة خلق وأمل فى المستقبل وفى الله ، وعليه فانه لم يكن بوسعنا أمام تلك الروح التى يتوقد بها شباب السودان الا أن نبارك تلك النهضة ونعلن اغتباطنا بها وتشجيعنا لها وحرصنا على حفز همم ذلك الشباب الى طلب المزيد والسعى الى الكمال ، لذلك أسسنا عدة جوائز سنوية تتشرف بالنسبة الى صاحبى الجلالة الملك والملكة وتبقى رمزا حيا لاهتمام مصر بخير السودان وأهله(١٤٣) •

ورأى الانجليز أن على ماهر قد نجح فى تحريض السودانيين ضد الانجليز ، اذ أن مؤتمر الخريجين عقب زيارة رئيس الوزراء المصرى للخرطوم قد تبدل موقفه وصار أكثر ايجابية فى مواقفه القومية مع مصر وأنه نتيجة لمد المؤتمر بالمساعدات المالية والمعنوية أظهر المؤتمر اهتمامه بالأمور السياسية بعد أن كان نشاطه قاصرا على النواحى الثقافية والاجتماعية • وتبعا لذلك تقدم المؤتمر فى عام ١٩٤٢ م رسميا لحكومة الخرطوم بمطالبه باعتباره المتحدث باسم الوطنيين السودانيين ، ولكن حكومة الخرطوم رفضت هذه المطالب(١٤٤) • ولم تدرك السلطات البريطانية أن الروح الوطنية كامنة فى السودانيين ووجدت فى زيارة على ماهر فرصة للظهور ، ولم تظهر نتيجة لتحريض المصريين لأن هذا القول فيه استهانة بالوطنية السودانية •

واذا كان على ماهر قد عمل على نجاح رحلته واتصل بأكبر عدد من أبناء الشعب السودانى على مختلف طوائفه ، مما أحل الثقة والتفاهم الكاملين بين مؤتمر الخريجين بصفته ممثلا للحركة الوطنيـــة السودانية وبين المسئولين

---

(١٤٢) ضرار صالح · المرجع السابق ص ٢٥٥ •

(١٤٣) الهيئة السياسية السابعة ـ نفس المرجع •

(١٤٤) Collins & Tignor: Op. cit, P. 148.

المصريين ، فان المؤتمر قد شعر بأنه سجل نصرا كبيرا اذ أبدل أحد خصومه الى صديق وفي ، أما الآخر وهو بريطانيـــا فقد بقيت له معهـــا جـــولات وجولات(١٤٥) . ذلك أن الحكومة المصرية كانت تنظر قبل زيارة على ماهر للسودان بعين الشك للمؤتمر باعتباره تنظيما نشجعه حكومة السودان سرا لاعتراض التغلغل المصرى . وقد اقتنع رئيس الوزراء المصرى أثناء الزيارة أن الأمر ليس على هذا النحو ، وأن المؤتمر يمكن أن يكون فى الحقيقة ناطقا بلسان المعارضة للادارة البريطانية(١٤٦) .

اذن التقييم المصرى لنشاط مؤتمر الخـــريجين تقييم صحيح ، بعكس التقييم البريطانى ، فالبريطانيون اعتبروا المؤتمر _ عقب زيارة على ماهـــر للسودان _ قد خضع للتأثير المصرى وأخذ يسير فى فلك المطالب المصرية ، ومن ثم ناصبوه العداء عندما أظهر المؤتمر اتجاهاته الوطنية التى يعارضها المسئولون البريطانيون ، وأخذوا يعملون على تفتيت وحدته تحقيقا للسياسة البريطانية العتيقة « فرق تسد » وحتى تطيل الوجود البريطانى منفردا بالسودان .

وعلى هذا عمل البريطانيون على ضرب الحركة الوطنية فى كل من مصر والسودان ، تلك الحركة التى أخذت فى التآلف والتعاون ، ففى مصر عمـــل البريطانيون على اسقاط وزارة على ماهر _ والتى سقطت فعلا فى يونيو ١٩٤٠ _ انطلاقا من أن على ماهر وزملائه العسكريين الثلاثة عبد الرحمن عزام ومحمد صالح حرب وعزيز المصرى غير متعاونين ، اذ أن الأخير عمل على تقويض مكانة البعثة البريطانية عمدا ، أما على ماهر فلم يكتف بطرد عدد من الموظفين المعروفين بميولهم البريطانية بل انه شجع حملة تحدى ضد الوضع الانجليزى _ المصرى فى السودان(١٤٧) . وأما محمد صالح حرب فمعروف بعدائه الشديد للانجليز منذ الحرب العالمية الأولى . كما استمر الضغط البريطانى حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ م الذى أصاب الوطنيين المصريين فى شعورهم ، وأوضح بما لا يدع مجالا للشك اصرار انجلترا على أن تكون كلمتها مسموعة فى مصر دون إعتراض من أحـــد .

الا أن اشتعال الحرب العالمية الثـــانية وحاجة انجلترا للأرض المصرية

---

(١٤٥) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٥ .

(١٤٦) Holt, P.M.: A Modern History of the Sudan, P. 141.

(١٤٧) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٠٩ .

كميدان معركة وللأرض السودانية كعمق استراتيجى لأرض المعركة ، وحاجتها للقوات المصرية والسودانية وللامدادات الغذائية ووسائل المواصلات من شطرى وادى النيل ، وظهور أفكار حرة وديمقراطية أعلن عنها أثناء المعارك الحربية كالنص فى الاعلان عن تشكيل حلف شمال الأطلنطى فى أغسطس عام ١٩٤١ على حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار عقب انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية ، قد أظهرت أفكارا جديدة فى كل من مصر والسودان ، ففى مصر ظهرت أحزاب وجماعات جديدة اهتمت بالدعوة لاخراج الانجليز من مصر والسودان واعطاء السودانيين حق تقرير المصير مع العمل على وحدة وادى النيل ــ وفى السودان وجدت انجلترا فى قوة دفاع السودان جيشا طالما هدد الايطاليين فى ارتريا والحبشة ، اذ استطاعت هذه القوة مع قوة بريطــانية انزال هزيمة ساحقة بالايطاليين فى « كرن » بتــاريخ ١٥ مارس ١٩٤١ م واجلائهم عن كسلا(١٤٨) • ومن ثم شعر السودانيون الذين شاركوا فى صنع النصر للبريطانيين ، كما شاركوا فى المعارك فى كل من الحبشة وليبيا ، بأن هذه المشاركة لابد لها من ثمن ولا أقل من أن يمنح السودان استقلاله لتضحياته فى جانب الديمقراطيات ، ومساندته لها(١٤٩) • وكان متوقعا أن تنتشر بين السودانيين هذه الأفكار وأعنى أفكار حق تقرير المصير والتسليم باستقلال السودان ، خاصة بين المتعلمين منهم •

كما أن فترة الحرب قد عمقت من الاتصالات المصرية السودانية مــع التسليم البريطانى الى حد ما بهذه الاتصالات انطلاقا من شعور انجلترا بحاجتها الى هدوء الحالة فى مصر والسودان(١٥٠) أثناء الحرب ، وتمثل هذا العمق فى الاتصالات بين شعبى وادى النيل فى قدوم القوات السودانية الى مصر للعمل فى صفوف قوات الحلفاء الى جانب اخوتهم المصريين سواء فى صحراء مصر الغربية أو حتى فى ليبيا ، وتردد الصحفيين السودانيين على القاهرة لتغطية أخبار المعارك الحربية وحفاوة المصريين بهم وظهور الأفكار الوحدوية بين الطرفين على أسس موضوعية تغلب المصلحة الحيوية على مجرد العــاطفة ، وأيضــا استقبال القاهرة لأعــداد متزايدة من طــلاب العلم السودانيين ســواء للالتحاق بالجامعة المصرية أو الجامع الأزهر وتقديم كــل التسهيلات لهم ، ثم مشاركة السودانيين فى العمل السياسى بمصر التى كانت بداية لنشر

---

(١٤٨) MacMichael : The Sudan.

(١٤٩) ضرار صالح • المرجع السابق ص ٢٥٦ •

(١٥٠) MacMichael : Op. cit.

ما خبروه فى مصر الى السودان · وفى نفس الوقت خرج بعض المصريين الى الخرطوم فى زيارات طالت أم قصرت ، كان منهم الكاتب عباس محمود العقاد ، وجلال الدين الحمامصى عضو حزب الكتلة الوفدية ، وبعض أعضاء الأخوان المسلمين ، وبعض أعضاء البرلمان المصرى · وقد آثر وجود هؤلاء فى السودان فى تدعيم الارتباط الفكرى بين المتعلمين فى شطرى وادى النيل ·

نتيجة لكل تلك المؤثرات اتخذ مؤتمر الخريجين العام مواقف ايجابية منذ أوائل عام ١٩٤٢ م ، مثل الاعتراض لدى حاكم عام السودان على اشراك قوة دفاع السودان فى الحرب بجبهة ليبيا دون استشارة الشعب السودانى عن طريق ممثلية أو الناطقين باسمه أعضاء المؤتمر، ومثل تقديم مذكرة بتاريخ ٣ أبريل من نفس العام الى الحاكم العام يطالبه أعضاء المؤتمر باصدار تصريح مشترك فى أقرب وقت من قبل الحكومتين المصرية والبريطانية باعطاء السودان بحدوده الجغرافية الكاملة حتى تقرير المصير ، والغاء قوانين المناطق المقفولة ، وتحديد الجنسية السودانية ، وعدم تجديد عقد الشركة الزراعية فى الجزيرة ووقف الاعانات عن الارساليات مع توحيد برامج التعليم بين الشمال والجنوب(١٥١) ، وايجاد هيئة تمثل السودانيين لاقرار القوانين والتصديق على الميزانية · واعطاء أبناء السودان الحق فى تولى وظائف ذات مسئولية سياسية فى جميع المصالح الحكومية ، ورفع القيود عن حرية انتقال السودانيين داخل بلادهم وعن متاجرتهم فى كل القطر السودانى ·

ولكن الحاكم العام رد المذكرة للمؤتمر وكلف السكرتير الادارى السير دوجلاس نيوبولد Newbold بالرد كتابة الى المؤتمر ، فجاء الرد مستنكرا تمثيل مؤتمر الخريجين لجميع أبناء الشعب السودانى وتحويل صفته الى هيئة سياسية وطنية ، وأن ذلك سيدفع حكومة الخرطوم الى عدم التعاون مع المؤتمر بل وفقد الثقة به ، وأن عليه أن يحصر نفسه فى الأمور الثقافية والاجتماعية ، ويبتعد عن الاشتغال بالأمور السياسية · وقد أدى هذا الرد بالفعل الى حدوث أزمة ثقة بين المؤتمر الذى يضم الصفوة المثقفة السودانية وبين المسئولين البريطانيين حكام الخرطوم ، كما أدى الى مزيد من التقارب بين المثقفين السودانيين وبين مصر ، فقبل أن ينتهى السنة وفى شهر أكتوبر ١٩٤٢ م قبل وزير المعارف المصرى أن يكون مؤتمر الخريجين هو الهيئة التى

---

(١٥١) ضرار صالح ، المرجع السابق ص ٢٥٦ ·

تقبل من خلالها طلبـات السودانيين بالتقـدم للدراسة بمؤسسات التعليم المصرية(١٥٢) ٠

ولكن أخطر نتائج الرد البريطانى على مذكـرة مؤتمر الخريجين كانت انقسامات المؤتمر الى مجموعتين : معتدلين أعلنوا استعدادهم للثقة فى الحكومة ، ووطنيين متحمسين يقودهم اسماعيل الأزهرى اتجهوا نحو مصر تحت شعار وحدة وادى النيل(١٥٣) ٠ وقد كونت هذه المجموعة عدة أحزاب تنادى بنفس الشعار فيما بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٤ م كانت حزب « الاشقاء » الذى ضم قيادة مؤتمر الخريجين والذى يتجاوب مع حمـاس السودانيين ، وأعلن عن مطالبته بقيام حكومة ديمقراطية سودانية فى اتحاد مـع مصر تحت التـاج المصرى ، وحزب « الاتحاديين » ، وحزب الأحرار ، وأخيرا حزب « وحدة وادى النيل » الذى ظهر أوائل عام ١٩٤٦ م ٠

وبينما اتحدت الأحزاب المنادية بالوحدة مع مصر فى اطار الاستقلال الوطنى وقيام حكومة سودانية ديمقراطية تشترك مع مصر فى اتحاد ـ لاوحدة ـ تحت التاج المصرى ، وصار هذا الشعار قرارا لمؤتمر الخريجين الذى أصبحوا يتكلمون باسمه ، حرصت هذه المجموعة على نيل تأييد السيد عـلى الميرغنى فى مقابل تأييد السيد عبد الرحمن المهـدى للمجموعة الداعية الى فكـرة « السودان للسودانيين » ، ورغم أن السيد على الميرغنى لم يعلن صراحة تأييده لحزب الأشقاء لانه رجل دين ولا يجب أن يزج بنفسه أو بتعاليم الطريقة الختمية فى المسائل السياسية ، كان خصومه يلمسون مساندته الخفية لحزب الأشقاء وذلك باشتراك كثير من رجال الطائفة فى الحزب(١٥٤) ٠

وهكذا بدأ الانقسام فى الحركة الوطنية السودانية بظهـور حـزبين رئيسيين ، حزب الأشقاء وصار السيد على الميرغنى راعيه ، وصار مسيطرا على مؤتمر الخريجين ابتداء من جمعيته العمومية أو اللجنة التنفيذية ، أو مكتب المؤتمر ، الى الحد الذى انتهى بانسحاب أنصار حزب الأمة ، الذى يرعاه السيد عبد الرحمن المهدى وينضوى تحت لوائه جميع الأنصار ـ من المؤتمر ، وبحصول الأشقاء وسائر الأحزاب الاتحادية على ٤٥ مقعدا من مقاعد لجنة السنين ـ وهى

---

(١٥٢) Holt : Op. cit, P. 143.

(١٥٣) Collins & Tignor : Op. cit, P. 149.

(١٥٤) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٥٩ ٠

الجمعية العمومية التى كا نعدد أعضائها ٦٠ عضوا ـ فى الانتخابات التى جرت فى نوفمبر عام ١٩٤٥ م(١٥٥) ٠

بدأ حزب الاشقاء نشاطه منذ عام ١٩٤٣ م برئاسة اسماعيل الأزهرى بين مدن السودان ومن خلال المثقفين السودانيين، وكان حزب الأشقاء أول حزب سياسى فى السودان(١٥٦) ، بينما تأسس حزب الأمة فى يناير ١٩٤٥ م الذى كان شعاره السودان للسودانيين ، بمعنى استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا ، وحزب الأمة بهذا كان حزبا انفصاليا ومعاديا لفكرة وحدة وادى النيل بشكل حاسم ، فهو بالاضافة الى مطلبه بانفصال السودان قد سوى فى العلاقة بين بريطانيا ذات الأهداف الاستعمارية المعروفة ومصر الجزء الشمالى من الوادى ، وهو بذلك قد نسف فكرة وحدة وادى النيل من أساسها(١٥٧) ٠

والى جانب ذلك فقد اتصف حزب الأمة بأنه حزب طائفى باعتبار زعامته ـ السيد الصادق المهدى منشىء الحزب ، والسيد عبد الرحمن المهدى راعيه ـ دينية وقبلية ، الى جانب اعتماده على تأييد حكومة الخرطوم ، بالاضافة الى مناداته بتقسيم المجتمع السودانى الى طبقات ، ونتيجة لذلك كله لم تكن لحزب الأمة شعبية واسعة تضارع الأحزاب الوحدوية ، وذلك لأن السودانيين أخذوا على رجال الحزب استعدادهم للتعاون مع الادارة البريطانية للوصول الى الاستقلال مما أظهرهم كأدوات للاستعمار البريطانى على عكس الموقف بالنسبة لحزب الأشقاء(١٥٨) ، الذى لقى التأييد من الجماعات الوطنية المصرية والسودانية على حد سواء ، ومن ثم بدأت تحركاتهم تؤثر فى موقف حكومة السودان وفى تعميق فكرة وحدة وادى النيل ٠

وكان انشاء المجلس الاستشارى للسودان الشمالى فى ١٥ مايو ١٩٤٤ م خطوة بريطانية لتمزيق الحركة الوطنية السودانية بالعمل على اضعاف الطبقة المثقفة السودانية وتأييد الزعماء الدينيين والقبليين ، وفى نفس الوقت ايجاد وسيلة للتناقض بين المثقفين السودانيين وزملائهم المصريين ، ولكن هذا المجلس لم يقنع السودانيين لأنه كان تحت سيطرة الحكومة ، ثم كان استشاريا لا حول

---

(١٥٥) د٠ يونان لبيب ٠ المرجع السابق ص ١٨٦ ٠

(١٥٦) Op. cit, P. 149.

(١٥٧) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق ص ٦٨٥ ٠

(١٥٨) H. k : Op. c.t, P. 144.

له ولا قوة ، وعمد الى تشطير السودان الى شمالى وجنوبى بطريقة رسمية ، ثم لم يكن لاعضائه أى نفوذ على الوعى السياسى ، كما أنه لم يرض الجنوبيين الذين طالبوا بالانضمام اليه(١٥٩) ٠

ولم يرض كل من المصريين والسودانيين عن قيام هذا المجلس الاستشارى تحت اشراف اليسير « هوبرت هدلستون Hubert Huddleston الحاكم العام ، والسكرتير الادارى سير « دوجلاس نيوبولد » Douglas Newbold فالمصريون نظروا اليه باعتباره وسيلة بريطانية أخرى لابعاد المشاركة المصرية فى حكم السودان ، والسودانيون خاصة المثقفون منهم « الانتلجنسيا "Intelligentsia" اعتبروه مجرد مجلس مناقشة لأن قراراته غير ملزمة للحكومة ، كما أن المجلس يضم بين أعضائه السودانيين غالبية من الزعماء القبليين الذين تسير اتجاهاتهم التقليدية فى طريق استحواذهم على السلطة على عكس الاتجاهات الليبرالية التى تسعى اليها الطبقة المثقفة ، وأخيرا فان أمور جنوب السودان استبعدت من المناقشة فى المجلس ، ولأول مرة فى هذا القرن ظهر بوضوح أن جنوب السودان له تأثير منفصل(١٦٠) ٠

وكان لانشاء هذا المجلس ردود فعل عند المصريين والسودانيين ، تمثلت فى تبنى حكومة الوفد المصرية سياسه أكثر جرأة فى تحـــدى الاجراءات البريطانية فى السودان ، سواء بتصريحات مصطفى النحاس باشا نفسه ، أو مقالات الصحف التى استمرت طوال الصيف فى التأكيد على مسألة وحدة وادى النيل ، مما نتج عنه أن يطيح الملك فاروق بوزارة الوفد دون أن نجد سندا من المسئولين البريطانيين ، فى ٨ أكتوبر من نفس العام ، واحلال حكومة يرأسها أحمد ماهر الذى واجه مشكلة أخرى عندما رشح مواطن سودانى نفسه لعضوية مجلس النواب المصرى فى أواخر أكتوبر عن دائرة عابدين ، ورغم تأييد الوطنيين المصريين والسودانيين لهذه الخطوة الجريئة « لعلى البرير » المواطن السودانى ، الا أنه اضطر الى سحب ترشيح نفسه أمام مواقف البريطانيين المتعنتة وخروج المظاهرات العارمة المؤيدة له مما قد يؤدى الى سفك دماء بريئه ٠

ورغم هذا فانه رغم سحب على البرير طلب ترشيحه فى أواخر ديسمبر ، الا أن المظاهرات استمرت ، وشارك فيها طلاب الجامعة المصرية والجامع الأزهر

---

(١٥٩) ضرار صالح ٠ المرجع السابق ص ٢٦١ ٠
(١٦٠) Collins & Tignor: Op. cit, P. 150.

بل وتلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية وكلها تطالب على البرير بعودة ترشيح نفسه وتستنكر مواقف المندوب السامى البريطانى ، كما ان على البرير استمر فى اصدار صحيفته « السودان » يهاجم فيها السياسة البريطانية ، وترفع شعار : نيل واحد ، شعب واحد ، تاج واحد(١٦١) .

ورغم اختلاف الأحزاب السياسية فى مصر حول الكيفية التى تتم بها وحدة وادى النيل الا أنها متفقة فى الهدف وهو اتحاد البلدين مصر والسودان، ولكن الشيء الذى يثير الانتباه أن يتفق حزب الأمة مع بقية الأحزاب الاتحادية فى السودان على ضرورة الوحدة بين مصر والسودان ، ذلك الاتفاق الذى وقعته جميع أحزات السودان السياسية ، الاتحادية منها والانفصالية فى ٣ أكتوبر ١٩٤٥ م ، والذى أعلن باسم « الوثيقة المعدلة لاتفاق الأحراب المتحدة » .

وجاء فى هذه الوثيقة أن الموقعين يسعون الى قيام حكومة ديمقراطية فى السودان تتمتع بالحرية وفى اطار اتحاد مع مصر وتحالف مع انجلترا ، وأن تتشكل لجنة تشترك فيها الحكومة والمؤتمر مناصفة مهمتها وضع مشروع لتولى السودانيين مقاليد الحكم فى البلاد فى أقرب وقت ممكن ، وأن تطلق الحكومة الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة . وانطلاقا من هذا فقد اتفقت الأحزاب السودانية الاتحادية والاستقلالية على السفر الى مصر لمراقبة المفاوضات التى بدأت منذ مطلع عام ١٩٤٦ م بين مصر وانجلترا ، ولما كانت أهداف الأحزاب السودانية متبـــاينة من حيث الوحـــدة مع مصر أو الاستقلال التام فقد توصلوا الى اتفاق وسط يترك للسودانيين تعيين نوع من الارتباط الذى يريدونه مع مصر(١٦٢) .

ومعنى هذا أن فكرة اقامة اتحاد مع مصر مع وجود حكومة سودانية قد صارت أكثر اتباعا من فكرة الوحدة الاندماجية الكاملة ، وهنا تبدأ الأحزاب المصرية التقليدية تتخوف من فكرة تقرير المصير والفكرة الاتحادية التى صارت أكثر رواجا فى السودان من فكرة الوحدة الكاملة واعتقد المصريون أن تشجيع المسئولين الانجليز لفكرة تقرير المصير للسودانيين انما هو بقصد فصـــل السودان عن مصر وتسليمه للمتعاونين مع انجلترا من أبناء السودان . وفى المقابل رأت جماعات أخرى فى كل من مصر والسودان أن الكفاح المشترك ضد الانجليز هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة بين الشعبين .

---

(١٦١) د. يونان لبيب المرجع السابق ص ١٩٧ .
(١٦٢) ضرار صالح المرجع السابق ص ٢٦١ .

وقد شهدت الساحة المصرية والساحة السودانية خلال عام ١٩٤٦ م تحركات شعبية تنادى بوحدة وادى النيل كان عمادها طلاب العلم فى المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها باعتبارهم العمود الفقرى لحركة الكفاح الوطنى ، ففى الوقت الذى تكونت فيه « اللجنة التنفيذية العليا للطلبة » وقادت حركة المقاومة للحكومة النقراشية لتهاونها فى السعى لتحقيق المطالب الوطنية ، فى هذا الوقت — يناير ١٩٤٦ — يتكون « الاتحاد العام للطلبة السودانيين » بالقاهرة ويختار له أيضا لجنة تنفيذية(١٦٣) ، وقد سيطر اليساريون على كلا التنظيمين الطلابين • وشارك التنظيمان فى المظاهرات الغاضبة ضد تهاون حكومة النقراشي فى المطالب المصرية السودانية أمام عناد السلطات البريطانية ، تلك المظاهرات التى بدأت بمظاهرة كوبرى عباس بالقاهرة فى ٩ فبراير ومظاهرة يوم ٢١ من نفس الشهر التى تسببت فى اسقاط وزارة النقراشي ، وفى نفس الوقت شارك الطلاب السودانيون فى التظاهر ضد السلطات الانجليزية فى مارس معلنين تضامنهم مع اخوانهم المصريين ومنادين بوحدة وادى النيل •

وخلال وزارتى كل من النقراشي وصدقى ثم النقراشي خلال عامى ١٨٤٦٪١٩٤٧م بدأت الخلافات القديمة بين الاتحاديين والانفصاليين السودانيين تطفو من جديد على السطح ، وكان السبب فى ذلك موافقة الاتحاديين بزعامة اسماعيل الأزهرى على تحقيق وحدة وادى النيل بين مصر والسودان دون التمسك بحق تقرير المصير ، وكان هذا ما طالبت به الحكومات المصرية آنذاك فى تفاوضها مع الانجليز ، بينما رفض حزب الأمة قبول ذلك وأصر على تمكين السودانيين من تقرير مصيرهم وقيام حكومة مستقلة دون شروط مسبقة بقيام وحدة أو اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى • وظهر الخلاف بوجود اسماعيل الأزهرى بالقاهرة يراقب التطورات بينما أخذ حزب الأمة يروج لفكرته بالخرطوم ، وبوجود مندوبين يمثلون الفريقين فى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة عرض القضية على مجلس الأمن •

رأت انجلترا أن الاسراع فى تقريب السودانيين من الحكم بالسودان وخاصة أولئك المتعاونين معها يحقق أهدافها فى الفصل بين شطرى وادى النيل وأن يظل نفوذها قائما حتى لو حصل السودان على استقلاله، ويضمن لها ذلك أولئك السودانيين الذين أوصلتهم الى كراسى الحكم أمام معارضة مصر معارضة

---

(١٦٣) د• يونان لبيب : المرجع السابق ص ٢٠٢/٢٠٣ •

السودانيين الداعية الى الانحاد مع مصر ، وتمشيا مع ذلك فقد أخرج الحاكم العام للوجود جمعية تشريعية لتكون بديلة عن المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وذلك أواخر عام ١٩٤٨ م التى ضمت ممثلين لشمال السودان وجنوبه ، وكان عدد أعضائها ٩٥ عضوا من بينهم ٨٩سودانيا والباقى هـم الأعضاء البريطانيون الستة فى المجلس التنفيذى ، وتشكلت وزارة سودانية اشترك فيها ستة أعضاء سودانيين ·

وقف الاتحاديون من هذه المشروعات الحكومية موقف المعارضة الشديدة ، فلم يشاركوا فى الانتخـابات للجمعية التشريعية كما لم يكن بينهم وزيرا واحدا ، وأقاموا المظاهرات العارمة فى الخرطوم وفى غيرها من مدن السودان الكبرى ، وتصدى البوليس لهذه المظاهرات حيث اعتقل الزعماء الاتحاديون وأودعوا السجن ، وبينما باركت بريطانيا قيام الجمعية عارضتها مصر ، وكما نظر المصريون الى المجلس الاستشارى نظرة شك ، فقد رفضوا بشدة ومعهم الاتحاديون قيام الجمعية ، وكما هو الحال فان بريطانيا لم تعر هذا الرفض أهمية واستمرت فى موقفها المؤيد لقيام الجمعية بل واعطاء القيادة بالجمعية لحزب الأمة(١٦٤) ·

انفرد حزب الأمة الممتع بالتأييد البريطانى بقيادة الجمعية التشريعيه والمشاركة فى الوزارة وذلك فى غيبة الاتحاديين، ومن ثم شجعت بريطانيا حركة حزب الامة والأحزاب الأخرى المتفقة معه فى الهدف على طرح قضية منـح السودان حكما ذاتيا ، ورغم أنه عند التصويت فى الجمعية كانت الأغلبية لصالح الحكم الذاتى صوتا واحدا ، الا أن الحكومة البريطانية انتهزت قيـام الحكومة المصرية عام ١٩٥١ م بالغاء معاهدة الصداقة والتحالف المعقودة بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ م · والمناداة باخراج الانجليز من مصر والسودان واعلان الملك فاروق ملكا لمصر والسودان ، فتقدمت انجلترا بمشروع للحكم الذاتى نال موافقة الجمعية التشريعية بالسودان عام ١٩٥٢ م ·

وعندما قامت ثورة ١٩٥٢ م بمصر كان السودان منقسما الى عدة أحزاب هى : الأشقاء ـ وكانوا قد انقسموا عام ١٩٥١ بحيث تولى الأزهرى أحد أجنحة الحزب ، وتولى محمد نور الدين جناحا آخر ـ وحزب الجبهة الوطنية ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الأحرار الاتحاديين ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكل

---

(١٦٤) ضرار صالح · المرجع السابق ص ٢٦٥ ·

هذه الأحزاب عمدت الى مطالبة مصر بتعضيدها ومساندتها ، كما أنها كانت تدعو الى نوع أو آخر من الاتحاد مع مصر . وكانت هناك أيضا الأحزاب الاستقلالية وفيها حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والحزب الوطنى، وكانت هذه تنادى باستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا(١٦٥) .

ونظرا لأن قادة الثورة فى مصر من الرجال العسكريين لم يكونوا فقط أكثر مرونة من حكام مصر السابقين بل كانوا أكثر تفهما للمطالب السودانية ، فمن ناحية عملوا على انتفاهم مع بريطانيا . ومن ناحية أخرى عملوا على عدم فرض نفوذ مصر فى السودان ، وقد شهد عام ١٩٥٣ م تحقيقا للناحيتين(١٦٦) اذ استقبلت القاهرة معارضى فكرة الاتحاد مع مصر كما استقبلت مؤيدى هذه الفكرة ، وعملت الثورة المصرية على توحيد الأحزاب الاتحادية فى حزب واحد عرف باسم الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة اسماعيل الأزهرى ، كما عملت على التوفيق بين الحزب الاتحادى والأحزاب المعارضة على مبادىء تمتع السودان بالحكم الذاتى وتقرير المصير .

وفى نفس الوقت اتفقت مصر الثورة مع انجلترا على ضرورة اعطاء السودانيين حقهم فى السيادة على بلادهم وتقرير مصيرهم بعيدا عن دولتى الحكم الثنائى ، وذلك فيما عرف باتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ م التى سمحت بقيام برلمان سودانى فاز فيه الحزب الوطنى الاتحادى الذى ينادى بوحدة وادى النيل بأغلبية مطلقة ، واجتمع هذا البرلمان السودانى الأول فى أول يناير ١٩٥٤ م ، وفى السادس من نفس الشهر تم اختيار اسماعيل الأزهرى رئيسا للوزارة ، وفى ظل الاتفاقية تم أيضا سودنة كل الوظائف فى الجيش والبوليس والادارة وتم جلاء القوات المصرية والبريطانية من السودان .

ومنذ تسلم اسماعيل الأزهرى رئاسة الوزارة بدأت شخصية السودان تتبلور وتأخذ مكانها كدولة فى نفوس أبناء الشعب ، وبالرغم من أن الحزب الوطنى الاتحادى كان ينادى بوحدة وادى النيل الا أنه عندما تولى الحكم أصبح يشعر بالمسئولية الملقاة على عاتقه نحو ايجاد وطن مستقل مع تكوين أقوى الروابط مع الشقيقة مصر(١٦٧) ، وقد تفهمت مصر الثورة ذلك تماما واستجابت لطلب حكومة الأزهرى بأن ينال السودان استقلاله الكامل عن طريق التصويت فى داخل البرلمان لا عن طريق استفتاء عام كما نصت

---

(١٦٥) صلاح صالح . المرجع السابق ص ٢٦٥ .

(١٦٦) Op. cit, P. 153.

(١٦٧)

الاتفاقية المصرية البريطانية ، ولما لم تعترض انجلترا على ذلك أيضاً ، انعقد البرلمان السوداني في ٢٢/١٩ ديسمبر ١٩٥٥ م ، وقرر بالاجماع استقلال السودان وفي الأول من يناير ١٩٥٦ م تم انزال العلمين المصرى والبريطـــانى من على دار الحكومة وشارك كل من رئيس الحكومة اسماعيل الأزهرى ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة فى رفع العلم السودانى .

وبهذا انتهى الحكم الثنائى فى السودان نهائيا ، ذلك الحكم الذى لم يكن ثنائيا الا بالاسم فى حين انفردت انجلترا بالسيطرة ولم تهيىء السودانيين لحكم أنفسهم ، كما عملت على فصل السودان عن مصر عن طريق ايجاد وسائل التناقض فى المصالح بين أبناء شعبى وادى النيل ، كما عملت على ايجاد تناقض فى المصالح بين جنوب السودان ــ بعد اقتطاع أجزاء منه لصالح محمية أوغندة البريطانية ولصالح دولة الكنغو الحرة البلجيكية ــ وبين شمال السودان ، انتهى كل ذلك لتتحمل حكومة السودان المستقل تركة متقلة أهمها ذلك التفكك الذى أحدثه البريطانيون فى الشعب السودانى بين شماليين وجنوبيين ، وبين قبليين وموظفين ، وبين دينيين ومثقفين ثقافة غربية ، وبين أحزاب متعددة الاتجاهات والزعامات وان اقترب بعضها من بعض فى الأهداف ، الى جانب التركة الاقتصادية بارتباط النشـــاط الاقتصادى السودانى بالاقتصـــاد البريطانى ، بالاضافة الى عدم استغلال امكانيات السودان الأخرى فى الزراعة والتعدين والأخشاب ، وغير ذلك من الأمور التى كان على حكومة السودان معالجتها فى اطار المحافظة على استقلال البلاد .

---

(١٦٨) ضرار صالح . المرجع السابق ص ٢٦٨ .

الحكم الثنائي والقوى الخارجية

كانت دراستنا عن تطبيق الحكم الثنائي بالنسبة للشئون الداخليه في السودان توضيحا لأساليب السياسه البريطانية للانفراد بادارة السودان، وابعاد يد مصر الشريك الأصلي في الاتفاقية عن التواجد في شئون السودان ، بل والعمل على الفصل تدريجيا بين السودان ومصر بالصورة التي أفضت كما رأينا الى خلق أفكار « القومية السودانية » و « السودان للسودانيين » وغير ذلك مما كان يعني أن فكرة وحدة وادي النيل صارت تتباعد عن الساحة السودانية ، حتى استقل السودان استقلالا تاما وضاع أمل الوطنيين في مصر والسودان في تحقيق الوحدة بين شطري وادي النيل بعد ان كافحوا من أجلها أجيالا ·

ولا تكتمل الدراسة عن الحكم الثنائي بين النظرية والتطبيق دون توضيح الأساليب البريطانية الموجهة من الخرطوم ـ وبتدبير من المندوب السامي البريطاني (المعتمد البريطاني سابقا) بالقاهرة ، ومن وزارة الخارجية البريطانيه بلندن ـ لمواجهة المواقف المصرية التي لم تستسلم لانفراد انجلترا بأمور السودان ، ولمواجهة القوى الخارجية المحيطة بالسودان والراغبة في مشاركة انجلترا في أرض السودان · حيث تستمر هذه المواجهة طوال فترة الحكم الثنائي بالنسبة لمصر وفي فترات معينة منه بالنسبة للقوى الاخرى المحيطة بالسودان ·

أولا : مصر

ليست مصر من القوى الأجنبية التي تدلي بجهدها لمقاومة انفراد انجلترا بأمور السودان ، اذ أنها شطر وادي النيل الشمالي لا يفصلها عن السودان أية حدود طبيعية أو حتى اتفاقات دولية قبل التدبير البريطاني لفصل السودان عن مصر ، فمصر منذ فتح السودان أوائل القرن التاسع عشر وهي تعتبر السودان ـ وبتعبير عملي ـ عمق اقتصادي بشري استراتيجي ، ولا يمكن أن يقوم هذا الاعتبار من النظرة التي روج لها المؤرخون الأوروبيون ، وأعني بها نظرة مصر الحاكمة للسودان المحكوم ، فتاريخ السودان قبل المهدية دليل على

انتقال الخدمات من مصر الى السودان باعتبارهما أرضا واحدة ، ولا يقلل من هذا الارتباط ما شاب التطبيق من سلبيات ٠

ولذلك فاشارتنا هنا الى مصر تنبع من نظر الحكم الثنائى اليها على أنها قوة خارجية عن السودان وان أعطتها الاتفاقية بعض الحقوق كرفع العلم المصرى الى جانب العلم البريطانى وكوجود قوة عسكرية مصرية ـ وقيادتها بريطانية ـ فى السودان ، وموقف مصر من هذه النظرة البريطانية ، ومن ثم فسوف تظهر فى اشاراتنا الى مواقف المصريين رسميين وغير رسميين من الأساليب البريطانية لفصل السودان عن مصر وتحطيم وحدة وادى النيل ، ومن الحركة الوطنية السودانية النامية ٠

وتبدأ المواقف المصرية منذ رفع الجنرال كتشنر العلم البريطانى الى جانب العلم المصرى على بقايا سراى الحكومة بالخرطوم يوم ٤ سبتمبر ١٨٩٨ م وفقا لتعليمات تلقاها من كرومر ، فسرت عاصفة استياء بين الجنود والضباط المصريين لهذا العمل ، خاصة وأن المدن التى تم فتحها قبل ذلك مثل دنقلة وكسلا وبربر رفعت عليها الأعلام المصرية فقط(١٦٩) ٠ ولم يقبل هؤلاء ولا اخوانهم فى مصر التبريرات البريطانية بأن لانجلترا الحق القانونى للاشتراك فى حكم السودان لانها ساهمت بجيشها وأموالها فى استرجاع السودان ، فى الوقت الذى واجهت فيه بريطانيا مطامع الدول الأوروبية فى السودان بدعوى أن السودان جزء من مصر يعود اليها بانتهاء سيطرة المهدية عليه ٠

وعندما زار كرومر السودان وقف يخطب فى جمع من أهالى أم درمان وأعيانها يوم ٤ يناير ١٨٩٩ م قائلا : أنتم ترون العلمين البريطانى والمصرى يخفقان على هذا المكان ، وفى هذا اشارة الى أنكم سوف تحكمون فى المستقبل بملكة انجلترا وخديوى مصر ٠ والنائب (الممثل) الوحيد فى السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون السردار الذى أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديو تمام ثقتهما(١٧٠) ٠ وكان هذا الاعلان قبل عقد اتفاقية الحكم الثنائى بأسبوعين مما يؤكد النوايا البريطانية منذ البداية ، وأنه أراد أن يحضر الأذهان للاتفاقية التى سوف تذاع عن قريب ، وما كان يعنى آنذاك ذلك الجمع الذى وقف يستمع اليه ، فهم قد رضوا بحكم القدر ولا يهمهم من يحكمهم ،

---

(١٦٩) د٠ مكى شبيكة ٠ السودان عبر القرون ص ٤١٩ ٠

(١٧٠) د٠ محمد فؤاد شكرى ٠ مصر والسودان ص ٥٧٥ ٠

ولكنه يقصد الرأى العام فى مصر وانجلترا وأوروبا(١٧١) ٠

ومع اذعان الحكم فى مصر لمشيئة الانجليز بقبول اتفاقية الحكم الثنائى ، فقد هاجمت الصحافة المصرية — المعبرة عن الرأى العام المصرى — الاتفاقية وفضحتها كأسلوب لانفراد انجلترا بأمور السودان كبداية لفصل شطرى وادى النيل عن بعضهما ، وشارك فى هذه الحملة الصحفية جريدة الأهـــرام وجريدة اللواء بصفة خاصة ، وقد هاجمها مصطفى كامل فى جريدة اللواء فى خطبة له بمناسبة مرور عام على توقيعها — ٢٠ يناير ١٩٠٠ م — قال فيها : "ان الأمس تذكار المصيبة الكبرى والداهية الدهماء التى أنزلها وزراء مصر وساسة البريطان على أمتنا الأسيفة من سماء عدالتهم وانصافهم ٠٠ تذكروا معاشر المصريين أن أرض الســودان رويت بدمائكم وصرفت فيهـــا أموالكم وسلبتكم أشد الرجال وأعز الأبناء ٠ تذكروا معاشر المصريين أن مصر لا حياة لها بغير السودان وأن القابض على منابع النيل قابض على أرواحكم ٠ تذكروا معاشر المصريين أن ضياع السودان ضياع لمصر ، وأنكم بغير السودان فاقدون الحياة ٠٠ وما أذكركم بالسودان إلا لتفكروا فيه صباح مساء وتعتبروا الاتفاقية المشئومة اتفاقية باطلة حتى يجيء اليوم الذى تحققون فيه رغائبكم ونكون الحكومة طوع ارادتكم(١٧٢) ٠٠

كما أخذت منشورات « جمعية المودة السرية » التى تشكلت من ضباط الجيش المصرى الموالين للخديوى عباس حلمى الثانى منذ عام ١٨٩٤ م تفد الى القاهرة من أعضاء الجمعية بالسودان تظهر تحركات الانجليز المشبوهة ضد مصر فى السودان ٠ ورغم أن الخديوى صار وحكومته بل والسلطان العثمانى مغلوبين على أمرهم فاستسلموا لمشيئة البريطانيين ووقعوا الاتفاقية وحاولوا تبريرها للشعبين المصرى والسودانى — كما جاء بخطبة الخديو نفسه بالخرطوم فى ٣ ديسمبر ١٩٠١ م — بأن رفع العلمين المصرى والبريطانى جنبا الى جنب إشارة إلى الحكومة المشتركة التى أخذت على عاتقها حماية الأهالى من الوقوع فى شر أهل الظلم والفساد وابتداء عصر هدوء وسعادة فى هذه الديار(١٧٣) ٠

أقول رغم استسلام المسئولين المصريين ، الا أن الرأى العام المصرى ظل ثائرا على الاتفـــاقية مستنكرا خضـــوع الحكومة المصرية والخديوى لمشيئة

---

(١٧١) د٠ مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٣١ ٠

(١٧٢) جريدة اللواء ٢٠ يناير ١٩٠٠ م ٠

(١٧٣) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث حـ ٣ ص ٦٧٦ ٠

البريطانيين ، وكانت جريدة اللواء والحـــزب الوطني في مقدمة المستنكرين لاتفاقية الحكم الثنائي ، وقد وصلت المشاعر المصرية ضد الاتفاقية الى حد اغتيال بطرس باشا غالي الذي وقعها(١٧٤) • وقد امتدت روح الاستنكار للاتفاقية الى صفوف الجيش المصرى بالسودان ، وانتهز الضباط المصريون فرصة اشتراك انجلترا في حرب البوير وحرضوا جنودهم على العصيان ، فاشترك في العصيان الأورطة الرابعة عشرة السودانية • وظلت الحالة في أم درمان مقلقة الى أن تعاون الجنود الكبار في الأورطة مع ضباطهم السودانيين بتسليم الذخيرة تدريجيا ، وانشئت محكمه تحقيق لتعـــاقب المحرضين ، وأتت الرسائل من الخديوى نستنكر هذا العمل وتؤيد السردار الجديد السير « ريجنالد وينجت » ، وحكم على بعض الضباط بالرفت وبعضهم بالوبيخ وذهب المحكوم عليهم الى القاهرة مخفورين ، وانتهى تمرد لو لم يكن محصورا في أورطة واحدة لأدى الى زعزعة أركان الحكم الثنائي(١٧٥) •

وبالنسبة لمسألة تعيين حدود السودان الشمالية مع مصر ، فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية الحكم الثنائي على أن لفظة السودان تطلق على جميع الأراضي الواقعة الى جنوب خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، ولما لم تكن الاتفاقية سياسية في نظر القانون الدولي ، فان تعيين خط الحدود بين مصر والسودان عمل ادارى لا سياسي ، ونتأكد هذه الفكرة اذا لاحظنا أنه عندما عدلت هذه الحدود ولأسباب ادارية أيضا في ٢٦ مارس ١٨٩٩ م فقد صدر هذا التعديل من نظارة الداخلية المصرية على صورة أمر صادر لمحافظة النوبة ولم يتم بناء على اتفاق كما حدث بشأن سائر حدود السودان(١٧٦) •

ولكن انجلترا أخذت — بعد تعديلات الحدود المشار اليها — تعمل على تكريس انفصال السودان عن مصر واعتبار هذه الحدود نهـــائية وسياسية ودعاية مما يظهر بجلاء أن المسئولين البريطانيين عندما وضعوا اتفاقيه الحكم الثنائي وأشاروا الى حدود السودان الشمالية كانوا يرسمون حدودا دائمة بين شطرى وادى النيل ، وكان هذا من أسباب استمرار الاستنكار المصرى للسياسة البريطانية في السودان •

---

(١٧٤) Abbas, M.: The Sudan Question, P. 52.

(١٧٥) د• مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٤٢ •

(١٧٦) د• يونان لبيب : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ص ٩٥ •

واتخذت المعارضة المصرية التى شاركت فيها دائما الصحافة الوطنية المصرية كما شارك فيها الوطنيون المصريون سواء كانوا أعضاء فى الأحزاب السياسية أو فى مجلس شورى القوانين ، اتخذت من اجراءات حكومة السودان المجحفة بحقوق مصر فى السودان وسيلة للتشهير بالأساليب البريطانية المناهضة لوحدة وادى النيل ، وكانت المعونة المصرية السنوية للسودان من الوسائل التى ضغط بها الوطنيون المصريون ضد السياسة البريطانية فى السودان ·

ذلك أنه بالرغم من اتفاقية الحكم الثنائى تجعل مصر وانجلترا على قدم المساواةفى الغرم والغتم فى السودان الا أن التطبيق أعطى لانجلترا الغتم - بالسيطرة على ادارة السودان - ولمصر العزم ، بأن تدفع معونة سنوية تسد العجز بين ايرادات السودان ومصروفاته ، ولا تدفع انجلترا شيئا من هذه المعونة التى لا يسعل الحاكم العام حتي عن طريقة صرفها ، ونتيجة للضغط الشعبى المصرى بخصوص هذه المسالة عمدت انجلترا الى فصل ميزانية السودان عن المالية المصرية اعتبارا من عام ١٩١٣ م حتى لا يكون هناك تدخل مصرى فى تصرفات الحاكم العام المالية ، ورغم هذا بقيت مصر تدفع نفقات الجيش المصرى الموجود بالسودان ، الى جانب عائدات الجمارك التى تجمعها الموانى المصرية عن البضائع الواردة الى السودان أو الصادرة منه ·

وعقب الحرب العالمية الأولى انطلقت ثورة ١٩١٩ م تنادى بشعارين « الاستقلال التام » و « وحدة وادى النيل » ، وانتقلت نداءات المصريين من القاهرة وغيرها من مدن مصر الى المصريين فى الخرطوم وغيرها من مدن السودان ، وعقدت اجتماعات بنادى الضباط المصرى بالخرطوم ، وقام موظفو مكاتب البريد السودانية بتوزيع منشورات الى السودانيين تدعو الى الاستقلال التام لوادى النيل ، وسارت مظاهرات فى مدن السودان قوامها المصريون وشاركهم السودانيون تطالب بوحدة وادى النيل وخروج الانجليز من مصر والسودان ·

ومن الطبيعى أن تنتقل هذه الروح الثورية الى السودانيين الذين تأثروا بالتعليم المصرى سواء فى السودان أو فى القاهرة ، واختلاطهم بالمصريين المقيمين بالسودان ، وعلى هذا توالت ثورات السودانيين منذ عام ١٩١٩ م وحتى أحداث عام ١٩٢٤ م الوطنية · وتعترف المصادر البريطانية أن صغار الموظفين والطلبة قد بدأوا فى التأثر بالأحداث الجارية فى مصر ، وأن اهتمام

السودانيين عامة قد زاد زيادة كبيرة بتلك الأحداث منذ يوليو ١٩١٩ م(١٧٧). فقد هاجم هؤلاء زيارة السيدين عبد الرحمن المهدى وعلى الميرغنى لندن فى صيف ذلك العام واتهموهما ببيع بلادهم لانجلترا .

ونتيجة لبطش السلطات البريطانية بالوطنيين السودانيين لجأ هؤلاء الى العمل السرى بتشكيل الجمعيات وتوزيع المنشورات والتهديد باغتيال كبار الموظفين البريطانيين فى السودان ، حتى تقوم جمعية اللواء الأبيض بقيادة الضابط السودانى الوطنى على عبد اللطيف ، وتعرض الجمعية وزعيمها لاضطهاد السلطات الحاكمة فى الخرطوم . وفى ذلك الحين تولى سعد زغلول زعيم الوفد الحكومة الوطنية عام ١٩٢٤ م بعد اجراء الانتخابات بموجب دستور ١٩٢٣ م استنادا الى استقلال مصر الذى أعلن بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م والذى كان ناقصا لوجود ما عرف بالتحفظات الأربعة وفى مقدمتها مسألة السودان .

استهل سعد زغلول حكمه بطلب فتح باب المفاوضات مع انجلترا بخصوص التحفظات الأربعة وفى مقدمتها المسألة السودانية ، وبالفعل بدأت المفاوضات بين الطرفين على كره من الانجليز ، وبدأ النواب المصريون يشنون حملة على انفراد الانجليز بالأمور فى السودان وعدم مساءلة الحاكم العام عن المشروعات التى ينفذها ، خاصة مشروعات الرى ، دون استشارة الحكومة المصرية ، وقد انتعشت آمال السودانيين نتيجة لمواقف الرسميين المصريين من القضية السودانية ، بينما استاء البريطانيون من عناد المفاوض المصرى سعد زغلول ، ومن ثم عزلوا على التخلص من حكمه لمصر وعلى التخلص من وجود العسكريين والمدنيين المصريين فى السودان حتى لا يتقوى بهم الوطنيون السودانيون . فكان حادث السردار المعروف واستقالة وزارة سعد زغلول واجلاء المصريين عسكريين ومدنيين من السودان والقضاء على جمعية اللواء الأبيض ، والضرب بشدة على الثوار السودانيين .

ولم تيأس مصر ، اذ استمرت تلح للتفاوض مع انجلترا بعد أحداث عام ١٩٢٤ م لا لانهاء انفراد انجلترا بحكم السودان بل لاعادة الوضع كما كان عليه قبل هذه الأحداث بمعنى عودة العسكريين والمدنيين المصريين الى السودان وأن يزاولوا أعمالهم ووظائفهم على النحو الذى كانوا عليه قبل

---

(١٧٧) د. يونان لبيب . المرجع السابق ص ٤٣١ .

اجلائهم عن السودان . وقد جرت المفاوضات اعتبارا من عام ١٩٢٧ وشارك فيها عبد الخالق ثروت باشا مع تشمبرلين ، وفى عام ١٩٢٩ م وجرت بين محمد محمود باشا وهندرسون ، ثم محادثات مصطفى النحاس باشا وهندرسون فى عام ١٩٣٠ م وكلها تحطمت على صخرة السودان ، بمعنى أن تمسك الجانب المصرى بالعودة الى ما قبل أحداث ١٩٢٤ م ، وعدم النص على مشاركة بريطانيا فى السيادة على السودان كان سبب انهيار هذه المفاوضات ، وقد أثر فشل المفاوضات الأخيرة (النحاس – هندرسون) على المثقفين السودانيين ، فان الضباط السودانيين كانوا يرون أن فرصهم فى الجيش المصرى ستكون أفضل من فرصهم الحالية ، يضاف الى هؤلاء المثقفين الذين لا يوافقون على سياسة الحكومة فى شئون الادارة المحلية(١٧٨) .

وفى مفاوضات عام ١٩٣٦ يبدى مصطفى النحاس باشا موقفا جديدا بالنسبة للسودان ، حيث يذكر أن مصر تنازلت من الناحية السياسية عن القيام بدور السيد على السودان ، الا أن ما لا يحتمله المصريون هو أن يعاملوا معاملة الأجانب فى السودان ، وعلى ذلك فهو يطلب السماح لهم بدخول البلاد باعتبارها بلاد شقيقة ، وتحت أوامر وقوانين حكومة السودان ، خاصة وأن السودان قد شعر خلال السنوات الست الأخيرة – ١٩٣٠ – ١٩٣٦ م – بالحاجة الى رأس المال المصرى والتعاون الاقتصادى مع مصر(١٧٩) .

وانتهى الطرفان الى عقد الاتفاقية المعروفة بمعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وانجلترا عام ١٩٣٦ م والتى جاء فيها بخصوص السودان بالابقاء على ما كان عليه الوضع على أساس اتفاقية عام ١٨٩٩ م ، وزادا عبارة غامضة مبهمة تشير الى أن الهدف من حكم السودان هو رفاهية السودانيين ، وتفاديا مسألة السيادة اذ عنفاها ، ولكن فى الملاحق حاولت الاتفاقية أن تعيد للمصريين بعض ما فقدوه بعد حوادث ١٩٢٤ م . وهذه الملاحق أرضت نوعا الكرامة المصرية ولكن لا مشاركة فعلية فى الحكم ولا تغيير فى الجهاز الادارى بما يساعد على اشراك السودانيين اللهم الا بقدر معلوم توحيه ضرورة التطور، ونتيجة لذلك زالت بعض العوائق التى كانت تحول دون الرحلة لمصر فى سبيل العلم(١٨٠) .

---

(١٧٨) د. يونان لبيب . السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص ٩١ .

(١٧٩) د. يونان لبيب السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص ١٢٣ .

(١٨٠) د. مكى شبيكة المرجع السابق ص ٥٠٤ .

ومنذ معاهدة ١٩٣٦ م أخذت مصر مواقف تحدى لاعادة جسور العلاقات بين الشعبين المصرى والسودانى الى ما كانت عليه بل وتقوية الجسور عن طريق التفاهم مع العناصر المثقفة التى بدأت تأخذ زمام المبادرة لقيادة الحركة الوطنية فى السودان ، وكان موقف وزارة على ماهر فى أوائل الأربعينات دليل على هذا التحدى الذى استمر - كما رأينا - حتى حصل السودان على استقلاله الكامل وجلاء القوات البريطانية والمصرية عن أراضيه بموجب اتفاقية عام ١٩٥٣ م بجهود حكومة ثورة ٢٣ يوليو فى مصر .

واستند المصريون فى موافقهم من السيطرة الانجليزية على أمور السودان على عوامل الوحدة بين شطرى وادى النيل ، وأهم هذه العوامل : العامل السياسى ، وأعنى به ارتباط السودان بمصر فى ظل حكم موحد منذ فتحه محمد على ، وخضع مع مصر لحكم الأسرة العلوية ، وتعرض لما تعرضت له مصر من آثار ايجابية وسلبية ، ولذلك نادى المصريون منذ أجبرهم الانجليز على الجلاء عن السودان عام ١٨٨٤ م باعادة وحدة وادى النيل ، واستمروا ينادون بذلك بعد أن فرضت انجلترا اتفاقية الحكم الثنائى ، واعتمد المصريون فى نداءاتهم هذه على حق قانونى هو ما عرف بحق السيادة، وهو لا يعنى السيطرة أو الاستعمار كما حاول البريطانيون أن يظهروه للسودانيون ، ولكنه حق قانونى استندت اليه انجلترا نفسها لابعاد المطامع الفرنسية والبلجيكية والايطالية عن السودان بعد اخلائه من المصريين قائلة ان السودان أرض مصرية ، وأن المهدية قد عطلت سيادة مصر عليه ، وعند زوال المهدية تعود هذه السيادة ، وقد لجأ المصريون الى التمسك بهذا الحق لأن الدول تأخذ به ، ولم يكن باستطاعة مصر أن تتمسك بالمبدأ القومى لأنه غير وارد آنذاك فى مجتمع الدول بالنسبه للشعوب الخاضعة للسيطرة الأوروبية .

وكان من تلك العوامل كذلك العوامل الثقافية كالدين واللغة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد المشتركة بين شعبى وادى النيل ، وكلها تدعو الى تحقيق وحدة وادى النيل . ومن تلك العوامل أيضا العوامل الاقتصادية وأولها ربط نهر النيل بين القطرين ، وأن انجلترا بانفرادها بأمور السودان تستطيع اخضاع مصر لمشيئتها طالما أنها المسيطرة على أعالى النيل ، وان منشئات ريها فى السودان معرضة للخطر(١٨١) . كما أن مشروعات السلطات

---

(١٨١) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٦٠ .

الحاكمة فى الخرطوم لزراعة القطن فى السودان ليكون منافسا خطيرا للقطن المصرى ، بدأ التفكير فيها من وقت مبكر أى منذ عام ١٩٠٢ م(١٨٢) ، وذلك لخلق تناقض فى المصالح بين شعبى وادى النيل ، بينما لو كانت هناك وحدة لوادى النيل لصار التناقض تكاملا بين القطرين .

ثانيا : الدول الأجنبية

كان على الحكم الثنائى أن يواجه تطلعات الدول الأجنبية الى أطراف السودان ، اذ كانت المهدية قد عجزت عن حماية ملحقات السودان وأطرافه الغربية والشرقية والجنوبية ، اذ ضاع الصومال لصالح انجلترا وفرنسا وايطاليا وأخذت ايطاليا أيضا ارتريا وحصلت الحبشة على بنى شنقول ، وحصلت محمية أوغندة البريطانية على أجزاء كبيرة من مديرية خط الاستواء ، كما حصل ليوبولد ملك بلجيكا وصاحب دولة الكنغو الحرة على جزء من مديرية خط الاستواء أيضا ، وفى الغرب أثناء المفاوضات الانجليزية الفرنسية بشأن « دارتاما » و « دار مساليت » التى كانت موالية « لوادای » أثناء المهدية أثبتت الوثائق التى قدمتها حكومة السودان أنها كانت قسما من مديرية دارفور أثناء العهد المصرى(١٨٣) .

كانت تركيا أول دولة تعلن احتجاجها على رفع العلمين الانجليزى الى جانب المصرى « التركى » على سراى الحكومة بالخرطوم ، ولكن الاحتجاج لم يكن له تأثير يذكر ، بل ان الحكومة البريطانية استهانت به وأرسلت التعليمات الى السفير البريطانى فى استانبول ليطلب من رئيس الوزراء التركى بصورة غير رسمية وبطريقة ودية عدم اثارة هذه المسألة ، واستجاب الصدر الأعظم للطلب البريطانى ووعد باهمال المسألة ، وأكد سولسبرى أن الادعاء بأن النصر الذى حصلت عليه القوات المصرية الانجليزية فى السودان يحيى مطالب دولة ثالثة لم تشاركنا فيما فعلنا دعوى باطلة لا تثبت بالاعتماد على السوابق التاريخية والحقوق الدولية(١٨٤) .

أما الحبشة فقد اقتنع حاكمها منليك أنه بعد انتصار الانجليز على الخليفة عبد الله صاروا قوة لا يمكنه معاداتها ، ومن ثم بعث الى كتشنر يهنئه بالنصر

---

(١٨٢) د. يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ص ٤٠٤ .
(١٨٣) نفس المرجع ص ٩٤ .
(١٨٤) نفس المرجع ص ٥٤ — ٥٦ .

على الدراويش أعداء المسيحيين ، وأما ايطاليا فقد انسحبت من الميدان بعد أن منيت بالهزيمة الساحقة على يد الأحباش فى عدوة عام ١٨٩٦ م ، وسلمت كسلا للقوات الانجليزية المصرية المشتركة ، وأما فرنسا فكانت أكثر الدول الأجنبية خطرا على المطامع البريطانية فى السودان الا أن خضوعها للتهديد البريطانى وانسحاب قوتها العسكرية من فاشودة قد أنهى تهديدها لانفراد انجلترا بالأمور ليس فى السودان فقط بل ومصر كذلك ، وأخيرا فقد حاول الملك ليوبولد الثانى صاحب دولة الكنغو الحرة احتلال أعالى النيل كامياز ضمنته له بريطانيا فى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤ م مقابل اعترافه بمركزها فى السودان ، ولكن دون طائل ، اذ اضطر الى التسليم بالسيطرة الانجليزية فى السودان فى المعاهدة الانجليزية الكونغولية عام ١٩٠٦(١٨٥) ٠

ثم تجىء مسألة الحدود لتضفى على الوجود البريطانى فى السودان صفتى الانفراد والشرعية ، اذ أن الدول التى دخلت فى مفاوضات مع حكومة السودان كانت توقع بعد تدخل الحكومة البريطانية لدى تلك الدول ، ومن ذلك أنه عند تخطيط الحـــدود بين أرتريا والسودان وبعد مفاوضات بين انجلترا وايطاليا تقابل كرومر مع وزير الخارجية الايطالية فى روما واتفق أمرهما على تفويض حاكم السودان العام وزميله حاكم ارتريا لتعيين الحدود وتم ذلك على وفاق وتعاون(١٨٦) ٠

وعند تخطيط الحدود الحبشية السودانية دارت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والحبشية وفيها وافقت بريطانيا ـ منفردة ـ على تحقيق رغبة اثيوبيا فى امتلاك « بنى شنقول » بعد الموافقة على منح امتيازات البحث عن الذهب فيها للرأسماليين البريطانيين ، وعلى تقسيم شرق خور « انباكارا » كما تم الاتفاق على تقسيم دخل سوق المدينة فى ١٤ مايو ١٩٠٠ م(١٨٧) ٠ كما وعد منليك بعدم التدخل فى مياه بحيرة تانا والنيل الأزرق الا بعد استشارة الحكومة البريطانية وحكومة الخرطوم ، وعدم اعطاء امتيازات فى هذه المياه الا للحكومة البريطانية أو حكومة الخرطوم ، كما وافق على طلب الحكومة البريطانية ببناء خط حديدى بين السودان وأوغندا يمر عبر الأراضى الاثيوبية ٠

---

(١٨٥) نفس المرجع ص ٦٠ ٠

(١٨٦) د٠ مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٤٣ ٠

(١٨٧) د٠ يونان لبيب المرجع السابق ص ١٠٣ ٠

وفي تخطيط الحدود السودانية الجنوبية دارت المفاوضات بين بلجيكا والحكومة البريطانية ـ منفردة أيضا ـ وكانت بلجيكا تدعى حقها فى احتلال منطقة بحر الغزال ومنطقة اللادو والرجاف على النيل ، وبعد مفاوضات بين الطرفين استمرت ست سنوات ، عقدت اتفاقية بينهما فى ٩ مايو ١٩٠٦ م نصت على أن تظل منطقة بحر الغزال بكاملها جزءا من السودان ، وأن تؤجر منطقة اللادو للكونغو لضرورتها كميناء نهرى ، ويمتد زمن الايجار الى حياة الملك ليوبولد الثانى فقط وبعدها تعود لحكومة السودان(١٨٨) ٠

وجاءت عملية تحديد الحدود السودانية الاوغندية لتعطى بيانا عمليا على تقسيم الأراضى بين محمية أوغندة البريطانية ، وحكومة السودان البريطانية ، ولذلك ورغم أن الاتفاق بين الطرفين لم يتقرر الا فى أول يناير عام ١٩١٤ م فانه لم يكن صعبا ولم يستغرق وقتا لأن الطرفين المتفاوضين انجليز يأتمران بأمر الحكومة فى لندن ، ومن ثم فقد سلم السودان لأوغندة منطقة تقرب مساحتها من ٤٧٠٠ ميل مربع تسكنها قبائل « مادولوجوير » وقبائل « ألور » بينما تسلم السودان منطقة تقرب مساحتها من ١٧ ألف ميل مربع تضم قبائل « لاتوكا » و « بارى » و « توبوزا » ٠ وحققت عملية التبادل كافة الأهداف المطلوبة منها سواء من حيث عدم تفتيت القبائل بين البلدين أو الاحتفاظ بشاطئى النيل تحت حكم بلد واحد(١٨٩) ٠

وكانت فرنسا القوة الخارجية المناوئة بصورة كبيرة للتواجد الانجليزى فى السودان ، ومن ثم كان تحديد حدود السودان الغربية مع الممتلكات الفرنسية فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية عملية صعبة استمرت ما يقرب من ربع قرن من الزمان ، وكان الخلاف يدور حول أربع دويلات صغيرة تقع بين سلطنة وادى وسلطنة دارفور ـ وكان على دينار يحكمها باسم حكومة الخرطوم منذ عـام ١٩٠٠ الى سقوطه عـام ١٩١٦ ـ وهى « دار تاما » و « دار سلا » و « دار قمر » و « دار مساليت » ٠ وبعد مفاوضات شاقة عقدت اتفاقية بين الطرفين عام ١٩١٩ وبروتوكولا عام ١٩٢٤ م نصت على تحديد الحدود بين دارفور وأفريقيا الاستوائية الفرنسية بحيث صـارت « دار مساليت » و « دار قمر » جـزءا من دار فـور ، و « دار تاما » و « دار سلا » وجزءا من « دار قمر » صارت جزءا من أفريقيا الاستوائية الفرنسية ٠

---

(١٨٨) د٠ مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٤٤ ٠

(١٨٩) د٠ يونان لبيب ٠ المرجع السابق ص ١٢٢ ٠

وعندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى واشتركت فيها تركيا الى جانب ألمانيا والنمسا ضد انجلترا وفرنسا وايطاليا ، أعلن الحاكم العام للسودان الحرب ضد دول الوسط وتركيا ، ومن هنا وقف السودانيون بين دعايات تركيا ودول الوسط من ناحية وبين سياسة انجلترا القابضة برجالها على زمام الأمور في السودان من ناحية أخرى . وبدأ خطر الدعاية الألمانية والتركية لاثارة السودانيين ، وقد حاول الألمان عن طريق الحبشة وارتريا وعن طريق بعض زعماء القبائل المسلمين فى شرق أفريقيا تحريض السودانيين ضد الانجليز ، وقد كتب حاكم أوغندة الى حاكم عام السودان أن المسلمين الموجودين فى الأراضى الألمانية قد أرسلوا الرسائل الى السودانيين يعدونهم بتكوين امبراطورية اسلامية فى شرق أفريقيا تحت الرعاية الألمانية(١٩٠) . كما كان الألمان وراء بعض القلاقل التى حدثت فى أنحاء السودان ضد الحكم الثنائى ، وخاصة فى بلاد الدنكا والنوير وغيرها من الأقاليم القريبة من الحبشة الى جانب بذل الوعود لامداد على دينار بالأسلحة عن طريق تركيا .

وأما تركيا فقد كان يداعب أفكار المسئولين فيها أن الشعوب الاسلامية ستهب للوقوف الى جوارها فى الحرب ضد أعدائها ، ومن ثم عولت على تأييد كل من يرفع راية الثورة ضد السيطرة الانجليزية وتوقعت أن يهب السودانيون فى وجه الحكم الانجليزى ، ولكن الحاكم العام حاول خلال شهر نوفمبر ١٩١٤ م توضيح عدوان تركيا الذى لا مبرر له بمشاركتها ألمانيا فى الحرب ضد الحلفاء ، واجتمع لهذا القصد بكبار ضباط الجيش المصرى ، وبعض العلماء ، وأعيان العاصمة والأقاليم وكبار رجال الدين وكبار الموظفين الذين استجابوا بتوقيع عرائض جمعت فى كتاب سمى « سفر الولاء » وطبعها ثابت اللبنانى الذى كان يصدر « جريدة السودان » فى الخرطوم تحت رعاية الحاكم العام .

واحتوت هذه العرائض على كل ما يريده الحاكم العام من السودانيين بأن : حكومتنا العادلة التى لم ير الاسلام والمسلمون منها الا كل خير دينى ودنيوى ، وجميعنا فى استياء من قيام تركيا فى هذه الحرب التى نتبرأ منها فانه لا مصلحة فيها للمسلمين بوجه من الوجوه ، ونرفع لحكومتنا العادلة ولاءنا واخلاصنا قلبا وقالبا . وان الحزن والأسف يملؤ أفئدتنا لدخول تركيا فى حرب ضد بريطانيا العظمى . ان هذه الحرب التى تقوم بها تركيا اسما

---

(١٩٠) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٣٥٤ .

والالمان فعلا انما هى حرب المانية بكل الوجوه . ويكفينا ما شهدناه وورثناه عن آبائنا السالفين من أعمال الحكومات السابقة من الاستبداد أو الجور وسوء المعاملات والتهافت على أكل الرشوات وهتك الحرمات ولا سيما حكومة الترك ورجالها(١٩١) .

ولأن السودانيين بالفعل لم يكونوا بعازمين على مساندة تركيا باثارة القلاقل ضد الحكم البريطانى فان جهود الحاكم العام كانت مفيدة فى التأثير عليهم للبقاء طوال فترة الحرب دون ثورات ، مما مكن الحاكم العام من مقابلة حرب الدعاية والمنشورات التى كانت تتسلل أحيانا الى السودان ، كما استطاع حماية السودان من عملاء الأتراك ، وفيما عدا اتصال السلطان على دينار بدارفور بالقادة الأتراك نورى باشا وأنور باشا ، فلم يكن هناك تهديد تركى جدى للحكم الثنائى . وقد انتظر على دينار وصول الامدادات التركية عبر ليبيا ليجاهد مع خليفة المسلمين فى حرب دينية ضد الدول المسيحية وخاصة الانجليز الذين منعوا أهل سلطنته من الذهاب الى الحج . وكان يعد العدة وينتظر الأسلحة التركية لينهى الحكم الثنائى فى جميع أجزاء السودان ويخرج الانجليز(١٩٢) ، ولكن الأتراك أخفقوا فى توصيل السلاح اليه .

كما واجه الحاكم العام الدعاية الالمانية فى السودان باظهار اجراءات المانية عدائية ضد الدين الاسلامى ، كانت فى صورة تعليمات من الحاكم العام فى أفريقية الشرقية الألمانية الى أحد حكام الأقاليم الخاضعة له باتخاذ التدابير الفعالة لمقاومة الدين الاسلامى مقاومة فعالة عن طريق معلمى المدارس وموظفى الحكومة الآخرين وعند توزيع هذه التعليمات على زعماء وأعيان البلاد السودانية كانت تعليقاتهم اظهار الكراهية للألمان أعداء الدين الاسلامى .

وتنتهى الحرب العالمية الأولى لتفشل دعايات الأتراك والألمان فى اثارة الشعب السودانى وتنتهى أيضا مطامع ايطاليا فى أجزاء من السودان الشرقى ، تلك المطامع التى جعلتها ايطاليا شرطا لدخولها الحرب فى جانب الحلفاء والتى تضمنتها معاهدة لندن فى ٢٦ أبريل ١٩١٥ م بين ايطاليا وانجلترا وفرنسا ، والذى قبلت فيه كل من انجلترا وفرنسا أن تمد ايطاليا

---

(١٩١) د. مكى شبيكة : المرجع السابق ص ٤٧١ — ٤٧٢ .

(١٩٢) ضرار صالح : المرجع السابق ص ٢٤٣ .

أراضيها فى ليبيا وأرتريا والصومال اذا ما نجحت الدولتـــان فى توسيع امبراطوريتها على حساب المستعمرات الألمانيـــة(١٩٣) ، ولم يكن من المنتظر بعد انتهاء الحرب لصالح بريطانيا تماما تنفيذ الشرط الايطالى ٠

وبنهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار انجلترا فيهـــا سلمت الدول الأوروبية بانفراد انجلترا بالسيطرة فى كل من مصر والسودان ، ولم تعد تلك الدول تضع العراقيل أمام الوجود الانجليزى فى وادى النيل شماله وجنوبه ، وصار على الشعبين الاعتماد على قوتهما الذاتية لتحقيق الاس الوحدة اذا أرادا ٠

(١٩٣) د٠ يونان لبيب : المرجع السابق ص ٣٥٢ ٠

مصادر الكتاب

أولا : الوثائق :

(أ) الوثائق المصرية غير المنشورة بدار المحفوظات التاريخية بالقاهرة :
١ - دفاتر الأوامر السنية - أوامر عربى ٠

٢ - دفاتر المعية السنية ٠

٣ - محافظ السودان : ١/١ - ١ ، ١/١ - ٢ ، ١/١ - ٣ ، ١/١ - ٧ ،
١/١ - ٨ ، ١/١ - ٩ ، ٢/١ ، ١/٢ - ٥ ، ٢/٢ - ٤ ٠

٤ - وثائق مصطفى ياور باشا . ١٢ - ١ ، ١٢ - ١٥ ، ١٢ - ٢٧ ،
١٣ - ٨ ٠

(ب) الوثائق المصرية المنشورة :

١ - رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ م ، القاهرة ١٩٥٣ م ٠

٢ - وزارة الخارجية : مجموعة من الوثائق خاصة بمصر والسودان ، القاهرة ١٩٤٧ م ٠

٣ - مجموعة الوثائق السياسية جزء أول : المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جمعها وقدم لها وعلق عليهـــا دكتور راشد البراوى ٠

٤ - مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية جزء أول ، القاهرة ١٩٧٤ م ٠

٥ - مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ م ٠ القاهرة ١٩٦٩ م ٠

(ج) الوثائق الأمريكية غير المنشورة :

1. U.S. Documents, F.A., Egypt, Military uprising led by Orabi Pasha, No. 98, August 25, 1882.

2. U.S. Documents, F.A., The Secretary of State to Messrs. Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935, No. 17618.

ثانيا : التقارير والمذكرات والدوريات :

١ ـ يوميات عباس بك معاون حكمدار عموم السودان ، تحقيق القائمقام عبد الرحمن زكي ، القاهرة ١٩٥٣ م .

٢ ـ مذكرات اللورد جراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى (١٨٩٢ ـ ١٩١٦) تعريب على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٩ م .

٣ ـ مذكرات الخديوى عباس حلمى الثانى ، جريدة المصرى لعام ١٩٥١ .

٤ ـ تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ، رفعه جناب الايرل كرومر قنصل دولة انجلترا ووكيلها السياسى فى مصر الى جناب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها ـ ٤ أجزاء فى مجلد واحد ترجمة جريدة المقطم (سنوات ١٩٠٣ الى ١٩٠٦ م) .

5. Report by Her Majesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration, and condition of Egypt and the Sudan, No. 11 (1883), No. 3 (1889), No. 1 (1901), No. 1 (1902), No. 1 (1903), No. 1 (1904), No. 1 (1905), No. 1 (1906), No. 1 (1907).

6. Sudan Notes and Records (1918-1959), 40 Volumes.

7. The journals of Major-General C.G. Gordon, C.B. at Khartoum, 6 books, printed from the original mass introduction and notes by A. Egmont Hake, London, 1885.

8. Letters of General C.G. Gordon to his sister M.A. Gordon, London, 1897.

9. Hansard's Parliamentary Debates, 5 series, 1159 volumes.

ثالثا : المؤلفات العربية :

١ ـ ابراهيم فوزى باشا : السودان بين يدى غوردون وكتشنر ٢ جزء ، القاهرة ١٩٠١ م .

٢ - ابراهيم عبده : في السودان ، القاهرة ١٩٣٦ م ٠

٣ - د٠ ابراهيم العدوى : يقظة السودان ، القاهرة ١٩٥٦ م ٠

٤ - أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ٢ جزء ٠ الأول ١٩٣٤ م - الثاني ١٩٣٦ م القاهرة ٠

٥ - احمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ٠

٦ - د٠ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : دراسات في النهضة العربية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧ م ٠

٧ - د٠ أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر ٧ أجزاء ، القاهرة ١٩٤٢ م ٠

٨ - أحمد خاكي : الجبرتي ومحمد علي ٠ بحث في ندوة الجبرتي ، القاهرة ١٩٧٤ م ٠

٩ - د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ م. القاهرة ١٩٦٥ م ٠

١٠ - د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦ م ، القاهرة ١٩٦٨ م ٠

١١ - أحمد أمين : زعماء الاصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ١٩٤٨ م

١٢ - أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار (دار الهلال) جزآن ، القاهرة ١٩٥٤ م ٠

١٣ - السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣١ م ٠

١٤ - د٠ السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ١٩٦٩ م ٠

١٥ - د٠ السيد رجب حراز : التوسع الايطالي في شرق أفريقية ، القاهرة ١٩٦٠ م ٠

١٦ - اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ٢ جزء ، القاهرة ١٣١٢ هـ ٠

١٧ - الشاطر بصيلي عبد الجليل : معالم تاريخ سودان وادى النيل ، القاهرة ١٩٥٥ م .

١٨ - الفريد بلنت (مترجم) : التاريخ السرى لاحتــلال انجلترا لمصر ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .

١٩ - أنتونى ناتنج ترجمة د. راشد البراوى : العرب انتصاراتهم وأمجاد الاسلام ، القاهرة ١٩٧٤ م .

٢٠ - بيير رنوفان ترجمة د. جلال يحيى : تاريخ العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧١ م .

٢١ - د. جلال يحيى : الثورة المهدية وأصــول السياسة البريطانية ، القاهرة ١٩٥٩ م .

٢٢ - د. جلال يحيى : العالم العربى الحديث ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٦٨ م

٢٣ - د. جلال يحيى : الثورة والتنظيم السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ م .

٢٤ - جون جنتر (مترجم) : داخل أفريقيا ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م .

٢٥ - جورج كيرك (مترجم) : موجز تاريخ الشرق الأوسط ، القــاهرة ١٩٥٧ م .

٢٦ - د. حسن محمود : الاسلام والثقافة العربية فى أفريقية ، القاهرة ١٩٦٣ م .

٢٧ - د. حسن خليفة العبادى : من زوايا التاريخ السودانى فى القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٤١ م .

٢٨ - د. رأفت الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٥ م .

٢٩ - داود بركات : الســودان المصرى ومطــامع السياسة البريطانية القاهرة ١٩٢٤ م .

٣٠ - د. رأفت الشيخ : فى تاريخ العرب الحديث ، القاهرة ١٩٧٥ م .

٣١ - د. رءوف عباس : مذكرات محمد فريد - القسم الأول تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١ مسيحية ، القاهرة ١٩٧٥ م .

٣٢ - رفاعة رافع الطهطاوى : مناهج الالباب المصرية .

٣٣ - سعد الدين الزبير : الزبير باشا رجل السودان ، القاهرة ١٩٥٢ م .

٣٤ - سلاطين (مترجم) : السيف والنار في السودان .

٣٥ - ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث .

٣٦ - عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء .

٣٧ - عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، القاهرة ١٩٣٠ م .

٣٨ - عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٣٢ م .

٣٩ - عبد الرحمن الرافعي الثورة العرابية والاحتلال البريطاني ، القاهرة ١٩٣٧ م .

٤٠ - عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ١٩٤٢ م .

٤١ - عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ١٩٣٩ م .

٤٢ - عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ، ٢ جزء ، القاهرة ١٩٤٦ م .

٤٣ - عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ٣ اجزاء ، القاهرة ١٩٤٧ - ١٩٥١ م .

٤٤ - د. عبد العظيم رمضان : الجيش المصري في السياسة ، القاهرة ١٩٧٧ م .

٤٥ - د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ١٩٣٦ م ، القاهرة ١٩٧٢ م .

٤٦ - د. عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م ، القاهرة ١٩٧٦ .

٤٧ - عبد الله حسين : السودان القديم والجديد ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩١٩م

٤٨ - عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٣٥ م .

٤٩ - د. عبد الله عودة : السياسة والحكم في أفريقيا ، القاهرة ١٩٥٩ م .

٥٠ - عبد الغني عبد الله خلف الله : مستقبل أفريقيا السياسي ، القاهرة ١٩٦١ م .

٥٢ - على مبارك : الخطط التوفيقية ، ٧ أجزاء ، دار الكتب ، القـــاهرة ١٩٧٠ م ·

٥٣ - د· على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ١٨٨٠ - ١٩٠٦ م ، القاهرة ١٩٥٨ م ·

٥٤ - عمر طوسون : المسألة السودانية ، الاسكندرية ١٩٣٦ م ·

٥٥ - عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها الى ضياعها ١٨٦٩ - ١٨٨٩ م ، القاهرة ١٩٣٧ م ·

٥٦ - فتحى رضوان : مصطفى كامل ·

٥٧ - كلوت بك تعريب محمد مسعود : لمحة عامة الى مصر ·

٥٨ - كرومر ، تعريب عبد العزيز عرابى : بريطانيا فى السودان ، القاهرة ١٩٦٠ م ·

٥٩ - د· محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ، الوضـــع التاريخى للمسألة ، القاهرة ١٩٦٠ م ·

٦٠ - د· محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ - ١٨٨٥ م القاهرة ١٩٤٧ م ·

٦١ - د· محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسة فى القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٥٧ م ·

٦٢ - محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٧ م ·

٦٣ - د· مكى شبيكة : السودان عبر القرون · بيروت ١٩٦٤ م ·

٦٤ - د· مكى شبيكة : مملكة الفونج الاسلامية ، القاهرة ١٩٦٤ م ·

٦٥ - د· مكى شبيكة : السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ م ، القاهرة ١٩٤٧ م ·

٦٦ - د· مكى شبيكة : تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) ، القاهرة ·

٦٧ - د· محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨ م ·

٦٨ - محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ، القـــاهرة ١٩٢٧ م ٠

٦٩ - د٠ محمد أنيس وآخرون : دراسات فى تاريخ مصر فى العصــور الوسطى والحديثة ، القاهرة ١٩٥٩ م ٠

٧٠ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة

٧١ - د٠ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ٢ جزء ، القاهرة ٠

٧٢ - محمود العبانى : السودان المصرى والانجليز ٠ مجمـــوعة رســائل نشرت أصلا فى جريدة الأهرام ، القاهرة ١٨٩٦ م ٠

٧٣ - محمود القبانى : الســـودانالمصرى والانجليز ٠ مجمـوعة رسائل أهله ٠ القاهرة ١٩٤٨ م ٠

٧٤ - ميخائيل شاروبيم بك : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٠ م ٠

٧٥ - نعوم شقير بك : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٠٣ م ٠

٧٦ - مطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وضحايا السياسة الانجليزية الاسكندرية ١٩٣٥ م ٠

٧٧ - د٠ يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ م ، القاهرة ١٩٧٦ م ٠

٧٨ - د٠ يونان لبيب : قضية وحدة وادى النيل ، القاهرة ١٩٧٥ م ٠

٧٩ - د٠ يونان لبيب : السودان فى المفــاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة ١٩٧٤ م ٠

رابعا : المؤلفات الأجنبية :

1. Abbas, M.: The Sudan Question, the dispute over the Anglo-Egyptian condiminium, 1884-1951, London, 1951.
2. Allen : Gordon and the Sudan, London, 1931.
3. An officer : Sudan Campaign (1896-1899), London, 1899.

4. Blue Book, Egypt, No. 11 (1883) : Report on the Sudan by Stewart, 1883.

5. Blue Book, Egypt, No. 22 (1884).

6. Blue Book, Egypt, No. 1, 2, 3, 5 (1886).

7. Blunt, E. : Secret history of the English Occupation of Egypt.

8. Brinton, J.Y. : The Mixed Courts of Egypt.

9. Blue Book, (Egypt). Affaires d'Egypte (1883-1890).

10. Bermann : The Mahdi of Allah, London, 1931.

11. Burliegh, B. : Sirdar and Khalifa, or the re-conquest of the Sudan, London, 1898.

12. Bennett, E.W. : The Downfall of the Dervishes, London, 1899.

13. Barker, Th. : Imperialism and World Politics.

14. Churchill, W. : The River War, 2 vols. London, 1899.

15. Crew : The Marquis of Lord Rosebery, 2 vols, London, 1931.

16. Chirol, V. : The Egyptian Problem, London, 1920.

17. Collins, R D. & Tignor, R.L. : Egypt and the Sudan.

18. Colvin, A. : The Making of Modern Egypt, 2nd edition, London, 1906.

19. Cromer: Modern Egypt, 2 vols. 3rd edition, London, 1911.

20. Colvile : History of the Sudan Campaign, 2 vols, London, 1889.

21. Crabités : The Winning of the Sudan, London, 1934.

22. Coupland, R. : The Exploitation of East Africa (1856-1890), London, 1939.

23. De Nova, John A. : American interests and policies in the Middle East, 1900-1939. The University of Minnesota Press, Minneapolis, 1968.

24. Ensor : England 1870-1914. London, 1936.

25. Elton : General Gordon, London, 1954.

26. Foxbourne, H.R. : The other side of the Emin Pasha Relief expedition, London, 1891.

27. Giffen, K. : The Egyptian Sudan, London, 1905.

28. Holt, P.M. : A modern history of the Sudan.

29. Holt, P.M. : The Mahdist State in the Sudan, 1881-1899, London, 1958.

30. Holt, P.M. : Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922, U.S. 1969.

31. Hill, R. : Slatin Pasha, London, 1965.

32. Hamilton : The Anglo-Egyptian Sudan from within, London, 1935.

33. Hannah : A history of British Foreign Policy, London, 1933.

34. Jackson : Osman Digna, London, 1926.

35. Jenkins, R. : Sir Charles Dilke, a victorian tragedy, London, 1953.

36. Jackson : Behind the modern Sudan, London, 1955.

37. Low, S. : The Political history of England, 12 vols.

38. Lugard : The dual mandate in British Tropical Africa.

39. Lloyd, Lord : Egypt since Cromer, 3 vols.

40. Langer : The diplomacy of Imperialism, 1890-1902, New York, 1951.

41. Low, S. : Egypt in transition.

42. Morley : The life of W E. Gladstone, 3 vols. London, 1905.

43. Marlowe, J. : Anglo-Egyptian relations 1800-1953, London, 1954.

44. MacMichael, H. : The Sudan, London, 1954.

45. Malet, E. : Egypt 1879-1883, London, 1909.

46. Milner : England in Egypt, 7th edition, London, 1899.

47. The Marquis of Zetland : The life of Lord Cromer, London, 1932.

48. MacDonald, A. : Too late for Gordon and Khartoum, London, 1887.

49. Newman, P. : Britain and North East Africa, London, 1940.

50. Ohrwalder : Ten years of captivity in the Mahdi's camp.

51. Omar, A. : The Sudan Question based on British documents, Cairo, 1947.

52. Russell, H. : The ruin of the Sudan, (1883-1891), London, 1892.

53. Sartorius, E. : Three months in the Sudan, London, 1885.

54. Shukry : Gordon at Khartoum, Cairo, 1951.

55. Slatin, R. : Fire and Sward in the Sudan, 1879-1895, London, 1896.

56. Shebeika, M. : British Policy in the Sudan, 1882-1902, London, 1952.

57. Strachy : Eminent victorians, 8th edition, London, 1926.

58. Trevelyan : British history in the 19th century (1732-1901), London, 1923.

59. Traill, H.D. : England, Egypt and Sudan.

60. Theobald, A.B. : The Mahdyia, a history of the Anglo-Egyptian Sudan (1881-1899), London, 1951.

61. Trimingham, J.S. : Islam in the Sudan, London, 1965.

62. The American Assembly, Columbia University : The United States and the Middle East, edited by Georgiana G. Stevens, 1964.

63. Ward & Gaoch : The Cambridge history of British Foreign policy, 3 vols, London, 1923.

64. Wingate, F.R. : Mahdism and the Egyptian Sudan, London, 1891.

65. Wilson, C.R. : Chapters from my official life, London, 1916.

66. War correspondent : Why Gordon perished, or the political and military causes which led to the Sudan disasters, London, 1891.

sheep.

محتويات الكتاب